

شرح
الفقيه ابن مالك

لابن الناطق

أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن محمد بن أبي بكر
محمد بن أبي بكر بن محمد بن أبي بكر

صاحب الألفية

ربو أشهد جل الطلسم

بقلم

أبي عبد الله الشيخ محمد بن أبي بكر

الجزء الثاني



شرح
ألفية ابن مالك
لابن النازم
٢

شرح ألفية ابن مالك لابن النازم

أبي عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام العلامة
حجة العرب جمال الدين محمد بن مالك صاحب الألفية
وبهامشه حلّ الطلاسم لمحمد الكرمي

الجزء الثاني



للطباعة والنشر والتجليد - قم

سرشناسه: ابن مالک، محمد بن محمد، ۶۸۶ق؟

عنوان قراردادى: الفیه، شرح

عنوان و نام پدیدآور: شرح ألفیه ابن مالک لابن الناظم

مشخصات نشر: قم: دارالغدیر، ۱۴۳۸ق. = ۱۳۹۶.

مشخصات ظاهری: ۴۷۶ ص.

شابک: 978-964-8485-84-4 (دوره) / جلد اول: 978-964-8485-85-1

جلد دوم: 978-964-8485-86-6

وضعیت فهرست نویسی: فیبا

یادداشت: عربی

موضوع: زبان عربی نحو

رده بندی کنگره: ۱۳۹۶ ۷۰۲۱۲۳۵ الف ۱۸ الف / PJ۶۱۵۱

رده بندی دیویی: ۴۹۲ / ۷۵

شماره کتابشناسی ملی: ۴۸۳۹۹۱۷

هویه الكتاب

الكتاب شرح ألفیه ابن مالک لابن الناظم / ج ۲

المؤلف محمد بن محمد بن مالک

الناشر دار الغدير

المطبعة گلوردي

الطبعة الاولى: ۱۴۳۸هـ

العدد ۲۰۰۰ نسخه

ردمك الدورة ۴ - ۸۴ - ۸۴۸۵ - ۹۶۴ - ۹۷۸

ردمك ج ۲ ۶ - ۸۶ - ۸۴۸۵ - ۹۶۴ - ۹۷۸

دار الغدير للطباعة والنشر - إيران - قم - الجوال: ۹۱۳۶۵۱۷۶۴۰ (+۹۸)

جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

العطف

الْعُطْفُ إِمَّا ذُو بَيَانٍ أَوْ نَسَقٍ وَالْعَرْضُ آلَانِ بَيَانٌ مَا سَبَقُ
فَذُو الْبَيَانِ تَابِعٌ شَبَهُ الصِّفَةِ حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةُ

العطف كما ذكر على ضربين: عطف بيان، وعطف نسق.

فأما عطف البيان: فهو التابع الموضح، والمخصص متبوعه، غير مقصود بالنسبة ولا مشتقاً، ولا مؤولاً بمشتق، كقوله:

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرُ

فخرج بقولي: (الموضح والمخصص) التوكيد، وعطف النسق، وبقولي: (غير مقصود بالنسبة) البدل؛ لأنه في نية تكرار العامل، كما سيأتي ذكره، وبقولي: «ولا مشتقاً، ولا مؤولاً بمشتق»: النعت.

والحاصل: أنَّ المقصود من عطف البيان هو المقصود من النعت، إلا أنَّ الفرق بينهما أنَّ النعت لابد أن يكون مشتقاً، أو مؤولاً به، وعطف البيان لا يكون إلا جامداً.

العطف: عطف البيان

قوله: «غير مقصود بالنسبة ولا مشتقاً ولا مؤولاً بمشتق كقوله: أقسم بالله أبو حفص عمر»: فيه إشكال فإنه ممّا لا شكّ فيه أنَّ عمر مقصود بالنسبة لأنه غير مقصود، فإنّه لا شكّ أن المراد أقسم بالله عمر، وأبو حفص جيء به للتوكير.

وإلى هذا أشار بقوله:

فَذُو الْبَيَانِ تَابِعُ شِبْهُ الصِّفَةِ حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ

يعني أن عطف البيان كالصفة في كونه كاشفاً حقيقة المقصود به، وهو مسمى المتبوع.

فَأَوَّلِيْنَهُ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ مَا مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ أَلْنَعْتُ وَلِي

فَقَدْ يَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ

عطف البيان: لكون المقصود به من تكميل المعطوف عليه قصد النعت يستتبع لزوم موافقته المتبوع في التعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، كما يستتبعه النعت. ومنع بعض النحويين كون عطف البيان نكرة تابعا لنكرة، وأجازه أكثرهم، ولأجل ما فيه من الخلاف نصّ عليه بقوله:

فَقَدْ يَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ

وليس قول من منع ذلك بشيء؛ لأن النكرة تقبل التخصيص بالجامد، كما تقبل المعرفة التوضيح به، كقولك: لبست ثوباً جبّةً.

ونظيره من كتاب الله تعالى: ﴿يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ﴾.

وأجاز أبو علي في التذكرة في (طعام) من قوله تعالى: ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ

قوله: «لبست ثوباً جبّةً»: الجبّة بيان للشوب.

قوله: ﴿يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾: فزيتونة بيان لشجرة مباركة.

قوله: ﴿مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ﴾: صديد: بيان للماء.

مساكين) العطف والإبدال.

ومن شرط عطف البيان مغايرته المعطوف عليه في اللفظ، لكيما يحصل بانضمامه مع الأول زيادة وضوح، وعلى هذا قول الراجز:

إِنِّي وَأَسْطَارِ سَطْرُنَ سَطْرًا لَقَائِلُ يَا نَصْرُ نَصْرُ نَصْرًا

من التوكيد اللفظي أتبع أولاً على اللفظ، وثانياً على الموضع. ويجوز أن يكون (نَصْرًا) المنصوب مصدراً بمعنى الدعاء، كَسَقِيًّا وَرَعِيًّا. وأكثر النحويين يجعل التابع في هذا البيت عطف بيان، وليس بصحيح.

وزعم الجرجاني والزمخشري، أن لابد من زيادة وضوحه على وضوح متبوعه، وهو خلاف القياس، ومذهب سيبويه.

أما مخالفته القياس، فلأنَّ عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتق، ولا يلزم زيادة تخصيص النعت باتفاق، فلا يلزم زيادة تخصيص عطف البيان.

وأما مخالفته لمذهب سيبويه، فلأنه جعل ذا الجمّة، من قولهم: «يا هذا ذا الجُمّة» عطف بيان، مع أنّ (هذا) أخصّ من المضاف إلى ذي الألف واللام.

قوله: «(أو كفارة طعام مساكين)»: العطف والإبدال: أي كونه عطف بيان على كفارة أو بدل منها.

قوله: «إني وأسطارٍ سَطْرُنَ سَطْرًا لقائل يا نصرُ نصرُ نصرًا»: يريد أني أقسم بسطور القرآن لقائل يا نصر، والمراد به نصر بن سيار، والبيت من التأكيد اللفظي، مثل: قام زيد زيد.

قوله: «ومذهب سيبويه»: أي وخلاف مذهب سيبويه.

قوله: «مع أنّ هذا أخصّ»: أي أعرف من المضاف إلى المعرّف بأل.

وَصَالِحاً لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى فِي غَيْرِ نَحْوِ يَا غُلامَ يَعْمرُ
وَنَحْوِ بَشَرٍ تَابِعِ الْبَكْرِيِّ وَلَيْسَ أَنْ يُبَدَلَ بِالْمَرْضِيِّ

ما يحكم عليه بأنه عطف بيان باعتبار كونه موضحاً، أو مخصصاً لمتبوعه
يجوز الحكم عليه بأنه بدل، باعتبار كونه مقصوداً بالنسبة على نية تكرار العامل،
لإفادة تقرير معنى الكلام وتوكيده، ولا يمنع الحكم على عطف البيان بالبدلية إلا
في موضعين:

الأول: أن يكون التابع مفرداً معرفةً معرباً، والمتبوع منادى، كقولك: يا
أخانا زَيْدًا، فَإِنَّ (زَيْدًا) يجب أن يكون عطف بيان، ولا يجوز أن يكون بدلاً؛
لأنه لو كان بدلاً لكان في نية تكرار حرف النداء معه، ولكان يلزم بناؤه على
الضم، كما يلزم في كل منادى مفرد معرفة.

ومثل: (يا أخانا زَيْدًا) تمثيله: بـ (يا غُلامَ يَعْمرُ)، وقول الشاعر:

أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلًا أَعِيدُكُمْ بِاللَّهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبًا

الثاني: أن يكون المعطوف خالياً من لام التعريف، والمعطوف عليه معرفاً
بها، مضاف إليه صفة مقرونة بها، كقول الشاعر:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بَشَرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَفُوعَا

قوله: «كونه موضحاً»: أي إذا كان معرفة أو مخصصاً إذا كان نكرة.

قوله: «يا غلام يعمر»: يعمر علم منقول من المضارع منصوب عطف بيان على محلّ غلام
الذي هو نكرة مقصودة.

قوله: «ونوفلا»: الشاهد في نوفل، وإنه عطف على عبد شمس لا بدل؛ إذ لو كان بدلاً لبني
على الضمّ شأن كل منادى مفرد معرفة.

ف (بشر) عطف بيان على (البكري) ولا يجوز أن يكون بدلاً؛ لأنّ البدل في نية تكرار العامل، و (التارك) لا يصحّ أن يضاف إليه؛ لما علمت أنّ الصفة المحلاة بالألف واللام لا تضاف إلّا إلى المعرف بهما.

وقوله:

..... وَلَيْسَ أَنْ يُبَدَلَ بِالْمَرْضِيِّ

تعريضٌ لمذهب الفراء في هذه المسألة، وقد تقدّم في الصفة المشبهة باسم الفاعل.

قوله: «تعريضٌ لمذهب الفراء في هذه المسألة»: حيث يجيز أن يقال: أنا الضارب زيد، وعلى هذا يجوز الإبدال في مثل يا غلام يعمر.

عَطْفُ النَّسَقِ

تَالٍ بِحَرْفٍ مُتَّبِعٍ عَطْفُ النَّسَقِ كَاخْصُصْ بُودٌ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقَ

التابع: إمّا كامل الاتصال بمتبوعه، فينزل منه منزلة جزئه، فلا يحتاج إلى رابط، وهو التوكيد، وعطف البيان، والصفة، وإمّا كامل الانقطاع عنه، فينزل منه منزلة ما لا علاقة له مع ما قبله، فلا يحتاج أيضاً إلى رابط، وهو البدل؛ لأنه في نية الإضراب عن الأول، واستئناف الحكم للثاني، وإمّا متوسط بين كمال الاتصال، وكمال الانقطاع، فيحتاج إلى الرابط، وهو المعطوف عطف النسق.

ويعرّف بأنه: التابع المتوسط بينه، وبين متبوعه أحد الحروف التسعة الآتي ذكرها. والتالي في قوله:

تَالٍ بِحَرْفٍ مُتَّبِعٍ
.....

بمعنى التابع وهو جنس للتوابع، فلما قيده بالحرف المتبع أخرج غير المحدود منه.

عطف النسق

قوله: «لأنه في نية الإضراب عن الأول»: هو تعليل لكمال الانقطاع.

قوله: «غير المحدود منه»: وغير المحدود من التابع هي التوابع ما سوى عطف النسق.

فَالْعَطْفُ مُطْلَقاً بِوَائِ ثُمَّ فَآ حَتَّى أَمْ أَوْ كَفَيْكَ صِدْقٌ وَوَفَا
وَأُتْبِعَتْ لَفْظاً فَحَسْبُ بَلْ وَلَا لَكِنْ كَلَمْ يَبْدُ أَمْرُو لَكِنْ طَلَا

حروف العطف على ضربين:

أحدهما: ما يعطف مطلقاً، أي يشرك في الإعراب والمعنى، وهو (الواو،
وُثْمٌ، والفاء، وحَتَّى، وأَمْ، وأَوْ).

وأكثر المصنِّفين لا يعدّون (أَوْ) فيما يشرك في الإعراب والمعنى؛ لأنَّ
المعطوف بها يدخله الشك، أو التخيير بعد ما مضى أول الكلام على اليقين
والقطع، وإنّما عدها الشيخ في هذا القسم؛ لأنَّ ذكرها يشعر السامع بمشاركة ما
قبلها لما بعدها فيما سيقت لأجله، وإن كان مساق ما قبلها صورة على غير
مساق ما بعدها.

الضرب الثاني: ما يعطف لفظاً فحسب، أي يشرك في الإعراب وحده،
وهو: (بَلْ، وَلَا، وَلَكِنْ).

وعدّ الكوفيون من هذا الضرب (لَيْسَ) محتجين بنحو قول الشاعر:

أَيْنَ الْمَفَرُّ وَالْإِلَهُ الطَّالِبُ وَالْأَشْرَمُ الْمَغْلُوبُ لَيْسَ الْغَالِبُ

ولا حجة فيه؛ لجواز أن يجعل (الغالب) اسم (لَيْسَ) وخبرها ضميراً

قوله: «وَأُتْبِعَتْ لَفْظاً فَحَسْبُ»: بمعنى أَنَّ تبعية (بَلْ) و (لَكِنْ) تبعية في الإعراب اللفظي
فقط، ولا تشرك هذه الحروف ما بعدها بما قبلها معنى، بل إنّما يجاء بها للتفكيك.
قوله: «صورة على غير مساق ما بعدها»: فإنَّ ما قبلها على صورة اليقين، وما بعدها لا
يقين فيه.

متصلاً عائداً على (الأشْرَم) ثم حذف لاتصاله، كما يحذف في نحو: (زَيْدٌ ضَرَبَهُ عَمْرُو) إِذَا قُلْتَ: زَيْدٌ ضَرَبَ عَمْرُو، وكما حذف في قول الشاعر:

فَأَطْعَمَنَا مِنْ لَحْمِهَا وَسَنَامِهَا شِوَاءً، وَخَيْرُ الْخَيْرِ مَا كَانَ عَاجِلُهُ
التقدير: ما كانه عاجله، على معنى: «عاجل الخير خير».

فَاعْطِفْ بِوَاوٍ لَاحِقًا أَوْ سَابِقًا فِي الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا
وَإِخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي مَتَّبِعُهُ، كَاصْطَفَ هَذَا وَابْنِي
لَمَّا فَرَّغَ مِنْ عِدَدِ حُرُوفِ الْعَطْفِ أَخَذَ فِي بَيَانِ مَعَانِيهَا، وَكَيْفِيَةِ اسْتِعْمَالِهَا،
فَقَالَ:

فَاعْطِفْ بِوَاوٍ لَاحِقًا أَوْ سَابِقًا فِي الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا
فَيَبَيِّنُ أَنَّ (الْوَاو) لِمَطْلُوقِ الْجَمْعِ، فَيَصِحُّ أَنْ يَعْطِفَ بِهَا (لَا حَقَّ)، أَي: مُتَأَخِّرٌ
عَنِ الْمَتَّبِعِ فِي حَصُولِ الْمَشَارَكَةِ فِيهِ لَهُ، كَقَوْلِكَ: جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو بَعْدَهُ، وَأَنْ
يَعْطِفَ بِهَا (سَابِقٌ)، أَي: مُتَقَدِّمٌ عَلَى الْمَتَّبِعِ فِي حَصُولِ الْمَشَارَكَةِ فِيهِ لَهُ، كَقَوْلِكَ:
جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو قَبْلَهُ، وَأَنْ يَعْطِفَ بِهَا (مُصَاحِبٌ)، أَي: مُوَافِقٌ لِلْمَتَّبِعِ فِي زَمَانِ
حَصُولِ مَا فِيهِ الْإِشْرَاقُ، كَقَوْلِكَ: جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو مَعَهُ. وَإِلَى هَذَا الَّذِي ذَكَرْتَهُ
الْإِشْرَاقَ بِقَوْلِهِ:

قوله: «وخبرها ضميراً متصلاً عائداً على الأشْرَم»: بتقدير ليسه الغالب.

قوله: «على معنى عاجل الخير خيره»: الضمير في خيره يرجع للخير.

قوله: «فاعطف بواو لاحقاً»: مثل قوله ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾، والسابق نحو:
﴿كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾، والمقارن نحو: ﴿فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ
السَّفِينَةِ﴾.

..... أو سابقاً في الحُكْم

فرفع توهم أن يراد بـ (لاحق وسابق ومصاحب) اللّحاق والسّبق والمصاحبة في الوجود لا في التّسبة إلى ما فيه المشاركة.

ويُحكى عن بعض الكوفيين: أنّ الواو للترتيب، فلا يجوز أن يعطف بها سابق. ويدلّ على عدم صحّة هذا القول الاستعمال، كقوله تعالى: ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ ﴾ ، وقوله تعالى فيما يحكيه عن منكري البعث: ﴿ إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴾ ، وقوله تعالى: ﴿ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَأَصْحَابُ الرَّسِّ وَثَمُودُ * وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ وَإِخْوَانُ لُوطٍ ﴾ ، وكقول الشاعر:

أَغْلَى السَّبَاءِ بَكْلٌ أَدَكْنَ عَاتِقِي أَوْ جَوْنَةٍ قُدِحَتْ وَفُضَّ خِتَامُهَا
وقول الآخر:

حَتَّىٰ إِذَا رَجَبٌ تَوَلَّىٰ وَانْقَضَىٰ وَجُمَادِيَانِ وَجَاءَ شَهْرٌ مُّقْبِلٌ

قوله: ﴿ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ ﴾ : في حال أنّ أيوب قبل عيسى، وقد وقع بعده في العطف.
قوله: ﴿ نموت ونحيا ﴾ : في حال أنّ الحياة سابقة على الموت ولا حياة عند منكري البعث بعده.

قوله: ﴿ وفرعون وإخوان لوط ﴾ : إخوان لوط قبل فرعون.
قوله: ﴿ أغلا السباء ﴾ : أي جعل سعر الخمر غالياً، وقدحت: بمعنى وضعت في القدح وفضّ ختامها كان من اللازم أن يقول: فضّ ختامها وقدحت، والجونة: هي الخابية المطوية بالقار.

قوله: ﴿ حتى إذا رجب تولّى وانقضى وجماديان ﴾ : وهما متقدمان على رجب مع ذلك عطف المتقدّم على المتأخّر.

وقول الآخر:

فَقُلْتُ لَهُ لَمَّا تَمَطَّى بِجَوْزِهِ وَأُرْدَفَ أَعْجَازاً وَنَاءً بَكْلُكَلٍ

وتختص (الواو) بعطف ما لا يُستغنى عنه في الكلام بمتبوعه، كفاعل ما يقتضي الاشتراك في الفاعلية لفظاً، وفيها وفي المفعولية معنى، كقولك: تَضَارَبَ زَيْدٌ وَعَمْرُو، واختصم خَالِدٌ وَبَكْرٌ، ومنه قوله: (اصْطَفَ هذا وابني).

ولو قلت: اصطفَ هذا فابني، أو ثمَّ ابني، لم يجر؛ لأنَّ (الفاء) و (ثمَّ) للترتيب وهو ينافي الاشتراك في الفاعلية والمفعولية معاً، إذا تأملت.

وَأَلْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالٍ وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالٍ
وَأَخْصَصُ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَةً عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَةُ

الفاء للترتيب، وهو على ضربين: ترتيب في المعنى، وترتيب في الذكر. والمراد بالترتيب في المعنى: أن يكون المعطوف بها لاحقاً، متصلاً، بلا مُهَلَّةٍ، كقوله تعالى: ﴿ خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ ﴾. والأكثر كون المعطوف بها متسبباً عما قبله،

قوله: «وأردف أعجازاً وناءً بكلكل»: فإنَّ النوء بكلكل يجب أن يكون سابقاً، وإرداف الأعجاز لاحقاً.

قوله: «كقولك: تضارب زيد وعمرو»: فإنَّ صيغة تضارب تستدعي الاشتراك، وأمَّا معنى تضارب زيد وعمرو فلازمه أنَّ زيدا فاعل أو مفعول لعمرو في الضرب وبالعكس. قوله: «ينافي الاشتراك في الفاعلية والمفعولية»: والاشتراك في الفاعلية والمفعولية معنى في اصطاف إن أحدهما يصف صاحبه إليه، فالذي يتقاضى الصفَّ فاعل والذي يتقاضى المصفوفية مفعول.

قوله: «وترتيب في الذكر»: أي في سوق الألفاظ.

كقولك: أَمَلْتُهُ فَمَالَ، وَأَقَمْتُهُ فَقَامَ، وَعَظَفْتُهُ فَانْعَظَفَ.

وَأَمَّا التَّرْتِيبُ فِي الذِّكْرِ فَنُوعَانِ:

أحدهما: عطف مفصل على مجمل، هو هو في المعنى، كقولك: تَوَضَّأَ فَعَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ رَأْسَهُ وَرِجْلَيْهِ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ﴾.

الثاني: عطف لمجرد المشاركة في الحكم بحيث يحسن بالواو، كقول امرئ القيس:

قِفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ بِسِقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمِلِ

وتختص الفاء بعطف ما لا يصحُّ كونه صلةً على ما هو صلة، كقولك: الَّذِي يطير فيَغْضَبُ زَيْدُ الدُّبَابِ، فلو جعلت موضع الفاء واوًا، أو غيرها فقلت: الَّذِي يطيرُ، ويغضبُ زَيْدٌ أَوْثُمَّ يَغْضَبُ زَيْدُ الدُّبَابِ لم تجز المسألة؛ لأنَّ يَغْضَبُ زَيْدٌ جملةٌ لا عائد فيها على (الذي)، فلا يصحُّ أن تعطف على الصلة؛ لأنَّ شرط ما عُطف على الصلة أن يصلح وقوعه صلةً.

فإن كان العطف بالفاء لم يشترط ذلك؛ لأنَّها تجعل ما بعدها، مع ما قبلها في حكم جملةٍ واحدةٍ لإشعارها بالسببية، فكأنك قلت: الَّذِي أن يطير يغضبُ

قوله: ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّي﴾: فقوله: فقال رب الخ تفصيل وبسط لقوله: ونادى نوح ربّه.

قوله: «الثاني»: في مقابل قوله: فنوعان أحدهما.

قوله: «بين الدخول فحومل»: وتحسن الواو هنا حيث يقال: بين الدخول وحومل.

قوله: «فكأنك قلت: الذي أن يطير»: بفتح همزة أن لتكون مصدرية تسبك مع ما بعدها بمصدر؛ بتقدير الذي طيرانه يغضب منه زيد هو الدُّبَابُ.

زيد الدُّبَاب.

وَأَمَّا (ثُمَّ) فَللترتيب في المعنى بانفصال، أي: يكون المعطوف بها لاحقاً للمعطوف عليه في حكمه، متراحياً عنه بالزمان، كقوله تعالى: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾ * ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى﴾.

وقد تأتى للترتيب في الذكر، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾.

وقد تقع موقع الفاء كقول الشاعر:

كَهَزَّ الرُّدَيْنِيُّ تَحْتَ الْعَجَاجِ جَرَى فِي الْأَنْبَابِ ثُمَّ اضْطَرَبَ

وقد يُعطف بالفاء متراخ، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى * فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى﴾. إمّا لتقدير متصل قبله، وإمّا لحمل الفاء على (ثُمَّ) لاشتراكهما في الترتيب.

بَعْضًا بِحَتَّى أَعْطَفَ عَلَى كُلِّ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ الَّذِي تَلَا

مِمَّا يعطف مشتركاً في الإعراب، والمعنى (حتى) إلا أن المعطوف بها لا

قوله: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾: فإن ما بعد ثُمَّ ترتيب على ما قبلها في سوق الألفاظ فقط.

قوله: «جرى في الأنابيب ثم اضطرب»: فثم هنا بمعنى الفاء؛ إذ لا معنى لتأخر الاضطراب عن الهزّ، وكان الحق أن يقول: فاضطرب.

قوله: «لتقدير متصل قبله»: يكون معه معطوفاً بالفاء بهذا التقدير: أخرج المرعى فجعله يانعاً فاستمرّ يذبل شيئاً فشيئاً فصار غثاءً أحوى.

يكون إلّا بعضاً، وغاية للمعطوف عليه: إمّا في تَقْصٍ وإمّا في زيادة، نحو: غلبك الناسُ حتّى النساءُ، وأُخْصِيَتِ الأشياءُ حتّى مَثاقِيلُ الذّرّ.

ومن كلامهم: (اسْتَنْتِ الْفِصَالُ حَتَّى الْقَرْعَى) و (مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءُ وَالْمُلُوكُ).

وقد لا يكون المعطوف بها بعض ما قبلها إلّا بتأويل، كقول الشاعر:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلُهُ أَلْقَاهَا

فعطف (النَّعْلُ) وليست بعضاً لما قبلها؛ لأنّه في تأويل: ألقى ما يُثْقِلُه حتّى نعله.

ولا تقتضي الترتيب، بل مطلق الجمع كالواو، ويشهد لذلك قوله في الحديث الشريف: «كُلُّ شَيْءٍ بِقَضَاءٍ وَقَدَرٍ حَتَّى الْعَجْزُ وَالْكَيْسُ»، وليس في القضاء ترتيب، وإمّا الترتيب في ظهور المقتضيات.

وَأَمْ بِهَا أَعْطِفَ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ أَوْ هَمْزَةِ عَنِ لَفْظِ أَيِّ مُغْنِيَةٍ

قوله: «إمّا في نقص وإمّا في زيادة»: الزيادة والنقص يكونان معنويين، مثل: مات الناس حتّى الأنبياء، وقدم الحاج حتّى المشاة، فالأول للزيادة المعنوية والثاني للنقيصة المعنوية، وقد يكونان حسيّين، نحو: فلان يهب المال الكثير حتّى الألوف، ويجزي الله على الحسنات حتّى الذرّة.

قوله: «حتّى القرعى»: القرع معروف: وهو يكون في الإبل بأن ينسلخ عن جملة من جلودها الشعر، ومضرب المثل لمن يتعدّى طوره.

قوله: «وليس في القضاء ترتيب»: بمعنى أن قضاء الله مجموع في علمه حاصل من بدء الأمر مجموعاً. نعم ظهور المقتضيات إلى الخارج مرتب.

وَرُبَّمَا حُذِفَتِ الْهَمْزَةُ إِنْ كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمْنٌ
وَبِإِنْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى بَلْ وَفَتْ إِنْ نَكَ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ

(أَمْ) في العطف على ضريين: متصلة ومنقطعة.

فالمُتَّصِلَةُ: هي التي ما قبلها، وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر؛
لأنَّهما مفردان تحقيقاً أو تقديرًا، ونسبة الحكم عند المتكلم إليهما معاً، أو إلى
أحدهما من غير تعيين، وتسمَّى عادلة، أي: معادلة للهمزة في الاستفهام بها.

وشرط استعمالها كذلك: أن يقرن ما يعطف بها عليه: إمَّا بهمزة التسوية،
وهي التي مع جملة يصحُّ تقدير المصدر في موضعها.

وأكثر ما تكونُ فعليةً، كقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ
تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾. المعنى: سواء عليهم الإنذارُ، وعدمه.

ومثله قول الشاعر:

مَا أَبَالِي أَنْبَ بِالْحَزَنِ تَيْسُ أَمْ جَفَانِي بِظَهْرِ غَيْبٍ لَيْثِمُ

التقدير: ما أبالي بنبيب تيس، ولا بجفاء لثيم.

قوله: «مفردان تحقيقاً أو تقديرًا»: المفردان الحقيقيان لا يكونان في همزة التسوية وإنَّما
يكونان في الهمزة بمعنى (أي)، تقول: أزيد أم عمرو. وأمَّا المفردان التقديران فهما
الجملتان في همزة التسوية.

قوله: «ونسبة الحكم عند المتكلم إليهما معاً»: نسبة الحكم إليهما معاً مربوط بهمزة
التسوية؛ لأنَّك سوَّيت بين الاستغفار وعدمه حيث قلت: سواء عليهم أنذرتهم أم لم
تنذرهم، وإلى أحدهما من غير تعيين في الهمزة التي بمعنى (أي) حيث تقول: أزيد
قائم أم عمرو.

قوله: «ما أبالي أنبَّ بالحزن تيسُ»: نبَّ التيس: إذا صاح وهاج، والأرض الحزنة: الصعبة.

وقد تكون اسميةً، كقول الشاعر:

وَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ فَقْدِي مَالِكاً أَمْوَتِي نَاءٍ أَمْ هُوَ الْآنَ وَاقِعٌ

المراد: ما أبالي بعد فقد مالك بنأي موتي، ولا بوقوعه.

وإنَّما بهمزة يقصد بها، وب (أَمْ) ما يُقصد ب (أَي) المطلوب بها تعيين أحد الشيئين بحكم معلوم الثبوت.

وتقع (أَمْ) بعد هذه الهمزة بين مفردين، نحو: أزيدُ في الدارِ أَمْ عَمْرُو؟ وأقائمُ زيدُ أَمْ قاعدُ؟ وإن شئت قلت: أزيدُ قائمُ أَمْ قاعدُ؟ كما قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِي أَقْرِبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تُوعَدُونَ﴾ ؛ وبين جملتين في معنى المفردين، وقد تكونانِ فِعْلِيَّتَيْنِ أو ابتدائيتين، أو إحداهما فعليةً والأخرى ابتدائيةً.

فالأول: كقول الشاعر:

فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتاعاً فَأَرَقَّنِي فَقُلْتُ: أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلْمٌ؟

التقدير: فقلت: أهَي سارية، أَمْ عائد حلمها؟ أي: أَيُّ هذين هي؟

والثاني كقول الآخر:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَلَوْ كُنْتُ دَارِيّاً شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بْنُ مَنَقَرٍ؟

التقدير: ما أدري: أَشُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ، أَمْ شُعَيْثُ بْنُ مَنَقَرٍ؟

قوله: «بحكم معلوم الثبوت»: كالقيام الثابت المردد بين زيد وعمرو حيث يقال: أزيد قائم أَمْ عمرو.

قوله: «فالأول»: أي بين فعليتين، مثل: أهَي سرت أَمْ عادني حلم، على أن تكون هي فاعل فعل محذوف.

قوله: «والثاني»: بين اسميتين.

والمعنى: ما أدري: أي النسيئ هو الصحيح؟ و «ابن سهم وابن منقر»
 خبران لا صفتان. وحذف التنوين من «شعيث» حذفه من «عمرو» في قول
 الآخر:

عمرو الذي هشم الثريد لقومه ورجال مكة مسنتون عجاف
 والثالث: كقوله تعالى: ﴿أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ﴾ كأنه قيل: أي
 خلقه؟

وقد تقع (أَمْ) المتصلة بين مفردٍ وجملة، كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِي
 أَقَرِيبٌ مَا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَدًا﴾ .
 وقوله:

وربما حذفت الهمزة
 (البيت). إشارة إلى نحو ما مر من قول الشاعر:

شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بْنُ مِنْقَرٍ

قوله: «خبران»: بمعنى شعيث قائم بابن سهم أم شعيث قائم بابن منقر.
 قوله: «عمرو الذي»: عمرو هو محل الشاهد، حيث حذف منه التنوين لأجل ضرورة
 الشعر.

قوله: «والثالث»: أي بين مختلفتين، كقوله تعالى: ﴿أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ﴾ على أن يكون أنتم
 فاعل فعلٍ محذوف.

قوله: «بين مفرد وجملة» كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ مَا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي
 أَمَدًا﴾: فيه نظر فإن (قريباً) إمّا اسم فاعل أو صفة مشبهة و (ما توعدون) فاعله فهو
 جملة، وكذلك قوله: ﴿أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَدًا﴾ جملة، وليس في البين مفرد يكون هو
 محور الحديث بلا دخل لغيره معه.

ومثله قول الآخر:

فلا تَعْجَلِي يَا مَيِّ أَنْ تَتَبَيَّنِي بُنْصَحِ أَتَى الْوَاشُونَ أَمْ بِحُبُولِ

وقول الآخر:

لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا بَسَنِعِ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أَمْ بِشَمَانِ

وقراءة ابن محيصن قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾.

وأما (أَمْ) المنقطعة: فهي الواقعة بين جملتين، ليستا في تقدير المفردين، بل كلُّ منهما مستقل بفائدته، وذلك إذا لم تكن بعد همزة التسوية، أو همزة تحسن في موضعها (أَيِّ)، وهذا معنى قوله:

إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ
ولا تخلو (أَمْ) المنقطعة عن معنى الإضراب، وكثيراً ما تقتضي معه

الاستفهام، كما في قوله تعالى: ﴿أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾. وتقع بعد الخبر، والاستفهام بالهمزة وغيرها.

فمن وقوعها بعد الخبر قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ * أَمْ

قوله: «بُنْصَحِ أَتَى الْوَاشُونَ»: بتقدير أُنْصَحِ أَتَى الْوَاشُونَ، وهكذا قوله: بسبع يقدر بقولنا: أبسبع.

قوله: «قراءة ابن محيصن»: أي حيث قرأ (سواء عليهم أُنذرتهم) بهمزة واحدة هي همزة الفعل.

قوله: ﴿أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾: الذي قبلها ﴿وجعلوا له من عباده جزءاً﴾ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَكَفُورٌ مُبِينٌ، والاستفهام الذي أشار إليه ضمني، بمعنى أَمْ هَلْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ.

يَقُولُونَ أَفْتَرَاهُ؟

المعنى: بل يقولون: افتراه.

وقول بعض العرب: «إِنَّهَا لِإِبِلٍ أَمْ شَاءَ»: جرى أوّل كلامه على اليقين، فلما تبين له الخطأ أضرب عنه، مُعَقِّباً له بالشك.

ومن وقوعها بعد الاستفهام قوله تعالى: ﴿أَلْهَمُّ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا﴾. وتقول: هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ أَمْ عَمْرُو؟

فهذا على الانقطاع، وإضمار الخبر لعمرو؛ لأنّ (هل) لا يستفهم بها إلا عن الجملة، فلا يصح في (أَمْ) بعدها أن تكون متصلة.

وقد تتجرّد المنقطعة بعد الخبر عن الاستفهام، كما في قول الشاعر:

وَلَيْتَ سُلَيْمَى فِي الْمَنَامِ ضَجِيعَتِي هُنَالِكَ أَمْ فِي جَنَّةٍ أَمْ جَهَنَّمَ

وهو المصحح لوقوع (هل) بعدها في نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾.

خَيْرٌ أَبَحَ قَسَمَ بِأَوْ وَأَبْهَمَ وَأَشْكُكُ وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضاً نَمِي

قوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾: وقعت أَمْ بعد الخبر الذي هو فيه من ربّ العالمين.

قوله: «أَمْ شَاءَ»: وقعت أَمْ بعد (لَا يَلُ) الذي هو خبر (لَا يَلُ).

قوله: «وهو المصحح»: أي كون أَمْ منقطعة هو الذي صحح وقوع (هل) بعدها؛ لأنّ المنقطعة تكون الجمل بعدها، و (هل) لا تقع إلا على الجمل.

قوله: «خَيْرٌ أَبَحَ قَسَمَ بِأَوْ وَأَبْهَمَ وَأَشْكُكُ وَإِضْرَابٌ»: التخيير والإباحة راجعان للطلب، والتقسيم والإيهام والشكّ والإضراب راجعة للخبر.

وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوَ إِذَا لَمْ يُلَفِّ ذُو النُّطْقِ لِبَسِ مَنَفَذًا
(أو) يعطف بها في الطلب والخبر. فإذا عطف بها في الطلب كانت: إما
للتخيير، نحو: خُذْ هذا، أو ذاك، وإمّا للإباحة، نحو: جالسِ الحَسَنَ، أو ابنَ
سيرين.

والفرق بينهما: أنَّ التخيير ينافي الجمع، والإباحة لا تأباه. وإذا عُطِفَ بها
في الخبر، فهي: إمّا للتقسيم كقولك: الكلمة (اسمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ)، وإمّا للإيهام
على السامع، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾،
وإمّا لشك المتكلم في ذي النسبة، كقولك: قامَ زيدٌ أو عمرو، وإمّا للإضراب في
رأي الكوفيين وأبي علي وابن برهان.

قال ابن برهان في شرح اللمع: «قال أبو علي: (أو) حرفٌ يستعمل على
ضريين: أحدهما: أن يكون لأحد الشيئين أو الأشياء، والآخر: أن يكون
للإضراب».

وقال ابن برهان: «وأمّا الضرب الثاني فنحو: أنا أخرجُ ثم تقول: أو أقيمُ،
أضربت عن الخروج وأثبت الإقامة، كأنك قلت: لا، بل أقيمُ».

وأنشد الشيخ علي مجيئها للإضراب قول جرير يخاطب هشام بن عبد
الملك:

مَاذَا تَرَى فِي عِيَالٍ قَدْ بَرِمَتْ بِهِمْ لَمْ أَحْصِ عِدَّتَهُمْ إِلَّا بَعْدَادِ
كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَلْتُ أَوْلَادِي
وَحَكَى الْفَرَاءَ: اذْهَبْ إِلَى زَيْدٍ، أَوْ دَعْ ذَلِكَ، فَلَا تَبْرَحِ الْيَوْمَ.

قوله:

وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَائِ
.....

أشار به إلى نحو قول الشاعر:

جاءَ الْخِلَافَةُ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ
أوقع (أو) مكان (الواو) لما أمن اللبس، ورأى أَنَّ السامع لا يجد عن
حملها على غير معنى الواو مخرجاً.

ومثل ذلك قول الآخر:

قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتُهُمْ مَا بَيْنَ مُلْجِمٍ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعٍ

وقول امرئ القيس:

فَظَلَّ طُهَاءُ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مُنْضِجٍ صَفِيفَ شَوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعْجَلٍ

وَمِثْلُ أَوْ فِي الْقَصْدِ إِمَّا الثَّانِيَّةِ فِي نَحْوِ إِمَّا ذِي وَإِمَّا النَّائِيَّةِ

مذهب أكثر النحويين أن (إمّا) المسبوقة بمثلها عاطفة، ومذهب ابن
كيسان، وأبي عليٍّ أَنَّ العطف إنما هو بالواو التي قبلها، وهي جائية لمعنى من
المعاني المستفادة من (أو)، وهو اختيار الشيخ، ولذلك لم يعدها في أول الباب
مع العواطف. والذي يمنع من كونها عاطفة أمران:

قوله: «أو سافع»: السافع هو الآخذ بناصية فرسه.

قوله: «أو قدير معجل»: أي مطبوع في القدور، و (أو) بمعنى الواو لأن كلمة (بين) تحتاج
إلى شيئين محققين، فلهذا حملت (أو) على معنى الواو.

أحدهما: تقدمها على المعطوف عليه.

والثاني: وقوعها بعد الواو، والعاطف لا يتقدّم المعطوف عليه، ولا يدخل على عاطفٍ غيره.

وأصل (إِذَا) (إِنْ) فَضُمَّتْ إِلَيْهَا (مَا). وقد يُستغنى عن (مَا) في الشعر، قال الشاعر:

وَقَدْ كَذَبْتُكَ نَفْسُكَ فَاكْذِبْنَهَا فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالًا صَبِرَ

وغالب الاستعمال أن تكون مُكْرَّرَةً؛ لتشعر من أول وهلة بقصد التخيير أو الإباحة أو التقسيم أو الإيهام أو الشك، وألّا تخلو الثانية عن الواو.

وقد يُستغنى عن الثانية بـ (إِلَّا) كقول الشاعر:

فَإِذَا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِّي مِنْ سَمِينِي

وإِلَّا فَاطْرَحْنِي وَأَتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي

وقد يستغنى عنها، وعن الواو بـ (أَوْ) كقولك: قام إمّا زيدٌ أو عمرو، وقد يستغنى عن الأولى كقول الشاعر:

تُهَاضُ بَدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَ خَيَالُهَا

وقول النمر بن تولب العكلي:

سَقَتُهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا

قوله: «تقدمها على المعطوف عليه»: أي حيث يقال: إمّا ذي وإمّا الثانية، لكن في الكلام نوع سفسطة، فإنّ القائل بأنّها للعطف يريد الثانية لا الأولى.

قوله: «فإن جزعاً وإن إجمالاً صبر»: أي إمّا جزعاً وإمّا إجمالاً صبر.

قوله: «تهاض»: إمّا بدار قد تقادم عهدُها.

قال سيبويه: «أراد: إمّا من صيّف، وإمّا من خريف».

وقد تخلو الثانية عن الواو، كقول الشاعر:

يَا لَيْتِمَا أُمْنَا شَأَلَتْ نَعَامَتُهَا أَيُّمَا إِلَى جَنَّةٍ أَيُّمَا إِلَى نَارٍ

أراد: إمّا إلى جنة، وإمّا إلى نار، ففتح الهمزة، وهي لغة بني تميم، وأبدل من الميم الأولى ياء، ثم حذف الواو.

وَأَوَّلُ لَكِنْ نَفِيًّا أَوْ نَهْيًا وَلَا نِدَاءً أَوْ أَمْرًا أَوْ اثْبَاتًا تَلَا

من حروف العطف (لكن) و (لا).

فأما (لكن) فيُعطف بها مثبت، بعد نفي، كقولك: ما قام زيدٌ لكن عمرو، أو بعد نهي، كقولك: لا تضرب زيداً لكن عمراً.

وتدخل الواو على (لكن)، كقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾، فتعرّى عن العطف، لامتناع دخول العاطف على العاطف.

ويجب تقدير ما بعد (لكن) جملةً معطوفة بـ (الواو) على ما قبلها؛ لأنّ كونه مفرداً يستلزم مخالفة المعطوف للمعطوف عليه في الحكم، وذلك مُمتنع في

قوله: «وأبدل من الميم الأولى»: أي المدغمة.

قوله: «وأول لكن نفياً»: بمعنى أوقع لكن بعد النفي: ما قام زيد لكن عمرو، أو بعد النهي، نحو: لا يقيم زيد لكن عمرو، وأوقع لا بعد النداء مثل: يا ابن أخي لا ابن عمّي، أو بعد الأمر مثل: اضرب زيداً لا عمراً، أو بعد الإثبات مثل: قام زيد لا عمرو.

قوله: «وذلك ممتنع»: لأنّ متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالسلب والإيجاب.

عطف المفرد على المفرد بالواو، بخلاف عطف جملة على جملة، كقولك: قام زيدٌ ولم يَقمَ عمرو، وأكرمتُ خالدًا، وأهنتُ بشرًا.

وزعم ابن خروف: أنَّ المعطوف بـ (لكن) لم يُستعمل إلا مع الواو.

وذكر بعضهم أنَّ يونسَ لا يرى (لكن) عاطفةً، ولعلَّ ذلك لعدم ورودها بين مفردين، خالية عن الواو.

ولم يُمثَّل سبويه العطف بها إلا بعد الواو، فقال: «ما مررتُ بصالح، ولكن طالح»، ويسمى المعطوف بها وبـ (بل) بدلًا.

وأما (لا) فيُعطفُ بها منفيٌّ بعد إثبات، لقصر الحكم على ما قبلها: إما قصر أفراد، كما إذا اعتقد إنسان أن زيداً كاتب وشاعر، وهو مخطئ في اعتقاد كونه شاعراً، وأردت أن تردّه إلى الصواب، فقلت: «زيدٌ كاتبٌ لا شاعرٌ».

وإما قصر قلب، لا اعتقاد المخاطب إلى غيره، كما إذا اعتقد إنسان أن زيداً جاهلٌ، وأخطأ في اعتقاده، وأردت أن تردّه إلى الصواب، فقلت: «زيدٌ عالمٌ لا جاهلٌ».

ويعطف بـ (لا) بعد الخبر، كما مثّلنا، وبعد الأمر، نحو: «اضربْ زيداً لا عمراً»، وبعد النداء، نحو: «يا ابنَ أخي لا ابنَ عمِّي».

ومنع أبو القاسم الزجاجي في كتاب معاني الحروف: أن يعطف بـ (لا) بعد الفعل الماضي، وليس منع ذلك صحيحاً لقول العرب: «جَدُّكَ لا كَدُّكَ»، قيل في

قوله: «ويسمى المعطوف بها وبيل بدلاً»: لأنَّ قولنا: ما مررت بصالح ولكن طالح يكون، بمعنى ولكن مررت بدله بطالِح وهلمَّ جرّاً.

قوله: «جَدُّكَ لا كَدُّكَ»: المنظور أن الموفقيات والحظوظ هي التي تنجع وتنفع لا بذل الجهد.

تفسيره: «نفعك جدُّك لا كدُّك».

ومثله في العطف على معمول فعل ماضٍ قول امرئ القيس:

كَأَنَّ دِثَارًا حَلَقْتَ بَلْبُونَهُ عِقَابٌ تَنُوفِي لَا عِقَابُ الْقَوَاعِلِ

وَبَلْ كَلِكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبِيهَا كَلَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا
وَأَنْقُلُ بِهَا لِثَانِ حُكْمِ الْأَوَّلِ فِي الْخَبَرِ الْمُثْبِتِ وَالْأَمْرِ الْجَلِيِّ

من حروف العطف (بَلْ)، ومعناها الإضراب، وحالها فيه مختلف، فإن كان المعطوف بها جملةً فهي للتنبيه على انتهاء غرضٍ واستئناف غيره، كما تقول: زَيْدٌ شَاعِرٌ بَلْ هُوَ فَقِيهٌ.

وإن كان مفرداً، فلا يخلو إمَّا أن يكون بعد نفي أو نهي أو بعد غيرهما، فإن كانت بعد نفي أو نهي فهي لتقرير حُكْمٍ ما قبلها، وجعل ضده لما بعدها. وإلى هذا أشار بقوله:

وَبَلْ كَلِكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبِيهَا

تقول: ما قامَ زَيْدٌ بَلْ عَمَرُو، فتقرر نفي القيام عن زَيْدٍ وتثبت له عمرو. ومثل ذلك تمثيله بـ (لَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا).

قوله: «كَأَنَّ دِثَارًا»: اسم راعٍ - حَلَقْتَ بَلْبُونَهُ - وهي ذات اللبِن - عِقَابٌ تَنُوفِي - جبل عال - لا عِقَابُ الْقَوَاعِلِ - الجبال الصغيرة - ومحل الشاهد عطف لا عِقَابُ الْقَوَاعِلِ على عِقَابٌ تَنُوفِي، وعِقَابٌ تَنُوفِي معمول لحَلَقْتَ بَلْبُونَهُ، وحَلَقْتَ فعل ماضٍ.
قوله: «وبَلْ كَلِكِنْ بعد مصحوبيها»: أي بَلْ مثل لكن إذا وقعت بعد نفي أو نهي؛ لأنَّ مصحوبي لكن هما النفي والنهي.

المربع: منزل الربيع، والتهيء: الأرض التي لا يهتدى بها.
وتقول: لا تضربُ خالداً بلُ بشراً، فتقرّر نهى المخاطب عن ضرب خالد،
وتأمره بضرب بشراً.

ووافق المبرّد في هذا الحكم، وأجاز كون (بلُ) ناقلة حكم النفي والنهي
إلى ما بعدها. واستعمال العرب على خلاف ما أجازوه. قال الشاعر:
لَوْ اعْتَصَمْتُ بِنَا لَمْ تَعْتَصِمِ بَعْدَا بَلْ أَوْلِيَاءَ كُفَاةٍ غَيْرِ أَوْكَالِ
وقال الآخر:

وَمَا انْتَمَيْتَ إِلَى خُورٍ وَلَا كُشْفٍ وَلَا لِسَامِ غَدَاةِ الرَّوْعِ أَوْزَاعِ
بَلْ ضَارِبِينَ حَيِّكَ الْبَيْضِ إِنْ لَحِقُوا شَمَّ الْعَرَانِينَ عِنْدَ الْمَوْتِ لُذَاعِ
وإن كان المعطوف بـ (بل) بعد غير النفي والنهي فهي لإزالة الحكم عمّا
قبلها، حتى كأنّه مسكوت عنه، وجعله لما بعدها، كقولك: جاء زيدٌ بل عمرو،
وخذ هذا بل ذاك.

وَإِنْ عَلَى ضَمِيرٍ رَفَعَ مُتَّصِلٌ عَطَفْتَ فَافْصِلِ بِالضَّمِيرِ الْمُتَفَصِّلِ
أَوْ فَاصِلِ مَا وَبَلَ فَضْلٍ يَرِدُ فِي النَّظْمِ فَاشْيَاءَ وَضَعْفُهُ اعْتَقِدُ
الضمير: ينقسم إلى بارز ومستتر، والبارز ينقسم إلى مُتَفَصِّلٍ ومُتَّصِلٍ.

قوله: «وأجاز كون بل ناقلة»: فمعنى قولنا: لم يقم زيد بل عمرو أن عمراً لم يقم أيضاً، أو أن
زيداً يكون كالمسكوت عنه والمتعرض له نفيّاً ونهياً هو ما بعدها.
قوله: «بل أولياء»: أي بل تعتصم بأولياء، وهكذا قوله: بل ضاربين، أي بل انتميت إلى
ضاربين.

أَمَّا الضمير المنفصل فكالظاهر في جواز عطفه والعطف عليه، من غير ما شرط، تقول: زيدٌ وأنتَ متَّفِقان، وأنا وعمرو مقيمان، ولا تصحب إلا خالداً وإيَّايَ، وإنما رأيت إيَّاكَ وبشراً.

وَأَمَّا الْمُتَّصِلُ، فإمّا مرفوع، أو منصوب، أو مجرور.

فإن كان مرفوعاً فهو والمستتر سواء، في أنه لا يحسن العطف عليهما إلا مع الفصل، والغالب كونه بضمير منفصل، مؤكّد للمعطوف عليه، كقوله تعالى: ﴿مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ﴾.

وقد يفصل بمفعول أو غيره، كقوله تعالى: ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ﴾، ورُبّما اكتفي بفصل (لا) بين العاطف والمعطوف عليه، كقوله تعالى: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾.

وأجاز صاحب الكشف في قوله تعالى: ﴿أَنْتَ لَمَبْعُوثُونَ * أَوْ آبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ﴾ أن يكون (آبَاؤُنَا) معطوفاً على الضمير في (المبعوثون) للفصل بالهمزة.

وقد يعطف على الضمير المتصل المرفوع، بلا فصل، كقول جرير:

وَرَجَا الْأَخِيطِلُ مِنْ سَفَاهَةٍ رَأَيْهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لَيْنَالَا
وقول عمر بن أبي ربيعة:

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهُرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ الْفَلَا تَعَسَّفَنَ رَمَلَا

قوله: «ورجا الأخيطل»: هكذا تقدير الشعر: ورجا الأخيطل شيئاً لم يكن الأخيطل وأب له لينالاه، فأب عطف على الضمير المستتر في يكن، والعائد على ما (ما لم يكن) هو الضمير المحذوف في لينالاه.

قوله: «قلت إذ أقبلت وزهراً تهادى»: جمع زهراء أي نساء زهر، وهي معطوفة على الضمير في أقبلت.

وليس بمقصود على الشعر.

حكى سيبويه: «مررت برجل سواء والعدم»، بعطف (العدم) على الضمير (في سواء)، ومع ذلك فهو قليل في الكلام، ضعيف في القياس، لما فيه من إيهام عطف الاسم على الفعل.

وإن كان الضمير المتصل منصوباً حسن العطف عليه، وإن لم يفصل؛ لأنه لا يستتر ولا ينزل من الفعل منزلة الجزء، كما في ضمير الرفع.

وإن كان مجروراً فلا يجوز العطف عليه عند الأكثرين، إلا بإعادة الجار، كقوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾، وقوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا﴾.

وذهب يونس والفرّاء إلى جواز العطف على الضمير المجرور، بدون إعادة الجار، وهو اختيار الشيخ، وقد نبّه عليه بقوله:

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرٍ خَفُضٍ لَازِمًا قَدْ جُعِلَا
وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا إِذْ قَدْ أَتَى فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُنْبَتَا

فجعل الدليل على عدم لزوم إعادة الخافض، مع المعطوف على الضمير المجرور وروده في السَّماع نظماً ونثراً، كقراءة حمزة: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ بخفض (الأرحام)، وهي قراءة ابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة والنخعي وغيرهم.

ومثل هذه القراءة قول بعضهم: «ما فيها غَيْرُهُ وَفَرَسِهِ» بجر «فرسه» حكاة

قطرب.

ومثله إنشاد سيبويه:

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ
وإنشاد الفراء:

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفُنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطُ نَفَائِفُ
وقول الآخر:

إِذَا أَوْقَدُوا نَارًا لِحَرْبِ عَدُوِّهِمْ فَقَدْ خَابَ مَنْ يَضْلِي بِهَا وَسَعِيرِهَا
وقول الآخر:

بَنَّا أَبَدًا لَا غَيْرَنَا يُدْرِكُ الْمُنَى وَتُكْشَفُ غَمًّا الْخُطُوبِ الْفَوَاحِ
ومما يجب أن يحمل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفْرٌ بِهِ
وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾: لَأَنَّ جَرَ (المسجد) بالعطف على (سبيل الله) ممتنع مثله
باتفاق، لاستلزامه الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبي، فلم يبق سوى جره
بالعطف على الضمير المجرور بالباء.

ولا يبعد أن يقال في هذه المسألة: إِنَّ العطف على الضمير المجرور،
بدون إعادة الجار غير جائز في القياس، وما ورد منه في السَّمَاعِ محمولٌ على
شدوذ إضمار الجار، كما أضمر في مواضع آخر، نحو: «مَا كُلُّ بَيْضَاءٍ شَحْمَةٌ، وَلَا

قوله: «فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ»: معطوف على كاف بك.

قوله: «وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ»: عطف على (ها) المضاف إليها بين.

قوله: «بِهَا وَسَعِيرِهَا»: عطف على (ها) في بها.

قوله: «بَنَّا أَبَدًا لَا غَيْرَنَا»: معطوف على (نا) في بنا.

قوله: «لَا سَتْلَزَامَهُ الْفَصْلُ بَيْنَ الْمَصْدَرِ»: وهو (صدّ) ومعموله هو (عن سبيل الله) ومعموله
الآخر هو (المسجد الحرام)، والأجنبي هو قوله: (وكفر به).

سَوْدَاءُ تَمْرَةٍ»، وكقولهم: «امُرُّ بِنِي فُلَانٍ إِلَّا صَالِحَ فَطَالِحٍ»، وقولهم: «بِكُمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ ثَوْبَكَ» على ما يراه سيبويه رحمه الله من أن الجر فيه بعد (كم) بإضمار (من) لا بالإضافة.

والدليل على أن العطف المذكور لا يجوز في القياس من وجهين:
أحدهما: أن الضمير المجرور شبيهٌ بالتنوين لمعاقبته له، وكونه على حرف واحد، فلا يجوز العطف عليه، كما لم يَجْزِ العطف على التنوين.
الثاني: أن الضمير المُتَّصِلُ مُتَّصِلٌ كاسمه، والجار والمجرور كشيءٍ واحد، فإذا اجتمع على الضمير الاتصالان أشبه العطف عليه العطف على بعض الكلمة، فلم يَجْزِ، ووجب إمّا تكرير الجار، وإما النصب بإضمار فعل.
فإن قيل: لو كان الشبه بالتنوين، أو ببعض الكلمة مانعاً من العطف على الضمير المجرور لمنع من توكيده، ومن الإبدال منه، واللازم مُنتَفٍ بالإجماع.
قلنا: لا نُسلِّمُ صدق الملازمة.

قوله: «ولا سوداء تمرة»: أي ولا كل سوداء تمرة.
قوله: «امرر بني فلان إلا صالح فطالح»: أي إلا تمرر بصالح فطالح.
قوله: «لمعاقبته له»: يجوز أن يريد من مقالته هذه أن كلمة (به) ككلمة (يزيد)، فالضمير المجرور قائم مقام الاسم المعرب المنصرف الذي ينون.
قوله: «الاتصالان»: اتصاله في نفسه واتصاله من حيث وقوعه مجروراً والجار والمجرور - كما أسلفه - مثل الشيء الواحد.
قوله: «إمّا تكرير الجار وإمّا النصب بإضمار فعل»: نظير أن يقال: فما بك وبالأيام، أو فما بك والأيام في البيت السابق.
قوله: «واللازم منتفٍ بالإجماع»: أي أنه يجوز تأكيده ويجوز الإبدال منه.

والفرق بين التوكيد والعطف أن التوكيد مقصود به تكميل متبوعه، فينزل منه منزلة الجزء، وذلك يقتضي أمرين:

الأول: أن شبه الضمير المجرور بالتنوين حال توكيده أقل من شبهه به حال العطف عليه، لطلبه حال التوكيد ما لا يطلبه التنوين، وهو التكميل بما بعده، فلا يلزم أن يؤثر شبه التنوين في التوكيد ما أثره في العطف؛ لاحتمال ترتيب الحكم على أقوى الشبهين.

الثاني: أن شبه الضمير المجرور ببعض الكلمة، وإن منع من العطف لا يمنع من التوكيد؛ لأن بعض الكلمة لا يمتنع عليه تكميله ببقية أجزائه، فكذا لا يمتنع على ما أشبه بعض الكلمة تكميله بما بعده.

وأما البدل فالفرق بينه وبين العطف أن البدل في نيّة تكرار العامل، فإتباعه الضمير المجرور في الحقيقة إتباع له وللجار جميعاً؛ لأن البدل في قوّة المُصرّح معه بالعامل، وليس كذلك المعطوف، فجاز أن تقول: مررت به المسكين جواز قولك: مررت به وبزيد.

وَالْفَاءُ قَدْ تُحَذَفُ مَعَ مَا عَطَفَتْ
بِعَظْفٍ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ
وَالْوَاوُ إِذْ لَا لَبَسَ وَهِيَ أَنْفَرَدَتْ
مَعْمُولُهُ دَفْعاً لَوْهَمٍ أَتَقِيَ

قوله: «ما لا يطلبه التنوين»: لأن التنوين يدلّ على تمام مدخوله.

قوله: «على أقوى الشبهين»: وأقوى الشبهين هو حال العطف لا التأكيد بالبيان الذي ذكره.

قوله: «الثاني»: في قبال قوله: يقتضي أمرين الأول.

قوله: «تكميله بما بعده»: الذي هو التأكيد الممازج ممازجة تامة لمؤكد.

قوله: «مررت به وبزيد»: حيث تكرر حرف الجرّ.

قوله: «دفعاً لوهم اتقي»: أي إنّما يقدر للمعمول عامل مزال دفعاً للتوهم اللازم على فرض

قد تُحذف (الفاء) مع المعطوف بها إذا أمن اللبس، وكذلك (الواو)، فمن حذف الفاء مع المعطوف قوله تعالى: ﴿ فَتَوَبُّوا إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ﴾، التقدير: فامتثلتم، فتاب عليكم، وقوله تعالى: ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾، معناه: فأفطر فعليه عِدَّةٌ من أيام أُخَرَ.

ومن حذف الواو مع المعطوف قوله تعالى: ﴿ لَا تُفَرِّقْ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ ﴾، أي: بين أحد وأحد من رُسُله، وقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ ﴾، المعنى: تقيكم الحرَّ والبرد، ومثله قول النابغة الذبياني:

فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا أَبُو حُجْرٍ إِلَّا لَيَالٍ قَلَائِلُ
أي: فما كان بين الخير وبينني.

وقول امرئ القيس:

كَأَنَّ الْحَصَى مِنْ خَلْفِهَا وَأَمَامَهَا إِذَا نَجَلَتْهُ رَجُلُهَا خَذَفُ أَعْسَرَا
أراد: إذا نجلته رجلها ويدها.
قوله:

..... وَهِيَ انْفَرَدَتْ

عدم تقديره، كما تجيء صورة ذلك في الشرح.

قوله: «معناه فأفطر فعليه عِدَّةٌ من أيام أُخَرَ»: مع البناء على أنَّ الصوم مع المرض المؤذي حرام، وأنه في السفر حرام أيضاً لا يكون مجال لتقدير فأفطر، فإنه حتى لو لم يفطر يكون صومه باطلاً، فالآية على المبنى الذي ذكرناه لا يكون فيها تقدير، بل الآية مفادها أنَّ المرض المؤذي للمزاج وكذلك السفر يلزم أيامهما القضاء صام الإنسان أم أفطر.

بِعَطْفٍ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ مَعْمُولُهُ

إشارة إلى نحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾، فإنَّ (الإيمان) منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ معطوفٍ على (تبوَّءوا) وتقديره -والله أعلم-: تبوَّءوا الدار وألَّفُوا الإيمان.

وقد اندفع بهذا التقدير من الإضرار توهم أن يكون الإيمان مفعولاً معه.

فإن قلت: وَلِمَ دفع هذا التوهم؟

قلت: لأنه لا فائدة في تقييد الذين يحبون من هاجر إليهم بمصاحبة الإيمان، بخلاف تقييدهم بإلف الإيمان.

ومثل الآية الكريمة في الاستشهاد قول الشاعر:

تَرَاهُ كَأَنَّ اللَّهَ يَجْدَعُ أَنْفَهُ وَعَيْنِيهِ إِنْ مَوْلَاهُ ثَابَ لَهُ وَفُرُ

تقديره: يجدع أنفه ويفقأ عينيه. وكذا قول الآخر:

إِذَا مَا الْغَايَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا

أراد: زَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ وَكَحَلْنَ العُيُونَ.

ومما ينبغي أن يُعَدَّ من هذا القليل قوله تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ

الْجَنَّةَ﴾؛ لأن فعل أمر المخاطب لا يعمل في الظاهر، فهو على معنى: اسكن أنت، ولتسكن زوجك الجنة.

قوله: «بفعل محذوف»: لأنَّ الإيمان لا يكون متبوعاً فإنَّ المتبوع هو المنزل.

قوله: «بخلاف تقييدهم بإلف الإيمان»: الفرق غير واضح فإنَّ ألف الإيمان لبّاً بمصاحبة له، ومفاد الآية يكون هكذا: الذين تبوَّءوا الدار مع مصاحبتهم للإيمان، وهم أهل المدينة المسلمون، يحبُّون من هاجر إليهم من سائر الأقطار فراراً من الشرك.

وَحَذَفَ مَتَّبِعُ بَدَأَ هُنَا اسْتَبَحَ وَعَظَّفَكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ
وَأَعْظَفَ عَلَى اسْمٍ شَبَّهِ فِعْلٍ فِعْلاً وَعَكْساً اسْتَعْمِلَ تَجِدُهُ سَهْلاً

يعني: أنه يُستباح حذف المتبوع في باب العطف ؛ لأنَّ التابع مع العاطف يدل عليه. مثال ذلك قولهم: «وَبَكَ وَأَهْلاً [و] سَهْلاً» لمن قال: «مرحباً وأهلاً»، فحذف (مَرْحَباً) وعطف عليه (أَهْلاً وسَهْلاً).

ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَباً وَلَوْ افْتَذَى بِهِ﴾، المعنى - والله أعلم - : لو ملكه، ولو افتدى به، وقوله تعالى: ﴿وَلَتُصْنَعَ عَلَيَّ عَيْنِي﴾ أي: لترحم ولتصنع.

وقال صاحب الكشاف في قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾ المعنى: ألم يأتكم رسولي، فلم تكن آياتي تتلى عليكم.
قوله:

وَعَظَّفَكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ

تنبيه على أن الأفعال كالأسماء في جواز التشريك بينهما في الأحكام بحروف العطف إلا أن ذلك مشروط بالاتفاق في الزمان، فلا يُعطف ماضٍ على مستقبل، ولا مستقبل على ماضٍ، فإن اختلفا في اللفظ دون الزمان جاز، كقوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْراً مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا

قوله: «﴿إِنْ شَاءَ جَعَلَ﴾»: لأنَّ جعل هنا وإن كانت بصورة الفعل الماضي لكنَّها بمعنى الاستقبال ؛ لأنَّها مدخولة لأداة الشرط (إن)، ولذلك عطف عليها ويجعل لك قصوراً مع أنه فعل مضارع، وكذلك فأوردهم بمعنى الاستقبال وإن كان بصورة الفعل الماضي.

الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلَ لَكَ قُصُورًا ﴿١﴾ ، وقوله تعالى: ﴿٢﴾ يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ ﴿٣﴾ .

وقوله:

وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شَبِيهِ فِعْلٍ فِعْلًا

مثاله قوله تعالى: ﴿٤﴾ أَوْ لَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴿٥﴾ ، وقوله تعالى: ﴿٦﴾ إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴿٧﴾ ، وقوله تعالى: ﴿٨﴾ فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا * فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا ﴿٩﴾ .

وقوله:

وَعَكْسًا اسْتَعْمِلَ تَجِدُهُ سَهْلًا

يعني أن الاسم المُشَبَّه للفعل يعطف على الفعل لتقارب المعنى، كقوله تعالى: ﴿١٠﴾ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ﴿١١﴾ ، وقول الرَّاجِزِ: يَا رَبِّ بَيَضَاءَ مِنَ الْعَوَاهِجِ أَمْ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْ دَارِجٍ وقول الآخر:

بَاتَ يُعَشِّيهَا بَعْضُ بَاتِرٍ يَقْصِدُ فِي أَسْوَقِهَا وَجَائِرٍ

قوله: «﴿١٢﴾ صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴿١٣﴾»: فصافات شبيه الفعل؛ لأنه اسم فاعل، ويقبضن فعل عطف عليه، وكذلك (المصدقين) شبيه فعل، (وأقرضوا الله) فعل عطف عليه، وكذلك (المغيرات) شبيه فعل، (وأثرن) فعل عطف عليه، (ويخرج الحي) فعل، (ومخرج الميت) شبيه الفعل، وحباً فعل، ودارج اسم فاعل شبيه الفعل عطف على الفعل وهو حباً، والعواهج جمع عوهج وهي المرأة الطويلة العنق.

قوله: «يقصد في أسواقها وجائرها»: أسوق: جمع ساق، والقصد والجور معنيان متقابلان؛ لأنَّ القصد هو الاعتدال، والجور: هو العنف، وجائرها اسم فاعل شبيه الفعل عطف على

ف (دَارَج) عطف على (حبا)، و (جائر) عطف على (يقصد)؛ لأنهما
بمعنى: درج، ويجوز.

البَدَل

اعلم أنَّ الغرض من الإبدال أن يذكر الاسم مقصوداً بالنسبة، كالفاعلية والمفعولية والإضافة، بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة إلى ما قبله، لإفادة تأكيد الحكم وتقريره؛ لأن الإبدال في قوة إعادة الجملة، ولذلك تسمع النحويين يقولون: «البدل في حكم تكرار العامل».

ولما أخذ الشيخ في تعريف البدل قال:

التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا وَاسِطَةٍ هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلًا

فصدر التعريف بجنس البدل، وهو (التابع) ثم تَمَّمه بخاصة البدل، وهو: «المقصود بالحكم بلا واسطة».

فأخرج بـ (المقصود بالحكم) التَّعْت والتَّوْكِيد وعطف البيان؛ لأنَّهن مكمّلات للمقصود بالحكم، و (بلا واسطة) المعطوف بـ (بَلْ، وَلَكِنْ) فإنهما مقصودان بالحكم، لكن بواسطة.

ثم أخذ في بيان أقسام البدل، فقال:

البدل

قوله: «لإفادة تأكيد الحكم وتقريره»: تعليل للإبدال وجهته.

قوله: «المعطوف ببل ولكن»: حيث يقال: ما جاء زيد بل عمرو، أو لكن عمرو.

مُطَابِقاً أَوْ بَعْضاً أَوْ مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمَعُطُوفٍ بِبَلٍ
وَذَا لِلْإِضْرَابِ أَعَزُّ إِنْ قَصِدَ صَحَبٌ وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سَلَبٌ
فَيَبَيِّنُ أَنَّ الْبَدَلَ يَجِيءُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرَابٍ:

الأول: بدل كل من كل، وهو المطابق للمُبدل منه، المساوي له في المعنى،
كقولك: مررتُ بأخيكَ زيدٍ، ومثله قوله تعالى: ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ *
اللَّهُ﴾.

والثاني: بدلُ بعضٍ من كل، كقولك: أَكَلْتُ الرِّغِيفَ نِصْفَهُ، ومثله قوله تعالى:
﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾.

والثالث: بدل الاشتمال، وهو ما يدل على معنى في متبوعه، أو يستلزم
معنى في متبوعه.

فالدَّالُّ على معنى في المتبوع، كقولك: أعجبني زيدٌ حُسْنُهُ، وكقول
الرَّاجِزِ:

قوله: «مطابقاً»: أي بدل كل من كل، أو بعضاً بدل بعض من كل، أو ما يشتمل المبدل عنه
عليه يلفى، وتقدير البيت البدل يلفى مطابقاً أو بعضاً أو ما يشتمل عليه أو كمعطوف
بيل.

قوله: «وذا للإضراب»: أي ما يكون بعد (بل) يكون للإضراب إن كان مع قصد، وإن لم يكن
قصد فالمقصود بالبدل سلب الغلط عن الكلام الأول وتصحيحه بما بعد بل.

قوله: ﴿الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهُ﴾: البدل «اللَّهُ»، والمبدل منه «العزیز الحمید».

قوله: ﴿عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾: كثير هو بدل البعض من (واو) عموا وصموا.

قوله: «أعجبني زيد حسنه»: فإنَّ الحسن معنى قائم بزيد وزيد مشتمل عليه.

وَذَكَرْتَ تَقْتَدِ بَرْدَ مَائِهَا وَعَتَكَ الْبَوْلَ عَلَى أُنْسَائِهَا
والدَّال على ما يستلزم معنى في المتبوع كقولك: أعجبتني زيدٌ ثوبه،
وكقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾؛ لأن القتال في الشهر
الحرام يستلزم معنى فيه، وهو ترك تعظيمه، وكقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ
مَرْيَمَ إِذِ اتَّيَبَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا﴾، فإن وقت الانتباز، وما عقبه يستلزم
معنى في مريم عليها السلام، وهو كونها على غاية من التقى والبر والعفاف، فلذلك صحَّ
في (إذ) أن تكون بدل اشتمال من (مريم).

ولابد في بدل الاشتمال من رعاية أمرين:

أحدهما: إمكان فهم معناه مع الحذف، كما في قولك: أعجبتني زيدٌ علَّمُهُ
وأدبُهُ، فإن ذكر زيدٍ يشتمل على علمه وأدبه اشتمالاً يفهم معناه في الحذف،
ومن ثمَّ امتنع، نحو: «عقلتُ زيداً بغيره»؛ لأن ذكر زيد لا يشتمل على البعير، ولا
يُشعر به.

والأمر الآخر: حسن الكلام على تقدير حذفه، ومن ثمَّ امتنع نحو:
«أَسْرَجْتُ زيداً فَرَسَهُ»؛ لأنه وإن فهم معناه في الحذف لا يحسن استعمال مثله،
وإن جاء شيء منه حمل على الإضراب أو الغلط.

قوله: «وذكرت»: أي الناقة برد ماء تقنت وهو محلّ بالحجاز، والأنساء: أطراف الأفخاذ
التي يحرقها البول بحدّته من مروره عليها.

قوله: «أعجبتني زيد ثوبه»: فإن حسن ثوبه يُلقني عليه حسناً وجلاًلاً.

قوله: «يفهم معناه في الحذف»: ولكن بطور إجمالي.

قوله: «حسن الكلام»: والمنظور بالحسن هنا صحته.

قوله: «وإن فهم معناه في الحذف»: من كلمة أسرجت.

والغالب في بَدَل البعض والاشتغال مصاحبة ضمير عائد على المبدل منه، وقد يخلوان عنه، كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ على أظهر الاحتمالين.

والاحتمال الثاني: أن يكون الحجُّ مصدرًا مضافاً إلى المفعول، و (مَنْ) فاعل المصدر، على معنى: والله على الناس أن يحج البيت المستطيع، وقوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأَخْذُودِ * النَّارِذَاتِ الْوَقُودِ﴾، وقول الشاعر:

هَلْ تُدْنِيَنَّكَ مِنْ أَجَارِعِ وَاسِطٍ أَوْ بَاتَ يَعْمَلَةَ الْيَدَيْنِ حِضَارِ
من خالدٍ أهلِ السَّاحَةِ وَالنَّدَى مَلِكِ الْعِرَاقِ إِلَى رِمَالِ وَبَارِ
ف (من خالد) بدل من (أجارع واسط) لاشتغالها عليه، وهو خالٍ عن ضمير المبدل منه.

الرابع: البدل المبين للمبدل منه، بحيث لا يشعر به ذكر المبدل منه بوجه. وهو نوعان:

الأول: بدل الإضراب وهو: ما يذكر متبوعه بقصد، ويُسمَّى بدل البداء، مثاله قولك: أكلت تمرًا زيبًا. أخبرت أولاً بأكل التمر، ثم أضربت عنه، وجعلته في حكم المتروك ذكره، وأبدلت منه الزبيب، على حدِّ العطف بـ (بَل) إذا قلت: أكلتُ تمرًا بل زيبًا، ومنه قوله: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيُصَلِّي الصَّلَاةَ وَمَا كُتِبَ لَهُ نَصْفُهَا ثَلَاثُهَا

قوله: «على أظهر الاحتمالين»: وهو جعل (مَنْ) بدل بعض من الناس، والتقدير: من استطاع منهم إليه سبيلاً.

قوله: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأَخْذُودِ النَّارِ﴾: فيه ذات الوقود.

قوله: «من خالد»: أي من خالدها.

قوله: «على حدِّ العطف بيل»: أي في الإثبات.

تبدل المعرفة من النكرة، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنَّكَ لَتَهْدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ صِرَاطِ اللَّهِ. والنكرة من النكرة، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا﴾ حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا. والنكرة من المعرفة، نحو قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ. والمعرفة من المعرفة نحو قوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ.

ويبدل المضمَر من المظهر نحو: «رَأَيْتُ زَيْدًا يَأْتِيَهُ». ويبدل المظهر من المضمَر؛ لكن في ذلك تفصيل؛ لأن الضمير إما للمتكلم، أو المخاطب، أو الغائب.

أما ضمير الغائب فيُبدَلُ منه كما يبدل من الظاهر، تقول: ضَرَبْتُهُ زَيْدًا، ومررت به عمرو، وقال الشاعر:

على حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا على جُودِهِ لَضَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمَ
بجر (حاتم) على البدل من الهاء في (جوده).

وقد قيل في قوله تعالى: ﴿وَأَسْرَوْا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ وجوه: منها: أن يكون (الذين) بدلًا من الواو في (أسروا).

وأما ضمير المتكلم والمخاطب فلا يبدل منه بدل كل إلا إذا أفاد البدل

ابتهاجك استعمال.

قوله: ﴿صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ﴾: فصرط مستقيم هو النكرة، وصرط الله هو المعرفة.

قوله: ﴿مَفَازًا حَدَائِقَ﴾: الثاني بدل من الأول وهما نكرتان.

قوله: ﴿بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ﴾: الثانية بدل من الأول والثانية نكرة والأولى معرفة.

قوله: «زَيْدًا يَأْتِيَهُ»: فَإِيَّاهُ بدل من زيد.

قوله: «بَدَلًا مِنَ الْوَائِي أَسْرَوْا»: ومن الوجوه أن الواو حرف علامة للجمع والذين فاعل.

فائدة التوكيد من الإحاطة والشمول، كقولهم: «جئتم كبيركم وصغيركم»، وكقول عبدة بن الحارث بن عبد المطلب:

فَمَا بَرَحْتُ أَقْدَامُنَا فِي مَقَامِنَا ثَلَاثَتْنَا حَتَّى أَزِيرُوا الْمَنَايَا
ويصحُّ إبداله بدل بعضٍ واشتمال.

أما بدل البعض فكقولك: إني باطني وجل، قال الشاعر:

أَوْعَدَنِي بِالسَّجْنِ وَالْأَدَاهِمِ رَجُلِي فِرْجَلِي شَتْنَةُ الْمَنَاسِمِ
وفي التنزيل العزيز: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾.

وأما بدل الاشتمال فكقول الشاعر:

ذَرِينِي إِنَّ أَمْرَكَ لَنْ يُطَاعَا وَمَا أَلْفَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعَا
فـ (حلمي) بدل من (ياء) (ألفيتني)، وكقول الآخر:

قوله: «جئتم كبيركم وصغيركم»: فكبيركم وصغيركم يشمل جميع ما أريد بقاء الخطاب في جئتم.

قوله: «في مقامنا ثلاثتنا»: فثلاثتنا هو البذل والمبدل منه (نا) في مقامنا.

قوله: «فكقولك: إني باطني وجل»: فباطني بدل بعض من (ياء) المتكلم في إني.

قوله: «أوعدني بالسجن والأداهم رجلي»: فرجلي بدل بعض من (ياء) المتكلم في أوعدني.

قوله: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن﴾: فقوله: (لمن) بدل بعض من (كم) في لكم.

قوله: «وما ألفيتني حلمي مضاعاً»: حلمي بدل اشتمال من (ياء) المتكلم في ألفيتني، بتقدير: ما ألفيتني حلمي مضاعاً.

بَلَّغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَسَنَّاوْنَا وَإِنَّا لَنَرْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرًا

فـ (مجدنا) بدل من فاعل (بلغنا).

وأجاز الأخفش الإبدال من ضمير الحاضر مطلقاً، واحتجّ له بقول

الشاعر:

وَشَوْهَاءُ تَعْدُوْهُ بِي إِلَى صَارِخِ الْوَعْيِ بِمَسْتَلْتِمٍ مِّثْلِ الْفَيْنِقِ الْمُرَحَّلِ

يريد: بمستلتم: متدرعاً، ولا يعني إلا نفسه، والأوجه عدّ هذا البيت من

النوع المُسمّى في علم البيان بالتجريد، على معنى: تعدوني إلى صارخ الوعي ومعني من نفسي مستلتم، فجرد من نفسه مستلتماً، وجعله مصاحباً له.

ومثله قوله تعالى: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ﴾، فكأنه جرد من الدار داراً.

وقرأ علي كرم الله وجهه وابن عباس رضي الله عنهما: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ

وَلِيًّا * يَرِثْنِي وَارِثٌ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾ قال أبو الفتح: يريد: «فهب لي من لدنك

وليّاً يرثني منه أو به وارثٌ من آل يعقوب، وهو الوارث نفسه، فكأنه جرد منه

وارثاً».

وأنشد الأخطل:

بَنْزَوَةٍ لَصٍّ بَعْدَ مَا مَرَّ مُصْعَبٌ بِأَشْعَثَ لَا يُفْلِي وَلَا هُوَ يَقْمَلُ

مصعب نفسه هو الأشعث، فكأنه استخلص منه (أشعث). ومثله بيت

الأعشى:

قوله: «وشوهاء تعدو بي إلى صارخ الوعي بمستلتم»: مستلتم هو بدل كل من كل من (ياء)

المتكلم في (بي).

قوله: «بنزوة لَصٍّ... الخ»: بنزوة لَصٍّ: اسم مكان خاص، وأشعث: مشوش شعر الرأس، ولا

يُفْلِي: مبني للمجهول، ويقمل: مبني للمعلوم، ويفلي: من فليت رأسه إذا فتّشته.

لَاتَ هُنَّا ذِكْرِي جُبَيْرَةٌ أَوْ مَنْ جَاءَ مِنْهَا بِطَائِفِ الْأَهْوَالِ
وهي نفسها طائف الأهوال.

وَبَدَلَ الْمُضَمَّنِ الْهَمْزَ يَلِي هَمْزاً كَمَنْ ذَا أَسْعِيدُ أَمْ عَلِي

يعني أن المبدل من اسم الاستفهام لابد من اقترانه بالهمزة، كقولك: من ذا أسعيد أم علي؟ وكم مالك أعشرون أم ثلاثون؟ وكيف أصبحت أفرحاً أم ترحأ؟ ومتى سفرك أغداً أم بعد غد؟

وَيُبَدِّلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كَمَنْ يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِنُ بِنَا يُعِنُ

يبدل الفعل من الفعل فيشتركان في الإعراب كقوله:

..... كَمَنْ يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِنُ بِنَا يُعِنُ

فالجزم في (يستعين) من (يصل).

فإن قلت: من أي أنواع البدل يُعدُّ هذا المثال؟

قلت: من بدل الاشتمال؛ لأنَّ الاستعانة تستلزم معنى في الوصول، وهو

مجيؤه.

قوله: «لَاتَ هُنَّا ذِكْرِي جُبَيْرَةٌ الخ»: (لَات): أخت (ليس)، وهُنَّا اسم مكان للبعيد، وجبيرة: اسم امرأة، والطائف: هو الخيال الذي يراه النائم، ومنظوره ليس ذكري جبيرة أو من جاء منها بطائف الأهوال، وهو تجريد من (من جاء منها)، ومعناه جاء منها إلينا بها.
قوله: «وبدل المضمَّن الهمز»: يريد من مضمَّن الهمز اسم الاستفهام دون حرف الاستفهام؛ لأنَّ الحرف لا يصلح لأن يبدل منه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾، فـ (يضاعف) بدل من (يلق) ولذلك جزم.
وقول الراجز:

إِنَّ عَلَيَّ اللَّهَ أَنْ تُبَايَعَا تُؤْخَذَ كُرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا

فأبدل (تؤخذ) من (تبائع)، ولذلك اشتركا في النصب.

وكثيراً ما تبدل الجملة من الجملة إذا كانت الثانية أوفى بتأدية المعنى المقصود من الأولى، كما قال الشاعر:

أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا وَإِلَّا فَكُنْ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمَا

فأبدل (لا تقيم) من (ارحل)؛ لأنه أوفى منه بتأدية معنى الكراهة؛ لإقامته الدلالة عليه بالمطابقة، ودلالة (ارحل) عليه بالالتزام.

ومن أمثلة ذلك في التنزيل العزيز قوله تعالى: ﴿بَلْ قَالُوا مِثْلَ مَا قَالَ الْأَوَّلُونَ * قَالُوا إِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾، وقوله تعالى: ﴿أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ * وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾، وقوله تعالى: ﴿قَالَ يَا قَوْمِ أَتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ * أَتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾.

قوله: «بتأدية معنى الكراهة لإقامته الدلالة عليه بالمطابقة»: تأدية مضافة للمفعول، والفاعل الدلالة، أي لتأدية الدلالة على معنى الكراهة بالمطابقة من طريق صراحة لا تقيم بالنسبة إلى قوله: ارحل.

قوله: ﴿قَالُوا إِذَا مِتْنَا﴾: هذا هو البدل، والمبدل منه قالوا الأولى.

قوله: ﴿أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾: الخ: فأمدكم الثانية بدل من أمدكم الأولى، والثانية تفصيل للأولى.

قوله: ﴿اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ أَتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ﴾: الخ: الثانية بدل من الأولى.

النِّداء

وَلِلْمُنَادَى النَّاءِ أَوْ كَالنَّاءِ يَا وَأَيُّ وَآ كَذَا أَيَا ثُمَّ هَيَا
وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي وَوَا لِمَنْ نُدِبُ أَوْ يَا وَغَيْرُ وَآ لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ
للمنادى من الحروف في غير النُّدْبَةِ إن كان بعيداً أو نحوه، كالنَّاءِ
والسَّاهي (يا وأيُّ وأيَا وهَيَا). وزاد الكوفيون (آ) و (آي).

وإن كان قريباً فله الهمزة، نحو: أَزِيدُ أَقْبِلْ، وله في النُّدْبَةِ وهي نداء
الْمُتَفَجِّعِ عليه أو الْمُتَوَجِّعِ منه (وَآ)، نحو: (وَآزِيدَاهِ وَاظْهَرَاهِ)، وتعاقبها (يَا) إن
أمن اللبس ودلَّت القرينة على إرادة النُّدْبَةِ. وإلى هذا أشار بقوله:
..... وَغَيْرُ وَآ لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ

وذهب المبرد إلى أنَّ (أَيَا وهَيَا) للبعيد، و (أَيُّ والهمزة) للقريب، و (يَا)
لهما.

وذهب ابن برهان إلى أنَّ (أَيَا وهَيَا) للبعيد، والهمزة للقريب، و (أَيُّ)
للمتوسط، و (يَا) للجميع.

النداء

قوله: «أو نحوه»: أي نحو البعيد.

وأجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد تأكيداً، وعلى منع العكس.

وَعَظِيمٌ مَّندُوبٌ وَمُضْمَرٌ وَمَا جَا مُسْتَعَانًا قَدْ يُعَرَى فَاعْلَمَا
وَذَاكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهُ قَلٌّ وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَاَنْصُرْ عَاذِلَهُ

يجوز حذف حرف النِّداء اكتفاءً بتضمين المنادى معنى الخطاب إن لم يكن مندوباً أو مضمرّاً أو مستعاناً أو اسم جنس أو اسم إشارة ؛ لأن النُّدبة تقتضي الإطالة ومدّ الصّوت، فحذف حرف النداء فيها غير مناسب، وهكذا الاستغاثة فإنّ الباعث عليها هو شدّة الحاجة إلى الغوث والنصرة، فتقتضي مدّ الصوت ورفعها، حرصاً على الإبلاغ، وحرف النداء معين على ذلك.

وأما المضمّر فلا يحذف منه حرف النداء ؛ لأنه لو حذف فانت الدلالة على النداء ؛ لأن الدال عليه هو حرف النداء، وتضمن المنادى معنى الخطاب، فلو حذف الحرف من المنادى المضمّر بقي الخطاب، وهو فيه غير صالح للدلالة على إرادة النداء ؛ لأن دلالته على الخطاب وضعية لا تفارقه بحال.

وأما اسم الجنس واسم الإشارة فلا يحذف منهما حرف النداء إلّا فيما

قوله: «وأجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد تأكيداً»: لندائه فإنّ القريب إذا نودي بما للبعيد فقد زيد التأكيد في نداءه.

قوله: «وعلى منع العكس»: وهو نداء البعيد بما للقريب لما فيه من الإخلال.

قوله: «وهو فيه»: أي في الضمير غير صالح للدلالة على إرادة النداء، إذ أنّ اللازم أن يقال: أخاطبك يا أنت، فلو قيل: أخاطبك أنت لكان تأكيداً لكاف الخطاب ولا إشعار فيه بالنداء.

ندر، من نحو قولهم: «أَصْبَحْ لَيْل» و «أَطْرَقَ كَرًا» و «إِفْتَدَّ مَخْنُوقٌ»، وقوله في الحديث الشريف: «ثوبي حجر»، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾.

وذلك لأن حرف النداء في اسم الجنس كالعوض من أداة التعريف، فحَقُّهُ
ألا يحذف كما لم تحذف الأداة واسم الإشارة في معنى اسم الجنس، فجرى
مجراه.

وعند الكوفيين أن حذف حرف النداء من اسم الجنس والمشار إليه،
قياس مُطَرَّد. والبصريون يقصرونه على السَّماع. وقول الشيخ:

..... وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَأَنْصُرْ عَاذِلَهُ

يوهم اختيار مذهب الكوفيين.

هذا إن لم يحمل المنع على عدم قبول ما جاء من ذلك .

وَابْنِ الْمَعْرَفِ الْمُنَادَى الْمَفْرَدَا عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُوْهَدَا

قوله: «أَصْبَحْ»: بصيغة الأمر - ليل - أي يا ليل - وأطرق كرا - أي يا كرا - وافتد مخنوق - أي
يا مخنوق - وثوبي حجر - أي يا حجر، قال (ص) ذلك حكاية عن موسى لما فرَّ
الحجر بثوبه حين وضعه عليه وذهب ليغتسل.

قوله: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ﴾: أي يا هؤلاء.

قوله: «واسم الإشارة في معنى اسم الجنس»: لأن كلمة هذا صالحة للإشارة إلى كل مذكر
قريب كصلاحية إنسان لكل حيوان ناطق.

قوله: «ما جاء من ذلك»: أي حتى ما سمع منه.

قوله: «وابن المعرف المنادى المفردا»: سواء كان تعريفه سابقاً على النداء كزيد، أو حاصلًا
معه كالنكرة المقصودة، والمراد بالمفرد هنا ما لا يكون مضافاً ولا شبيهاً به، فيدخل

وَأَنوِ أَنْضَمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النَّدَا وَلَيَجَرَّ مُجَرَّى ذِي بِنَاءٍ جُدَّدَا
وَالْمُفْرَدَ الْمَنْكُورَ وَالْمُضَافَا وَشِبْهَهُ أَنْصَبَ عَادِمًا خِلَافَا

كل منادئ فحقة النَّصْب؛ لأنه مفعول بفعل مُضَمَّر تقديره: أدعو أو أنادي، إلا أنه لا يجوز إظهاره لكون حرف النداء كالعوض منه.

ولا يفارق المنادئ النصب إلا إذا كان مفرداً معرفة، فإنه إذ ذاك يُبْنَى على ما كان يُرفع به قبل النداء، كقولك: يا زيدُ ويا زيدان ويا زيدون.

والوجه في بنائه شِبْهُهُ بالضمير من نحو: يا أَنْتَ في التعريف والافراد، وتضمن معنى الخطاب، وكان بناؤه على صورة الرفع إيثاراً له بأقوى الأحوال إذ كان معرباً في الأصل.

وأما ما ليس معرفة ولا مفرداً وهو النكرة التي لم يُقصد بها معين، كقول الأعمى: «يا رجلاً خُذْ يَدَيَّ»، وقول الشاعر:

أَيَا رَاكِباً إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَّغْ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانٍ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

والمضاف، نحو: يا غلامَ زيدٍ، والشبيه بالمضاف نحو: يا حَسَنًا وجهه، ويا طالعاً جبلاً، ويا ثلاثةً وثلاثين، فلا حظُّ له في البناء؛ لقصوره عن المفرد المعرفة في الشبه بالضمير المذكور.

وقد فهم من هذا أن ممَّا يستحق البناء المركب من نحو: مَعْدِي كَرِب؛ لأنه ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف.

المركب المزجي والمثنى والمجموع.

قوله: «من نحو معدي كرب»: وهو المركب المزجي.

فإن كان مبنياً كـ (سيويه) كان في محلّ النصب وقُدِّرَ بناؤه على الضم كما يقدر الرفع إذا كان بناؤه يشبه الإعراب من جهة وروده في الاستعمال على قياس مطرد، وكذا كل اسم مبني قبل النداء.

ويظهر أثر هذا التقدير في التابع، فإنه يجوز فيه النصب إتباعاً للمحل، نحو: يا سيويه الظريف، والرفع إتباعاً للبناء المقدر، نحو: يا سيويه الظريف. وإلى هذا أشار بقوله:

وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدًّا
يعني في الحكم له بنصب المحل وبناء آخره على الضم.

وَنَحْوُ زَيْدٍ ضَمٍّ وَافْتَحَنَّ مِنْ نَحْوِ أَزِيدٍ بَنٍ سَعِيدٍ لَا تَهْنُ
وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الْإِبْنُ عِلْمًا وَيَلِ الْإِبْنُ عِلْمٌ قَدْ حُتِمَا

قوله: «كان في محلّ النصب»: لأنّه مفعول به في الأصل.

قوله: «كما يقدر الرفع»: باعتبار حلوله محلّ المعربات.

قوله: «إذا كان بناؤه يشبه الإعراب من جهة وروده في الاستعمال»: يعني أنّ عندنا من المبنيات ما يُبنى في حالة ويعرب في حالة أخرى، كالمذاهب المنقولة في (أمس) و (سحر) وغيرهما من الكلمات، وعندنا منها ما يلزم البناء على حركة خاصة ويستمر مبنياً، فالمستمرّ على بناءه ما شئ على مقياس مطرد كالمعرب الماشي على إعرابه، ويحتمل أن تقرأ العبارة هكذا إذ كان بناؤه - بعنوان إذ لا بعنوان إذا - فتكون تعليلية، يريد أن ملازمة البناء كملازمة الإعراب لها احترامها وقانونها.

قوله: «إن لم يل الابن علماً»: أي إن لم يقع الابن عقيب علم، نحو: يا غلام ابن زيد.

قوله: «ويل الابن علم»: يعني وإن لم يقع بعد الابن علم كذلك الضم لازم للمنادى.

يجوز في المنادى العلم الموصوف بـابن متصل مضاف إلى علم؛ الضمُّ على الأصل والفتح على الإتيان والتخفيف فيما كثر دوره في الاستعمال، كقولك: يا زيدَ بنَ سعيد، ويجوز: يا زيدُ بنَ سعيد، وهو عند المبرِّد أولى من الفتح، فإنه أنشد عليه قول الراجز:

يا حَكَمُ بنَ المُنْذِرِ بنِ الجارودِ سُرادقُ المَجْدِ عليك مَمْدُودُ

ثم قال: ولو قال (يا حكمَ بنَ المنذر) كان أجود.

ولو كان الابن مفصلاً عن موصوفه، كما في نحو: يا زيدُ الظريفُ ابنَ عمرو، فليس في الموصوف إلا الضم؛ لأن مثل ذلك لم يكثر في الكلام، فلم يُستقل مجيؤه على الأصل، وهكذا إذا كان الموصوف بـابن غير علم نحو: يا غلامُ ابنَ زيدٍ، أو لم يكن المضاف إليه علم نحو: يا زيدُ ابنَ أخينا.

وَأَضْمُ أَوْ أَنْصَبُ مَا اضْطَرَّاراً نُونا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمِّ بُيِّنَا

قد تقدم أن المنادى المفرد المعرفة يستحق البناء على الضم، ويَبين هنا أن ما حقه الضم إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه جاز له فيه وجهان:

أحدهما: الضم تشبيهاً بمرفوع اضطر إلى تنوينه وهو مستحق لمنع الصرف.

الثاني: النصب تشبيهاً بالمضاف لطوله بالتنوين وبقاء الضم في العلم أولى من النصب، والنصب في غير العلم أولى من الضم؛ لأن سبب البناء في العلم أقوى منه في اسم الجنس الدال على مُعَيَّن.

قوله: «والفتح على الإتيان»: أي مراعاة محلّه من النصب على المفعولية.

قوله: «واضم أو انصب»: كان الحق أن يقول: وارفع أو انصب.

ومن شواهد الضم إنشاد سيبويه:

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرُ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

وقول كثير:

لَيْتَ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لِي فَأَشْكُرُهَا مَكَانَ يَا جَمَلُ حُيَيْتَ يَا رَجُلُ

الرواية المشهورة: (يا جملُ) بالضم.

ومن شواهد النصب قول الشاعر:

ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ: يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي

وقول الآخر:

أَعْبُدْ أَحَلَّ فِي شُعْبِي غَرِيْبًا أَلَوْماً لَا أَبَا لَكَ وَاغْتِرَابًا

وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ يَا وَأَلَّ إِلَّا مَعَ اللَّهِ وَمَحْكِي الْجُمْلُ

يقول: الجمع بين حرف النداء والألف واللام، مخصوص بالضرورة إلا في

موضعين:

أحدهما: الاسم الأعظم (الله) فإنه يجمع فيه بين الألف واللام وحرف

النداء على وجهين: على قطع الهمزة، نحو: يَا اللَّهُ، وعلى وصلها، نحو: يَا الله.

قوله: «مكان يا جمل حيت يا رجل»: يقال: إن كثير عزة جاء عزة على جمل فقال لها:

السلام عليك يا عزة، فقالت: السلام عليك يا جمل، فقال كثير البيت المذكور.

قوله: «أعبد أحل في شعبي غريباً»: معنى الشعر يا عبداً موصوفاً بحلولة في شعبي غريباً،

فيكون من شبهه المضاف، ويكون نصبه على الأصل وليس مبنياً على الضم،

فالاستشهاد به لا محل له.

والثاني: المنادى إذا كان جملة محكية نحو: يا المُنْطَلَقَ زَيْدُ، في رجلٍ مُسَمًّى بالجملة.

وأما غير ذلك فلا يجمع فيه بين حرف النداء والألف واللام إلا في ضرورة الشعر، كقوله:

فَايَا الْعُلَّامَانَ اللَّذَانِ فَرًّا إِيَّاكُمَا أَنْ تُكْسِبَانَا شَرًّا

وإنما لم يجر مثل هذا في السعة كراهية الجمع بين أداتي تعريف على شيء واحد، واعتقر الجمع بينهما في (يا الله) إذا كانت الألف واللام فيه لازمة معوضاً بها عن همزة الإله، فلا يُقَاس عليه سواه.

وقد أجاز البغداديون: (يا الرجل) في السعة، قالوا: «لأننا لم نَرِ موضعاً يدخله التنوين ولا تدخله الألف واللام».

وَالْأَكْثَرُ اللَّهُمَّ بِالتَّعْوِيضِ وَشَذَّ يَا اللَّهُمَّ فِي قَرِيضِ

لَمَّا بَيَّنَّ أَنَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَ الْأَدَاتَيْنِ فِي الْأَسْمِ الْأَعْظَمِ تَبَّهَ عَلَى أَنْ لَهُ فِي النَّدَاءِ اسْتِعْمَالاً آخَرُ هُوَ الْأَكْثَرُ، وَهُوَ تَعْوِيضُ مِيمٍ مُشَدَّدَةٍ مَفْتُوحَةٍ فِي الْآخِرِ عَنْ حَرْفِ النَّدَاءِ، كَقَوْلِكَ: اللَّهُمَّ ارْحَمْنَا. وَلَكُونِ الْمِيمِ عَوْضاً عَنْ حَرْفِ النَّدَاءِ لَمْ يَجْمَعْ بَيْنَهُمَا إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ كَقَوْلِ الرَّاجِزِ:

إِنِّي إِذَا مَا حَدَثُ أَلَمَّا أَقُولُ: يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

ولو كان أصل (اللهم) يا الله أَمْنَا - كما يراه الكوفيون - للزم باطراد جواز أمرين:

أحدهما: يا الله آمنا ارحمنا، بلا عطف قياساً على اللهم ارحمنا.
والثاني: اللهم وارحمنا، بالعطف قياساً على يا الله آمنا وارحمنا. واللازم
منتفٍ إجماعاً.

قوله: «واللازم منتفٍ إجماعاً»: وهو قول: يا الله آمنا ارحمنا بدون عطف، وهكذا يا الله
وارحمنا بعطف لشذوذ الطرفين.

فصل

تَابِعْ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونِ أَلْ أَلْزِمَهُ نَصْباً كَأَزِيدُ ذَا أَلْحِيلِ
وَمَا سِوَاهُ أَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ وَأَجْعَلَا كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقاً وَبَدَلَا
وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبٌ أَلْ مَا نُسَقَا فَفِيهِ وَجْهَانِ وَرَفَعُ يُتَتَمَّى
كلُّ منادى مضموم فحقُّ تابعه النصب مفرداً كان أو غيره؛ لأن متبوعه
مبنيُّ اللفظ منصوب المحل، وما كان كذلك فإنما حقُّ تابعه أن يجري على
محله فقط، ولكن حُوفِ ذلك في باب النداء فجاء بعض توابعه بوجهين: فما
نُصب منه فعلى الأصل، وما رُفِعَ فلشبهه متبوعه بالمرفوع في اطراد الهيئة.

فصل

قوله: «تابع ذي الضمِّ المضاف دون أَل»: يعني أنَّ التابع المضاف المجرد من أَل إذا تبع
المنادى المحكوم بالضمِّ، وهو المفرد المعرفة، فإنَّ حكمه النصب. أمَّا إذا كان التابع
مفرداً لا مضافاً أو كان مضافاً مع (أَل) جاز فيه الرفع والنصب. وأمَّا عطف النسق
الخالِي من (أَل) والبدل فاجعلهما كمناديين مستقلين، وكلِّما يتقاضاه المنادى
المستقل يحكم به للنسق الخالي والبدل.

قوله: «أن يجري على محله»: لأنَّ حركة البناء ليست حركة إعراب حتى تتابع.
قوله: «في اطراد الهيئة»: فإنَّ هيئة المرفوع المعرف كهيئة المبنيِّ على الضمِّ في الظاهر؛
لأنَّ آخريهما مضمومان.

ولا يرفع إلا وهو مفرد أو مضاف يشبه المفرد لكون إضافته غير محضة نحو: يا زَيْدُ الْحَسَنَ الوجه.

ولأصالة نصب التابع في هذا الباب فضل على الرفع بأن اشترك معه في التابع المفرد والشبيه به، وخصّ بالتابع المضاف إضافة محضة . وإلى هذا الاختصاص أشار بقوله:

تَابِعَ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ أَلْ الزَّمَّةُ نَصْبًا.....

ففهم أن المضاف المصاحب لـ (أل) وهو ذو الإضافة اللفظية كالمفرد ، ثم نصّ على حكمها فقال:

وَمَا سِوَاهُ أَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ وَأَجْعَلَا كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقًا وَبَدَلَا

ففهم أن النعت والتوكيد وعطف البيان إذا كان شيء منها مفرداً أو شبيهاً به جاز فيه النصب حملاً على الموضع، والرفع حملاً على اللفظ، فيقال: يا زَيْدُ الْحَسَنَ وَالكَرِيمَ الْأَبَ (بالنصب) ويا زَيْدُ الْحَسَنَ وَالكَرِيمَ الْأَبَ (بالرفع)، وهكذا التوكيد وعطف البيان، نحو: يا تَمِيمُ أَجْمَعِينَ وَأَجْمَعُونَ، ويا غَلامَ بَشْرًا

قوله: «ولا يرفع»: أي التابع.

قوله: «غير محضة»: بل هي لفظية.

قوله: «وخصّ»: أي النصب.

قوله: «إضافة محضة»: أي معنوية.

قوله: «كالمفرد»: يجوز نصبه ورفع.

قوله: «كمستقل نسقاً وبدلاً»: ففهم من تعرضه لحكم النسق والبدل أن النعت وعطف البيان والتوكيد يجري فيهما الوجهان.

وبشر.

وأما البدل والمنسوق الخالي من الألف واللام فحكمهما في الإتيان حكمهما في الاستقلال، ولا فرق في ذلك بين الواقع بعد مضموم والواقع بعد منصوب، فما كان منهما مفرداً ضُم كما يُضم لو وقع بعد حرف النداء؛ لأنَّ البدل في قوة تكرار العامل؛ والعاطف كالنائب عن العامل، وما كان منهما مضافاً نُصب كما يُنصب لو وقع بعد حرف النداء.

فإن قُرُن المعطوف بالألف واللام امتنع تقدير حرف النداء قبله فأشبهه النعت، وجاز فيه الرفع والنصب، نحو قوله تعالى: ﴿يَا جِبَالُ أَوَّيْ مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾ بالنصب والرفع. واختلف في المختار منهما، فقال الخليل وسيبويه والمازني: هو الرفع، وإليه أشار بقوله:

..... وَرَفَعٌ يُسْتَقَى

وقال أبو عمرو وعيسى بن عمر ويونس والجرمي: هو النصب.

وقال المبرد: إن كانت الألف واللام للتعريف - كما هي في ﴿الطير﴾ - فالمختار النصب، لأنَّ المعرّف بالألف واللام يُشبه المضاف، وإن كانت غير معرفة - كما هي في ﴿اليسع﴾ - فالمختار الرفع؛ لأنَّ الألف واللام إذا لم تعرف لم يشبه ما هي فيه المضاف.

قوله: «امتنع تقدير حرف النداء قبله»: لأنَّ (أل) لا تجتمع مع أداة النداء كما تقدّم.

قوله: «وجاز فيه الرفع»: تبعاً للفظ المتبوع والنصب لمحله.

قوله: «كما هي في اليسع»: وهو اسم علمي.

وَأَيُّهَا مَصْحُوبَ أَلْ بَعْدُ صِفَهْ يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَهْ
وَأَيُّهَا ذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدَ وَوَصَفُ أَيِّ بِسَوَى هَذَا يُرَدُّ

إذا قلت: يا أيُّها الرجل/ف (أَيُّ) و (الرجل) كاسم واحد، و (أَيُّ) منادى، و (الرجل) تابع مُخَصَّص له ملازم؛ لأن (أَيًّا) مبهم لا يستعمل بدون المُخَصَّص، وكان قبل النداء يتخَصَّص بالإضافة، فعَوَّض عنها في النداء بالتخصيص بالتابع، فإن كان مشتقًّا فهو نعت، نحو: يا أيُّها الفاضلُ، وإن كان جامدًا فهو عطف بيان، نحو: يا أيُّها الغلام، ولزمته (هاء) التنبيه تعويضًا عمَّا فاتته من الإضافة، وإن أريد به مؤنث أنت بالتاء، نحو قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّفْسُ ﴾.

ولا توصف (أَيُّ) في النداء إلا بما فيه الألف واللام، نحو: يا أيُّها الرجلُ، أو بالموصول، ومنه قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ ﴾، وباسم الإشارة، نحو: يا أيُّها ذا أقبل، قال الشاعر:

أَلَا أَيُّهَا ذَا الْبَاخِعِ الْوَجْدُ نَفْسَهُ لِشَيْءٍ نَحْتَهُ عَنْ يَدَيْهِ الْمَقَادِرُ

ولا توصف (أَيُّ) بغير ذلك. وإليه الإشارة بقوله:

..... ووصفُ أَيِّ بِسَوَى هَذَا يُرَدُّ

ومتى كانت صفة (أَيُّ) معربة لم تكن إلا مرفوعة؛ لأنها هي المنادى في الحقيقة، وإنما جيء معها بـ (أَيُّ) توصلًا إلى نداء ما فيه الألف واللام.

قوله: «وَأَيُّهَا»: تقدير الرجز: ولفظ أَيُّهَا يلزم مصحوب (أل) حال كون مصحوب (أل) بعد أَيُّهَا، وحال كونه صفة لأَيُّهَا ينطق بها مرفوعة.

قوله: «أَلَا أَيُّهَا الْبَاخِعُ الْوَجْدُ نَفْسَهُ»: الباخع: هو المهلك، والوجد: الحزن وهو الفاعل، ونفسه مفعول، ونحته عن يديه: بمعنى أبعدته.

وأجاز المازنيّ والزّجاج نصب صفة (أيّ) قياساً على صفة غيره من المناديات المضمومة، ويجوز أن توصف صفة (أيّ) إلاّ أنها لا تكون إلاّ مرفوعة، مفردة كانت أو مضافة، كقول الراجز:

يَا أَيُّهَا الْجَاهِلُ ذُو التَّنْزِي لَا تُوعِدْنِي حَيَّةً بِالنَّكْرِ

وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيِّ فِي الصِّفَةِ إِنْ كَانَ تَرَكُّهَا يُفِيَتْ الْمَعْرِفَةُ

بيّن بهذا أن اسم الإشارة إذا جعل سبباً إلى نداء ما فيه الألف واللام فُعلَ به كما فُعلَ بـ (أيّ)، فتقول: يا هذا الرَّجُلُ، بالرفع، لا غير إذا أردت ما أردت بقولك: يا أَيُّهَا الرَّجُلُ، فإن قدرت الوقف على هذا ولم تجعله وصلة إلى نداء ذي الألف واللام، بل مستغنياً بإفراده عنه، جاز نصب صفته ورفعها، وهذا ما أراد بقوله:

..... إِنْ كَانَ تَرَكُّهَا يُفِيَتْ الْمَعْرِفَةُ

ففهم أن صفة هذا متى لم يكن تركها يُفِيَتْ معرفة المراد به لم يجب رفعها، بل يجوز فيه الوجهان.

قوله: «لا تكون إلاّ مرفوعة»: إجراء لها على ظاهر المتابعة لـ (أيّ) التي هي مضمومة؛ لأنّ توصيف وصف أيّ وصف لأيّ نفسها.

قوله: «بالنكر»: النكر هو اللسع.

قوله: «وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيِّ فِي الصِّفَةِ»: أي في لزومها ولزوم رفعها ولزوم كونها بـ (أل) على ما مرّ، نحو: ياذا الرجل، وياذا الذي نام، وهذا الشرط لازم إن كان ترك الصفة يفيّت المعرفة المرادة بالمنادي بأن تكون الصفة هي المقصودة بالنداء، واسم الإشارة قبلها لمجرد الوصلة إلى ندائها.

قوله: «جاز نصب صفته»: أي على المحلّ ورفعها على ظاهر اللفظ.

فِي نَحْوِ سَعْدُ سَعْدَ الْأَوْسِ يَنْتَصِبُ ثَانٍ وَضُمَّ وَأَفْتَحَ أَوَّلًا تُصِبُ

إذا كُرِّرَ اسم مضاف في النداء، نحو: يا سَعْدُ سَعْدَ الْأَوْسِ، وكقول الشاعر:

يا زَيْدُ زَيْدَ الِيعْمَلَاتِ الذُّبُلِ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَاَنْزِلِ

تعيّن نصب الثاني، وجاز في الأول وجهان: الضمُّ والفتح.

فإن ضُمَّ، فلأنه منادى مفرد معرفة، ونصب الثاني حينئذٍ؛ لأنه منادى

مضاف، أو توكيد أو عطف بيان أو بدل أو منصوب بإضمار (أعني).

وإن فتح الأول، فهو على مذهب سيبويه: منادى مضاف إلى ما بعد الثاني،

والثاني مُقْحَم بين المضاف والمضاف إليه.

ومذهب المبرّد: أن الأول منادى مضاف إلى محذوف دلّ عليه الآخر،

والثاني مضاف إلى الآخر.

ومن النحويين من جعل الاسمين عند فتح الأول مُرَكَّبَيْنِ تركيب خمسة

عشر.

قوله: «تعيّن نصب الثاني»: على حساب الإضافة والوجه التي يذكرها الشارح قريباً.

قوله: «والثاني مقحم»: أي على أنه توكيد له.

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

وَأَجْعَلْ مَنَادَى صَحَّ إِنَّ يُضَفَّ لِيَا كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدًا عَبْدِيَا

كثيراً ما يضاف المنادى إلى ياء المتكلم، وكثرة ذلك تستتبع فيه التخفيف، فاستعمل على الأصل، وهو إثبات الياء وفتحها، ومخففاً على أربعة أوجه، وأكثرها استعمالاً حذف الياء وإبقاء الكسرة تدل عليها، نحو: يا عَبْد، ثم ثبوتها ساكنة، نحو: يا عَبْدِي، ثم قلب الياء ألفاً بعد قلب الكسرة قلبها فتحة، نحو: يا عَبْدًا، ثم حذف الألف وإبقاء الفتحة دليلاً عليها، نحو: يا عَبْد، وذكروا وجهاً من التخفيف خامساً وهو الاكتفاء من الإضافة بنيتها، وجعل الاسم مضموماً كالمنادى المفرد، ومن قراءة بعضهم قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبُّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾.

وحكى يونس عن بعض العرب: «يا أُمَّ لا تَفْعَلِي».

وَفَتَحْ أَوْ كَسِّرْ وَحَذَفْ أَلْيَا اسْتَمَرَّ فِي يَا ابْنَ أُمَّ يَا ابْنَ عَمٍّ لَا مَفْرَ

إذا نودي المضاف إلى المضاف إلى ياء المتكلم لم تحذف الياء - كما تحذف إذا نودي المضاف إليها - إلا في يَا ابْنَ أُمَّ، وَيَا ابْنَ عَمٍّ، وذلك قولك: يا ابن أخي، ويا ابن خالي، وكان الأصل في (ابن الأم، وابن العم) أن يقال فيهما: يا ابْنَ أُمِّي، ويا ابْنَ عَمِّي، إلا أنهما كثر استعمالهما في النداء، فحُصِّصَا بالتخفيف بحذف الياء وإبقاء الكسرة دليلاً عليها في قول من قال: يا ابْنَ أُمَّ ويا ابْنَ عَمٍّ، وبإبدال الياء ألفاً ثم حذفها وإبقاء الفتحة دليلاً عليها في قول من قال: يا ابْنَ أُمَّ ويا ابْنَ عَمٍّ،

ولا يكادون يثبتون الياء ولا الألف إلا في الضرورة، كقول الشاعر:

يا ابن أمي ويا شقيق نفسي أنت خلّيتني لدهرٍ شديدٍ

وقول الآخر:

يا ابنة عمّا لا تلومي واهجعي لا يخرق اللوم حجاب مسمعي

وَفِي النَّدَا أَبَتْ أُمّتٍ عَرَضُ وَأَكْسِرُ أَوْ أَفْتَحُ وَمِنْ أَلْيَا أَلْتَا عَوْضُ

(النّاء) في «يا أبت» تاء تأنيث معوّض بها عن ياء المتكلم، ولذلك يبدلها في الوقف هاء ابن كثير وابن عامر.

وأما الباقيون: فيقفون بالنّاء رعايةً للرسم، ولكونها عوضاً عن ياء المتكلم لم يجمع بينهما.

فأمّا قولها:

يا أُمّتَا أَبْصَرَنِي رَاكِبُ يَسِيرُ فِي مُسَحَفَرٍ لَاحِبِ

فَقَمْتُ أَحْثِي التُّرْبَ فِي وَجْهِهِ عَمْدًا وَأَحْمِي حَوْزَةَ الْغَائِبِ

فالألف فيه الألف التي تلحق المستغاث والمندوب، أو بدل من ياء

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

قوله: «ولا يكادون يثبتون الياء ولا الألف إلا في الضرورة»: فإثبات الياء مثل: يا ابن أمي، وإثبات الألف مثل: يا ابنة عمّا.

قوله: «لم يجمع بينهما»: أي بين النّاء والياء.

المتكلم، وهَوْنُ أمر الجمع بينها وبين التاء ذهاب صورة المعوض عنه.

وفي (تاء) (يا أَبْتَ) لغتان:

إحداهما: تحريكها بالكسرة لأنها كانت مستحقة قبل ياء الإضافة، فلما عوض عنها بالتاء، ولا يكون ما قبلها إلّا مفتوحاً جعلت الكسرة عليها دليلاً، لتكون كالمعوض عنه في مجامعة الكسرة بالجملة.

واللغة الثانية: تحريك التاء بالفتحة، وهو أقيس؛ لأنها الحركة التي للمعوض عنه، إلّا أن الكسرة أكثر.

وقالوا في الأم: (يا أُمَّتِ)، كما قالوا في الأب: (يا أَبْتَ)، ولا تعوض التاء من ياء المتكلم إلّا مع الأب والأم في النداء خاصة، ولهذا قال:

وفي النِّداء أَبْتَ أُمَّتِ

قوله: «ذهب صورة المعوض عنه»: وهي صورة الياء.

قوله: «وفي تاء يا أَبْتَ لغتان إحداهما تحريكها بالكسرة لأنّها»: أي الكسرة كانت مستحقة قبل ياء الإضافة من أجل ياء الإضافة، فلما عوض عن الياء بالتاء؛ ولا يكون ما قبل التاء وهو الباء من كلمة أب إلّا مفتوحاً تبعاً لهزمة أب؛ لأنّ الباء بعد ورود التاء ليست حرف إعراب جعلت الكسرة على التاء دليلاً على أنّها عوض الياء، لتكون كالمعوض عنه وهو الياء في مجامعة الكسرة.

قوله: «لأنّها الحركة التي للمعوض عنه»: وهو ياء المتكلم، فإنّها تحرّك بالفتحة.

أسماء لازمت النداء

وَقُلْ بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَاءِ لَوْمَانُ نَوْمَانُ كَذَا وَآطَرْدَا
فِي سَبِّ الْإِثْنَيْنِ وَزَنْ يَا حَبَاثِ وَالْأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثَّلَاثِي
وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ فُعْلُ وَلَا تَقَسُّ وَجَرٌّ فِي الشُّعْرِ فُلْ

خُصَّ بالنداء أسماء لا تستعمل في غيره إلا في ضرورة الشعر، فمن ذلك قولهم للرجل: (يا فُلْ) بمعنى يا فلان، ويقال للمرأة: (يا فُلَّةُ)، كما يقال: يا فُلانة، وليس هو ترخيم (فلان)، ولو كان ترخيماً لم تلحقه التاء، ولم تحذف منه الألف؛ لأنَّه لا يحذف في الترخيم مع الآخر ما قبله إذا كان حرف مدٍّ زائداً، إلا إذا كان المرخم خماسياً فصاعداً، و (فلان) على أربعة أحرف فلو رخم قيل فيه: (يا فُلا) بإثبات الألف.

ومن ذلك قولهم: (يا لَوْمَانُ) و (يا مِلْأَمَانُ) و (يا مِلْأَمُ) بمعنى العظيم اللؤم. وقولهم: (يا نَوْمَانُ) للكثير النوم، ومثله (يا مَكْرُمَانُ) للعظيم الكرم. ولا يقاس على هذه الصفات بإجماع.

أسماء لازمت النداء

قوله: «ولم تحذف منه الألف»: التي هي قبل الآخر.
قوله: «إلا إذا كان المرخم خماسياً فصاعداً»: كسلمان.
قوله: «ومن ذلك»: أي من المخصوص بالنداء.

ومثلها في الاختصاص بالنداء، والقصر على السَّماع ما عدل إلى (فُعَل) في سب المذكر، نحو: (يا غُدْر) و (يا فُسَق) و (يا خُبَث).

وأما ما عدل به إلى (فَعَال) في سبِّ المؤنث، نحو: (يا خَبَاتِ، ويا لَكَاعِ، ويا فَسَاقِ) فهو مقيس عند سيبويه في كل وصف من فعل ثلاثي، ولا يستعمل إلا مبنياً على الكسر، تشبيهاً له بـ (نَزَالِ).

قوله:

..... والأمرُ هكذا مِنَ الثلاثي

يعني به أن بناء (فَعَالِ) للأمر من كل فعل ثلاثي مقيس عند سيبويه، نحو: نَزَالِ، وَتَرَاكِ.

وقوله:

..... وَجُرَّ فِي الشَّعْرِ فُلٌ

إعلام بخروج (فُلٌ) عن اختصاصه بالنداء في الضرورة، وذلك قول الراجز:

تَدَافَعَ الشَّيْبُ وَلَمْ تُقَتَّلِ فِي لَجَّةٍ أُمْسِكُ فُلَانًا عَنْ فُلٍ

ونحوه في الخروج عن الاختصاص بالنداء قول الآخر:

أَطَوْفُ مَا أَطَوْفُ ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ

الاستغاثة

إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمُ مُنَادَى خُفِضًا بِاللَّامِ مَفْتُوحًا كَيَا لَلْمُرْتَضَى
وَأَفْتَحَ مَعَ الْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ يَا وَفِي سَوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ أَتِيَا

إذا نودي منادى ليخلص من شدة أو يعين على مشقة، فنداؤه استغاثة، وهو مستغاث.

وكثيراً ما تدخل على المنادى الذي بهذه الصفة لام الجر المقوية للتعديّة، لتنصّ على الاستغاثة، فتفتح مع المستغاث، ما لم يكن معطوفاً فرقاً بين المستغاث والمستغاث من أجله، ولا يجوز استعماله مع اللام إلاّ معرباً؛ لأنّ تركيبه مع اللام أعطاه شبهاً بالمضاف، وذلك قولك: يا لزيد.

فإن عطفت المستغاث، فلا يخلو إما أن تُكرّر حرف النداء، أو لا؛ فإن كرّره فلا بد من فتح اللام، كقول الشاعر:

يَا لِقَوْمِي وَيَا لَأَمْثَالِ قَوْمِي لِأَناسٍ عَثُوهُمْ فِي اَزْدِيَادِ

وإن لم تكرر كسرت اللام؛ لذهاب اللبس حينئذ، قال الشاعر:

الاستغاثة

قوله: «باللام مفتوحاً»: أي حال كون اللام مفتوحاً.

قوله: «لذهاب اللبس»: لأنّ اللبس يحصل إذا كانت يا واللام بعدها مكسورة، والالتباس حينئذ يكون بالمستغاث من أجله.

يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٍ يَا لَلْكُھُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِّلْعَجَبِ

وهكذا تكسر مع المستغاث من أجله، ما لم يكن مضمراً، قال الشاعر:

تَكَنَّفَنِي الْوُشَاةُ فَأَزْعَجُونِي فَيَا لِلنَّاسِ لِلْوَاشِي الْمُطَاعِ

ففتح اللام مع (الناس) لأنه مستغاث، وكسرها مع (الواشي) لأنه مستغاث

من أجله.

وإلى كسر اللام مع المستغاث من أجله، ومع المعطوف غير المكرر معه

يأء أشار بقوله:

..... وفي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ اثْنِيَا

أي: جئ بكسر اللام فيما ليس مستغاثاً ولا معطوفاً مكرراً معه (يا)، وهو المعطوف بدون (يا) والمستغاث من أجله.

وقد تلي (يا) لام مكسورة، فيستدل بكسرها على أن المستغاث

محذوف، وأن مصحوبها مستغاث من أجله، كقول العرب: «يَا لِلْعَجَبِ، وَيَا

لِلْمَاءِ»، على معنى: يَا لِلنَّاسِ لِلْعَجَبِ، وَيَا لِلرَّجَالِ لِلْمَاءِ، ثم حذف المنادى، كما حذف في قول الآخر:

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ

وَلَامٌ مَا اسْتُغِيثَ عَاقِبَتْ أَلِفٌ وَمِثْلُهُ أَسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أَلِفٌ

تعاقب لام الاستغاثة ألف تلي آخره، إذا وجدت عدمت اللام، وإذا

وجدت اللام عدمت.

مثال الأول قول الشاعر:

يَا يَزِيدُ الْإِمْلَ نَيْلَ عِزٍّ وَغِنًى بَعْدَ فَاقَةٍ وَهَوَانٍ

ومثال الثاني كثير، وفيما تقدم منه كفاية.

وقد يخلو المستغاث من اللام والألف، كقول القائل:

أَلَا يَا قَوْمَ لِّلْعَجَبِ الْعَجِيبِ وَلِلْغَفَلَاتِ تَغْرِضُ لِلْأَرِيبِ

وينادى المتعجب منه فيعامل معاملة المستغاث من غير فرق. فمن ذلك

قول بعضهم: «يَا لِلْعَجَبِ وَيَا لِلْمَاءِ»، بفتح اللام على معنى: يَا عَجْبُ أَحْضَرُ فهذا أوانك.

قوله: «يَا يَزِيدُ أ»: أي بالألف.

قوله: «ومثال الثاني»: وهو وجود اللام وعدم الألف.

قوله: «وقد يخلو المستغاث من اللام والألف كقول القائل أَلَا يَا قَوْم... النخ»: قوم هو

المستغاث ولا لام في أوله ولا ألف في آخره.

النَّدْبَةُ

مَا لِلْمُنَادَى أَجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ وَمَا نَكَّرَ لَمْ يُنْدَبْ وَلَا مَا أُبْهِمًا

المندوب: هو المذكور توجعاً منه، نحو: وارأساه، أو تفجعاً عليه لفَقْدِهِ بموت أو غيبة، نحو: وازيداه.

والقصد من الندبة الإعلام بعظمة المصاب.

فلذلك لا يندب إلا العلم ونحوه، كالمضاف إضافة توضّح المندوب، كما يوضح الاسم العلم.

ولا يندب الاسم النكرة، ولا أيّ، ولا اسم الإشارة، ولا الموصول المبهم، ولا اسم الجنس المفرد؛ لأنها غير دالة على المندوب دلالة تبين بها عذر النادب.

ويجوز أن يندب الموصول إذا اشتهرت صلتة شهرة ترفع عنه الإبهام،

الندبة

قوله: «إلا العلم ونحوه»: نحو: وا زيداه وا غلام محمّداً: والاسم النكرة مثل: وا رجلاه، ومثال أيّ وا أيّها الرجلاه، وحيث يُساقُ لمشخص لم يكن من ندبته مانع، وهكذا اسم الإشارة، نحو: وا هذاه، وكذلك ما بظاهره مبهم ولكنه محدود، نحو: وا الذين أُصيبوا بالطاعوناه.

قوله: «عذر النادب»: أي صراحة النَّدْبَةُ ووضوحها.

كقولهم: «وَأَمِنْ حَفَرَ بَثْرَ زَمْزَمَاهُ».

وإلى هذه المسألة وأمثالها أشار بقوله:

وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي أَشْتَهَرَ كَبَثْرِ زَمْزَمٍ يَلِي وَأَمِنْ حَفَرَ

واعلم أن المندوب له استعمالان:

أحدهما: أن يجري مجرى غيره من الأسماء المناداة في بناءه على الضم،
إن كان مفرداً، ونصبه إن كان مضافاً، وفي جواز تنوينه للضرورة على الوجهين
المذكورين، فمن ذلك قول الراجز:

وَأَفْقَعَسْ وَأَيْنَ مِنِّي فَقْعَسْ أَيَلِي يَأْخُذْهَا كَرَوْسْ

والاستعمال الثاني: أن يلحق آخر ما تم به ألف. وقد تَبَّه على ذلك بقوله:

وَمُنْتَهَى الْمُنْدُوبِ صَلُهُ بِالْأَلْفِ مَتْلُوهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفَ
كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلَ مِنْ صَلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا نِلْتَ الْأَمَلِ

تقول في زَيْدٍ: وازَيْدًا، وفي عبد الملك: وَاعْبُدِ الْمَلِكَا، وفي مَنْ حَفَرَ بَثْرَ
زَمْزَمٍ: وَأَمِنْ حَفَرَ بَثْرَ زَمْزَمًا، فتجيء بألف النَّدْبَةِ في الآخر؛ لأنه الذي انتهى به
الاسم، قال الشاعر:

حُمِلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاضْطَبِرَتْ لَهُ وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا

ويحذف لألف الندبة ما قبلها من ألف أو تنوين في صلة أو غيرها، كقولك

في (مُوسَى): وأُمُوسَاه، وفي أَبِي بَكْرٍ: وَأَبَا بَكْرَاه، وفي مَنْ نَصَرَ مُحَمَّدًا: وَأَمَنْ نَصَرَ مُحَمَّدَاه.

وأجاز يونس: وصل ألف النُّدْبَةِ بآخر الصفة، نحو: وازَيْدَ الظَّرِيفَاه، ويشهد له قول بعض العرب: «وَأَجْمُجُمْتِي الشَّامِيتِيَاه». ولمَّا ذكر لحاق ألف النُّدْبَةِ ذكر حال ما قبل الألف، فقال:

وَالشَّكْلَ حَتْمًا أَوَّلِهِ مُجَانِسًا إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِهِمْ لَابِسًا
الألف: لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً.

فإذا لحقت المنادى ألف الندبة، وكان ما قبلها غير مفتوح وجب فتحه، إلا أن يوقع ذلك في اللبس، فيجب إيدال ألف النُّدْبَةِ من جنس حركة ما قبلها. مثال ما يفتح قبل الألف قولك في (رقاش): وَاَرَقَاشَاه، وفي عبد الملك: وَاَعْبَدَ الْمَلِكَاه، وفي من اسمه (قَامَ الرَّجُلُ): وَاَقَامَ الرَّجُلَاه؛ برَد الحركة قبل الألف في ذلك كله فتحة لتسلم الألف ما لم يُوقِع في لبس.

قوله: «وَأَجْمُجُمْتِي الشَّامِيتِيَاه»: تطلق الجمجمة على حوض عظم الرأس وتطلق على القدح، وهذا التَّادِبُ ضاع له قدحان شاميَّان (من صنع بلاد الشام) فندبهما بقوله المذكور.

قوله: «وَالشَّكْلَ حَتْمًا أَوَّلِهِ مُجَانِسًا»: والمراد بالشكل الحركة الواقعة قبل ألف الندبة اجعل بعدها مجانساً لها، فالضَّمَّةُ تقع بعدها واو، مثل: وَاَفْتَاهُوهُ، والكسرة تقع بعدها ياء، مثل: وَاَفْتَاكِيهِ، والمثال الأوَّل هو المندوب المضاف لضمير الغائب، والثاني هو المندوب المضاف لكاف المخاطبة.

قوله: «لتسلم الألف»: أي من الانقلاب إلى واو أو ياء.

ومثال ما تبدل فيه ألف الندبة من جنس حركة ما قبلها قولك في ندبة (فتى) مضاف إلى كاف المخاطبة: وافتأكيه، وفي ندبة (فتى) مضاف إلى هاء الغائب: وافتأهوه تبدل الألف بعد الكسرة ياء وبعد الضمة واواً؛ لأنك لو سلمتها وقلبت الكسرة، والضمة فتحة لأوهم الإضافة إلى كاف المخاطب وهاء الغائبة، ولم يعرف المراد.

وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتٍ إِنْ تُرِدْ وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدُّ وَالْهَاءُ لَا تَزِدْ

علامة التُّدْبَةِ لا تلزم المندوب إلا إذا خيف اللبس، كما إذا كان الحرف المستعمل معه (يا) ولم يَقم على المراد قرينة، وما أمّن فيه اللبس جاز أن تلحقه العلامة وألا تلحق.

فما كان من المندوب بلا علامة، نحو: وازَيْدْ ، فهو في كونه منصوباً تارةً ، ومبنيّاً على صورة الرفع أخرى كغيره من المناديات، ولا يجوز أن تلحقه الهاء بحال ، وما كان منه بالعلامة نحو: وازَيْداً جاز أن تلحقه في الوقف هاء

قوله: «إلى كاف المخاطب»: أي المذكر.

قوله: «وءاء الغائبة»: أي المؤنثة.

قوله: «ولم يعرف المراد»: الذي قصدته من (كاف) المخاطبة و (هاء) الغائب المذكر.

قوله: «وإن تشأ فالمد»: تأتي به، لكن (الهاء) لا تأتي بها.

قوله: «علامة الندبة»: وهي الألف في آخره.

قوله: «الحرف المستعمل معه يا»: أي لا وا.

قوله: «نحو وازيد»: بدون ألف.

قوله: «فهو في كونه منصوباً تارةً»: حيث ينون للضرورة.

قوله: «بحال»: أي مادام يراد نصبه أو بناؤه.

السكت، توصلاً إلى زيادة المد، نحو: وازِيداه، وجاز ألا تلحقه، كما يُنبئ عنه قوله:

..... وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدُّ وَالْهَاءُ لَا تَزِيدُ

أي: وإن تشأ ألا تزيد في الوقف الهاء فالمد كافٍ.

ولا تثبت هذه الهاء في الوصل إلا للضرورة، كما في قول الشاعر:

أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ وَعَمْرُو بْنُ الرَّبِيعِ

وَقَائِلٌ وَعَابِدِيَا وَعَبْدَا مَنْ فِي النَّدَا أَلِيَا ذَا سُكُونٍ أَبْدَى

إذا ندب المضاف إلى ياء المتكلم على لغة من أثبتتها مفتوحة زيدت الألف، ولم يحتج إلى عمل ثانٍ؛ لأنَّ الياء مهيأة لمباشرة الألف، وإذا ندب على لغة من حذف الياء، مكثفياً بالكسرة جعل بدل الكسرة فتحة وزيدت الألف.

وإذا ندب على لغة من يبدل الياء ألفاً حذفت الألف المبدلة، وزيدت ألف الندبة، كما يفعل بالمقصور.

وإذا ندب على لغة من يثبت الياء ساكنة، وهو المشار إليه في البيت، جاز حذف الياء لالتقاء الساكنين وإبقاؤها مفتوحة، فيقال على الأول: واعْبُدَا، وعلى الثاني: واعْبُدِيَا.

وأما المندوب المضاف إلى المضاف إلى ياء المتكلم، نحو: وانقطاع ظهرياه، فلا تحذف منه الياء؛ لأنَّ المضاف إليها غير منادى.

قوله: «لأنَّ الياء مهيأة»: بفتحها لمباشرة الألف.

قوله: «كما يفعل بالمقصور»: حيث تحذف ألف القصر وتبقى ألف الندبة.

التَّرخيم

تَرْخِيمًا أَحْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى كَيَا سُعَا فَيَمَنْ دَعَا سُعَادَا

التَّرخيم في اللغة: تريقق الصوت وتليينه، يقال: صوت رخيم، أي: رقيق. وعند النحويين: هو حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص. وهو على ثلاثة أنواع:

أحدها: حذف آخر الاسم في النداء، وهو المذكور هنا.

والثاني: حذف الآخر في غير النداء لغير موجب، ويختصُّ بضرورة الشعر، وسينبّه عليه.

والثالث: ترخيم التصغير، كقولك في أسود: (سُوَيْد)، وسنذكره في باب التصغير.

ولما أخذ في بيان أحكام الترخيم في النداء قال:

تَرْخِيمًا احْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى

الترخيم

قوله: «ويختصُّ بضرورة الشعر»: كما سيجيء في قول الشاعر: (طريف بن مال) أي ابن مالك.

قوله: «كقولك في أسود سويد»: فإنَّ سويداً حذف منه همزة أسود من أوله.

فعلم أنه يُجَوِّزُ ترخيم المنادى بحذف آخره في سعة الكلام؛ لأنه لم يقيده بالضرورة، ونصبه (ترخيماً) يجوز أن يكون مفعولاً له أو مصدرأً في موضع الحال أو ظرفاً على حذف المضاف.

ولما بين أن ترخيم المنادى بحذف آخره مثله، فقال:

..... كَيَا سُعَا فَيَمَنْ دَعَا سُعَادَا

وفي الكلام حذف مضاف تقديره: في قول مَنْ دَعَا سُعَادَا، ونحوه قولك في حارث: يَا حَارِ، قال الشاعر:

يَا حَارِ لَا أَرْمَيْنُ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ لَمْ يَلْقَهَا سُوقَةٌ قَبْلِي وَلَا مَلِكُ

وليس كل منادى يقبل الترخيم.

فلما أخذ في بيان ما يجوز ترخيمه وما لا يجوز ترخيمه قال:

وَجَوِّزْنُهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا أَنْتَ بِأَلْهَا وَالَّذِي قَدْ رُخِّمًا

بِحَذْفِهَا وَفَرُّهُ بَعْدُ وَأَخْظَلَا تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ أَلْهَا قَدْ خَلَا

إِلَّا الرُّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقَ الْعَلَمِ دُونَ إِضَافَةٍ وَإِسْنَادٍ مُتَمِّ

لا يجوز ترخيم المنادى إلا إذا كان مفرداً معرفة وهو مؤنث بالهاء، أو

قوله: «ونصبه ترخيماً»: عندما قال في الرجز: ترخيماً احذف، أي لأجل الترخيم احذف آخر المنادى، أو حال كونك مرخماً، أو وقت ترخيمك احذف.

قوله: «وجوّزنه مطلقاً»: علماً كان أم غير علم، على أربعة أحرف أم أقل أم أكثر.

قوله: «وفره»: أي لا تحذف أكثر منها.

قوله: «إلا إذا كان مفرداً معرفة»: أي ولو من طريق النداء.

علم.

أما المؤنث بالهاء فيجوز ترخيمه مطلقاً، أي: سواء كان علماً أو غير علم،
وسواء كان على أربعة أحرف فصاعداً، أو أقل، قال الراجز:

جَارِي لَا تَسْتَكْرِ عَذِيرِي سِيرِي وَإِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي

أراد: يا جارية، وقالوا: «يا شا ادْجُني»، أي: يا شاة أقيمي.

وقوله:

..... وَالَّذِي قَدْ رُخِمَا

بَحَذْفِهَا وَقَرُّهُ بَعْدُ

أي: لا تنقص منه بعد حذف الهاء شيئاً، وإنما ذكره ليعلم أن قوله بعد:

..... وَمَعَ الْآخِرِ احْذِفِ الَّذِي تَلَا

مقصود الحكم على العلم الخالي من هاء التأنيث، وأن نحو: (عقبة) لو
رُخِّمَتْ لم تحذف منه مع الهاء شيئاً؛ لأنَّ هاء التأنيث في حكم الانفصال فلا
يستتبع حذفها حذف ما قبلها، وغير الهاء ليس كذلك، تقول في مروان: يا مرو،
وفي زيدون: يا زيد، وفي عرفات: يا عَرَفَ، فتتبع الآخر ما قبله في الحذف.

قوله: «عذيري»: العذير ما يعذر الإنسان فيه.

قوله: «ليعلم أن قوله بعد»: أي في الرجز الآتي.

قوله: «نحو: عقبة»: يقال: عقبة بمعنى حديدة المخالب، فهذه اللفظة مع أنها خماسية

وما قبل الآخر حرف لين وهي الألف لا تحذف ألفها؛ كما تحذف من نحو: سلمان؛

لأنَّها مؤنثة بالتاء بخلاف سلمان.

قوله: «في حكم الانفصال»: بمعنى أنها ليست جزءاً حقيقياً للكلمة وإنَّما هي علامة.

وأما العلم فلا يرخم إلا إذا كان مفرداً زائداً على ثلاثة أحرف، وهو قوله:

..... وأخطلاً

أي: امنع.

..... ترخيم ما من هذه الها قد خلا

إلا الرباعي فما فوق العلم دون إضافة وإسناد متم

فَعَلِمَ أَنَّ غير المؤنث بالهاء لا يُرَخَّم وهو ثلاثي كعمر، ولا اسم الجنس كعالم، ولا مضاف ولا شبيه به ومنه المركب من جملة ك (تَأَبَّطُ شَرًّا).

وإنما يُرَخَّم منه العلم المفرد الزائد على ثلاثة، ومنه المركب تركيب المزج ك (معدي كرب وسيبويه) إلا أن هذا النوع إنما يرخم بحذف عجزه.

وَمَعَ الْآخِرِ أَحْذِفِ الَّذِي تَلَا إِنَّ زَيْدَ لَيْنَا سَاكِناً مُكَمَّلًا

قوله: «ومع الآخر احذف الذي تلا... الخ»: أي ومع حذف الحرف الآخر في الترخيم احذف الحرف الذي تلاه الآخر، وهو ما قبل الآخر بشروط أربعة (إن زيدا)، أي كان زائداً، فإن كان أصلياً لم يحذف، نحو: مختار؛ لأن ألفه منقلبة عن ياء، (لينا) أي يكون حرف لين، أي علة، وهو الألف والواو والياء، فإن كان صحيحاً لم يحذف، نحو: سفرجل، (ساكناً) فإن كان متحرراً لم يحذف، نحو: هبيخ وهو الغلام السمين، وقتور وهو الصعب اليبوس من كل شيء، (مكملاً أربعة فصاعداً) فإن كان ثالثاً لم يحذف، نحو: عماد وثمود وسعيد، والمستكمل الشروط مثل: أسماء ومروان ومسكين علماً. والخلف في حرف اللين إذا كان واواً أو ياءً، وليس قبلهما حركة مجانسة من ضمة وكسرة، بل كان قبلها فتحة مثل: فرعون بفتح العين، وغرنيق جمعه غرانيق طير من طيور الماء.

أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا وَالْخُلْفُ فِي وَإِوِيَاءٍ بِهِمَا فَتَحُ قُفِي

إذا كان قبل آخرِ المنادى الجائزِ الترخيم حرفَ لينٍ ساكنٌ زائدٌ مسبوق بأكثر من حرفين حذف في الترخيم هو والآخر بإجماع إن كان حرف مدٍّ، كقولك في عمران: يا عِمْرَ، وفي مسكين: يا مَسْكُ، وفي منصور: يا مَنْصُ، وبخلاف إن لم يكن كذلك، نحو: غرنيق، وفرعون. فمذهب الفراء والجرمي أنهما في الترخيم بمنزلة مسكين ومنصور، وغيرهما من النحويين لا يرى ذلك، بل يقول: يا غِرْنِي، ويا فِرْعَوُ. وإلى هذا أشار بقوله:

.....وَالْخُلْفُ فِي وَإِوِيَاءٍ بِهِمَا فَتَحُ قُفِي

أي: وقعا بعد فتحة وتبعاها.

ولا يخرج عن هذا الضابط إلا ما آخره هاء التأنيث، وقد سبق التنبيه عليه، ونقول في مختار: يا مختار، ولا تحذف الألف؛ لأنها بدل من عين الكلمة، فليست زائدة.

وتقول في نحو هَبَيْخَ وَقَنَوْرَ: يا هَبَيَّ ويا قَنَوُ، فتحذف الآخر، وتبقي ما قبله، وإن كان حرفَ لينٍ زائداً، إلا أنه غير ساكن، وتقول في عماد ومجيد وثمود: يا عِمَا ويا مُجِي ويا ثَمُو، فلا تحذف ما قبل الآخر؛ لأنه ليس قبله إلا حرفان.

وعند الفراء: أن الرباعي كالزائد عليه، فتقول: يا عِمَ ويا مُجِ ويا ثَمُ، وأجاز أيضاً إبقاء الألف والياء ولم يُجز إبقاء الواو؛ لأنه يستلزم عدم النظير لأنه ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة، وليس شرطاً عند الفراء في حذف ما قبل الآخر كونه حرفَ لين، بل مجرد كونه ساكناً، فتقول في نحو قَمَطَرٍ:

قوله: «في نحو قمطر»: بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء وهو الجمل القوي.

يا قِمَ، قال: لأنه إذا قيل: يا قِمَطُ بسكون الطاء لزم عدم النظير؛ إذ ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره حرف صحيح ساكن.

ومما انفرد به الفراء: جواز ترخيم الثلاثي المحرك الوسط، نحو حَكَمَ، فإنه إذا قيل في ترخيمه: يا حَكَ لَمْ يلزم منه عدم النظير؛ إذ في الأسماء المتمكنة ما هو على حرفين ثانيهما متحرك كَعَدٍ وَيَدٍ.

فلو كان الثلاثي ساكن الوسط لم يجز ترخيمه بإجماع؛ لأنه موقع في عدم النظير.

وَالْعَجَزَ أَخَذَ مِنْ مُرْكَبٍ وَقَلَّ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ وَذَا عَمَرُو نَقَلْ

إذا رُخِّمَ المركب من نحو: (معدى كرب وسيبويه) حذف عجزه؛ لأنه منه بمنزلة هاء التأنيث من نحو: طَلْحَةٌ، إِلَّا أَنَّهُ خَالَفَ هَاءَ التَّأْنِيثِ فِي أَنَّهُ قَدْ يَحْذَفُ مَعَهُ مَا قَبْلَهُ، كَقَوْلِكَ فِي اثْنَا عَشَرَ: يَا ائِنَّ.

قال سيبويه: «وَأَمَّا اثْنَا عَشَرَ فَإِذَا رُخِّمَتْ حُذِفَتِ الْأَلْفُ؛ لِأَنَّ عَشَرَ بِمَنْزِلَةِ نُونِ مُسْلِمِينَ.

وأكثر النحويين لا يجيز ترخيم المركب من جملة، وهو جائز؛ لأنَّ سيبويه قال في بعض أبواب النسب: «تَقُولُ فِي النِّسْبِ إِلَى تَائِبٍ شَرًّا: تَائِبِي، لِأَنَّ مِنْ

قوله: «وَأَمَّا اثْنَا عَشَرَ فَإِذَا رُخِّمَتْ حُذِفَتِ الْأَلْفُ؛ لِأَنَّ عَشَرَ بِمَنْزِلَةِ نُونِ مُسْلِمِينَ»: يريد أن يبين أن (اثنان وائنتان) طبق قواعد المثني فيهما نون تلحق ألف التثنية، فإذا رُكِّبَا مع عشر وعشرة حُذِفَتِ النون وحلَّت محلها عشر وعشرة، وأما الألف فإنما تحذف؛ لأنها ألف تثنية زائدة ساكنة وحرف علة فتحذف مع الآخر، كما تحذف من سلمان وقبلها ثلاثة حروف أيضاً.

العرب من يقول: يا تَأَبَّطُ».

ومنع من ترخيمه في باب الترخيم، فعلم أن جوازه على لغة قليلة.

قوله:

..... وذا عَمُرُو نَقْلُ

هو اسم سيبويه.

وَأِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَا حُذِفَ	فَالْبَاقِي آسْتَعْمِلُ بِمَا فِيهِ أَلِفٌ
وَأَجْعَلُهُ إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا كَمَا	لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضْعًا تُمَمًا
فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي ثَمُودَ يَا	ثَمُو وَيَا ثَمِي عَلَى الثَّانِي بِيَا
وَأَلْتَزِمِ الْأَوَّلَ فِي كَمُسْلِمَةٍ	وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَمَسْلِمَةٍ

للعرب في ترخيم المنادى مذهبان:

أحدهما: وهو الأكثر أن ينوي ثبوت المحذوف، فلا يغير ما بقي عن شيء مما كان عليه قبل الحذف.

والثاني: ألا ينوي المحذوف، فيصير ما بقي كأنه اسم تام موضوع على تلك الصيغة، ويعطى من البناء على الضم وغيره ما يستحقُّه لو لم يُحذف منه شيء.

فيقال على المذهب الأول في نحو: حَارِثٌ وَجَعْفَرٌ وَقِمَطَرٌ: يَا حَارِ وَيَا جَعْفَ وَيَا قِمَطَ، وعلى الثاني: يَا حَارُ وَيَا جَعْفُ وَيَا قِمَطُ.

وتقول على الأول في ثمود: يَا ثَمُو فلا تغير ما بقي عن حاله، وعلى الثاني: يَا ثَمِي؛ لأنك لما لم تنوِ المحذوف جعلت ما بقي في حكم اسم تام قد

تطرفت فيه الواو بعد ضمّة، فوجب قلب الضمة كسرة والواو ياء، كما في نحو: أدلّ وأجر. وهكذا تقول في نحو: صميّان وعلاوة على الأول: يا صميّ يا علاو، وعلى الثاني: يا صمّا ويا علاء، لأنه لمّا تحركت الياء من (صمي) وانفتح ما قبلها ولم يكن بعدها ما يمنع من الإعلال قلبت ألفاً على حدّ رمي وسعي، ولما تطرّفت الواو من (علاو) وقبلها ألف مزيدة وجب قلب الواو همزة على حدّ كساء وغطاء.

ومن الأسماء ما لا يُرَخَّم إلّا على نيّة المحذوف. فمن ذلك ما فيه هاء التانيث للفرق نحو: مسلمة تقول في ترخيمه: يا مُسْلِم، ولا يجوز أن يرخم على المذهب الثاني؛ لأنك لو قلت فيه: يا مُسْلِم لالتبس المؤنث بالذكر، فلو لم تكن الهاء للفرق - كما في مُسْلَمَة اسم رجل - جاز ترخيمه على المذهبين، وتقول في طيلسان على لغة من كسر اللام: يا طَيْلَسُ بنية المحذوف، ولا يجوز يا طيلس؛ لأنه ليس في الكلام فِعْلٌ صحيح العين، إلّا ما ندر من (صَيْقَلُ) اسم

قوله: «كما في: أدل وأجر»: جمع دلو وجرو (فرخ الكلب)، والقياس أن يجمع دلو على أدلو وأجرو بضمّ اللام والراء، فقلّبوا الضمّة كسرة والواو ياءً، وقالوا في علة هذا القلب: إنّه ليس في العربية اسم معرّب آخره واو لازمة مضموم ما قبلها.

قوله: «صميّان»: على وزن غليان، وهو التقلّب والتوتّب.

قوله: «ولم يكن بعدها ما يمنع من الإعلال»: وهو أن يكون بعد حرف العلة حرف ساكن، فإذا كان التثني ساكنان فلا بدّ حينذاك من الحذف أو التحريك.

قوله: «على حدّ كساء وغطاء»: أصله كساو وغطاوا.

قوله: «كما في مسلمة»: بفتح الميم في أول الكلمة.

قوله: «فيعل صحيح العين»: ويعتبرون (الياء) في طيلسان وصيقل ليست حرف علة لسكونها.

امراً، ومن قوله تعالى: ﴿وَعَذَابٌ بَئِيسٌ﴾ في قراءة بعضهم، وتقول في حبيبات: يا حُبْلَى، ولا يجوز يا حُبْلَى: بإبدال الياء ألفاً؛ لأن فُعْلَى لا تكون ألفه إلا للتأنيث، ولا تكون ألف التأنيث مبدلة.

وعلى هذا فقيس جميع ما يجيء في هذا الباب.

وَلَا ضَطرَّارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدَا مَا لِنَدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا
قد يضطرُّ الشاعر فيرخم ما ليس منادى، لكن بشرط كونه صالحاً لأن ينادى. فمن ذلك قول امرئ القيس:

لِنِعْمَ الْفَتَى تَعَشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ ابْنِ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصْرِ
أراد: ابن مالك، فحذف الكاف وترك ما بقي كأنه اسم برأسه. وهذا الوجه مجمع على جوازه للضرورة.

وأجاز سيبويه الترخيم لها على نية المحذوف، وأنشد:

أَلَا أَضَحَّتْ حِبَالُكُمْ رَمَامَا وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِعَةٌ أُمَامَا
ومنع ذلك المبرد، وروى عجز هذا البيت:

وَمَا عَهْدِي بِعَهْدِكَ يَا أُمَامَا

فكلتا الروایتين لا تقدر إحداهما في صفة الأخرى، وأنشد سيبويه أيضاً:

إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَّ لِرُؤُوسِهِ أَوْ أَمْتَدِحُهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

قوله: «ليلة الجوع والخصر»: والخصر: شدة البرد.

قوله: «شاسعة أماما»: مرخم أمامة.

أراد ابن حارثة.

ولا يرخم للضرورة المُعرَّف بالألف واللام لعدم صلاحيته للنداء، ومن
 هاهنا خُطِّيَّ من جعل من ترخيم الضرورة قول الراجز:
 القاطنات البيت غير الرُّيِّم قواطناً مكة من وُرُقِ الحَمِي
 ذكر ذلك أبو الفتح في المحتسب.

قوله: «من ورق الحَمِي»: أصله الحمام فحذف الميم الأخيرة وكسر الميم الوسطى مراعاةً
 للياء التي جاء بها لأجل القافية.

الاختصاص

الِاخْتِصَاصُ كِنِدَاءِ دُونِ يَا كَأَيْهَا أَلْفَتَى بِإِثْرِ أَرْجُونِيَا
وَقَدْ يُرَى ذَا دُونِ أَيِّ تَلَوَ أَلْ كَمِثْلِ نَحْنُ الْعُرْبِ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ

كثيراً ما يتوسّع في الكلام فيخرج على خلاف مقتضى الظاهر، كاستعمال الطلب موضع الخبر، نحو: أَحْسِنُ بَزَيْدٍ، والخبر موضع الطلب، نحو قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾، ومن ذلك الاختصاص، لأنّه خبر يستعمل بلفظ النداء، كقولهم: «اللهم اغفر لنا أَيْتُهَا العصابة» و«نحن نفعل كذا أَيْتُهَا الْقَوْمُ» و«أنا أفعل كذا أَيْتُهَا الرَّجُلُ»، يراد بهذا النوع من الكلام الاختصاص على معنى: اللهم اغفر لنا متخصصين من بين العصائب، ونحن نفعل كذا مخصوصين من بين الأقوام، وأنا أفعل كذا مخصوصاً من بين الرجال.

الاختصاص

قوله: «نحو: أحسن بزيد»: هذا من حيث الصورة طلبٌ وفي معناه خبر، ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾ خبر في معنى الطلب، وكذلك قوله: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾. قوله: «اغفر لنا أَيْتُهَا العصابة»: فأَيُّ لها حكمها في النداء وهو الضمّ، والاسم بعدها وصف لها يتبعها في الإعراب، وجملة الاختصاص في محلّ نصب على الحالية، والاسم المخصوص بدون أَيْتُهَا وأَيْتُهَا منصوب على الاختصاص.

فهو في الحقيقة منصوب بـ (أَخْصُ) لازم الإضمار غير مقيد بمحل الإعراب.

ويقع المختص بلفظ (أَيُّهَا وَأَيْتُهَا)، ومعرفةً بالألف واللام، نحو: (نحن العرب أقرى الناس للضيف)، ومضافاً إلى المعرفة بهما، نحو قوله ﷺ: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث».

لفظه كلفظ المنادى، ومع ذلك فهو مخالفه من ثلاثة أوجه:
فإنه لا يجوز أن يستعمل معه حرف النداء، ويجيء معرفةً بالألف واللام، ولا يبتدأ به في الكلام. ورُبَّما فهم ذلك من قوله:

كأَيُّهَا الْفَتَى بِإِثْرِ أَرْجُونِيَا

وقلَّ ما يكون المختص إلا متكلماً مفرداً أو مشاركاً. وقد جاء مخاطباً في قولهم: «بك الله نَرْجُو الْفَضْلَ».

قوله: «منصوب بأخص لازم الإضمار غير مقيد بمحل الإعراب»: أي هو منصوب في الواقع، وإن كان في الظاهر قد يكون حكمه غير النصب؛ لأنه صفة لأي. قوله: «كأَيُّهَا الْفَتَى»: فإنه مع الألف واللام ولم يبتدأ به في أول الكلام ولم يستعمل فيه حرف النداء.

التحذير والإغراء

إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ نَصَبٌ مُحَذَّرٌ بِمَا اسْتَتَارَهُ وَجَبَ
وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِيَا أَنْسَبَ وَمَا سِوَاهُ سَتَرٌ فِعْلُهُ لَنْ يَلْزَمَا
إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ أَوْ التَّكْرَارِ كَالضَّيْعَمِ الضَّيْعَمِ يَا ذَا السَّارِي

التحذير: تنبيه المخاطب على مكروه يجب الاحتراز منه.

فإن كان بلفظ (إِيَّاكَ) أو نحوه، كـ (إِيَّاكَ وَإِيَّاكُمَا وَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاكُنَّ) فهو مفعول بفعل، لا يجوز إظهاره؛ لأنّه قد كثر التحذير بهذا اللفظ، فجعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل، والتزموا معه إضمار العامل، سواء كان معطوفاً عليه، نحو: إِيَّاكَ وَالشَّرَّ، أو مُكْرَرًا نحو:

التحذير والإغراء

قوله: «إِيَّاكَ وَالشَّرَّ»: هذا مثال للعطف، وإِيَّاكَ مثالٌ للتكرار، وإِيَّاكَ الْأَسَدَ هذا مثال للإفراد، ومن دون (إِيَّا) مع الإفراد نفسك الشرّ، ومع العطف نفسك والأسد، ومع التكرار رَأْسَكَ رَأْسَكَ، واستتارٌ ناصبٌ إِيَّاكَ بأطوارها الثلاثة إفراداً وعطفاً وتكراراً واجبٌ على الأخص في العطف والتكرار؛ لأنّ العطف والتكرار بمنزلة البدل من اللفظ بالفعل العامل. أمّا في غير (إِيَّا) فإنّه مع الإفراد يجوز الإظهار والإضمار، فتقول: جَنَّبَ نَفْسَكَ الشَّرَّ، ونفسك الشرّ بدون عامل، ومع العطف والتكرار يمتنع لما ذكرنا من أنّهما بمنزلة البدل من اللفظ بالفعل.

فإِيَّاكَ إِيَّاكَ المراء
أو مفرداً نحو: إِيَّاكَ الأسد، تقديره: أُوْحَذِّرُكَ الأسد.

وَبَّهَ عَلَى وجوب إضمار ناصب (إِيَّاكَ) في الإفراد بقوله:

وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِإِيَّا أَنْسُبُ

وإن كان التحذير بغير (إِيَّاكَ) ونحوه كان المُحَذَّر منصوباً بفعل جائز الإظهار والإضمار، إلا مع العطف أو التكرار، تقول: نَفْسُكَ الشَّرُّ، أي: جَنَّبْ نَفْسُكَ الشَّرَّ، وإن شئت أظهرت الفعل، وتقول: نَفْسُكَ وَالْأَسَدُ، أي: قِ نَفْسُكَ، واحذر الأسد، ومثله (مَا زِ رَأْسُكَ وَالسَّيْفُ) أراد: يَا مَا زِنْ قِ رَأْسُكَ واحذر السَّيْفِ.

ولا يجوز إظهار العامل لكون العطف كالبدل من اللفظ به، وتقول: (رَأْسُكَ رَأْسُكَ) فتنبه باللازم إضماره؛ لأن التكرار بمنزلة العطف، وكثيراً ما يستغنى عن ذكر المُحَذَّر، ويذكر المُحَذَّر منه منصوباً بفعل جائز الإظهار والإضمار، في الإفراد نحو: الأسد، ولازم الإضمار في العطف والتكرار نحو: الأسد الأسد، وقوله تعالى: ﴿ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴾ .

وَشَذَّ إِيَّايَ وَإِيَّاهُ أَشَدُّ وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ أَنْتَبَذَ
شَذَّ التحذير بـ (إِيَّايَ) في قوله: «إِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنبَ» أي:
نَحْنِي عَنْ حَذْفِ الْأَرْنبِ، وَنَحْنُوا أَنْفُسَكُمْ عَنْ حَذْفِ الْأَرْنبِ، فَكَتَفَى أَوَّلًا بِذِكْرِ

قوله: «وَشَذَّ إِيَّايَ وَإِيَّاهُ أَشَدُّ»: فَإِنَّ التحذير رسماً يكون للمخاطب لا لغيره، وتجريد المتكلم من نفسه شخصاً يخاطبه ويحذره أمرٌ معقول، وهو بمنزلة الخطاب. وأما الغائب فهو خارج عن هذين الاعتبارين، ولذلك كان أَشَدُّ.

المحذّر، وثانياً بذكر المحذّر منه.

وإنما كان هذا المثال شاذّاً؛ لأن مورد الاستعمال أن يكون التحذير للمخاطب، فمجيؤه للمتكلّم خارج عن ذلك فهو شاذ.
وأشدُّ منه قول بعضهم: «إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السَّتِينَ فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابَ»؛ لأنه جاء فيه التحذير للغائب، وأضيفت فيه (إِيَّا) إلى الظاهر.

وَكَمُحَذَّرٍ بِلَا إِيَّا آجَعَلَا مُعْرِئٍ بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلَا

الإغراء: أمر المخاطب بلزوم أمر يحمد به، كقول الشاعر:

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بَغِيرِ سِلَاحِ
أي: ألزم أخاك.

والإغراء كالتحذير تنصبه باللازم إضماره في العطف والتكرار وبالجائز إظهاره في الأفراد، وهذا معنى قوله:

وكمحذّر بلا أيّاً.....

يعني: أن (إِيَّا) لا يجوز معها الإظهار، فالمعريُّ به إنما هو كالمحذّر بلفظ غير (إِيَّا)، ومما يدخل تحت قوله:

..... في كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلَا

وإن لم يكن هو قد تعرّض لذكره أن المكرر قد يرفع في التحذير والإغراء.

قال الفراء في قوله تعالى: ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾: نصب الناقة على التحذير، وكل تحذير فهو نصب، ولو رفع على إضمار هذه ناقة الله لجاز، فإن العرب قد ترفع ما فيه معنى التحذير، وأنشد:

إِنَّ قَوْمًا مِنْهُمْ غَمِيرٌ وَأَشْبَا هُ غَمِيرٌ وَمِنْهُمْ السَّفَاحُ
لَجَدِيرُونَ بِاللُّقَاءِ إِذَا قَا لَ أَخُو النَّجْدَةِ السِّلَاحُ السِّلَاحُ
فرفع، وفيه معنى الأمر بأخذ السلاح.

قوله: «إِذَا قَالَ أَخُو النَّجْدَةِ: السِّلَاحُ السِّلَاحُ»: هو إمَّا مبتدأ لخبر محذوف تقديره الزموه، أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره هذا، وفي سياق الشعر معنى الأمر بأخذ السلاح والأمر به إغراء.

أسماء الأفعال والأصوات

مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشَتَّانَ وَصَهْ هُوَ أَسْمُ فِعْلٍ وَكَذَا أَوْهَ وَمَهْ

أسماء الأفعال: ألفاظ نابت عن الأفعال معنىً واستعمالاً، كَشَتَّانَ بمعنى: افترق، وَصَهْ، بمعنى: اسكت، وأَوْهَ، بمعنى: اتَّوَجَّعَ، وَمَهْ بمعنى: اكفَّفَ.

واستعمالها كاستعمال الأفعال، من كونها عاملة، غير معمولة، بخلاف المصادر الآتية بدلاً من اللفظ بالفعل، فإنها وإن كانت كالأفعال في المعنى، فليست مثلها في الاستعمال، لتأثرها بالعوامل.

وَمَا بِمَعْنَى أَفْعَلَ كَأَمِينَ كَثُرَ وَغَيْرُهُ كَوَيْ وَهَيْهَاتُ نَزُرُ

أكثر ما تجيء أسماء الأفعال بمعنى الأمر ك (أمين) بمعنى: استجب، و (تَيْدَ) بمعنى: أمهل، و (هَيْتَ وَهْيَا) بمعنى: أَسْرِعْ، و (وَيْهًا) بمعنى: أَعْرِ، و (إِيَه) بمعنى: امض في حديثك، و (حَيْهَل) بمعنى: ائْتِ أو أَقْبِلْ أو عَجِّلْ.

وَاطَّرَدَ صَوْغُهُ مِنْ كُلِّ فِعْلٍ ثَلَاثِي، ك (نَزَالِ) بمعنى: انْزِلْ، و (دَرَاكِ) بمعنى:

أسماء الأفعال والأصوات

قوله: «لتأثرها بالعوامل»: فإنَّ المنصوب منها نصبه بعامل محذوف وإن كان لا يجوز إظهاره؛ لكون المصدر بدلاً منه.

قوله: «وويها بمعنى أغر»: أي من الإغراء.

أَذْرِكْ، و (تَرَاكِ) بمعنى: اتركْ، و (حَذَار) بمعنى: اخْذَرْ.

وشذ صوغه من الرباعي كـ (قَرَقَار) بمعنى: قرقر، وقاس عليه الأَخْفَش.

ومجيء أسماء الأفعال بمعنى الماضي والحال قليل نزر.

فما جاء بمعنى الماضي: (هَيَّهَات) بمعنى: بَعُدْ، و (وَشْكَانَ وَسُرْعَانَ) بمعنى: سرع، و (بُطَّانَ) بمعنى: بَطُؤَ.

ومما جاء بمعنى الحال (أُفٌّ) بمعنى أَتَضَجَّرُ، و (أَوْهٌ) بمعنى: أَتَوَجَّعُ، و (وَيْ) و (وا)، و (واهاً) بمعنى: أعجب.

وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَ وَهَكَذَا دُونَكَ مَعَ إِلَيْكَ

كَذَا رُوِيَ بَلْهَ نَاصِبَيْنِ وَيَعْمَلَانِ الْخَفَضَ مَصْدَرَيْنِ

من جملة أسماء الأفعال: ما كان في أصله ظرفاً أو حرف جر، ثم خرج عن ذلك، وصار بمنزلة: صَهْ ونزالٍ في الدلالة على معنى الفعل وتحمل ضمير الفاعل، فمن ذلك: (عَلَيْكَ) بمعنى: إلْزَمْ، و (دُونَكَ وَعِنْدَكَ وَلَدَيْكَ) بمعنى: خذ، و (إِلَيْكَ) بمعنى: تَنَحَّ، و (مَكَانَكَ) بمعنى: أَثْبِتْ، و (وَرَاءَكَ) بمعنى: تأخر، و (أَمَامَكَ) بمعنى: تَقَدَّمْ، ولا يستعمل هذا النوع في الغالب إلا جارا للضمير المخاطب.

وَشَذَّ (عَلَيَّ) بمعنى: أولني، و (إِلَيَّ) بمعنى: أَتَنَحَّى، و (عَلَيْهِ) بمعنى: ليلزم،

قوله: «ما كان في أصله ظرفاً»: كرويدك، أو حرف جر: كإليك.

قوله: «وإليك بمعنى تنح»: كما يقال: إليك عني.

قوله: «وشذ عليّ بمعنى أولني»: لأنه ضمير تكلم.

قوله: «وإليّ بمعنى أتحنّ»: من التثنية وهي البعد، لكن المعروف أن إليّ بمعنى أقرب.

وحكى الأخفش: (عَلَيَّ عَبْدَ اللَّهِ زَيْدًا) وهو غريب.

وأما (رُوَيْدًا) فمرخم تصغير إِرْوَادٍ، مصدر: أَرُوْدَهُ، أي: أَمْهَلَهُ. ويستعمل في الخبر والأمر.

أما في الخبر فكقولك: سَارُوا رُوَيْدًا، وساروا سَيْرًا رُوَيْدًا، تنصبه على الحال، على معنى: سَارُوا مُرَوِّدِينَ، أو على النَّعْتِ للمصدر: إما ظاهراً أو مُقَدَّرًا. وأما في الأمر فكقولك: رُوَيْدًا زَيْدًا، أي أمهل زيداً، وله استعمالان:

هو في أحدهما اسم فعل، وفي الآخر مصدر بدل من اللفظ بالفعل؛ لأنه تارة يكون مبنياً على الفتح، وإذا وليه المفعول كان منصوباً، نحو: رُوَيْدًا زَيْدًا. فها هنا هو اسم فعل؛ لأنه لو كان مصدرًا لكان معرباً، ولو كان معرباً لكان منوناً، وتارة يكون منصوباً منوناً أو مضافاً إلى المفعول، نحو: رُوَيْدَ زَيْدٍ. فها هنا هو مصدر؛ لأنه لو كان اسم فعل لما كان إلّا مبنياً.

وأما (بَلَّةً) فهي بمعنى: دَعُ. ولها أيضاً استعمالان: مضافة وغير مضافة، فإذا قلت: بَلَّةً زَيْدٍ: كانت مَصْدَرًا بدلاً من اللفظ بالفعل، وإذا قلت: بَلَّةً زَيْدًا: كانت اسم فعل كما قلنا: في (رُوَيْد).

وَمَا لِمَا تَنْوِبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ لَهَا وَأَخْرَ مَا لِيَذِي فِيهِ الْعَمَلُ

يعني أن أسماء الأفعال تعمل عمل الأفعال التي نابت عنها، فترفع الفاعل

قوله: «عَلَيَّ عَبْدَ اللَّهِ زَيْدًا»: فعليّ اسم فعل بمعنى أولني، وزيداً مفعوله، وعبد الله منادى محذوف حرف النداء.

قوله: «عَلَيَّ النعت للمصدر إما ظاهراً أو مُقَدَّرًا»: فتقول: سر سيراً رويداً، أو سر رويداً. قوله: «وأخر ما لذي فيه العمل»: ذي اسم إشارة إلى أسماء الفعل.

ظاهراً، نحو: شَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمَرُو، ومضمرأً كما في (نَزَالِ).

وينصب منها المفعول ما هو في معنى المتعدي، نحو: دَرَاكَ زَيْدًا، ويتعدَّى إليه بحرف من حروف الجر ما هو في معنى ما يتعدَّى بذلك الحرف.

ومن ثَمَّ عُذِّي (حَيَّهْل) بنفسه لما ناب عن ائْتِ في العمل، نحو: (حَيَّهْل الثَّرِيدَا)، وبالباء لما ناب عن عَجَل في نحو: (إذا ذكر الصالحون فحَيَّهْل بعمر)، وبـ(عَلَى) لما ناب عن (أقبل) في نحو: حَيَّهْل عَلَى كَذَا.

قوله:

..... وَأَخْرُ مَا لِذِي فِيهِ الْعَمَلُ

يعني: أنه يجب تأخير معمول اسم الفعل، ولا يستوي بينه وبين الفعل في جواز التقديم والتأخير، فتقول: دَرَاكَ زَيْدًا؛ كما تقول: أدْرِكْ زَيْدًا، وتقول: زَيْدًا أدْرِكْ، ولا تقول: زَيْدًا دَرَاكَ.

هذا مذهب جميع النحويين إلا الكسائي؛ فإنه أجاز فيه ما يجوز في الفعل من التقديم والتأخير.

وَأَحْكُمُ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوَّنُ مِنْهَا وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيْنُ

لما كانت هذه الكلمات أسماء مُضَمَّنَة معاني الأفعال، كانت كباقي الأسماء لا تخرج عن كونها معرفة أو نكرة، فما تجرَّد من التنوين معرفة، وما تنوَّن نكرة.

ومنها: ما لازم التعريف ك (نَزَالِ وَبَلَّةَ وَآمِينَ)، ومنها ما لازم التنكير ك (وَاهَاً وَوَيْهًا)، ومنها ما استعمل بالوجهين ك (صَهْ وَصَهْ وَمَهْ وَمَهْ وَأَفْ وَأَفْ).

وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لَا يَعْقِلُ مِنْ مُشَبِّهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ
كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كَقَبْ وَالزَّمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهَوَ قَدْ وَجَبْ

أسماء الأصوات: ألفاظ أشبهت أسماء الأفعال في الاكتفاء بها دالة على خطاب ما لا يعقل، أو على حكاية بعض الأصوات.

فالأول: إما لزجر، ك (هَلَا: للخيل) و (عَدَسْ: للبغل) و (هَيْدَ وَهَيْدَ وَهَادِ وَعَاهِ وَهَابْ: للإبل) و (هَيْجَ وَعَاجَ وَحَلَّ وَحَابَ وَجَاهِ: للبعير) و (أَسْ وَهَسْ وَهَجَ وَقَاعَ: للغنم) و (هَجْ وَهَجَا: للكلب) و (سَعْ وَجَحْ: للضأن) و (وَحْ: للبقر) و (عَزْ وَعِيزَ: للعنز) و (حَرَّ: للحمار) و (جَاهِ: للسمك).

وإما لدعاء ك (أَوْ: للفرس) و (دَوْه: للرَّبْع) و (عَوَهْ: للجحش) و (بُسْ: للغنم) و (جَوَتْ وَجِيْ: للإبل الموردة) و (تَأْ وَتَوْ: للتيس المنزى) و (نِخْ: للبعير

قوله: «ما لازم التعريف كنزال وبله وآمين»: لأنها لا تستعمل إلا فاقدة للتونين.

قوله: «كواها وويها»: لأنها لا تستعمل بغير تنوين.

قوله: «كَصَهْ وَصَهْ»: أي منوناً وغير منون. ويظهر منهم أن التونين في أسماء الأفعال شعار تنكيرها وعدمه شعار كونها معرفة.

قوله: «أَجْدَى حِكَايَةً كَقَبْ»: أجْدَى، أي أفاد، وقب اسم صوت لوقع السيف على شيء.

قوله: «فالأول»: أي خطاب ما لا يعقل.

قوله: «ودوه للربع»: وهو الفصيل.

قوله: «للتيس المنزى»: أي على الإناث.

المناخ) و (هَدَعُ: لصغار الإبل المسكنة) و (سَأُ وتُسُو: للحمار المورد) و (دَجُ: للدجاج) و (قُوس: للكلب).

والثاني: ك (غاق: للغراب) و (ماء: للظبية) و (شَيْب: لشرب الإبل) و (عَيْطُ: للمتلعين) و (طِيخ: للضاحك) و (طاق: للضرب) و (طَق: لوقع الحجارة) و (قَب: لوقع السيف) و (خازِ باز: للذباب) و (خاقِ باق: للنكاح) و (قاشِ ماش: للقماش، كأنه سمي باسم صوته).

وهذه الكلمات وأمثالها أسماء؛ لامتناع كونها حروفاً من قبل الاكتفاء بها، وامتناع كونها أفعالاً من قبل أنها لا تدل على الحدث والزمان. وحكم جميعها البناء، وكذا أسماء الأفعال، وقد تقدّمت العلة في ذلك.

وما يقع منها موقع المتمكّن يجوز فيه الإعراب والبناء، قال الشاعر:
دَعَاهُنَّ رِدْفِي فَارْعَوَيْنَ لَصَوْتِهِ كَمَا رُعْتَ بِالْجَوْتِ الظَّمَاءُ الصَّوَادِيَا
يروى بكسر تاء الجوت وفتحها.

قوله: «والثاني»: أي حكاية بعض الأصوات.

قوله: «وقد تقدّمت العلة في ذلك»: بأنها تؤثر ولا تتأثر، فأشبهت الحروف فبنيت.

قوله: «دعاهنّ ردفي فارعوين لصوته كما رعت بالجوت الظماء الصواديا»: أي مرادفي على بعيري صاح بهنّ فانكمشن لصوته كما رعت بالجوت، (وهو اسم لدعاء الإبل المورد كما تقدّم).

نونا التوكيد

لِفْعَلِ تَوَكِيدٌ بِنُونَيْنِ هُمَا كُنُونِي أَذْهَبَنَّ وَأَقْصِدْنَهُمَا
يُؤَكِّدَانِ أَفْعَلَ وَيَفْعَلُ آتِيَا ذَا طَلَبٍ أَوْ شَرْطًا أَمَّا تَالِيَا
أَوْ مُثَبَّتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا وَقَلَّ بَعْدَ مَا وَلَمْ وَبَعْدَ لَا
وَعَبَّرَ إِمَّا مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا وَآخِرَ الْمُؤَكِّدِ أَفْتَحَ كَابِرُزَا

لتوكيد الفعل نونان: ثقيلة وخفيفة، ونظرهما بـ (اذْهَبَنَّ واقْصِدْنَهُمَا)، ومثل ذلك في التنزيل قوله تعالى: ﴿لَيَسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَا مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾ .

ويؤكد بهما من الأفعال فعل الأمر نحو: اضْرِبَنَّ، والمضارع المستقبل وهو قوله:

..... وَيَفْعَلُ آتِيَا

لكن بشرط كونه في الغالب طلباً، أو شرطاً لـ (إن) مقرونة بـ (ما) أو جواب قسم مثبتاً.

نونا التأكيد

قوله: «يؤكدان افعل ويفعل آتيا»: يؤكد نونا التأكيد فعل الأمر بلا شرط، والمضارع بشرط الاستقبال، ولا يدخلان على الفعل الماضي.
قوله: «أو شرطاً أمّا تالياً»: أي تالياً إن الشرطية المعقبة بما.

أما فعل الطلب فتوكيده جائز، وذلك أن يكون أمراً، نحو: لِيُقَوِّمَنَّ زَيْدٌ، أو
نهيّاً، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا﴾ أو تحضيضاً كقول الشاعر:

هَلَا تَمُنُّ بِوَعْدِ غَيْرِ مُخْلِفَةٍ كَمَا عَهْدُكَ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمٍ
أو تمنياً، كقول الآخر:

فَلَيْتَكَ يَوْمَ الْمُلتَقَى تَرَيْتَنِي لِكَيْ تَعْلَمِي أَنِّي امْرُؤُ بَكِ هَائِمٍ
أو استفهاماً، كقول الآخر:

وَهَلْ يَمْنَعُنِي ارْتِيَادِي الْبَلَا دِمْنُ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِي
وقول الآخر:

أَفَبَعْدَ كِنْدَةٍ تَمْدَحَنَّ قَبِيلاً
وقول الآخر:

فَأَقْبَلْ عَلَى رَهْطِي وَرَهْطِكَ نَبْتَحِثْ مَسَاعِينَا حَتَّى نَرَى كَيْفَ نَفْعَلَا

وأما الشرط بـ (إِذَا) فتوكيده بالنون جائز أيضاً؛ قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا
تَثَقَّفْتَهُمْ فِي الْحَرْبِ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً﴾.

وقد تخلو من التوكيد بهما كما في قول الشاعر:

فَإِذَا تَرَيْتَنِي وَلِي لِمَّةٌ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا
وقال الآخر:

قوله: «من حذر الموت أن يأتي» : مؤكد بالنون الخفيفة وفاعله ضمير الموت.

قوله: «كيف نفعلا» : أصله نفعلن بالنون الخفيفة للتأكيد.

قوله: «فإذا ترئني» : فاقدة لنون التأکید.

يا صاحِ إمّا تجدني غيرَ ذي جدّةٍ فما التَّخَلِّي عَنِ الْخِلَانِ مِنْ شِيَمِي

وأما جواب القسم: فإذا كان مضارعاً مثبتاً مستقبلاً وجب توكيده باللام والنون معاً، إن كان غير مقرون بحرف تنفيس، ولا مقدم المعمول، نحو: والله لا أفعلنّ، وإلاّ فباللام، لا غير، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ وقوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ مِتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾.

ولو كان الجواب مضارعاً منفيّاً لم يؤكد، ولو كان بمعنى الحال أكّد باللام دون النون؛ لأنها مختصة بالمستقبل، وذلك نحو: والله ليفعل زيد الآن، ولا يجوز ليفعلنّ.

ومنع البصريون هذا الاستعمال استغناء عنه بالجملة الاسمية المصدرة بالمؤكد كقولك: والله إنّ زيداً ليفعل الآن، وأجازه الكوفيون ويشهد لهم قراءة ابن كثير قوله تعالى: ﴿لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾، وقول الشاعر، أنشده الفراء:

لَئِنْ يَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ يَوْمُتُكُمْ لَيَعْلَمَنَّ رَبِّي أَنَّ بَيْتِي وَاسِعٌ

وأما المضارع من غير ما ذكر فلا يؤكد بالنون إلاّ إذا كان بعد (ما) الزائدة، دون (إن) أو منفيّاً بـ (لم) أو (لا)، أو كان شرطاً لغير (إمّا)، أو جزاء فإنه حينئذٍ يقلّ توكيده بها بالإضافة إلى توكيده فيما سبق.

أما توكيده بعد (ما) الزائدة فله شيوع في الكلام ما لم يتقدمها (رُبّ)، فمن ذلك قولهم: «بَعَيْنٍ ما أَرَيْتَكَ» و «بجهد ما تبلّغن» وقولهم في المثل:

قوله: ﴿لسوف يعطيك﴾: مثال للاقتران بحرف التنفيس.

قوله: ﴿إلى الله تحشرون﴾: مقدم المعمول.

قوله: «لأنّها مختصة بالمستقبل»: أي لأنّ النون مختصة بالمستقبل.

قوله: ﴿لأقسم بيوم القيامة﴾: أي بلام التأكيد لا بلا النافية على قراءة من قرأ لا أقسم.

وَمِنْ عِضَةٍ مَا يَنْبَنُّ شَكِيرُهَا

وقول الشاعر:

قليلًا به ما يَحْمَدُنَّكَ وَاِرْتُّ إِذَا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَغْنَمًا

وإنما كان لهذا التوكيد شيوعٌ من قبل أن (ما) لَمَّا لازمت هذه المواضع أشبهت عندهم لام القسم، فعاملوا الفعل بعدها معاملته بعد اللام.

فإن تقدمت على (ما) (رُبَّ) لم يؤكد الفعل بعدها إلا فيما ندر من نحو قول الشاعر:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شِمَالًا

وقولهم: «ربما يقولن ذلك» حكاة سيبويه رحمه الله؛ لأن (رُبَّمَا) تصير الفعل بعدها ماضي المعنى.

وأما توكيده بعد (لَمْ) فنادر أيضاً لأنه مثل الواقع بعد (رُبَّمَا) في مضي معناه، قال الراجز:

يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمًا

وأما توكيده بعد (لا) النافية فقليل، ومن حقه أن يكون أكثر من توكيده بعد (لَمْ) لشبهه إذ ذاك بالنهي، قال الشاعر:

قوله: «ومن عضة ما ينبتن شكيرها»: العضة بالتاء واحدة العضاء بالهاء، وهو كل شجر عظيم له شوك، والشكير ما ينبت حول الشجرة من أصلها. وهذا المثل يساق لمشابهة الابن لأبيه في صفاته كما يشبه الشكير الشجرة.

قوله: «لأنَّ رُبَّمَا تصير الفعل بعدها ماضي المعنى»: والفعل الماضي لا تدخله نون التأکید. قوله: «ما لم يعلما»: أصله يعلمن بالنون الخفيفة للتأکید.

قوله: «إذ ذاك بالنهي»: أي في ظاهر اللفظ.

فلا الجارة الدنيا لها تلحيثها ولا الضيف منها إن أناخ محول

ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾.

ومنه من زعم أن هذا نهى على إضمار القول، وليس بشيء، فإنه قد أكد الفعل بعد (لا) النافية في الانفصال كما في البيت المذكور، فتوكيده بها مع الاتصال أقرب؛ لأنه أشبه بالنهي.

وأما توكيده إذا كان شرطاً لغير (إمّا) أو جزاء فقليل، أنشد سيبويه:

مَنْ تَثَقَّفَ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِآيٍ أَبَدًا وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافِي

وأنشد أيضاً قول الكميت في توكيد الجزاء:

فَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةٌ تُعْطِيكُمْ وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةٌ تَمْنَعَا

أراد: (تمنعن) مؤكداً بالنون الخفيفة ثم أبدلها ألفاً للوقف.

وجاء توكيد المضارع في غير ما ذكر على غاية من التدور، ولذلك لم يتعرض لذكره في هذا المختصر، قال الشاعر:

لَيْتَ شِعْرِي وَأَشْعُرَنَّ إِذَا مَا قَرَّبُوهَا مَنُشُورَةً وَدُعِيْتُ

قوله: «في الانفصال»: أي في انفصالها عن (لا) النافية.

قوله: «كما في البيت المذكور»: وهو قوله:

فلا الجارة الدنيا لها تلحيثها

فإن لا واقعة في صدر المصراع، وتلحيثها في آخره.

قوله: «من تثقفن»: من شرطية والنون في تثقفن للتأكيد.

قوله: «تمنعنا»: أصله تمنعن والنون للتأكيد.

قوله: «واشعرن»: هو محل الشاهد.

أَلِيَ الْفَوْزُ أَمْ عَلَيَّ إِذَا حُو سَبَبْتُ إِنِّي عَلَى الْحِسَابِ مُقِيْتُ
وأندر من ذلك توكيد اسم الفاعل لشبهه بالمضارع، أنشد أبو الفتح قول
رؤبة:

أَرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أَمْلُودًا مُرَجَّلًا وَيَلْبَسُ الْبُرُودَا
أَقَائِلُنَّ أَخْضِرُوا الشَّهُودَا

ولما فرغ من ذكر ما يدخله نون التوكيد على اختلاف أحواله أخذ في
بيان ما ينشأ عن دخولها من التغيير، فقال:

.....
وآخِرَ الْمُؤَكَّدِ افْتَحَ كَابِرُزَا

فعلم أن حق المؤكد بها أن يفتح، لأنهم جعلوا الفعل معها بمنزلة (خمسة
عشر) في التركيب، فبنوه معها على الفتح صحيحاً كان ك (ابْرُزْنَ واضْرِبْنَ وَلَا
تَحْسَبْنَ) أو معتلاً ك (اخْشَيْنَ وارْمِينَ واغْرُزْنَ).

وقد يمنع من فتح ما قبل النون مانع، فيصار إلى غيره، وقد نبّه على ذلك
بقوله:

وَأَشْكَلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكِ قَدْ عَلِمَا

قوله: «أقائلن»: هو محل الشاهد.

قوله: «وأشكله»: أي حرّكه قبل مضمر لين، وهو ألف التثنية وواو الجماعة وياء المخاطبة
بما جانس الألف والواو والياء، فقبل الألف فتحة وقبل الواو ضمة وقبل الياء كسرة،
وعلى ذلك فقل: تضربانّ وتضربنّ وتضربن، فالباء قبل الألف مفتوحة، وهي
مضمومة مع واو الجماعة المحذوفة لتكون شعاراً ومكسورة مع ياء المخاطبة
المحذوفة، وأصل الأمثلة: تضرباننّ وتضربوننّ وتضربيننّ. أمّا نون الأمثلة الخمسة

وَالْمُضْمَرُ أَحَدِفَتُهُ إِلَّا الْأَلِفَ
فَاجْعَلْهُ مِنْهُ رَافِعًا غَيْرَ أَلِيَا
وَاحْدِفُهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ وَفِي
نَحْوِ أَخْشَيْنِ يَا هِنْدُ بِالْكَسْرِ وَيَا

وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفٌ
وَالْوَاوُ يَاءٌ كَاسَعَيْنِ سَعِيَا
وَاوٍ وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي
قَوْمٌ أَخْشَوْنَ وَأَضْمُمُ وَقَسْ مُسَوِّيَا

وإن أسند إلى الألف فلا حذف، بل يفتح آخره فقط إن كان واواً أو ياءً،
نحو: يغزوان ويرميان ويسعيان، ويرد إلى ما انقلب عنه، ويفتح إن كان ألفاً،
نحو: غَزَوْا وَرَمَوْا وَيَسْعَيَانِ وَيَرْضَيَانِ. وإلى هذا الإشارة بقوله:

..... وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفٌ

فاجعله مِنْهُ رافعاً غيرِ الياءِ وَالْوَاوِ ياءً كاسْعَيْنَ سَعِيَا

أي: فاجعل الآخر من الفعل ياءً، إن كان رافعاً غير واو والضمير ويائه، وهو
الرافع الألف ونحوه مما عرض له عود الألف إلى ما انقلبت عنه، كالرافع نون
الإناث، نحو: تَسْعَيْنَ، والمجرد من الضمير البارز حال توكيده بالنون، نحو:
إِسْعَيْنَ.

وإنما أوجب جعل الألف ياءً؛ لأنّ كلامه في الفعل المؤكد بالنون وهو
المضارع والأمر، ولا تكون الألف فيهما إلّا منقلبة عن ياء غير مبدلة
كـ (يَسْعَى)، أو مبدلة من واو، كـ (يرضى)، لأنه من الرضوان. وبسط القول في
ذلك موضعه في باب التصريف.

واعلم أن الفعل المسند إلى أحد الضمائر المذكورة، أعني: الألف والواو

قوله: «ويرد إلى ما انقلب عنه»: فألف غزا واو أصله وألف رمى وسعى أصله ياء، فتقول:
غزوا ورميا وسعيا.

قوله: «ونحوه»: أي الرافع نحو: الألف ممّا عرض له عود الألف إلى ما انقلبت عنه كالياء في
سعي.

قوله: «كالرافع نون الإناث نحو: تسعين»: فإنّ المعتلّ بالألف تقلب ألفه ياء مع نون النسوة.
قوله: «عن ياء غير مبدلة»: عن شيء أو أنّ الياء مبدلة عن واو ثم أبدلت الياء ألفاً مثل:
رضى.

والياء، متى أكد بالنون التقى فيه ساكنان: أولهما الضمير وثانيهما النون الخفيفة أو المدغم من النون الثقيلة.

فإن كان المسند إليه الألف لم يضر التقاؤهما لخفة الألف وشبهها قبل النون بالفتحة، وسواء في ذلك ما آخره صحيح، نحو: هل تضربان؟ أو معتل، نحو: هل تغزوان، وترميان وتسعيان. والأمر كالمضارع، نحو: اضربان واغزوان وارميان واسعيان.

وإن كان المسند إليه الواو أو الياء لم يمكن القرار على التقاء الساكنين، بل يجب المصير إلى الحذف، أو التحريك. فإن كان آخر الفعل حرفاً صحيحاً أو واواً، أو ياءً حذف الضمير، وأقرت الحركة التي كانت قبله مكانه لتدل عليه، وذلك نحو: يا زيدون هل تضربن وتغزن وترمن؟ ويا هند هل تضربن وتغزن، وترمن؟ وإلى هذا أشار بقوله:

والمضمـر احـذفنه إلّا الألف

أي: احذف لنون التوكيد واو الضمير وياءه.

ففهم أنهما يحذفان لنون التوكيد مع الفعل الصحيح والمعتل، لكن بشرط ألا يكون حرف العلة ألفاً، بدليل نصّه على حكمه.

وإن كان آخر المسند إلى الواو والياء ألفاً حذفت، كما سبق، ثم حرك لأجل النون الياء بالكسرة، والواو بالضمّة، نحو: اخشين يا هند، واخشون يا قوم.

وإلى هذا أشار بقوله:

قوله: «لأجل النون»: أي لأجل دخول نون التأكيد على الفعل الذي أوجب فيه هو وغيره من الاقترانات هذه التغيرات.

واُخَذَفُ مِنْ رَافِعٍ هَاتَيْنِ
(البيت).

وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الْأَلِفِ لَكِنْ شَدِيدَةٌ وَكَسَرُهَا أُلْفٌ

مذهب سيبويه رحمه الله: أن الفعل المسند إلى الألف لا يجوز توكيده بالنون الخفيفة؛ لأنه لا سبيل عنده إلى تحريكها ولا إلى الجمع بينها وبين الألف قبلها؛ لأنه لا يجتمع ساكنان في غير الوقف إلا والأول حرف لين والثاني مدغم. وذهب يونس إلى جواز توكيد الفعل المسند إلى الألف بالنون الخفيفة مكسورة.

قال الشيخ رحمه الله: ويمكن أن يكون من هذا قراءة ابن ذكوان قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ .
يعني: بناء على كون (الواو) للعطف و (لا) للنهي، ويجوز أن تكون (الواو) للحال، و (لا) للنفي، والنون علامة الرفع.
وقوله:

..... وكَسَرُهَا أُلْفٌ

يعني: أن النون الشديدة إذا وقعت بعد الألف كسرت، وإن كانت في غير

قوله: «إلا والأول حرف لين والثاني مدغم»: والنون الخفيفة ليست مدغمة وإن كان قبلها حرف لين.

قوله: «ولا للنهي»: حتى تكون النون الموجودة للتأكيد لا أنها نون الرفع في الأمثلة الخمسة.

ذلك مفتوحة، فعلوا ذلك مع الألف فراراً من اجتماع الأمثال.

وَأَلِفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدًا فِعْلًا إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ أُسْنِدًا

تزداد قبل نون التوكيد ألف، إذا أكدت فعلاً مسنداً إلى نون الإناث للفصل بين الأمثال، وذلك نحو: اضربنَّ وارمينَّ واخشينَّ واغزينَّ.
وقد فهم من قوله:

وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الْأَلِفِ

أن سيبويه لا يجيز لحاق الخفيفة في الفعل المسند إلى نون الإناث؛ لأنه يلزم قبلها الألف.

ومذهب يونس والكوفيين: جواز ذلك لكن بشرط كسرها في الوصل،
نحو: اضربنَّ زيداً.

وَأَحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدَفٌ وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفُ

وَأَرْدُدْ إِذَا حَذَفْتُهَا فِي الْوَقْفِ مَا مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدْمًا

وَأَبْدِلْنَهَا بَعْدَ فَتْحِ أَلِفًا وَقَفًا كَمَا تَقُولُ فِي قِفْنٍ قِفًا

تحذف نون التوكيد الخفيفة، وهي مرادة لأمرين:

قوله: «فراراً من اجتماع الأمثال»: وهي الألف المفتوح ما قبلها مع فتح النون نفسها.

قوله: «واحذف خفيفة لساكِن ردف»: نحو: اضرب الرجل أصله اضربن، فتحذف الخفيفة لاتقاء الساكنين وتبقى الفتحة السابقة عليها.

قوله: «وهي مرادة»: أي أنها مرادة.

أحدهما: أن يلحقها ساكن، كقول الشاعر:

لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرُ كَعَ يَوْمًا وَالذَّهْرَ قَدْ رَفَعَهُ

لأنها لما لم تصلح للحركة عُوِمِلت معاملة حرف اللين، فحذفت لالتقاء الساكنين على حد قولك: يرمي الرجل، ويغزو الغلام.

الثاني: أن يوقف عليها تالية ضمة أو كسرة فإنها إذ ذاك تحذف، ويرد ما كان حذف لأجل لحاقها، كقولك: في نحو اخْرُجْنِ يا هؤلاء، وَاخْرُجْنِ يا هذه: اخْرُجُوا، وَاخْرُجِي.

أما إذا وقف عليها تالية فتحة فإنها تبدل ألفاً كما في التنوين ، وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعْنَ بِالنَّاصِيَةِ﴾ ﴿لَنَسْفَعَا﴾.

قال النابغة الجعدي:

فَمَنْ يَكُ لَمْ يَثَّارُ بِأَعْرَاضِ قَوْمِهِ فَإِنِّي وَرَبِّ الرَّاقِصَاتِ لَأَثَّارُ

قوله: «لا تهين الفقير»: أصله لا تهن الفقير بحذف الياء لالتقاء الساكنين هي والنون المجزومة، فلما أكدت نون الفعل بالخفيفة لزم أن تحرك نون الفعل ؛ حتى لا تلتقي هي مع نون التأكيد على السكون، فلما حركت نون الفعل بالكسر عادت الياء ؛ لأنها لا تلتقي حينئذٍ مع نون الفعل المكسورة بساكن، فالنون الموجودة في الشعر نون الفعل المكسورة.

قوله: «يرمي الرجل ويغزو الغلام»: بحذف الياء والواو نظقاً لا كتابة.

قوله: «اخرجوا واخرجي»: بالواو والياء اللتين حذفتا لأجل النون الخفيفة، فلما حذفت الخفيفة للوقف عليها عادت الواو والياء كما كانتا قبل لحاق نون التأكيد الخفيفة لهما. قوله: «تبدل ألفاً كما في التنوين»: فإن التنوين تالياً للفتحة يبدل ألفاً، تقول: رأيت زيداً. قوله: «لأثَّاراً»: أصله لأثَّارن.

وقد تحذف هذه النون لغير ما ذكر في الضرورة كقول الشاعر:
اضْرِبْ عَنْكَ الهموم طارِقها ضَرْبَكَ بالسَّيفِ قَوْسَ الفَرَسِ

قوله: «اضرب»: بفتح الباء - عنك الهموم طارِقها - فَإِنَّ أصله اضربن بالخفيفة، فلَمَّا حُذِفَتْ بقيت فتحة ما قبلها على رسلها.

ما لا ينصرف

الاسم بالنسبة إلى شبهه بالحرف وعرائه عن شبهه به ينقسم إلى معربٍ ومبني . والمعرب منه بالنسبة إلى شبهه بالفعل وعرائه عن شبهه به ينقسم إلى منصرف وغير منصرف .

فما كان من الأسماء المعربة غير شبيه بالفعل فهو المنصرف، ويسمى الأمكن، وعلامته: أنه يُجرُّ بالكسرة مطلقاً ، ويدخله التنوين، للدلالة على خفته، وزيادة تمكُّنه. وما كان منها شبيهاً بالفعل فهو غير المنصرف، وعلامته أنه يجر بالفتحة، إلّا في حالتي الإضافة ودخول الألف واللام، وأنه لا يدخله التنوين في غير روي ، إلّا للمقابلة كما في (أذرعَات) ، أو للتعويض كما

ما لا ينصرف

قوله: «إلى معرب»: وهو العاري عن شبه الحرف.

قوله: «ومبني»: وهو الواجد لشبه الحرف.

قوله: «إلى منصرف»: وهو العاري عن شبه الفعل.

قوله: «وغير منصرف»: وهو الواجد لشبه الفعل.

قوله: «يجرُّ بالكسرة مطلقاً»: أي في جميع الأحوال.

قوله: «في غير روي»: فإن غير المنصرف قد ينون في الشعر للضرورة.

قوله: «كما في أذرعَات»: فإنه يدخله التنوين للمقابلة لا للأمكنية ؛ لأنه علم لمكان

خاص وفيه التأنيث فهو ممنوع من الصرف.

في (جوارٍ).

ولما أراد أن يعرف ما ينصرف من الأسماء عرف صفته المختصة به، وهي الصرف فقال:

الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيَّنًا مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْإِسْمُ أَمْكَنًا

أي: الصرف تنوين يُبيِّن كون الاسم المعرب خالياً من شبه الفعل، فيستحق بذلك أن يُعَبَّر عنه بالأمكن، أي الزائد في التمكين.

وعلاصة هذا التنوين أن يلحق الاسم المعرب لغير مقابلة ولا تعويض. والاسم الداخل عليه هذا التنوين هو المنصرف.

واشتقاقه من الصريف، يقال: صرف البعير بنابه، وصريفه بَعُفَّةٌ كالتنوين. والعرب تقول: «صرفت الاسم: إذا نوّنته»، وقيل: «هو مأخوذ من الانصراف في جهات الحركات»، ولذلك قال سيبويه: «أجريت في معنى صرفته».

وقد فهم من بيان ما ينصرف من الأسماء بيان ما لا ينصرف؛ لأنه قد علم أن الاسم المعرب ينقسم إلى منصرف وغير منصرف، فإذا قيل: الاسم المنصرف ما يدخله التنوين الدال على الأمكنية، علم أن ما لا ينصرف هو الاسم المعرب، الذي لا يدخله ذلك التنوين.

وفي هذا التعريف مسامحة: فإن من جملة ما لا يدخله التنوين الدال على

قوله: «كما في جوار»: على وزن مفاعل ممنوع من الصرف؛ لأنه صيغة منتهى الجموع، وتنوينه تنوين تعويض عن الياء المحذوفة، لأنه تنوين الأمكنية.

قوله: «كالتنوين»: أي في مقام النطق به فإن فيه غنة.

قوله: «ذلك التنوين»: أي تنوين الأمكنية.

الأمكنية باب (مُسَلِّمَات) قبل التسمية به، وليس من الممكن أن يقال: إنه غير منصرف، لما ستعرفه بعد.

واعلم أنَّ المعبر من شبه الفعل في منع الصرف هو كون الاسم فيه إما فرعتان مختلفتان مرجع إحداهما إلى اللفظ، ومرجع الأخرى إلى المعنى، وإمّا فرعية تقوم مقام الفرعتين، وذلك لأنَّ في الفعل فرعية على الاسم في اللفظ، وهي اشتقاقه من المصدر، وفرعية في المعنى، وهي احتياجه إلى الفاعل ونسبته إليه، والفاعل لا يكون إلا اسماً فالاسم من هذا الوجه أصل للفعل لاحتياجه إليه، فالفعل إذاً من هذا الوجه فرع عليه، فلا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم، إلا إذا كانت فيه الفرعية، كما في الفعل.

ومن ثمَّ صرف من الأسماء ما جاء على الأصل كالمفرد الجامد النكرة، كرجل وفرس؛ لأنَّه خف فاحتمل زيادة التنوين، وألحق به ما فرعية اللفظ والمعنى فيه من جهة واحدة كـ (دُرَيْهَم) ، وما تعددت فرعيته من جهة اللفظ

قوله: «قبل التسمية به»: أي قبل أن يجعل علماً لإنسان بخصوصه.

قوله: «لاحتياجه»: أي الفعل إليه لفظاً من جهة الاشتقاق منه، ومعنى من جهة احتياجه إلى الفاعل والفاعل اسم.

قوله: «كانت فيه الفرعية»: لفظاً ومعنى.

قوله: «ما جاء على الأصل»: في الاسم وهو انشماره عن الفعل كالمفرد الجامد النكرة كرجل وفرس، فإنَّه فاقد لكافة العلل التسع.

قوله: «كدرهم»: فإنَّ فرعية اللفظ فيه صيغة فعيعل، فدرهم فرع عن درهم وفرعية المعنى التحقير والتحقيق فرع عن عدمه، ومرجع الفرعتين هو التصغير وهو راجع إلى اللفظ فقط.

كـ (أَجِيْمَال) أو من جهة المعنى، كـ (حائض وطامث)؛ لأنه لم يصر بتلك الفرعية كامل الشبه بالفعل. ولم يصرف نحو: (أَحْمَد)؛ لأنَّ فيه فرعتين مختلفتين مرجع إحداهما اللفظ، وهي وزن الفعل، ومرجع الأخرى المعنى وهي التعريف، فلمَّا كُمِّلَ شِبْهُهُ بالفعل ثقل فيه ما يثقل في الفعل، فلم يدخله التنوين، وكان في موضع الجر مفتوحاً.

وجميع ما لا ينصرف اثنا عشر نوعاً:

خمس لا تنصرف مع أنها نكرة، وهي: ما فيه ألف التأنيث كـ (حبلى وصحراء)، وما فيه الوصفية، مع وزن (فَعْلَان) غير صالح للهاء كـ (سكران)، أو مع وزن (أَفْعَل) غير صالح للهاء أيضاً كـ (أحمر)، أو مع العدل كـ (ثلاث)، وما وازن (مفاعِل أو مفاعيل) بلفظ لم يغير كـ (دراهم ودنانير).

وسبعة لا تنصرف في المعرفة وهي: ما فيه العلمية مع التركيب كـ (بَعْلَبَكَّ)، أو زيادة الألف والنون كـ (مروان)، أو التأنيث كـ (طلحة وزينب)، أو العجمة كـ (إبراهيم)، أو وزن الفعل كـ (يزيد ويشكر)، أو زيادة ألف الإلحاق كـ (أرطى) علماً، أو العدل كـ (عمر).

ولما أخذ في بيان هذه الموانع بشروطها قال:

قوله: «من جهة اللفظ كأجيمال»: تصغير اجمال وهو جمع جمل، فإنَّ فيه التصغير وهو فرع التكبير والجمع وهو فرع الأفراد وكلاهما من جهة اللفظ.

قوله: «أو من جهة المعنى كحائض وطامث»: ففيهما التأنيث وهو فرع التذكير، والوصف وهو فرع الموصوف، وكلاهما راجعان للفظ.

قوله: «غير صالح للهاء»: حيث لا يقال: سكرانة.

قوله: «بلفظ لم يغير»: وسيأتي توضيح ذلك في بابه.

فَالِفُ التَّائِيثِ مُطْلَقًا مَنَعَ صَرَفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعَ

ألف التائيث مطلقاً أي: سواء كانت مقصورة، أو ممدودة تمنع صرف ما هي فيه، كيفما وقع، من كونه نكرة أو معرفة، وكونه مفرداً أو جمعاً، اسماً أو صفة كـ (ذكرى وحجلى وسكرى ومرضى ورضوى)، وكـ (صحراء وأشياء وحمراء وأصدقاء وزكرياء)، فهذا ونحوه لا ينصرف البتة؛ لأن فيه ألف التائيث.

وإنما كانت وحدها سبباً مانعاً من الصرف؛ لأنها زيادة لازمة لبناء ما هي فيه، ولم تلحقه إلا باعتبار تائيث معناه: تحقيقاً أو تقديراً.

ففي المؤنث بها فرعية في اللفظ، وهي لزوم الزيادة، حتى كأنها من أصول الاسم، فإنه لا يصح انفكاكها عنه، وفرعية في المعنى، وهي دلالة على التائيث، ولا شبهة أنه فرع على التذكير، لاندراج كل مؤنث تحت مذكر من غير عكس. فلما اجتمع في المؤنث بالألف الفرعتان أشبه الفعل فمنع من الصرف.

فإن قلت: لم ينصرف نحو: قائمة وقاعدة، وهلا كانت الهاء فيه بمنزلة الألف؟

قلت: لأنها زيادة عارضة، وهي في تقدير الانفصال، إلا في مواضع قليلة،

قوله: «كذكرى»: ذكرى نكرة مفرد، وحجلى نكرة جمع الحجلة وهي القبجة، وسكرى نكرة مفرد، ومرضى نكرة جمع، ورضوى معرفة علم لجبل، وصحراء نكرة مفرد، وحمراء مثلها إلا أنها وصف، وأصدقاء جمع، وزكرياء مفرد علم.

قوله: «أو تقديراً»: كزكريا فإنه مذكر في معناه، لكنه لوروعي فيه أصل معناه لكان مؤنثاً، والزكرة: زقيق للخمر، وذكر إناؤه: ملأه، وزكرياء: معناه المملوء علماً وفضلاً.

قوله: «من غير عكس»: وذلك باعتبار أصل خلقة الطرفين المذكر والمؤنث.

نحو: (شقاوة وعرقوة) فلم يكن لها من اللزوم ما كان للألف فلم يعتد بها.

وَزَائِدًا فَعْلَانٌ فِي وَصْفِ سَلِمَ مِنْ أَنْ يُرَى بِنَاءِ تَأْنِيثِ خُتِمَ

أي: ويمنع صرف الاسم أيضاً الألف والنون المزيّدتان في مثال (فعلان) صفة، لا تلحقه تاء التأنيث، نحو: (سَكْرَانٌ وَغَضْبَانٌ وَعَطْشَانٌ).

فهذا ونحوه لا ينصرف؛ لأنه - كما ترى - صفة على وزن (فعلان) والمؤنث منه على وزن (فَعْلَى)، نحو: سَكْرَى وَعَطْشَى وَغَضْبَى.

وإنما كان ذلك فيه مانعاً لتحقيق الفرعيتين به، أعني: فرعيتين المعنى وفرعية اللفظ.

أما فرعيتين المعنى فلأن فيه الوصفية، وهي فرع على الجمود؛ لأن الصفة تحتاج إلى موصوف، ينسب معناها إليه، والجامد لا يحتاج إلى ذلك.

وأما فرعيتين اللفظ، فلأن فيه الزيادتين المضارعتين لألفي التأنيث، من نحو: (حمرء) في أنهما في بناء يخص المذكر، كما أن ألفي (حمرء) في بناء يخص المؤنث، وأنهما لا تلحقهما التاء، فلا يقال: (سَكْرَانَةٌ) كما لا يقال: (حَمْرَاءَةٌ) مع أن الأول من كل الزيادتين ألف، والثاني حرف يعبر به عن

قوله: «نحو: شقاوة وعرقوة»: العرقوة - بالعين المفتوحة - : إحدى الخشبتيين المعترضتين على فم الدلو كالصليب، وإنما لم تحذف التاء من هذا ونظيره؛ لأن عرقو على وزن (فعل) وهو لا نظير له في لغة العرب، وهكذا لا يقال: شقاو بدون تاء؛ إذ لا يفهم منه معناه، بخلاف فاطم فإنه يفهم منه معناه حتى مع حذف (التاء).

قوله: «لأن الصفة تحتاج إلى موصوف»: والجامد لا يحتاج إلى موصوف.

قوله: «الأول من كل من الزيادتين ألف»: لأن الألف في حمرء قبل الهمزة والألف في

المتكلم في (أَفْعَلْ وَنَفْعَلْ) ويبدل أحدهما من صاحبه، نحو: (صَنَعَانِي وَبَهْرَانِي) في النسبة إلى صُنْعَاءَ وَبَهْرَاءَ. فلما اجتمع في (فَعْلَان) المذكور الفرعتان امتنع من الصرف.

فإن قلت: لِمَ لَمْ تكن الوصفية في (فَعْلَان) وحدها مانعةً من الصرف، فإن في الصفة فرعية في المعنى - كما ذكرتم - وفرعية في اللفظ، وهي الاشتقاق من المصدر؟

قلت: لأننا رأيناهم صرفوا نحو (عَالِمٍ وَشَرِيفٍ) مع تحقق الوصفية فيه، وما ذاك إلا لضعف فرعية اللفظ في الصفة، لأنها كالمصدر في البقاء على الاسمية والتذكير، ولم يخرجها الاشتقاق إلى أكثر من نسبة معنى الحدث فيها إلى الموصوف، والمصدر بالجملة صالح لذلك، كما في (رَجُلٌ عَدْلٌ) و (دِرْهَمٌ ضَرْبُ الأَمِيرِ) فلم يكن اشتقاقها من المصدر مبعداً لها عن معناه، فكان كالمفقود، فلم يؤثر.

فإن قلت: فقد رأينا بعض ما هو صفة على (فَعْلَان) مصروفاً ك (نُدْمَانٍ وَسَيْفَانٍ وَإِيَانٍ) فَلِمَ لَمْ تجروه مجرى سكران؟ قلت: لأن فرعية اللفظ فيها أيضاً ضعيفة، من قبل أن الزيادة فيه لا تخصُّ

(فَعْلَان) قبل النون.

قوله: «في أفعل»: بالهمزة و (نفعل) بالنون.

قوله: «نحو صنعاني وبهراني»: كما يجوز أن يقال: صنعائي وبهرائي بالهمزة.

قوله: «كما في رجل عدل»: أي عادل، ودرهم ضرب الأمير أي مضروب الأمير.

قوله: «فكان»: أي الاشتقاق كالمفقود.

قوله: «كندمان»: من المنادمة وسيفان وهو الطويل وأليان وهو كبير الألية.

المذكر وتلحقه التاء في المؤنث، نحو: ندمانة وسيفانة وإليانة، فأشبهت الزيادة فيه بعض الحروف الأصول في لزومها في حالتها التذكير والتأنيث، وقبول علامته، فلم يعتد بها.

ويشهد لذلك أن قوماً من العرب وهم بنو أسد يصرفون كل صفة على (فَعْلان)؛ لأنهم يؤنثونه بالتاء، ويستغنون فيه بـ (فعْلانة) عن (فَعْلَى)، فيقولون: سكرانة وغضبانة وعطشانة، فلم تكن الزيادة عندهم في (فَعْلان) شبيهة بألفي حمراء، فلم تمنع من الصرف.

واعلم أن ما كان صفة على (فَعْلان) فلا خلاف في منع صرفه إن كان له مؤنث على (فَعْلَى) ولا في صرفه، إن كان له مؤنث على (فعْلانة).

وأما ما لا مؤنث له أصلاً كـ (لَحْيَان) فيثنى النحويين فيه خلاف:

فمن ذاهب إلى أنه مصروف، لانتفاء (فَعْلَى) فلم يكمل فيه شبه الزيادة بألفي التأنيث؛ إذ لم يصدق عليه أن بناء مذكره على غير بناء مؤنثه.

ومن ذاهب إلى أنه ممنوع من الصرف، لانتفاء (فعْلانة)، وهو المختار؛ لأنه وإن لم يكن له (فعْلَى) وجوداً فله (فعْلَى) تقديرًا، لأننا لو فرضنا له مؤنثاً لكان (فعْلَى) أولى به من (فعْلانة) لأنه الأكثر، والتقدير في حكم الوجود بدليل

قوله: «لا تخصّ المذكر»: بل توجد في المؤنث كما في ندمانة وسيفانة وإليانة.

قوله: «وقبول علامته»: أي علامة التأنيث وهي التاء.

قوله: «بألفي حمراء»: يعني الألف والهمزة.

قوله: «كلحيان»: أي كبير اللحية.

قوله: «لانتفاء فعْلَى»: باعتبار أن الأنثى لا تكون ذات لحية.

قوله: «لانتفاء فعْلانة»: بالتاء ولو أن انتفاءها من باب السالبة بانتفاء موضوعها.

الإجماع على منع صرف، نحو: (أكرم وآدر) مع أنه لا مؤنث له.
وحكي: أن من العرب من يصرف (لحيان) حملوه على (ندمان وسيفان)،
على أنه لو كان له مؤنث لكان بالتاء.

وَوَصَفَ أَصْلِيَّ وَوزُنْ أَفْعَلًا	مَمْنُوعَ تَأْنِيثٍ بِتَا كَأَشْهَلًا
وَأَلْفَيْنَ عَارِضَ الْوَصْفِيَّةِ	كَأَرْبَعَ وَعَارِضَ الْأَسْمِيَّةِ
فَالأَذهَمُ الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وُضِعَ	فِي الْأَضْلِ وَصَفًا أَنْصَرَفَهُ مُنْعَ
وَأَجْدَلٌ وَأَخْيَلٌ وَأَفْعَى	مَصْرُوفَةٌ وَقَدْ يَنْلَنَ الْمَنْعَا

مما يمنع من الصرف أن تكون الكلمة وصفاً أصلياً على وزن (أفعل) بشرط ألا تلحقه تاء التأنيث، نحو: (أشهل وأحمر وأفضل من زيد).

فهذا ونحوه لا ينصرف؛ لأنه - كما ترى - صفة على وزن (أفعل) والمؤنث منه على (فعلاء) أو (فعلى)، نحو: (شهداء وحمراء والفضلى)، وليست الوصفية

قوله: «نحو: أكرم»: أي عظيم الكمرة وهي الحشفة، وآدر أي كبير البيضتين مع أنه لا مؤنث له، ولو فرض له مؤنث لأمكن أن يكون كمؤنث أرمل وهو أرملة، وأن يكون كمؤنث أحمر وهو حمراء، لكن حمله على أحمر أولى لكثرة نظائره.

قوله: «ووصف أصلي»: أي لا عارضي.

قوله: «كأشهل»: فإن مؤنثه يأتي على شلاء، وقد يكون مؤنث أفعل كأفضل على فضلى، وقد يكون لا مؤنث له مثل: أكرم وآدر.

قوله: «والفئين عارض الوصفية»: فإنه لا يكون معه منع.

قوله: «وعارض الاسمية»: فإنه لا يرفع منع الصرف.

قوله: «مصرفة»: لأن وصفها عارض.

فيه عارضة عروضها في نحو: مررت برجل أرنب، بمعنى: ذليل، وإنما لم ينصرف ما كان وصفاً أصلياً، على وزن (أفعل) لأن فيه فرعية المعنى بكونه صفة، وفرعية اللفظ بكونه على وزن الفعل به أولى من قبل أن (أفعل) أوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم، وما زيادته لمعنى أصل لما زيادته لغير معنى.

وإنما اشترط ألا تلحقه تاء التأنيث؛ لأن ما تلحقه من الصفات كـ (أرمل) وهو الفقير، و (أباتر) وهو: القاطع رحمه، و (أدابِر) وهو: الذي لا يقبل نصحاً، في قولهم: «امرأة أرملة وأباترة وأدابرة» ضعيف الشبه بلفظ الفعل المضارع؛ لأن تاء التأنيث لا تلحقه، بخلاف ما لا مؤنث له كـ (آدر وأكرم)، وما مؤنثه على غير بناء مذكّره كـ (أشهل)، ومن ذلك: (أحيمر وأصيفر) فإنه لا ينصرف؛ لأنه صفة لا تلحقه التاء، وهو على وزن الفعل كـ (أبيطر).

وأما (أربع) من قولهم: «مررتُ بنسوة أربع» فهو أحق بالصرف

قوله: «بكونه صفة»: والصفة فرع الموصوف.

قوله: «أي وزن الفعل به أولى»: من الاسم مثل (أفعل)، لا ما لا يكون به أولى مثل: بطل، فإنه على وزن (فعل)، وليس الفعل أولى بهذا الوزن من الاسم.

قوله: «على معنى في الفعل دون الاسم»: يعني الاسم الذي أوله ألف لا تدل ألفه على معنى خاص، وإنما هي من جملة حروف الكلمة، بخلاف الهمزة في (أفعل) فإنها تدل على التكلم.

قوله: «وآدابِر»: ذكره لأباتر وآدابِر لا مجال له، فإنه ليس على وزن (أفعل) وإن كان على بعض أوزان الفعل كـ أماطل وأجامل.

قوله: «لأن تاء التأنيث لا تلحقه»: أي لا تلحق الفعل المضارع.

قوله: «كأشهل»: فإن مؤنثه على (فعلاء) لا (أفعلة).

من (أرمل)؛ لأنَّ فيه مع قبول تاء التأنيث كونه عارضَ الوصفية، ولعدم الاعتداد بالعارض لم يؤثر عروض الاسمية فيما أصله الوصفية كقولهم: (أدْهم) للقيد، فإنهم لم يصرفوه، وإن كان قد خرج إلى الاسمية نظراً إلى كونه صفة في الأصل. وأما قولهم: (أجدل): للصقر، و (أخيل): لطائر ذي خيلان، و (أفعى): لضرب من الحيات، فأكثر العرب يصرفونه؛ لأنه مجردٌ عن الوصفية في أصل الوضع.

ومنهم من لا يصرفه؛ لأنه لاحظ فيه معنى الوصفية، وهي في (أفعى) أبعد منه في أجدل وأخيل، لأنهما مأخوذان من الجدُل وهو الشَّدة، ومن المخيول وهو الكثير الخيلان.

وأما (أفعى) فلا مادة له في الاشتقاق، ولكن ذكره يقارن تصور إيدائها، فأشبهت المشتق، وجرت مجراه على هذه اللغة.

ومما استعمل فيه (أجدل وأخيل) غير مصروفين قول الشاعر:

كَأَنَّ الْعُقَيْلَيْنِ يَوْمَ لَقِيَتْهُمُ فِرَاحُ الْقَطَا لاقَيْنِ أَجْدَلَ بَارِيَا
وقول الآخر:

ذَرِينِي وَعِلْمِي بِالْأُمُورِ وَشِمَّتِي فَمَا طَائِرِي يَوْمًا عَلَيْكَ بِأَخِيلا
وكما شذَّ الاعتداد بعروض الوصفية في (أجدل وأختل وأفعى) كذلك شذَّ الاعتداد بعروض الاسمية في (أبطح)، فصرفه بعض العرب، واللغة المشهورة منعه من الصرف.

وَمَنْعُ عَدَلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرٍ فِي لَفْظٍ مَثْنِيٍّ وَثُلَاثٍ وَأُخْرٍ
وَوَزْنُ مَثْنِيٍّ وَثُلَاثٍ كَهُمَا مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا

مما يمنع من الصرف اجتماع العدل والوصف، وذلك في موضعين:
أحدهما: المعدول في العدد، والثاني: (أُخِرَ) المقابل لآخرين.

فالمعدول في العدد سماعاً موازن (فُعال) من واحد واثنين وثلاثة وأربعة

قوله: «موازن فُعال»: بضمّ من واحد وثلاثة وأربعة وعشرة نفسها، وموازن (مَفْعَل) بفتح الميم من تلك السابقة، ومن خمسة نحو: أحاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع وخماس ومخمس وعشار ومعشر، وأقلُّ هذه الأمثلة استعمالاً الثلاثة الأواخر: مخمس وعشار ومعشر، ولذلك لم ينبّه الماتن عليها في الرجز، وإنما نبّه على ما قبلها بقوله:

ووزن مثنى وثلاث كهما من واحد لأربع

أي إلى أربع، فعلم أنّ الألفاظ الأربعة يبنى منها للعدل مثال فعال ومفعّل.
وأجاز الكوفيون والزجاج قياساً على ما سمع خماس ومخمس وسداس ومسدس وسباع ومسبع وثمان ومثمان وتساع ومتسع، ولم يرد ما سمع من ذلك إلا نكرة، فلا يقال: الموحد والثناء، ولم يقع إلا خبراً كقوله (ص): «صلاة الليل مثنى مثنى»، أو حالاً كقوله تعالى: ﴿فَانكحُوا ما طاب لَكُمْ مِنَ النِّساءِ مِثْنِي وَثِلاثَ وَرِباعٍ﴾ أي حال كونهنّ كذلك، أو نعتاً كقوله تعالى: ﴿أُولِي أَجْنَحَةٍ مِثْنِي وَثِلاثَ وَرِباعٍ﴾ أي أجنحة موصوفة بذلك، ومثل ذلك عند سيبويه قول الشاعر:

ولكنّما أهلي بواد أنيسه ذئاب تبغي الناس مثنى وموحد

أصله تتبغي الناس، أي تتطلب الناس، وفاعل تبغي ضمير الذئاب، ومثنى صفة لذئاب، ولك أن تحمله على معنى بعضها مثنى وبعضها موحد، وبذلك يكون مثنى وموحد خبرين لمبتدأين محذوفين هما قولنا: بعضها وبعضها.

والمانع من صرف الأعداد المذكورة الوصفية؛ لأنّها لا تقع إلا نعتاً أو حالاً أو خبراً، وكل ذلك معناه الوصفية والعدل عن واحد واحد واثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة وخمسة خمسة وعشرة عشرة؛ بدليل أنّها تفيد فائدة التكرار.

والمراد بالعدل تغيير اللفظ، فإنّ مثني معدولة عن اثنين اثنين، أي عن المكرّر بدون تغيير المعنى، ولذلك صرف نحو: ضروب وشرّاب ومنحار؛ لأنّها وإن كانت صفاتٍ محوّلّة من صيغة (فاعل) فهي غير معدولة؛ لأنّها انتقلت بالتحويل إلى معنى المبالغة والتكثير، أي حصل فيها تكثير وتغيير في المعنى.

فإن قلت: فهلّا منع صرف (فَعِيل) بمعنى (مَفْعُول) نحو: جريح وذبيح؟ قلت: لأنّه قبل النقل من (مفعول) كان يقبل معنى الشدّة والضعف وبعد النقل إلى (فعل) لم يصلح استعماله إلّا حيث يكون معنى الحدث فيه أشدّ. ألا ترى أن من أُصيب في أُنملته بمديّة يسمّى مجروحاً ولا يسمّى جريحاً؛ لأنّ جريحاً يقال لما اشتدّت جراحته، فلما كان النقل مخرجاً له عمّا كان يصلح له قبل من الشدّة والضعف لم يكن عدلاً؛ لأنّه يتغير اللفظ بتغيير المعنى فلم يستحق المنع من الصرف. على أنّا نمنع أنّ (فَعِيلًا) بمعنى (مفعول) مأخوذ من لفظ المفعول على وجه العدول، بل أخذ ممّا أخذ الفعول منه وهو المصدر.

وذهب الزجاج إلى أنّ المانع من الصرف في أحاد وأخواته العدل في اللفظ والمعنى، أمّا في اللفظ فظاهر لأنّ واحداً غير موحد وغير أحاد، وأمّا في المعنى فلكونها تغيّرت عن مفهومها في الأصل إلى إفادة معنى التضعيف، وهو قولهم: مثني بمعنى اثنين وهكذا.

وما ذهب إليه الزجاج فاسد من وجهين:

أحدهما: أن (أحاد) - مثلاً - لو كان المانع من صرفه عدله عن لفظ واحد وعن معناه إلى معنى التضعيف للزم أحد الأمرين: وهو إمّا منع صرف كل اسم مغيّر عن أصله لتجدد معنى فيه، كأبنية المبالغة فإنّها متغيرة لفظاً ومعنى عن اسم الفاعل وأسماء الجموع، أي الأسماء التي هي جموع؛ لأنّ الجمع تغيّر عن المفرد بجمعه لفظاً - كرجل ورجال - ومعنى، فإنّ المعنى في الجمع ليس هو المعنى في المفرد، وليس

المراد أسماء الجموع الاصطلاحية. وإما ترجيح أحد المتساويين على الآخر وهو حكمنا بمنع الصرف في أحاد، وبصرف صيغة (فَعَال) للمبالغة مع أنها مثلها في الملاك، واللازم الذي ذكرناه في الشَّقِين منتف باتفاق.

والثاني من الوجهين الفاسدين: أن كل ممنوع من الصرف لابد أن يكون فيه فرعية في اللفظ وفرعية في المعنى، ومن شرطها أن تكون من غير جهة فرعية اللفظ ليكمل بذلك الشبه بالفعل، ولا يتأتى ذلك في أحاد إلا أن تكون فرعيته في اللفظ بعدله عن واحد المتضمن معنى التكرار، أي المتضمن لكونه واحداً واحداً، لا أنه معدول عن واحد واحد. ولدى التحقيق الفرق في العدل عن اللفظ بين مذهب الزجاج وغيره ضعيف، وفي المعنى بلزومه الوصفية، وكذا القول في أخواته فاعرفه.

وأما (أخر) المعدول فهو المقابل لآخرين بفتح الخاء وهو جمع أخرى أنثى آخر، لا جمع أخرى بمعنى آخرة، كالتي في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ أُولَاهُمْ لِأَخْرَاهُمْ﴾، فإنها بمعنى آخرة، فإن هذه تجمع على آخر مصروفاً؛ لأنه غير معدول لأنه ليس من باب التفضيل.

والفرق بين أخرى للتفضيل وأخرى بمعنى الآخرة أن التي هي أنثى آخر - بفتح الخاء - لا تدل على انتهاء، كما لا يدل عليه مذكرها، فلذلك يعطف عليها مثلها من صنف واحد كقولك: عندي رجل وآخر وآخر، وعندي امرأة وأخرى وأخرى، وليس كذلك أخرى بمعنى آخرة - بكسر الخاء - بل تدل على الانتهاء كما يدل عليه مذكرها، ولذلك لا يعطف عليها مثلها من صنف واحد، فلا تقول: عند رجل وآخر وآخر - بكسر الخاء -؛ إذ لا معنى لذلك، بل تقول: جاء زيد في آخر القوم.

وإذا عرفت هذا فنقول: المانع من صرف آخر المقابل لآخرين - بفتح الخاء - الوصفية والعدل؛ أما الوصفية فظاهرة؛ لأن آخر يكون بمعنى غير، وأما العدل فلا لأنه غير عما كان يستحقه من استعماله بلفظ ما للواحد المذكر بدون تغيير معناه، فإن (أفعل)

وعشرة، وموازن (مَفْعَل) منها ومن خمسة، نحو: أحاد ومَوْحد وتُشاء ومَثْنِي وثلاث ومثلث ورُبَاع ومَرَبِع وخُماس ومَخْمَس وعُشار ومَعَشَر. وأقلُّ هذه

التفضيل المجرد من (أَل) والإضافة يستعمل بمعنى المفرد على كل حال، وذلك أن آخر من باب (أفعل) التفضيل في صيغته ؛ لأنَّ أصل آخر آخر، أي أكثر تأخراً، وإن كان في مقام الاستعمال لا يراد هذا المعنى، بل يراد معنى المغايرة، فحقه أن لا يشئ ولا يجمع ولا يؤنث إلا مع (الألف) و (اللام) أو الإضافة، فعدل في حال تجرده من (أَل) والإضافة واستعماله لغير الواحد المذكر عن لفظ آخر إلى لفظ التثنية والجمع والتأنيث بحسب ما يراد به من المعنى، فقل: عندي رجلان آخران، ورجال آخرون، وامرأة أخرى، ونساء أخرى، فكل من هذه الأمثلة من تثنية وجمع مذكر ومفردة مؤنثة وجمع مؤنث صفة معدولة عن آخر ؛ الذي هو صيغة تفضيل للواحد المذكر اللازم الاتباع في كل (أفعل) تفضيل غير مقرون بـ (أَل) ولا مضاف، فإنَّ من لازم المتكلم أن يقول: زيد أفضل من عمرو، والزيدان أفضل من عمرو، والزيدون أفضل من عمرو، والهندان أفضل من عمرو، والهندات أفضل من عمرو.

لكن آخران وآخرون وأخرى وأخر عدل بها عن هذا الاستعمال اللازم، إلا أنَّه لم يظهر أثر الوصفية والعدل إلا في آخر وحدها ؛ لأنَّها تعرب بالحركات فتعرف أنَّها مجرورة بالفتحة، بخلاف آخران وآخرون فإنَّهما يعربان بالحروف، وليس فيه ما يمنع الصرف غير العدل والوصفية، بخلاف أخرى فإنَّها واجدة للوصفية والعدل، إلا أنَّها لا تعرب إلا بحركات مقدرة لأنَّ آخرها أَلَف، أمَّا عدلها فلأنَّ من اللازم أن لا تؤنث إلا مع (أَل) أو الإضافة، فيقال: الأخرى وأخرى القوم، ولكن تأنيثها بالألف مع التجرد عدل بها عمَّا لها من نظام، ولأنَّ آخر يعرب بالحركات الظاهرة خصَّ بنسبة اجتماع الوصفية والعدل إليه وإحالة منع الصرف عليه.

وقد ظهر ممَّا ذكرنا أنَّ المانع من صرف آخر كونه صفة معدولة عن آخر مراداً به جمع المؤنث. ولو سمِّي به بقي على منعه من الصرف للعلمية والعدل عن مثال إلى مثال.

الأمثلة استعمالاً الثلاثة الأواخر، ولذلك لم يُبَيَّنْ عليها، إنما نَبَّه على ما قبلها بقوله:

وَوَزَنُ مَثْنَى وَثُلَاثَ كَهُمَا مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ

أي: إلى أربع.

فعلم أن الألفاظ الأربعة يبنى منها للعدل مثال (فَعَالٌ وَمَفْعَلٌ).

وأجاز الكوفيون والزجاج: قياساً على ما سمع: (خُمَاسٌ وَمَخْمَسٌ وَسُدَاسٌ وَمَسْدَسٌ وَسُبَاعٌ وَمَشْبَعٌ وَثُمَانٌ وَمَثْمَنٌ وَتُسَاعٌ وَمَتْسَعٌ).

ولم يرد ما سمع من ذلك إلا نكرة، ولم يقع إلا خبراً، كقوله ﷺ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى»، أو حالاً كقوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ أو نعتاً كقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ أَجْنَحَةُ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾، ومثل ذلك عند سيبويه قول الشاعر:

وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بِوَادٍ أُنَيْسُهُ ذِتَابٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدٌ

ولك أن تحمله على معنى بعضها مثنى وبعضها موحد.

والمانع من صرف الأعداد المذكورة الوصفية والعدل عن واحد واحد، واثنين اثنين وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، وخمسة خمسة، وعشرة عشرة، بدليل أنها تفيد فائدة التكرار.

والمراد بالعدل: تغيير اللفظ بدون تغيير المعنى، ولذلك صرف نحو: (ضُرُوبٌ، وَشُرَابٌ وَمِنْحَارٌ)؛ لأنها وإن كانت صفات محوَّلة من فاعل فهي غير معدولة؛ لأنها انتقلت بالتحويل إلى معنى المبالغة والتكثير.

فإن قلت: فهلاً منع صرف (فَعِيلٌ) بمعنى (مَفْعُولٌ)، نحو: جريح وذبيح؟

قلت: لأنه قبل النقل من (مَفْعُولٌ) كان يقبل معناه الشدة والضعف، وبعد

النقل إلى (فعل) لم يصلح إلا حيث يكون معنى الحدث فيه أشد، ألا ترى أن من أصيب في أناملته بمذبة يُسمى (مَجروحاً) ولا يسمى (جريحاً)، فلما كان النقل مخرجاً له عما كان يصلح له قبل لم يكن عدلاً؛ لأنه يتغير اللفظ بتغيير المعنى، فلم يستحق المنع من الصرف. على أنا نمنع أن (فعيلاً) بمعنى (مفعول) مأخوذة من لفظ المفعول على وجه العدول، بل ممّا أخذ المفعول منه.

وذهب الزجاج إلى أن المانع من الصرف في (أحاد وأخواته) العدل في اللفظ والمعنى.

أمّا في اللفظ: فظاهر.

وأما في المعنى: فلكونها تغيرت عن مفهومها في الأصل إلى إفادة معنى التضعيف. وهذا فاسدٌ من وجهين:

أحدهما: أن (أحاد) مثلاً لو كان المانع من صرفه عدله عن لفظ واحد، ومن معناه إلى معنى التضعيف للزم أحد الأمرين، وهو إما منع صرف كل اسم مُغيّر عن أصله لتجدد معنى فيه، كأبنية المبالغة وأسماء الجموع، وإما ترجيح أحد المتساويين على الآخر، واللازم منتفٍ باتفاق.

والثاني: أن كل ممنوع من الصرف فلا بد أن يكون فيه فرعية في اللفظ، وفرعية في المعنى، ومن شرطها أن تكون من غير جهة فرعية اللفظ، ليكمل بذلك الشبه بالفعل، ولا يتأتى ذلك في (أحاد) إلا أن تكون فرعيته في اللفظ بعدله عن واحد المتضمن معنى التكرار، وفي المعنى بلزومه الوصفية، وكذا القول في أخواته فاعرفه.

وأما (أخر) المعدول فهو المقابل لـ (آخرين) وهو جمع (أخرى) أنشئ آخر، لا جمع (أخرى) بمعنى آخره، كالتي في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ أُولَاهُمْ لِأَخْرَاهُمْ﴾، فإن هذه تجمع على آخر: مصروفاً؛ لأنه غير معدول. ذكر ذلك

الفراء.

والفرق بين (أُخْرَى وأُخْرَى): أن التي هي أُنْتَى (أَخْر) لا تدل على انتهاء، كما لا يدل عليه مذكرها، فلذلك يعطف عليها مثلها من صنف واحد، كقولك: عندي رَجُلٌ وآخر وآخر، وعندي امرأة وأُخْرَى وأُخْرَى، وليس كذلك أُخْرَى بمعنى آخره، بل تدل على الانتهاء، كما يدلُّ عليه مذكرها، ولذلك لا يعطف عليها مثلها من صنف واحد.

وإذا عرفت هذا فتقول: المانع من صرف (أَخْر) المقابل لآخرين الوصفية والعدل. أمَّا الوصفية فظاهرة، وأمَّا العدل فلأنه غَيْرٌ عَمَّا كان يستحقه من استعماله بلفظ ما للواحد المذكر بدون تغيير معناه، وذلك أن (أَخْر) من باب (أفعل) التفضيل، فحقه أن لا يُتَنَّى ولا يجمع، ولا يَوْنُثُ إلَّا مع الألف واللام، أو الإضافة، فعدل في تجرّده منها، واستعماله لغير الواحد المذكر عن لفظ آخر إلى لفظ التثنية والجمع والتأنيث، بحسب ما يراد به من المعنى فقليل: عندي رَجُلَانِ آخران ورجالٌ آخرون، وامرأة أُخْرَى، ونساء آخر.

فكل هذه الأمثلة صفة معدولة عن (أَخْر)، إلّا أنه لم يظهر أثر الوصفية والعدل إلّا في (أُخْرَى)؛ لأنه معرب بالحركات بخلاف آخران وآخرون، وليس فيه ما يمنع من الصرف غيرهما، بخلاف (أُخْرَى)، فلذلك خُصَّ بنسبة اجتماع الوصفية والعدل إليه، وإحالة منع الصرف عليه.

وقد ظهر ممّا ذكرنا أن المانع من صرف (أَخْر) كونه صفةً معدولة عن (أَخْر) مراداً به جمع المؤنث، ولو سُمِّيَ به بقي على منعه من الصرف للعلمية والعدل عن مثال إلى مثال.

وَكُنْ لِجَمْعٍ مُّشَبِّهِ مَفَاعِلًا أَوْ أَلْمَفَاعِلِ بِمَنْعٍ كَافِلًا

وَذَا أَعْتَلَالٍ مِنْهُ كَالْجَوَارِي رَفْعاً وَجَرّاً أَجْرِهِ كَسَارِي
وَلِسَرَاوِيلَ بِهَذَا الْجَمْعِ شَبَهُ أَقْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ
وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقَ بِهِ فَالْإِنْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقُّ

مِمَّا يَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ الْجَمْعُ الْمُشَبَّهِ (مَفَاعِلٌ أَوْ مَفَاعِيلُ) فِي كَوْنِ أَوَّلِهِ حَرْفًا مَفْتُوحًا، وَثَالِثَهُ أَلفًا غَيْرَ عَوْضٍ، يَلِيهَا كَسْرٌ غَيْرُ عَارِضٍ مَلْفُوظٌ بِهِ، أَوْ مَقْدَرٌ عَلَى أَوَّلِ حَرْفَيْنِ بَعْدَهَا كـ (مَسَاجِدُ وَدِرَاهِمُ وَكَوَاعِبُ وَمَدَارِي وَدَوَابُّ) أَصْلُهُمَا: مَدَارِيٌّ وَدَوَائِبُ، أَوْ ثَلَاثَةٌ أَوْ سَطْهَا سَاكِنٌ غَيْرُ مَنْوِيٍّ بِهِ، وَبِمَا بَعْدَهُ الْإِنْفَصَالُ كـ (مَصَابِيحُ وَدَنَانِيرُ)، فَإِنَّ الْجَمْعَ مَتَى كَانَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ كَانَ فِيهِ فِرْعِيَّةٌ فِي الْفِظِ، بِخُرُوجِهِ عَنِ صِيغِ الْآحَادِ الْعَرَبِيَّةِ، وَفِرْعِيَّةٌ الْمَعْنَى بِالذَّلَالَةِ عَلَى الْجَمْعِيَّةِ، فَاسْتَحَقَّ الْمَنْعُ مِنَ الصَّرْفِ.

قوله: «الجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل في كون أوله حرفاً مفتوحاً»: مثل: دراهم ودنانير، فإنَّ أَوَّلَ كُلِّ مِنْهُمَا مَفْتُوحٌ، وَثَالِثُ كُلِّ مِنْهُمَا أَلفٌ أَصْلِيَّةٌ، وَبَعْدَ أَلفٍ كُلِّ مِنْهُمَا مَكْسُورٌ كَسْرًا أَصْلِيًّا مَلْفُوظٌ بِهِ - كَمَا ذَكَرْنَا - أَوْ مَقْدَرٌ مِثْلُ: دَوَابُّ، فَإِنَّهُ بَعْدَ حَلِّ الْإِدْغَامِ يَكُونُ دَوَائِبُ.

قوله: «وَالثَّلَاثَةُ أَلفًا غَيْرَ عَوْضٍ»: كَأَلفِ يَمَانٍ فَإِنَّهَا عَوْضٌ عَنِ إِحْدَى الْيَائِينَ.

قوله: «يَلِيهَا كَسْرٌ غَيْرُ عَارِضٍ»: وَالْعَارِضُ هُوَ الْكَسْرُ فِي تَدَانِيٍّ وَتَوَانِيٍّ.

قوله: «عَلَى أَوَّلِ حَرْفَيْنِ بَعْدَهَا»: أَيُّ بَعْدَ الْأَلفِ.

قوله: «وَمَدَارِيٌّ»: الصَّحِيحُ مَدَارٍ بِالتَّنْوِينِ، وَأَصْلُهُ مَدَارِيٌّ بِالْيَاءِ.

قوله: «أَوْ ثَلَاثَةٌ»: أَيُّ وَعَلَى أَوَّلِ ثَلَاثَةِ حُرُوفٍ أَوْ سَطْهَا - وَهُوَ الْيَاءُ - مِنْ زَنَةِ (مَفَاعِيلِ).

قوله: «كَمَصَابِيحُ وَدَنَانِيرُ»: مِثَالُ الَّذِي الثَّلَاثَةُ الَّتِي أَوْ سَطْهَا سَاكِنٌ غَيْرُ مَنْوِيٍّ بِهِ، وَبِمَا بَعْدَهُ الْإِنْفَصَالُ بِالْبَيَانِ الْآتِي.

قوله: «مَتَى كَانَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ»: وَهِيَ الْقِيُودُ السَّابِقَةُ.

وإنما قلت: إن هذا الجمع خارج عن صيغ الآحاد العربية؛ لأنك لا تجد مفرداً ثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة إلا وأوله مضموم كعُذَافِر، أو الألف عوض عن إحدى ياءي النسب ك(يَمَانٍ وشَامٍ)، أو ما يلي الألف ساكن كعبال جمع عبالة يقال: ألقى عليه عبالته أي ثقله، أو مفتوح ك(براكاء)، أو مضموم ك(تَدَارُك)، أو عارض الكسر لأجل اعتلال الآخر ك(تَوَانٍ وتَدَانٍ)، أو ثاني الثلاثة محرك كطواعية وكراهية.

ومن ثم صرف نحو: ملائكة وصياقلة، أو هو والثالث عارضان للنسب،

قوله: «كعذافر»: وهو الجمل الشديد واسم من أسماء الأسد.

قوله: «كيما وشام»: فإن أصلهما يمني وشامي بالتشديد فحذفت إحدى اليائين وعوض عنهما الألف، فصارتا يمانِي وشَامِي بالمدّ وهو ألف تعويض أضيف إلى ألف شام، فصار شَام بالمدّ فالألف، فيهما ليست أصلية.

قوله: «أو ما يلي الألف ساكن كعبال»: لم يتجلّ لنا وجه سكونه، فإنّ (عبال) إن كانت لامه خفيفة ساكنة خرج عن التعريف؛ لكون الواقع بعد الألف حرفاً واحداً لا أكثر، وإن كانت اللام مشدّدة مدغمة فهي بعد الحلّ تكون متحركة، وعند الإدغام أيضاً متحركة بحركة الإعراب، وإذا نطق بها ساكنة تعمّداً كما يقال: زيد بسكون الدال، فهذا السكون لا قيمة له؛ لأنّه لا أصالة له.

قوله: «أو مفتوح»: أي لا مكسور والمفتوح كبراكاء بفتح الكاف بالمدّ والهمز الثبات في الحرب.

قوله: «أو مضموم»: أي لا مكسور والمضموم كتدارك.

قوله: «لأجل اعتلال الآخر كتوان وتدان»: فإنّ كسر النون فيهما لأجل (ياء) العلة، وإن كان لا يعلم ما حقهما من التحرك لولا (ياء) العلة.

قوله: «أو ثاني الثلاثة محرّك»: لا ساكن كما هو الشرط والمحرك هو طواعية وكراهية.

قوله: «أو هو»: أي الثاني والثالث عارضان، أمّا عروض (ياء) النسبة فواضح، وأمّا عروض

مَنْوِي بهما الانفصال. وضابطه أن لا يسبقا الألف في الوجود سواء كانا مسبوقين بها كرباحي وظفاري، أو غير منفكين عنها كحواريّ وهو الناصر، وحواليّ وهو المحتال، بخلاف نحو: قماريّ وبخاتيّ، فإنّه بمنزلة مصاييح.

وقد ظهر من هذا أنّ زنة: (مفاعِل ومفاعيل) ليست إلّا لجمع أو منقول من جمع. فلذلك اعتبرت فرعيتهما على زنة الآحاد، وأثرت في منع الصرف.

ولاختصاص الزّنتين بالجمع لم يشبهوا شيئاً مما جاء عليهما بالآحاد، ولم يكسروه وإن كانوا قد كسروا غيره من أبنية الجموع كأقوال وأقاويل وأكلب وأكاليب وأصل وأصال.

فإن قلت: قد ذكرت أن المعتبر في الزنة المانعة كون الألف غير عوض،

ما قبلها فمعناه عروض الكسرة له، وإلّا فالحرف في نفسه أصليّ لا عارض. قوله: «وضابطه»: أي ضابط العروض للتّسب أن لا يسبقا الألف في الوجود، فإن سبقا الألف في الوجود، بأن كان لهما وجود أصالي مثل: قمرى وبختى، فإنّ جمعهما قماري وبخاتي سواء كانا مسبوقين بها، كرباحي بالباء نسبة إلى رباح اسم لبلد، وظفاري نسبة إلى ظفار مدينة باليمن، أو غير منفكين عنها كحواريّ وهو الناصر، وحواليّ وهو المحتال، فحيث يسبقان الألف في الوجود مثل: قماري وبخاتي يكون ما هما فيه ممنوعاً من الصرف كمصاييح، وحيث يكونان عارضين - بالمعنى الذي عرفت - كرباحي وظفاري وحواريّ وحوالي يكون ما هما فيه مصروفاً.

قوله: «أو منقول من جمع»: وهو ما سمّي به كما لو سمّيت إنساناً بمصاييح.

قوله: «ولاختصاص الزّنتين»: أي (مفاعل) و (مفاعيل).

قوله: «ولم يكسروه»: أي ولم يجمعوه مرّة أخرى جمع تكسير، كما جمعوا أقوال مع أنّه جمع على (أقاويل)، وجمعوا (أكلب) مع أنّه جمع على (أكاليب)، وأصل وهو جمع أصيل، ويراد به حمرة المغرب على أصل.

فَلِمَ امْتَنَعَ مِنَ الصَّرْفِ ثَمَانٍ؟ كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

يَخْذُو ثَمَانِي مُوَلَعًا بِلِقَاحِهَا حَتَّى هَمَمَنْ بِرَبْقَةِ الْإِرْتَاكِجِ

قلت: لأنَّه شبه بـ (دراهم) لكونه جمعاً في المعنى، وليس هو على النسب حقيقة، فكأن الألف فيه غير عوض، على أنه نادر، والمعروف فيه الصرف، نحو: رأيتُ ثمانياً، على حد: يمانياً.

فإن قلت: إن كان المانع من صرف مثال (مَفَاعِلَ وَمَفَاعِيلَ) عدم النظير في الآحاد، فَلِمَ صرفوا من الجموع ما جاء على (أَفْعُلْ وَأَفْعَالْ وَأَفْعِلَّة)، كـ (أفلس وأفراس وأسلحة)؟

قلت: لأنَّ لها نظائر في الآحاد، أي أمثلة، توازنها في الهيئة وعدة الحروف: فـ (أَفْعُلْ) نظيره في فتح أوله، وضم ثالثه (تَفْعُلْ)، نحو: تنضُب وتَنْقُلْ، و (مَفْعَلْ)، نحو: مَكْرَم ومَهْلَك، و (أَفْعَالْ) نظيره في فتح أوله وزيادة ألف رابعة (تَفْعَالْ)، نحو: تَجْوَال وتَطْوُاف، و (فَاعَالْ)، نحو: سَابَاط وخَاتَام، و (فَعْلَالْ)،

قوله: «يحدو ثمانى»: بفتح دون تنوين مع أن ألف ثمان مثل ألف يمان عوض عن إحدى يائي النسب، فإنَّه في الأصل تُمنى بضمَّ التاء مأخوذ من الثمن مقابل التسع والعشر، ثم فتحوا التاء في مقام التَّسْبَةِ وحذفوا إحدى يائيهما وأعاضوا عنها ألفاً، فصارت (ثمان) مثل (يمان).

قوله: «على أنه نادر»: أي منعه من الصرف قليل.

قوله: «نحو تنضب»: هو اسم شجر وتنفل بناءين وفاء: ولد الثعلب.

قوله: «ومفعّل»: بفتح أوله وضمَّ ثالثه نحو: مكرم ومهلك اسما مصدر من الإكرام والهلكة.

قوله: «تَجْوَال وتطواف»: بفتح التاءين مصدران لجال وطاف.

قوله: «وخاتام»: لغة في خاتم.

نحو صَلَّالٌ وَخَزَعَالٌ، و (أَفْعَلَةٌ) نظيره في فتح أوله وكسر ثالثه، وزيادة هاء التانيث في آخره (تَفْعَلَةٌ)، نحو: تذكرة وتبصرة، و (مَفْعَلَةٌ)، نحو مَحْمُودَةٌ وَمُعْذِرَةٌ. فلمَّا كان لهذه الأمثلة نظائرٌ في الأحاد بالمعنى المذكور فارت باب (مفاعل ومفاعيل)، فلم يلزمها حكمها فصرفت وكسرت، نحو: أكلب وأكاليب، وإنعام وأناعيم، وآنية وأوانٍ.

وإذ قد عرفت هذا فاعلم أن موازن (مَفَاعِلٍ) من المعتل الآخر على ضربين:

أحدهما: تبدل فيه الكسرة فتحة وما بعدها ألفاً، ويجري مجرى الصحيح فلا يُنَوَّن بحال، وذلك نحو: مَدَارِيٌّ وَعَذَارِيٌّ وَصَحَارِيٌّ.

والآخر: تقر فيه الكسرة، ويلزم آخره لفظ الياء، فإن خلا من الألف واللام والإضافة جرى في الرفع والجزم مجرى (سَارٍ) في التنوين وحذف الياء، نحو: هَؤُلَاءِ جَوَارٍ، ومررت بجوارٍ، وفي النصب مجرى (دراهم) في فتح آخره من غير تنوين، نحو: رأيت جوارِيَّ.

قوله: «نحو صلصال»: وهو الطين اليابس ما لم يجعل خزفاً، وخزعال: وهو العرج، يقال: ناقة خزعال أي عرجاء.

قوله: «بالمعنى المذكور»: يعني من حيث الهيئة وعدة الحروف.

قوله: «وكسرت»: أي جمعت جمع تكسير.

قوله: «تبدل فيه الكسرة»: لما بعد الألف فتحة وما بعد الفتحة ألفاً، ويجري مجرى الصحيح الممنوع من الصرف.

قوله: «ويلزم آخره لفظ الياء»: بعد الكسرة فيقال: مدارِيٌّ وَصَحَارِيٌّ بكسر الراءين المتعقبين بيائين.

وسبب ذلك: أن في آخر نحو: (جوار) مزيد ثقل، لكونه ياء في آخر اسم لا ينصرف، فإذا أُعِلَّ في الرفع والجر بتقدير إعرابه استثقالاً للضمة والفتحة النائية عن الكسرة على الياء المكسور ما قبلها، وخلا ما هي فيه من الألف واللام والإضافة تطرق إليه التغيير، وأمكن فيه التخفيف بالحذف مع التعويض، فخفف بحذف الياء، وعُوِّض عنها بالتنوين، لئلا يكون في اللفظ إخلال بصيغة الجمع، ولم يُخَفَّف في النصب لعدم تطرق التغيير، ولا مع الألف واللام والإضافة، لعدم التمكن من التعويض.

وذهب الأخفش: إلى أن الياء لما حذفت تخفيفاً بقي الاسم في اللفظ كـ (جَنَاح) وزالت صيغة منتهى الجموع، فدخله تنوين الصرف. ويرد عليه: أن المحذوف في قوّة الوجود، وإلا كان آخر ما بقي حرف

قوله: «في آخر نحو: جوار»: يعني من المعتلّ.

قوله: «فإذا أُعِلَّ»: يعني تُطَقَّ به بحرف العلة في الرفع والجرّ بتقدير إعرابه، كما في كلّ منقوص في حالتي رفعه وجرّه استثقالاً للضمة على الياء المكسور ما قبلها والفتحة النائية عن الكسرة.

قوله: «تطرق إليه التغيير»: وتغييره من باب أن من حقّه أن يرفع بضمة ويجرّ بكسرة ظاهرتين.

قوله: «بالحذف»: أي للياء حرف العلة مع التعويض بالتنوين؛ لئلا يكون في اللفظ إخلال بصيغة الجمع؛ لأنّ الياء إذا حذفت ولم يعوّض عنها نقصت صيغة (مفاعِل) عن هذا الوزن.

قوله: «لعدم تطرق التغيير»: لأنّه ينصب بفتحة ظاهرة، ولذلك لا تحذف معه الياء.

قوله: «لعدم التمكن من التعويض»: لأنّ التنوين لا يجتمع مع (أل) ولا مع الإضافة.

قوله: «في اللفظ كجناح»: أي ما بعد الألف حرف واحد لا اثنان.

إعراب، واللازم - كما لا يخفى - منتفٍ.

وذهب الزَّجَّاج: إلى أن التنوين عوض من ذهاب الحركة على الياء، وأن الياء محذوفة لالتقاء الساكنين، وهو ضعيف؛ لأنه لو صحَّ التعويض عن حركة الياء لكان التعويض عن حركة الألف، في نحو: (عيسى وموسى) أولى؛ لأنها لا تظهر فيه بحال، واللازم منتفٍ، فالملزوم كذلك.

وذهب المُبَرِّد: إلى أن فيما لا ينصرف تنويناً مقدراً بدليل الرجوع إليه في الشعر، فحكموا له في (جَوَارٍ) ونحوه بحكم الوجود، وحذفوا الياء لأجله في الرفع والجبر، لتوهم التقاء الساكنين، ثم عوضوا عمّا حذف بالتنوين الظاهر، وهو بعيد؛ لأن الحذف لملاقاة ساكن متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير، ولا يحسن ارتكاب مثله.

قوله:

وَلَسَرَاوِيلَ بِهَذَا الْجَمْعِ

(البيت)

قوله: «واللازم كما لا يخفى منتفٍ»: فإن آخر ما بقي هو الراء من جَوَارِي ليس بحرف إعراب.

قوله: «لالتقاء الساكنين»: مع التنوين فإنَّ نونَ التنوين ساكنة.

قوله: «لأنَّها»: أي الحركة لا تظهر في الألف دائماً، بخلاف الياء فإنَّ الفتحة تظهر عليها في حالة النصب.

قوله: «لتوهم التقاء الساكنين»: فالتنوين المقدّر هو الذي حكم عليه مع (الياء) بالتقاء الساكنين ولأجله حذفت (الياء). أمّا التنوين الموجود بالفعل فهو عوض عن (الياء) المحذوفة لالتقاء الساكنين.

يعني: أن (سراويل) اسم مفرد أعجمي جاء على مثال (مفاعيل) فشبهوه به، ومنعوه من الصرف وجهاً واحداً، خلافاً لمن زعم أن فيه وجهين: الصرف ومنعه.

وإلى التنبيه على هذا الخلاف أشار بقوله:

..... شَبَّهُ أَفْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ

أي عموم منع الصرف في جميع الاستعمال، خلافاً لمن زعم غير ذلك. ومن النحويين من زعم أن (سراويل) جمع (سِرْوَالَة) سُمِّيَ به المفرد، وأنشد:

عَلَيْهِ مِنَ اللَّوْمِ سِرْوَالَةٌ فَلَيْسَ يَرِقُ لِمُسْتَعْظِفٍ

وقيل: هو مصنوع على العرب لا حجة فيه.

قوله:

وإن به سُمِّيَ
.....

(البيت).

يعني: أن ما سمي به من مثال (مفاعل أو مفاعيل) فحقه منع الصرف، سواء كان منقولاً عن جمع محقق كـ (مساجد): اسم رجل، أو مقدر كـ (شراحيل)، والعلة في منع صرفه: ما فيه من الصيغة، مع أصالة الجمعية، أو قيام العلمية

قوله: «وجهاً واحداً»: أي قولاً واحداً.

قوله: «جمع سرؤالة»: أي هو إذا من صلب الباب لا أنه ملحق به.

قوله: «مع أصالة الجمعية»: أي أنه في الأصل جمع.

مقامها، فلو طرأ تنكيره انصرف على مقتضى التعليل الثاني، دون الأول.

وَالْعِلْمَ أَمْنَعُ صَرْفَهُ مُرَكَّبًا تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ مَعْدِي كَرِبًا

لما فرغ من ذكر ما لا ينصرف في النكرة أخذ في بيان ذكر ما لا ينصرف في المعرفة.

فمن ذلك: العلم المركب تركيب المزج، نحو: (بَعْلَبَكَّ وَحَضْرَمَوْتَ وَمَعْدِي كَرِبَ)، فإنه لا ينصرف: لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية، وفرعية اللفظ بالتركيب.

والمراد بتركيب المزج: أن يجعل الاسمان اسماً واحداً، لا بإضافة ولا بإسناد، بل بتنزيل عجزه من الصدر منزلة تاء التأنيث، ولذلك التزم فيه فتح آخر الصدر، إلا إذا كان معتلاً، فإنه يسكن، نحو: مَعْدِي كَرِبَ؛ لأن ثقل التركيب أشد من ثقل التأنيث، فناسب أن يخص بمزيد التخفيف، فسكنوا ما كان منه معتلاً، وإن كان نظيره من المؤنث يفتح، نحو: رامية وغازية.

وقد يضاف صدر المركب إلى عجزه، فيعربان: يعرب صدره بما يقتضيه العامل، ويعرب عجزه بالجر للإضافة.

فإن كان فيه مع العلمية سبب من أسباب منع الصرف، كالعجمة في هرمرز

قوله: «التعليل الثاني»: وهو قيام العلمية مقام الجمعية دون الأول، وهو أصالة الجمعية بدون مراعاة العلمية.

قوله: «لا بإضافة ولا بإسناد»: وقد تقدّم حكمهما مكرراً.

قوله: «لأن ثقل التركيب»: تعليل لسكون آخر صدر المركب إذا كان معتلاً.

من: (رَامَ هُرْمَزًا)، امتنع من الصرف، وإلا كان مصروفاً كقولك: هذه حضرموت،
ورأيت حضرموت، ومررت بحضرموت، وهذا مَعْدِي كَرِب، ورأيت مَعْدِي
كَرِب، ومررت بِمَعْدِي كَرِب.

ومن العرب من يقول: هذا مَعْدِي كَرِب، يمنعه من الصرف؛ لأنه عنده
مؤنث.

كَذَاكَ حَاوِي زَائِدِي فَعَلَانَا كَغَطْفَانَ وَكَأَصْبَهَانَا

كل علم في آخره ألف ونون مزیدتان، على أي وزن كان، فإنه لا ينصرف
للتعريف والزيادتين المضارعتين لألف التأنيث، وذلك نحو: مروان وعثمان
وغطفان، وأصبهان.

كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقًا وَشَرَطُ مَنَعَ الْعَارِ كَوْنُهُ أَرْتَقَى
فَوْقَ الثَّلَاثِ أَوْ كَجُورٍ أَوْ سَقَرٍ أَوْ زَيْدٍ أَسْمَ امْرَأَةٍ لَا أَسْمَ ذَكَرٍ

قوله: «كقولك هذه حضرموت»: بناءً على الإضافة فيعرب الصدر بما يقتضيه العامل
والعجز يجزّ على الإضافة، إلا إذا كان علماً أعجمياً كهرمز من رام هرمز فإنه علم
أعجمي.

قوله: «لأنه عنده مؤنث»: باعتبار أن (كرب) اسم للكربة فهو علم مؤنث عنده.

قوله: «بهاء مطلقاً»: أي مع تاء التأنيث لا تشتط كثرة الحروف ولا قلّتها.

قوله: «منع العار»: أي من تاء التأنيث.

قوله: «أو كجور»: أي كان أعجمياً، أو محرّك الوسط، أو كان في الأصل اسم ذكر ثم نقل لأنثى.
وأما الذي لا يكون أصله مذكراً ولا هو أعجمي، فيجوز فيه الوجهان: الصرف وعدمه.

وَجَهَانٍ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيراً سَبَقَ وَعُجْمَةً كَهْنَدَ وَالْمَنْعُ أَحَقُّ

مما يمنع من الصرف: اجتماع العلمية والتأنيث بالتاء لفظاً أو تقديرًا.

أما لفظاً فنحو: طلحة وحمزة. وإنما لم يصرفوه، لوجود العلمية في معناه، ولزوم علامة التأنيث في لفظه، فإن العلم المؤنث لا تفارقه العلامة، فالتاء فيه بمنزلة الألف في نحو: (حُبْلَى وَصَحْرَاء) فأثرت في منع الصرف، بخلاف التاء في الصفة.

وأما تقديرًا: ففي المؤنث المُسمَّى في الحال كـ (سُعاد وزينب) أو في الأصل كـ (عَنَاق): اسم رجل، أقاموا في ذلك كله تقدير العلامة مقام ظهورها. ثم العلم المؤنث المعين على ضربين:

أحدهما: يتحتم فيه منع الصرف وهو ما كان زائداً على ثلاثة أحرف كـ (سُعاد) نزل الحرف الرابع منه منزلة هاء التأنيث، أو ثلاثياً متحرك الوسط كـ (سَقَر)؛ لأنه أقيم فيه حركة الوسط مقام الحرف الرابع، أو ثلاثياً ساكن الوسط وهو أعجمي كـ (ماه وجُور) في اسمي بلدين، أو مذكر الأصل كـ (زيد): اسم امرأة، لأنه حصل له بنقله من التذكير إلى التأنيث ثقل، عادل خفة اللفظ. وعند

قوله: «بخلاف التاء في الصفة»: مثل ضاربة وقائمة، فإنها تفارق الصفة إذا كانت لمذكر فيقال: ضارب وقائم. وأما العلم المؤنث فلا يفارقه التأنيث.

قوله: «ففي المؤنث المسمَّى»: أي المؤنث مسمًاه ونظيره في التعبير القائم الأب، أي القائم أبوه.

قوله: «في الحال»: أي فعلاً هو مؤنث لا أنه في الأصل كان مؤنثاً، كعناق اسم امرأة يسمَّى به الرجل.

قوله: «خفة اللفظ»: أي بقلّة حروفه.

عيسى بن عمر والجرمي والمبرد: أن المذكر الأصل ذو وجهين.

الضرب الثاني: يجوز فيه الصرف وتركه، وهو الثلاثي المسكن الوسط، غير أعجمي ولا مذكر الأصل ك (هِنْدُ ودَعْدُ).

فمن صرفه نظر إلى خفة اللفظ، وأنها قد قاومت أحد السبيين، ومن لم يصرفه وهو المختار نظر إلى وجود السبيين بالجملة، وهما: العلمية والتأنيث. وحكى السيرافي عن الزجاج وجوب صرفه.

وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعُ وَالتَّعْرِيفُ مَعَ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ أَمْتَنُ

مما لا ينصرف: ما فيه فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بكونه من الأوضاع العجمية، لكن بشرطين:

أحدهما: أن يكون عجمي العلمية، نحو: (إبراهيم وإسماعيل)، فلو كان عربي العلمية ك (لجام): اسم رجل، انصرف لأنه قد تصرف فيه بنقله عما وضعته العجم له، فألحق بالأمثلة العربية.

الثاني: أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف، فلو كان ثلاثياً ضعف فيه فرعية اللفظ بمجيئه على أصل ما تبنى عليه الآحاد العربية، وصرف نحو: (نوح ولوط)، ولا فرق في ذلك بين الساكن الوسط والمتحرك.

ومنهم من زعم أن الثلاثي الساكن الوسط ذو وجهين، والمتحرك الوسط

قوله: «الثاني»: أي الضرب الثاني في قبال قوله سابقاً: على ضربين: أحدهما.

قوله: «وجود السبيين»: وهما التأنيث والعلمية.

قوله: «أن يكون عجمي العلمية»: يعني صدرت علميته من العجم، كما أن عربي العلمية ما صدرت علميته من العرب.

متحتم المنع، وهو رأي لا معوّل عليه؛ لأنّ استعمال العرب بخلافه، ولأنّ العجمة أضعف من التأنيث لأنّها متوهمة، والتأنيث ملفوظ به غالباً، فلا يلزمها حكمه.

كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الْفِعْلَ أَوْ غَالِبٍ كَأَحْمَدٍ وَيَعْلَى

مما يمنع الصرف: اجتماع العلمية ووزن الفعل الخاص به أو الغالب فيه،

قوله: «لأنّها متوهمة»: أي أمر معنوي لا ظهور له في اللفظ.

قوله: «فلا يلزمها»: أي العجمة حكم التأنيث.

قوله: «اجتماع العلمية ووزن الفعل الخاص به»: أي بالفعل، والغالب فيه بشرط كونه لازماً

لا متجولاً منتقلاً غير مغيّر إلى مثال هو للاسم. وما جمع الشروط هو نحو: أحمد ويعلى ويزيد ويشكر.

والمراد بالوزن الخاصّ بالفعل ما لا يوجد دون ندور في غير فعل، أو علم، أو أعجمي.

فالنادر نحو: دئل على وزن (ضرب) مبنياً للمجهول، وينجلب اسم لخرزة، وتبشر على وزن (تعلم) مشدّد الطائر.

والعلم نحو: خضمّ على وزن (علم) مشدّداً اسم لرجل، وشمرّ مضاعفاً اسم لفرس. والأعجمي نحو: بقمّ مشدّداً، واستبرق على وزن (استعمل) بصيغة الفعل الماضي. فلا يمنع وجدان هذه الأمثلة في الأسماء اختصاص أوزانها بالفعل؛ لأنّ النادر والأعجمي لا حكم لهما؛ لعدم قيمة النادر والأعجمي خارج عن وزن اللغة العربية؛ ولأنّ العلم منقول من فعل وليس بمرتجل، فالاختصاص فيه باقٍ للفعل.

والمراد بالوزن الغالب ما كان الفعل به أولى؛ إمّا لكثرة فيه كإثمد على وزن (اضرب) فعل أمر، وإصبع على وزن (إعمل) فعل أمر أيضاً، وإبلم وهو سعف لبعض الأشجار على وزن (أقتل) فعل أمر، فإنّ أوزانها تقلّ في الاسم وتكثر في الأمر من الثلاثي.

وإمّا لأنّ في أوّله زيادة تدلّ على معنى في الفعل ولا تدلّ على معنى في الاسم، وذلك ما فيه بعض أحرف المضارعة كـ (أفعل) على وزن (اقبل) فعل ماضٍ، واكلب على وزن (اخرج) فعل مضارع للمتكلم، فإنّ نظائرهما تكثر في الأسماء والأفعال. لكن الهمزة في (أفعل) و (أفعل) الأوّل بفتح العين والثاني بضمّها تدلّ على معنى في الفعل المضارع؛ لأنّها تدلّ على التكلم في قبال الغيبة والخطاب، ولا تدلّ على معنى خاص في الاسم، وما هي فيه دالّة على معنى وهو الفعل أصل لما لم تدلّ فيه على معنى وهو الاسم.

واشترط في وزن الفعل كونه لازماً غير متحوّل؛ لأنّ نحو امرىء لو سُمّي به انصرف؛ لأنّ عينه تتبع حركة لامه في الضمة نحو: جاء امرؤ، والفتحة نحو: رأيت امرء والكسرة مررت بامرئ، فهو وإن لم يخرج بذلك - أي بكونه متحوّلاً منتقلاً - عن وزن الفعل في الحالة التي هو عليها، كما مرّ بكسر الراء الذي هو على وزن (اضرب) فعل أمر؛ مخالفاً له في الاستعمال؛ إذ كل فعل له وزنه الخاص لا يتحوّل عنه إلّا في بنائه للمعلوم والمجهول، فلم يعتبر في امرئ الموازنة الموجودة فيه لـ (اضرب) فعل الأمر حال كسرة رائه، ولم يجز فيه إلّا الصرف.

واشترط أيضاً كون الوزن غير مغيّر إلى مثال هو للاسم؛ لأنّ نحو: (ردّ) المضاعف المضموم الأوّل، و (قيل) المعتل، لو سُمّي بهما انصرفا لأنّهما وإن كان أصلهما (ردد) و (قول)، قد خرجا بالإعلال في (قيل) والإدغام في (ردّ) إلى مشابهة برد على وزن سقم وظلم وعلم وحلم المصدرين، فلم يعتبر فيهما الوزن الأصلي الذي هو وزن الفعل.

والتغيير العارض على الوزن الأصلي عند سيبويه كالتغيير الثابت، فلو سُمّي بضرب بسكون الراء مخفف ضرب على وزن (فعل) بفتحات، أو يُعقّر مضموم الياء إتباعاً لما ورد من النطق بهذا اللفظ على زنة المجهول؛ انصرف عنده، ولم ينصرف عند

بشرط كونه لازماً، غير مغير إلى مثال، هو للاسم، وذلك نحو: (أَحْمَدُ وَيَعْلَى وَيَزِيدُ وَيَشْكُرُ).

والمراد بالوزن الخاص بالفعل ما لا يوجد دون ندور في غير فعل أو علم أو أعجمي.

فالنادر نحو: (دُئِلَ) لدويبة، و (يَنْجَلِبُ) لخرزة، و (تَبْشُرُ) لطائر، والعلم نحو: (خَضَمَ): لرجل، و (شَمَّرَ): لفرس، والأعجمي نحو: (بَقَمَ) و (إِسْتَبْرَقَ)، فلا يمنع وجدان هذه الأمثلة اختصاص أوزانها بالفعل؛ لأن النادر والأعجمي لا حكم لهما، ولأن العلم منقول من فعل، فالاختصاص فيه باقٍ.

والمراد بالوزن الغالب ما كان الفعل به أولي، إما لكثرة فيه كـ (إِثْمَدَ) و (إِصْبَعَ) و (أُبْلِمَ) فإن أوزانها تقل في الاسم، وتكثر في الأمر من الثلاثي، وإما لأن أوله زيادة تدل على معنى في الفعل، ولا تدل على معنى في الاسم كـ (أَفْكَلَ) و (أَكْلُبَ)، فإن نظائرها تكثر في الأسماء والأفعال، لكن الهمزة في (أَفْعَلُ وَأَفْعَلُ) تدل على معنى في الفعل، ولا تدل على معنى في الاسم، وما هي فيه دالة على معنى أصل لما لم تدل فيه على معنى.

واشترط في وزن الفعل كونه لازماً؛ لأن نحو (امرئ) لو سُمِّي به انصرف؛ لأن عينه تتبع حركة لامه، فهو وإن لم يخرج بذلك عن وزن الفعل مخالف له في الاستعمال، إذ الفعل لا يتباع فيه، فلم يعتبر في (امرئ) الموازنة، ولم يجز فيه إلا الصرف.

المبرّد؛ لأن التغيير العارض عنده بمنزلة المفقود.

ولو سُمِّي رجلًا بـ (ألب) - جمع لب وهو الشعور والعقل - لم تصرفه؛ لأنه لم يخرج بالفك إلى وزن ليس للفعل؛ لأنه يوازن (أخرج) مضارع خرج.

واشترط أيضاً كون الوزن غير مغير إلى مثال هو للاسم، لأن نحو: (رُدّ وقيل) لو سمي بهما انصرفا؛ لأنهما وإن كان أصلهما: ردد وقول، قد خرجا بالإعلال والإدغام إلى مشابهة بردٍ وعلم، فلم يعتبر فيهما الوزن الأصلي والتغير العارض عند سيبويه كاللازم. فلو سميت بـ (ضُرْب) مخفف ضُرْب، أو بـ (يُعْقَر) مضموم الياء إتباعاً أنصرف عنده، ولم ينصرف عند المبرّد؛ لأنّ التغير العارض عنده بمنزلة المفقود. ولو سمّيت رجلاً بـ (أُلْب) لم تصرفه؛ لأنه لم يخرج بالفك إلى وزن ليس للفعل.

وحكى أبو عثمان عن أبي الحسن صرفه؛ لأنه باين الفعل بالفك.

ومتى سميت بفعل أوله همزة وصلٍ قطعتها في التسمية، بخلاف ما إذا سميت باسم أوله همزة وصل، نحو: (اغتراب واقتراب واعتلاء) فإنك تبقي وصلها بعد التسمية؛ لأن المنقول من فعل قد بعد عن أصله، فيلحق بنظائره من الأسماء، ويحكم فيه بقطع الهمزة، كما هو القياس في الأسماء، والمنقول من اسم لم يبعد عن أصله فلم يستحق الخروج عمّا هو له، ولا يعتبر مع العلمية وزن الفعل حتى يكون خاصّاً به أو غالباً فيه كما سبق.

ولذلك لو سمّيت بـ (ضارب) أمراً من ضارب يضارب صرفته؛ لأنه على وزن الاسم به أولى؛ لأنه فيه أكثر، وكذا لو سميت بنحو: ضُرْب ودُخْرَج، صرفته. وكان عيسى بن عمر لا يصرف المنقول من فعل تمسكاً بنحو قول الشاعر:

قوله: «كما هو القياس في الأسماء»: من كون الهمزة فيها للقطع وإلا ما استثنى.

قوله: «ضارب»: بزنة فعل الأمر للواحد المذكر من المضاربة.

قوله: «بنحو: ضرب ودحرج»: لأنّ وزن (فَعَلَ) بفتحيتين كجبل وأمل وعمل كثير، وكذلك وزن (فعلل) كسلسلة وقنطرة.

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَايَا مَتَى أَضَعَ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي
ولا حجة فيه؛ لأنه محمول على إرادة: أنا ابن رجل جلا الأمور، وجربها.
ف (جلا) جملة من فعل وفاعل فهو محكي لا ممنوع من الصرف.
والذي يدل على صحة ذلك إجماع العرب على صرف (كعسب) اسم
رجل، مع أنه منقول من (كعسب) إذا أسرع، والله أعلم.

وَمَا يَصِيرُ عِلْمًا مِنْ ذِي أَلْفٍ زِيدَتْ لِإِلْحَاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ
ألف الإلحاق على ضربين: مقصورة ك (علقي)، أو ممدودة ك (علباء).
فما فيه ألف الإلحاق الممدودة لا يمنع من الصرف، سواء كان علماً
لمذكر، أو غير علم، وما فيه ألف الإلحاق المقصورة، إذا سمي به امتنع من
الصرف للعلمية، وشبه ألفه بألف التأنيث في الزيادة، والموافقة لمثال ما هي فيه،
فإن (علقي) على وزن (سكري) و (عزهي) على وزن (ذكرى).
وشبه الشيء بالشيء كثيراً ما يلحقه به ك (حاميم) اسم رجل، فإنه عند
سيبويه ممنوع من الصرف لشبهه ب (هايل) في الوزن والامتناع من الألف

قوله: «زيدت لإلحاق»: الإلحاق: هو جعل كلمة على مثال أخرى، وتلك الأخرى رباعية
الأصول أو خماسيتها، فعلقى على وزن (جعفر) وعزهي بكسر الأوّل على وزن
درهم، وعفريت على وزن (قنديل). إذاً فالإلحاق تارة يكون ألفاً وأخرى لا يكون
ألفاً، وإنما خصّ المنع من الصرف بألف الإلحاق لما يذكره من العلة.
قوله: «أو غير علم»: بأن كان وصفاً محضاً.
قوله: «وعزهي»: اسم للرجل الذي لا يلهو.

واللام، وك (حمدون) فيما يراه أبو علي من أنه لا ينصرف للتعريف والعجمة، يعني شبه العجمة لمجيئه بالزيادة التي لا تكون للآحاد العربية، فلما أشبه الأعجمي عومل معاملة.

وَالْعَلَمَ أَمْنَعُ صَرْفُهُ إِنْ عُدِلَا كَفَعْلِ التَّوَكِيدِ أَوْ كَتُعْلَا
وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرُ إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَضَدًا يُعْتَبَرُ

يمنع من الصرف اجتماع التعريف والعدل في ثلاثة أشياء:

أحدها: علم المذكر المعدول عن وزن (فاعِل) إلى (فُعَل).

الثاني: (جُمَعَ) المؤكد لجمع المؤنث وتوابعه.

الثالث: (سَحَر) المراد به معين، و (أَمْس) في لغة بني تميم.

أما علم المذكر، فنحو: (عَمَرُ وَزُقَرُ وَزُحَل)، فهذا لا ينصرف لما فيه من العلمية والعدل عن: عامر وزافر وزاحل، ولولا ما فيه من العدل لكان مصروفاً ك(أُدَد).

قوله: «والامتناع من الألف واللام»: أي لا تدخله (أل) كما لا تدخل على هايل.

قوله: «لا تكون للآحاد العربية»: فإن الواو والنون علامة الجمع عند العرب، فلو كان لمفرد خرج عن سياق اللغة العربية.

قوله: «كفعل التوكيد»: أي صيغة (فُعَل) بضم الفاء وفتح العين ممّا جاء به للتأكيد، كجمع وبضع وبتع وكتع وثعل، علم جنس للثعلب معدول عن ثاعل، والثعل: اختلاف منابت الأسنان، فبعضها يكون متقدماً والآخر متأخراً.

قوله: «كأدد»: فإن أدد على وزن (فُعَل)، ولأنه ليس بمعدول عن شيء لم يمتنع من الصرف.

وطريق العلم بعدل، نحو: (عَمَرَ) سماعه غير مصروف خالياً من سائر الموانع، فيحكم عليه بالعدل، لئلا يلزم ترتيب الحكم على غير سبب. وأما (جُمِعَ) فكقولك: مررتُ بالهنداتِ كلَّهن جُمِعَ، فلا ينصرف للتعريف، والعدل.

أما التعريف: فلأنه مضاف في المعنى إلى ضمير المؤكد، وقد استغني بنية الإضافة عن ظهورها، وصار (جُمِعَ) كالعلم في كونه معرفة بغير قرينة لفظية، وأثر تعريفه في منع الصرف، كما تؤثر العلمية.

وأما العدل: فلأنه مغير عن صيغته الأصلية، وهي (جَمَعَاوَات) لأن (جَمَعَاء) مؤنث أجمع، فكما جمع المذكر بالواو والنون، كذلك كان حق مؤنثه أن يجمع بالألف والتاء، فلما جاؤوا به على (فُعِلَ) عَلِمَ أنه معدول عمّا هو القياس فيه، وهو (جَمَعَاوَات).

وقيل: هو معدول عن (جُمِعَ) على وزن (فُعِلَ)، وقيل: هو معدول عن (جَمَاعِي).

والصحيح ما قدّمنا ذكره؛ لأنّ (فعلاء) لا يجمع على (فُعِلَ) إلا إذا كان مؤنثاً لـ (أفعل) صفة كحمراء وصفراء، ولا على (فعالي) إلا إذا كان اسماً محضاً،

قوله: «لئلا يلزم ترتيب الحكم»: وهو المنع عن الصرف على غير سبب.

قوله: «بغير قرينة لفظية»: تدلّ على تعريفه.

قوله: «بالواو والنون»: فيقال: ﴿سجدوا كلّهم أجمعون﴾.

قوله: «معدول عن جمع»: أي بضمّ الجيم وسكون الميم.

قوله: «معدول عن جماعي»: على وزن (سعالي).

قوله: «كحمراء وصفراء»: جمعهما حمر وصفر.

لا مذكر له كـ (صحراء وجمعاء) ليس كذلك.

ومثل (جَمَعَ) في منع الصرف للتعريف والعدل ما يتبعه من (كُتِعَ وَبُصِعَ وَبُنِعَ).

وأما (سَحَرَ) فإذا أريد به سحر يوم بعينه عرف بالإضافة والألف واللام، كقولك: طابَ سحرُ اللَّيْلَةِ، وقمتُ عندَ السَّحرِ، ولا يعرَى وهو معرفة عن أحدهما، إلا إذا كان ظرفاً، فيجوز حينئذٍ تجريده ممنوع الصرف، كقولك خرجت يوم الجمعة سَحَرَ، وكان الأصل فيه أن يذكر معرفةً بالألف واللام، فَعَدَلَ عن اللفظ بالألف واللام وقصد به التعريف، فمنع من الصرف.

وزعم صدر الأفاضل: أن (سحر) المذكور مبني على الفتح لتضمينه معنى حرف التعريف. وهو باطل لوجوه:

أحدها: أنه لو كان مبنياً لكان غير الفتح به أولى؛ لأنه في موضع نصب، فيجب اجتناب الفتح فيه، لئلا يوهم الإعراب، كما اجتنب في (قبل وبعد) والمنادى المفرد المعرفة.

قوله: «كصحراء»: جمعها صحاري.

قوله: «تجريده ممنوع الصرف»: أي حال كونه ممنوعاً صرفه.

قوله: «لأنه في موضع نصب»: أي على الظرفية.

قوله: «والمنادى المفرد المعرفة»: حيث بنيت على الضم، أما (قبل) و (بعد) فباعتبارهما ظرفاً من حقها أن تنصب على الظرفية، لكن عدل ذلك في مقام بنائهما على الضم حتى لا يحصل الالتباس. والمنادى من حقه النصب؛ لأنه في الحقيقة مفعول به فلما أريد بناؤه بُني على الضم.

الثاني: أن (سَحَر) لو كان مبنيّاً لكان جائز الإعراب جواز إعراب (حين) في قوله:

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا وَقُلْتُ أَلَمَّا أَصَحُّ وَالشَّيْبُ وَازِعُ
لتساويهما في ضعف السبب المقتضي للبناء لكونه عارضاً.

الثالث: أن دعوى منع الصرف أسهل من دعوى البناء؛ لأنّه أبعد عن الأصل، ودعوى الأسهل أرجح من دعوى غير الأسهل.

وإذا ثبت أن (سَحَر) غير مبني ثبت أنه غير متضمّن معنى حرف التعريف، وإنما هو معدول عمّا فيه حرف التعريف ممنوع بذلك من الصرف.

والفرق بين التضمين والعدل: أن التضمين استعمال الكلمة في معناها الأصلي مزيداً عليه معنى آخر، والعدل: تغيير صيغة اللفظ مع بقاء معناه. فـ(سحر) المذكور عندنا مغير عن لفظ (السحر) من غير تغيير لمعناه. وعند صدر

قوله: «الثاني»: أي الوجه الثاني أن (سحر) لو كان مبنيّاً لكان جائز الإعراب، لا لازم البناء، جواز إعراب حين في قوله:

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا

في قراءة من قرأه بالفتح على البناء إمّا عدولاً عن الحين بـ(أل)، أو لتضمينه حرف التعريف، كما قال صدر الأفاضل: لتساوي سحر وحين في ضعف السبب المقتضي للبناء لكون السبب عارضاً، وقد تقدم في باب الإضافة جهة بناء حين عند من بناها. وهذا الوجه لا يرد على صدر الأفاضل منه شيء؛ فإن صدر الأفاضل لم يدع لزوم بناء سحر حتى يجاب بهذا الجواب، بل إنّما ذكر العلة للبناء حيث تبني.

قوله: «الثالث»: أي الوجه الثالث أن دعوى منع الصرف أسهل من دعوى البناء؛ لأنّ البناء أبعد عن الأصل في الأسماء، وهو الإعراب، ومنع الصرف إعراب في نفسه وإن تقاضى الجرّ بالفتحة.

الأفاضل وارد على صيغته الأصلية ومعناها مزيداً عليه تضمن معنى حرف التعريف، وهو باطل بما قدّمنا ذكره.

ولو نُكِّر (سحر) انصرف كقوله تعالى: ﴿نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ * نِعْمَةً مِنْ عِنْدِنَا﴾ .

وأما (أمس) فإذا أريد به اليوم الذي قبل يومك الذي أنت فيه؛ فبنو تميم يعربونه ويمنعونه من الصرف للتعريف والعدل عما في الألف واللام، وذلك في حال الرفع خاصة، فيقولون: ذهبَ أَمْسُ بما فيه. وفي النصب والجر يبنونه على الكسر. وبعضهم يُعربه مطلقاً، ويمنعه من الصرف، وعلى ذلك قول الراجز:

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَباً مِذْ أَمْسَا عَجائزاً مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا

وغير بني تميم يبنونه على الكسر في الإعراب كله؛ لأنّه عندهم متضمن معنى الألف واللام.

ولا خلاف في إعرابه إذا أضيف أو اقترن بحرف التعريف أو نكر أو صغر أو كسر.

وكل معدول سُمّي به فعده باقٍ إلّا (سحر وأمس) عند بني تميم فإن عدلها يزول بالتسمية، وليس في اللفظ تغيير يُشعر بالنقل عن معدول، فينصرفان بخلاف غيرهما من المعدولات، فإن في لفظه ما يشعر بعد التسمية به أنه منقول من معدول، فيمنع من الصرف للتعريف والعدل.

قوله: «ذهب أَمْسُ»: بالضم من دون تنوين.

قوله: «يعربه مطلقاً»: أي رفعا ونصباً وجزراً، ولكن يمنعه من الصرف ويجرّه بفتحة.

قوله: «أو كسر»: أي جمع جمع تكسير.

ولا فرق في ذلك عند سيبويه بين العدد وغيره. وذهب الأخفش وأبو علي وابن برهان إلى صرف العدد المعدول إذا سمي به.

وَأَبْنِ عَلَى الْكَسْرِ فَعَالٍ عِلْمًا مُؤَنَّثًا وَهُوَ نَظِيرُ جُشَمًا
عِنْدَ تَمِيمٍ وَأَصْرِفْنِ مَا نُكِّرَا مِنْ كُلِّ مَا أَلْتَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَرَا
ما كان على (فَعَالٍ) علماً لمؤنث ؛ فللعرب فيه مذهبان :

فأهل الحجاز يبنونه على الكسر لشبهه بـ (نَزَالٍ) في التعريف والتأنيث والعدل والزنة . وبنو تميم يعربون منه ما ليس آخره راء كـ (حَذَامٍ وَقَطَامٍ وَرَقَاشٍ) ولا يصرفونه للعدل والتعريف، فيقولون: «هَذِهِ حَذَامٌ وَرَأَيْتُ حَذَامًا وَمَرَرْتُ بِحَذَامٍ». وإلى هذا أشار بقوله:

..... وَهُوَ نَظِيرُ جُشَمَا
عِنْدَ تَمِيمٍ.....

وأما ما آخره راء، نحو (ظَفَارٍ وَوَبَارٍ وَسَفَارٍ: اسم ماء، وحضارٍ: اسم كوكب)، فيوافق فيه التميميون أهل الحجاز غالباً، فيقولون: «هَذِهِ ظَفَارٌ وَرَأَيْتُ ظَفَارًا وَمَرَرْتُ بِظَفَارٍ».

قوله: «بين العدد»: مثل مثنى وثلاث.

قوله: «فعال»: بفتح الفاء والعين وكسر اللام، أي ما وازن (فعال).

قوله: «في التعريف والتأنيث والعدل والزنة»: تعريف نزال باعتبار تعيين المخاطب به، وتأنيثه باعتبار ما يعنى به وهو (النزلة)، والعدل كونه معدولاً عن انزل والزنة على (فعال).

قوله: «وهو نظير جشما»: أي معدول به.

وقد يجريه بعضهم مجرى (حذام) كما في قوله:

أَلَمْ تَرَوْا إِرْمًا وَعَادًا أَوْدَىٰ بِهَا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ
وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَىٰ وَبَارٍ فَهَلَكْتَ جَهْرَةً وَبَارُ
وقوله:

..... واضرْفَنُ مَا نُكَّرَا مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَرَا

يعني: أن كان ما منع صرفه موقوفاً على التعريف، إذا نُكِّرَ انصرف لذهاب جزء السبب، وذلك فيما المانع من صرفه التعريف مع التأنيث بالهاء لفظاً أو تقديراً، أو مع العجمة أو العدل في (فُعَل)، أو وزن الفعل في غير باب (أَحْمَر)، أو مع التركيب، أو زيادة الألف والنون أو ألف الإلحاق، تقول: (رُبَّ طَلْحَةٍ وَسَعَادٍ وإبراهيم وعمرٍ ويزيد وعمرانٍ وأرطى لقيتهم)، فتصرف لذهاب الموجب لمنع الصرف.

وما سوى ما ذكر مما لا ينصرف وهو معرفة، نحو ما فيه العلمية مع وزن الفعل في باب أحمر، أو مع صيغة منتهى الجموع، أو مع العدل في (أُخْر) وأسماء العدد، فإنه إذا نُكِّرَ بقي على منع الصرف؛ لأنه كان قبل التعريف ممنوعاً من الصرف، فإذا طرأ عليه التنكير أشبه الحال التي كان عليها قبل التعريف. فلو سَمَّيت رجلاً بـ (أَحْمَر) لم تصرفه للعلمية ووزن الفعل، فلو نكرته لم تصرفه أيضاً

قوله: «وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَىٰ وَبَارٍ»: أي بالكسر بدون تنوين فهو مبني هنا، وفي آخر البيت معرب ممنوع من الصرف، ولذلك لم ينون.

قوله: «بِالْهَاءِ لَفْظًا»: كطلحة أو تقديراً كزئب.

قوله: «فِي غَيْرِ بَابِ أَحْمَرٍ»: أي ما يعطى الوصفية.

لأصالة الوصفية، ووزن الفعل، وكذا لو سميت بـ (أَفْضَلَ مِنْكَ)، فلو سميت بـ (أَفْضَلَ) بغير (من) ثم نكرته صرفته؛ لأنه لا يشبه الحال التي كان عليها، إذا كان صفة.

وذهب الأخفش في حواشيه على الكتاب إلى صرفه نحو (أَحْمَر) بعد التنكير. ورجع عنه في كتابه الأوسط.

وذهب أيضاً إلى صرف نحو (شَراحيل) بعد التنكير، واحتجّ عليه بمنع صرف نحو (سراويل) مع أنه مفرد نكرة.

وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصاً فِى إِعْرَابِهِ نَهَجَ جَوَارٍ يَقْتَفِي

المنقوص: ممّا نظيره من الصحيح غير مصروف إن لم يكن علماً، فلا خلاف أنه يجري مجرى (قاضٍ) في الرفع والجرح، ومجرى (دَرَاهِمٍ) في النصب، تقول: هذا أُعَيْمٌ ومررت بأُعَيْمٍ ورأيتُ أُعَيْمِي، كما تقول: هؤلاء جوارٍ ومررت بجوارٍ ورأيت جوارِي، وإن كان علماً فهو كذلك، تقول في (قاضٍ) اسم امرأة:

قوله: «وكذا لو سميت بأفضل منك»: أي سميت إنساناً بهذه الفقرة (أفضل منك) أي أفضل مع من.

قوله: «إذا كان صفة»: فإنّ (أفعل) التفضيل لا يفارق من.

قوله: «واحتجّ عليه»: أي ردّ عليه.

قوله: «مع أنه مفرد»: ولكن بصورة الجمع.

قوله: «وما يكون منه»: أي من الممنوع من الصرف.

قوله: «مجرى قاضٍ»: أي بحذف حرف العلة مع التعويض عنه بالتثنية، وفي مقام النصب يثبت حرف العلة وتظهر الفتحة.

قوله: «تقول: هذا أعيم»: تصغير أعمى.

هذه قاضي ومررت بقاضي ورأيت قاضي.

وذهب يونس وعيسى بن عمر والكسائي إلى أن نحو: (قاضي) اسم امرأة، يجري مجرى الصحيح في ترك تنوينه وجره بفتحة ظاهرة، فيقولون: هذه قاضي ورأيت قاضي ومررت بقاضي. واحتجوا بنحو قول الشاعر:

قَدْ عَجِبْتُ مِنِّي وَمَنْ يُعِينِلِيَا لَمَّا رَأَيْتَنِي خَلَقًا مُقْلَوِلِيَا

وهو عند الخليل وسيبويه محمول على الضرورة.

وَلَا ضَطْرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفَ ذُو الْمَنْعِ وَالْمَضْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ

صرف الاسم المستحق لمنع الصرف جائز في الضرورة بلا خلاف. ومنع صرف المستحق للصرف مختلف في جوازه في الضرورة، فأجاز ذلك الكوفيون والأخفش وأبو علي، ومنعه غيرهم. والحاكم في ذلك استعمال العرب.

قال الكمي:

يَرَى الرَّأُوْنَ بِالشَّفَرَاتِ مِنْهَا وَقُودَ أَبِي حُبَابٍ وَالظُّبَيْنَا

وقال الأخطل:

قوله: «هذه قاضي»: بإثبات الياء بدون تنوين، وقاضي: اسم امرأة بالفرض.

قوله: «يعيليا»: تصغير يعلى، ومحلّ الشاهد أنه مع الجرّ تثبت الياء والألف في يعيليا للإطلاق.

قوله: «أبي حباب»: محلّ الشاهد في حباب فإنّ حكمه الجرّ بالإضافة، ومنعه الشاعر من الصرف وجّره بالفتحة، والمعروف في حباب أنّه بضمّ الحاء فلا يوازن (مفاعِل) مفتوحة الأوّل.

طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ
وَقَالَ ذُو الْإِصْبَعِ:

وَمِمَّنْ وَلِدُوا عَامِرَ
رُ ذُو الطَّلُولِ وَذُو الْعَرْضِ
وَقَالَ الْآخَرُ:

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ
يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ
وَقَالَ الْآخَرُ:

وَقَائِلَةٌ مَا بَالُ دَوْسَرَ بَعْدَنَا
صَحَا قَلْبُهُ عَنِ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدٍ
وَأَنشَدَ ثَعْلَبُ:

أَوَّمِّلُ أَنْ أَعِيشَ وَأَنْ يَوْمِي
بَأَوَّلَ أَوْ بِأَهْوَنَ أَوْ جُبَارِ
أَوْ التَّالِي دُبَارَ فَإِنْ أَفْتُهُ
فَمُؤْنَسَ أَوْ عَرُوبَةَ أَوْ شِيَارِ

ويجوز أن يصرف ما لا يستحق الصرف للتناسب، كقراءة نافع والكسائي

قوله: «بشبيب»: جرّه بالفتحة مع أنه لا داعي لمنع صرفه.

قوله: «وممن ولدوا عامر ذو الطول»: كان من الحق تنوين عامر وترك التنوين علامة منع الصرف.

قوله: «يفوقان مرداس»: مرداس اسم متمكن من الإعراب، ومنع من الصرف للضرورة.

قوله: «ما بال دوسر»: منعه من الصرف فلم ينوّه مع أنه لا داعي لمنعه.

قوله: «أؤمل أن أعيش الخ»: هذان البيتان يشيران لأسماء أيام الأسبوع عند القدماء،

فكلمة أوّل (للأحد)، وأهون (للاثنين)، وجبار (لثلاثاء)، ودبار (للأربعاء)، ومؤنس

(للخميس)، وعروبة (للجمعة)، وشيار (للسبت)، والشاهد في دبار حيث لم ينوّن

لأجل منع الصرف مع أنه لا داعي له.

قوله تعالى: ﴿سَلَسَلًا﴾ و ﴿قَوَارِيرًا﴾ ، وكقراءة الأعمش قوله تعالى: ﴿وَلَا يَغُوثًا وَيَعُوقًا﴾ فصرفهما ليناسبا قوله تعالى: ﴿وَدَاً وَسُوَاعًا وَنَسْرًا﴾ .

قوله: «﴿سَلَسَلًا﴾ و ﴿قَوَارِيرًا﴾»: هما من صيغ منتهى الجمع، ومع ذلك نوّنهما ليتناسبا مع رؤوس بقية الآي في السورة، وهكذا يغوث ويعوق من الممنوعات للعلمية وزنة الفعل ومع ذلك نوّنهما.

إِعْرَابُ الْفِعْلِ

ارْفَعْ مُضَارِعاً إِذَا يُجَرَّدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسَعَّدُ

قد تقدم في باب الإعراب أن المعرب من الأفعال هو المضارع الذي لم يباشره نون التوكيد ولا نون الإناء. فأغنى ذلك عن تقييد الفعل المعرف هنا بخلوه عن سبب البناء، فلذلك أطلق العبارة وقال:

ارْفَعْ مُضَارِعاً إِذَا يُجَرَّدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسَعَّدُ

يعني: أنه يجب رفع المضارع المعرب، إذا لم يدخل عليه ناصب ولا جازم، كقولك: (أَنْتَ تَسَعَّدُ).

والرافع له إذ ذاك إمّا وقوعه موقع الاسم، وهو قول البصريين، وإمّا تجريده من الناصب والجازم وهو قول الكوفيين، وهو الصحيح؛ لأن قول البصريين: رافع المضارع وقوعه موقع الاسم، لا يخلو إما أن يريدوا به أن رافع المضارع وقوعه موقعاً هو للاسم بالأصالة، سواء جاز وقوع الاسم فيه، كما في نحو: يَقُومُ زَيْدٌ، أو منع منه الاستعمال، كما في نحو: جَعَلَ زَيْدٌ

إِعْرَابُ الْفِعْلِ

قوله: «فَأَغْنَى ذَلِكَ»: أي ما سبق القول فيه.

قوله: «وقوعه موقع الاسم»: فيضرب زيد واقع موضع ضارب زيد.

قوله: «كما في نحو يقوم زيد»: حيث يجوز لك أن تقول: زيد يقوم.

يفعلُ. وإما أن يريدوا به رافع المضارع وقوعه موقعاً هو للاسم مطلقاً.

فإن أرادوا الأول فهو باطلٌ برفع المضارع بعد (لَوْ) وحروف التحضيض؛ لأنه موقع ليس للاسم بالأصالة.

وإن أرادوا الثاني فهو باطل أيضاً لعدم رفع المضارع بعد (إِنْ) الشرطية؛ لأنه موضع صالح للاسم بالجملة، كما في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾. فلو كان الرفع للمضارع وقوعه موقع الاسم مطلقاً لما كان بعد (إِنْ) الشرطية إلا مرفوعاً، واللازم منتفٍ، فالملزوم كذلك.

فإن قيل: ما ذكرتموه معارض بأن ما قاله الكوفيون باطل؛ لأن التجريد من الناصب والجازم أمرٌ عديمي، والرفع أمرٌ وجودي، فكيف يصح أن يكون الأمر العدمي علّة لأمر وجودي؟

فجوابه: لا نسلم أن التجريد من الناصب والجازم عديمي؛ لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله، مخلصاً عن لفظ يقتضي تغييره، واستعمال الشيء والمجيء به على صفةٍ ما ليس بعدم.

قوله: «في نحو: جعل زيد يفعل»: أي شرع يفعل ومعناه شرع في الفعل، فإن جعل زيد لا يستعمل ورائها إلا الفعل كما في المثال لا الاسم.

قوله: «مطلقاً»: أي جاز وقوع الاسم موقعه أم لم يجز.

قوله: «فإن أرادوا الأول»: وهو وقوعه موقعاً للاسم بالأصالة، فهو باطل برفع المضارع بعد (لَوْ) وحروف التحضيض.

قوله: «وإن أرادوا الثاني»: وهو جواز وقوع الاسم في موقعه في الجملة مثل: ﴿إِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾، فالاسم بحسب الظاهر واقع بعد أن والمضارع إذا وقع بعدها يجزم ولا يرفع.

قوله: «على صفة ما»: بتثوين صفة وزيادة (ما).

وَبَلَنَ أَنْصِبُهُ وَكَيْ كَذَا بِأَنَّ لَا بَعْدَ عِلْمٍ وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنٍّ
فَأَنْصَبَ بِهَا وَالرَّفْعَ صَحَّحَ وَاعْتَقَدَ تَخْفِيفَهَا مِنْ أَنَّ فَهُوَ مُطَرِّدٌ
وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلُ أَنَّ حَمَلًا عَلَى مَا أَخْتَهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا
وَنَصَبُوا بِإِذْنِ الْمُسْتَقْبَلِ إِنْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدَ مُوَصَّلًا
أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ وَأَنْصَبَ وَارْفَعَا إِذَا إِذْنٌ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

الأدوات التي تنصب المضارع هي: (لَنْ وكي وَأَنَّ وَإِذْنُ).

فأما (لَنْ) فحرف نفي مختصٌّ بالمضارع، ويخلصه للاستقبال وينصبه، كما تنصب (لا) الاسم، وذلك كقولك: لَنْ يَقُومَ زَيْدٌ وَلَنْ يَذْهَبَ عَمْرُو، ونحو ذلك.

وأما (كي) فتكون اسماً مُخَفَّفًا مِنْ (كَيْفَ) فتدخل على الاسم، والفعل الماضي والمضارع المرفوع، كقول الشاعر:

قوله: «وبلن انصبه»: أي الفعل المضارع، وبكي انصبه أيضاً، وكذا بـ (أَنَّ) غير الواقعة بعد علم، وأما التي تقع من بعد ظَنٍّْ فانصب بها والرفع صحَّحه للفعل معها، وحيث ترفع الفعل بعدها فاعتقد أنَّها المخففة من الثقيلة. وبعض أهل اللسان أهمل (أَنَّ) المصدرية عن العمل حملاً لها على (ما) اختها وهي المصدرية، وإن كانت (أَنَّ) جمعت شرائط العمل.

وكما نصبوا المضارع بـ (لَنْ وكي وَأَنَّ) المصدرية نصبوا بـ (إِذْنُ) المضارع الدَّالَّ على الاستقبال، حيث تقع (إِذْنُ) في صدر الكلام، وحيث يكون الفعل غير منفصل عنها إلاَّ بيمين، ويجوز نصب الفعل ورفعه إذا وقعت (إِذْنُ) من بعد عاطف.

قوله: «كما تنصب لا»: النافية الاسم مثل: لا رجل.

كِي تَجْنَحُونَ إِلَى سِلْمٍ وَمَا تُثِرَتْ قِتْلَاكُمْ وَلَظَى الْهَيْجَاءِ تَضْطَرُّ
وتكون حرفاً، فتدخل على (مَا) الاستفهامية أو المصدرية، أو على فعل
مضارع منصوب. فإذا دخلت على (مَا) فهي حرف جر، لمساواتها معها للام
التعليل معنى واستعمالاً، وذلك قولهم في السؤال عن العلة: (كَيْمَه)، كما يقولون:
(لِمَه)، وكقول الشاعر:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا يُرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ
فجعل (مَا) مصدرية، وأدخل عليها (كِي) كما تدخل عليها اللام، والمعنى:
إنما يراد الفتى للضر والنفع.

وإذا دخلت على الفعل المضارع فلا يكون ذلك إلا على معنى التعليل،
كقولك: جئتُ كَيْ تُحَسِّنَ إِلَيَّ، فالوجه أن تكون مصدرية ناصبة للمضارع، ولام
الجر قبلها مقدرة، وذلك لكثرة وقوع اللام قبلها كقوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى
مَا فَاتَكُمْ﴾، وحرف الجر لا يدخل على مثله، ولا يباشره إلا في ضرورة قليلة،
وإنما يدخل على اسم: إما صريح أو مؤول به.

فلولا أن (كَيْ) هنا مع الفعل بمنزلة المصدر ما جاز أن تدخل عليها اللام.
ويجوز في (كِي) مع الفعل إذا كانت مجردة من اللام أن تكون الجارّة، والفعل
بعدها منصوب بـ (أن) مضمرة، كما ينتصب بعد اللام، بدليل ظهور (أن) بعد (كِي)
في الضرورة، كقول الشاعر:

فَقَالَتْ أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَا نَحَا لِسَانِكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْذَعَا

قوله: «كِي تَجْنَحُونَ»: أي كيف تَجْنَحُونَ.

قوله: «لمساواتها معها»: أي مع ما.

قوله: «إلا في ضرورة قليلة»: مثل: ولا للما بهم.

وأما (أَنْ) فتكون زائدة ومفسّرة ومصدرية.

فالزائدة: هي التالية لـ (لَمَّا) التوقيتية، كما هي في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ ﴾ .

والمفسّرة: هي الداخلة على جملة مبيّنة حكاية ما قبلها من دال على معنى القول بغير حروفه، كالتي في قوله تعالى: ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلَّ ﴾ وفي قوله تعالى: ﴿ وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا ﴾ ، أي: انطلقت ألسنتهم بهذا القول.

والمصدرية: هي التي مع الفعل في تأويل مصدر. وتنقسم إلى مُخَفَّفَةٍ من (أَنْ) وناصبة للمضارع، فإن كان العامل فيها من أفعال العلم وجب أن تكون المخففة، وتعيّن في المضارع بعدها الرفع، إلّا أن يكون العلم في معنى غيره، ولذلك أجاز سيبويه: ما علمت إلّا أن تقوم (بالنصب)، قال: «لأنه كلام خرج مخرج الإشارة، فجرى مجرى قولك: أشير عليك أن تفعل».

وإن كان العامل في (أَنْ) من غير أفعال العلم والظنّ وجب أن تكون غير المخففة، وتعين في المضارع بعدها النصب، كقولك: أريد أن تقوم.

وإن كان العامل فيها من أفعال الظنّ جاز فيها الأمران، وصحّ في المضارع بعدها النصب والرفع، إلّا أن النصب هو الأكثر، ولذلك اتفق عليه في قوله تعالى: ﴿ أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا ﴾ ، واختلف في قوله تعالى: ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً ﴾ فقرأ برفع (تكون) أبو عمرو وحمزة والكسائي، وقرأ الباقيون

قوله: ﴿ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ ﴾ : أي فلما جاء البشير.

قوله: ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلَّ ﴾ : بمعنى قلنا.

قوله: «وجب أن تكون المخففة»: أي أن تكون هي المخففة.

بنصبه.

ومن العرب من يُجيز إهمال غير المخففة، حملاً على (ما) المصدرية،
فيرفع المضارع بعدها، كقول الشاعر:

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِئِي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدَا
ف (أَنْ) الأولى والثانية مصدرتان غير مخففتين وقد أعملت إحداهما
وأهملت الأخرى.

ومن إهمالها قراءة بعضهم قوله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾،
وقول الشاعر:

إِذَا مِتُّ فَادْفِنِي إِلَى جَنْبِ كَرَمَةٍ تُرَوِّي عِظَامِي فِي الْمَمَاتِ عُرْوُهَا
وَلَا تَدْفِنْنِي فِي الْفَلَاةِ فَإِنِّي أَخَافُ إِذَا مَا مِتُّ أَنْ لَا أَذُوقُهَا
وأما (إِذَنْ) فحرف جواب يختصُّ بجملة واقعة جواباً لشرط مُقدَّر.
وقد يكون مذكوراً، كقول الشاعر:

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنتني منها إذن لا أقيها
وينصب بها المضارع بشرط كونه مستقبلاً، وكون (إِذَنْ) مصدرية، والفعل
متصل بها أو منفصل بقسم، كقولك لمن قال: أزورك غداً: إذن أكرمك، وإذن والله
أكرمك.

فلو كان المضارع بمعنى الحال وجب رفعه؛ لأنَّ فعل الحال لا يكون إلاَّ

قوله: «لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها»: هذه الشرطية الظاهرة والمقدرة تكون في نحو قوله
لمخاطبه: أزورك، فيقول: إذن أكرمك، فإنَّ تقدير هذا القول: إن تزرتني أكرمك.

مرفوعاً، وذلك قولك لمن قال: أنا أحبك: إِذَنْ أَصَدَّقْكَ، وكذا لو كانت (إِذَنْ) غير مصدرة، فتوسطت بين ذي خبر وخبره، أو بين ذي جواب وجوابه؛ لأنها هناك تشبه الظن المتوسط بين المفعولين فوجب إلغاؤها فيه، كما جاز إلغاء الظن في مثله.

وأما قول الراجز:

لا تَتْرُكَنِي فِيهِمْ شَطِيرَا إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا
فشاذ لا يقاس عليه.

ولو توسطت (إِذَنْ) بين عاطف ومعطوف جاز إلغاؤها وإعمالها، وإلغاؤها أجود وبه قرأ القراء السبعة في قوله تعالى: ﴿وَإِذَنْ لَا يَلْبَثُونَ خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾. وفي بعض الشواذ: (إِذَنْ لَا يَلْبَثُوا) بالنصب على الإعمال.

ولو كان الفعل منفصلاً من (إِذَنْ) بغير قسم، كقولك: إِذَنْ أَنَا أَكْرَمُكَ، وجب إلغاؤها؛ لأن غير القسم جزء من الجملة، فلا تقوى (إِذَنْ) معه على العمل فيما بعده، بخلاف القسم، فإنه زائد مؤكد، فلم يمنع الفصل به من النصب هنا، كما لم

قوله: «لأنَّ فعل الحال لا يكون إلا مرفوعاً»: هذه دعوى مجردة.

قوله: «إِذَنْ أَصَدَّقْكَ»: ولا شك أنه للحال؛ إذ لا معنى للتصديق في المستقبل.

قوله: «بين ذي خبر وخبره»: مثل: زيد إِذَنْ أَكْرَمَهُ.

قوله: «أو بين ذي جواب وجوابه»: مثل:

لئن عادَ لي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إِذَنْ لا أقيلها

قوله: «فوجب إلغاؤها فيه كما جاز»: هذا التشبيه ليس بصحيح؛ إذ لا معنى لتشبيهه الوجوب بالجواز.

قوله: «فشاذ»: لأنها توسطت بين (إن) مع اسمها وبين خبرها - إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا - .

يمنع من الجر، في قولهم: «إِنَّ الشَّاةَ لَتَجْتَرُّ فَتَسْمَعُ صَوْتَ اللَّهِ رَبِّهَا»، حكاة أبو عبيدة، وفي قولهم: «هَذَا غُلَامٌ وَاللَّهِ زَيْدٌ» و «اشْتَرَيْتَهُ بِوَاللَّهِ أَلْفَ دِرْهَمٍ» حكاة ابن كيسان عن الكسائي.

وحكى سيبويه عن بعض العرب: إلغاء (إِذْنٌ) مع استيفاء شروط العمل، وهو القياس؛ لأنها غير مختصة.

وإنما أعملها الأكثرون حملاً على (ظَنٍّ)؛ لأنها مثلها في جواز تقدمها على الجملة وتأخرها عنها وتوسطها بين جزأها، كما حملت (ما) على (لَيْسَ)؛ لأنها مثلها في نفي الحال.

وَبَيْنَ لَا وَلَا مَجَرٍّ أَلْتَزِمَ إِظْهَارُ أَنْ نَاصِبَةً وَإِنْ عُدِمَ
لَا فَإِنَّ أَعْمِلَ مُظْهِراً أَوْ مُضْمِراً وَبَعْدَ نَفْيٍ كَانَ حَتْمًا أَضْمِراً

أولى نواصب الأفعال بالعمل (أَنْ) لاختصاصها بالفعل، وشبهها في اللفظ، والمعنى بما يعمل النصب في الأسماء، وهو (أَنْ) المصدرية. فلذلك جاز في (أَنْ) دون أخواتها أن تعمل في الفعل مظهرة ومضمرة، فتعمل مضمرة باطراد بعد ستة أحرف: (لام الجر)، و (أو) بمعنى إلى، أو (إِلَّا وَحْتَى) بمعنى إلى، أو كي،

قوله: «صوت والله ربها»: أصله صوت ربها والله، ومثله هذا غلام والله زيد، وأصله غلام زيد والله، وكذلك اشتريته بوالله ألف، أصله بألف والله.

قوله: «لأنها غير مختصة»: أي بالفعل.

قوله: «كما حملت ما»: أي النافية على (ليس) لأنها مثلها في نفي الحال، فمعنى ليس زيد قائماً أنه في الحال ليس بقائم.

قوله: «فلذلك جاز في أن»: المصدرية دون أخواتها (لن وإذن وكى).

وفاء الجواب، وواو المصاحبة، والعاطف على اسم لا يشبه الفعل. ولا تعمل مضمرة فيما سوى ذلك إلا على وجه الشذوذ، وسيأتي التنبيه عليه إن شاء الله تعالى.

أما لام الجر: (فلأن) مع الفعل بعدها ثلاثة أحوال: وجوب الإظهار، ووجوب الإضمار، وجواز الأمرين.

فيجب الإظهار مع الفعل المقرون بـ (لا)، كقوله تعالى: ﴿لَيْلًا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾.

ويجب الإضمار مع الفعل إذا كانت اللام قبله زائدة، لتوكيد نفي (كان)، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ﴾، وتسمى لام الجحود.

ويجوز الإضمار والإظهار مع الفعل الواقع بخلاف ذلك سواء كانت اللام للتعليل، كقولك: جئتكَ لتحسن، وما فعلت ذلك لتغضب، وتسمى لام (كي) أو للعاقبة كقوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾، أو زائدة كقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾.

فالفعل في هذه المواضع منصوب بـ (أن) مضمرة ولو أظهرتها في أمثال ذلك لحسن.

وأما (أو) فقد أشار إلى إضمار (أن) بعدها بقوله:

كَذَاكَ بَعْدَ أَوْ إِذَا يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِهَا حَتَّى أَوْ إِلَّا أَنْ خَفِيَ

قوله: «كذلك بعد أو»: هذه الكلية بمنزلة العطف على قوله: سابقاً وبعد نفي كان حتماً أضمر.

يعني: أنه كما أضمرت (أَنْ) الناصبة حتماً، بعد لام الجر المؤكدة لنفي (كان) كذلك تضر حتماً، وتخفى بعد (أَوْ) إذا صلح في مكانها (حتى أو إلا)، يريد (حتى) التي بمعنى (إلى) لا التي بمعنى (كي).

والحاصل: أنه ينصب المضارع بـ (أَنْ) لازمة الإضمار، بعد (أَوْ) بمعنى (إلى) أو (إلا).

فإن كان ما قبلها مما ينقضي شيئاً فشيئاً فهي بمعنى (إلى)، وإلا فهي بمعنى (إلا).

مثال الأول قولك: لأنتظرته أو يجيء، تقديره: لأنتظره إلى أن يجيء. ونحوه قول الشاعر:

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أَدْرِكَ الْمُنَى فَمَا انْقَادَتِ الْآمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ
ومثال الثاني قولك: لأقتلنَّ الكافرَ أو يسلم، تقديره لأقتلنَّ الكافرَ إلا أن يسلم. ونحوه قول الشاعر:

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كَعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا
وقول الآخر:

لَأَجَدُّنَّكَ أَوْ تَمَلَّكَ فِتْنِي بِيَدِي صَغَارٍ طَارِفاً وتليداً
فإن قلت: (أَوْ) المذكورة حرف عطف واقع بعد فعل، فكيف نصب الفعل بعدها بإضمار (أَنْ) مع كون (أَنْ) والفعل في تأويل الاسم؟ فكيف صح عطف الاسم على الفعل؟

قلت: صحَّ ذلك على تأويل الفعل قبل (أَوْ) بمصدر معمول لكونٍ مقدر. فإذا قلت: لأنتظرته أو يجيء، أو لأقتلنَّ الكافرَ أو يسلم، فهو محمول على تقدير: ليكوننَّ انتظار مني أو مجيء منه، وليكوننَّ قتل مني للكافر أو إسلام منه،

وكذا جميع ما جاء من هذا القبيل.

فإن قلت: فلم نصبوا الفعل بعد (أو) حتى احتاجوا إلى هذا التأويل؟

قلت: ليفرقوا بين (أو) التي تقتضي مساواة ما قبلها لما بعدها في الشك فيه، وبين (أو) التي تقتضي مخالفة ما قبلها لما بعدها في ذلك، فإنهم كثيراً ما يعطفون الفعل المضارع على مثله بـ (أو) في مقام الشك في الفعلين تارة، وفي مقام الشك في الثاني منهما أخرى فقط.

فإذا أرادوا بيان المعنى الأول رفعوا ما بعد (أو) فقالوا: أفعل كذا أو أترك، ليؤذن الرفع بأن ما قبل (أو) مثل ما بعدها في الشك.

وإذا أرادوا بيان المعنى الثاني نصبوا ما بعد (أو) فقالوا: لأنتظره أو يجيء ولأقتلن الكافر أو يسلم، ليؤذن النصب بأن ما قبل (أو) ليس مثل ما بعدها في الشك، لكونه محقق الوقوع أو راجحه، فلما احتيج إلى النصب ليعلم هذا المعنى احتيج له إلى عامل، ولم يجز أن تكون (أو) لعدم اختصاصها، فتعين أن تكون (أن) مضمرة، واحتيج لتصحيح الإضمار إلى التأويل المذكور.

وأما (حتى) فقد أشار إلى نصب الفعل بعدها بإضمار (أن) بقوله:

وَبَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إِضْمَارُ أَنْ حَتْمٌ كَجُدٍ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنٍ

وَتِلْوَ حَتَّى حَالاً أَوْ مُؤَوَّلًا بِهِ أَرْفَعَنَّ وَأَنْصِبِ الْمُسْتَقْبَلَا

(حتى) حرف غاية، وتأتي في الكلام على ثلاثة أضرب: عاطفة وابتدائية

قوله: «لعدم اختصاصها»: أي بالفعل.

قوله: «أو مؤوَّلاً به»: أي بالحال.

وجارة.

فالعاطفة: تعطف بعضاً على كله، كقولك: أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأَسَهَا.

والابتدائية: تدخل على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها، وقد تكون

اسمية كقول الشاعر:

فَمَا زَالَتْ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا بِدَجْلَةٍ حَتَّى مَاءٍ دِجْلَةٌ أَشْكَلُ

وقد تكون فعلية كقولهم: شَرَبْتُ الْإِبِلَ حَتَّى يَجِيءَ الْبَعِيرُ يَجْرُ بَطْنُهُ.

والجارة: تدخل الاسم على معنى (إلى) والفعل أيضاً على معنى (إلى)،

وقد تدخله على معنى (كَي)، ويجب حينئذ أن تضم (أَنْ) لتكون مع الفعل في

تأويل مصدر مجرور بـ (حتى)، ولا يجوز أن تظهر.

فإذا دخلت (حتى) على الفعل المضارع، فهي إما جارة وإما ابتدائية، فإن

كان الفعل مستقبلاً أو في حكم المستقبل فـ (حتى) حرف جر بمعنى (إلى) أو

(كَي)، والفعل بعدها لازم النصب بـ (أَنْ) المضمرة، وذلك نحو قولك: لَأَسِيرَنَّ

حَتَّى تَغْرَبَ الشَّمْسُ، وَلَأَتُوبَنَّ حَتَّى يُغْفَرَ لِي، والمعنى: لَأَسِيرَنَّ إِلَى أَنْ تَغْرَبَ

الشَّمْسُ، وَلَأَتُوبَنَّ كَي يَغْفَرَ لِي.

وإن كان الفعل بعد (حتى) حالاً أو في تقدير الحال فهي حرف ابتداء،

والفعل بعدها لازم الرفع، لخلوه عن ناصب أو جازم.

فالحال المحقق: كقولك: سَرْتُ الْبَارِحَةَ حَتَّى أَدْخُلَهَا الْآنَ، وَمَرْضَى فُلَانٌ

حَتَّى لَا يَرْجُوَنَهُ، وَسَأَلْتُ عَنْهُ حَتَّى لَا أَحْتَاجَ إِلَى سُؤَالٍ.

قوله: «حتى ماء دجلة أشكل»: هذه الجملة هي الاسمية.

قوله: «حتى لا يرجونه»: أي الآن، وهكذا حتى لا أحتاج إلى سؤال، أي الآن.

والحال المقدّر: أن يكون الفعل قد وقع، فيقدر المخبر به اتصافه بالدخول فيه، فيرفع؛ لأنّه حال بالنسبة إلى تلك الحال، وقد يقدر اتصافه بالعزم عليه، فينصب لأنّه مستقبل بالنسبة إلى تلك الحال، ومنه قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾. قرأ نافع بالرفع، والباقون بالنصب.

وأما (فاء الجواب وواو المصاحبة) فقد أشار إلى نصب الفعل بعدهما بإضمار (أن) بقوله:

وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيِ أَوْ طَلَبِ مَحْضَيْنِ أَنْ وَسَتْرَهَا حَتْمٌ نَصَبٌ
وَالْوَاوُ كَالْفَا إِنْ تُفْعَدُ مَفْهُومٌ مَعَ كَلَّا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَزَعُ

(أن) مبتدأ، و (نَصَبٌ) خبره، و (سترها حتم) حال من فاعل (نصب)، و (بَعْدَ) حال من مفعوله المحذوف، التقدير: أن تنصب الفعل مضمرّة إضماراً لازماً، وذلك إذا كان الفعل بعد الفاء المجاب بها نفي أو طلب، وهو أمر أو نهي أو دعاء أو استفهام أو عرض أو تحضيض أو تَمَنٍّ.

فالنفي نحو: ما تَأْتِينَا فَتَحَدِّثْنَا، ونحوه قوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾. والأمر نحو: زُرْنِي فَأَزُورْكَ، وكقول الراجز:

يَا نَاقَ سِيرِي عَنَقًا فْسِيحَا إِلَىٰ سُلَيْمَانَ فَانْسْتَرِيحَا
والنهي نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ﴾. والدعاء كقول الشاعر:
رَبِّ وَفَقْنِي فَلَا أَعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنْ

قوله: «وبعد»: أي الواقعة في أوّل الرجز - وبعد فا جواب - .

قوله: «وهو»: أي الطلب.

والاستفهام كقول الآخر:

هَلْ تَعْرِفُونَ لِبَانَاتِي فَأَرْجُو أَنْ تُقْضَىٰ فَيَرْتَدُّ بَعْضُ الرُّوحِ فِي الْجَسَدِ

والعرض نحو: ألا تنزل عندنا فتُصِيبَ خيراً، وكقول الشاعر:

يَا ابْنَ الْكِرَامِ أَلَا تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَأَيْ كَمَنْ سَمِعَا

والتحضيض نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾.

والتمني نحو قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً﴾، وكقول الشاعر:

يَا لَيْتَ أُمَّ خُلَيْدٍ وَعَدَتْ فَوْقَتْ وَدَامَ لِي وَلَهَا عُمرٌ فَنصْطَحِبَا

ولا ينصب الفعل بعد الفاء مسبوقه بغير نفي أو طلب إلا للضرورة، كقول

الشاعر:

سَأْتُرُكَ مَنزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَالْحَقَّ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا

أو لتقدم ترج أو شرط أو جزائه، وسنقف على التنبيه عليه.

ولا يجوز نصب بعد شيء من ذلك إلا بثلاثة شروط:

الأول: أن يكون النفي خالصاً من معنى الإثبات.

الثاني: ألا يكون الطلب اسم فعل ولا بلفظ الخبر، كما قد أشار إليهما

بقوله:

..... مَحْضَيْنِ

قوله: «أو لتقدم ترج»: هو عطف على قوله إلا للضرورة.

قوله: «ولا بلفظ الخبر»: أي ولا طلب بصيغة خبر.

ولذلك وجب رفع ما بعد الفاء في نحو: ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا، وما تزال تأتينا فتحدثنا، وما قام فيأكل إلا طعامه، وقول الشاعر:

وَمَا قَامَ مِنَّا قَائِمٌ فِي نَدِينَا فَيَنْطِقُ إِلَّا بِأَلْتِي هِيَ أَعْرَفُ

وفي نحو: (صه) فاسكت، وحسبك الحديث فينام الناس.

وأجاز الكسائي نصب ما بعد الفاء في هذين؛ لأنه في معنى: اسكت فاسكت، واكتف بالحديث فينام الناس.

الشرط الثالث: أن يقصد بالفاء الجزاء والسببية، ولا يكون الفعل بعدها مبنياً على مبتدأ محذوف.

فلو قصد بالفاء مجرّد العطف أو بالفعل بعدها بناؤه على محذوف وجب الرفع، فقول: ما تأتينا فتحدثنا، على معنى: ما تأتينا فما تحدثنا، أو ما تأتينا فأنت تحدثنا، قال الله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ أي: فهم يعتذرون.

أما إذا قصد بالفاء معنى السببية، ولا ينوئ مبتدأ، فليس في الفعل بعدها إلا النصب، نحو: ما تأتينا فتحدثنا بمعنى: ما تأتينا محدثاً، أو ما تأتينا فكيف تحدثنا، فلما أرادوا بيان هذا المعنى نصبوا بـ (أن) مضمرة، على أنها والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متأول من الفعل المتقدم، معمولاً لكون محذوف تقديره في نحو: ما تأتينا فتحدثنا، ما يكون منك إتيان فحديث مني، وفي نحو: زرني فأزورك، أي: لتكون زيارة منك فزيارة مني، وكذا ما أشبهه.

وجميع المواضع التي ينتصب فيها المضارع بإضمار (أن) بعد الفاء ينتصب فيها بذلك بعد (الواو) إذا قصد بها المصاحبة، وذلك نحو قوله تعالى:

قوله: «ما أنت إلا تأتينا»: فإنّ النفي هنا اختلّ بسبب إلا. «وما تزال تأتينا»: فإنّ ما تزال بمعنى الإثبات.

﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾ وقول الشاعر:

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُو أَنْ أُنْدَى لَصَوْتٍ أَنْ يَنَادِي دَاعِيَانِ

وقول الآخر:

لَا تَنْتَهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

وقول الآخر:

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونُ بَيْتِي وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ

وقوله تعالى: ﴿ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾

في قراءة حمزة وابن عامر وحفص. وقرأ الباقون: (ونكون) بالرفع على معنى: (ونحن نكون).

قال ابن السراج: الواو تنصب ما بعدها في غير الموجب من حيث انتصب ما بعد الفاء.

وإنما تكون كذلك إذا لم ترد الاشتراك بين الفعل والفعل، وأردت عطف الفعل على مصدر الفعل الذي قبلها، كما كان في الفاء، وأضمرت (أن)، وتكون الواو في هذا بمعنى (مع) فقط.

ولا بد مع هذا الذي ذكره من رعاية ألا يكون الفعل بعد الواو مبنياً على مبتدأ محذوف؛ لأنه متى كان كذلك وجب رفعه.

ومن ثمَّ جاز فيما بعد الواو في نحو: لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ ثلاثة أوجه:

قوله: «أن أُنْدَى لصوت»: قال الجوهري: النداء بعد ذهاب الصوت، يقال: فلان أُنْدَى صوتاً من فلان إذا كان بعيد الصوت.

الجزم: على التشريك بين الفعلين في النهي.

والنصب: على النهي عن الجمع.

والرفع: على ذلك المعنى، ولكن على تقدير: لا تأكل السمك وأنت تشرب اللبن.

وأما العاطف على اسم لا يشبه الفعل، فقد أشار إلى نصب المضارع بعده بـ (أن) جائزة الإضمار، بعدما اعترض بذكر ما يجرم من الجواب عند حذف الفاء، وذكر النصب بعد الفاء في جواب الترجي في قوله:

وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْماً اعْتَمِدَ	إِنْ تُسْقِطِ أَلْفاً وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ
وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعُ	إِنْ قَبْلَ لَا دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعُ
وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ أَفْعَلٍ فَلَا	تَنْصِبُ جَوَابَهُ وَجَزْمَهُ أَقْبَلًا
وَالْفِعْلُ بَعْدَ أَلْفاءٍ فِي الرَّجَا نُصِبَ	كَنَصَبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبُ
وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُظِفَ	تَنْصِبُهُ أَنْ ثَابِتًا أَوْ مُنْحَذَفَ

يجب في جواب غير النفي إذا خلا من الفاء، وقصد الجزاء أن يجرم؛ لأنه جواب شرطٍ مضمر، دلَّ عليه الطلب المذكور لقربه من الطلب، وشبهه به في

قوله: «في النهي»: أي ولا تشرب اللبن.

قوله: «على النهي عن الجمع»: أي مع شربك اللبن.

قوله: «بعد ما اعترض بذكر»: أي جاء به بطور جملة اعتراضية.

قوله: «لقربه من الطلب وشبهه به»: يعني كما أن القضية الشرطية لا تدلّ على الوقوع كذلك الطلب لا يدلّ على الوقوع، بل على احتمال أن يمثل المأمور فيقع، وأن لا يمثل فلا

احتمال الوقوع وعدمه، فيصلح أن يدل على الشرط، ويجزم بعده الجواب، بخلاف النفي، فإنه يقتضي تحقق عدم الوقوع، كما يقتضي الإيجاب تحقق وجوده، فكما لا يجزم الجواب بعد الموجب، كذلك لا يجزم بعد النفي، وإنما يجزم بعد الأمر، ونحوه من الطلب، كقولك: زُرْنِي أُرْكَ، تقديره: زُرْنِي فَإِنْ تَرُزْنِي أُرْكَ.

وقيل: لا حاجة إلى هذا التقدير، بل الجواب مجزوم بالطلب، لتضمنه معنى حرف الشرط، وهو مشكل؛ لأنَّ معنى الشرط لا بد له من فعل شرط، ولا يجوز أن يكون هو الطلب بنفسه، ولا مضمناً له، مع معنى حرف الشرط لما في ذلك من التعسف، ولما فيه من زيادة مخالفة الأصل، ولا مقدراً بعده لقبح إظهاره بدون حرف الشرط بخلاف إظهاره معه.

ولا يجوز أن يجعل للنهي جواب مجزوم، إلا إذا كان الشرط المقدّر موافقاً للمطلوب فيصح أن يدل عليه.

وعلاوة ذلك أن يصح المعنى بتقدير دخول (إِنْ) على (لا)، نحو: لا تَدْنُ من الأسد تَسْلَمَ، فللنهي هنا جواب مجزوم؛ لأنَّ المعنى يصح بقولك: إِنْ لا تَدْنُ

يقع.

قوله: «لتضمنه معنى حرف الشرط»: بمعنى إِنْ تَرُزْنِي.

قوله: «هو الطلب بنفسه»: لأنَّ الطلب لا يكون شرطاً.

قوله: «ولا مضمناً له»: أي لفعل الشرط مع معنى حرف الشرط، أي متضمناً للطرفين الشرط وفعل الشرط.

قوله: «من زيادة مخالفة الأصل»: لأنَّ هذه التغييرات والتقديرات كلها خلاف الأصل.

قوله: «ولا مقدراً بعده»: أي بعد الطلب بدون حرف الشرط لقبح إظهاره، أي فعل الشرط بدون حرف الشرط.

من الأسد تَسَلَّمَ، بخلاف قولك: لا تَدُنْ من الأسد يأكلك، فإن الجزم فيه ممتنع؛ لعدم صحة المعنى بقولك: إن لا تَدُنْ من الأسد يأكلك.

وأجاز الكسائي: جزم جواب النهي مطلقاً، وما يحتاج له به من نحو قول الصحابي: «يا رسول الله لا تَشْرَفْ يُصَبِّكَ سَهْمٌ»، ومن رواية من روى قوله ﷺ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرَبَ مَسْجِدَنَا يُؤْذِنَا بِرِيحِ الثَّوْمِ»، فهو مخرج على الإبدال من فعل النهي لا على الجواب.

ويساوي فعل الأمر في صحة جزم الجواب بعده بدون الفاء ما دلَّ على معناه من اسم فعل أو غيره، وإن لم يساوه في صحة النصب مع الفاء، فيقال: نَزَالَ أَنْزَلَ مَعَكَ، وَحَسْبُكَ يَنْمِ النَّاسُ، وإن لم يجز: نَزَالَ فَانْزِلْ، وَحَسْبُكَ فَيَنَامِ النَّاسُ إِلَّا عِنْدَ الْكَسَائِيِّ. وألحق القراء الرجال بالتمني، فجعل له جواباً منصوباً.

ويجب قبوله لثبوته سماعاً، كقراءة حفص عن عاصم قوله تعالى: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى﴾، وكقول الراجز:
عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دَوْلَاتِهَا يُدَلِّتُنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَاتِهَا
فتستريح النَّفْسُ مِنْ زَفَرَاتِهَا

قوله: «مطلقاً»: أي بدون قيد.

قوله: «لا تشرف يصبك سهم»؛ فإنه لا يصح أن يقال: إن لا تشرف يصبك، وإن لا يقرب من مسجدنا يؤذنا، فإن ذلك نظير إن لا تدن من الأسد يأكلك في عدم صحة المعنى. قوله: «على الإبدال»: أي أنه بدل.

قوله: «أو غيره»: أي كالخبر الدال على الطلب.

قوله: «أو دولاتها»: الدولات بالضم: الأشياء التي تتداول فتكون لهذا مرة ولذاك أخرى، وأداله يديله: نصره، واللمة: هي الشدة.

وينصب المضارع الواقع بعد عاطف، على اسم غير شبيه بالفعل، كالواو في قول الشاعر:

لَلْبُسِّ عِبَاءٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ لَبْسِ الشُّفُوفِ
أراد: للبس عباءة وأن تقَرَّرَ عيني، فحذف (أن) وأبقى عملها، ولو استقام له الوزن، فأثبتها لكان أقيس.

وكالفاء وثم وأو في قول الشاعر:

لَوْلَا تَوَقُّعٌ مُعْتَرِّفٌ فَأَرْضِيهِ مَا كُنْتُ أَوْثِرُ إِتْرَاباً عَلَى تَرَبٍّ
وقول الآخر:

إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكاً ثُمَّ أَعْقَلَهُ كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقْرُ
وفي قوله تعالى: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً﴾ في قراءة السبعة، إلا نافعاً، بنصب (يرسل) عطفاً على (وحياً) والأصل: أن يُرْسَلَ.

ولو كان المعطوف عليه وصفاً شبيهاً بالفعل لم يجز نصب الفعل المعطوف على ذلك الوصف، كما قد نبه عليه بقوله:
وإن على اسم خالصٍ

قوله: «تَوَقُّعٌ مُعْتَرِّفٌ»: أي معترض سائل، فأرضيه بالنصب هو محل الشاهد، أي لولا توقع معترض لي بالسؤال وإرادتي إرضاءه ما كنت أؤثر أتراباً هو جمع ترب وهو المساوي في السن.

قوله: «ثم أَعْقَلَهُ»: هو محل الشاهد، بمعنى أعطي ديته كالثور يضرب لَمَّا عَافَتِ الْبَقْرُ، يقول: إنني في قتلي سليكاً لأجل إرضاء بعض الميول، ثم بعد ذلك أعطي ديته مثل الثور الذي يضرب للورود حتى ترد بوروده البقر، على أنه لا يمتنع عن الورود، إنما الممتنع البقر نفسها ولكنها لا تضرب اعتزازاً بها دونه هو.

أي: غير مقصود به معنى الفعل.

واحترز بذلك من نحو: (الطائرُ فيَغْضَبُ زيدُ الذُّباب)، فإن (يغضب) معطوف على اسم الفاعل، ولا يمكن أن ينصب؛ لأنَّ اسم الفاعل مؤول بالفعل، لأنَّ التقدير: الذي يطير، فيغضب زيد الذباب.

وقد يقع المضارع موقع المصدر في غير المواضع المذكورة، فيقدر بـ (أن) وقياسه مع ذلك أن يرفع، كقولهم: «تَسْمَعُ بالمعيدي خَيْرٌ من أن تراه»، تقديره: أن تسمع بالمعيدي، وكقول الشاعر:

وَمَا رَاعَنِي إِلَّا يَسِيرُ بِشُرْطَةٍ وَعَهْدِي بِهِ قَيْنًا يَفُشُّ بِكِيرِ
أراد: إِلَّا أن يسير.

وقد ينصب بـ (أن) المضمرة، وهو قليل ضعيف. وقد أشار إلى مجيئه بقوله:

وَشَدَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصَبٌ فِي سَوَى مَا مَرَّ فَأَقْبَلَ مِنْهُ مَا عَدَلُ رَوَى
ومما روي من ذلك قول بعض العرب: «خُذِ اللَّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ»، وقول الشاعر:

قوله: «فيغضب زيد»: أي منه.

قوله: «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه»: يجوز أن يقال: تسمع بنصب الفعل بتقدير أن، ويجوز أن يرفع إذ لا داعي لنصبه، ولكنه لما وقع موقع الاسم كان من اللازم تقدير أن المصدرية حتى تحيله بالتأويل إلى مصدر.

قوله: «قبل يأخذك»: أي قبل أن يأخذك بنصب يأخذك.

فَلَمْ أَرْ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاحِدٍ وَنَهَنْتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلَهُ
 قال سيبويه: «أراد: بعدما كدت أن أفعله».

قوله: «فلم أرَ مثلها خباسة واحد»: الخباسة: الغنيمة، أي لم أرَ مثل تلك الغنيمة غنيمة أحد، وكففت نفسي عن التعرض لها بعدما قاربت أن أفعل.

عوامل الجزم

بِلَا وَلَا مِ طَالِبًا ضَعْ جَزْمًا فِي الْفِعْلِ هَكَذَا بِلَمْ وَلَمْ
وَأَجْزِمُ بِإِنْ وَمَنْ وَمَا وَمَهُمَا أَيِّ مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ إِذْ مَا
وَحَيْثُمَا أَنَّى وَحَرْفٌ إِذْ مَا كَيْانَ وَبَاقِي الْأَدَوَاتِ أَسْمَا

الأدوات التي يجزم بها المضارع هي: (اللام ولا) الطليتان، و (لَمْ وَلَمْ) أختها، و (إِنْ) الشرطية وما في معناها.

أَمَّا (لام الأمر) فهي اللام المكسورة الداخلة على المضارع في مقام الأمر والدعاء، نحو قوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾، وقوله تعالى: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾.

ويختار تسكينها بعد الواو والفاء، ولذلك أجمع القراء عليه فيما سوى قوله تعالى: ﴿وَلْيُؤْفُوا نَذْوَرَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا﴾، وقوله تعالى: ﴿وَلْيَتَمَتَّعُوا﴾، ونحوه قوله تعالى: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾، وقوله تعالى: ﴿فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾.

عوامل الجزم

قوله: «طالِباً»: لأنَّ كَلَّامًا من (لا) الناهية و (لام) الأمر يدلّ على الطلب، وطالِباً حال من ضمير ضع، وبهذا احترز عن (لا) غير الناهية وغير (لام الأمر).
قوله: «ويختار تسكينها»: أي تسكين (لام الأمر).

وقد تُسَكَّن بعد (ثم) كقراءة أبي عمرو وغيره قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾.

ودخول هذه اللام على مضارع الغائب والمتكلم والمخاطب المبني للمفعول كثير، كقوله تعالى: ﴿وَلْنَحْمِلَ خَطَايَاكُمْ﴾، وقول النبي ﷺ: «قوموا فلاُصلِّ لكم»، وقولك: لِنُغْنِ بِحَاجَتِي وَلِنُزِدْ عَلَيْنَا.

ودخولها على مضارع المخاطب المبني للفاعل قليل، استغنوا عن ذلك بصيغة (أفعل).

ومن دخولها عليه قوله ﷺ: «لَتَأْخُذُوا مَصَافِقَكُمْ»، وقراءة أبي وأنس قوله تعالى: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرَّحُوا﴾.

ويجوز في الشعر أن تحذف ويبقى جزمها، كقول الشاعر:

مُحَمَّدٌ تَفْدٍ نَفْسِكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتُ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا
وكقول الآخر:

فَلَا تَسْتَطِلُّ مِنِّي بِقَائِي وَمُدَّتِي وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبُ
التقدير: لتفد نفسك، وليكن للخير منك نصيب.

فأما نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ فالجزم فيه بجواب الأمر، لا باللام المقدرة. والمعنى: قل لعبادي أقيموا الصلاة يقيموا. فإن قيل: حملة على ذلك يستلزم ألا يتخلف أحد من المقول لهم عن الطاعة، والواقع بخلاف ذلك.

قوله: «ولننزه علينا»: هو من الزهو؛ لأن زهى وعنى لا تستعملان إلا بصيغة المجهول.
قوله: «محمد تفد»: أي لتفد ولكن يكن: أي ليكن.

فجوابه من وجهين:

أحدهما: لا نسلم أن الحمل على ذلك يستلزم أن لا يتخلف أحد من المقول لهم عن الطاعة؛ لأنَّ الفعل مسند إليهم على سبيل الإجمال، لا إلى كل واحد منهم، فيجوز أن يكون التقدير: قل لعبادي أقيموا الصلاة يقيمها أكثرهم، ثم حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، فاتَّصل الضمير تقديرًا موافقًا لغرض الشارع، وهو انقياد الجمهور.

الثاني: سلمنا أن الحمل على ذلك يستلزم أن لا يتخلف أحد من المقول لهم عن الطاعة، لكن لا نسلم أن الواقع بخلاف ذلك، لجواز ألا يكون المراد بالعباد المقول لهم كل من أظهر الإيمان، ودخل في زمرة أهله، بل خُلِّصَ المؤمنين ونجباؤهم، وأولئك لا يتخلف أحد منهم عن الطاعة أصلاً.

وأما (لا) الطلية فهي الداخلة على المضارع في مقام النهي أو الدعاء، نحو: ﴿لا تحزن﴾ و ﴿لا تؤاخذنا﴾. وتصحب فعل المخاطب والغائب كثيراً، وقد تصحب فعل المتكلم، كقول الشاعر:

إذا ما خرَجنا من دِمَشقَ فلا نَعُدُّ لها أبداً ما دَامَ فيها الجِراضُ

قوله: «فاتصل الضمير تقديرًا موافقًا»: أي مفروضاً فيه الجميع؛ لأنَّ غرض الشرع من ذلك هو امتثال الجميع لا البعض دون البعض.

قوله: «لا يتخلف أحد منهم عن الطاعة أصلاً»: وفي كلا جوابيه تمحل وفتور واضح، فالحق أن جزم يقيموا الصلاة باللام المقدرة.

قوله: «فلا نعد»: هو محلّ الشاهد.

وكقول الآخر:

لا أَعْرِفَنَّ رَبِّباً حُوراً مدامِعُها مُرَدِّفَاتٍ على أَعقابٍ أَكْوَازٍ

وأما (لَمْ) و (لَمَّا) أختها فينفيان المضارع، ويقلبان معناه إلى الماضي، ولا بد في منفي (لَمَّا) أن يكون متصلاً بالحال.

وقد يحذف ويوقف على (لَمَّا)، كقولهم: (كلا، وَلَمَّا)، أي: ولما يكن ذاك.

وقد احترزت بقولي: «وَلَمَّا أختها»، أي: أخت (لَمْ) من (لَمَّا) الحينية نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا﴾، ومن (لَمَّا) بمعنى (إِلَّا)، نحو: عَزَمْتُ عَلَيْكَ لَمَّا فَعَلْتَ، أي: إِلَّا فَعَلْتَ، والمعنى: ما أسألك إِلَّا فَعَلَكَ، فإن التي تدخل على المضارع، وتجزمه هي (لَمَّا) النافية لا غير.

وإنما عملت هي وأخواتها الجزم؛ لأنها اختصت بالمضارع ودخلت عليه لمعانٍ لا تكون للأسماء، فناسب أن تعمل فيه العمل الخاص بالفعل، وهو الجزم. وأما (إِنْ) الشرطية: فهي التي تقتضي في الاستقبال تعليق جملة على جملة، تُسَمَّى الأولى منهما شرطاً والثانية جزاء. ومن حقهما أن يكونا فعليتين، ويجب ذلك في الشرط. فإن كانا مضارعين جزمتهما؛ لأنها اقتضتهما، فعملت فيهما، وذلك نحو: إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرُو.

ويساوي (إِنْ) في ذلك الأدوات التي في معناها، وهي: (مَنْ) و (مَا) و (مَهْمَا) و (أَيُّ) و (مَتَى) و (أَيَّانَ) و (أَيْنَ) و (إِذْماً) و (حيثما) و (أَنَّى)، كقوله تعالى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ﴾، وكقوله تعالى: ﴿وما تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ الله﴾، وكقوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لَتَسْحَرْنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ

قوله: «ربربا»: الربرب: هو القطيع من بقر الوحش.

قوله: «لمعان لا تكون للأسماء»: وهي النفي في الماضي وفي لما قيد الاتصال بالحال.

بمؤمنين»، وكفوله تعالى: ﴿أَيَّامًا تَدْعُو فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾.

وكقول الشاعر:

وَلَسْتُ بِحَلَّالِ التَّلَاحِ مَخَافَةً وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أَرْفِدِ

وكقول الآخر:

أَيَّانَ نَوْؤِمُكَ تَأْمَنُ غَيْرَنَا وَإِذَا لَمْ تُدْرِكِ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا

وكقول الآخر:

صَعْدَةُ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ أَيُّنَمَا الرِّيحُ تُمِيلُهَا تَمِيلُ

وكقول الآخر:

وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا

وكقول الآخر:

حَيْثُمَا تَسْتَقِمُّ يُقَدِّرُ لَكَ اللَّهُ لَهُ نَجَاحًا فِي غَايِرِ الْأَزْمَانِ

وكقول الآخر:

خَلِيلِيَّ أَنِّي تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا أَخَا غَيْرِ مَا يُرْضِيكُمَا لَا يُحَاوِلُ

وعند النحويين أن (إِذْ) في (إِذْمَا) مسلوب الدلالة على معناه الأصلي، مستعمل مع (مَا) المزیدة حرفاً بمعنى (إِنْ) الشرطية.

وما سوى (إِذْمَا) من الأدوات المذكورة، فأسماء متضمنة معنى (إِنْ) معمولة لفعل الشرط أو الابتداء، لا غير.

قوله: «على معناه الأصلي»: الذي هو الظرفية بمعنى المضي، مثل: قمت إذ قمت.

قوله: «أو الابتداء»: أي معمولة للابتداء.

فما كان منها اسم زمان أو مكان كـ (مَتَى وَأَيْنَ) ونحو ذلك فهو أبداً في موضع منصوب بفعل الشرط على الظرفية.

وما كان منها أسماء غير ذلك كـ (مَنْ وَمَا وَمَهْمَا) فهو في موضع مرفوع بالابتداء، إن كان فعل الشرط مشغولاً عنه بالعمل في ضميره كما في نحو: مَنْ يُكْرِمْنِي أَكْرِمُهُ، وما تأمُرْ بِهِ أَفْعَلُهُ، وإلا فهو في موضع منصوب بفعل الشرط لفظاً، كما في نحو: مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ، وَمَهْمَا تَصْنَعْ أَصْنَعْ مثله، أو محلاً كما في نحو: بَمَنْ تَمُرُّ أَمُرُّ.

ولما فرغ من ذكر الجوازم أخذ في الكلام على أحكام الشرط والجزاء، فقال:

فِعْلَيْنِ يَقْتَضِيَنَّ شَرْطٌ قَدْماً	يَتَلَوُ الْجَزَاءُ وَجَوَاباً وَسِماً
وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ	تُلْفِيهِمَا أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ
وَبَعْدَ مَاضٍ رَفَعَكَ الْجَزَاءُ حَسَنَ	وَرَفَعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنَ
وَأَقْرُنْ بِهَا حَتْمًا جَوَاباً لَوْ جُعِلَ	شَرْطاً لِإِنْ أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ
وَتَخْلُفْ أَلْفَاءَ إِذَا أَلْمُفَاجَاءُ	كَأَنَّ تَجُدْ إِذَا لَنَا مُكَافَاءُ

كل من أدوات الشرط المذكورة يقتضي جملتين: تسمى الأولى منهما

قوله: «من يكرمني أكرمه»: فإن فاعل يكرمني ضمير يرجع لمن.

قوله: «من تضرب»: فمن مفعول لتضرب.

قوله: «أو محلاً»: عطف على قوله لفظاً، فإن الجار والمجرور مثل: بمن تمرر أمرر منصوب محلاً على المفعولية لتمرر.

شرطاً، والثانية جزاء وجواباً أيضاً.

وحق الجملتين أن تكونا فعليتين، ويجب ذلك في الشرط دون الجزاء، فقد يكون جملة فعلية تارة، واسمية تارة، كما ستقف عليه.

وإذا كان الشرط والجزاء فعليتين، جاز أن يكون فعلاهما مضارعين، وهو الأصل وأن يكونا ماضيين لفظاً، وأن يكون الشرط ماضياً، والجواب مضارعاً، وأن يكون الشرط مضارعاً، والجواب ماضياً.

فالأول نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبَدُّوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوْهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾، والثاني نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا﴾، والثالث نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا﴾، والرابع نحو قول الشاعر:

مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّئٍ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ
وقول الآخر:

إِنْ تَضَرَّمُونَا وَصَلْنَاكُمْ وَإِنْ تَصَلُّوْا مَلَأْتُمْ أَنْفُسَ الْأَعْدَاءِ إِرْهَابَا
وأكثر النحويين يخصّون هذا النوع بالضرورة.

وليس بصحيح: بدليل ما رواه البخاري من قول النبي ﷺ: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةً الْقَدْرَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ»، ومن قول عائشة - رضي الله عنها -: «إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ رَقٌّ».

وما كان ماضياً من شرط أو جواب فهو مجزوم تقديرًا.

وأما المضارع فإن كان شرطاً وجب جزمه لفظاً، وكذا إن كان جواباً

والشرط مضارع.

وإن كان الجواب مضارعاً والشرط ماضٍ، فالجزم مختار والرفع كثير حسن، كقول زهير:

وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ يَقُولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمٌ
ورفعه عند سيبويه على تقدير تقديره، وكون الجواب محذوفاً. وعند أبي
العباس على تقدير الفاء.

وقد يجيء الجواب مرفوعاً والشرط مضارع، وإليه الإشارة بقوله:

..... وَرَفَعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ

وذلك نحو قول الشاعر:

يا أَقْرَعَ بَنَ حَابِسٍ يا أَقْرَعَ إِنَّكَ إِن يُضْرَعُ أَخُوكَ تُضْرَعُ
وقول الآخر:

فَقَلْتُ تَحْمَلُ فَوْقَ طَوْفِكَ إِنَّهَا مُطَبَّعَةٌ مَن يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا

وقراءة طلحة بن سليمان قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾.

واعلم أن الجواب متى صحَّ أن يجعل شرطاً، وذلك إذا كان ماضياً متصرفاً مجرداً عن قد وغيرها، أو مضارعاً مجرداً أو منقياً بـ (لا أو لم)؛ فالأكثر خلوه من الفاء، ويجوز اقترانه بها.

فإن كان مضارعاً رفع، وذلك كقوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾،

قوله: «وكون الجواب محذوفاً»: بهذا الترتيب يقول: إن أتاه خليل يوم مسألة لا غائب مالي ولا حرم.

وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ .

ومتى لم يصلح أن يكون الجواب شرطاً، وذلك إذا كان جملة اسمية أو فعلية طلبية أو فعلاً غير متصرف، أو مقروناً بالسين أو سوف أو قد، أو منفياً بـ (ما)، أو (لَنْ) أو (إِنْ) فإنه يجب اقترانه بالفاء، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ﴾، وقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾، وقوله تعالى: ﴿إِنْ تَرِنِي أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالًا وَلَوْلَا * فَعَسَىٰ رَبِّي أَن يُؤْتِيَنِي خَيْرًا مِنْ جَنَّتِكَ﴾، وقوله تعالى: ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعَاَسَرْتُمْ فِئَتَكُمْ فَاتَّخِذُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ أُسْوَةً لِّمَن يَتَذَكَّرُ﴾، وقوله تعالى: ﴿مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ﴾ .

فالفاء في هذه الأجوبة ونحوها مما لا يصلح أن يجعل شرطاً واجبة الذكر، ولا يجوز تركها إلا في ضرورة أو ندور.

فحذفها في الضرورة، كقول الشاعر:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

وكقول الآخر:

وَمَنْ لَمْ يَزَلْ يَنْقَادُ لِلغَيِّ وَالْهَوَىٰ سَيُلْقَىٰ عَلَىٰ طُولِ السَّلَامَةِ نَادِمًا

وحذفها في الندور، كما أخرجه البخاري، من قوله ﷺ لأبي بن كعب: «فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها».

وتقوم مقام الفاء في الجملة الاسمية (إذا) المفاجأة، كما في قوله: (كإن تجد إذا لنا مكافأة).

ومثله قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ

يَقْنُطُونَ». وهذا لأن (إذا) المفاجأة لا يبتدأ بها، ولا تقع إلا بعد ما هو معقب بما بعدها، فأشبهت الفاء، فجاز أن تقوم مقامها.

وَأَلْفَعْلُ مِنْ بَعْدِ أَلْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنَ بِأَلْفَا أَوْ أَلْوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ
وَجَزْمٌ أَوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إِثْرَ فَا أَوْ وَاوٍ أَنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتِنِفَا

إذا جاء بعد جواب الشرط المجزوم مضارع مقرون بـ (الفاء أو الواو) جاز جزمه عطفاً على الجواب، ورفع على الاستئناف، ونصبه على إضمار (أن).

قال سيبويه: «فإذا انقضى الكلام ثم جئت بـ (ثم) فإن شئت جزمت، وإن شئت رفعت، وكذا (الفاء والواو) إلا أنه قد يجوز النصب بالفاء والواو».

وبلغنا أن بعضهم قرأ قوله تعالى: «يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ»، وذكر غير سيبويه أنها قراءة ابن عباس، وقرأ بالرفع عاصم وابن عامر، والجزم باقي السبعة.

وروي بالأوجه الثلاثة (نأخذ) من قول الشاعر:

فَإِنْ يَهْلِكُ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكُ رَبِيعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ
وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنَابِ عَيْشٍ أَجَبَ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ

قوله: «وهذا لأن إذا المفاجئة لا يبتدأ بها»: كما أن الفاء لا يبتدأ بها مباشرة.

قوله: «بتثليث قمن»: أي بوجه ثلاثة: الجزم عطف على الجزاء والنصب بأن مضمرة والرفع على الاستقلال.

قوله: «بالجملتين اكتنفا»: أي وقع بين الشرط والجزاء.

وجاز النصب بعد (الفاء والواو) إثر الجزاء؛ لأنّ مضمونه غير محقق الوقوع، فأشبهه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام.

وإذا وقع مضارع بعد (الفاء والواو) بين شرط وجزاء جاز جزمه بالعطف على فعل الشرط، ونصبه بإضمار (أن).

قال سيوييه: «وسألت الخليل عن قوله: (إن تأتني فتحدّثني أحدثك، وإن تأتني وتحدّثني أحدثك، فقال: هذا يجوز، والجزم الوجه».

ومن شواهد النصب قول الشاعر:

وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعْ نُؤْوِهِ وَلَا يَخْشَ ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمًا

وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمَ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنْ أَلْمَعْنَى فُهُمُ
إذا تقدم على الشرط ما هو الجواب في المعنى أغنى ذلك عن ذكره، كما في نحو: أفعل كذا إن فعلت.

وإذا لم يتقدم على الشرط ما هو الجواب في المعنى فلا بد من ذكره، إلا إذا دلّ عليه دليل، فإنه حينئذ يسوغ حذفه، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ كَبَرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنْ أُسْتَطِغَتْ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ﴾ تتمته: فافعل، وفي قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا﴾ تتمته: ذهبت نفسك عليهم حسرة. فحذفت لدلالة: ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ﴾، أو تتمته: كمن هداه الله تعالى، منبهاً عليه بقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾.

وإذا دلَّ على فعل الشرط دليل فحذفه بدون (أن) قليل، وحذفه معها كثير.
فمن حذفه بدون (أن) قول الشاعر:

فَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكَفٍ وَإِلَّا يَغْلُ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ

أراد: وإن لا تطلقها يغلُ مفرك الحسام. ومثله قول الآخر:

مَتَى تُؤْخَذُوا قَسْرًا بِظَنَّةٍ عَامِرٍ وَلَا يَنْجُو إِلَّا فِي الصَّفَادِ يَزِيدُ

أراد: متى تُتَّقُوا تؤخذوا.

ومن حذف الشرط مع (إن) قوله تعالى: ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ ﴾، تقديره: إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم أنتم ﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ ﴾، وقوله تعالى: ﴿ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ ﴾، تقديره: إن أرادوا ولياً بحق فالله هو الولي بالحق، لا ولي سواه، وقوله تعالى: ﴿ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةً فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ ﴾، أصله: فإن لم يتأت أن تخلصوا العبادة لي في أرض، فإياي في غيرها فاعبدون.

وقد يحذف الشرط والجزاء، ويكتفى بـ (إن) كقول الشاعر:

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنْ

أي قالت: وإن كان فقيراً معدماً رضيته.

وَأَخَذَفَ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمٍ جَوَابَ مَا أَخْرَتْ فَهُوَ مُلْتَزِمٌ

قوله: «متى تؤخذوا»: أي متى تتفقوا تؤخذوا.

قوله: «في أرض»: أي معيَّنة.

قوله: «ما أخرت»: من الشرط والقسم.

وَإِنْ تَوَالَيْتَا وَقَبْلَ ذُو خَيْرٍ فَالشَّرْطُ رَجَحٌ مُطْلَقاً بِلَا حَذَرٍ
وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمٍ شَرْطٌ بِلَا ذِي خَيْرٍ مُقَدِّمٍ
القَسَمُ مثل الشرط في احتياجه إلى جواب، إلا أن جواب القسم مؤكد
بـ (إنَّ) أو اللام أو منفي، وجواب الشرط مقرون بالفاء أو مجزوم.

فإذا اجتمع الشرط والقسم اكتفي بجواب أحدهما عن جواب الآخر، فإن
لم يتقدم الشرط والقسم ما يحتاج إلى خبر اكتفي بجواب السابق منهما عن
جواب صاحبه، فيقال في تقدم الشرط: إِنْ تَقُمْ وَاللَّهُ أَقْمُ، وَإِنْ تَقُمْ وَاللَّهُ فُلَنْ أَقْوَمُ،
وفي تقدم القسم: وَاللَّهُ إِنْ تَقُمْ لَأَقْوَمَنَّ، وَاللَّهُ إِنْ تَقُمْ مَا أَقْوَمُ.

وإن تقدم على الشرط والقسم ما يحتاج إلى خبر، رجح اعتبار الشرط
على اعتبار القسم: تأخر أو تقدم، فيقال: زَيْدٌ وَاللَّهُ إِنْ تَقُمْ يُكْرِمُكَ، بالجزم لا
غير.

وربما رجح اعتبار الشرط على القسم السابق، وإن لم يتقدم عليه مخبر
عنه، كقول الشاعر:

لَيْتَ مُنِيتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ لَا تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَسْتَفِلُ
وقول الآخر:

لَيْتَ كَانَ مَا حَدَّثْتُهُ الْيَوْمَ صَادِقاً أَصُمُّ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِياً
وَأَزْكَبُ حِمَاراً بَيْنَ سَرْجٍ وَفَرْوَةٍ وَأَعْرِ مِنْ الْخَاتَامِ صُغْرَى شَمَالِياً

قوله: «وإن تواليتا»: أي جاء أحدهما عقيب الآخر وكان قبلهما مبتدأ يحتاج إلى خبر.

قوله: «فالشرط رجح مطلقاً»: تقدم على القسم أم تقدم القسم عليه.

قوله: «لئن منيت»: اللام هنا توطئة للقسم المحذوف، بمعنى والله لئن منيت.

قوله: «من الخاتام صغرى شمالياً»: الخاتام: هو الخاتم، وصغرى: هي الخنصر.

فَصْلُ لَوْ

لَوْ حَزَفُ شَرْطٍ فِي مُضِيِّ وَيَقْلُ إِبْلَاؤُهَا مُسْتَقْبَلًا لَكِنْ قُبْلُ
وَهِيَ فِي الْأَخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَانُ لَكِنْ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرَنُ
وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاها صُرِفَا إِلَى الْمُضِيِّ نَحْوُ لَوْ يَفِي كَفَى
(لَوْ) فِي الْكَلَامِ عَلَى ضَرِيَيْنِ: مُصَدْرِيَّةٌ وَشَرْطِيَّةٌ.

فالمصدرية: هي التي تصلح في موضعها (أَنْ) وأكثر ما تقع بعد (وَدَّ) أو ما في معناها، كقوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ وقد تقدم ذكرها.
وأما الشرطية: فهي للتعليل في الماضي، كما أَنْ (إِنْ) للتعليل في

فصل لو

قوله: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾: أي يودّ التعمير ألف سنة.
قوله: ﴿وَأَمَّا الشرطية فهي للتعليل في الماضي﴾: مثل لو جاءني لجنته، ولأزم التعليل في الماضي بلو انتفاء طرفيها؛ لأنّ الماضي المنصرم إثباتاً ونفيّاً حيث يعلّق عليه يتبعه ما علّق عليه، ففي النفي نفي وفي الإثبات إثبات. أمّا النفي فكما سلف وكقول الشاعر:

ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهنّ دوامٌ
وكقوله:

ولو طارَ ذو حافرٍ قبلها لطارت ولكنّه لم يطر

المستقبل، ومن ضرورة كون (لَوْ) للتعليق في الماضي أن يكون شرطها منتفياً الوقوع؛ لأنه لو كان ثابتاً لكان الجواب كذلك، ولم يكن تعليق في البين، بل إيجاب لإيجاب، لكن (لَوْ) للتعليق لا للإيجاب، فلا بد من كون شرطها منتفياً.

وأما جوابها: فإن كان مساوياً للشرط في العموم، كما في قولك: لو كانت الشمس طالعةً كان النهار موجوداً، فلا بد من انتفائه أيضاً، وإن كان أعم من الشرط، كما في قولك: لو كانت الشمس طالعةً كان الضوء موجوداً، فلا بد من انتفاء القدر المساوي منه للشرط.

ولذلك تسمع النحويين يقولون: «(لَوْ) حرف يدل على امتناع الشيء لامتناع غيره»، أي: تدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط، ولا يريدون أنها تدل على امتناع الجواب مطلقاً، لتخلفه في نحو: (لَوْ تَرَكَ الْعَبْدُ سُؤَالَ رَبِّهِ لَأَعْطَاهُ)، وإنما يريدون أنها تدل على انتفاء المساوي من جوابها للشرط.

والأولى أن يقال: (لَوْ) حرف شرط يقتضي نفي ما يلزم من ثبوته ثبوت غيره، فبينه على أنها تقتضي لزوم شيء لشيء، وكون الملزوم منتفياً، ولا

وأما الإثبات فكما تقول: لَمَّا زَارَنِي زَرْتَهُ. وقوله في البيت الأول: ولكن مالهَنّ دوام وفي الثاني: ولكنه لم يطر إِرَارُ لمفهوم ما يدل عليه المقرون بلو. قوله: «ولم يكن تعليق في البين بل إيجاب لإيجاب»: وحيث يوجب شيء لإيجاب آخر يكون ذلك تعليقاً، مثل: لَمَّا جَاءَنِي جِئْتُهُ، ولا يكون معنى محصل لقوله: لم يكن تعليق في البين.

قوله: «مطلقاً»: أي عاماً أو مساوياً.

قوله: «لو ترك العبد سؤال ربه لأعطاه»: (لو) هنا ليست ابتدائية، وإنما هي وصلية محضة، بمعنى أن الله يرزق عبده سأل أم لم يسأله وليس في البين تعليق أصلاً.

يتعرض لنفي اللازم مطلقاً ولا لثبوته ؛ لأنه غير لازم من معناها.

وذهب بعض النحويين: إلى أن (لَوْ) كما تكون للشرط في الماضي، كذا تكون للشرط في المستقبل، وإليه الإشارة بقوله:

..... وَيَقُلْ إِيْلَاوْهَا مُسْتَقْبَلًا لَكِنْ قَبْلُ
أي: ويقُلْ إِيْلَاء (لَوْ) فعلاً مستقبلاً.

المعنى: وما كان من حقها أن يليها ذلك، لكن ورد به السماع فوجب قبوله. وعندي أن (لَوْ) لا تكون لغير الشرط في الماضي.

وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ .

وقول الشاعر:

وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الْأَخِيلِيَّةَ سَلَّمَتْ عَلَيَّ وَدُونِي جَنْدَلٌ وَصَفَائِحُ
لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ الْبَشَاشَةِ أَوْ زَقَا إِلَيْهَا صَدَى مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ صَائِحُ
لا حجة فيه، لصحة حملة على المضي.

قوله: «غير لازم من معناها»: بل يلزم من معناها انتفاء ما يخصّ الملزوم من اللازم قضاءً لحق التعليق.

قوله: ﴿لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم﴾ : هو من تصوير المستقبل بصورة الماضي، وكذلك قوله:

ولو أن ليلى الأخيلية سلمت عليّ ودوني جندل وصفائح
لسلمت تسليم البشاشة.....

تصويرٌ للمستقبل بصورة الماضي الحاصل.

و (لَوْ) مثل (إِنْ) فِي أَنَّ شَرْطَهَا لَا يَكُونُ إِلَّا فَعْلًا.

وَقَدْ شَذَّ عِنْدَ سَيِّبِيهِ كَوْنُهُ مُبْتَدَأً مُؤَلَّفًا مِنْ (أَنَّ) وَصَلْتَهَا، نَحْو: لَوْ أَنَّكَ جِئْتَنِي لِأَكْرَمَتِكَ، وَشَبَّهَ شَذُوزَ ذَلِكَ بِاتْتِصَابِ (عُدُوَّةٍ) بَعْدَ (لَدُنَّ)، فَجَعَلَ (أَنَّ) بَعْدَ (لَوْ) فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَإِنْ كَانَتْ لَا تَدْخُلُ عَلَى مُبْتَدَأٍ غَيْرِهَا، كَمَا أَنَّ (عُدُوَّةً) بَعْدَ (لَدُنَّ) تَنْصِبُ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُهَا بَعْدَهَا يَجِبُ جَرُّهُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ حَمَلَ (أَنَّ) بَعْدَ (لَوْ) عَلَى أَنَّهَا فَاعِلٌ لـ (ثَبِتَ) مُضْمَرًا، كَمَا أَضْمَرَ بَعْدَ (مَا) الْمَصْدَرِيَّةَ فِي قَوْلِهِمْ: «لَا أَفْعَلُ ذَلِكَ مَا أَنَّ فِي السَّمَاءِ نَجْمًا». وَهُوَ أَقْرَبُ فِي الْقِيَاسِ مِمَّا ذَهَبَ إِلَيْهِ سَيِّبِيهِ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَمَا تَصْنَعُ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

لَوْ بَغَيْرِ الْمَاءِ حَلَقِي شَرْقُ كُنْتُ كَالْفَصَّانِ بِالْمَاءِ اعْتِصَارِي

قُلْتَ: قَدْ خَرَجَهُ أَبُو عَلِيٍّ عَلَى أَنَّ تَقْدِيرَهُ: لَوْ شَرِقَ بَغَيْرِ الْمَاءِ حَلَقِي هُوَ شَرْقٌ، فَقَوْلُهُ: (هُوَ شَرْقٌ) جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ مَفْسَّرَةٌ لِلْفِعْلِ الْمُضْمَرِ.

وَأَسْهَلُ مِنْ هَذَا التَّخْرِيجِ عِنْدِي أَنَّ يَحْمِلُ الْبَيْتَ عَلَى إِضْمَارِ (كَانَ) الشَّأْنِيَّةِ، وَتَجْعَلُ الْجُمْلَةَ الْمَذْكُورَةَ بَعْدَ (لَوْ) خَبْرًا لَهَا، كَمَا فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

قَوْلُهُ: «لَوْ أَنَّكَ جِئْتَنِي لِأَكْرَمَتِكَ»: هَذَا الْفَاصِلُ وَهُوَ قَوْلُهُ: إِنَّكَ وَجُودُهُ كَالْعَدَمِ لِلْمَعْنَى الْمُرَادِ وَالْأَصْلُ لَوْ جِئْتَنِي لِأَكْرَمَتِكَ.

قَوْلُهُ: «عَلَى مُبْتَدَأٍ غَيْرِهَا»: أَيُّ غَيْرِ أَنَّ وَجُمَلَتِهَا.

قَوْلُهُ: «بَعْدَهَا»: أَيُّ بَعْدَ لَدُن.

قَوْلُهُ: «مَا أَنَّ فِي السَّمَاءِ نَجْمًا»: أَيُّ مَا ثَبِتَ.

وُنَبِّتُ لَيْلَى أَرْسَلْتُ بِشَفَاعَةٍ إِلَيَّ فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

وزعم الزمخشري أن خبر (أَنْ) بعد (لَوْ) لا يكون إلا فعلاً.

وهو باطل، بنحو قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ ﴾ .

وبنحو قول الشاعر:

وَلَوْ أَنَّ مَا أَبْقَيْتَ مِنِّي مُعَلَّقٌ بَعُودِ ثَمَامٍ مَا تَأَوَّدَ عُودُهَا

وقول الآخر:

وَلَوْ أَنَّ حَيًّا فَائِثُ الْمَوْتِ فَاتَهُ أَخُو الْحَرْبِ فَوْقَ الْقَارِحِ الْعَدَوَانِ

ولكون (لَوْ) للتعليق في الماضي غلب دخولها على الفعل الماضي وهو مبني. فلذلك إذا دخلت على المضارع لم تعمل فيه شيئاً، ووجب أن يكون بدخولها مصروفاً إلى الماضي، كما في قوله تعالى: ﴿ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ ﴾ ، وقول الشاعر:

لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ حَدِيثَهَا خَرُّوا الْعِزَّةَ رُكَّعًا وَسُجُودًا

ولا يكون جواب (لَوْ) إلا فعلاً ماضياً أو مضارعاً مجزوماً بـ (لَمْ)، وقلما يخلو من (اللام) إن كان مثبتاً، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ ﴾ .

ومن خلوه منها قوله تعالى: ﴿ وَلَيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ ﴾ ، وإن كان منفيّاً بـ (لَمْ) امتنعت اللام، وإن كان منفيّاً بـ (ما)

قوله: «فهلا نفس ليلى شفيعها»: أي فهلا كان.

قوله: ﴿ لو يطيعكم ﴾ : أي لو أطاعكم في كثير من الأمر لعنتكم، وهكذا قوله: لو يسمعون كما سمعت حديثها: أي لو سمعوا.

جاز لحاقها، والخلو منها، إِلَّا أَنْ الْخَلُو مِنْهَا أَجُود، وبذلك نزل القرآن العظيم، فقال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾.

وقد يستغنى عن جواب (لو) لقريظة، كما يستغنى عن جواب (إن)، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى بَلْ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا﴾، وقوله تعالى: ﴿فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ﴾.

وندر حذف شرط (لو) وجوابها، كما في قول الشاعر:

إِنْ يَكُنْ طَبُّكَ الدَّلَالُ فَلَوْ فِي سَالِفِ الدَّهْرِ وَالسَّنِينَ الْخَوَالِي

قال أبو الحسن الأخفش: «أراد فلو كان في سالف الدهر لكان كذا وكذا».

قوله: «﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ﴾»: الخ: أي لأمكن ذلك وحصل.

قوله: «﴿وَلَوْ افْتَدَى بِهِ﴾»: أي لن يقبل منه.

أَمَّا وَلَوْلَا وَلَوْ مَا

أَمَّا كَمَهُمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ وَفَا لَسْتَلَوْ تَلَوَهَا وَجُوبًا أَلِفًا
وَحَذَفُ ذِي أَلِفًا قَلَّ فِي نَشْرِ إِذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا

(أَمَّا) حرفُ تفصيلٍ مؤوَّلُ بِهِمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ؛ لأنه قائم مقام حرف شرط وفعل شرط، ولا بد بعده من ذكر جملة هي جواب له، ولا بد فيها من ذكر الفاء، إلا في ضرورة كقول الشاعر:

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ وَلَكِنَّ سَيْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ

أو في ندور نحو ما خَرَجَ البخاري من قوله ﷺ: «أَمَّا بَعْدُ: ما بالُ رجال يَشْتَرِطُونَ شروطاً لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ».

أو فيما حُذِفَ منه القول، وأقيم حكايته مقامه، كقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾، أي: فيقال لهم: أكفرتُم؟

وما سوى ذلك: فذكر الفاء بعد (أَمَّا) فيه لازم، نحو: أَمَّا زَيْدٌ فَقَائِمٌ. والأصل أن يقال: أَمَّا فَزَيْدٌ قَائِمٌ، فتجعل الفاء في صدر الجواب، كما مع غير

أَمَّا وَلَوْلَا وَلَوْ مَا

قوله: «فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ»: والأصل أن يقول: فلا قتال لديكم.

قوله: «أَمَّا بَعْدُ: ما بال رجال»: أي فما بال رجال.

قوله: ﴿أَكْفَرْتُمْ﴾: هو مقول القول.

(أَمَّا) من أدوات الشرط، ولكن خُولف هذا الأصل مع (أَمَّا) فراراً من قبحه، لكونه في صورة معطوف بلا معطوف عليه، ففصلوا بين (أَمَّا) والفاء بجزء من الجواب. وإلى ذلك الإشارة بقوله:

..... وَقَا لِتَلُو تَلُوها

فإن كان الجواب شرطياً فصل بجملته الشرط، كقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ * فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةٌ نَعِيمٌ ﴾، التقدير: مهما يكن من شيء فإن كان المتوفى من المقربين، فجزاؤه روح وريحان وجنة نعيم. ثم قدم الشرط على الفاء، فالتقى فاءان، فحذفت الثانية منهما حملاً على أكثر الحذفين نظائر. وإن كان جواب (أَمَّا) غير شرطي، ففصل بمبتدأ نحو: أَمَّا زيدٌ فقَائِمٌ، أو خبر نحو: أَمَّا قائمٌ فزيدٌ، أو معمول فعل أو شبهه، أو معمول مفسر به نحو: أَمَّا زيدٌ فاضرب، وأَمَّا زيدٌ فأنا ضاربٌ، وأَمَّا عمراً فأعرض عنه. ولا يفصل بين (أَمَّا) والفاء بفعل؛ لأنَّ (أَمَّا) قائمة مقام حرف شرط وفعل

قوله: «ثم قدّم الشرط»: وهو كان المتوفى من المقربين على الفاء الداخلة على (إن) الشرطية التي تعتبر بما معها جواباً لمهما يكن من شيء، ومنظوره من تقديمه جعله هو الفاصل بين (أَمَّا) وبين فروح وريحان، فيتصور حينذاك فاءان الأولى هي التي كانت داخلة على (إن) الشرطية، حيث قلنا في التقدير: فإن كان المتوفى من المقربين، والثانية هي الداخلة على (جزاؤه روح وريحان)، فحذفت الثانية منهما حملاً على أكثر الحذفين نظائر، يعني أن ثاني المتلاقيين هو الذي يحذف في كل مقام.

قوله: «أو شبهه»: أي شبه فعل أو معمولي مفسر به نحو: أَمَّا عمراً فأعرض عنه، تقديره مهما يكن من شيء فجاوز عمراً وأعرض عنه، فقولنا: وأعرض عنه فسّر عمراً أنه معمول لنظيره.

شرط، فلو وليها فعل ؛ لتوهم أنه فعل الشرط، ولم يعلم بقيامها مقامه.
وإذا وليها اسم بعده الفاء كان في ذلك تنبيه على ما قصد من كون ما
وليها مع ما بعده جواباً.

لَوْلَا وَلَوْمَا يَلْزَمَانِ الْإِبْتِدَاءُ إِذَا امْتِنَاعاً بِوُجُودِ عَقْدَا
وَبِهِمَا التَّخْضِيعُ مِزْ وَهَلَا أَلَا أَلَا وَأَوَّلَيْنِهَا أَلْفِعْلَا
وَقَدْ يَلِيهَا آسَمٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ عُلِّقَ أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرٍ
لـ (لولا ولوما) استعمالان : أحدهما يدلان فيه على امتناع شيءٍ لثبوت
غيره، وهذا أراد بقوله:

..... إذا امتناعاً بوجود عقدَا

أي: إذا عقدا، وربط امتناع شيءٍ بوجود غيره ولازما بينهما.
وتقتضيان حينئذٍ مبتدأ ملتزماً حذف خبره وجوباً في الغالب، وجواباً
مصدراً بفعل ماضٍ أو مضارع مجزوم بـ (لم).
فإن كان الماضي مثبتاً قرن باللام غالباً، وإن كان منفيّاً تجرّد منها غالباً،

قوله: «من كون ما وليها»: أي ولي (أما) مع ما بعده جواباً للشرط المقدر، فإذا قلت: أمّا زيد
فقائم فهذا المذكور كله جواب، والشرط محذوف بتقدير مهما يكن من شيء فزيد
قائم.

قوله: «لولا ولوما استعمالان»: هذا التعبير فيه إيهام : فإنّ (لولا) الامتناعية غير (لولا)
التخضيفية ماهيةً وحقيقةً وإن اشتركا في صورة اللفظ، ويكشف ذلك أن لا ربط
لقولنا: لولا زيد لزرتك بقولنا: لولا قمت حائثاً وموبّخاً.

وإذا دلَّ على الجواب دليل جاز حذفه كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾.

والاستعمال الآخر: يدلان فيه على التحضيض، ويختصان بالأفعال، كقوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةَ﴾، وكقوله تعالى: ﴿لَوْمَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ﴾.

ويشاركهما في التحضيض والاختصاص بالأفعال: (هَلَّا وَأَلَّا وَأَلَا).

وقد يلي حرف التحضيض اسم عامل فيه فعل مؤخر، نحو: هَلَّا زِيدًا ضَرَبْتَ، أو مضمَر كقول الشاعر:

الآن بعدَ لجاجتي تَلْحُونِي هَلَّا التَّقَدُّمُ وَالْقُلُوبُ صِحَاحُ

أي: هَلَّا كان التقدُّم باللحى إذ القلوب صِحَاح، وكقول الآخر:

أَتَيْتَ بَعْدَ اللَّهِ فِي الْقَدِّ مُوْتَقًا فَهَلَّا سَعِيدًا ذَا الْخِيَانَةِ وَالْغَدْرِ

أي: فَهَلَّا أسرت سعيداً. وكقول الآخر:

تَعْدُونَ عَقْرَ الثَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدُكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيُّ الْمُقْتَعَا

أي: لولا تعدون عقر الكمي أو قتله، فحذف مع الفعل المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه.

وقد يقع بعد حرف التحضيض مبتدأ وخبر، فيقدر المضمَر كان الشَّأْنِيَّة، كقول الشاعر:

وُتِّبْتُ لَيْلَى أَرْسَلْتُ بِشَفَاعَةٍ إِلَيَّ فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

أي: فَهَلَّا كان الأمر والشأن نفس ليلَى شَفِيعُهَا.

الإخبار بالذي والألف واللام

مَا قِيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي خَبَرَ عَنْ الَّذِي مُبْتَدَأُ قَبْلُ اسْتَقَرَّ

الإخبار بالذي والألف واللام

قوله: «ما قيل أخبر عنه بالذي خبر»: يعني إذا قيل لك: أخبر عن زيد من قول من قال: ضربت زيدا، فقل الذي ضربته زيد، فهنا عندنا خبران: اصطلاحي ومعنوي، فإن قولك: الذي ضربته زيد اسم الموصول فيه مبتدأ في قواعد النحو ولكنه خبر في المعنى عن زيد، فتقدير أبيات الرجز هكذا: الذي يقال لك أخبر عنه بلفظ (الذي) هو في الواقع خبر والمخبر عنه في الواقع هو اسم الموصول، فما قيل مبتدأ خبره قوله خبر، وهذا الخبر خبر عن اسم الموصول الذي استقرّ مبتدأ قبل، فأعراب قولنا: الذي هو مضروب لي زيد الذي مبتدأ وما بعده صلة وعائد وزيد خبره، وما سوى هذين - المبتدأ والخبر - فوسطه بينهما ليكون صلة الموصول والعائد في الصلة يحتل مكان الاسم الذي أخرته وجعلته خبراً لكلمة (الذي)، فقولنا: الذي ضربته زيد مأخذه ضربت زيدا، وليس اسم الموصول مختصاً بالذي المفرد، بل يكون بالذين والذين واللتين واللاتي، نحو: اللذان ضربتهما الزيدان، والذين ضربتهم الزيدون، والتي ضربتها هند، واللذان ضربتهما الهندان، واللاتي ضربتهن الهندات، والمأخذ في ذلك ضربت الزيدتين تشية، وضربت الزيدتين جمعاً، وضربت هنداً، وضربت الهندين، وضربت الهندات. وكما ترى أن الضمائر العائدة على أسماء الموصول احتلت مكان الأسماء الظاهرة التي أخرتها وجعلتها أخباراً لأسماء الموصول، وهذا

هو معنى قوله: «مراعياً وفاق المثبت».

وبعد هذا فالمخبر عنه في هذا الباب في لبّ الواقع هو المفعول في آخر الكلام خبراً عن اسم الموصول حال كونه مبتدأ، فالباء في قولهم: الإخبار بالذي باء السببية، أي الإخبار بسبب جعل الذي مبتدأ، فإذا قلت لمخاطبك: أخبر عن زيد من قولك: زيد منطلق فالمعنى أخبر عن مسمى زيد، بسبب التعبير عن المسمى بعد الإتيان بضمير زيد بعبارة الذي موصولاً بالجملة بعده، وجعل لفظ زيد خبراً، ولذلك يقال في الجواب: الذي هو منطلق زيد. وكثيراً ما يصار إلى هذا الإخبار لإفادة الاختصاص أو تقوي الحكم أو تشويق السامع بالمجيء بالمبتدأ اسم موصول أو إجابة الممتحن، فإذا أردت أن تُخبر عن اسم في الجملة أخرته إلى عجز الجملة، وإن كان ضميراً متصلاً فصلته وصيّرت ماعداً صلةً للذي أو أخوات الذي واضعاً مكان المؤخذ ضميراً مطابقاً عائداً على الموصول؛ يخلف الاسم المؤخر فيما كان له من الإعراب، فإن كان مفعولاً له أو ظرفاً متصرفاً قرن الضمير باللام في المفعول له وبغي في الظرف. تقول في الإخبار عن زيد من نحو: ضربت زيداً: الذي ضربته زيد، وعن تاء الضمير: الذي ضربت زيداً أنا، فتأتي باسم الموصول مبتدأ وتؤخر ما تريد الإخبار عنه وتجعله خبراً عن الموصول، وتجعل ما بينهما صلةً فيها ضمير مطابق للموصول موضوع في مكان الاسم المؤخر. وتقول في الإخبار عن رغبة المفعول له من نحو: جئت رغبةً فيك: الذي جئت له رغبة فيك، وعن يوم الجمعة من نحو: صمت يوم الجمعة: الذي صمت فيه يوم الجمعة، وإنما تظهر اللام في المفعول له وفي الظرف حيث يقوم مقام المفعول له الضمير ومقام الظرف الضمير أيضاً؛ لأنّ الضمائر تردّ معها الأشياء إلى أصولها، فالمفعول له يرجع للامه المشعرة به والظرف يرجع لفي الذي هو في تقديرها؛ إذ لم تقوَ الضمائر قوّة الأسماء الظاهرة التي حيث يؤتى بها مفعولات لأجلها لا يؤتى معها باللام وحيث يؤتى بها ظرفاً لا يؤتى معها بفي.

إذا عرفت هذا فاعلم أن ليس كل اسم يجوز أن يُخبر عنه، بل لا يصح الإخبار عن الاسم في الكلام إلا بسبعة شروط:

(الأول): جواز التأخير، فلا يخبر عن اسم يلزم صدر الكلام كضمير الشأن واسم الاستفهام، فلا يخبر عن (أَيُّهم) من قولك: أَيُّهم في الدار؛ لأنك تقول حينئذٍ: الذي هو في الدار أَيُّهم فتؤخر ما التزمت العربُ تقديمه.

(الثاني): جواز تعريفه فلا يخبر عن الحال والتمييز لأنهما ملازمان للتكثير، فلا يصح جعل المضمّر مكانهما؛ لأنه ملازم للتعريف، فلا يقال في جاء زيد ضاحكاً: الذي جاء زيد إياه ضاحك إن صحّت هذه الصياغة معنى، فإنك تنصب الضمير المنفصل على الحال الملازمة للتكثير وهو لا يجوز. وهكذا لا يجوز في ملكت تسعين نعجة: التي ملكت تسعين إياها نعجة.

(الثالث): جواز الاستغناء عنه بأجنبي، فالذي يستغنى عنه بأجنبي أن تقول مكان ضربتُ زيداً: ضربتُ عمراً، فتبدل زيداً بعمرو وتصوغ منه الإخبار بالذي. وأما إذا لم يستغنَ عنه بأجنبي فلا تجوز صياغته في هذا الباب، فلا يخبر عن ضميرٍ عائد إلى اسم في الجملة كالهاء من نحو: زيد ضربته، فإنك لا تتمكن أن تستغني عن (الهاء) بأجنبي، فلا تقول: زيد ضربت عمراً، فإذا قلت: زيد ضربته لم تستطع أن تقول: الذي زيد ضربته هو؛ فإن هو يعود إلى (الهاء) من ضربته فيبقى الموصول بلا عائد، وإذا قلت: إنني أُعيدُه على زيد وعلى الذي لزم منه عود ضمير واحد إلى شيئين وذلك لا يجوز. ولو كان الضمير عائداً إلى اسم من جملة أخرى جاز الإخبار عنه كقولك في الإخبار عن (الهاء) من لقيته في نحو: جاء زيد ولقيته: الذي لقيته هو.

(الرابع): جواز الاستغناء عنه بمضمّر، فلا يخبر عن موصوف دون صفته ولا عن مصدر عامل دون معموله ولا عن مضاف دون المضاف إليه، فلا يخبر عن عمرو وحده، أي بدون صفته من نحو: سرّ أبا زيد قرب من عمرو الكريم، بل مع صفته نحو:

الذي سرّ أبا زيد قرب منه (وضمير منه يعود للذي) عمرو الكريم، ولا عن القرب وحده بدون معموله، بل مع معموله نحو: الذي سرّ أبا زيد قرب من عمرو الكريم، ولا عن الأب وحده، أي بدون المضاف إليه، بل مع المضاف إليه نحو: الذي سرّهُ قرب من عمرو الكريم أبو زيد.

(الخامس): جواز استعماله مرفوعاً، فلا يخبر عمّا لازم الظرفية، أي أنّه غير متصرف، كعند ولدي وذات مرّة.

(السادس): جواز وروده مثبتاً، فلا يخبر عمّا لازم النفي نحو: أحد وديّار وعريب ؛ حيث لا يقال: إلّا ما من ديّار واحد وعريب لئلا يخرج عمّا لزمه من الاستعمال منفيّاً.

(السابع): أن يكون ما يوصف به من جملة خبرية لا طلبية أو من جملتين في حكم جملة واحدة، فلا يخبر عن اسم في جملة طلبية مثل: اضرب زيداً، فلا يقال: الذي اضربه (بصيغة فعل الأمر) زيد ؛ لأنّ الصلة المعرفة لاسم الموصول إنّما تعرّفه بعهديتها ولا عهد في سوى الإخبار، كما لا يخبر عن اسم في إحدى جملتين مستقلتين ليس في الأخرى منها ضمير ذلك الاسم ولا بين الجملتين عطف بالفاء، وإنّما يخبر عنه إذا كان بخلاف ذلك، فيخبر عن الاسم إذا كان من جملة واحدة خبرية، كما مرّ من قولنا: ضربت زيداً، أو من إحدى جملتين غير مستقلتين كالشرط والجزاء نحو: إن قام زيد قام عمرو، فتقول في الإخبار عن زيد: الذي إن قام قام عمرو زيد، وتقول في الإخبار عن عمرو: الذي إن قام زيد قام عمرو.

ويخبر عن الاسم إذا كان من إحدى جملتين مستقلتين حيث يكون في الأخرى منهما ضمير الاسم أو كان بينهما عطف بالفاء، فالأول كالمتنازع فيه من نحو: ضربني وضربت زيداً ونحو: أكرمني وأكرمته عمرو، فتقول في الإخبار عن زيد: الذي ضربني وضربته زيد وفي الإخبار عن عمرو: الذي أكرمني وأكرمته عمرو.

الثاني كأحد المرفوعين من نحو: يطير الذباب فيغضب زيد، فتقول في الإخبار عن الذباب: الذي يطير فيغضب زيد الذباب، وفي الإخبار عن زيد: الذي يطير الذباب فيغضب زيد. وإنما اكتفى بضمير واحد في الجملتين الموصول بهما؛ لأنَّ ما في الفاء من معنى السببية نزلها منزلة الشرط والجزاء، فجاز ذلك جواز أن تصوغ من المادة شرطاً وجزءاً، فتقول: الذي إن يطر يغضب زيد الذباب، ولو كان العطف بالواو لا الفاء امتنع الإخبار إلا أن يذكر الضمير في الجملة الخالية منه، فلا يجوز الذي يطير ويغضب زيد الذباب؛ لأنَّ الواو العاطفة للتشريك وليس فيها معنى السببية كالفاء، فلا يعطف على الصلة ما لا يصلح أن يكون بنفسه صلة؛ لخلوّه من العائد الرابط، فلا يعطف على الصلة جملة خالية من ضمير الموصول، بل جملة مشتملة عليه نحو: الذي يطير ويغضب منه زيد الذباب.

ثم إذا أريد الإخبار عن اسم وكان من جملة اسمية مثل: زيد قائم تعين الإخبار عنه بالذي أو أحد فروعه، فتقول: الذي هو قائم زيد، وإن كان من جملة فعلية مثل: ضربت زيداً جاز الإخبار عنه بالذي - كما تقدّم سابقاً - وبالألف واللام، وذلك إذا كان الفعل متصرفاً مثبتاً مثل: ضرب وقام وقعد، فلا يخبر بالألف واللام عن معمول (نعم وبئس وما زال وما انفك)؛ لأنَّ نعم وبئس جامدان وما زال وما انفك منفيان، بل يخبر عن مثل معمول وقى لأنَّ هذا الفعل متصرف يصاغ منه اسم الفاعل فيقال الواقى، فتقول في الإخبار عن الفاعل: الواقى البطل الله، وفي الإخبار عن المفعول: الواقى الله البطل، ولك أن تحذف (الهاء) من الواقى لظهوره.

ولا فرق في الإخبار بين (الذي) و (الألف واللام) إلا في وجوب ردّ الفعل مع الألف واللام إلى لفظ اسم الفاعل أو المفعول؛ لامتناع وصل (أل) بغير الصفة إلا فيما لا اعتداد به كما تقدّم في قوله: ما أنت بالحكم الترضى حكومته أو الحمار البيجّد. ثم صلة الألف واللام إن رفعت ظاهراً مثل: ضارب زيد عمراً فهي معه بمنزلة الفعل

وَمَا سِوَاهُمَا فَوَسَّطُهُ صَلَہُ عَائِدُهَا خَلَفَ مُعْطِي التَّكْمِلَةِ
 نَحْوُ الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ فَذَا ضَرَبْتُ زَيْدًا كَانَ فَادِرُ الْمَأْخِذَا
 وَيَالِلَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالَّتِي أَخْبِرَ مُرَاعِيًا وَفَاقَ الْمُثْبِتِ

المخبر عنه في هذا الباب هو المَجْعُول في آخر الجملة خبراً عن الموصول مبتدأ.

فالباء في قولهم: «الإخبار بالذي» باء السببية، لا باء التعدية، لدخولها على المخبر عنه حقيقة. فإذا قلت: أَخْبِرْ عن زيد، من قولك: زيدٌ منطلقٌ، فالمعنى: أَخْبِرْ عن مُسَمًّى زيدٍ بواسطة التعبير عنه، بعد إضماره بـ (الذي)

كما تقول: ضرب زيد عمرًا، ففي مقام الإخبار عن المفعول تقول: الضاربه زيد عمرو والذي ضربه زيد عمرو، وإن رفعت الصفة مضمراً، فإن كان للألف واللام وجب استتاره، وإن كان لغير الألف واللام وجب بروزه؛ لأنَّ الصفة متى جرت على غير ما هي له امتنع أن ترفع ضميراً مستتراً والفعل مثلها في ذلك كما تقرأه في الأمثلة، تقول في الإخبار عن التناء للمتكلم من نحو: بَلَّغْتَ من الزيدين إلى العمرين رسالة: المبلِّغ من الزيدين إلى العمرين رسالة أنا، كما تقول: الذي بلغ من الزيدين إلى العمرين رسالة أنا، وعن الزيدين تقول: المبلِّغ أنا منهما إلى العمرين رسالة الزيدان واللذان بَلَّغْتَ منهما إلى العمرين رسالة الزيدان، وعن العمرين تقول: المبلِّغ أنا من الزيدين إليهم رسالة العمرون والذين بلغتهم من الزيدين رسالة العمرون، وعن الرسالة تقول: المبلِّغها أنا من الزيدين إلى العمرين رسالة والتي بَلَّغْتُها من الزيدين إلى العمرين رسالة، فتأتي بضمير الرفع في المثالين الأولين مستتراً لأنَّه ضمير الألف واللام والذي فلم يبرز؛ لأنَّ رافعه جارٍ على ما هو له، وفي الأمثلة الأخر تأتي به بارزاً؛ لأنَّه ضمير غير الألف واللام والذي فوجب بروزه تصحيحاً للمعنى؛ إذ بدون ذلك يفسد.

موصولاً بالجملة، وجعل لفظ (زيد) خبراً. وذلك يقال في الجواب: الذي هُوَ مُنْطَلَقُ زَيْدٍ.

وكثيراً ما يصار إلى هذا الإخبار لقصد الاختصاص، أو تقوي الحكم، أو تشويق السامع، أو إجابة الممتحن.

فإذا أردت أن تخبر عن اسم في الجملة أخرته إلى العجز، وإن كان ضميراً متصلاً فصلته وصيرت ما عداه صلة للذي أو شبهه، واضعاً مكان المؤخر ضميراً مطابقاً عائداً على الموصول يخلف المؤخر فيما كان له من الإعراب.

فإن كان مفعولاً له أو ظرفاً متصرفاً، قرن الضمير بـ (اللام) أو (في). تقول في الإخبار عن (زيد): من نحو ضَرَبْتُ زَيْدًا: الذي ضربته زيدا، وعن التاء: الَّذِي ضَرَبَ زَيْدًا أنا، فتأتي بالموصول مبتدأ، وتؤخر ما تريد الإخبار عنه، وتجعله خبراً عن الموصول، وتجعل ما بينهما صلة، فيها ضمير مطابق للموصول، موضوع في مكان الاسم المؤخر المعبر عنه في النظم بـ (مُعْطِي التَّكْمِلَةِ)، أي: الذي كان به تكميل الكلام، قبل تركيب الإخبار.

وتقول في الإخبار عن (رغبة) من نحو: جِئْتُ رَغْبَةً فَيْكَ: الذي جِئْتُ له رَغْبَةً فَيْكَ، وعن يوم الجمعة من نحو: صمْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: الذي صمت فيه يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فتفعل فيهما كما فعلت فيما قبل، ثم تقرن ضمير ما كان مفعولاً له بـ (اللام)، وضمير ما كان ظرفاً بـ (في) لأن الضمائر ترد معها الأشياء إلى أصولها؛ إذ لم تقو قوة الأسماء الظاهرة، ولم تتضمن ما تضمنته.

وإذا كان المخبر عنه في هذا الباب مثني، أو مجموعاً على حدة، أو مؤنثاً جيء بالموصول على وفقه لوجوب مطابقة المبتدأ خبره.

تقول في الإخبار عن الزيدَين من نحو: بَلَغَ الزِيدَانِ العَمْرَيْنِ رسالة: اللذان بلغا العَمْرَيْنِ رسالةً الزيدان، وعن العَمْرَيْنِ: الذين بلغهم الزيدان رسالةً

العَمْرُون، وعن (الرسالة): التي بلغها الزيدان العَمْرِين رسالةً.

وإذا عرفت هذا فاعلم أن ليس كل اسم يجوز أن يخبر عنه، بل لا يصح الإخبار عن اسم في الكلام إلا بسبعة شروط، وقد نبّه على أربعة منها بقوله:

قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا أَخْبَرَ عَنْهُ هَا هُنَا قَدْ حُتِمَا
كَذَا أَلْغَيْنِي عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِمُضْمَرٍ شَرْطُ فَرَاعٍ مَا رَعَوْا

الشرط الأول: جواز التأخير، فلا يخبر عن اسم يلزم صدر الكلام، كضمير الشأن واسم الاستفهام؛ لامتناع تأخير ما التزمت العرب تقديمه، ووجوب تأخير الخبر في هذا الباب.

الثاني: جواز تعريفه، فلا يخبر عن الحال والتمييز؛ لأنهما ملازمان التنكير، فلا يصح جعل المضمّر مكانهما لأنه ملازم للتعريف.

الثالث: جواز الاستغناء عنه بأجنبي، فلا يخبر عن ضمير عائد إلى اسم في الجملة كالهاء من نحو: زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ، ومن نحو: زَيْدٌ ضَرَبَ غُلَامَهُ؛ لأنه لو أخبر عنها لخلفها مثلها في العود إلى ما كانت تعود إليه فيلزم إما بقاء الموصول بلا عائد، وإما عود ضمير واحد إلى شيئين، وكلاهما محال.

ولو كان الضمير عائداً إلى اسم من جملة أخرى جاز الإخبار عنه، كقولك في الإخبار عن الهاء من (لقيته) في نحو: جاء زيد ولقيته: الذي لقيته هو.

الرابع: جواز الاستغناء عنه بمضمّر، فلا يخبر عن موصوف دون صفته، ولا عن مصدر عامل دون معموله، ولا عن مضاف دون مضاف إليه، فلا يخبر عن عمرو وحده من نحو: سرّ أبا زيدٍ قربٌ من عمرو الكريم، بل مع صفته نحو: الذي سرّ أبا زيدٍ قرب منه عمرو الكريم، ولا عن القرب وحده، بل مع معموله

نحو: الذي سرَّ أبا زيد قرب من عمرو الكريم، ولا عن الأب وحده، بل مع المضاف إليه نحو: الذي سرَّه قرب من عمرو الكريم أبو زيد.

الخامس: جواز استعماله مرفوعاً، فلا يخبر عما لازم الظرفية كـ (عند ولدي وذات مرة).

السادس: جواز وروده مثبتاً، فلا يخبر عن نحو: (أحدٍ، ودَيَّارٍ، وعَرِيبٍ) لئلا يخرج عما ألزمه من الاستعمال في النفي.

السابع: أن يكون بعض ما يوصف به جملة خبرية، أو جملتين في حكم واحدة، فلا يخبر عن اسم في جملة طلبية، ولا في إحدى جملتين مستقلتين ليس في الأخرى منهما ضمير ذلك الاسم، ولا بين الجملتين عطف بالفاء، وإنما يخبر عنه إذا كان بخلاف ذلك. فيخبر عن الاسم إذا كان من جملة واحدة خبرية كما مرَّ، أو من إحدى جملتين غير مستقلتين، كالشرط والجزاء، نحو: إن قام زيدٌ قام عمرو.

وتقول في الإخبار عن زيد: الذي إن قامَ قامَ عمروُ زيدٌ، وعن عمرو: الذي إن قامَ زيدٌ قامَ عمرو.

ويخبر عن الاسم أيضاً، إذا كان من إحدى جملتين مستقلتين، إذا كان في الأخرى منهما ضمير الاسم، أو كان بينهما عطف بالفاء.

فالأول: كالمتنازع فيه، من نحو: ضَرَبْتُ، وضَرَبْتُ زيداً، ونحو: أَكْرَمَنِي، وأَكْرَمْتُهُ عمرو. تقول في الإخبار عن زيد: الذي ضربني وضربته زيد، وعن عمرو: الذي أكرمني وأكرمته عمرو.

الثاني: كأحد المرفوعين، من نحو: يَطِيرُ الذُّبَابُ فيغضبُ زيدٌ، تقول في الإخبار عن الذباب: الذي يَطِيرُ، فيغضبُ زيدُ الذُّبَابُ، وعن زيد: الذي يَطِيرُ الذُّبَابُ فيغضبُ زيدٌ.

ويكتفى بضمير واحد في الجملتين الموصول بهما؛ لأنَّ ما في الفاء من معنى السببية نزلها منزلة الشرط والجزاء، فجاز ذلك جواز قولك: الذي إن يطرَّ يغضب زيدٌ الذُّباب.

ولو كان العطف بالواو امتنع الإخبار، إلّا إذا ذُكر الضمير لا يجوز: الذي يطير ويغضب زيدٌ الذُّباب؛ لأنَّ الواو للتشريك، وليس فيها معنى السببية كالفاء، فلا يعطف على الصلة ما لا يصلح أن يكون صلة، فلا يعطف على الصلة جملة خالية من ضمير الموصول، بل جملة مشتملة عليه، نحو: الذي يطير ويغضبُ منه زيدٌ الذُّباب.

وَأَخْبَرُوا هُنَا بِأَلٍ عَنْ بَعْضِ مَا	يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ
إِنْ صَحَّ صَوِّغَ صَلَةً مِنْهُ لِأَلٍ	كَصَوِّغَ وَاقٍ مِنْ وَقَى اللَّهِ الْبَطْلَ
وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صَلَةً أَلٍ	ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبَيِّنَ وَأَنْفَصَلَ

إذا أريد الإخبار عن اسم، وكان من جملة اسمية تعيّن الإخبار عنه بالذي أو أحد فروعها. فإن كان من جملة فعلية جاز الإخبار عنه بذلك، وبالألف واللام أيضاً.

هذا إن صحَّ أن يبنى من الفعل صفة توصل بها الألف واللام، وذلك إذا كان الفعل متصرفاً مثبتاً فلا يخبر بالألف واللام عن معمول، نحو: (نعم وبئس وما زال وما انفك)، بل عن معمول، نحو: (وقى) من قولك: وقى الله البطل، تقول في الإخبار عن الفاعل: الواقى البطل الله، وعن المفعول: الواقيه الله البطل، ولك أن تحذف الهاء. ولا فرق في الإخبار بين الذي والألف واللام إلّا في وجوب ردّ الفعل مع الألف واللام إلى لفظ اسم الفاعل أو المفعول؛ لامتناع وصلها بغير الصفة، إلّا فيما لا اعتداد به.

ثم صلة الألف واللام، إن رفعت ظاهراً فهي معه بمنزلة الفعل، وإن رفعت مضمرّاً فإن كان للألف واللام وجب استتاره، وإن كان لغير الألف واللام وجب بروزه؛ لما عرفت أن الصفة متى جرت على غير ما هي له امتنع أن ترفع ضميراً مستتراً، بخلاف الفعل.

تقول في الإخبار عن التاء من نحو: بلغت من الزيدَين إلى العَمَريْن رسالة: المبلغ من الزيدَين إلى العَمَريْن رسالة أنا، وعن الزيدَين: المبلغ أنا منهما إلى العَمَريْن رسالة الزيدان، وعن العَمَريْن: المبلغ أنا من الزيدَين إليهم رسالة العَمَرون، وعن الرسالة: المبلغُها أنا من الزيدَين إلى العَمَريْن رسالة. فتأتي بضمير الرفع في المثال الأول مستتراً؛ لأنه ضمير الألف واللام، فلم يبرز؛ لأنّ رافعه جارٍ على ما هو له، وفي الأمثلة الآخر بارزاً؛ لأنه ضمير غير الألف واللام، فوجب بروزه؛ لأنّ رافعه جارٍ على غير ما هو له، لأنّه جارٍ على الألف واللام، وهو في المعنى للمخبر عنه، ولا فرق في ذلك بين ضمير الحاضر، وضمير الغائب.

تقول في الإخبار بالألف واللام عن الضمير في ضرب جاريته من قولنا: زيدٌ ضَرَبَ جاريتهُ: الضَّارِبُ جاريتهُ هو، وعن الجارية: زيدٌ الضَّارِبُها هو جاريتهُ.

العدد

ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلْ لِعَشْرَةٍ فِي عَدِّ مَا أَحَادُهُ مُذَكَّرَةٌ
فِي الضُّدِّ جَرَّدٌ وَالْمُمَيِّزُ أَجْرُرُ جَمْعاً بِلَفْظِ قِلَّةٍ فِي الْأَكْثَرِ

يستعمل العدد من ثلاثة إلى عشرة بالتاء إن كان واحد المعدود مذكراً،
وبتركها إن كان مؤنثاً، نحو: عندي ثلاثة من العبيد وثلاث من الإماء.

وكان حق هذه الأعداد أن تستعمل بالتاء مطلقاً؛ لأنَّ مسمَّها جموع،
والجموع غالب عليها التأنيث، ولكن أرادوا التفريق بين المذكر والمؤنث،
فجاءوا بعدد المذكر لكونه أصلاً بالتاء على القياس، وبعدد المؤنث بغير التاء
للتفريق.

ثم المميز لهذا العدد: إن كان اسم جنس كالغنم، أو اسم جمع كقوم جرَّ
بـ (مِنْ)، نحو: ثلاثٌ مِنَ الغنم، وقد يضاف إليه العدد، نحو: ثلاث ذَوْدٍ، و ﴿تَسْعَةٌ
رَهْطٍ﴾، وإن كان غير ذلك أضيف العدد إليه مجموعاً، ما لم يكن مئة.

العدد

قوله: «لأنَّ مسمَّها جموع»: فإن محتوَى الثلاثة فما فوقها محتوَى الجمع وهو الدلالة على
ما فوق اثنين.

قوله: «القياس»: أي في الجموع التي يغلب عليها التأنيث.

قوله: «وإن كان غير ذلك»: أي لا اسم جنس ولا اسم جمع.

فإن أهمل جمع المميز على مثال قلة جيء به جمع كثرة، نحو: ثلاثة دراهم، وخمس جوارٍ. وإن لم يهمل جيء به في الغالب جمع قلة، نحو: ثلاثة أجبلٍ وخمسُ آكمٍ.

وقد يجاء به جمع كثرة، كقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ مع مجيء الأقرء.

وإن كان المميز مئة أفردت في الأعراف تخفيفاً لتقلها بالتأنيث والاحتياج إلى مميز بعدها، فيقال: ثلاث مئة، وقد يقال: ثلاث مئات وثلاث مئتين. قال الشاعر:

ثلاث مئتين للملوك وقى بها ردائي وجلت عن وجوه الأهائم

وقد ينصب مميز هذا العدد، نحو قول بعضهم: خمسة أثواباً، ولا يشركه في جر المميز الواحد والاثنان استغناء بإفراد المميز وتثنيته، إلا في الضرورة، كقول الشاعر:

كأنَّ خُصِيَّه من التَّدْلِيلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ

قوله: «فإن أهمل جمع المميز على مثال قلة»: أي لم يؤت به على مثال قلة، وسيأتي أن جمع القلة ما كان على وزن أفعله بكسر العين وأفعل بضمها وفعله بكسر الفاء وسكون العين وأفعال.

قوله: «مع مجيء الأقرء»: وهو وزن أفعال وهو من جموع القلة.

قوله: «والاحتياج إلى مميز بعدها»: أي بعد المئة كما يقال ثلاث مئة عبد فهذه الاستطالة تدعو إلى التخفيف في اللفظ.

قوله: «خمسَةُ أثواباً»: بتنوين خمسة حتى ينتصب أثواباً على التمييز.

قوله: «ثنتا حنظل»: الشاهد فيه وحذفت نون ثنتان للإضافة.

وإذ قد عرفت أن مميز العدد المذكور على ضررين: مجرور بـ (مِنْ) ومضاف إليه، فاعلم أن المميز المضاف إليه، إما أن يكون اسماً أو صفة.

فإن كان اسماً: فاعتبار التذكير فيه والتأنيث في الغالب بلفظه لا بمعناه، ما لم يتصل بالكلام ما يقوي المعنى، فيقال: ثلاثة أشخاص، وثلاث أعين، والمراد بالأول نسوة وبالثاني رجال اعتباراً للفظ.

ولو اتصل بالكلام ما يقوي المعنى جاز اعتبار اللفظ واعتبار المعنى، ومنه قول الشاعر:

فَكَانَ مَجْنِي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقِي ثلاثُ سُخُوصٍ كَاعِبَانٍ وَمُعْصِرُ
وقول الآخر:

وإنَّ كِلَاباً هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ وأنتَ بريءٌ من قَبَائِلِهَا الْعَشْرِ
وقد يغلب المعنى وإن لم يكن في الكلام ما يقويه، كقولهم: ثلاثة أنفس، والنفس مؤنثة، ولكن كثر استعمالها مُراداً بها إنسان، فجعل عددها بالتاء، قال الشاعر:

ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ ذَوْدٍ لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي
وحكى يونس: «أن رؤبة قال: ثلاثُ أنفُس، فأسقط التاء مراعاة للفظ».

وإن كان المميز صفة فاعتبار التذكير فيه والتأنيث بلفظ موصوفها المنوي، لا بلفظها، فيقال: ثلاثة رِبعات، إذا قصد رجال، وثلاثة دواب، إذا قصد ذكور، لأن الدابة صفة في الأصل، فالاعتبار بموصوفها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾، المعنى: فله عشر حسنات أمثالها.

وأما المميز المجرور بـ (مِنْ) فاعتبار التذكير فيه والتأنيث باللفظ، ما لم يفصل بينه وبين العدد صفة دالة على المعنى. تقول: عندي ثلاثٌ من الغنم بحذف

التاء، لأنَّ الغنم مؤنث، وتقول: عندي ثلاثٌ من البقر، وثلاثةٌ من البقر بالوجهين؛ لأنَّ في البقر لغتين: التذكير والتأنيث.

فلو فصل المميز بصفة دالة على المعنى وجب اعتباره، نحو: عندي ثلاثةٌ ذُكُور من البطِّ. ولا أثر للوصف المتأخر، نحو: ثلاثٌ من البطِّ ذُكُور.

وَمِائَةٌ وَالْأَلْفُ لِلْفَرْدِ أَضْفُ وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفُ

تضاف المائة والألف إلى المعداد بهما: مفرداً نحو مائة دينار وألف درهم، وقد تضاف المائة إلى جمع، كقراءة حمزة والكسائي قوله تعالى: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾، وإليه الإشارة بقوله:

..... ومائة بالجمع نَزْرًا قَدْ رُدِفُ

وقد شذ تمييز المائة بمفرد منصوب في قول الربيع بن ضبع الفزاري:
إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتَيْنِ عَامًا فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَازَةُ وَالْفَتَاءُ
فلا يقاس عليه.

وَأَحَدَ أَذْكَرَ وَصِلْنَهُ بَعْشَرُ مُرَكَّبًا قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرُ
وَقُلْ لَدَى الثَّانِيَةِ إِحْدَى عَشْرَةَ وَالشَّيْنُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرُهُ
وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى مَا مَعَهُمَا فَعَلَتْ فَا فَعْلٌ قَصْدًا
وَلِثَلَاثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمَا

قوله: «مائتين عاماً»: وحيث يضاف يقال: مائتي عام، فلما جاء بنون التنثية كان ملزماً بنصب التمييز.

وَأَوَّلَ عَشْرَةِ أَثْنَتَيْ وَعَشْرًا إِثْنَيْنِ إِذَا أُثْنِيَ تَشَا أَوْ ذَكَرًا

حاصل هذه الآيات بيان أن العشرة تُركَّب مع ما دونها، فيقال في التذكير: أَحَدَ عَشَرَ، وَاثْنَا عَشَرَ وَثَلَاثَةَ عَشَرَ، إِلَى تِسْعَةِ عَشَرَ، وَفِي التَّأْنِيثِ: إِحْدَى عَشْرَةَ وَاثْنَتَا عَشْرَةَ وَثَلَاثَ عَشْرَةَ، إِلَى تِسْعَ عَشْرَةَ، بِإِسْكَانِ الشَّيْنِ، عَلَى لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَكَسَرِهَا عَلَى لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ.

فيجري أول الجزئين على ما كان له قبل التركيب من المجيء في التذكير بثلاثة وما فوقها مؤنثة، وبما دونها مذكراً، وفي التأنيث بثلاث وما فوقها مذكرة، وبما دونها مؤنثاً، ويجري الثاني من الجزئين على العكس مما كان له قبل التركيب، فأسقطوا تاءه في التذكير، وأثبتوها في التأنيث.

وإنما لم يقولوا في التذكير ثلاثة عشرة، كراهية الجمع بين علامتين بلفظ واحد فيما هما كشيء واحد، ولا في التأنيث ثلاث عشر، كراهية إخلاء المؤنث من علامة، لا محذور في لحاقها.

وَأَلْيَا لِعَیْرِ الرِّفْعِ وَارْفَعِ بِالْأَلِفِ وَالْفَتْحُ فِي جُزْءَيْ سِوَاهُمَا أَلِفٌ

كل عدد مركب فجزأه مبيان على الفتح، إلا اثنا واثنتا.

أما بناء الصدر منهما، فلتنزله منزلة صدر الاسم، وأما بناء العجز فلتضمنه معنى الحرف؛ لأن الأصل في نحو: خَمْسَةَ عَشَرَ: خَمْسَةٌ وَعَشْرٌ، كما تقول: خَمْسَةٌ وَعُشْرُونَ فلما تركبا ذهب الواو من اللفظ، وتضمن معناها ثاني الجزئين، فبني على الفتح.

قوله: «وبما دونها»: أي دون الثلاثة حيث يقال: واحد واثنان بالتذكير للمذكر وبالتأنيث للمؤنث، فيقال: واحد واثنان من الرجال وواحدة واثنتان من النساء.

وإنما لم يُثَنَّ المركب على السكون؛ لأن له أصلاً في التمكن، ولا على حركة غير الفتح، لكونه مستظلاً بالتركيب، فأوثر بأخف الحركات.

وأما اثنا واثنتا فيستصحب إعرابهما في التركيب، فيكونان بألف في الرفع، نحو: جاءني اثنا عشر رجلاً، واثنتا عشرة امرأة، وبياء في النصب والجر، نحو: رأيتُ اثني عشر رجلاً، ومررتُ باثنتي عشرة امرأة.

وإنما أعرب اثنا واثنتا من بين صدور المركبات، لوقوع العجز منهما موقع النون، فكما كان الإعراب مع النون ثابتاً ثبت مع الواقع موقعها.

فإن قلت: كيف صحَّ وقوع العجز من هذا موقع النون، فأعرب صدره، وما صح وقوع العجز من نحو خمسة عشر موقع التنوين من خمسة فأعرب صدره؟ قلت: صح ذلك في اثنا عشر؛ لأنَّ ثبوت عشر بعد الألف منه متأخر عن ثبوت النون في اثنان، لما علمت أن التركيب متأخر عن الإفراد، والمتأخر لا يمتنع أن يقال وقع موقع المتقدم.

ولم يصح ذلك في نحو: خَمْسَةَ عَشَرَ؛ لأنَّ ثبوت عشر بعد التاء منه ليس متأخراً عن ثبوت التنوين في خَمْسَةَ، بل متقدماً عليه؛ لأنَّ تركيب المزج من الأوضاع المتقدمة على الإعراب المقارن للتنوين، والمتقدم لا يمكن أن يقال وقع موقع المتأخر.

وَمَيِّزِ الْعِشْرِينَ لِتِسْعِينَ بِوَاحِدٍ كَأَرْبَعِينَ حِينَا
وَمَيِّزُوا مُرَكَّباً بِمِثْلِ مَا مُيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوِيَهُمَا

وَأِنْ أَضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبٌ يَبْقَى أَلِفُنَا وَعَجَزٌ قَدْ يُعْرَبُ

من أسماء العدد (العشرون) وأخواتها إلى (التسعين)، وتستعمل بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، ويذكر معها النيف متقدماً، كقولك في التذكير: ثلاثة وعشرون، وفي التأنيث خمس وأربعون.

وتميز هي والأعداد المركبة بمفرد منصوب، نحو قوله تعالى: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾، وقوله تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾.

وقد تميز بجمع صادق على الواحد منها، فيقال: عندي عشرون دراهم، على معنى عشرون شيئاً كل واحد منها دراهم. ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾، المعنى - والله أعلم - وقطعناهم اثنتي عشرة فرقة، كل فرقة منهم أسباط.

وقد يضاف العدد إلى مستحق المعدود، فيستغنى عن التمييز، نحو: هذه عشرو زید، يفعل ذلك بجميع الأعداد المركبة، إلا اثني عشر، فيقال: أحد عشر، وثلاثة عشر ولا يقال: اثنا عشر؛ لأنَّ (عشر) من اثني عشر بمنزلة نون اثنين، فلا تجامع الإضافة ولا يقال: اثناك؛ لئلا يلتبس بإضافة اثنين بلا تركيب.

وإذا أضيف العدد المركب استصحب البناء في صدره، وفي عجزه أيضاً، إلا على لغة.

قوله: «هذه عشرو زید» والأصل في ذلك هذه عشرون لزید، فلما أضيف عشرون حذفت منها النون وزید هو مستحق المعدود.

قوله: «ولا يقال: اثناك» بحذف عشر حيث يكون المقصود اثنا عشر؛ لئلا يلتبس بإضافة اثنين بلا تركيب مع العشر.

قال سيبويه: «ومن العرب من يقول: خَمْسَةَ عَشْرَ، وهي لغة رديئة». وعند الكوفيين أن العدد المركب إذا أضيف أعرب صدره بما تقتضيه العوامل وجُزَّ عجزه بالإضافة، نحو: هذه خمسة عشر، وخذ خمسة عشر، وأعط من خمسة عشر.

وحكى الفراء عن أبي فقحس الأسدي وأبي الهيثم العقيلي: «ما فعلت خمسة عشر».

والبصريون لا يرون ذلك، بل يستصحب عندهم البناء في الإضافة، كما يستصحب مع الألف واللام، بإجماع.

وَصُغَ مِنْ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقَ إِلَى	عَشْرَةَ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلًا
وَأَخْتِمُهُ فِي التَّأْنِيثِ بِالتَّاءِ وَمَتَى	ذَكَرْتَ فَادْكُرْ فَاعِلًا بِغَيْرِ تَا
وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِيَ	تُضِفْ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضِ بَيْنِ
وَإِنْ تُرِدْ جَعَلَ الْأَقْلُ مِثْلَ مَا	فَوْقَ فَحُكَمْ جَاعِلٍ لَهُ أَحْكَمًا

يصاغ من اثنين فما فوقه إلى عشرة موازن (فاعل) مجرداً عن التاء في التذكير ومتصلاً بها في التأنيث؛ لأن مدلوله مفرد، فلم يسلك به سبيل ما اشتق

قوله: «كما يستصحب»: أي البناء مع دخول الألف واللام على المبني، حيث يقال: جاء الخمسة عشر بفتح الخمسة والعشر بناءً حتى مع دخول (أل).
قوله: «موازن فاعل»: فيقال ثاني وثالث وهكذا.

قوله: «لأن مدلوله مفرد»: فإن معنى ثاني غير اثنين فائنان يفيد التعدد، وأمّا ثاني فلا يفيد
فلم يسلك به في التأنيث والتذكير سبيل ما اشتق منه وهو اثنان ثلاثة أربعة إلى عشرة، فإن ثلاثة وما بعدها تذكر للمؤنث وتؤنث للمذكر، فيقال: ثلاث إماء وثلاثة

منه، بل سبيل الصفات المفردة، من نحو: ضارب وضاربة، ويستعمل على ضربين: مفرد وغير مفرد.

فالمفرد نحو: ثانٍ وثانية، إلى عاشر وعاشرة، وغير المفرد: إمّا أن يستعمل مع ما اشتق منه، كثان مع اثنين، وإمّا أن يستعمل مع ما يليه ما اشتق منه كثالث مع اثنين.

فالمستعمل مع ما اشتق منه يجب إضافته، فيقال في التذكير: ثاني اثنين، وفي التأنيث: ثانية اثنتين، إلى عاشر عشرة، وعاشرة عشر، والمراد: أحداً اثنين، وإحدى اثنتين، وأحد عشرة وإحدى عشر.

والمستعمل مع ما يليه ما اشتق منه: يجوز أن يضاف، وأن ينون، وينصب ما يليه فيقال: هذا رابعٌ ثلاثةٍ ورابعٌ ثلاثةٌ، وهذه رابعةٌ ثلاثٍ ورابعةٌ ثلاثاً؛ لأنّ المراد: هذا جاعل ثلاثةً أربعةً فعومل معاملة ما هو بمعناه، ولأنّه اسم فاعل حقيقة فإنه يقال: ثلثتُ الرجلين: إذا انضمت إليهما، فصرتم ثلاثة، وكذلك ربعتُ الثلاثة، إلى عشرتُ التسعة.

فـ (فاعل) هذا مساو لـ (جاعل) في المعنى، والتفريع على فعل، فجرى مجراه في العمل، بخلاف (فاعل) المراد به واحد مما أضيف إليه، فإنه ليس في معنى ما يعمل، ولا مفرغاً على فعل، فالتزمت إضافته، كما التزمت إضافة ما اشتق منه.

رجال.

قوله: «والتفريع على فعل»: بصيغة الفعل وإن (ثالث اثنين) اسم فاعل بمعنى جاعل يعمل عمل الفعل بلا تجوّز.

قوله: «إضافة ما اشتق منه»: أي العدد من ثلاثة إلى عشرة، فإنه يُضاف إلى تمييزه.

وقد نبه على استعمال فاعل المشتق من اسم العدد بالمعنيين المذكورين،
فأشار إلى الاستعمال الأول بقوله:

وإن تُرِدْ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِيَ تُضِفْ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضِ بَيْنِ

أي: وإن ترد بالمصوغ من اثنين فما فوق واحداً من الذي اشتق منه،
فأضف إليه مثله في اللفظ، وهو ما اشتق منه.

وأشار إلى الاستعمال الثاني بقوله:

وإن تُرِدْ جَعَلَ الْأَقْلَ مِثْلَ مَا فَوْقَ فَحَكَمْ جَاعِلٍ لَهُ أَحْكَمَا

معناه: وإن ترد بالمصوغ من اثنين فما فوق أنه جعل ما هو أقل عدداً مما
اشتق منه مساوياً له، فاحكم لذلك المصوغ بحكم (جاعل) من معناه، وجواز أن
يليه مفعوله منصوباً به تارة ومجروراً به أخرى.

ويفهم من ذلك: أن الذي يكون مفعولاً للمصوغ للمعنى المذكور هو اسم ما
يليه المشتق منه؛ لأنه هو الذي يصح أن يساويه بزيادة واحد.

وإن أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِيِ اثْنَيْنِ مُرَكَّباً فَجِءْ بِتَرْكِيبَيْنِ

أَوْ فَاعِلاً بِحَالَتَيْهِ أَضِفْ إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِي فِي

وَشَاعَ الْأَسْتِغْنَاءُ بِحَادِي عَشْرًا وَنَحْوِهِ وَقَبْلَ عَشْرَيْنِ أَذْكَرًا

وَبَابِهِ الْفَاعِلُ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدِ بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَآوٍ يُعْتَمَدُ

صدر العدد المركب مثل غيره من العدد المفرد في جواز صوغ (فاعل)

قوله: «صدر العدد المركب»: مثل ثلاثة عشر يكون مثل غيره من العدد المفرد ثلاثة من
غير إضافة عشرة في جواز صوغ موازن فاعل منه، ولكن لا من كل وجه ثبت

منه، ولكن لا من كل وجه، فإنه لا يبنى من صدر المركب (فاعل) للدلالة على جعل ما يليه ما اشتق الفاعل منه مساوياً له، وإنما يبنى (فاعل) من صدر المركب، للدلالة على واحد من العدد الذي اشتق من صدره، لا غير.

للفاعل من ثلاثة المفرد وأخواته، فإنه لا يبنى من صدر المركب فاعل للدلالة على جعل ما يليه ما اشتق الفاعل منه مساوياً له، فقد كان معنى ثالث اثنين أنه صير الاثنين مع نفسه ثلاثة، وهذا لا يتأتى في مثل ثلاثة عشر، فلا يقال: رابع ثلاثة عشر؛ إذ لا معنى في مثل هذا المركب لأن يقال: صير الثلاثة عشر بنفسه أربعة، وإنما يبنى فاعل من صدر المركب للدلالة على واحد من العدد الذي اشتق من صدره لا غير، وفي استعماله ثلاثة أوجه:

(أحدها): وهو الأصل أن يجاء بتركيبين صدر أولهما فاعل في التذكير وفاعلة في التأنيث، وصدر ثانيهما الاسم المشتق منه، وعجز كلا المركبين كلمة عشر في التذكير وعشرة في التأنيث، فيقال في التذكير: هذا الرجل ثاني عشر اثني عشر فقيهاً، يعني أنه هو أحد الاثني عشر فقيهاً، وهكذا ثالث عشر ثلاثة عشر أدبياً، وفي التأنيث: هذه ثمانية عشرة اثنتي عشرة متأدبة، وهكذا تأتي بأربع كلمات مبنية كل كلمتين بتركيب أولاهن مع الثانية والثالثة مع الرابعة وأول كل من المركبين مضاف إلى الثاني إضافة فاعل إلى ما اشتق منه.

(ثانيها): أن يقتصر على صدر المركب الأول فيعرب ويضاف إلى المركب الثاني باقياً على بناءه، فيقال: ثاني اثني عشر وثانية اثنتي عشرة.

(ثالثها): أن يقتصر على المركب الأول باقياً بناء صدره، فيقال: حادي عشر وثاني عشر. ثم لا يخفى أن حادي مقلوب واحد فإن (الحاء) في حادي متقدمة على (الألف) والألف في واحد متقدمة على (الحاء)، ولا يستعمل حادي وحادية إلا مع عشر ومع عشرين وأخواته، فيقال: حادي عشر وحادي وعشرون وحادي وتسعون وهكذا.

وفي استعماله ثلاثة أوجه:

أحدها وهو الأصل: أن يجاء بتركيبين: صدر أولهما (فاعل) في التذكير و (فاعلة) في التأنيث، وصدر ثانيهما الاسم المشتق منه، وعجز المركبين (عشر) في التذكير و (عشرة) في التأنيث، فيقال في التذكير: ثاني عشر اثني عشر، وثالث عشر ثلاثة عشر، وفي التأنيث: ثانية عشرة اثنتي عشرة، وثالثة عشرة ثلاث عشرة، إلى تاسع عشر تسعة عشر، وتاسعة عشرة تسع عشرة: بأربع كلمات مبنية للتركيب: أولاهن مع الثانية، وثالثتهن مع الرابعة، وأول المركبين مضاف إلى الثاني إضافة (فاعل) إلى ما اشتق منه.

الاستعمال الثاني: أن يقتصر على صدر المركب الأول، فيعرب لعدم التركيب ويضاف إلى المركب الثاني، باقياً بناؤه، فيقال: ثاني اثني عشر، وثالث ثلاثة عشر، وثانية اثنتي عشرة، وثالثة ثلاث عشرة.

الاستعمال الثالث: أن يقتصر على المركب الأول باقياً بناء صدره، وبعض العرب يعربه.

حكى ذلك ابن السكيت وابن كيسان رحمهما الله.

ولما أراد الشيخ بيان هذا الاستعمال الثالث قال:

وشاع الاستِغْناء بحادي عشرًا ونحوه

فمثل بـ (حادي عشر) ولم يمثل بـ ثاني عشر، ليتضمن التمثيل فائدة التنبيه على ما التزموه، حين صاغوا أحداً وإحدى على (فاعلٍ وفاعلةٍ) من القلب، وجعل الفاء بعد اللام، فقالوا: «حادي عشر وحادية عشرة»، والأصل واحد وواحدة.

ولا يستعمل حادٍ وحادية إلا مع عشرة أو مع عشرين، وأخواته، فيقال:

حَادٍ وَعُشْرُونَ، وَحَادِيَّةٌ وَعَشْرُونَ، إِلَى حَادٍ وَتَسْعِينَ، وَحَادِيَّةٌ وَتَسْعِينَ، كَمَا يُقَالُ: ثَانٍ وَعَشْرُونَ وَثَالِثٌ وَعَشْرُونَ، وَرَابِعَةٌ وَثَلَاثُونَ، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

وَقَدْ تَضَمَّنَ التَّنْبِيهُ عَلَى هَذَا كُلِّهِ قَوْلُهُ:

..... وَقَبْلَ عَشْرِينَ اذْكُرَا

وَبَابِهِ الْفَاعِلُ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدِ بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَآوٍ يُعْتَمَدُ

وَحَالَتَاهُ: كَوْنُهُ عَلَى (فَاعِلٍ) فِي التَّذْكِيرِ، وَعَلَى (فَاعِلَةٍ) فِي التَّأْنِيثِ.

كَمْ وَكَأَيِّنْ وَكَذَا

مَيِّزُ فِي الِاسْتِفْهَامِ كَمْ بِمِثْلِ مَا مَيِّزَتْ عِشْرِينَ كَكَمْ شَخْصاً سَمَا
وَأَجَزَ أَنْ تَجُرَّهُ مِنْ مُضْمَرَا إِنَّ وَلَيْتَ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا
وَأَسْتَعْمَلْنَهَا مُخْبِراً كَعَشْرَةَ أَوْ مِثَّةٍ كَكَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَّةَ

(كَمْ) اسم لجواز كونها مبتدأ ومفعولاً، ومجرورة بالإضافة إليها، أو بدخول حرف الجر عليها.

وهي اسم لعدد مبهم المقدار والجنس، ولا بد لها من مميّز مذكور، وقد يحذف للعلم به، كما في قولك: كَمْ صُمْتُ؟ وَكَمْ سِرْتُ؟ وَكَمْ لَقِيتُ؟ التقدير: كم يَوْماً صُمْتُ؟ وَكم قَرَسَخاً سِرْتُ؟ وَكم رجلاً لَقِيتُ؟

وتنقسم (كَمْ) إلى استفهامية وخبرية، مقصود بها الكناية عن التكثير، ولكليهما صدر الكلام.

كَمْ وَكَأَيِّنْ وَكَذَا

قوله: «كَمْ اسم لجواز كونها مبتدأ»: فإنّه يجوز في قولنا: كم مالك أن نجعل (كم) مبتدأ في تقدير التخصيص المقارب للتعريف، ولكن الأعراف فيها أن تكون خبراً ومالك ونظائره مبتدآت متأخرة، كما يجوز أن تكون مفعولاً به في مثل كم عبداً ملكت، ومجرورة بالإضافة إليها إضافة في اللفظ، كما يقال: تمييز (كم) الخبرية مجرور أو مجرورة بدخول حرف الجرّ عليها كما نقول: بكم اشتريت.

أَمَّا (كَمْ) الاستفهامية: فإن لم يدخل عليها حرف جر، فمميزها مفرد منصوب، حملاً على مميز العدد المركب وما جرى مجراه، إذ كانت فرعاً على (كَمْ) الخبرية، كما أن العدد المركب فرع على المفرد.

وعلى هذا نبه بقوله:

مَيِّزُ فِي الاسْتِفْهَامِ كَمْ بِمِثْلِ مَا مَيِّزَتْ عِشْرِينَ

فإن عشرين وأخواته جار مجرى العدد المركب في إفراد مميزه ونصبه، لكونه في المعنى مثله، فإن عشرين في معنى عشرة وعشرة، وإن ثلاثين في معنى ثلاث عشرات.

وإن دخل على (كَمْ) الاستفهامية حرف جرّ جاز في مميزها النصب والجر، فيقال: بكم درهماً اشتريت ثوبك؟ وبكم درهم اشتريت؟

فالنصب: لأن (كَمْ) استفهامية، وهي محمولة على العدد المركب في نصب التمييز. والجر: ب(من) مضمرة، لا بإضافة (كَمْ) إليه، خلافاً لبعضهم.

والدليل على ذلك من وجهين:

أحدهما: أن (كَمْ) الاستفهامية لا تصلح أن تعمل الجر؛ لأنها قائمة مقام عدد مركب، والعدد المركب لا يعمل الجر، فكذا ما قام مقامه.

الثاني: أن الجر بعد (كَمْ) الاستفهامية لو كان بالإضافة لم يشترط دخول

قوله: «إذ كانت فرعاً على (كَمْ) الخبرية»: وإن الأصل في (كَمْ) هو كونها خبرية لا استفهامية، وفيه نظر فليست إحداها فرعاً عن الأخرى، بل الاستفهام والخبر معنيان لها متكافئان لكثرة استعمالها في كل من المعنيين.

قوله: «لكونه»: أي العدد المفرد من عشرين وأخواته مثل المركب في معناه، فإن عشرين في معناه عشرة وعشرة.

حرف الجر على (كم).

فاشترط ذلك دليل على أن الجر بـ (من) مضمرة، لكون حرف الجر الداخل على (كم) عوضاً عن اللفظ بها.

وأما (كم) الخبرية فمميزها مجرور بمجموع تارة، ومفرد أخرى؛ لأنها بمنزلة عدد مفرد يضاف إلى مميزه، وهو على ضربين:

أحدهما: يضاف إلى جمع.

والآخر: يضاف إلى مفرد.

فاستعملت بالوجهين: إجراء لها مجرى الضريين، فيقال: كم رجالٍ صحبت، كما يقال: عشرة رجالٍ صحبت، وكم امرأة رأيت، كما يقال: مئة امرأة رأيت.

وقد تجري بنو تميم (كم) الخبرية مجرى (كم) الاستفهامية، فينصبون مميزها، وإن كان جمعاً، ومنه قول الشاعر:

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرٌ وَخَالَةً فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبْتُ عَلَيَّ عِشَارِي

ويروى بالجر على اللغة المشهورة، وبالرفع على حذف المميز، ورفع عمّة بالابتداء، وجعل (كم) نصباً على المصدرية.

قوله: «عوضاً عن اللفظ بها»: وهذا ادعاء مجرّد وليس ما ساقه من كلام بمستلزم لما ادّعاء.

قوله: «وهو على ضربين»: أي العدد المضاف إلى تمييزه ضربان: ضرب يضاف إلى جمع كثلاثة إلى عشرة، وضرب يضاف إلى مفرد كمئة وألف.

قوله: «ورفع عمّة بالابتداء»: وإنّ الخبر محذوف أي لك.

قوله: «وجعل كم نصباً على المصدرية»: بمعنى كثيراً.

فصل

وفصل في السعة بين (كم) الاستفهامية، ومميزها بالظرف وشبهه، نحو:
كَمْ عِنْدَكَ غَلَامًا؟ وكم لك جارية؟

ولا يجوز مثل ذلك في العدد المركب، وما جرى مجراه، إلا في الضرورة،
كقول الشاعر:

يُذَكِّرُنِيكَ حَنِينُ الْعَجُولِ وَنوحُ الْحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيلًا

عَلَى أَنَّنِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلًا

ولا يفصل بين (كم) الخبرية ومميزها، إلا في الضرورة، فيجوز لأجلها
الفصل بينهما بالظرف وشبهه، وبالجملته.

فإذا فصل بالظرف وشبهه اختير نصب المميز، وجاز أيضاً جره.

فمن نصبه قول الشاعر:

تَوْؤُمُ سِنَانًا وَكَمْ دُونَهُ مِنْ الْأَرْضِ مُحَدَّوْدِبًا غَارُهَا

ومن جره قول الآخر:

كَمْ فِي بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرِ سَيِّدٍ ضَخْمِ الدَّسِيعَةِ مَا جِدِ نَفَاعِ

قوله: «ثلاثون للهجر حولاً»: الفاصل هو قوله: للهجر بين ثلاثين وحولاً.

قوله: «وكم دونه من الأرض محدودباً»: محدودباً تمييز (كم) الخبرية، وهو - كما ترى -
منصوب.

قوله: «كم في بني سعد بن بكر سيّدٍ»: سيّد تمييز (كم)، وهو - كما ترى - مجرور.

وقول الآخر:

كَمْ بِجُودٍ مُّقْرِفٍ نَالَ الْعُلَا وَكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ

وإذا فصل بالجملة وجب نصب المميز، كما في قول الشاعر:

كَمْ نَالْنِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِفْتَارِ أَجْتَمِلُ

كَكَمْ كَأَيِّنْ وَكَذَا وَبَتَّصِب تَمَيِّزُ ذَيْنِ أَوْ بِهِ صَلٍّ مِنْ تُصِبْ

(كأَيِّنْ وكذا) مثل (كَمْ) الخبرية في الدلالة على تكثير العدد، وفي الافتقار إلى مميز، لكن مميز (كم) مجرور كما سبق، ومميز (كأَيِّنْ) منصوب، نحو: كأَيِّنْ رجلاً رأيتُ، وكذا مميز (كذا)، نحو: رأيتُ كذا رجلاً.

وأكثر ما يقع مميز (كأَيِّنْ) مجروراً بـ (من)، كقوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيِّ قَاتَلَ مَعَهُ رَبِّيُونَ﴾، وكقوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾. و (كأَيِّنْ) مثل (كم) في لزومها صدر الكلام، بخلاف (كذا) فلذلك يقال: رأيت كذا وكذا رجلاً، وعندي كذا وكذا درهمًا، ولا يجوز مثل ذلك في (كأَيِّنْ).

قوله: «كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ»: مقرف تمييز (كم) الخبرية.

قوله: «كَمْ نَالْنِي مِنْهُمْ فَضْلاً»: فضلاً تمييز (كم) المفصولة بجملة.

قوله: «كَكَمْ»: أي الخبرية كأَيِّنْ وكذا غايته ان تمييز كأَيِّنْ وكذا منصوب، وقد يجز بمن فيجوز لك أن تقول: كأَيِّنْ رجلاً رأيت وكأَيِّنْ من رجل رأيت وكذا رجلاً رأيت وكذا من رجل رأيت.

الحكاية

إِخْكِ بِأَيِّ مَآ لِمَنْكُورٍ سُئِلَ عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلُ
وَوَقْفًا آخِكِ مَآ لِمَنْكُورٍ بِمَنْ
وَقُلْ مَنَانٍ وَمَنِينَ بَعْدَ لِي
وَقُلْ لِمَنْ قَالَ أَتَتْ بِنْتُ مَنَهُ
وَالْفَتْحُ نَزَرَ وَصَلَ التَّاءُ وَالْأَلِفُ
وَقُلْ مَنُونٍ وَمَنِينَ مُسَكِنًا
وَإِنْ تَصِلُ فَلَقْظُ مَنْ لَا يَخْتَلِفُ
وَالْعَلَمَ أَحْكِيَّتَهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ
إِنْ عَرِيتَ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا أَفْتَرَنَ

إِنْ سُئِلَ بِـ (أَيِّ) عَنْ مَذْكُورٍ مَنَكَرٍ حَكَى فِيهَا وَصَلًا وَوَقْفًا مَا لِلْمَسْئُولِ عَنْهُ

الحكاية

قوله: «إِنْ سُئِلَ بِأَيِّ عَنْ مَذْكُورٍ»: فِي لِسَانِ الْمُتَكَلِّمِ نَكْرَةً حَكَى فِي (أَيِّ) وَصَلًا كَقَوْلِكَ لِمَنْ قَالَ: رَأَيْتَ رَجُلًا: أَيَّا يَا هَذَا وَوَقْفًا كَقَوْلِكَ: أَيَّا: مَا لِلْمَسْئُولِ عَنْهُ مِنْ إِعْرَابٍ وَتَذَكِيرٍ وَتَأْنِيثٍ وَإِفْرَادٍ وَتَثْنِيَةٍ وَجَمْعٍ تَصْحِيحٍ مَوْجُودٍ فِيهِ كَبْنَيْنِ أَوْ صَالِحٍ لَوْ صَفَهُ كَأَبْنَاءَ، فَكَمَا تَقُولُ: أَيَيْنَ فِي بَنِينَ تَقُولُ: أَيَيْنَ فِي أَبْنَاءَ لِأَنَّهُ صَالِحٌ أَنْ يُوصَفَ بِجَمْعٍ صَحِيحٍ، حَيْثُ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: أَبْنَاءُ صَالِحُونَ، كَقَوْلِكَ لِمَنْ قَالَ: رَأَيْتَ رَجُلًا وَامْرَأَةً وَغُلَامَيْنِ

من إعراب، وتذكير وتأنيث، وإفراد وتثنية وجمع تصحيح، موجود فيه، أو صالح لوصفه، كقولك لمن قال: رأيتُ رجلاً وامرأة، وغلّامَيْن وجارَتَيْن، وبَنَيْنَ وبَنَات: أَيًّا وأَيَّةً، وأَيِّينَ وأَيَّتَيْنِ، وأَيِّنَ وأَيَّاتٍ.

وإن سئل عنه بـ(مَنْ) حُكِيَ في لفظها في الوقفِ خاصة ما له من الحركات بإشباع، وما له من تذكير وتأنيث، وإفراد وتثنية وجمع، فتقول لمن قال: جاءني رجلٌ: (مَنُو)، ولمن قال: رأيتُ رجلاً: (مَنَا)، ولمن قال: مررتُ برجلٍ: (مَنِي). وتقول لمن قال: لَقِيتُ رجُلانٍ: (مَنان)، ولمن قال: رأيتُ رجُلَيْنِ: (مَين) بالألف في حكاية المثنى المرفوع، وبالياء في حكاية المثنى المنصوب.

ولما أراد بيان هذه المسألة، ولم يستقم له في الوزن أن يمثل بـ(مَنان ومَين) مسكني النون مثل بهما محركي النون للضرورة، ثم نبّه على ما يلزم في الاستعمال من إسكان النون بقوله:

وجارَتَيْن وبَنَيْنَ أو أبناء وبَنَات: أَيًّا وأَيَّةً وأَيِّينَ وأَيَّتَيْنِ وأَيِّنَ وأَيَّات. وإن سئل عن المذكور النكرة بمن حُكِيَ في لفظها في الوقف خاصة ما له من الحركات بإشباع وما له من تذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع، فتقول لمن قال: جاءني رجلٌ: منو بضم النون مشبعة بما يؤدي بضمّها إلى واو، ولمن قال: رأيت رجلاً: منا، ولمن قال: مررت برجلٍ: مني، وتقول لمن قال: لقيني رجلانٍ: منان، ولمن قال: رأيت رجلينٍ: مَين بالألف في حكاية المثنى المرفوع بالياء في حكاية المنصوب والمجرور، وتقول لمن قال: رأيت امرأةً: منه بهاء سكت أو: منت بالتاء بفتح ما قبلها، ثم قلبها هاء وبقاء ما قبل التاء ساكناً وسلامتها من الانقلاب، وتقول لمن قال: رأيت امرأتينٍ: مَنتين بإسكان النون أو فتحها بالإسكان أجود وأكثر، وتقول لمن قال: رأيت نسوةً: مَنَات، ولمن قال: جاء رجالٍ: منون، ولمن قال: مررت برجالٍ: مَين، فإن وصلت قلت من يافتي إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً.

وَقُلْ مَنَانٍ وَمَنْيْنٍ بَعْدَ لِي إِلْفَانٍ بَابَيْنِ وَسَكَّنْ تَعْدِلِ

وتقول لمن قال: رَأَيْتُ امْرَأَةً: (مَنَهُ)، أَوْ (مَنْتُ) بفتح ما قبل التاء في أحد الوجهين، ثم قلبها هاء، وبقاء ما قبل التاء ساكناً في الوجه الآخر وسلامتها، وتقول لمن قال: رَأَيْتُ امْرَأَتَيْنِ: (مَنْتَيْنِ أَوْ مَنَّتَيْنِ) بإسكان النون أَوْ فتحها، كما في الأفراد، والإسكان أجود وأكثر.

وقد نبه على ذلك بقوله:

..... وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثْنِي مُسْكَنَةٌ

والفتحُ نَزْرٌ.....

وتقول لمن قال: رَأَيْتُ نِسْوََةً: (مَنَاتِ)، ولمن قال: جَاءَ رَجَالٌ: (مَنُونِ)، ولمن قال: مَرَرْتُ بِرَجَالٍ: (مَنِينِ).

فإن وصلت قلت: مَنْ يَا فَتَى فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ، والتذكير والتأنيث، ولذلك قال:

..... وَإِنْ تَصِلُ فَلَفْظُ مَنْ لَا يَخْتَلِفُ

فأما قول الشاعر:

أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ مَنْوَنَ أَنْتُمْ فَقَالُوا الْجِنَّ قُلْتُ عِمُوا ظَلَامَا

ففيه على ندوره شذوذ من وجهين:

أحدهما: أَنَّهُ حُكِيَ مَقْدَرًا، غَيْرَ مَذْكُورٍ.

والثاني: أَنَّهُ أَثْبَتَ الْعَلَامَةَ فِي الْوَصْلِ، وَحَقَّقَهَا إِلَّا فِي الْوَقْفِ.

قوله: «أَنَّهُ حُكِيَ مَقْدَرًا غَيْرَ مَذْكُورٍ»: تقديره أَتَوْا نَارِي فَقَالُوا أَتَيْنَا فَقُلْتُ: مَنْوَنَ أَنْتُمْ، وهذا المطوي يشعر به نفس قوله: أَتَوْا نَارِي.

وإذا سئل بـ (مَنْ) عن عَلمٍ مذكور، فجيء به بعد (مَنْ) غير مقرونة بعاطف، فأهل الحجاز يحكون فيه إعراب الأول، رفعاً لتوهم أن المسؤول عنه غير المذكور، فيحركونه بالضم إن كان الأول مرفوعاً، وبالفتح إن كان منصوباً، وبالكسر إن كان مجروراً، فيقولون لمن قال: جاء زيدٌ: مَنْ زيدٌ؟ ولمن قال: رأيتُ زيداً: مَنْ زيداً؟ ولمن قال: مررتُ بزيدٍ: مَنْ زيدٍ؟

وأما غير الحجازيين فلا يحكون، بل يجيئون بالعلم المسؤول عنه بعد (مَنْ) مرفوعاً؛ لأنه مبتدأ، خبره (مَنْ) أو خبر مبتدؤه (مَنْ).

فلو اقترنت (مَنْ) بعاطف، كما في قولك لمن قال: مررتُ بزيدٍ: وَمَنْ زيدٌ؟ تعين الرفع عند جميع العرب. ولا يحكى غير العَلم.

وأجاز يونس حكاية كل معرفة، فيقول لمن قال: رأيتُ غُلامَ زيدٍ: مَنْ غُلامَ زيدٍ؟ ولمن قال: مررتُ بغلام زيدٍ: من غلام زيدٍ؟ قال شيخنا رحمته الله: «ولا أعلم له موافقاً».

وفي حكاية العلم: معطوفاً أو معطوفاً عليه غير علم خلاف.

فمنهم من منع ذلك، ومنهم من أجاز، فتنقول لمن قال: رأيتُ سعيداً وابنه: مَنْ سعيداً وابنه؟ ولمن قال: رأيتُ غُلامَ زيدٍ وعَمراً: مَنْ غلامَ زيدٍ وعمرأ؟

وإذا وصف العلم بآبن حكي بصفته، كقولك لمن قال: مررتُ بزيد بن عمرو: مَنْ زيد بن عمرو؟

فإن وصف بغير ذلك لم يجز أن يحكى بصفته، بل إن حكي حكي بدونها. وربما حكي المضمربـ (مَنْ) كما يحكى المنكر، فيقال: (مَين) لمن قال: مررتُ

قوله: «فإن وصف بغير ذلك»: بأن قيل: مررت بزيد الطويل لم يجز أن يحكى بصفته، بل إن حكي حكي بدونها بأن يقال: من زيد.

بهم. و: (مُنُون) لمن قال: ذهَبُوا.

ومن العرب من يحكي الاسم النكرة مجردة من (أي)، ومنه قول بعضهم: «ليس بقرشيًّا»، رادًّا على من قال: «إِنَّ فِي الدَّارِ قَرَشِيًّا»، أو نحو ذلك.

ومثله قول من قال: «دَعْنَا من تمرتان».

فأما قول الشاعر:

فَأَجَبْتَ قَائِلَ كَيْفَ أَنْتَ بِصَالِحٍ حَتَّى مَلِلْتُ وَمَلَّنِي عُوَادِي

فليس من هذا القبيل؛ لأنَّه من حكاية الجمل، لا من حكاية المفرد، لأنَّه جواب للاستفهام، وجواب الاستفهام لا يكون إلا جملة. فـ (صالح) على هذا: خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: فأجبت قائل: كيفَ أنتَ، بأنا صالحٌ، ثم حذف المبتدأ وبقي خبره، على ما يستحقه من الرفع.

ولا يجوز أن يقال: بـ (صالحاً)، كما لا يجوز أن يقال: (زيداً) لمن قال: من في الدار؟ وإنما يقال: زيدٌ، بالرفع، لأنَّه مبتدأ محذوف الخبر.

ويروى: فأجبت قائل: كَيْفَ أَنْتَ؟ بصالح؛ بالجَر؛ على قصد حكاية الاسم المفرد. كأنه قال: فأجبت قائل: كيفَ أَنْتَ؟ بهذه اللفظة.

التأنيث

عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا آلتَا كَالْكَتِفِ
وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ وَنَحْوِهِ كَالرَّدِّ فِي التَّضْغِيرِ
وَلَا تَلِي فَارِقَةً فَعُولًا أَصْلًا وَلَا أَلْمِفْعَالَ وَالْمِفْعِيلَا
كَذَاكَ مِفْعَلٌ وَمَا تَلِيهِ تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشُدُودٍ فِيهِ
وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إِنْ تَبِعَ مَوْصُوفُهُ غَالِبًا آلتَا تَمْتَنِعَ

كل اسم فلا يخلو أن يكون موضوعاً على التذكير أو التأنيث، والتذكير هو الأصل، فلذلك استغنى عن علامة، بخلاف التأنيث، فإنه فرع فافتقر إلى علامة، وهي: تاء، أو ألف مقصورة أو ممدودة، والتاء أكثر استعمالاً من الألف، فلذلك قد يستغنى بتقديرها في بعض الأسماء عن الإظهار، كما في نحو: يَدٌ وَعَيْنٌ وَكَتِفٌ. ويستدل على تأنيث ما لا علامة فيه بتأنيث الضمير العائد عليه، نحو: الْكَتِفُ نَهَشَتْهَا، وبما أشبه ذلك، كالإشارة إليه بـ (ذِي) وما في معناها، نحو: هَذِهِ كَتِفٌ، وكتأنيث نعتة وخبره، نحو: الْكَتِفُ الْمَشْوِيَّةُ لَذِيذَةٌ، ويد زيدٍ مَبْسُوطَةٌ،

التأنيث

قوله: «والتذكير هو الأصل»: إمّا باعتبار انخلاق الأثنى من الذكر في بادئ الخلق، وإمّا لأبهة الفحولة.

وكتجرید عدده من التاء، نحو: ثلاثٌ أَيْدٍ، وكرَدَ التاء إليه في التصغير كَيْدِيَّةٌ.

واعلم أنَّ الأصل في الغرض من زيادة هذه التاء في الأسماء هو تمييز المؤنث من المذكر، وأكثر ما يكون ذلك في الصفات، نحو: مُسْلِمٌ ومُسلِّمَةٌ، وظريف وظريفة، وهو في الأسماء قليل، نحو: رَجُلٌ ورَجُلَةٌ، وامرئٍ وامرأة، وغلامٌ وغلامَةٌ، وإنسان وإنسانة.

وتكثر زيادة التاء، لتمييز الواحد من الجنس في المخلوقات، نحو: تَمْرٌ، وتَمْرَةٌ، ونَخْلٌ ونَخْلَةٌ، وشَجَرٌ وشَجْرَةٌ.

وقد تُزاد لتمييز الجنس من الواحد، نحو: جبأةٌ وجبءٌ، وكمأةٌ وكَمءٌ، ولتمييز الواحد من الجنس في المصنوعات، نحو: جَرٌّ وجَرَّةٌ، ولَبَنٌ ولَبْنَةٌ، وقلنسٍ وقلنسوةٌ، وسفين وسفينةٌ، وللتعويض عن ياء النسب، نحو: أشعني وأشاعنةٌ، وأزرقى وأزارقةٌ، ومُهَلَّبِي ومَهالبةٌ، وللدلالة على التعريب، نحو: كيلجة وكيالجة، وموزج وموازجة، وللمبالغة، نحو: عَلَّامةٌ ونسابةٌ وراويةٌ، ولتأكيد

قوله: «كَيْدِيَّةٌ»: تصغير يد.

قوله: «في الصفات»: أي الأسماء القائمة بوصف، فإن (مسلم) هو الرجل اللابس لوصف الإسلام.

قوله: «في المخلوقات»: أي في الأمور الطبيعية، وما لا دخل للصنعة فيه مثل: تَمْرٌ وتمرة، فالتاء هنا تميِّز الواحد، وقد تميِّز الجنس كما في نحو: جبأةٌ، وهي الكمأة الحمراء والكمأة هي البيضاء.

قوله: «نحو: أشعني وأشاعنةٌ»: فلما حُذفت ياء النسب من الجمع عُوِّضت بالتاء.

قوله: «على التعريب»: من اللغة غير العربية والكيلجة: مقدار من الكيل معروف، والموزج: الخفّ، فالتاء في كيلجة وموازجة للدلالة على أن هذه الكلمات أعجمية.

التأنيث، كَنَعْجَةٍ، وللتعويض كَزَنَادِقَةٍ، وَجَحَاجِحَةٍ وَعِدَّةٌ وَزِنَةٌ، والأصل زَنَادِيقُ وَجَحَاجِيعُ وَوَعَدٌ وَوَزَنٌ.

وقد تكون التاء لازمةً فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كَرَبْعَةٍ، وفيما يختصّ بالمذكر أيضاً كِبُهْمَةٍ للشجاع.

وقد لا تلحق التاء صفة المؤنث استغناء عنها، أو اتساعاً.

أمّا ما يستغني عن التاء فما كان من الصفات مختصّاً بالمؤنث، ولم يقصد به قصد فعله: من إفادة الحدوث، نحو: حَائِضٌ وَطَامِثٌ، بمعنى ذات أهلية للحيض والطمث، دون تعرض لوجود الفعل. فلو قصد أنه تجدد لها الحيض أو الطمث في أحد الأزمنة؛ لحقت التاء. فقليل: حائضة وطامثة.

وأما ما اتسع فيه فلم تلحقه التاء لتمييز مؤنثه من المذكر فيما كان من الصفات المشار إليها بقوله:

قوله: «ولتأكيد التأنيث كنعجة»: وناقّةٌ وحِجَارَةٌ وصقورة، فإنّ مادة نعجة وناقّة لا تستعمل في المذكر من هذه الحيوانات، وأمّا حجر فجمعه حِجَارٌ، وصَقَرٌ جمعه صقور، فإضافة التاء تفيد تأكيد التأنيث.

قوله: «وللتعويض»: عمّا يفوت ما يقتضيه وزن الجمع، فإنّ زنديقاً يلزم أن يكون جمعه زناديق، فعدل عن ذلك إلى زنادقة تخففاً في اللفظ، وجحاجح وهو السيد زنة جمعه جَحَاجِيعُ فعدل إلى جحاجحة، وعدة أصلها من الوعد فحذفت فاء الكلمة وعوضت بالتاء، وهكذا زنة مأخوذة من الوزن، وهكذا سنة محذوفة اللام أصلها سنه بالهاء أو بالواو فعوضت بالتاء.

قوله: «كربعة»: تقال للمعتدل القامة من الرجال والنساء.

قوله: «حائض وطامث»: فإنّ الحيض والطمث من الصفات المختصة بالنساء وبالأحرى بالإناث.

وَلَا تَلِي فَارَقَةً فَعُولًا

(الآيات الثلاثة).

وحاصلها: أن ما كان من الصفات على (فَعُول) بمعنى (فاعِل) كَصَبُور
وشكور، أو على (مِفْعَال) كَمِهْزَار، أو على (مِفْعِيل) كَمِعْطِير، أو (مِفْعَل) كَمِعْشَم،
أو (فَعِيل) بمعنى (مَفْعُول) غير مجرد عن الوصفية كَجَرِيح وقتيل، فلا تلحقه التاء
للفرق بين التأنيث والتذكير إلا فيما شذ من نحو: عَدُوٌّ وَعَدُوَّةٌ، ومِيقَانٌ ومِيقَانَةٌ،
ومِسْكِينٌ ومِسْكِينَةٌ. ومن العرب من يقول: «امرأة مسكين» على القياس، حكاه
سيبويه.

وتلحقه التاء للمبالغة، ولذلك تدخل على المذكر والمؤنث، نحو: رَجُلٌ
مَلُوءَةٌ وفَرُوقَةٌ، وامرأة مَلُوءَةٌ وفَرُوقَةٌ، وقالوا: «رجل مقدامة» للبطل، ومِغْرَابَةٌ
للذي يغرب بماشيته عن الناس في المرعى.

وإن كان (فَعُول) بمعنى (مَفْعُول) فقد تلحقه التاء للتأنيث، ولذلك احترز
منه بقوله:

وَلَا تَلِي فَارَقَةً فَعُولًا أَصْلًا

أي: بمعنى (فاعِل) لأنه أكثر من (فَعُول) بمعنى (مَفْعُول)، فهو أصل له،
وذلك نحو قولهم: «رَكُوبَةٌ» بمعنى مَرَكُوبَةٌ و«رَعُوثَةٌ» بمعنى مَرَعُوثَةٌ، أي:

قوله: «كَمِعْشَم»: أي جريء لا ييالي، كما يقال: ظالم غاشم.

قوله: «عَدُوٌّ»: فإنه على وزن فعول.

قوله: «مِيقَانٌ»: مفعال من أيقن إيقاناً، ومعناه هنا سريع التيقن، كما يقال: قَطَّاعٌ فيمن
يسرع إليه القطع.

قوله: «فَرُوقَةٌ»: أي كثير الخوف.

مرضوعة.

وإن كان (فَعِيل) بمعنى (مَفْعُول) مجرداً عن الوصفية يجري مجرى الأسماء في كونه غير جارٍ على موصوف لحقته التاء، نحو: ذبيحة ونطيحة، وأكلة السبع، ولا تلحقه التاء إذا كان باقياً على الوصفية.

ويفهم هذا كله من قوله:

..... كَذاكَ مَفْعَلٌ وما تَلِيهِ

ومن قوله:

..... ومن فَعِيلٍ كَقَتِيل
.....

(البيت).

والمراد بما تليه (فَعِيل) الذي كَقَتِيل.

وقد يُشَبَّه (فَعِيل) بمعنى (فاعل) بـ (فَعِيل) بمعنى (مَفْعُول) كَعَظُمَ رَمِيم وامرأة قريب.

وقد يشبَّه (فَعِيل) بمعنى (مَفْعُول) بـ (فَعِيل) بمعنى (فاعل) كَخَصَلَت دُميمة، وفَعَلَت حميدة.

قوله: «مجرداً عن الوصفية»: يعني أنه لم يسق وصفاً لغيره، بل جيء به كاسم من الأسماء المستقلة.

قوله: «إذا كان باقياً على الوصفية»: كأن يقال: شاة ذبيح.

قوله: «والمراد بما تليه»: التاء هو فعيل الذي كقتيل المجرد عن الوصفية فإنه تلحقه التاء، أمّا فعيل المعتمد على موصوفه ففي الغالب لا تلحقه التاء، مثل: عظم رميم وامرأة قريب، وقد تلحقه مثل خصلة دُميمة وفعلة حميدة.

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذَاتُ قَصْرٍ وَذَاتُ مَدٍّ نَحْوُ أَنْثَى الْغُرِّ
وَالِاشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الْأُولَى يُبْدِيهِ وَزْنَ أَرْبَى وَالطُّوْلَى
وَمَرَطَى وَوَزْنَ فَعْلَى جَمْعًا أَوْ مَصْدَرًا أَوْ صِفَةً كَشَبْعَى
وَكَحْبَارَى سُمِّهَى سِبْطَى ذَكَرَى وَحِثَّى مَعَ الْكُفْرَى
كَذَاكَ خُلِيطَى مَعَ الشُّقَارَى وَأَعَزُّ لَغَيْرِ هَذِهِ أَسْتِنْدَارَا

ألف التأنيث على ضربين: مقصورة وممدودة:

فالمقصورة نحو: حُبْلَى وَسَكْرَى.

والممدودة نحو: غَرَاءَ وَحَمْرَاءَ.

ولا يخلو الآخر من كل مقصور أو ممدود، أن يكون ألفاً أصلية أو زائدة للتأنيث أو للإلحاق أو للتكثير.

فإن لم يسبقها أكثر من أصلين فهي أصلية، كَعَصَا، وَرَحَى، وَكِسَاء، وَبَنَاء، وإن سبقها أكثر من أصلين فهي زائدة للتأنيث، إن منعت الاسم من الصرف، وإلا فهي زائدة للإلحاق، كَعَلَقَى: لَبِثَ، وَحَبَرَكَى: للذي طال ظهره وقصرت رجلاه، وَعِلْبَاءَ وَقُوبَاءَ، أو للتكثير، كَقَبْعَثَرَى.

ولألفي التأنيث أوزان يعرفان بها. فللمقصورة أوزان مشهورة، وآخر مستندرة. فمن أوزانها المشهورة:

قوله: «عِلْبَاءَ وَقُوبَاءَ»: العِلْبَاءُ: عَصَبَةُ الْعُنُقِ، وَالْقُوبَاءُ: دَاءٌ مَعْرُوفٌ، وَأَصْلُهُمَا عِلْبَايَ وَقُوبَايَ، فَأَبْدَلَ حَرْفَ الْإِلْحَاقِ وَهُوَ الْيَاءُ فِيهِمَا إِلَى هَمْزَةٍ فَصَارَتَا عِلْبَاءَ وَقُوبَاءَ.

(فُعَلَى) نحو: أُرْبَى لِلدَّاهِيَةِ، وَأُدْمَى وَشُعْبَى مَوْضَعَانِ.
و (فُعَلَى) اسماً كَبْهَمَى، أو صفة كَحُبْلَى وَالطُّولَى، أو مُصْدَرَأً كَرُجْعَى.
و (فُعَلَى) اسماً: كَبَرَدَى، أو مُصْدَرَأً كَمَرَطَى، أو صفة كَحِيدَى.
و (فُعَلَى) جَمْعاً كَصَرْعَى، أو مُصْدَرَأً كَدَعْوَى، أو صفة كَسَكْرَى وَشَبْعَى،
فإن كان (فُعَلَى) اسماً كَأَرْطَى وَعَلَقَى ففِي أَلْفِهِ وَجْهَانِ .
ومنها: (فُعَالَى) كَحُبَارَى، وَسُمَانَى.
و (فُعَلَى) كُسْمَهَى، وهو الباطل.
و (فِعَلَى) كَسِبَطْرَى وَدِفْقَى لِضَرِبَيْنِ مِنَ الْمَشْيِ.

قوله: «فمن أوزانها المشهورة: فُعَلَى»: بضمّ الأوّل وفتح الثاني.
قوله: «وفُعَلَى»: بضمّ الأوّل وسكون الثاني كَبْهَمَى اسم نبت.
قوله: «وفُعَلَى»: بفتح الأوّل والثاني كَبَرَدَى لنهر بدمشق، ومَرَطَى: مصدر قولك: مرطت الناقة أسرع، وحِيدَى يقال: حمار حِيدَى لنشاطه.
قوله: «وفُعَلَى»: بفتح الأوّل وسكون الثاني.
قوله: «كأَرْطَى وَعَلَقَى ففِي أَلْفِهِ وَجْهَانِ»: والوجهان هما كون الألف للتأنيث، وكونها للإلحاق فمع الصرف تكون للإلحاق، ومع عدمه تكون للتأنيث، والأرطى: شجر، والعلقى: نبت.
قوله: «ومنها فُعَالَى»: بضمّ أوّل كَحُبَارَى وَسُمَانَى لطائرين.
قوله: «وفُعَلَى»: بضمّ الأوّل وتشديد الثاني مفتوحاً.
قوله: «وفِعَلَى»: بكسر الأوّل وفتح الثاني وسكون الثالث مع التشديد، مثل: سِبَطْرَى وَدِفْقَى لِضَرِبَيْنِ مِنَ الْمَشْيِ.

و (فِعْلِي) مُصْدَرَأً كَذِكْرِي، أَوْ جَمْعاً كَظُرْبِي وَحِجْلِي.

و (فِعْلِي) كَحِثِّي وَخِصِّيَصِي.

و (فُعْلَى) كَكُفْرِي: لوعاء الطَّلْع، وَحُذْرِي وَبُذْرِي: من الحذر والتبذير.

و (فُعْلَى) كَخُلَيْطِي للاختلاط، وَقُيَيْطِي: للناطف.

و (فُعَالَى) كَشُقَّارِي لنبت.

ومنها: ما لم ينبه عليه، نحو: (فَعْنَلَى) كَقَرْنَبِي.

و (فَوْعَلَى) كَخَوْزَلِي.

و (فَعْلَوَى) كَهَرَنْوَى: لنبت.

و (فَيَعُولَى) كَفَيْضُوَضَى.

و (فُعَلَايَا) كَبُرْحَايَا .

و (أَفْعُلَاوَى) كَأَرْبُعَاوَى: لضرب من مشي الأرنب.

قوله: «وَفِعْلَى»: بكسر الأوّل وسكون الثاني، كَذِكْرِي وَظُرْبِي: جمع ظربان دويبة تشبه الهرة منتنة الريح، ومنه المثل «فسا بينهم الظربان»، وَحِجْلِي: جمع حجلة الطائر المعروف.

قوله: «وَفِعْلَى»: بكسر الأوّل والثاني مشدداً، نحو: حِثِّي مصدر حثّ.

قوله: «وَفُعْلَى»: بضمّ الأوّل والثاني وتشديد الثالث.

قوله: «فُعْلَى»: بضمّ الأوّل وفتح الثاني مشدداً كَقُيَيْطِي للناطف، وهو نوع من الحلوى.

قوله: «وَفُعَالَى»: بضمّ الأوّل وتشديد الثاني مفتوحاً كَشُقَّارِي اسم لنبت. هذا والخوزلى:

ضرب من المشي.

قوله: «كَبُرْحَايَا»: وهي كلمة تعجيب.

و (فَعْلَوْتِي) كَرِهْبُوتِي.

و (فَعْلَلُولِي) كَحْنَدُقُوقِي.

و (فَعْيَلِي) كَهَيَّيْخِي.

و (يَفْعَلِي) كَيَهْيَرِّي.

و (مَفْعَلِّي) كَمَكُورِّي: للعظيم الأربعة.

و (فِعْلَلِي) كَشِفْصِلِّي.

و (فَعَلِيَّا) كَمَرَحِيَّا.

و (فَعْلَلَايَا) كَبَرْدَرَايَا.

و (فَوَعَالِي) كَحَوْلَايَا.

لِمَدَّهَا فَعَلَاءُ أَفْعَلَاءُ مُثُلَتْ أَلْعَيْنِ وَفَعْلَلَاءُ

ثُمَّ فِعَالًا فُعْلَلَا فَاعُولًا وَفَاعِلَاءُ فِعْلِيًا مَفْعُولًا

وَمُطْلَقَ أَلْعَيْنِ فَعَالًا وَكَذَا مُطْلَقَ فَاءٍ فَعَلَاءُ أُخِذَا

لألف التانيث الممدودة أوزان كثيرة: فمنها ما نُبّه عليه في هذه الأبيات،

قوله: «كَرِهْبُوتِي»: وهي الرهبة.

قوله: «كَحْنَدُقُوقِي»: اسم لبنيت.

قوله: «كَهَيَّيْخِي»: مشية بتبختر.

قوله: «كَيَهْيَرِّي»: كلمة تقال للباطل.

قوله: «كَشِفْصِلِّي»: محصول نبت.

قوله: «مَرَحِيَّا»: وهو المرح وشدة الفرح والنشاط، وبردرايا وحولايَا: أسماء أمكنة.

ومنها ما لم ينبه عليه.

أما الأول: فوزن (فَعْلَاء) اسماً كَصَخْرَاء، ومصدرًا كَرُغْبَاء، وجمعاً في المعنى كَطَرْفَاء، وصفة (لَا فَعَلَ) كحمرَاء، ولغيره كدِيْمَة هَطْلَاء.

ووزن (أَفْعَلَاء وأَفْعَلَاء وأَفْعَلَاء) كقولهم لليوم الرابع من أيام الأسبوع: أَرْبَعَاء وأَرْبَعَاء وأَرْبَعَاء، والأَرْبَعَاء أيضاً جمع ربيع، وهو النهر الصغير، والأَرْبَعَاء هو: عمود الخيمة.

ووزن: (فَعْلَاء) كعَقْرَبَاء: لمكان.

و (فِعَالَاء) كقَصَاصَاء: للقصاص.

و (فُعْلَاء) كقَرْفَصَاء.

ووزن (فَاعُولَاء) كَعَاشُورَاء.

ووزن (فَاعِلَاء) كقَاصِعَاء.

قوله: «فَعْلَاء»: بفتح الأول وسكون الثاني وفتح الثالث والطرفاء اسم جنس للوقود المعروف.

قوله: «ولغيره»: أي لغير أفعل كديمة هطلاء، فإنه لا يقال: سحاب أهطل وإنما يقال: هطّل. قوله: «ووزن أفعلاء»: بضم العين وأفعلاء بفتحها وأفعلاء بكسرهما، والأربعاء بضم الهمزة والباء: جمع ربيع وهو النهر الصغير.

قوله: «فَعْلَاء»: بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام.

قوله: «فِعَالَاء»: بكسر الفاء وفتح العين.

قوله: «فُعْلَاء»: بضم الفاء وسكون العين وضمّ اللام.

قوله: «فَاعُولَاء»: بفتح الفاء وضمّ العين.

قوله: «فَاعِلَاء»: بفتح الفاء وكسر العين، كقاصعاء وهو أحد بابي حجرة اليربوع.

ووزن (فَعِيلَاء) كَكَيْرِيَاء.

ووزن (مَفْعُولَاء) كَمَشْيُوخَاء.

ووزن (فَعَالَاء) كَبَرَّاسَاء، يقال: ما أدري من أي البَرَّاساء هو؟ وأي البَرَّئساء هو؟ أي: أي الناس هو؟

ووزن (فَعِيلَاء)، نحو: قَرِيثَاء وكَرِيثَاء: نوعان من البسر.

ووزن (فَعُولَاء) كدَبُوقَاء.

ووزن (فَعَلَاء) كَجَنَفَاء: اسم مكان.

ووزن (فَعَلَاء) كَسِيرَاء.

ووزن (فَعَلَاء) كخُيَلَاء.

وأما الثاني : فنحو: (فَعِيلَاء) كدَيَّكْسَاء: للقطيع من الغنم،

قوله: «فَعِيلَاء»: بكسر الفاء وسكون العين وكسر اللام.

قوله: «مَفْعُولَاء»: هو على زنة مفعول ممدوداً كمشيوخاء لجماعة الشيوخ.

قوله: «فَعَالَاء»: بفتح الفاء والعين.

قوله: «فَعِيلَاء»: بفتح الفاء وكسر العين.

قوله: «فَعُولَاء»: بفتح الفاء كدبوقاء للعدرة.

قوله: «فَعَلَاء»: بفتح الأوّل والثاني.

قوله: «فَعَلَاء»: بكسر الأوّل وفتح الثاني كسيراء، وهو ثوب مخطط يعمل من السقرّ.

قوله: «فُعَلَاء»: بضمّ الأوّل وفتح الثاني.

قوله: «وأما الثاني»: أي الذي لم يَنْبَهِ عليه.

قوله: «فَعِيلَاء»: بفتح الأوّل وسكون الثاني وفتح الثالث.

(وَتَفْعُلَاء) كَتَرُ كُضَاء: لضرب من المشي، و (فُعَيْلَاء) كَمُرَيْقِيَاء: اسم ملك باليمن، و (فُعَلَاء) كَسُلْحَفَاء، و (فَعْلِيَاء) كزكريّاء، و (فَعِيلَاء) كَخَصِيصَاء، و (فُعَالِلَاء) كجُخَادِيَاء: لجرادة كبيرة خضراء.

قوله: «تَفْعُلَاء»: بفتح الأوّل وسكون الثاني وضمّ الثالث.

قوله: «فُعَيْلَاء»: بضم الأوّل وفتح الثاني.

قوله: «فَعْلِيَاء»: على زنة زكريّاء.

قوله: «فَعِيلَاء»: بفتح الأوّل والثاني.

قوله: «فُعَالِلَاء»: بضمّ الأوّل وكسر اللام الأولى.

المقصور والممدود

إِذَا أَسْمُ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرْفِ	فَتَحًا وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالْأَسْفِ
فَلِنَظِيرِهِ أَلْمُعَلِّ الْآخِرِ	ثُبُوتٌ قَصْرٍ بِقِيَاسِ ظَاهِرِ
كَفِعَلٍ وَفُعَلٍ فِي جَمْعِ مَا	كَفِعْلَةٍ وَفُعْلَةٍ نَحْوِ الدَّمَى
وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرِ أَلْفٍ	فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْمًا عُرِفَ
كَمَضَرِ أَلْفَعْلٍ الَّذِي قَدْ بُدِئَا	بِهَمْزٍ وَضَلِّ كَارِعَوَى وَكَارِتَائَى

المقصور: هو الاسم المتمكن الذي حرف إعرابه ألف لازمة، نحو: الفتى والعصا والرحى، بخلاف نحو: إذا، ورأيت أخا زيدٍ، مما ليس متمكناً، أو ألفه غير لازمة.

والممدود: هو الاسم المتمكن، الذي آخره همزة بعد ألف زائدة، نحو: كساء ورداء وحمراء، بخلاف نحو: آء وشاء وراء، مما ألفه بدل من أصل؛ لأنه لا يسمى ممدوداً.

المقصور والممدود

قوله: «المقصور هو الاسم المتمكن»: أي من الإعراب.
قوله: «بخلاف نحو إذا، ورأيت أخا زيدٍ»: فإن إذا ملازمة للظرفية، وأخا غير لازمة الألف إلا في حالة النصب.

والقصر في الأسماء على ضربين: قياسي وسَماعي، وكذلك المد.

فالقصر القياسي: في كل معتل، له نظير من الصحيح، مطّرد فتح ما قبل آخره كمرى: جمع مَرِيّة، ومدى: جمع مُدِيّة، فإن نظيرهما من الصحيح قربة وقرب، وقُرْبَة وقُرب، وكذا اسم المفعول مما زاد على ثلاثة أحرف، نحو: معطى ومقتنى، فإن نظيرهما من الصحيح مكرم ومحترم، وكذا مصدر (فَعِل) اللازم كَعَمِيَ عَمَى، وجَوِيَ جَوَى، فإن نظيرهما من الصحيح: دَنَفَ دَنَفًا، وأَسَفَ أَسَفًا.

وأما المد القياسي: ففي كل معتل له نظير من الصحيح، مطرد زيادة ألف قبل آخره، كمصدر ما أوله همزة وصل، كَارْعَوَى ارْعِواء، وارتأى ارْتِشاء، واستَقْصَى اسْتِقصاء، فإن نظائرها من الصحيح: انطلق انطلاقًا، واقتدر اقتِدارًا، واستخرج استخِراجًا، وكذا مصدر (أفعل)، نحو: أعطى إعطاء، فإن نظيره من الصحيح: أكرم إكرامًا، وكذا مصدر (فَعَل) دالًّا على صوت أو مرض، كالرُغَاء والثُّغَاء والمشاء، فإن نظائرها من الصحيح: البَغَام والصُّراخ والدُّوار.

قوله: «مرى جمع مَرِيّة»: وهي المماراة والجدل، ومدى: جمع مَدِيّة، وهي السكّين، والقربة: وعاء الماء وجمعها قرب، والقربة: ما توجب التقرب وجمعها قرب بضم القاف.

قوله: «وكذا مصدر فَعِل اللازم»: بفتح الفاء وكسر العين كَعَمِيَ عَمَى وجَوِيَ جَوَى فإنهما فعلاً ومصدرًا، مثل: دنف دنفًا وأسف أسفًا وفرح فرحًا.

قوله: «وكذا مصدر أفعل»: كأكرم نحو: أعطى إعطاء، فإن أعطى وأكرم متوازنان فعلاً ومصدرًا.

قوله: «وكذا مصدر فَعَل»: بفتحتين دالًّا على صوت أو مرض، كَرغى رَغَاءً وثغى ثَغَاءً ومشى بطنه مشاء، فإنها نظائر لبغم بغامًا وصرخ صراخًا ودار دوارًا (من دوار الرأس لا الدوران حول الشيء).

وَالْعَادِمُ النَّظِيرِ ذَا قَصْرِ وَذَا مَدٌّ بِنَقْلِ كَالْحِجَا وَكَالْحِذَا
وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَّاراً مُجْمَعٌ عَلَيْهِ وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

ما ليس له نظير اطرده فتح ما قبل آخره فقصره سماعي، وما ليس له نظير اطرده زيادة ألف قبل آخره فمده سماعي أيضاً.

فمن المقصور سماعاً، الفتى: واحد الفتيان، والسَّنا: الضوء، والثرى: التراب، والحِجَا: العقل.

ومن الممدود سماعاً: الفتاء: حادثة السنّ، والسَّناء: الشرف، والثراء: كثرة المال، والحِذاء: النعل.

ولا خلاف في جواز قصر الممدود للضرورة، وإنما الخلاف في جواز مدّ المقصور، فمنعه البصريون، وأجازه الكوفيون، محتجّين بنحو قول الشاعر:

يَا لَكَ مِنْ تَمَرٍ وَمِنْ شَيْشَاءٍ يَنْشَبُ فِي الْمَسْعِلِ وَاللَّهَاءِ

فمد اللهاء اضطراراً، وهو واجب القصر، لأنه نظير: حصي وقطا.

كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحاً

أَخِرَ مَقْصُورٍ تُشْنِي أَجْعَلُهُ يَا إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةِ مُرْتَقِيَا
كَذَا الَّذِي أَلْيَا أَصْلُهُ نَحْوُ الْفَتَى وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِيلَ كَمَتَى
فِي غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَאוَاً أَلِيفُ وَأَوَّلُهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أَلِفُ

كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحاً

قوله: «آخر مقصور»: عندما تريد أن تثنيه اجعل هذا الآخر الذي هو ألف ياءً، وجعله بمعنى قلبه إن زاد المقصور عن ثلاثة حروف ياء كان أصل ألف القصراًم واواً، لأننا نجد الفعل فيه يردّ إلى الياء، نحو: ألّيت في حال أنه من اللّهُ، فالرباعي نحو: حبلى مثناه حبليان، والخماسي مصطفى مصطفىان، والسداسي مستدعى مستدعيان، والسباعي أربعاي أربعايان. وكذا يشنّى بالياء الذي أصله الياء ولو كان ثلاثياً كالفتى، قال تعالى: ﴿ ودخل معه السجن فتيان ﴾ ، وكذا الجامد الذي يفقد الأصل الاشتقاقي حتى يعلم ما أصل ألفه، لكن ينطق بألفه ممالّة إلى الياء فإنّه يشنّى بقلب ألفه ياء، فمتى إذا سمّي بها وأريد تثنيته قيل: متيان، وفي غير الصور المذكورة تقلب ألف المقصور واواً كأن تكون ألفه ثلاثة حروفه وبدلاً من واو كعصا وقفاً، فإنّه يقال في التثنية: عصوان وقفوان، وكأن تكون غير مبدلة وغير ممالّة نحو: ألا التنيهية حيث يسمّى بها فيقال في التثنية: ألوان.

الاسم المتمكن: ينقسم إلى: صحيح ومنقوص ومقصور وممدود.

فإذا تُنِّي الصحيح أو المنقوص لحقته العلامة من غير تغيير، كقولك في نحو غلام وجارية وقاض: غَلامان وجاريتان وقاضيان.

وإذا تُنِّي المقصور وجب تغيير ألفه، فتقلب ياءً إن كانت رابعة فصاعداً، أو كانت ثالثة، بدلاً من الياء، أو جهل أصلها، وأميلت.

فالرابعة: كقولك في نحو معطى ومغزى: معطيَّان ومغزيَّان، فتقلب الألف ياء، لكونها رابعة، وإن كانت واواً في الأصل، لأنهما من عطا يعطو وغزا يغزؤ.

والثالثة المبدلة عن ياء: كقولك في نحو فتى ورحى: فتيان، ورحيان.

والثالثة المجهولة الأصل التي أميلت ك (متى) فلو سُمِّي به ثم تني لقليل فيه: (مَتَيَّان).

وتقلب في التثنية ألف المقصور واواً، فيما لم تقلب فيه ياء، وذلك إذا كانت ألفه ثالثة، بدلاً من الواو، كقولك في قفا وعصا: قَقَّوان وعَصَّوان، أو مجهولة الأصل، ولم تمل ك (إلى) فلو سميت به ثم تثيت، لقلت فيه: إِلَّوان، وقوله:

وأولها ما كان قبلُ قَدْ أَلِفُ

يعني: من العلامة المذكورة في باب الإعراب للتثنية، وهي ألف ونون مكسورة في الرفع، وياء مفتوح ما قبلها، ونون مكسورة في الجر والنصب.

قوله: «إلى صحيح»: كرجل ومنقوص كقاضي ومقصور كفتى وممدود كصحراء.

قوله: «وأولها»: يعني الألف المقلوبة إلى ياء أو واو علامة التثنية من ألف ونون في الرفع وياء ونون في الجر والنصب.

وَمَا كَصَحْرَاءِ بَوَاوِ ثُنْيَا وَنَحْوُ عِلْبَاءِ كِسَاءٍ وَحَيَا
بَوَاوِ أَوْ هَمْزٍ وَغَيْرِ مَا ذَكَرَ صَحَّحَ وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلِ قُصِرَ

الممدود على أربعة أضرب: لأن همزته إما زائدة أو أصلية، والزائدة: إما للتأنيث، نحو: حمراء وصحراء، وإما للإلحاق، كعلباء وقُوباء، والأصلية: إما بدل، نحو: كِسَاء، وِرْدَاء، وَحَيَاء، وإما غير بدل، نحو: قُرَاء وَوُضَاء.

فإذا تُبِّي الممدود قلبت همزته واوًا، إن كانت للتأنيث، نحو: حمراوان وصحراوان.

فإن كانت للإلحاق، أو بدلاً من أصل جاز القلبُ والإبقاء، والقلب في ذي الإلحاق أجود، والآخر بالعكس: فعلباوان وقُوبَاوان، أجود من عِلْبَاءَان وقُوبَاءَان، ونحو: كِسَاءَان وحِيَاءَان، أجود من كِسَاوَان وحِياوَان.

وإن كانت همزة الممدود أصلاً غير بدل وجب فيها الإبقاء، نحو: قُرَاءَان ووُضَاءَان، هذا هو المعروف في كلامهم.

وربما قيل: قُرَاوَان وحمراءَان وحمرايان، وربما حذفت هي والألف قبلها

قوله: «وما كصحراء»: ممّا أبدلت همزته عن ألف التأنيث بواو ثُنْيَا، فيقال: صحراوان ونحو: علباء ممّا همزته بدل عن حرف الإلحاق؛ لأنّ أصله علباي وكسَاء ممّا همزته بدل من أصل هو واو، فإن أصله كساو وحياء ممّا أصل همزته ياء فإنّ أصله كما يقال حياي، فهذه يجوز أن تتثنى كما هي فيقال: علباءَان وكسَاءَان وحِيايَان، ويجوز بالواو فيقال: علباوان وكساوان وحِياوان، وغير ما ذكر من هذه الضوابط فأجر تنثيته على ما هو لفظه بالفعل، نحو: قُرَاء ووُضَاء كلاهما على وزن رَمَان، والقراء هو الناسك والوضاء الوضيء الوجه فتقول: قراءَان ووُضَاءَان.

مما جاوز الخمسة، كقول بعضهم: «قاصِعان»، والقياس: قاصِعاوان، وربما حذفت ألف المقصور خامسة فصاعداً، من نحو قول بعضهم في: خَوْزَلِي: خَوْزَلان، والقياس: خَوْزَلَيان.

وإلى هذا ونحوه أشار بقوله:

..... وما شَذَّ عَلَى نَقْلِ قُصِرْ

وَأَحْذِفْ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى حَدِّ الْمُثْنِيِّ مَا بِهِ تَكْمَلَا
وَالْفَتْحُ أَبْقَى مُشْعِراً بِمَا حُذِفَ وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَأَلِفٍ
فَالْأَلِفُ أَقْلِبْ قَلْبَهَا فِي الثَّنِيَّةِ وَتَاءٌ ذِي أَلْتَا أَلْزَمَنَّ تَنْجِيهَ

الجمع الذي على حدّ المثنى هو جمع المذكر السالم.

فإذا جمع الاسم هذا الجمع: فإن كان صحيحاً أو ممدوداً، فحكمه في لحاق علامة الجمع حكمه في لحاق علامة التثنية.

وإن كان منقوصاً حذف آخره، وقُلبت الكسرة التي قبله ضمة في الرفع، نحو: جاء القاضون، أصله: القاضِيون، فاستثقلت الضمة على الياء المكسور ما قبلها، فحذفت فالتقى ساكنان، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وأبدلت الكسرة التي قبلها في الرفع ضمة، لتسلم الواو، فصار القاضون.

وإن كان مقصوراً حذف آخره، ووليت علامة الجمع الفتحة التي كانت قبل

قوله: «أصله القاضِيون»: بضمّ ياء النقص فاستثقلت الضمة على الياء المكسور ما قبلها، فحذفت الضمة فالتقت الياء الساكنة والواو التي مثلها، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين وأبدلت الكسرة التي قبلها في الرفع ضمةً لتسلم الواو، فصار القاضون.

الآخر، لتدل على المحذوف، فيقال: جاء المصطفون، ورأيت المصطفين، والأصل: المصطفاون والمصطفائين، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، ووليت الواو والياء الفتحة، التي كانت قبل الألف، ولم يبدلوا الفتحة في نحو هذا بمجانس العلامة، كما فعلوا في المنقوص لخفة الفتحة.

وعن الكوفيين: أن ما ألفه زائدة فحكمه حكم المنقوص، وأجازوا في جمع: موسى: مُوسَوْن ومُوسُون، بناء على جواز كونه مُفْعَلاً من: أوسيتُ رأسه: أي حلقته، وكونه فُعْلي من: ماسَ رأسه موسى إذا حلقه.

وإذا جمع الاسم بالألف والتاء فحكمه في لحاق علامة الجمع به حكم ما لحقه علامة التثنية، إلا أن ما فيه هاء التأنيث تحذف منه عند تصحيح ما هي فيه، كقولك في نحو: مُسْلِمَةٌ ومؤمِنَةٌ: مُسْلِمَات ومؤمِنَات.

فإن كان قبل تاء التأنيث همزة بعد ألف زائدة، جاز فيها القلب والبقاء، إن كانت بدلاً من أصل، ووجب فيها التصحيح إن كانت أصلاً غير بدل، فتقول في نحو: نَبَاءَةٌ: نَبَاءَات ونَبَاوَات، وفي نحو: وَضَاءَةٌ: وَضَاءَات، بالتصحيح لا غير.

قوله: «فيقال: جاء المصطفون»: بفتح الفاء لتكون الفتحة شعاراً على ألف القصر المحذوفة، والأصل المصطفى مع الواو والنون أو الياء والنون، وألف القصر مع علامة الجمع حروف ساكنة، فحذفت الألف وبقيت الفتحة السابقة عليها لخفتها وشعاراً عليها. قوله: «موسون»: أي بضم ما قبل الواو بناء على جواز كون موسى مفعلاً وكونه فعلي، وهذان البناءان إنما يعطيان كونه من المزيد أو المجرد ولا دخل لهما في أصل ملاك الباب، وهو جواز ضم وفتح ما قبل الواو في الجمع حيث تكون ألف المقصور زائدة أو محتملة الزيادة.

قوله: «في نحو: نباءة»: هذه الهمزة أصلها واو، فقد قال الجوهري: النبوة والنباوة ما ارتفع من الأرض.

وإن كان قبل التاء ألف قلبت في الجمع بالألف والتاء واواً، إن كانت ثالثة، بدلاً منها، نحو: قطاة وقطوات، وياء إن كانت ثالثة بدلاً منها نحو: فتاة وفتيات، أو رابعة مطلقاً، نحو: معطاة ومعطيات.

وَالسَّالِمِ الْعَيْنِ الثَّلَاثِيَّ اسْمًا أَنْلَ	إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءُهُ بِمَا شَكِلَ
إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَا	مُخْتَمًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدًا
وَسَكَّنِ التَّالِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ	خَفَّفَهُ بِالْفَتْحِ فَكُلًّا قَدْ رَوَوْا
وَمَنْعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ ذِرْوَةٍ	وَزُبْيَةٍ وَشَذَّ كَسْرُ جِرْوَةٍ
وَنَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا	قَدَّمَ أَوْ لِأَنَاسٍ أَنْتَمَى

إذا جمع بالألف والتاء الثلاثي الساكن العين: مؤنثاً بالهاء، أو مجرداً منها،

قوله: «قطاة»: ألف قطاة بدل من واو ولذلك في مقام الجمع ترجع إليها، فيقال: قطوات، كما أن ألف فتاة بدل من ياء فترجع إليها عند الجمع فيقال: فتيات.

قوله: «أو رابعة مطلقاً»: يعني أن الألف إذا كانت رابعة الحروف، فسواء كانت بدلاً عن واو أو ياء فإنها تُقلب ياءً، نحو: معطاة ومعطيات مع أن المادة مأخوذة من عطا يعطو.

قوله: «إذا جمع بالألف والتاء الثلاثي»: فهو أنواع ولكل نوع حكم، فالساكن العين سواء اتصل بالهاء أم تجرّد منها، فإن كان أوله مفتوحاً مثل: تَمْرَةٍ وجب فتح عينه أيضاً عندما يجمع بشرط كونه اسماً صحيح العين، فيقال في جمع تَمْرَةٍ: تَمَرَاتٍ بفتحات، وهكذا يقال: دَعْدَاتٍ في جمع دعد. فلو كان صفة لا اسماً أو كان معتلاً العين ولو بالإدغام وجب في مقام الجمع سكون الوسط الذي كان في المفرد، نحو: صَعْبَةٍ وصَعْبَاتٍ بسكون العين، وجوزة وهو المعتل يقال فيه: جَوَزَاتٍ بالسكون أيضاً، كما يقال في بَيْضَةٍ: بَيْضَاتٍ وكرّة وهو المضاعف: كَرَاتٍ.

فإن كان أوله مفتوحاً وجب فتح عينه بشرط كونه اسماً صحيح العين، نحو: تَمْرَة وتَمَرَات، ودَعْد ودَعْدَات.

فلو كان صفة، أو معتلاً العين، ولو بالادغام وجب بقاء السكون، نحو: صَعْبَة وصَعْبَات، وجَوْزَة وجَوَزَات، وَيَيْضَة وَيَيْضَات، وكرّة وكرّات. وإن كان أوله مكسوراً، أو مضموماً جاز في عينه الإتيان لحركة الفاء والسكون والفتح، بشرط كونه اسماً صحيح العين، وليست لامه واواً بعد كسرة، ولا ياء بعد ضمة، وذلك نحو: سِدْرَة وسِدْرَات وسِدْرَات، وهِنْد وهِنْدَات وهِنْدَات وهِنْدَات، وِعُرْفَة وِعُرْفَات وِعُرْفَات، وِعُرْفَات وِعُرْفَات، وِعُرْفَات وِعُرْفَات وِعُرْفَات وِعُرْفَات.

فلو كان صفة تعين الإسكان، نحو: نِضْوَة ونِضْوَات، وكذا لو كان معتلاً العين، نحو: بَيْعَة وبَيْعَات، وِعِدَة وِعِدَات، وسومة وسومات، وِعُدَة وِعُدَات.

وإن كان أوله مكسوراً أو مضموماً جاز في عينه عند جمعه تبعية حركة الفاء، كما يجوز السكون، وكما يجوز الفتح بشرط كونه اسماً صحيح العين وليست لامه واواً بعد كسرة، مثل: ذِرْوَة ولا ياء بعد ضمة مثل: زُبْيَة.

والذي ليس من هذه المستثنيات هو نحو: سِدْرَة بكسر السين فإن جمعه يجوز أن يكون سِدْرَات بكسرتين وسِدْرَات بكسر فسكون وسِدْرَات بكسر ففتح.

وما أوله ضمة مثل: عُرْفَة فإن جمعه يجوز أن يكون عُرْفَات بضميتين وعُرْفَات بضم فسكون وعُرْفَات بضم ففتح. فلو لم يكن اسماً بل كان صفة تعين في ثاني جمعه السكون نحو: نِضْوَة ونِضْوَات. وكذا لو كان معتلاً العين، مثل: بَيْعَة وبَيْعَات. ولو كانت لامه واواً بعد كسرة كذِرْوَة الجبل أو ياء بعد ضمة كزُبْيَة الأسد امتنع في جمعه الإتيان وجاز الإسكان والفتح نحو: ذِرْوَات بسكون الراء وذِرْوَات بفتحها، وهكذا زُبْيَات بالسكون وزُبْيَات بالفتح.

ولو كانت لامه واواً بعد كسرة كَذْرُوة، أو ياء بعد ضمة كزُبِيَّة امتنع في الجمع الإِتباع، وجاز الإسكان والفتح، نحو: ذِرْوَاتٍ، وذِرْوَاتٍ، وزُبِيَّاتٍ، وزُبِيَّاتٍ.

وما جاء من هذا الباب على غير ما ذكر فنادرٌ وضرورة، أو لغة قوم من العرب.

فمن النادر قولهم: عَيْرَةٌ وَعَيْرَاتٍ، بالفتح، لأنه مثل: يَيْعَةٌ وَيَيْعَاتٍ، فحقه الإسكان لا غير، ومنه قول بعضهم: جِرْوَةٌ وَجِرْوَاتٍ، بالإِتباع، لأنه نظير ذِرْوَةٍ، فحقه الإسكان أو الفتح، ومنه قول بعضهم: كَهْلَةٌ وَكَهْلَاتٍ، بالفتح؛ لأنه نظير صَعْبَةٍ وَصَعْبَاتٍ، فحقه الإسكان، ليس إلا.

ومن الضرورة قول الراجز:

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دُولَاتَهَا يَدُلُّنَا اللَّيْمَةُ مِنْ لَمَاتِهَا

فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفَرَاتِهَا

والقياس من (زَفَرَاتِهَا) إلا أنه سكن لإقامة الوزن.

قوله: «عَيْرَةٌ»: بالياء مؤنثة العير مثل بيعة، فإنَّهم يفتحون الياء من جمعه وحقه الإسكان كما في يَيْعَاتٍ.

قوله: «جِرْوَةٌ»: مؤنث جرو فهو نظير ذِرْوَةٍ ممَّا يمتنع في جمعه الإِتباع، لكنهم في جِرْوَاتٍ يكسرون الراء تبعاً للجيَم.

قوله: «كَهْلَةٌ»: مؤنث كهل صفة مثل صعبة، ومن حق جمعه الإسكان وهم يقولون: كَهْلَاتٍ بفتحات.

قوله: «زَفَرَاتِهَا»: بسكون الفاء وهو مثل تمرّة في كونه اسماً، فيجب أن يكون جمعه بفتحات مثل تَمَرَاتٍ.

ومما جاء على لغة قوم من العرب فتح هذيل العين المعتلة من نحو: بَيْضَة
وَجَوْزَة، فيقولون: بَيْضَات وَجَوَزَات، قال شاعرهم:

أَخُو بَيْضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمُنْكَيْنِ سَبُوحٌ

قوله: «بيضة وجوزة»: من المعتل بالياء والواو ومن حقه السكون، وهم يفتحون في
بَيْضَات وَجَوَزَات.

جمع التكسير

أَفْعِلَّةٌ أَفْعُلُ ثُمَّ فِعْلَةٌ ثُمَّتَ أَفْعَالٌ جُمُوعٌ قِلَّةٌ
وَبَعْضُ ذِي بَكْثَرَةٍ وَضِعاً يَفِي كَأَرْجُلٍ وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالصُّفِيِّ

جمع التكسير على ضربين: جمع قلة وجمع كثرة، فجمع القلة: مدلوله

جمع التكسير

قوله: «جمع قلة وجمع كثرة»: هذا الاصطلاح لا ضامن له إلا الاعتبار المحض ونفس استعمال كلٍّ منهما في موضع الآخر بلا قرينة سوى الزعم دليل ما قلناه. نعم، الجمع حقيقة في الثلاثة فما زاد وإن كان في اصطلاح الشرع قد يطلق لفظ الجماعة على الاثنين، ثم موازين الجموع المذكورة للكثرة والقلة روعي فيها جانب الأثرية لا الضابطة القطعية. فجموع القلة على ما ذكره الراجز أربعة:

- (١) أَفْعِلَّةٌ بفتح الهمزة وسكون الفاء وكسر العين وفتح اللام، كأسلحة جمع سلاح.
- (٢) أَفْعُلُ بفتح الهمزة وسكون الفاء وضمّ العين، مثل: أفلس جمع فلس.
- (٣) فِعْلَةٌ بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام، مثل: فتية جمع فتى.
- (٤) أَفْعَالٌ بفتح الهمزة وسكون الفاء وفتح العين بعدها ألف ولام مثل: أفراس جمع فرس.

فَأَفْعُلُ بفتح الهمزة وسكون الفاء وضمّ العين مقياس جمع لاسم على (فَعُلُ بفتح فسكون مع صحة عينه)، نحو: كلب وأكلب وظبي وأظب ودلو وأدل، وأصلهما أدلو وأظبي فقلبت ضمة اللام والياء كسرة والواو ياء وحذفت الأصلية في أظبي

بطريق الحقيقة الثلاثة فما فوقها إلى العشرة، وجمع الكثرة: مدلوله بطريق الحقيقة ما فوق العشرة إلى غير نهاية. ويستعمل كل منهما في موضع الآخر مجازاً.

وأمثلة جمع القلة أربعة: (أَفْعَلَةٌ وَأَفْعُلٌ وَفِعْلَةٌ وَأَفْعَالٌ) كأَسْلِحَةٍ وَأَفْلُسٍ

والمنقلة في أدلو تخفيفاً. وشذّ نحو: عين وأعين؛ لأنه معتلّ العين وثوب وأثوب كذلك.

و (أفعل) أيضاً مقياس لاسم مؤنث رباعي بمدّة قبل آخره كعناق وأعناق وذراع وأذرع ويمين ومدّته هي ياء وسطه وجمعه أيمن.

و (أفعال): بفتح الهمزة وسكون الفاء وفتح العين بعدها ألف ولام مقياس يطرد في كل اسم ثلاثي ليس على (فعل) بفتح فسكون ممّا هو صحيح العين ولا على (فعل) بضم الفاء وفتح العين، (والذي هو ليس على فعل صحيح العين ولا على فعل هو نحو: ثوب وسيف لأنهما معتلا الوسط وإن كانا على وزن فعل)، وجمع ثوب أثواب وسيف أسياف. وممّا هو ليس على وزن فعل ولا فعل جمل وعضد وعنب وغير ذلك، وجمع ما ذكرناه أجمال وأعضاء وأعنان.

وأما (فعل) بضم الفاء وفتح العين فقد يجيء على وزن أفعال بقلّة مثل: رُطَب وأرطاب، ولكن الغالب مجيؤه على وزن فعنان بكسر فسكون.

وأفْعِلَةٌ: بفتح الهمزة وسكون الفاء وكسر العين وفتح اللام لاسم مذكر رباعي بمدّة قبل آخره نحو: قَدَالٌ وأَقْدَالٌ وطعام وأطعمة ورغيف وأرغفة وعمود وأعمدة، ومدّة طعام الألف ورغيف الياء وعمود الواو، والتزم (أَفْعِلَةٌ) في جمع (فَعَالٌ) بفتحتين و (فِعالٌ) بكسر ففتح من المضاعف أو المعتل اللام، فالمضاعف بتاء وأبّنة وزمام وأزّمة، والمعتلّ اللام بقاء وأقبية وفناء وأفنية.

وفِعْلَةٌ: بكسر فسكون ففتح لم يطرد في شيء من الأبنية إلّا في نحو: فتى وفتية وغلّام وغلّمة وصبي وصبية وجملّة سوى ذلك. وهذه هي مقاييس جموع القلة.

وفتية وأفراس.

وما سوى هذه الأربعة من أبنية التكسير فهو جمع كثرة. وقد يستغنى ببعض أبنية القلة عن بعض أبنية الكثرة، وبعض أبنية الكثرة عن بعض أبنية القلة. فالأول: كرجل وأرجل، وعنق وأعناق، وقتب وأقتاب، وفؤاد وأفيدة. والثاني: كصفة وصفي، ورجل ورجال، وقلب وقلوب، وصرَد وصرَدان.

لِفَعْلٍ اسْمًا صَحَّ عَيْنًا أَفْعَلُ وَلِلرُّبَاعِيِّ اسْمًا آيْضًا يُجْعَلُ
إِنْ كَانَ كَالْعَنَاقِ وَالذَّرَاعِ فِي مَدٍّ وَتَأْنِيثٍ وَعَدٍّ الْأَحْرَفِ
(أَفْعَلُ) لاسم على (فَعْلٍ) صحيح العين، نحو: كَلْبٍ وَأَكْلَبٍ، وَكَعْبٍ وَأَكْعَبٍ،
وظَنِيٍّ وَأَظْبٍ، وَذَلُوٍّ وَأَذْلٍ.
وقالوا: عَبْدٌ وَأَعْبُدُ، وَإِنْ كَانَ صفة لغلبة الاسمية. وشذ نحو: عَيْنٌ وَأَعَيْنُ،
وَتَوْبٌ وَأَتُوبُ.

و (أَفْعَلُ) أيضاً لاسم مؤنث رباعي بمدة قبل آخره، كَعَنَاقٍ وَأَعُنُقُ، وَذِرَاعٍ
وَأَذْرُعُ، وَعُقَابٌ وَأَعْقَبُ، وَيَمِينٌ وَأَيْمُنُ.
وشذَّ من المذكر نحو: شِهَابٌ وَأَشْهُبُ، وَغَرَابٌ وَأَغْرُبُ.

قوله: «كصفة»: وهي الصخرة الملساء.

قوله: «وصفي»: أصل صُفِي الذي هو جمع صفاة صُفْيُوِي على وزن فعييل، ولثقل الواو الساكنة المكسور ما قبلها المتعقبة بالياء قُلِبَت الواو ياءً وأدغمت بالياء التي بعدها، فصارت صُفِيٍّ بضم الصاد وكسر الفاء وتشديد الياء.

قوله: «عناق»: بفتح العين المهملة وهي أنثى المعز.

وَغَيْرُ مَا أَفْعُلُ فِيهِ مُطَرِّدٌ مِنْ الثَّلَاثِيَّ اسْمًا بِأَفْعَالٍ يَرِدُ
وَعَالِبًا أَغْنَاهُمْ فِعْلَانُ فِي فُعَلٍ كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانُ

(أَفْعَال) لكل اسم ثلاثي، ليس على (فُعَل) مما هو صحيح العين، ولا على (فُعَل) وذلك نحو: ثوب وأثواب، وسيف وأسياف، وجمل وأجمل، ونمر وأنمار، وعَضد وأَعْضاد، وحمل وأَحْمال، وعنب وأَعْناب، وإبل وآبال، وقفل وأَقْفال، وطُنْب وأَطْناب.

فَأَمَّا (فُعَل) مما هو صحيح العين فجمعه على (أَفْعَال) شاذٌ، نحو: فَرَخ وأَفْرَاح، وزَنْد وأَزْنَاد.

وَأَمَّا (فُعَل) فجاء بعضه على (أَفْعَال) كَرُطَب وأَرْطَاب، والغالب مجيؤه على (فِعْلَان)، نحو: صُرْد وصرْدان، ونُغْرٍ ونُغْران.

فِي اسْمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدٍّ ثَالِثٍ أَفْعَلَةٌ عَنْهُمْ أَطَرَدُ
وَالزَّمَهُ فِي فَعَالٍ أَوْ فِعَالٍ مُصَاحِبِي تَضَعِيفٍ أَوْ إِعْلَالٍ

(أَفْعَلَة) لاسم مذكر رباعي بمدّ قبل آخره، نحو: قَذال وأَقْدَلَة، وطَعَام وأَطْعِمَة، وِحِمَار وأَحْمِرَة، وُغْرَاب وأُغْرِبَة، ورَغِيف وأَرْغِفَة، وعُمُود وأَعْمِدَة.

والتزم (أَفْعَلَة) في جمع (فَعَال) و (فِعَال) من المضاعف أو المعتل، فلم

قوله: «صرد وصردان»: وهو بالصاد المهملة والراء طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير.

قوله: «نغر ونغران»: بالنون والغين المعجمة والراء المهملة جمع نغرة وهو طير كالعصافير حمر المناكير.

يجمع على غيره، فالمضاعف نحو: بَتَات وأَبَّتَتْ، وزِمَام وأَزَمَّتْ، وإِمَام وأِئَمَّة، والمعتل اللَّام نحو: قَبَاء وأَقْبِيَّة، وقِنَاء وأَقْنِيَّة، وإنَاء وآنِيَّة.

فَعْلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرَ وَحَمْرًا وَفِعْلَةٌ جَمْعًا بِنَقْلِ يُدْرَى

من أمثلة جمع الكثرة: (فَعْلٌ) وهو مطرّد في كل وصف على (أَفْعَل) مقابل

قوله: «فالمضاعف نحو: بَتَات»: مضاعف الثلاثي ما كان عينه ولامه من جنس واحد والبتات متاع البيت.

قوله: «من أمثلة جمع الكثرة»: وقد ذكر لها ثلاثة وعشرون مقياساً بالترتيب الذي تقرأه: (١) فَعْلٌ: بضم فسكون وهو مطرّد في كل وصف على (أَفْعَل) كأحمر مقابل حمراء. أو وصف على فعلاء مقابل أفعل كحمراء مقابل أحمر تحقيقاً كما مرّ أو تقديرًا كأحمر عظيم الحشفة في مقابل كمراء التقديرية، يعني أنّه لو فرض في الأثنى وجود هذا العضو بهذا الوصف لقليل في حقها: كمراء، وهكذا لو فرض في الذكر وجود عورة المرأة بوصف العفل لقليل في حقه: أعفل كما قيل في حقها: عفلاء. واختصّت المرأة بوصف عجزاء لعظم العجيزة، والرجل بوصف آلي لعظم الألية، والأصل ءالي على وزن (أَفْعَل) بهمزتين ولام مفتوحة وياء، فانقلبت الهمزة الثانية لسكونها ألفاً وكذا الياء لتحركها وانفتاح ما قبلها، وجمع كل من أحمر وحمراء المحققين (فَعْلٌ)، وكذلك أكرم وكمراء التقديرية وعفلاء وأعفل التقديري كُمر وعفل، وهكذا آلي وعجزاء آلي وعُجْز، كل ذلك على وزن (فَعْلٌ) بضم فسكون.

(٢) فَعْلٌ: بضمين في كل اسم رباعي بمدّة قبل آخره مع صحّة لامه وعدم كونه مضاعفاً حيث تكون مدّته ألفاً، ولا فرق في ذلك بين المذكر والمؤنث، فحمار يجمع على حُمُر وأتان على أَتُن وقضيب على قُضْب وعمود على عُمَد. وأمّا المضاعف لوجود المتجانسين فيه إن كانت مدّته ألفاً كعنان (الفرس)، فجمعه على (فَعْلٌ) نحو:

غُنِّن نادر، وإن كانت مدته غير ألف ففعل فيه مطَّرد مثل: سرير وسُرُر وغفور وغفر.
(٣) فُعَل: بضم ففتح في كل اسم على (فُعْلَة) بضم فسكون ففتح وللفعلى أثنى الأفعال.
فالأول قُرْبَة وقُرْب وقُرْبَة وغرفة وغرف، والثاني كالكبرى والكُبرى، وحيث إنَّ بهمة من
الأوصاف لا الأسماء شَذَّ جمعها على بُهْم، كما شَذَّ جمع رؤيا على رؤى؛ لأنَّ رؤيا
لا مذكر لها. وأمَّا شذوذ نوبة وقربة ولحية وحلية فلأنها ليست مضمومة الأوائل كما
هو الشرط.

(٤) فَعَل: بكسر ففتح في الاسم يكون على فعلة، نحو: كسرة وكِسَر وحجة وحِجَج.
(٥) فُعْلَة: بضم ففتحتين وهو مطرد في وصف على فاعل معتل اللام لمذكر عاقل،
كرامي ورُمَاة وقاضي وقضاة.

(٦) فَعْلَة: بفتحات: وهو مطَّرد في كل وصف على فاعل صحيح اللام لمذكر عاقل،
نحو: كامل وكَمَلَة وبارَّ وبرَّرة وساحر وسحرة.

(٧) فَعْلَى: بفتح فسكون ففتح وهو لوصف على (فَعِيل) بمعنى مفعول دالَّ على هلك
أو توجع كقتيل وقَتْلَى وجريح وجرحى، ويحمل عليه ما يشبهه في المعنى من فعيل
بمعنى فاعل كمريض ومَرَضَى، ومن (فَعِل) بفتح فكسر كزمن زمنى وفاعل مثل:
هالك وهَلَكى، و (فَعِيل) كميث ومَوْتَى، و (أَفْعَل) وفعلان كأحمق وحمقى وسكران
وسكرى.

(٨) فِعْلَة: بكسر الفاء وفتح العين واللام: وهو للاسم على فعل بضم فسكون صحيح
اللام، نحو: قرط وقِرْطَة ويحفظ في كل اسم على فعل بكسر فسكون كقرد وقِرْدَة،
وفعل بفتح فسكون نحو: غرد وغردة والغرد نوع من الكمأة.

(٩) فُعَل: بضم الفاء وتشديد العين المفتوحة: وهو مقيس في وصف صحيح اللام
على (فاعِل) أو (فاعِلَة) فضارب وضاربة جمعهما ضَرَب وصائم وصائمة جمعهما
صُوم.

(١٠) فُعَال: بضمّ الفاء وتشديد العين المفتوحة، وهو مقيس في وصف صحيح اللام على (فاعِل)، فيقال: صائم وصَوّام وقائم وقَوّام، وندر (فُعَل) و (فُعَال) في المعتلّ اللام من فاعل أو فاعلة، نحو: غازي وغزيّ وعافي وعفيّ.

(١١) فِعَال: بكسر الفاء وفتح العين بعدها ألف ولام، وهو مطّرد في كل (فَعَل) بفتح فسكون و (فَعْلَة) كذلك بفتح فسكون اسمين كانا أم وصفين، نحو: كعب وكِعَاب وقصعة وقِصَاع، وقلّ فيما عينه ياء مثل: ضَيْف وضياف، وكذا فيما فاؤه ياء نحو: يَغْر ويَعَار، واليعر: هو الجدي يربط في زبية الأسد، و (فِعَال) مطّرد في (فَعَل) بفتحتين و (فَعْلَة) كذلك ما لم تعتلّ لامهما أو يضاعفا، ومثال غير معتلّ اللام والمضاعف جبل وجِبَال وجمل وجِمَال وِرْقَة وِرْقَاب وثمره وثمار. ويطرّد فِعَال في (فَعَل) بكسر فسكون و (فُعَل) بضم فسكون، فالأول كذُئِب ذُئَاب، والثاني مثل: رُمِح ورِمَاح، ويطرد فِعَال أيضاً في (فعل) بمعنى فاعل مذكراً ومؤنثاً كظراف في جمع ظريف وظريفة. وكثر (فِعَال) في فعّالان وصفاً وفي صيغة أنثيه وهما فعلى وفعلانة، ومثل غضاب في جمع غضبان وغضبى وخماس في جمع خمسان وخمصانة، وفعّال أيضاً فيما عينه واو ولامه صحيحة من (فَعِيل) و (فَعِيلَة) وصفين كطويل وطويلة وجمعهما طوال.

(١٢) فُعُول: بضمّتين وهو مطّرد في كل اسم ثلاثي على (فُعِل) بفتح فكسر، نحو: كَبِد وكُبُود. واطرّد فعول أيضاً في اسم على (فِعَل) بكسر فسكون كفلس وفُلُوس، وفي (فَعَل) كَأَسَد وأُسُود، وفي (فُعَل) بضم فسكون كجُنْد وجُنُود. فإن كان (فُعَل) المضموم الأوّل الساكن الثاني مضاعفاً أو معتلّ العين أو اللام لم يجمع على (فُعُول) إلّا بندرة، مثل: خصّ وخُصُوص ونُؤيّ ونُئيّ.

(١٣) فِعْلَان: بكسر فسكون، وهو مطّرد في كل اسم على (فُعَال) بضم ففتح كغُلَام وغُلَمَان، أو على (فَعَل) بفتحتين نحو: صَرَد وصِرْدَان. ويطرّد (فِعْلَان) أيضاً في جمع

ما عينه واو من (فُعَل) بضم فسكون مثل: عُودٌ وَعِيدَانٌ و (فَعَل) بفتح فسكون كَقَاعٍ و قِيَعَانٍ.

(١٤) فُعْلَان: بضم فسكون، وهو مقيس في كل اسم على (فَعَل) بفتح فسكون كظَهَر وظُهُرَان، أو (فَعِيل) كقَضِيب وقُضْبَان و (فَعَل) بفتحيتين غير معتل العين كذَكَر وذُكْرَان.

(١٥) فُعْلَاء: بضم ففتح، وهو مقيس في (فَعِيل) صفة لمذكر عاقل بمعنى فاعل غير مضاف ولا معتل اللام نحو: ظَرِيفٌ وظَرْفَاء.

(١٦) أَفْعَلَاء: بفتح الهمزة وسكون الفاء وكسر العين وينوب عن (فعلاء) في المضاعف والمعتل، نحو: شَدِيدٌ وأَشَدُّ وأُولِيَاءُ الأَوَّلِ مضاعف والثاني معتل.

(١٧) فَوَاعِل: بفتح الفاء والواو وكسر العين بعد الألف، وهو لاسم على (فَوَاعِل) نحو: جَوْهَرٌ وجَوَاهِرٌ، أو على (فَاعِل) بفتح العين كطَائِعٍ وطَوَابِعٌ، أو على (فَاعِلَاء) كقاصِصَاء وقَوَاصِع. و (فَوَاعِل) أيضاً لوصف على (فَاعِل) إن كان لمؤنث عاقل، نحو: حَائِضٌ وحَوَائِضٌ وطَائِمٌ وطَوَامِثٌ، أو كان لمذكر من غير العقلاء كصَاهِلٌ وصَوَاهِل. فإن كان الوصف على (فَاعِل) لمذكر عاقل لم يجمع على (فَوَاعِل) إلا ما شَدَّ من قولهم: فَارِسٌ وفَوَارِس. و (فَوَاعِل) أيضاً لـ (فَاعِلَة) مطلقاً نحو: صَاحِبَةٌ وصَوَاحِبٌ ونَاصِيَةٌ ونَوَاصِي.

(١٨) فَعَائِل: بفتحيتين ورائهما ألف وهمزة مكسورة تعقبها لام، وهو لكل رباعي بَمَدَّة - ألفاً كانت أم غيرها - قبل آخره مؤنثاً بالبناء أو مجرداً منها، كسَحَابَةٍ وسَحَائِبٍ وصَحِيفَةٍ وصَحَائِفٍ وحلوبةٍ وحلائبٍ وشمالٍ وشمائِل.

(١٩) و (٢٠) فَعَالِي بفتحيتين وكسر اللام و (فَعَالِي) بفتحيتها ويشتركان فيما كان على فعلاء اسماً كصحراء فتقول: صَحَارِي وصَحَارَى بياء وألف أو صفة كعذراء فتقول: عذارِي بالياء وعذارِي بالألف. وهناك اختصاصات كما ذكر في الشرح.

(فَعْلَاء) (أو على) (فَعْلَاء) مقابل (أَفْعَل) تحقيقاً، نحو: أَحْمَرُ وَحُمْرٌ وَحَمْرَاءُ وَحُمْرٍ، أو تقديرًا، كَأَكْمَرٍ وَكُمُرٍ، وَآلِي وَآلِيٍّ، وَعَفْلَاءُ وَعُفْلٌ، وَعَجْزَاءُ وَعُجْزٌ.

(٢١) فَعَالِيٍّ: بفتح الفاء والعين بعدها ألف ولام مكسورة ملحقة بياء مشددة، وهو لكل ثلاثي آخره ياء مشددة غير متجددة للنسب، نحو: كُرْسِيٍّ وَكَرَاسِيٍّ، وَبِرَدِيٍّ وَبِرَادِيٍّ، ولا يقال: بَصْرِيٍّ وَبَصَارِيٍّ.

(٢٢ و ٢٣) فَعَالِلٌ: بفتح الحاء وكسر اللام الأولى، وهو كلُّ جمعٍ ثالثه ألف بعدها حرفان، وهذا المقياس يُجمع عليه كل رباعي مجرد كَجَعْفَرٍ وَجَعَاْفِرٍ، وَزَبْرَجٍ وَزَبَارَجٍ.

ولـ (فَعَالِلٌ) شبه يجمع عليه كلُّ رباعي بزيادة الإلحاق كَجَوْهَرٍ وَجَوَاهِرٍ، وَصِيرَفٍ وَصَيَارِفٍ.

وأما الخماسي فإن كان مجرداً جُمع في القياس على (فَعَالِلٌ) بحذف آخره، نحو: سَقَرَجَلٍ وَسَقَارِجٍ، ويجوز حذف رابعه إن كان ممَّا يزداد كنون خَذَرْتَقْ، أو من مخرج ما يزداد كدال فَرَزْدَقْ، فتقول: خَذَارِقْ وَفَرَاَزِقْ، ويجوز أن تقول: خَذَارِنِ وَفَرَاَزِدِ.

وإن كان الخماسي مزيداً فيه حرف حُذف ما لم يكن حرف مدّ قبل الآخر، نحو: سِبْطَرِيٍّ وَسَبَاْطِرٍ، والذي حرف مدّ قبل آخره يجمع على فَعَالِلِ، نحو: قِرْطَاسٍ وَقِرَاْطِيسٍ، وَقَنْدِيلٍ وَقَنَادِيلٍ، وَعَصْفُورٍ وَعَصَافِيرٍ.

ثم نعود إلى توضيح وتنميم ما للشارح من عبارات من أوّل هذا الباب (جمع التكسير) إلى هنا.

قوله: «أَكْمَرُ»: وهو عظيم الكمرة بفتح الكاف وسكون الميم وهي حشفة الذكر.

قوله: «آلِيٍّ»: بهمزة ممدودة ثم ألف بعد لام، أي كبير الألية والأصل ءالي بهمزتين الأولى متحركة والثانية ساكنة وياء بعد اللام؛ فقلبت الهمزة الثانية ألفاً، وكذا الياء لتحركها وانفتاح ما قبلها.

قوله: «عَفْلَاءُ»: والعَفْلُ: بفتح العين والفاء شيء يجتمع في قُبَل المرأة.

ومن أمثلة القلة: (فِعْلَة) ولم يطرِد في شيء من الأبنية، وإنما هو محفوظ في نحو: وَلَدٌ وَوَلَدَةٌ، وَفَتًى وَفَتِيَّةٌ، وَشَيْخٌ وَشَيْخَةٌ، وَثُورٌ وَثِيرَةٌ، وَغُلَامٌ وَغِلْمَةٌ، وَشَجَاعٌ وَشِجْعَةٌ، وَغَزَالٌ وَغِزْلَةٌ، وَصَبِيٌّ وَصَبِيَّةٌ، وَخَصِيٌّ وَخَصِيَّةٌ، وَثَنِيٌّ وَثْنِيَّةٌ، وَالثَّنِي: هو الثاني في السيادة.

وَفُعْلٌ لِاسْمِ رُبَاعِيٍّ بِمَدٍّ قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ أَعْلَالاً فَقَدْ
مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعَمِّ ذُو الْأَلْفِ وَفُعْلٌ جَمْعاً لِفُعْلَةٍ عُرِفَ
وَنَحْوِ كُبْرَى وَلِفُعْلَةٍ فِعْلٌ وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى فِعْلٍ

من أمثلة جمع الكثرة (فُعْل) وهو مطرد في كل اسم رباعي بمدة قبل آخره، بشرط كونه صحيح اللام، وغير مضاعف أيضاً، إن كانت المدة ألفاً، ولا فرق في ذلك بين المذكر والمؤنث، وذلك نحو: قَذَالٌ وَقُذْلٌ، وَأَتَانٌ وَأُتْنٌ، وَحِمَارٌ وَحُمَرٌ، وَذِرَاعٌ وَذُرْعٌ، وَقِرَادٍ وَقُرْدٌ، وَكُرَاعٌ وَكُرْعٌ، وَقَضِيبٌ وَقُضْبٌ، وَعَمُودٌ وَعُمْدٌ، وَقُلُوصٌ وَقُلُصٌّ.

وأما المضاعف: فإن كانت مدته ألفاً فجمعه على (فُعْل) نادر، نحو: عنان وعنن وحجاج وحجج، وإن كانت مدته غير ألف ففعل فيه مطرد، نحو: سرير وسُرر، وذلول وذُلل.

واطرِد (فُعْل) أيضاً في (فَعُول) بمعنى فاعل، نحو: صُبُورٌ وَصُبْرٌ، وَفَتُولٌ وَفُتْلٌ، وَغَفُورٌ وَغُفْرٌ.

قوله: «ثور وثيرة»: أصله ثورة بكسر التاء فقلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها.

قوله: «إن كانت المدة ألفاً»: هذا قيد للمضاعف فقط، لا أنه قيد للاسم الرباعي الممدود ما قبل آخره بطور مطلق، فالمدة بألف مثل: قذال وبياء مثل: قضيب وبواو مثل: عمود.

وما جاء على (فعل) من غير ما ذكر فمحفوظ، نحو: نمر ونُمر، وخُشن وخُشن، ونَذير ونُذر، وصُحيفة وصُحف.

ومن أمثلة جمع الكثرة (فعل) وهو لاسم على (فِعْلَة) و (لِلْفُعْلَى) أنشئ الأفعَل.

فالأول نحو: قُرْبَة وقُرْب، وغُرْفَة وغُرْف.

والثاني: كالْكُبْرَى والكُبْر، والصُّغْرَى والصُّغْر.

وشدّ نحو: بهمة وبهم، ورؤيا ورؤى، ونوبة ونوب، وقرية وقرى، ولحية ولحي، وحليّة وحلي. وإلى ذلك الإشارة بقوله:

..... وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى فَعْلٍ

وشدّ أيضاً نحو: تخمة وتُخَم، بخلاف نحو: رُطبة ورُطب، مما لم يلزم

قوله: «نمر ونُمر»: فإن مفرده ثلاثي وفاقد للمدّ، ولو أننا أنشأنا النمر وقلنا: نمرة لتكون اللفظة رباعية لكانت أيضاً فاقدة للمدّ. وأمّا نذير فإنّه وإن كان رباعياً وممدود ما قبل الآخر، فإنّه وصف لا اسم محض. وأمّا صحيفة فمدّها سابق على ما قبل الآخر. قوله: «وشدّ نحو: بهمة وبهم»: لأنّه وصف لا اسم محض ورؤيا ليست أنشئ أفعَل ونوبة مفتوحة الأوّل والكلام في مضمومته ومثله قرية. وأمّا الحليّة فهي بكسر الحاء وكذلك اللحية.

قوله: «نحو: تخمة وتُخَم»: يقال: تُخِم: على وزن فرح تُخِمًا بفتحات إذا ثقل عليه الأكل، فالتخمة إن كانت مصدراً للمرة فهي ليست على وزن غُرْفَة حتى تجمع على تُخَم، وقوله: «بخلاف نحو: رُطبة ورُطب»: لا يريد به إلا أن يبيّن أن رطباً ليس جمعاً، وإنّما هو اسم جنس وإن جاء على ميزان الباب، أمّا تخم فهو لملازمته التأنيث جمع وإن كان من حيث مقياس المفرد الذي يجمع على فعل كغرف فاقداً له.

التأنيث.

ومن أمثلة جمع الكثرة (فَعَلَ) وهو لاسم على (فِعْلَةٌ)، نحو: كِسْرَةٌ وكِسْرٌ، وَحِجَّةٌ وَحِجَجٌ، ومِرْيَةٌ ومِرْيٌ.

ويحفظ (فَعَلَ) في سوى ما ذكر، نحو: حاجةٌ وَحَوَجٌ، وَذِكْرٌ وَذِكْرٌ، وَقَصْعَةٌ وَقَصَعٌ، وَذِرْبَةٌ وَذِرْبٌ، وَهِدْمَةٌ وَهِدْمٌ، والهدم: الثوب الخلق.

فِي نَحْوِ رَامٍ ذُو أَطْرَادٍ فُعَلَةٌ وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَةٌ

من أمثلة جمع الكثرة (فُعَلَةٌ): وهو مطرد في وصف على (فاعل) معتل اللام لمذكر عاقل، كرامٍ ورُماةٍ، وقاضٍ وقُضاةٍ.

ومنها: (فَعَلَةٌ): وهو مطرد في كل وصف على (فاعل) صحيح اللام لمذكر عاقل، نحو: كَامِلٌ وَكَمَلَةٌ، وسافرٍ وَسَفَرَةٌ، وبارٍ وَبَرَرَةٌ، وساجرٍ وَسَحَرَةٌ. وقد استغنى عن القيود المذكورة بالتمثيل بـ (رام) و (كامل).

فَعَلَى لِيُوصَفَ كَقَتِيلٍ وَزَمِنْ وَهَالِكٍ وَمَيِّتٌ بِهِ قَمِنْ

من أمثلة جمع الكثرة (فَعَلَى) وهو لوصف على (فَعِيل) بمعنى (مَفْعُول)

قوله: «قَصْعَةٌ»: بفتح القاف وسكون الصاد تجمع على فَعَلَ بكسر ففتح خارج القياس؛ لأنّ هذا المفرد - كما عرفت - مفتوح الأول لا مكسوره كما هو الشرط.

قوله: «ذِرْبَةٌ وَذِرْبٌ»: حيث يقال: امرأة ذرْبَةٌ ونساء ذرب، والذَّرْبَةُ: الحديدة اللسان بكسر الذال المعجمة وسكون الراء وهي وصف لا اسم خالص، وكذلك الهدم بكسر فسكون وصف للثوب بأنّه بالي.

دال على هلك أو توجع، كقتيل وقَتْلَى، وجريح وجَرَحَى، وأسير وأَسْرَى،
ويحمل عليه ما أشبهه في المعنى، من (فَعِيل) بمعنى (فَاعِل) كمريض ومَرْضَى،
ومن (فَعِل) كزَمِن، وزَمَنْتِي، و (فَاعِل) نحو: هَالِك وهَلَكَى، و (فَعِيل) كَمَيِّت
ومَوْتَى، و (أَفْعَل وفَعْلان) نحو: أَحْمَق وَحَقَمَى، وسكران وسَكْرَى.

لِفُعْلٍ اسْمًا صَحَّ لَامًا فِعْلُهُ وَالْوَضْعُ فِي فِعْلٍ وَفَعْلٍ قَلَّه

من أمثلة جمع الكثرة (فِعْلَة): وهو لفعل: اسماً صحيح اللام نحو: قُرْط
وقِرْطَة، ودُرْج ودِرْجَة، وكُوز وكِوزَة، ودُب ودِيبَة.

ويحفظ في كل اسم على (فِعْلٍ أَوْ فَعْلٍ). فالأول نحو: قِرْد وقِرْدَة، والثاني
نحو: غَرْد وغِرْدَة.

كما يحفظ في غير ذلك، كقولهم لصد الأنثى: ذَكَر وذِكْرَة، وقولهم:
هَادِر وهُدْرَة.

وَفُعْلٌ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلُهُ وَصَفَيْنِ نَحْوُ عَاذِلٍ وَعَاذِلُهُ

وَمِثْلُهُ أَلْفُعَالٌ فِيمَا ذُكِّرَا وَذَانِ فِي أَلْمُعَلِّ لَامًا نَدَرَا

من أمثلة جمع الكثرة (فُعْل): وهو مقيس في وصف صحيح اللام على

قوله: «درج»: بضم فسكون وهو وعاء المغازل وهي آلات الغزل.

قوله: «غرد»: بفتح فسكون وحكى جماعة كسر الغين وهو نوع من الكمأة، وقد أشرنا إليه
سابقاً.

قوله: «هادر»: وهو الرجل الذي لا يعتد به.

(فاعل) أو (فاعلة)، نحو: ضارب وضرب وضاربة وضرب، وصائم وصوم وصائمة وصوم.

ومنها (فُعَال): وهو مقيس في وصف صحيح اللام على (فاعِل)، نحو: صائم وصوَّام، وقائم وقوَّام.

وندر في (فاعلة) كقول الشاعر:

أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَّادٍ
يعني جمع صَادَّة.

وندر أيضاً (فُعَلٍ وفُعَال) في المعتل اللام من (فاعِلٍ أو فاعِلَة)، نحو: غازٍ وغَزَيَّ، وعافٍ وعُفِّيَّ، وقالوا: غَزَّاء في جمع غازٍ، وسُرَّاء في جمع سارٍ.

وندر أيضاً نحو: خريدة وخرَّد، ونُفْسَاء ونُفْسٍ، ورجُل أعزل ورجال عُزَّل.

فَعْلٌ وَفَعْلَةٌ فِعَالٌ لَهُمَا	وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ أَلْيَا مِنْهُمَا
وَفَعَلٌ أَبْضاً لَهُ فِعَالٌ	مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ أَعْتِلَالٌ
أَوْ يَكُ مُضْعَفًا وَمِثْلُ فَعَلٍ	ذُو آلتَا وَفَعْلٌ مَعَ فَعْلٍ فَاقْبَلِ
وَفِي فَعِيلٍ وَصَفَ فَاعِلٍ وَرَدَ	كَذَاكَ فِي أَنْثَاهُ أَبْضاً أَطْرَدَ
وَشَاعَ فِي وَصَفٍ عَلَى فَعْلَانَا	أَوْ أَنْثِيهِ أَوْ عَلَى فَعْلَانَا

قوله: «وندر أيضاً نحو: خريدة وخرَّد»: لأنَّ خريدة ليست على وزن فاعلة، وكذلك نفساء، كما أن أعزل ليس على وزن فاعل، والخريدة: وصف للمرأة الحسناء، والأعزل: هو الذي لا سلاح معه.

وَمِثْلُهُ فُعْلَانَةٌ وَالزَّمَهُ فِي نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَفِي

من أمثلة جمع الكثرة (فِعال): وهو مطرد في كل (فَعْلٌ وَفَعْلَةٌ) اسمين كانا أو وصفين، نحو: كَعْبٌ وَكِعَابٌ، وَثَوْبٌ وَثِيَابٌ، وَصَعْبٌ وَصِعَابٌ، وَقَصْعَةٌ وَقِصَاعٌ، وَخَذَلَةٌ وَخِدَالٌ.

وقل فيما عينه ياء نحو: ضَيْفٌ وَضِيَايفٌ، وكذا فيما فاؤه ياء، نحو: يَغْرُ وَيَعَارُ.

و (فِعال) أيضاً مطرد في (فَعْلٌ وَفَعْلَةٌ) ما لم تعتل لامهما، أو يضاعفا، وذلك نحو: جَبَلٌ وَجِبَالٌ، وَجَمَلٌ وَجِمَالٌ، وَرَقَبَةٌ وَرِقَابٌ، وَثَمَرَةٌ وَثِمَارٌ.

وفي (فِعْلٌ وَفُعْلٌ) نحو: ذئبٌ وَذِئَابٌ، وَقِدْحٌ وَقِدَاحٌ، وَدُهْنٌ وَدِهَانٌ، وَرُمَحٌ وَرِمَاحٌ.

وفي (فَعِيل) بمعنى (فاعل) وفي مؤنثه كظِرَافٍ، وَكِرَامٍ، في جمع: ظريف وظريفة، وكريم وكريمة.

وكثر (فِعال) في (فُعْلَانٌ) وصفاً، وفي أنثويه وهما (فُعْلَى وَفُعْلَانَةٌ) وفي (فُعْلَانٌ) وصفاً، وفي أنثاه، وذلك نحو: غِضَابٌ وَنِدَامٌ، وَخِمَاصٌ، في جمع: غَضْبَانٌ وَغَضْبَى، وَنُدْمَانٌ وَنُدْمَانَةٌ، وَخُمُصَانٌ وَخُمُصَانَةٌ.

ولم يجاوز (فِعال) إلى غيره فيما عينه واو ولا مه صحيحة من (فَعِيل وَفَعِيلَةٌ) وصفين، نحو: طَوَالٌ في جمع طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ.

ويحفظ في نحو: قَائِمٌ، وَرَاعٌ، وَآمٌّ، وَقَائِمَةٌ، وَرَاعِيَةٌ، وَأَعْجَفٌ، وَجَوَادٌ،

قوله: «خذلة»: بخاء معجمة ودال مهملة وهي الممتلئة الساقين والذراعين.

قوله: «يعر»: بفتح فسكون هو الجدي يربط في الزبية للأسد كما تقدم آنفاً.

قوله: «ويحفظ في نحو قائم الخ»: لأن ما ذكره ليس مذكروه على وزن فَعِيل ولا مؤنثه على

وخَيْرٌ، وَقَلُوصٌ، وبَطْحَاءٌ.

وَبِفُعُولٍ فَعِلٌ نَحْوُ كَبِدٍ يُخَصُّ غَالِبًا كَذَاكَ يَطْرُدُ
فِي فِعْلٍ اسْمًا مُطْلَقَ أَلْفَاوَفَعْلٍ لَهُ وَلِلْفُعَالِ فِعْلَانٌ حَصَلَ
وَشَاعَ فِي حُوتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا ضَاهَاهُمَا وَقَلٌّ فِي غَيْرِهِمَا

من أمثلة جمع الكثرة (فُعُول): وهو مطرد في كل اسم ثلاثي على (فَعِل)، نحو: كَبِدٌ وكُبُودٌ، ونَمِرٌ ونُمُورٌ، ووَعِلٌ ووُعُولٌ، ولا يكادون يتجاوزون في الكثرة جمع (فَعِل) على (فُعُول) إلى جمعه على (فِعَال)، فإن جاء منه شيء عدّ نادراً.

واطرِد (فُعُول) أيضاً في اسم على (فَعِل أو فِعْل أو فُعْل) نحو: كَعَبٌ وكُعُوبٌ، وفَلَسٌ وفُلُوسٌ، وحِمْلٌ وحُمُولٌ، وضِرْسٌ وضُرُوسٌ، وجُنْدٌ وجُنُودٌ، وبرُودٌ وبرُود.

فإن كان (فُعْل) مضاعفاً، أو معتل العين أو اللام لم يجمع على (فُعُول) إلا ما ندر من نحو: خُصٌّ وخُصوصٌ، وتُوَيٌّ وتُوييٌّ. ويحفظ (فُعُول) في (فَعِل)، ولذلك قال:

..... وَفَعْلٌ لَهُ

فعيلة، ولذلك يحفظ ولا يقاس عليه.

قوله: «مطلق الفا»: أي يستوي في فائه الفتح مثل: كعب، والكسر مثل: ضرس، والضم مثل: جند.

قوله: «نحو: خصّ»: وهو البيت الصغير من القصب.

يعني له (فُعُول) ولم يقيده باطراد، فعلم أنه محفوظ فيه، وذلك نحو: أَسَد،
وَأُسُود، وشَجَن وشُجُون، ونَذَب ونُدُوب، وذَكَر وذُكُور، وسَأَق وسُؤُوق، ويحفظ
أيضاً في نحو: شاهد وصالٍ، وباكٍ، فيقال: شُهُود، وصُلَيٍّ، وبُكَيٍّ.

ومن أبنية جمع الكثرة (فِعْلان): وهو مطرد في كل اسم على (فُعَال) كَغَلَام
وَعِلْمَان، وُعْرَاب وُعْرَبَان، أو على (فُعَل) كما تقدم التنبيه عليه قبل ذلك، وذلك
نحو: صُرْد وَصِرْدَان، ونَعَر ونَعْرَان، وجُرْد وجرْدَان.

ويطرد (فِعْلان) أيضاً في جمع ما عينه واو من (فُعَل أو فَعَل)، نحو: عُود
وعِيدَان، وكُوز وكِيزَان، ونون ونيْنَان، وتاج وتيجَان، وخَال وخِيلَان، وقاع
وقِيعَان.

وقل (فِعْلان) في غير ما ذكر، فقالوا: خَرَب وخِرْبَان، وأخ وإِخوان،
وَعَزَال وعِزْلَان، وصِنُو وصِنُون، وصِوار وصِيرَان، وظَلِيم وظِلْمَان، وخروف
وخِرْفَان، وحائط وحِيطَان، وقِنُو وقِنُون. فهذه وأمثالها مما يحفظ، ولا يقاس
عليه.

وَفَعْلًا أَسْمًا وَفَعِيلًا وَفَعَلٌ غَيْرَ مُعَلٍّ أَلْعَيْنِ فُعْلَانٌ شَمَلٌ

من أبنية جمع الكثرة (فُعْلان): وهو مقيس في كل اسم على (فُعَل أو فَعِيل)

قوله: «خرب»: بفتح الخاء المعجمة والراء ذكر الحبارى.

قوله: «الصنو»: إذا خرجت نختان أو أكثر من أصل واحد فكل واحدة منها صنو.

قوله: «صوار»: بكسر الصاد قطع بقر الوحش.

قوله: «ظليم»: ذكر بقر النعام.

قوله: «قنو»: بالكسر والضمّ العذق.

أَوْ فَعَلَ) صحيح العين، نحو: ظَهَرَ وَظَهَّرَانِ، وَبَطَنَ وَبُطْنَانِ، وَخَشَنَ وَخُشْنَانِ، وَقَضِبَ وَقُضْبَانِ، وَكُتِبَ وَكُتْبَانِ، وَرَغِيفَ وَرُغْفَانِ، وَذَكَرَ وَذُكْرَانِ، وَجَذَعَ وَجُذْعَانِ، وَجَمَلَ وَجُمْلَانِ.

وَقَلَّ فِي (فَاعِلٍ) كَرَاكِبٍ وَرُكْبَانٍ، وَفِي (أَفْعَلٍ) كَأَسُودَ وَسُودَانِ، وَأَعْمَى وَعُغْمِيَانِ، وَفِي (فِعَالٍ) كَرِزْقَاقٍ وَرِزْقَانِ.

وَحَكَى سَبِيوِيَه عَنْ بَعْضِهِمْ: «حُورٌ وَحُورَانِ»، وَأَكْثَرَهُمْ يَقُولُونَ: «حِوَارٌ وَحِوِيرَانِ». وَقَالَ قَوْمٌ: «حِوَارٌ» بِالْكَسْرِ وَلَا يَتَجَاوِزُونَ فِي بِنَاءِ الْكَثْرَةِ (فُعْلَانًا).

وَلِكَرِيمٍ وَبَخِيلٍ فُعْلَا
وَنَابَ عَنْهُ أَفْعَلَاءٌ فِي الْمَعْلِ
كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا
لَا مَاءً وَمُضْعَفٍ وَغَيْرُ ذَلِكَ قُلْ

من أبنية جمع الكثرة (فُعْلَاءٌ): وهو مقيس في (فَعِيلٍ) صفة لمذكر عاقل، بمعنى (فَاعِلٍ) غير مضاعف، ولا معتل اللام، نحو: ظريف وظرفاء، وكريم وكرماء.

وكثر فيما دلَّ على مدح، كعاقل وعُقلاء، وصالح وصُلحاء، وشاعر وشعراء، وإلى ذا الإشارة بقوله:

..... لما ضاهاهما.....

يعني: أن نحو: عاقل وصالح وشاعر، مشابه لنحو: بخيل، وكريم في الدلالة على معنى هو كالغريزة، فهو كالنائب عن (فَعِيلٍ) فلهذا جرى مجراه. ويحفظ (فُعْلَاءٌ) في نحو: جَبَانٌ وَجُبْنَاءٌ، وَخَلِيفَةٌ وَخُلَفَاءٌ، وَسَمَحٌ وَسَمَحَاءٌ،

وَوَدُودٌ وَوُدْدَاءٌ، وَرُسُولٌ وَرُسُلَاءٌ.

ومن أبنية جمع الكثرة (أفعلاء): وينوب عن (ففعلاء) في المضاعف والمعتل، نحو: شديد وأشداء، وولِيّ وأولياء، وغَنِيّ وأغنياء.
ونبه بقوله:

..... وَغَيْرُ ذَلِكَ قُلْ

على نحو: نصيب وأنصباء، وصديق وأصدقاء، وهَيِّنْ وأهوناء؟ وما أشبه ذلك.

فَوَاعِلٌ لِفَوَعِلٍ وَفَاعِلٍ وَفَاعِلَاءٌ مَعَ نَحْوِ كَاهِلٍ
وَحَائِضٌ وَصَاهِلٌ وَفَاعِلَةٌ وَشَذٌّ فِي الْفَارِسِ مَعَ مَا مَائِلَةٌ

من أبنية جمع الكثرة (فَوَاعِلٍ): وهو لاسم على (فَوَعِلٍ)، نحو: جَوَاهِرٌ وجواهر، وكَوَاثِرٌ وكَوَاثِرٌ، أو على (فَاعِلٍ)، نحو: طَائِعٌ وطوايع، وَقَالِبٌ وقوالب، أو على (فَاعِلَاءٍ)، نحو: قاصِعاء وقواصع، وراهِطَاءٌ وَرَوَاهِطٌ، أو على (فَاعِلٍ)، نحو: كَاهِلٌ وكَوَاهِلٌ، وجائِزٌ وجَوَائِزٌ، و (فَوَاعِلٍ) أيضاً لوصف على (فَاعِلٍ) إن كان لمؤنث عاقل، نحو: حائِضٌ وحوائِضٌ، وطَائِثٌ وطوائِثٌ، أو لمذكر مما لا يعقل، نحو: صَاهِلٌ وصَوَاهِلٌ، وناعِقٌ ونَوَاعِقُ.

قوله: «على نحو: نصيب»: فَإِنَّ نَصِيْبًا وَصَدِيقًا وَهَيِّنًا لَيْسَتْ بِمُضَاعَفَةِ اللَّامِ وَلَا مَعْتَلَّتْهَا.

قوله: «وفاعل»: بفتح الفاء والعين كقالب.

قوله: «كاهل»: أي اسم غير صفة.

قوله: «وصاهل»: أي صفة مذكر غير عاقل.

فإن كان الوصف على (فاعِل) لمذكر عاقل لم يجمع على (فواعِل) إلا ما شذَّ من نحو قولهم: فارس وفوارس، وسابق وسوابق، وناكس ونواكس، وداجن ودواجن.

و (فواعِل) أيضاً لـ (فاعِلة) مطلقاً، نحو: صاحبة وصواحب، وفاطمة وفواطم، وناصية ونواصٍ.

ولم يجئ (فواعِل) لغير ما ذكر، إلا فيما شذَّ نحو: حاجة وحوائج، ودُخان ودَواخن.

وَبِفَعَائِلَ أَجْمَعْنَ فَعَالَهُ وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَهُ

من أبنية جمع الكثرة (فَعَائِل): وهو لكل رباعي بِمَدَّةٍ قبل آخره، مؤنثاً بالتاء نحو: سَحَابَةٌ وسحائب، ورسالة ورسائل، وكُنَاسَةٌ وكُنَائِس، وصحيفةٌ وصحائف، وحُلُوبَةٌ وحَلَائِب، أو مجرداً منها نحو: شَمَالٌ وشمائل، وعُقَابٌ وعقائب، وعَجُوزٌ وعجائز، وهو من (فَعِيل) عزيز، ولا يكاد يعثر عليه.

قوله: «سابق وسوابق وناكس ونواكس وداجن ودواجن»: عقيب قوله: فإن كان الوصف على فاعل لمذكر عاقل لم يجمع على فواعل منظور فيه؛ لأنَّ ما ذكره من الأمثلة المذكورة لا اختصاص له بالعلاء كما هو واضح.

قوله: «لفاعلة مطلقاً»: بمعنى أي شيء كان محتواها بعد أن تحفظ الصيغة، ولذلك شذَّ حاجة وحوائج ودخان ودواخن؛ لأنَّه ليس على الشرط.

قوله: «وهو من فَعِيل عزيز ولا يكاد يعثر عليه»: قال في شرح الكافية: «وأما فعائل جمع فَعِيل فلم يأت اسم جنس فيما أعلم، لكنه بمقتضى القياس يكون لعلم مؤنث كسعائد جمع سعيد اسم امرأة».

وَبِالْفَعَالِي وَالْفَعَالَى جُمِعَا صَحْرَاءُ وَالْعَذْرَاءُ وَالْقَيْسَ اتَّبَعَا

من أبنية جمع الكثرة: (فَعَالٍ وَفَعَالَى)، فـ (فعال) مختص بنحو: مَوَمَاةٌ وَمَوَامٍ، وَسِعْلَاةٌ وَسَعَالٍ.

وربما كان لاسم على (فِعْلِيَّة) أَوْ (فَعْلُوَّة)، نحو: هِبْرِيَّةٌ وَهَبَارٌ، وَعَرْقُوَّةٌ وَعِرَاقِيٌّ، وربما حذف أول زائديه، من نحو: حَبْنُطِيٌّ وَحَبَّاطٌ، وَقَلْنُسُوَّةٌ وَقَلَّاسٌ، فلو حذف ثاني الزائدين جاء على مثال (فَعَالِل)، نحو: حَبَانِطٌ، وَقَلَانِسٌ.

ويشترك (فَعَالٍ وَفَعَالَى) فما كان على فعلاء اسماً: كصحراء وصحاري وصحاري، أو صفة: كَعَذْرَاءٌ وَعَذَارٍ وَعَذَارَى.

وكذلك يشترك (فَعَالٍ وَفَعَالَى) فيما آخره ألف مقصورة للتانيث، أو للإلحاق، نحو: حَبْلِيٌّ وَحَبَالٍ وَحِبَالِيٍّ، وَذِفْرِيٌّ وَذَفَارٍ وَذَفَارِيٍّ.

وَأَجْعَلُ فَعَالِيٍّ لِغَيْرِ ذِي نَسَبٍ جُدَّدَ كَالْكُرْسِيِّ تَتَّبِعَ الْعَرَبُ

قوله: «هبرية»: بكسر الهاء وسكون الباء وكسر الراء وفتح الياء: ما طار من زغب القطن وما تناثر من القصب والبردي.

قوله: «عرقوة»: بفتح العين وسكون الراء وضم القاف وهي: الخشبة المعترضة على رأس الدلو.

قوله: «حَبْنُطِيٌّ»: زائداه النون والألف وهو: بفتح الطاء العظيم البطن، وزيد فيه الحرفان ليلتحق بسفرجل.

قوله: «ذِفْرِيٌّ»: بكسر الذال وسكون الفاء الموضع الذي يعرق من قفا البعير خلف الأذن.

من أبنية جمع الكثرة (فعاليّ): وهو لكل ثلاثي آخره ياء مشددة، غير متجدّدة للنسب، نحو: كُرْسِيّ وكُرَاسِيّ، وَبَرْدِيّ وَبَرَادِيّ، ولا يقال: بَصْرِيّ وَبَصَارِيّ.

فعلى هذا (أناسيّ) ليس جمعاً لإنسيّ، وإنما هو جمع إنسان، وأصله (أناسين) فأبدلت النون ياء، كما قالوا: ظِرْبَان وظرايبي. ومن العرب من يقول: أناسين، وظرايين، على الأصل.

ولو كان (أناسي) جمع إنسيّ لقليل في نحو: جَنِّيّ، وَثُرَكْيّ: جنانيّ، وتراكيّ، وهذا لا يقوله أحد.

وَبِفَعَالٍ وَشَبَّهَهُ أَنْطَقَا	فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ أَرْتَقَى
مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى وَمِنْ خُمَاسِي	جُرْدَ الْآخِرِ أَنْفٍ بِالْقِيَاسِ
وَالرَّابِعُ الشَّيْبَةُ بِالْمَزِيدِ قَدْ	يُحْذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدُ
وَزَائِدُ الْعَادِي الرَّبَاعِي أَخَذَفَهُ مَا	لَمْ يَكْ لَيْنَا إِثْرُهُ أَلَلْدُ خُتِمَا

من أبنية جمع الكثرة (فَعَالِلَ) وشبهه: وهو كل جمع ثلثه ألف بعدها حرفان، ف (فَعَالِلَ) يجمع عليه كل رباعي مجرد، كَجَعْفَرٍ وَجَعَاْفِرٍ، وَزُبْرَجٍ وَزَبَارَجٍ، وَبُرْثُنٍ وَبَرَاثِنٍ.

قوله: «في نحو جنّي»: لأنّه مثل إنسيّ فلو جازَ جمع إنسي على أناسي لجاز جمع جنّي على جناني، وهذا لا يقوله أحد.

قوله: «من غير ما مضى»: ممّا دخل في الأوزان السابقة ومن خماسي مجرد أنف الآخر منه حين تجمعه.

قوله: «وزائد العادي الرباعي»: أي الذي يتعدّى الأربعة ويتجاوزها.

وأما شبه (فَعَالِل) فيجمع عليه كل رباعي بزيادة الإلحاق كجَوَهَر وجَوَاهِر، وصيرف وصَيَارِف، وعَلَقَى وعَلَاقٍ، أو لغير الإلحاق، إن لم يكن ما هي فيه من باب الكبرى والصغرى، ولا من باب أحمر وحمراء، وسكرى، ولا من باب ساحر، ورام، وصائم، مما تقدم التنبيه على مثال جمعه، ولم يذكر أنه جمع على شبه (فَعَالِل)، وذلك نحو: مَسْجِد ومَسَاجِد، وإِصْبَع وأَصَابِع، وسُلَّم وسَلَالِم.

وأما الخماسي: فإن كان مجرداً جُمع في القياس على (فَعَالِل) بحذف آخره، نحو: سَفَرَجَل وسَفَارِج، ويجوز حذف رابعه إن كان مما يزداد، كُنُون (خَذَرْتَق) أو من مخرج ما يزداد، كدال (فَرَزْدَق)، فلك أن تقول: خَدَارِق، وفَرَاذِق، والأجود خدارن، وفَرَاذِد.

وإن كان الخماسي مزيداً فيه حرف حذف، ما لم يكن حرف مدّ قبل الآخر، وذلك نحو: سِبْطَرَى وسِبَاطِر، وَقَدَوَكْس وَقَدَاكِس، ومدخرج

قوله: «وذلك نحو: مسجد ومساجد الخ»: ذلك إشارة إلى واجد الملاك مما لم يدخل في الأوزان السابقة الذكر.

قوله: «خدرنق»: وهو العنكبوت، ونون خدرنق ليس المنظور أنها في هذا المثال زائدة، ولكن المنظور ممّا يؤتى بها زائدة في جملة من الكلمات، فالكلام على النون بما هي لا على نون خدرنق بنفسها.

قوله: «أو من مخرج ما يزداد كدال فرزدق»: فإن الدال من مخرج التاء وهي من حروف الزيادة كالنون.

قوله: «سِبْطَرَى»: هي المشية فيها تبختر وليس فيها حرف مدّ قبل الآخر.

قوله: «فدوكس»: بفتح الفاء والدال وسكون الواو وفتح الكاف بعدها سين وهو الأسد والرجل الشديد، كذلك ليس قبل آخره حرف مدّ.

وَدَحَارَج.

وما قبل آخره حرف مدٍّ يجمع على (فَعَالِيل)، نحو: قِرْطَاسٌ وَقِرَاطِيسٌ،
وَقِنْدِيلٌ وَقِنَادِيلٌ، وَعُصْفُورٌ وَعَصَافِيرٌ، وإلى ذا الإشارة بقوله:

..... مَا لَمْ يَكُ لَيْنًا إِثْرُهُ اللَّذْ خُتِمَا

وَالسَّيْنِ وَالْتَا مِنْ كَمْسْتَدْعٍ أَزِلْ	إِذْ بِنِينَا أَلْجَمِعَ بَقَاؤُهُمَا مُخِلْ
وَالْمِيمِ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِأَلْبَقَا	وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا
وَالْيَاءُ لَا أَلَوَا أَحْذِفِ أَنْ جَمَعْتَ مَا	كَحَيَزَبُونٍ فَهُوَ حُكْمٌ حُتِمَا
وَخَيْرُوا فِي زَائِدِي سَرْنَدِي	وَكُلُّ مَا ضَاهَاهُ كَالْعَلْنَدِي

نهاية ما يرتقي إليه بناء الجمع أن يكون على مثال (فَعَالِيل أو فَعَالِل).

فإذا كان في الاسم من الزوائد ما يخل بقاؤه بأحد المثالين حذف، فإن
تأتى بحذف بعض، وإبقاء بعض أبقي ما له مزية، فإن ثبت التكافؤ فالحذف
مخير. فعلى هذا تقول في جمع (مُسْتَدْعٍ): مَدَاعٍ، فتحذف السين والتاء، وتبقي
الميم؛ لأنها مصدرة ومتجددة، للدلالة على معنى.

وتقول في أَلْنَدَدٍ وَيَلْنَدَدٍ: أَلَادٌ وَيَلَادٌ، فتحذف النون، وتبقي الهمزة من

قوله: «لأنها مصدرة»: أي واقعة في صدر الكلمة ومتجددة للدلالة على معنى هو اسم
الفاعلية أو المفعولية في الزائد على الثلاثي.

قوله: «النَّدَدُ وَيَلْنَدَدُ»: بفتح أولهما وثانيهما وسكون نونهما وهما بمعنى النَّدُّ؛ أي الشديد
الخصومة.

قوله: «أَلَادٌ وَيَلَادٌ»: أصلهما الادلد ويلادد فأدغم الدالان.

الْتَدَد والياء من يَلْتَدَد؛ لتصدرهما ولأنهما في موضع يقعان فيه دالين على معنى،
بخلاف النون، فإنها في موضع لا تدل فيه على معنى أصلاً. وإلى هذه المسألة
الإشارة بقوله:

..... والهمزُ والياء مثله إن سَبَقَا

وتقول في (استخراج): تَخَارِيج، فتؤثر التاء بالبقاء على السين؛ لأن
بقاءها لا يخرج إلى عدم النظر، لأن تَخَارِيج كتماثيل بخلاف السين، فإن
بقاءها مع حذف التاء يخرج إلى عدم النظر؛ لأنَّ (سفاعيل) ليس في كلام
العرب.

وتقول في (حَيْرَبُون): حَزَائِين، فحذفت الياء، وأبقيت الواو، فقلبت ياءً،
لسكونها، وانكسار ما قبلها، وأوثر التاء الواو بالبقاء؛ لأنها لو حذفت لم يغن
حذفها عن حذف الياء؛ لأنَّ بقاء الياء مفوت لصيغة منتهى الجموع.

وتقول في نحو: (نَيْدُلَان) وهو الكابوس: ندالين بحذف الياء، وقلب
الألف على ما تقدم.

قوله: «دالين على معنى»: هو التكلم والغيبة في الفعل المضارع، بخلاف النون فإنها في
الندد ويلندد في موضع منهما لا يدل فيه على معنى لوقوعها ثاني الحروف، وينقض
ذلك بنون منكسر فإنها تدل على معنى هو المطاوعة.

قوله: «فقلبت»: أي الواو ياء.

قوله: «لأن بقاء الياء»: مع حذف الواو مفوت لصيغة منتهى الجموع؛ لأنك لو حذفت الواو
وقلت: حيازين لفاتت صيغة منتهى الجموع، بخلاف ما لو حذفت الياء وأبقيت الواو
مقلوبة إلى ياء فإنك تقول حينئذ: حزاين، والحيزبون هي العجوز.

قوله: «وقلب الألف»: أي إلى ياء.

وتقول في نحو: (حُطَّائِطُ): حُطَّطُ، فتحذف الألف وتبقى الهمزة؛ لأنَّ لها مزيةً على الألف بالتحريك.

وتقول في نحو: (مَرَمَرِيسُ): مَرَارِيسُ بحذف الميم وإبقاء الراء؛ لأنَّ بقاءها لا يوهم الأصلية بخلاف الميم؛ لأنَّه لو قيل في جمعه: مراميس لظن أنه (فَعَالِيلُ) لا (فَعَايِلُ).

ولو لم يكن لأحد الزائدين مزية فالحاذف مخير، فتقول في نحو: (حَبَنْطَى): حَبَانِطُ بحذف الألف، وَحَبَاطُ بحذف النون. وتقول في (كَوَّالُ): كَوَائِلُ بحذف اللام وإبقاء الواو، ولك أن تقول: (كَآلُ) بحذف الواو؛ لأنَّهما زائدتان زیدتا معاً للإلحاق، وكل منهما متحرك، وليس في تخصيصه بالحذف ضرر.

وهكذا (عَلَنْدَى) ونحوه، تقول فيه: علاند، وإن شئت: علاد.

ولو كان أحد الزائدين مماثلاً للأصل، والآخر بخلاف ذلك أوتر مماثل الأصل بالبقاء كقولك في (عَفَنْجَجُ): عفاَجَجُ دون عَفَانِجُ.
ولو كان غير مماثل الأصل ميماً مصدرة أوتر عند سبويه بالبقاء، فتقول في (مُقْعَنْسِسُ): مقاعِسُ.

قوله: «حطائط»: في الصحاح «رجل حطائط بالضم، أي صغير».

قوله: «مرمريس»: من أوصاف الداهية ومعناه أنها شديدة.

قوله: «حَبَنْطَى»: قال الجوهري: «القصير البطن».

قوله: «كَوَّالُ»: قال الجوهري: «هو القصير».

قوله: «عفننجج»: قال الجوهري: «هو الضخم الأحمق».

قوله: «مقعنسس»: أي متأخر إلى خلف، وهو خروج الصدر ودخول الظهر، وبعبارة أخرى

وخالف المبرّد: فحذف الميم وأبقى السين لأنها بإزاء أصل، فقال:
قعاسس.

١

أحذب من صدره.
قوله: «لأنها بإزاء أصل»: أي لأنها تضاهي السين الأصلية من المجرد (قعس)، ومماثل
الأصل يؤثر بالبقاء كما اعترف به الشارح وغيره.

التَّصْغِير

فُعَيْلاً أَجْعَلِ الثَّلَاثِيَّ إِذَا صَغَّرْتَهُ نَحْوُ قَذَى فِي قَذَى

التصغير

التصغير في اللغة: هو تقليل حجم الشيء وهو في الماديات واضح كجبل في مقابل جبل، وفي المعنويات نوعاً يراد به التحقير نحو: سبيع في مقابل أنه ليس بعظيم ولا بمنعارف، وقد يستعمل للتعزيز والتحبيب كما تصنع الأمهات في تصغير أسماء أبنائهن. وكل اسم متمكن قصد تصغيره فلا بد من ضمّ أوّله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة بعده، والثلاثي لا يغيّر بأكثر من ذلك، وإن كان رباعياً فصاعداً كُسِر ما بعد الياء فيجيء مثال التصغير على (فُعِيل) كقولك في فلس: فليس وفي قذى قَذَى، وعلى (فُعَيْل) كقولك في جعفر: جُعَيْفٌ وفي درهم: دريهم، وعلى (فُعَيْيل) كقولك في عصفور: عَصْفَيْر.

فالصيغ المتداولة للتصغير ثلاث: (١) فُعِيل (٢) فُعَيْل (٣) فُعَيْيل.

ويتوصل في التصغير إلى صيغة (فُعَيْل) و (فُعَيْيل) بما يُتَوَصَّل به في التكمير إلى (فعال) و (فعاليل)، فيقال في تصغير نحو: سفرجل ومستدع وألندد واستخراج وحيزبون، سُفَيْرَج على زنة (فُعَيْيل)، وكذلك مديع وأليد وتخيريح وحزيبين، فتحذف في التصغير ما حذفت في جمع التكمير، وتقول في حبنطى حُبَيْط على وزن (فُعِيل) ويجوز حُبَيْط على وزن (فُعَيْل)، ويجوز أن يعوّض مما حذف في التصغير أو التكمير ياء قبل الآخر، فيقال في تصغير سفرجل: سُفَيْرَج وفي تكسيره سَفَارِيح، وفي حبنطى: حُبَيْط تصغيراً وحَبَانِيط جمع تكسير.

فُعَيْلٌ مَعَ فُعَيْعِلٍ لِمَا فَاقَ كَجَعَلٍ دِرْهَمَ دُرَيْهَمًا
وَمَا بِهِ لِمُتَتَّهِىَ الْجَمْعِ وَصِلُ بِهِ إِلَى أَمْثِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلُ
وَجَائِزٌ تَعْوِيضٌ يَا قَبْلَ الطَّرْفِ إِنْ كَانَ بَعْضُ الْأَسْمِ فِيهِمَا أَنْحَذُفُ
وَحَائِذٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْمًا رُسِمَا

كل اسم متمكن قصد تصغيره، فلا بد من ضم أوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة بعده، فإن كان ثلاثياً لم يغير بأكثر من ذلك.

وإن كان رباعياً فصاعداً كسر ما بعد الياء، فيجيء مثال التصغير على (فُعَيْلٍ)، كقولك في فَلَسٍ: فَلَيْسٍ، وفي قَذَى: قُذْيٍ، وعلى (فُعَيْعِلٍ)، كقولك في جَعْفَرٍ: جُعْفَيْرٍ، وفي دِرْهَمٍ: دُرَيْهَمٍ، وعلى (فُعَيْعِلٍ)، كقولك في عُصْفُورٍ: عُصَيْفِيرٍ. ويتوصل في التصغير إلى (فُعَيْعِلٍ) و (فُعَيْعِلٍ) بما يتوصل به في التكمير إلى (فَعَالِلٍ) و (فَعَالِلٍ)، فيقال في تصغير نحو: سَفَرَجَلٍ وَمُسْتَدْعٍ وَالنَّدَدِ واستخراج وحِزْبُونٍ: سُفَيْرِجٍ وَمُدَّيْعٍ وَالْيَدِ وتُخَيْرِجٍ وَحُزَيْنِينَ؛ فتحذف في التصغير نفس ما حذفت في الجمع.

وتقول في حَبْنَطَى: حَبِيطٌ، وإن شئت: حَبِيطٌ.

ويجوز أن يعوض مما حذف في التصغير أو التكمير بياء قبل الآخر، فيقال في سفرجل: سُفَيْرِجٍ وسفاريج، وفي حَبْنَطَى: حَبِيطٌ وحَبَانِيطٌ.

وقد يجيء التصغير والتكمير على غير بناء واحده فيحفظ ولا يقاس عليه، وإلى ذلك الإشارة بقوله:

وَحَائِذٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْمًا رُسِمَا

فمما خولف به القياس في التصغير قولهم في المغرب: مُغَيَّرِبان، وفي العشاء: عُشَيَّان، وفي عَشِيَّة: عُشَيْشِيَّة، وفي إنسان: أُنَيْسِيان، وفي بُنُون: أُبَيْتُون، وفي ليلة: لَيْلِيَّة، وفي رجل: رُؤَيْجِل، وفي صبية: أُصَيْبِيَّة، وفي غلمة: أُغَيْلِمَة.

ومما خولف به القياس في التكسير، فجاء على غير لفظ واحده قولهم: رَهْط وأَرَاهِط، وباطل وأباطيل، وكُرَاع وأَكَارِع، وحديث وأَحَادِيث، وعَرُوض وأَعَارِيض، وقطيع وأَقَاطِيع، ومكان وأَمَكُن، فهذا وأمثاله لا يقاس عليه.

لِتَلَوْ يَا التَّصْغِيرِ مَنْ قَبْلَ عِلْمٍ تَأْنِيثٍ أَوْ مَدَّةٍ أَلْفَتْحُ أَنْحَتَمَ
كَذَاكَ مَا مَدَّةُ أَفْعَالٍ سَبَقَ أَوْ مَدَّ سَكَرَانَ وَمَا بِهِ أَلْتَحَقَّ

إن كان ما بعد ياء التصغير حرف إعراب جرى بمقتضى العوامل، وإن لم

قوله: «في المغرب: مُغَيَّرِبان»: وقياسه مُغَيَّرِب، وفي العشاء عُشَيَّان، وقياسه عَشِيَّة، وفي عَشِيَّة عَشِيْشِيَّة، وقياسه عَشِيَّة بحذف إحدى الياءين من عَشِيَّة لتوالي الأمثال وإدغام ياء التصغير في الأخرى، وفي إنسان أُنَيْسَان، وقياسه أُنَيْسَيْن إن اعتبر جمعه على أناسين وأنيسان إن لم يعتبر، وفي بُنُون أُبَيْتُون وقياسه بُنَيَّون، وفي ليلة لَيْلِيَّة وقياسه لَيْلِيَّة، وفي رجل رُؤَيْجِل وقياسه رُجَيْل، وفي صبية جمع صبي أُصَيْبِيَّة وقياسه صُبَيْبِيَّة، وفي غلمة جمع غلام أُغَيْلِمَة وقياسه غُلَيْمِه.

قوله: «رَهْط وأَرَاهِط»: وقياسه رُهْط، وباطِل وأباطيل وقياسه بَواطِل، وحديث وأَحَادِيث وقياسه أَحَدَثَة؛ لأنه اسم رباعي مذكر ممدود الحرف الثالث، نظير: رَغِيْف وأَرغفة، وكُرَاع بضم الكاف وهو مستدق الساق وقياسه كَرَعان، وقَطَعَ بفتح القاف وقياسه قَطَعان، وعَرُوض بفتح العين قياسه عَرَاض، كعجوز وعجائز ومكان قياسه أَمَكَنَة.

قوله: «حرف إعراب»: كلام رجيل فإنه حرف إعراب يظهر عليه أثره بضمة في الرفع

يكن حرف إعراب وَجَبَ كسره إن لم تله تاء التانيث أو ألفه المقصورة أو الممدودة أو ألف (أفعال) جمعاً. وعلى هذا تبّه بقوله:

..... سبق

أو ألف (فَعْلان) الذي مؤنثه (فَعْلَى).

فإن وليه شيء من ذلك وجب فتحه، فيقال في نحو: تَمَرَةٌ وَحُبْلَى وَحَمراء وَأَجْمال وسكران: تُمَيَّرَةٌ وَحُبَيْلَى وَحُمَيْراء وَأَجَيْمَال وسُكَيْران، وتقول في نحو سرحان: سَرَحَيْن؛ لأنه ليس من باب سكران فقالوا: سُرَيْحَيْن، كقولهم في الجمع: سَرَّاحَيْن، ولم يقولوا: سُكَيْرَيْن؛ لأنهم لم يقولوا في الجمع: سكارين.

وَأَلِفُ التَّانِيثِ حَيْثُ مُدًّا وَتَاوُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدًّا

وفتحة في النصب وكسرة في الجزّ، إن لم يكن ما بعد ياء التصغير حرف إعراب وجب كسره، مثل: فاء جُعَيْفَرٍ إن لم تل هذا الحرف الواقع بعد ياء التصغير تاء تانيث، مثل: تُمَيَّرَةٌ، أو ألفه المقصورة مثل: حُبَيْلَى، أو الممدودة مثل: حميراء، أو ألف صيغة (أفعال) جمعاً مثل: أجيَمال، وعلى كون (أفعال) جمعاً وله سابقة ذكر في جمع التكسير تبّه بقوله: سبق.

وبعض يرى أن معنى قول الماتن: «كذلك ما مدّة أفعال سبق» بهذا الترتيب: كذاك انحتم فتح ما سبق وتقدّم على مدّة (أفعال) من الحروف، وهي العين في (أَفْعَال) والميم في أَجْمَال، كذاك انحتم فتح ما يقع بعد ياء التصغير إذا كان وراءه ألف (فَعْلان) الذي مؤنثه (فَعْلَى) كسكران وسُكْرَى، فتقول: سُكَيْران، وتقول في سرحان وسلطان: سُرَيْحَيْن وسُلَيْطَيْن؛ لأنهم يجمعونها على سراحين وسلاطين، ولم يقولوا في تصغير سكران: سُكَيْرَيْن؛ لأنهم لم يقولوا في الجمع: سكارين، بل سُكَارَى.

قوله: «وَأَلِفُ التَّانِيثِ حَيْثُ مُدًّا»: ذكر الماتن في هذه الأرجوزة الأربعة تسعة موارد تعتبر

كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ وَعَجْزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ
وَهَكَذَا زِيَادَتَا فَعْلَانَا مِنْ بَعْدِ أَرْبَعِ كَرَعَفَرَانَا
وَقَدَّرِ أَنْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى تَثْنِيَّةٍ أَوْ جَمْعٍ تَصْحِيحٍ جَلَا

لا يعتد في التصغير بألف التأنيث الممدودة ؛ فلا يضر بقاؤها مفصولة عن ياء التصغير بأصلين، كقولك في جُحْدُبَاء: جُحَيْدِبَاء، لأنها بمنزلة كلمة منفصلة. ومثل ألف التأنيث الممدودة في ذلك تاء التأنيث وزيادة النسب وعجز المركب، والألف والنون المزيديتان بعد أربعة فصاعداً، وعلامة التثنية وعلامة

كانها غير ملحوقة بشيء، فيراعى في تصغيرها ذواتها لا إلحاقاتها:

(١) ألف التأنيث الممدودة كحمراء.

(٢) تاء التأنيث كحظلة.

(٣) الملحوق بياء النسب كعقري.

(٤) عجز المضاف كعبد الله.

(٥) المركب تركيب مزج كعبلبك.

(٦) ما دلّ على تثنية كمسلمين.

(٧) ما دلّ على جمع تصحيح مذكر كمسلمين.

(٨) ما دلّ على جمع مؤنث كمسلمات.

(٩) والألف والنون المزيديتان بعد أربعة حروف فصاعداً كزعفران.

فحيث يراد تصغير هذه الموارد يُراعى الملحوق بما هو، فيقال: حُمَيْرَاءٌ وَحُنَيْظَلَةٌ وَعُيَيْقَرِي وَعُبَيْدُ اللَّهِ وَبُعَيْلَبُكُ وَمُسْلِمِينَ تثنية وجمعاً مذكراً، ومُسْلِمَاتٍ مؤنثاً وزعفران.

قوله: «جُحَيْدِبَاء»: الجخدباء: مؤنث الجخدب ضرب من الجنادب، وهو الأخضر الطويل الرجلين، والجندب: ضرب من الجراد.

جمع التصحيح، فيقال في نحو: حَنْظَلَةٌ وَعَبْقَرِيٌّ وَبُعْلَبُكُ وَزَعْفَرَانٌ وَمُسْلِمِينَ
وَمُسْلِمَاتٍ: حَنْيَظَلَةٌ وَعُيَيْقَرِيٌّ وَبُعَيْلَبُكُ وَزُعَيْفَرَانٌ وَمُسَيْلِمِينَ وَمُسَيْلِمَاتٍ.

وَأَلِفُ التَّائِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَنْبُتَا
وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيْرٍ بَيْنَ الْحُبَيْرَى فَادِرٍ وَالْحُبَيْرِ

ألف التائيث المقصورة أبعد عن تقدير الانفصال من الممدودة، لعدم
إمكان استقلال النطق بها، فلذلك تحذف في التصغير ألف التائيث المقصورة؛
خامسة فصاعداً، فإن بقاءها يخرج البناء عن مثال (فُعَيْلٌ وَفُعَيْعِلٌ) وذلك
قولك في نحو: قَرَقَرَى وَلُغَيْزَى: قُرَيْقِرٌ وَلُغَيْغِيزٌ.

فإن كانت خامسة، وقبلها مدة زائدة جاز حذف المدة وإبقاء ألف
التائيث، وجاز عكسه، كقولهم في حُبَارَى: حُبَيْرَى وَحُبَيْرٌ.

وَأَرَدُذُ لِأَصْلٍ ثَانِيًا لِنَا قُلُوبَ فَفَقِيمَةٌ صَيْرَ قُويمةً تُصِبُ
وَشَدَّ فِي عِيدٍ عِيْدٌ وَحُتِمَ لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرِ عُلِمَ
وَأَلِفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ وَأَوَّ كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

يرد إلى أصله في التصغير ما كان ثانياً من حرف لين مبدل من غير همزة

قوله: «عبقري»: نسبة إلى عبقر، تزعم العرب أنه اسم بلد الجن، فينسبون إليه كل شيء
عجيب.

قوله: «قَرَقَرَى»: بقافين وراءين اسم موضع.

قوله: «لُغَيْزَى»: بتشديد الغين مثل اللغز، وهو تسمية المراد.

تلي همزة كآدم، فيقال في نحو: قِيَمَة ودِيَمَة: قُويَمَة ودُويَمَة، لأنهما من القوام والدوام، ويقال في نحو: مُوقن ومُوسِر: مُبَيِّن ومُيَسِّر، لأنهما من اليقين واليسر.

وقالوا في عيد: عُيِيد، وكان القياس: عُويِد؛ لأنه من عادَ يَعُود، ولكن قالوا: عُيِيد، فلم يردوه إلى الأصل حملاً على قولهم في الجمع: أعياد.

وما ثانيه ألف: فإن كانت بدل غير همزة ردت إليه، كقولك في نحو: باب: بُويِب، وفي ناب: نبيِب.

وإن كانت زائدة أو بدل همزة قلبت واواً، كقولك في ضارب: ضُويِرِب، وآدم: أُويِدَم، وكذا إن كانت الألف مجهولة الأصل، نحو: صاب وضُويِب، وعاج وعُويِج، والتكسير جارٍ فيما ذكرنا مجرى التصغير، وذلك قولك: باب وأبواب، وناب وأنياب، وضاربة وضوارب، وآدم وأوادم.

وَكَمَّلِ الْمُنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا لَمْ يَحْوَ غَيْرَ التَّاءِ ثَلَاثًا كَمَا

يصغر ما حذف منه أصل: إن كان متحركاً ثنائياً مجرداً أو مؤنثاً بالتاء، برد

قوله: «كآدم»: أصله آدم فلا يردُّ إلى الهمزة في تصغيره، بل تقلب ألفه واواً.

قوله: «من القوام والدوام»: فباء قيمة وديمة أصلها واو.

قوله: «مبيقن ومبيسر»: كل كلمة منهما بياء ين إحداهما للتصغير والأخرى الأصل الذي انقلب عنه الواو فيهما.

قوله: «في الجمع: أعياد»: وإنما التزموا ذلك حذراً من التباسه بتصغير العود، وجمعه حيث يصغر على عُويِد ويجمع على أعواد.

المحذوف، فيقال في نحو: دم ويد: دُمِّي وَيُدَيَّة، وفي شَفَّة وسنَّة وعِدَّة: شُفِيَّة وَسُنِّيَّة وَوُعَيْدَة، وفي عِضَة: عَضِيَّة وَعُضِيَّة.

ولو كان المنقوص على ثلاثة أحرف بغير تاء التانيث صغر على لفظه، تقول: هذا شاكٍ السلاح، فإذا صغرت قلته: هذا سُويِّك، ولا ترد المحذوف؛ لأنّ مثال: فُعِيل ممكن بدونه، فلم يحتج إلى الرد بخلاف ما هو على حرفين. فلو سميت بـ (ماء) ثم صغرت، قلته: مُويّ، بتكميل مثال فُعِيل. وإلى هذا الإشارة بقوله:

..... كما

وَمَنْ بَتَرَحِيمٍ يُصَغِّرُ أَكْتَفَى بِالْأَصْلِ كَالْعُطِيفِ يَعْنِي الْمِعْطَفَا

من التصغير نوع يسمى تصغير الترقيم: وهو تصغير الاسم بتجريده من الزوائد، فإن كانت أصوله ثلاثة رُد إلى (فُعِيل)، وإن كانت أصوله أربعة رُد إلى (فُعَيْل).

وإن كانت الأصول ثلاثة، والمسمّى مؤنث لحقت التاء، فيقال في المعطَف: عُطِيف، وفي أشود وحامد ومَحْمُود: سُويّد وحَمَيْد، ويقال في قرطاس

قوله: «دُمِّي»: هو تصغير دم الذي أصله دُمي فلما صغّر رجع الأصل وأدغم بياء التصغير.

قوله: «عِدَّة»: هي من الوعد محذوفة فاء الكلمة ترجع في التصغير، فيقال: وعيدة.

قوله: «عِضَة»: عضة وأخواتها تقدم القول عليها في جمع المذكر السالم.

قوله: «شاكٍ السلاح»: يقال أصله شاوك فحذفت الواو على غير القياس.

قوله: «مُويّ»: الحق أن يقال: مويه؛ لأنّ أصله موه.

قوله: «إلى فُعِيل»: أول صيغة من صيغ التصغير.

وَعُصْفُور: قَرِيْطُس وَعُصَيْفِر، وَيُقَال فِي سَوْدَاء وَحُبْلَى: سُوَيْدَةٌ وَحُبَيْلَةٌ، وَيُقَال فِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ: بُرَيْهَ وَسُمَيْع، نَص عَلَى ذَلِكَ سَبِيوِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَآخِثِمٌ بِنَاءُ التَّائِيثِ مَا صَغُرَتْ مِنْ
مُؤْنَتِ عَارٍ ثَلَاثِيٍّ كَسَنَ
كَشَجَرٍ وَبَقَرٍ وَخُمُسِ
وَشَذَّ تَرَكُ دُونَ لَبْسٍ وَنَدَرُ
لِحَاقُ تَا فِيمَا ثَلَاثِيًّا كَثُرَ

إذا كان الاسم المؤنث العاري من علامة التائيث ثلاثياً في الحال كدار وسنّ، أو في الأصل كيد صُغِرَ بلحاق التاء، فقليل: دُوَيْرَةٌ وَسُنَيْنَةٌ وَيُدَيْتَةٌ، وَلَا يَسْتَغْنَى عَنْ هَذِهِ التَّاءِ فِي غَيْرِ شَذُوزٍ إِلَّا عِنْدَ خَوْفِ اللَّبْسِ.

فَمِمَّا شَذَّ قَوْلُهُمْ: دَوْدٌ وَدُوَيْدٌ، وَحَرْبٌ وَحُرَيْبٌ، وَقَوْسٌ وَقُؤَيْسٌ، وَعَرَبٌ وَعَرِيبٌ، وَدِرْعٌ وَدُرَيْعٌ، وَنَعْلٌ وَنُعَيْلٌ، وَمِمَّا تَرَكَ تَأْنِيثَهُ خَوْفُ اللَّبْسِ قَوْلُكَ: شَجَرٌ وَشَجِيرٌ، وَبَقَرٌ وَبُقَيْرٌ، وَخُمُسٌ وَخُمَيْسٌ.

فَهَذَا وَأَمْثَالُهُ لَا تَلْحَقُهُ التَّاءُ فِي التَّصْغِيرِ لَثَلًا يَلْتَبَسُ بِغَيْرِهِ، فَإِنَّكَ لَوْ قُلْتَ: شُجَيْرَةٌ وَبُقَيْرَةٌ وَخُمَيْسَةٌ لَظَنَّ أَنَّهَا تَصْغِيرُ شَجَرَةٍ وَبَقَرَةٍ وَخُمُسَةٍ؛ الْمَعْدُودُ بِهِ مَذْكُورٌ.

وَكَمَا شَذَّ عَدَمُ التَّاءِ فِي تَصْغِيرِ الثَّلَاثِيِّ مِنْ نَحْوِ: دِرْعٌ، وَحَرْبٌ، كَذَلِكَ شَذَّ لِحَاقُ التَّاءِ فِي بَعْضِ مَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: «وَرَاءَ وَوَرَيْتُهُ، وَأَمَامَ

قَوْلُهُ: «ثَلَاثِيًّا فِي الْحَالِ»: أَيُّ فَعْلًا هُوَ ثَلَاثِيٌّ كَسَنَ بَنُونَ مُشَدَّدَةٌ، أَوْ فِي الْأَصْلِ هُوَ ثَلَاثِيٌّ كِيدُ أَصْلُهُ يَدِي.

قَوْلُهُ: «خُمَيْسٌ»: فَلَا يُقَالُ: شُجَيْرَةٌ وَبُقَيْرَةٌ وَخُمَيْسَةٌ.

قَوْلُهُ: «الْمَعْدُودُ بِهِ مَذْكُورٌ»: أَمَّا الْمَعْدُودُ بِهِ مُؤْنَتٌ فَيَجْرَدُ مِنَ التَّاءِ كَخُمُسٍ إِمَاءً.

وَأُمَيِّمَةً، وَقُدَّامَ وَقُدَّيْدِيْمَةً». وإلى ذلك أشار بقوله:

..... وَنَدَرَ لِحَاقِ تَا فِيْمَا ثَلَاثِيًّا كَثُرَ

أي: فاقه في الكثرة.

وَصَغَّرُوا شُدُوذًا الَّذِي آلتِي وَذَا مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا تَا وَتِي

التصغير: من جملة التصارييف في الاسم، فلا يدخل على غير المتمكن منها، إلا (ذا والذي) وفروعهما، فإنها لما شابهت الأسماء المتمكنة بكونها: توصف ويوصف بها استييح تصغيرها، لكن على وجه خولف به تصغير المتمكن، فترك أولها على ما كان عليه قبل التصغير، وعوض من ضمه ألف مزيـدة في الآخر، ووافقت المتمكن في زيادة ياء ساكنة، فـقيل في (الذي والتي): اللُّذِيَّا واللُّتِيَّا، وفي (ذا وتا): ذِيَّا وتِيَّا، والأصل: ذِيِّيَّا وتِيِّيَّا، بثلاث ياءات: الأولى عين الكلمة، والثالثة لامها، والوسطى ياء التصغير، فاستثقل ثلاث ياءات فقصد التخفيف، بحذف واحدة، فلم تحذف ياء التصغير لدالاتها على معنى، ولا الثالثة لحاجة الألف إلى فتح ما قبلها، فتعين حذف الأولى، ويقال في (ذاك): ذِيَّاك، وفي (ذلك): ذِيَّاك، قال الراجز:

أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ أَنِّي أَبُو ذِيَّاكِ الصَّبِيِّ

ويقال في تصغير (الذين): اللذيون، وفي (اللاتين): اللويئون، وفي الجر

قوله: «عَوَّضَ مِنْ ضَمِّهِ»: أي الذي يستدعيه التصغير في أول الكلمة.

قوله: «في زيادة ياء ساكنة»: أي للتصغير فتدغم حيث تلتقي بياء الكلمة.

قوله: «ذِيَّا وتِيَّا»: بتشديد الياء.

قوله: «اللذيون»: هذا مبني على لغة من جمع بالواو والنون رفعاً واللذين بالياء والنون

والنصب: اللذين، واللويين، وتقول في تصغير (اللائي واللاتي): اللويّا واللويتا واللتيات. فاللويتا تصغير اللاتي على لفظه، واللتيات رد اللاتي إلى واحده، ثم تصغيره، وجمعه.

نصباً وجرّاً، وهي لغة ضعيفة كما تقدم في باب اسم الموصول.
 قوله: «في تصغير اللائي واللاتي اللويّا واللويتا واللتيات»: بناءً على النظام الذي أسلفه أن يقال في تصغير اللائي بالهمزة: اللائيّا مشدّداً واللاتيّا كذلك، لكنهم قلبوا الهمزة من اللائي واواً وحذفوا الألف قبلها فصارت اللويّا، وفعلوا ذلك مع إبقاء التاء في اللاتي واللتيات رداً للّاتي إلى المفرد التي، ثم تصغير التي اللتيا، ثم جمع اللتيا باللتيات، وصغروا من أسماء الإشارة ذواتا فقالوا: ذيّا وتيّّا بتشديد الياء، وفي التنثية ذيّان وتيّان، وقالوا في أولاً بالقصر: أوليا وبالمدّ: أولياء.

النَّسَبُ

يَاءُ كَيَا الْكُرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبِ وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبَ
وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ أَحْذِفْ وَتَا تَأْنِيثٍ أَوْ مَدَّتَهُ لَا تُثْبِتَا
وَإِنْ تَكُنْ تَرْبِعُ ذَا ثَانٍ سَكَنُ فَقَلْبُهَا وَآوَاءٌ وَحَذْفُهَا حَسَنُ
لِشِبْهِهَا الْمُلْحَقِ وَالْأَصْلِيِّ مَا لَهَا وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى
وَالْأَلِفُ الْجَائِزُ أَرْبَعًا أَزِلْ كَذَلِكَ يَا الْمُنْقُوصِ خَامِسًا عَزِلْ
وَالْحَذْفُ فِي آليَا رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ وَحَثْمٍ قَلْبٌ ثَالِثٌ يَعِنُ
وَأَوَّلُ ذَا الْقَلْبِ أَنْفِتَاحًا وَفَعِلْ وَفَعِلْ عَيْنُهُمَا أَفْتَحَ وَفَعِلْ
وَقِيلَ فِي الْمَرْمِيِّ مَرْمَوِيٌّ وَاخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِيٌّ
إذا قصد إضافة الرجل إلى أب أو قبيلة أو بلد أو نحو ذلك جعل حرف
إعرابه ياءً مشددة مكسوراً ما قبلها، وذلك هو النسب.

النسب

قوله: «وذلك»: أي جعل حرف إعرابه ياءً مشددة مكسوراً ما قبلها هو النسب، فيقال في
أحمد: أحمدِيّ فياء النسب هي التي تكون حرف الإعراب، فإن كان آخر الاسم ياءً
كياء النسب في التشديد بشرط المجيء بعد ثلاثة أحرف فصاعداً حذفت وجعلت
ياء النسب موضعها، فيقال في النسب إلى الشافعي: شافعيّ أيضاً، ويتميز المنسوب

فيقال في أَحْمَد: أَحْمَدِيّ، فَإِنْ كَانَ آخِرُ الْاسْمِ يَاءَ كِيَاءِ النَّسَبِ فِي

عَنِ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ بِالسِّيَاقِ وَمَجْرَى الْحَدِيثِ، وَفِي النَّسَبِ إِلَى مَرْمِيٍّ مَرْمِيٍّ كَذَلِكَ، وَقَدْ يُقَالُ: مَرْمُويٌّ تَفْرِقَةً بَيْنَ الْأَصْلِ وَالزَّائِدِ عَلَيْهِ. وَيُحْذَفُ فِي النَّسَبِ أَيْضاً مَا فِي الْاسْمِ مِنْ تَاءِ التَّأْنِيثِ كَقَوْلِكَ فِي النَّسَبَةِ إِلَى مَكَّةَ: مَكِّيٌّ وَإِلَى فَاطِمَةَ فَاطِمِيٌّ.

وَإِذَا نُسِبَ إِلَى الْمَقْصُورِ فَإِنْ كَانَتْ أَلْفُهُ زَائِدَةً لِلتَّأْنِيثِ وَجِبَ حَذْفُهَا إِنْ كَانَتْ خَامِسَةً فَصَاعِداً، كَحَبَارِيٍّ وَحَبَارِيٍّ، وَرَابِعَةً مُتَحَرِّكاً ثَانِيٍّ مَا هِيَ فِيهِ كَجَمْزِيٍّ وَجَمْزِيٍّ.

وَإِنْ كَانَتْ رَابِعَةً سَاكِناً ثَانِيٍّ مَا هِيَ فِيهِ جاز فِيهِ الْحَذْفُ وَقَلْبُهَا وَאוּاً مُبَاشِرَةً لِلَّامِ أَوْ مَفْصُولَةً بِالْف، كَقَوْلِكَ فِي النَّسَبِ إِلَى حُبْلَى: حُبْلِيٍّ وَحُبْلَوِيٍّ وَحُبْلَاوِيٍّ.

وَإِنْ كَانَتْ الْأَلْفُ خَامِسَةً كَحَبْرَكِيٍّ وَحَبْرَكِيٍّ، وَفِي جَوَازِ الْحَذْفِ وَالْقَلْبِ إِلَى الْوَاوِ بِغَيْرِ فَصْلٍ بِالْأَلْفِ إِنْ كَانَتْ رَابِعَةً، فيقال فِي النَّسَبِ إِلَى عُلْقِيٍّ: عُلْقِيٍّ وَعُلْقَوِيٍّ.

وَإِنْ كَانَتْ الْأَلْفُ الْمَقْصُورَةَ بَدَلاً مِنْ أَصْلِ فَإِنْ كَانَتْ ثَالِثَةً قُلِبَتْ وَאוּاً، كَفَتِيٍّ وَفَتَوِيٍّ وَعَصَاً وَعَصَوِيٍّ، وَإِنْ كَانَتْ رَابِعَةً قُلِبَتْ وَاوּاً أَيْضاً، وَرَبَّماً حَذَفَتْ فيقال فِي مَلْهِيٍّ:

مَلْهَوِيٍّ، وَقَدْ يُقَالُ: مَلْهِيٍّ.

وَإِنْ كَانَتْ خَامِسَةً فَصَاعِداً وَجِبَ الْحَذْفُ، كَمُصْطَفِيٍّ وَمُصْطَفِيٍّ.

وَإِذَا نُسِبَ إِلَى الْمَنْقُوصِ قُلِبَتْ ياءُهُ وَاوּاً وَفُتِحَ مَا قَبْلُهَا إِنْ كَانَتْ ثَالِثَةً، نَحْوُ: شَجٍ وَشَجَوِيٍّ.

وَإِنْ كَانَتْ رَابِعَةً حَذَفَتْ كَقَاضٍ وَقَاضِيٍّ. وَقَدْ تَقَلَّبَ وَاوּاً وَيُفْتَحُ مَا قَبْلُهَا، فيقال: قَاضَوِيٍّ.

وَإِنْ كَانَتْ خَامِسَةً فَصَاعِداً وَجِبَ الْحَذْفُ كَمُعْتَدِيٍّ وَمُعْتَدِيٍّ وَمُسْتَعْلِيٍّ وَمُسْتَعْلِيٍّ.

وَإِذَا نُسِبَ إِلَى شَيْءٍ مَا قَبْلَ آخِرِهِ مَكْسُورٌ، فَإِنْ كَانَتْ الْكُسْرَةُ مَسْبُوقَةً بِحَرْفٍ وَجِبَ فِي النَّسَبِ جَعْلُ الْكُسْرَةِ فَتْحَةً، فيقال فِي نَمْرٍ: نَمْرِيٍّ.

وَإِنْ كَانَتْ الْكُسْرَةُ مَسْبُوقَةً بِأَكْثَرِ مِنْ حَرْفٍ جاز وَجْهَانِ، فيقال فِي تَغْلَبٍ: تَغْلَبِيٍّ بِفَتْحِ اللَّامِ وَكُسْرِهَا.

التشديد، والمجيء بعد ثلاثة أحرف فصاعداً حُذفت وجعلت ياء النسب موضعها، فيقال في النسب إلى الشافعيّ: شافعيّ، وفي النسب إلى مَرْمَى: مَرْمِيّ، وقد يقال: مَرْمَوِيّ، تفرقة بين الأصل والزائد، وسيأتي ذكره.

وتحذف في النسب أيضاً ما في الاسم من تاء التأنيث، كقولك في مَكَّة: مَكِّي.

وإذا نسب إلى المقصور: فإن كانت ألفه زائدة للتأنيث وجب حذفها إن كانت خامسة فصاعداً، كحُبَارِيّ وحُبَارِيّ، أو رابعة متحرراً ثاني ما هي فيه، كجَمَزِيّ وجَمَزِيّ.

وإن كانت رابعة ساكناً ثاني ما هي فيه جاز فيه الحذف وقلبها واواً مباشرة للام أو مفصولة بألف، كقولك في النسب إلى حُبَلِيّ: حُبَلِيّ وحُبَلَوِيّ وحُبَلَاوِيّ، والأول هو المختار.

وإن كانت الألف المقصورة زائدة للإلحاق فهي كألف التأنيث في وجوب الحذف إن كانت خامسة كحَبَرَكِيّ وحَبَرَكِيّ، وفي جواز الحذف والقلب إلى الواو بغير فصل بالألف إن كانت رابعة، فيقال في النسب إلى عَلَقِيّ: عَلَقِيّ وَعَلَقَوِيّ، إلا أن الثاني أجود، بخلاف مثله في ألف التأنيث.

وإن كانت الألف المقصورة بدلاً من أصل: فإن كانت ثالثة قلبت واواً كفتِيّ وفتَوِيّ، وعصا وعصَوِيّ، وإن كانت رابعة قلبت واواً أيضاً؛ وربما حذفت فيقال في مَلْهُوِيّ: مَلْهُوِيّ وقد يقال: مَلْهُوِيّ.

وإن كانت خامسة فصاعداً وجب الحذف كمُصْطَفِيّ ومُصْطَفِيّ.

قوله: «جمزى»: يقال: حمار جَمَزِيّ، أي سريع.

قوله: «حبركى»: هو القراد.

وإذا نسب إلى المنقوص قلبت ياؤه واواً وفتح ما قبلها إن كانت ثالثة،
نحو: شَجَّ وشَجَوِيَّ، وإن كانت رابعة حذفت كقاضٍ وقاضيٍّ، وقد تقلب واواً
ويفتح ما قبلها، فيقال قاضَوِيَّ، قال الشاعر:

وَكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا دَرَاهِمٌ عِنْدَ الْحَانَوِيِّ وَلَا نَقْدُ

وإن كانت خامسة فصاعداً وجب الحذف كمعتدٍ ومُعتدِيٍّ، ومُسْتَعْلٍ
ومُسْتَعْلِيٍّ، وفهم هذا كله من النظم المذكور ظاهر.

وإذا نسب إلى ما قبل آخره مكسور: فإن كانت الكسرة مسبوقة
بحرف وجب في النسب التخفيف بجعل الكسرة فتحة، فيقال في نَمِرٍ ودُئِلٍ وإِئِلٍ:
نَمَرِيٍّ ودُئِلِيٍّ وإِئِلِيٍّ، وإن كانت الكسرة مسبوقة بأكثر من حرف جاز وجهان:
فيقال في تَغْلَبٍ: تَغْلَبِيٍّ وتَغْلَبِيٍّ.

قوله:

وَقِيلَ فِي الْمَرْمِيِّ

(البيت).

قياس النسب إلى مَرْمِيٍّ ونحوه؛ مما آخره ياء مدغمة في مثلها مسبوقة
بأكثر من حرفين أن تحذف الياءان وتلحق ياء النسب مكانهما، ولا فرق في
ذلك بين أن تكون الياءان زائدتين أو إحداهما أصلاً.

ومن العرب من يحذف الياءين إذا كانتا زائدتين، فيقول في النسب إلى
كُرْسِيٍّ: كُرْسِيٍّ كما يفعل غيره.

قوله: «الحانويي»: حانة الخَمَارِ دكانه، وليست الحانة اسماً منقوصاً كما هو سياق الشاهد.

نعم، جعل الشاعر النسبة إليها (حانويي).

قوله: «مسبوقة بحرف»: مثل حيي.

وإذا كانت إحداهما أصلاً قلبها واواً، وحذف الزائدة، فيقول في النسب إلى مَرْمِيٍّ: مَرْمَوِيٍّ، كما يقول في قاضٍ: قاضَوِيٍّ. وهذه لغة قليلة. والمختار خلافها، ولذلك أطلق الكلام أولاً حيث يقول:

ومثله مِمَّا حوَاهُ اخْذِفَ وتَا تأنيثٍ
(البيت).

ثم أعقبه بهذا البيت تنبيهاً على اللغة المذكورة.

وَنَحُو حَيٍّ فَتَحُ ثَانِيهِ يَجِبُ وَأَزْدُدُهُ وَاواً إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلُوبٌ
إذا نسب إلى ما آخره ياء مشددة؛ فإما أن تكون مسبوقة بحرف أو بحرفين أو بثلاثة، فصاعداً.

فإن كانت مسبوقة بحرف لم يحذف من الاسم في النسب شيء، ولكن يفتح ثانيه، ويعامل معاملة المقصور الثلاثي.

وإن كان ثانيه واواً في الأصل ردّ إلى أصله، وذلك قولك في النسب إلى حَيٍّ: حَيَوِيٍّ، وإلى طَيٍّ: طَوَوِيٍّ، لأنه من طَوَيْتُ.

وإن كانت الياء المشددة مسبوقة بحرفين حذف في النسب أولى الياءين، وقلبت الثانية واواً وفتح ما قبلها، وإن كان مكسوراً، فيقال في قصي وعلي: قصوي وعلوي، وقد يقال: قصيّي.

وإن كانت الياء المشددة مسبوقة بأكثر من حرفين وجب حذف الياءين

قوله: «بهذا البيت»: أي الرجز اللاحق.

قوله: «وقد يقال قصيّي»: أي ياءين مشدّتين.

مطلقاً، إلا على لغة، كما سبق.

وَعَلِمَ التَّنْيَةِ أَحْذَفَ لِلنَّسَبِ وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبَ
وَنَالَتْ مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ حُذِفَ وَشَذَّ طَائِيٌّ مَقُولاً بِالْأَلِفِ

يحذف من المنسوب ما فيه علامة تنئية أو جمع تصحيح، فيقال فيمن اسمه زيدان معرباً بالحروف: زَيْدِيٌّ، ومن أجراه مجرى حَمْدَانَ، قال: زَيْدَانِيٌّ. وعلامة جمع التصحيح كعلامة التنئية، فيقال في عَرَفَاتٍ وَنَصِيبِينَ: عَرَفَايَ وَنَصِيبِيَّ، ومن قال: هذه نصيبين؛ فجعل النون حرف الإعراب قال في النسب: نَصِيبِيَّ بغير حذف.

وإذا وقع قبل الحرف المكسور من أجل ياء النسب ياء مكسورة، مدغم فيها مثلها حذفت المكسورة، كقولك في طَيِّبٍ: طَيِّبِيَّ. وقياس النسب إلى طَيِّبٍ أن يقال: طَيِّبِيَّ، ولكن تركوا فيه القياس فقالوا: طَائِيٍّ، بإبدال الياء ألفاً. فإن كانت الياء المدغم فيها مفتوحة لم تحذف، فيقال في النسب إلى

قوله: «وجب حذف الياءين مطلقاً»: أي سواء كان في البين قلب أم لا، ومثاله النسبة إلى الشافعي بقولنا: شافعي، والتمييز بين المنسوب والمنسوب إليه يكون بمجرى الحديث.

قوله: «إلا على لغة»: كما يقال في النسب إلى مرميٍّ: مرمويٍّ.

قوله: «كقولك في طَيِّبٍ طَيِّبِيَّ»: يعني في مقام النسب تكون الياء السابقة في المثال على الباء الملحقة بياء النسب مخففة ساكنة، وهكذا يقال: طَيِّبِيَّ بسكون الياء الأولى في النسبة إلى طَيِّبٍ.

هَبَيْخَ: هَبَيْخِي، وكذا لو كانت المكسورة مفصولة نحو: مهيم، تصغير مهيام، فالنسب إليه مهيمي؛ لأن التخفيف بفصل المد بمنزلة التخفيف بالفتح.

وَفَعَلِيٍّ فِي فَعِيلَةٍ أَلْتَزَمَ وَفَعَلِيٍّ فِي فَعِيلَةٍ حُتِمَ
وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ عَرَبِيًّا مِنْ أَلْمِثَالَيْنِ بِمَا أَلَّتَا أُولِيًّا
وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَةِ وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيلَةِ

يقال في النسب إلى (فَعِيلَةٍ): فَعَلِيٍّ بفتح عينه وحذف يائه، إن لم يكن معتلّ العين ولا مضاعفاً، وذلك نحو قولهم في حنيفة: حَنْفِيٍّ. وشذّ نحو قولهم في السليقة: سَلِيقِيٍّ، وفي عميرة كَلْبٍ: عِمِيرِيٍّ.

وأما نحو طويلة وجَلِيلَةٍ؛ مما هو معتلّ العين، أو مضاعف فلا تُحذف ياءؤه في النسب، بل يجيء على فَعِيلِيٍّ، نحو: طَوِيلِيٍّ وجَلِيلِيٍّ؛ لأنهم استثقلوا فكّ التضعيف، وتصحيح الواو متحركة مفتوحاً ما قبلها.

قوله: «هَبَيْخَ»: بفتح الياء المشدّدة.

قوله: «مهيمٍ»: على زنة (مُفْعِيلٍ) بضم الميم وسكون الفاء وفتح العين وكسر الياء المشدّدة، فالنسبة إليه مُهَيِّمِيٍّ بلا حذف شيء.

قوله: «وَفَعَلِيٍّ»: بفتح الفاء والعين وكسر اللام، كحنفيٍّ في النسبة إلى ما هو (فَعِيلَةٍ) بفتح الفاء وكسر العين كحنيفة اسم قبيلة، وشذّ في النسبة إليه مراعاة أصله بأن يقال في سليقة: سَلِيقِيٍّ.

قوله: «عميرة كلبٍ»: اسم قبيلة.

قوله: «لأنهم استثقلوا فكّ التضعيف»: بلا فاصل بأن يقال: جللي، وهكذا استثقلوا تصحيح الواو بقلبها ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها بأن يقولوا: طالي في النسبة إلى طويلة

ويقال في (فُعَيْلَة): فُعَلِيٌّ بحذف الياء إن لم يكن مضاعفاً، وذلك نحو قولهم في جُهَيْنَة: جُهَيِّي، وشذَّ نحو قولهم في رُدَيْنَة: رُدَيِّي. وأمَّا نحو قَلِيلَة، مما هو مضاعف، فإنما يُنسب إليه على لفظه، فيقال: قَلِيلِي، كما يقال: جَلِيلِي. و (فَعُولَة) في هذا الباب ملحقة بفعيلة، كقولهم في شُوءَة: شَنِّي. قوله:

وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيَا
(البيت).

معناه: أن ما كان على (فَعِيل أو فُعِيل) بغير تاء، فإما أن يكون صحيح اللام أو معتلها؛ فإن كان صحيح اللام فالمطرّد في النسب إليه ألا يحذف منه شيء، وذلك نحو قولهم في عَقِيل وعُقِيل: عَقِيلِي وعُقِيلِي. وشذَّ نحو قولهم في ثَقِيف: ثَقَفِي، وفي هَذِيل: هَذَلِي. وإن كان معتل اللام فهو كالمؤنث في وجوب حذف يائه، وفتح ما قبلها

وجليّة، بل يبقى المنسوب على رسله وتُحذف منه التاء، فيقولون: طَوِيلِي وجَلِيلِي. قوله: «ويقال في فُعَيْلَة»: بضمّ الفاء وفتح العين كردينة رديني بثبوت النون. قوله: «وفعولة»: بفتح فضمّ في هذا الباب، أي التَّسْب مُلحق بفعيلة كحنيّة السابقة الذكر، كقولهم في شُوءَة شَنِّي كحنفي بحذف الواو. قوله: «ما كان على فَعِيل أو فُعِيل»: الأوّل بفتح فكسر والثاني بضم ففتح. قوله: «في عَقِيل»: بفتح العين وكسر القاف وعُقِيل بضم العين وفتح القاف. قوله: «ثَقَفِي»: بل الحق أن يقال: ثَقِفِي وفي هَذِيل هَذَلِي لا هَذَلِي. قوله: «في وجوب حذف يائه»: أي الأوّل من المشدّدة في عَدِي وقُصَيّ وقلب الثانية واواً.

إن كان مكسوراً، فيقال في عَدِيَّ وقُصَيَّ: عَدَوِيَّ وقُصَوِيَّ، كما يقال في أمية: أُمَوِيَّ.

وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي النَّسَبِ مَا كَانَ فِي تَشْنِيَةٍ لَهُ أَنْتَسَبَ

حكم همزة الممدود في النسب حكمها في التشنية، فإن كانت زائدة للتأنيث قلبت واواً كقولك في صَحْرَاءَ: صَحْرَاوِيَّ، وإن كانت زائدة للإلحاق، أو بدلاً من أصل جاز فيها أن تسلم، وأن تقلب واواً، فيقال في نحو عِلْبَاءَ: عِلْبَائِيَّ وعِلْبَاوِيَّ، وفي نحو كسَاءَ: كِسَائِيَّ وكِسَاوِيَّ، وإن كانت أصلاً غير بدل وجب أن تسلم، فيقال في نحو قُرَاءَ: قُرَائِيَّ بالتصحيح، لا غير.

وَأَنْتَسَبَ لِصَدْرٍ جُمْلَةٍ وَصَدْرٍ مَا
إِضَافَةٌ مَبْدُوءَةٌ بِأَبْنٍ أَوْ أَبٍ
رُكْبَ مَرْجَأٍ وَلِثَانٍ تَمَمًا
أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبَ
فِيمَا سِوَى هَذَا أَنْتَسَبَ لِلأَوَّلِ
مَا لَمْ يُخَفَ لَبْسٌ كَعَبْدِ الْأَشْهَلِ

الاسم المركب: إما جملة في الأصل، كَتَأْبَطَ شَرًّا، وإما مركب تركيب مزج كَبَعْلَبَكَ، وإما مضاف كامرئ القيس.

قوله: «حكمها في التشنية»: فجميع ما يحكم على صحراء وأمثالها من حيث كونها ممدودة بهمزة في مقام صياغة المثنى منها يحكم به عليها في مقام النسب إليها، ففي النسب يقال: صَحْرَاوِيَّ، وفي التشنية: صحراوان.
قوله: «قُرَاءَ»: بضم الأول وتشديد الثاني هو المتنسك.

فإذا نسب إلى ما هو جملة في الأصل حذف عجزه، فيقال في بَرَقَ نَحْرُهُ: بَرَقِيّ، وفي تَأَبَّطَ شَرًّا: تَأَبَّطِيّ. وإذا نسب إلى مركب تركيب مزج حذف عجزه أيضاً، فيقال في بَعْلَبِكَ: بَعْلِيّ، وفي مَعْدِي كَرَب: مَعْدِي وَمَعْدَوِي.

وقد يبنى من جزئي المركب اسم على (فَعَّلَل) وينسب إليه كقولهم في حَضَرَمَوْت: حَضَرَمِيّ، وفي عَبْد شَمْس: عَبْشَمِيّ، وفي تَيْم اللَّات: تَيْمَلِيّ.

وإذا نسب إلى مضاف: فإن كان صدره معرّفاً بعجزه أو كان كنية حذف صدره، ونسب إلى عجزه، كقولك في غَلام زَيْد وابن الزُّبَيْر وأبي بكر: زَيْدِيّ وزُبَيْرِيّ وبَكْرِيّ.

وإن كان المضاف غير معرّف بالعجز ولا كان كنية حذف عجزه، ونسب إلى صدره، كقولك في امرئ القيس: امرئي ومَرْتِي.

فإن خيف لبس من حذف العجز نسب إليه وحذف الصدر، كقولهم في عبد

قوله: «حذف عجزه»: لا يخفى في مثل تَأَبَّطَ شَرًّا وغيره ممّا يبحث عنه في هذا الفصل أنّ من اللازم في مقام صياغة النسبة مراعاة إشعارها بالأصل المنسوب إليه، وأنّ كل ما يفوت به ذلك فهو باطل.

قوله: «كقولك في غلام زيد»: حيث يكون هذا التركيب كالأعلام بالغلبة في شهرة الانصراف إلى شخص خاص من بين الناس، وإلّا فالتمثيل به وبظائرته فاسدٌ. وعلى ذلك تستوي النسبة إلى الصدر، فتقول: غلامي وإلى العجز، فتقول: زيدي، حيث يستوي الإشعار بالمقصود، وإلّا فالمتعين ما يكون به الإشعار.

قوله: «وإن كان المضاف غير معرّف بالعجز»: لا مفهوم لهذه العبارة مع التمثيل بامرئ القيس، فإنّ امرأً يكتسب بإضافته إلى القيس تعريفاً، كما هو مقتضى الصناعة حتى لو كان المراد بالقيس الجنس. نعم، لا يكتسب الصدر في هذا المركب معروفة إذا لم يكن المضاف إليه معروفاً بشيء خاص هو كالعلم الواضح في تشخيصه.

الأشهل وعبد مناف: أشهلي ومنافي.

وَأَجْبُرْ بِرَدِّ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفَ جَوَازاً إِنْ لَمْ يَكْ رَدُّهُ أَلِفٌ
فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّنْيَةِ وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهِذِي تَوْفِيهِ
وَبِأَخٍ أُخْتًا وَبِابْنٍ بِنْتًا أَلْحَقْ وَيُونُسُ أَبِي حَذَفَ أَلْتَا
وَضَاعِفِ الثَّانِي مِنْ ثُنَائِي ثَانِيهِ ذُو لَيْنٍ كَلَا وَلَائِي
وَإِنْ يَكُنْ كَشِيَةِ مَا أَلْفَا عَدِمَ فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ أَلْتُرْمَ

إذا كان المنسوب إليه محذوف اللام، وكان مستحقاً لردّ المحذوف في التثنية، كأخ وأب، أو في الجمع بالألف والتاء، كأخت وعضة؛ وجب ردّ المحذوف، كقولك: أخويّ وأبويّ وعضويّ.

فإن لم يجبر المحذوف اللام في تنية، ولا جمع بالألف والتاء جاز في النسب إليه ردّ المحذوف وتركه، فيقال في عدٍ ويدٍ وابنٍ: عديّ وعدويّ، ويديّ ويدويّ، وابنيّ وبنويّ.

وإن كان المحذوف اللام معتلاً العين وجب جبره في النسب، كما يجب

قوله: «أشهلي ومنافي»: لمعروفة هذين الاسمين، بخلاف لفظة عبد فإنّها مبهمة جلية الإيهام.

قوله: «كأخ وأب»: حيث يقال في تثنيتهما: أخوان وأبوان، ويقال في جمع أخت وعضة: أخوات وعضوات.

قوله: «ابنيّ»: في النسبة إلى ابن، وأمّا حيث تحذف الهمزة من ابن التي جيء بها عوضاً عن الواو المحذوفة، فيقال: بنويّ.

جبر أب ونحوه، فيقال في شاه: شاهي، ويقال في النسب إلى أخت وبنت: أخويّ وبنويّ، كما ينسب إلى مذكرهما. هذا مذهب سيبويه والخليل. وأما يونس فيقول: أختيّ وبنتيّ.

وتقول في (كلتا) على مذهب سيبويه: كلويّ، وعلى مذهب يونس: كلتيّ، وكلتويّ.

وإذا نسب إلى ثنائي لا ثالث له: فإن كان الثاني حرفاً صحيحاً جاز فيه التضعيف وعدمه، فيقال في كم: كمّي وكمي، وإن كان حرفاً معتللاً وجب تضعيفه، فيقال في لو: لويّ، أصله: لَوَوِيّ.

وإن كان الحرف المعتل ألفاً ضوعفت، وأبدلت الثانية همزة، كقولك في (لا) اسم رجل: لائي، ويجوز قلب الهمزة واواً، فيقال: لاويّ.

وإذا نسب إلى المحذوف الفاء، فإن كان صحيح اللام لم يرد المحذوف، فيقال في عدّة وصفة: عديّ وصفيّ، وإن كان معتللاً اللام وجب الردّ.

ومذهب سيبويه: ألا يرد عين المحذوف إلى السكون، إن كان أصلها السكون، بل تفتح، وتعامل معاملة المقصور.

ومذهب الأخفش: أن يرد عين المحذوف إلى سكونها، إن كانت ساكنة، فيقال في (شية) على مذهب سيبويه: وشويّ، وعلى مذهب الأخفش: وشيّ.

قوله: «في شاه»: مفرد الشياه.

قوله: «وأما يونس فيقول: أختيّ وبنتيّ»: وهو أوضح طريقة من مذهب سيبويه.

قوله: «لويّ»: بتشديد الواو.

قوله: «فيقال في شية»: الشية: أصلها الوشي وهو تخطيط وتنقيط وتطريز المنسوج ونظيره.

قوله: «وشويّ»: بفتح الشين نسبة إلى الوشي.

وَالْوَاحِدَ أَذْكَرُ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ إِنَّ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ
وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَّالٍ فَعِلَ فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ آلِيَا فَقُبِلَ
وَعَیْرٌ مَا أَسْلَفَتْهُ مُقَرَّرًا عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتَصِرَا

إذا نسب إلى جمع باقٍ على جمعيته جيء بواحد، ونسب إليه، كقولك في النسب إلى الفرائض: فرَضِي، وإلى الحمس: أحمسي.

وإن زال الجمع عن جمعيته بنقله إلى العلمية نسب إليه على لفظه، كأنماري، وكذا إن كان باقياً على جمعيته وجرى مجرى العلم كأنصاري، وإلى أغمار وأنصار، ونحوهما الإشارة بقوله:

..... إِنَّ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ

وكذا إن كان جمعاً أهمل واحده كـ (عباديد) فالنسب إليه: عباديدي.

ويستغنى غالباً في النسب عن يائه ببناء الاسم على (فاعل) بمعنى صاحب كذا، نحو: تامر ولابن وكاسي: بمعنى صاحب تمر ولبن وكسوة.

قوله: «إلى الفرائض»: جمع فريضة (فَعِيلَة) وقد تقدم أن النسبة إليها (فَعَلِيّ) بفتحتين (فَرَضِي).

قوله: «إلى الحمس»: مفردة أحمس وهو الشجاع، والحمس: اسم لقريش وكنانة. قوله: «كأنماري»: اسم قبيلة وإن كان في أصله جمعاً؛ لأنه جمع نمر أحد السباع المعروفة. قوله: «كأنصاري»: في النسبة إلى الأنصار المخصوص هذا الاسم بالأوس والخزرج المناصرين لرسول الله.

قوله: «أهمل واحده»: أي لا واحد له في لسان الناس.

قوله: «في النسب عن يائه»: أي عن ياء النسب.

وبينائه على (فَعَّال) في الحِرَفِ، نحو: بَقَّالٌ وحدَّادٌ وبَزَّازٌ.

وقد بينى (فَعَّال) بمعنى صاحب كذا، كقول امرئ القيس:

وَلَيْسَ بذي رُمَحٍ فَيَطْعُنُنِي بِهِ وَلَيْسَ بذي سَيْفٍ وَلَيْسَ بَنَبَّالٍ

أي: وليس بذي نبل. وعلى هذا حمل المحققون قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾، أي: ليس بذي ظلم.

وقد يُستغنى عن ياء النسب بـ (فَعِل) بمعنى صاحب كذا، كقولهم رجل طَعِمَ وَلَيْسَ وَعَمِلَ: بمعنى ذي طعام وذي لباس وذي عمل.

أنشد سيبويه:

لَسْتُ بِلَيْلِيٍّ وَلَكِنِّي نَهْرٌ لَا أَذْلُجُ اللَّيْلَ وَلَكِنِ أَبْتَكِرُ

أراد: ولكنني نهاري، أي: عامل بالنهار.

وقالوا لبياح العطر وبياع البتوت، وهي الأكسية: عَطَّارٌ وعطري، وبتات وبتي.

وما جاء من المنسوب مخالفاً لما يقتضيه القياس فهو من شواذ النسب التي تحفظ ولا يقاس عليها، وبعضه أشد من بعض.

فمن ذلك قولهم في النسب إلى البصرة: بِضْرِي، وإلى الدَّهْر: دُهْرِي، وإلى مَرْو: مَرْوَزِي، وإلى الرَّي: رَازِي، وإلى جَلُولاء وحروراء: جُلُولِي وحروري،

قوله: «عَلَى فَعَّال»: بتضعيف العين وفتح الفاء.

قوله: «بِفَعْل»: بفتح الفاء وكسر العين.

قوله: «بِضْرِي»: بكسر الباء ودُهْرِي بضم الدال.

قوله: «جُلُولِي وحروري»: والقياس جُلُولَاوِي وحرورَاوِي بقلب همزة المدّ واواً.

وإلى صَنْعَاءَ وَبَهْرَاءَ: صَنْعَانِي وَبَهْرَانِي، وإلى الْبَحْرَيْنِ: بَحْرَانِي، وإلى أُمِيَّةَ: أَمْوِي، وإلى الْبَادِيَّةَ: بَدَوِي، وإلى إِبِلِ الطَّلَحِ: إِبِلِ طَلَاحِيَّةَ. ومنه قولهم: رَقْبَانِي وَجُمَّانِي وَلِحْيَانِي: لعَظِيمِ الرَّقَبَةِ وَالْجُمَّةِ وَاللَّحْيَةِ.

قوله: «صنعاني وبهراني»: أي بإبدال همزة صنعاء وبهراء نوناً بلا مقياس.
قوله: «وإلى البحرين»: بصيغة التثنية بَحْرَانِي بالآلف، ومقياسه بَحْرِي لحذف علامة التثنية في مقام النسبة. نعم، من أجرى المثني مجرى حمدان العلمي قال: بحراني.
قوله: «وإلى أمية أموي»: أي بفتح الهمزة في المنسوب والقياس ضمّ همزته.
قوله: «وإلى البادية بدوي»: ومقياسه بادوي، وأمّا بدويّ فهو نسبة إلى البدو.
قوله: «إبل الطلح»: الطلح شجر عظام، وكذلك الطلاح وإبل طلاحية هي التي ترعى هذا الشجر، والنسبة إلى الطلح طلحي وإلى الطلاح طلاحي كل منسوب واللفظ الذي نسب إليه.

قوله: «ومنهم قولهم: رَقْبَانِي وَجُمَّانِي وَلِحْيَانِي لعَظِيمِ الرَّقَبَةِ وَالْجُمَّةِ وَاللَّحْيَةِ»: في حال أنّه لا منشأ لهذه النسبة إلّا بالتركيب الوصفي، كطويل الرقبة كبير الجمّة عظيم اللحية.

الْوَقْفُ

تَنْوِينًا أَثَرَ فَتَحٍ أَجْعَلَ أَلِفًا وَقَفًا وَتِلْوَوِ غَيْرِ فَتَحٍ أَحْذِفَا
وَأَحْذِفْ لَوَقْفٍ فِي سِوَى اضْطِرَارٍ صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ
وَأَشْبَهَتْ إِذَنْ مُنَوَّنًا نُصِبَ فَأَلِفًا فِي الْوَقْفِ نُونُهَا قُلِبَ

الوقف

قوله: «تنويناً اثر فتح اجعل ألفاً»: الوقف: هو قطع النطق عند آخر الكلمة. والاسم المنصرف المتمكن إذا أريد الوقف على حركته، فإن كانت فتحة وُوقِفَ عليه بالألف وحذف التنوين، فيقال: رأيت زيدا. وإذا كانت ضمةً أو كسرة وقف على الحركة نفسها بدون تنوين، فيقال: جاء زيد بضمة مجردة ومرتت بزيد بكسرة مجردة أيضاً.

قوله: «صلة غير الفتح في الإضمار»: المراد بالإضمار هو الضمير البارز فهاء الضمير، حيث تكون مضمومة مثل: رأيتُهُ أو مكسورة مثل: مرتت به يوقف عليها بالسكون، وحيث تكون مفتوحة لأنها ضمير مؤنث مثل: هند رأيتها أو مرتت بها يوقف على فتححتها ولا تحذف حتى لا يكون التباس.

قوله: «فألفاً في الوقف نونها قلب»: إذا الجوابية إذا وقف عليها وقف بالألف كالوقف في المنصوب، يقول لك صديقك: أزورك، فتقول له واقفاً: أكرمك إذا بالألف من غير تنوين.

وَحَذَفُ يَا الْمُنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ مَا لَمْ يُنْصَبْ أَوْلَى مِنْ ثُبُوتِ فَاعِلَمَا
وَعَبَّرَ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ وَفِي نَحْوِ مُرٍ لَزُومٍ رَدَّ أَلْيَا أَقْتَفِي

في الوقف على الاسم المنون ثلاث لغات: أعلاها وأكثرها ما تَبَّه عليه وهو: أن يوقف على المنصوب والمفتوح بإبدال التنوين ألفاً، وعلى غيرهما بالسكون وحذف التنوين بلا بدل.

والمراد بالمنصوب: ما فتحته فتحة إعراب، نحو: رأيتُ زيداً. والمراد بالمفتوح: ما فتحته لغير الإعراب نحو: إِيهًا، وَوَيْهًا، وشبهوا (إِذْنُ) بمنون، فأبدلوا نونه في الوقف ألفاً.

واللغة الثانية: لغة ربيعة؛ وهي أن يوقف على المنون كله بالحذف والإسكان، نحو: هذا زَيْد، ومررت بزَيْد، ورأيت زَيْد. ومن شواهد هذه اللغة قول الشاعر:

أَلَا حَبْدَا غُنْمٌ وَحُسْنُ حَدِيثِهَا لَقَدْ تَرَكْتُ قَلْبِي بِهَا هَائِمًا دَنِفُ

واللغة الثالثة لغة الأزد: وهي أن يوقف على المنون بإبدال التنوين من جنس حركة ما قبله، نحو: هذا زَيْدُو، ومررت بزَيْدِي، ورأيتُ زَيْدَا.

قوله: «وحذف يا المنقوص ذي التنوين»: وهو غير المقرون بأن كالقاضي ما لم يكن في حالة نصب أولى من ثبوتها، فيقال: هذا قاضٍ ومررت بقاضٍ وقفاً وفي حالة نصبه يوقف عليه بالألف، فيقال: رأيت قاضياً.

قوله: «وغير ذي التنوين»: وهو المقرون بأل بالعكس يعني ثبوت الياء فيه أولى من حذفها، فتقول في الحالات الثلاث وقفاً: القاضي بالياء الساكنة، وقد يقال: هذا القاض ومررت بالقاض وقفاً على الضاد.

قوله: «إبدال التنوين من جنس حركة ما قبله»: فالآخر المفتوح يوقف عليه بالألف

وإذا وقف على هاء الضمير، فإن كانت مضمومة نحو: رأيتُهُ، أو مكسورة نحو: مررت به حُذفت صلتها ووقف على الهاء ساكنة إلا في الضرورة. وإن كانت مفتوحة نحو: هُنْدُ رأيتها وقف على الألف، ولم تحذف.

وإذا وقف على المنقوص المنون: فإن كان منصوباً أبدل من تنوينه ألف، نحو: رأيتُ قاضياً، وإن لم يكن منصوباً فالمختار الوقف عليه بالحذف، إلا أن يكون محذوف العين أو الفاء، فيقال: هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ، ويجوز الوقف عليه برد الياء كقراءة ابن كثير قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي﴾ وقوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالِي﴾ وقوله تعالى: ﴿وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقِي﴾.

فإن كان المنقوص محذوف العين كـ (مُرٍ) اسم فاعل من (أرأى) أو محذوف الفاء كـ (يَفٍ) علماً لم يوقف عليه إلا بالرد. وعلى هذا نبه بقوله:

..... وَفِي نَحْوِ مُرٍ لَزُومٌ رَدُّ الْيَاءِ اقْتِفَى

وإذا وقف على المنقوص غير المنون: فإن كان منصوباً ثبتت ياءه ساكنة نحو: رأيتُ القاضي، وإن كان مرفوعاً أو مجروراً جاز فيه إثبات الياء وحذفها، والإثبات أجود نحو: هذا القاضي، ومررتُ بالقاضي، وقد يقال: هذا القاضي، ومررت بالقاض.

وَعَيَّرَ هَا التَّائِنِثِ مِنْ مُحَرَّكَ سَكَّنُهُ أَوْ قِفَ رَائِمَ التَّحَرِّكَ

والمضموم بالواو والمكسور بالياء.

قوله: «فإن كان المنقوص محذوف العين»: كـ (مُرٍ) أصله أرأى يرئى فهو مرئي (اسم فاعل) حذفت همزته بعد نقل حركتها للراء قبلها، فإذا وقف عليه لزم رد الياء فيقال: مري، ومثله (يقي) مضارع (وفى) حيث يسمّى به.

أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةَ أَوْ قِفْ مُضْعِفًا مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيلاً إِنْ قَفَا
مُحَرَّكَاً أَوْ حَرَكَاتٍ أَنْقَلَا لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَا
وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لَا يَرَاهُ بَصْرِيٌّ وَكُوفٍ نَقَلَا
وَالنَّقْلُ إِنْ يُعْدَمَ نَظِيرٌ مُمْتَنِعٌ وَذَاكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعُ

في الوقف على المتحرك خمسة أوجه: الإسكان والروم والإشمام والتضعيف والنقل .

قوله: «في الوقف على المتحرك خمسة أوجه: الإسكان»: وهو عدم الحركة وفقد رائحتها، والإسكان يجوز على كل متحرك الآخر في الوقف سواء كان الآخر هاء تأنيث أم غيرها، نحو: فاطمه وجعفر بإسكان الهاء والراء.

قوله: «والروم»: الروم: هو مصدر رام يروم روماً، وهو قصد الحركة بأن تأتي بها مع إضعاف صوتها، فيكون في البين تحرك خفيف لا معتدل كإظهار بعض الشيء من ضمة هذا جعفر في مقام الوقف أيضاً، والروم يتمشى في الحركات الثلاث وفي كل متحرك الآخر إلا ما آخره هاء التأنيث، فإن الوقف عليه وجهاً واحداً هو السكون.

قوله: «والإشمام»: هو ضمّ الشفتين مع بعض انفراج بينهما، يخرج منه النفس بعد الإسكان في المرفوع والمضموم بناء للإشارة إلى الضمة بضمّ الشفتين، فإنّ الضمّ المزبور إشعار بها لمن يتوجّه إلى هيئة فم الناطق ولو لم يخرج منه صوت بها. ومعنى الإشمام هو إعطاء الحرف الآخر رائحة الضمة وإشمامه إيّاها، ولا إشمام في غير الضمة من الحركات بخلاف الروم.

قوله: «والتضعيف»: أي الوقوف على الحرف الآخر مظهراً للتضعيف حالة الوقف، كقولك: جعفر بنوع من تشديد راء جعفر، وإنّما يوقف على الحرف الآخر بالتضعيف حيث لا يكون همزة ولا حرف علة وأن يكون قبله متحرك كما مثّلنا.

قوله: «والنقل»: أي يوقف على الآخر بنقل حركته إلى ما قبله إن كان ما قبله ساكناً في

نفسه وكان الحرف الآخر همزة، أو كانت حركة الآخر، ولو لم يكن همزة، ضمة غير مسبوقة بكسرة أو كسرة غير مسبوقة بضمة، مثال ذلك قولك في نحو الردء (بمعنى المساعد والمعين) والبطء (وهو التريث): هذا الردء بكسر الراء على الأصل وضم الدال الساكنة في أصلها بنقل ضمة الهمزة إليها وسكون الهمزة لنقل ضمتها منها إلى ما قبلها كما قرأت. وتقول: رأيت الردء بكسر الراء وفتح الدال وسكون الهمزة، ومررت بالردء بكسر الراء والدال وسكون الهمزة.

وتقول في غير ما آخره همزة ناقلاً ضمة آخره إلى ما قبله أو كسرتة إلى ما قبله كذلك: هذا عمرو بفتح العين وضم الميم بنقل الضمة من الراء الحرف الآخر إليها، وقد كانت ساكنة في نفسها، وإسكان راء عمرو لنقل حركتها كما تقول: مررت بعمرو بفتح العين وكسر الميم بنقل الكسرة من الراء إليها وإسكان الراء.

ولا يجوز النقل إلى ساكن لا يقبل الحركة كالألف والياء المكسور ما قبلها والواو المضموم ما قبلها، نحو: زمان ممّا قبل آخره ألف، وقضيب ممّا قبل آخره ياء مكسور ما قبلها، وخروف ممّا قبل الآخر واو مضموم ما قبلها.

ولا يجوز نقل الفتحة من غير الهمزة حيث يكون هو الآخر عند البصريين. وحكي عن الكوفيين إجازة ذلك، نحو: رأيت البرد بضم الباء على أصلها وفتح الراء بنقل الفتحة إليها من الدال وإسكان الدال للوقف ونقل الحركة. (والبرد هو ما يوضع على الأكتاف من الثياب).

ولا يجوز أن ينقل من غير الهمزة ضمة مسبوقة بكسرة أو كسرة مسبوقة بضمة، فلا يقال: هذا علم بكسر العين وضم اللام بالنقل من الميم وإسكان الميم، (وهو العلم المقابل للجهل)، كما لا يقال: ارتديت بُرد بضم الباء على الأصل وكسر الراء بالنقل وإسكان الدال؛ لعدم وجود صيغة (فعل) بكسر فضم ولا (فعل) بضم فكسر.

أمّا في ما آخره همزة فلا مانع، فيقال: هذا ردء بكسر فضم، وعجبت من البطء بضم

فإن كان المتحرك هاء التأنيث لم يوقف عليه إلا بالإسكان.

وإن كان غير هاء التأنيث جاز أن يوقف عليه بالإسكان وهو الأصل، وجاز أن يوقف عليه بالروم، وهو عبارة عن إخفاء الصوت بالحركة، ويجوز في الحركات الثلاث خلافاً للفراء في امتناعه من الفتحة، وجاز أن يوقف عليه بالإشمام إن كانت حركته ضمة.

والمراد بالإشمام: الإشارة بالشفتين إلى الحركة حال سكون الحرف.

وجاز أن يوقف عليه بالتضعيف، بشرط ألا يكون همزة ولا حرف علة، وأن يكون قبله متحرك، نحو: جَعْفَرٌ وَدِرْهَمٌ وضارب.

وجاز أن يوقف عليه بنقل الحركة إلى ما قبله إن كان ساكناً قابلاً للحركة وكان الآخر همزة، أو كانت الحركة ضمة غير مسبوقة بكسرة، أو كسرة غير مسبوقة بضمة، وذلك قولك في نحو: الردء والبطء: هذا الردء ورأيت الردأ ومررت بالرديء، وهذا البطؤ ورأيت البطأ ومررت بالبطيء، وفي نحو: عمرو، وعلم، وبرد: هذا عَمْرُو ومررت بَعَمْرُو وهذا بُرْدٌ، ومررت بَعِلْمٌ، ولا يجوز النقل إلى ساكن لا يقبل الحركة كالألف والياء المكسور ما قبلها والواو المضموم ما قبلها، نحو: زَمان وقضيب وخَرْوف. ولا يجوز نقل الفتحة من غير الهمزة عند البصريين.

وحكي عن الكوفيين إجازة ذلك نحو: رأيت البُرْدَ، ولا يجوز أن ينقل من غير الهمزة ضمة مسبوقة بكسرة ولا كسرة مسبوقة بضمة، فلا يقال: هذا عِلْمٌ ولا مررت بَبُرْدَ، لعدم فَعْلٍ وَفَعْلٍ في الكلام. وإلى هذا الإشارة بقوله:

وَالنَّقْلُ إِنْ يُعْدَمَ نَظِيرٌ مُمْتَنِعٌ وَذَاكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعُ

واعلم أن في التُّطْقِ بالهمزة الساكنة عسراً، ولذلك أجمعت العرب على التخفيف في نحو: آمَنْتُ، أو مَنْ إيماناً.

وإذا سكن ما قبل الهمزة الساكنة كان النطق بها أصعب، فمن أجل ذلك اغتفر في الوقف على ما آخره همزة بعد ساكن ما لا يجوز في غير الهمز من نقل الفتحة، نحو: جنيت الكمء، ورأيت الخبء، ومن نقل الضمة إلى ساكن بعد كسرة،

قوله: «نحو: آمَنْتُ»: أصله ءمنت بهمزة متحركة في الأوّل وساكنة في الثاني وتخفيف ذلك جعلهما مدّة.

قوله: «ما لا يجوز في غير الهمز من نقل الفتحة نحو: جنيت الكمأ ورأيت الخبأ»: فتنقل فتحة الهمزة الإعرابية إلى ما قبلها، فتصير الكمأ بفتحتين وسكون الهمزة. والخبأ بكسر الخاء وفتح الباء وسكون الهمزة، ومن نقل الضمة إلى ساكن بعد كسرة، نحو: هذا الردء بكسر الراء وضم الدال وسكون الهمزة، ومن نقل الكسرة إلى ساكن بعد ضمة، نحو: عجبت من البطأ بضمّ الباء وكسر الطاء وسكون الهمزة. وبعض بني تميم يفرّون من هذا النقل إلى إتياع العين للفاء، فيقولون: هذا الرديء بكسر الراء على الأصل والدال على الإتياع، وعجبت من البطؤ بضمّ الباء على الأصل والطاء على الإتياع.

وبعضهم ينقل ويبدل الهمزة بمجانس الحركة، فيقولون: هذا الردو بكسر الراء على الأصل وضمّ الدال للنقل وقلب الهمزة واواً؛ لتجانس الضمة السابقة عليها، وعجبت من البطي بضمّ الباء على الأصل وكسر الطاء على النقل وقلب الهمزة ياء؛ لتجانس الكسرة السابقة عليها.

وبعضهم يتبع العين للفاء ويبدل الهمزة بمجانس الحركة، فيقول: هذا الردي بكسر الراء على الأصل والدال للإتياع وقلب الهمزة ياء؛ لتجانس الكسرة السابقة عليها، وعجبت من البطو بضمّ الباء على الأصل وضمّ الطاء للإتياع وقلب الهمزة واواً؛ لتجانس الضمة السابقة عليها.

نحو: هذا الرَّدُّ، ومن نقل الكسرة إلى ساكن بعد ضمة، نحو: مررت بالبُطِّيء.
وبعض بني تميم يفرون من هذا النقل إلى الإِتباع، فيقولون: هذا الرَّدِّيُّ،
ومن البُطُوُّ، وبعضهم ينقل ويبدل الهمزة بمجانس الحركة، فيقولون: هذا الردو
ومن البطي. وبعضهم يتبع ويبدل الهمزة بمجانس الحركة فيقول: هذا الردي ومن
البطو.

فِي الْوَقْفِ تَاءُ تَأْنِيثِ الْأِسْمِ مَا جُعِلَ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وَصِلَ
وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعٍ تَصْحِيحٍ وَمَا ضَاهِي وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ أَنْتَمَى

تاء تأنيث الاسم مخرج للتاء التي تلحق الفعل نحو: قامت، وإن لم يكن
بساكن صحَّ وصل مخرج لتاء نحو: بُنْتُ، وأُخْتُ، ومدخل لنحو: تمره ومُسْلِمَةٌ
وفتاة ومَوْمَةٌ، مما قبل تائه متحرك أو ألف، فهذا النوع تقلب تاؤه هاءً في
الوقف.

وقد يفعل ذلك بتاء تصحيح المؤنث وما أشبهها، كقول بعضهم: «دفن

قوله: «في الوقف تاء تأنيث الاسم»: أي بخلاف تاء التأنيث الساكنة التي من اختصاصها
دخولها على الأفعال، فإنَّها يُنطق بها وصلًا ووقفًا كما هي.
قوله: «إن لم يكن بساكن صحَّ»: أي من الإِغلال كبنت وأخت، فإنَّه لا يجوز قلب هذه التاء
ولا حذفها.

قوله: «ومدخل لنحو: تمره»: أي ممَّا قبل تائه متحرك.

قوله: «وفتاة ومومة»: أي مما قبل تائه ألف فهذا النوع وسابقه تقلب تاؤه هاءً في الوقف.
قوله: «بتاء تصحيح المؤنث وما أشبهها»: فتصحيح المؤنث مثل بنات ومكرمات وشبهها
ما لا مفرد له كأولات، أو ما فيه تقدير تأنيث كهيئات، فإنَّه يوقف عليها بالتاء كثيراً

البناء من المكرماه» يريد: دفنُ البناتِ من المكرماتِ.

ومثل هذه التاء تاء (هَيْهَاتَ وَأُولَاتِ)، فإنه يوقف عليهما بالتاء كثيراً، وبالهاء أيضاً.

وقد تَبَّه على أن منهم من يقف على التاء من نحو: مسلمة بالإسكان من غير قلب بقوله:

..... وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى

أي: وغير جمع التصحيح والذي ضاهاه يوقف عليه في الأكثر بقلب تائه، وقد يوقف عليه بالتاء من غير قلب، كما وقف نافع وابن عامر وحمزة في نحو قوله تعالى: ﴿شَجَرَتِ الزَّقُومِ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَامْرَأَةُ نُوحٍ﴾.

وَقِفَ بِهَا السَّكْتُ عَلَى الْفِعْلِ الْمَعْلُ بِحَذْفِ آخِرِ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلَ

وبالهاء أيضاً، فكثيراً ما يقال: بنات ومكرمات، وقد يقال: بناء ومكرماه، ومنهم من يقف على التاء من نحو: مسلمة بالإسكان من دون أن يقلبها هاءً، كقول بعضهم: يا أهل سورة البقرة، فأجابه من قال: لا أحفظ منها ولا آيت.

قوله: «وقف بها السكت»: هو مخفف (هاء) السكت بالهمزة على الفعل المعتل الآخر بحذف آخره، والمعتل هو نظير أعطى يعطي أعط، فتقول مع (هاء) السكت: أعطه، وليست الهاء في مثل هذا ضمير مفعولٍ، وليس إلحاق (هاء) السكت بالفعل المعتل المحذوف آخره حتمياً إلا إذا بقي على حرفٍ واحد كع بعين مكسورة من وعى يعي، أو على حرفين أحدهما زائد للمضارعة، مثل: لم يع فتقول حينذاك: عه ولم يعه.

وقف أيضاً بهاء السكت على ما الاستفهامية إذا وقعت مجرورة بحرف جرٍّ، نحو ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ أو بالإضافة مثل: مجيء م جئت؟ بمعنى على أي نحو جئت؟

واحترز بالاستفهامية عن غيرها من شرطية أو موصولة أو مصدرية، فلا يحذف ألف شيء من ذلك.

والوقف بهاء السكت على الاستفهامية إنما يكون واجباً إذا جرّت بالإضافة، كما تقول: اقتضى هذا الأمر منك اقتضاء مه، بمعنى اقتضاءه منك أي نحو من الاقتضاء. وقيل في سرّ ذلك: إنّ الجارّ الحرفي كالجزء من مجروره، بخلاف الجارّ الاسمي - وهو المضاف - لا يحسب كالجزء من المضاف إليه، فلما بقيت على حرف واحد حيث يقال: مألّحت بهاء تعزيراً لها.

ووصل هاء السكت مجاز بكل ملازم للبناء كقولك في الوقف على هو وهي وكيف: هوه وهيّه وكيفه. أمّا وصلها بغير دائم البناء كاسم لا النافية للجنس والمنادى المبني على الضمّ أو أمثال قبل وبعد، حيث تقطع عن الإضافة لفظاً وينوئ معناها أو العدد المركب كخمسة عشر - فشاذ، ولهذا حكم على قوله:

يا ربّ يومٍ لي لا أظلّله أرمض من تحت وأضحى من عله

بالشدوذ؛ لأنّه ألحق (هاء) السكت بفعل المضارع - أظلّله - وبعل - من أخوات قبل وبعد. ورُبّما أعطي ما هو موصول بما بعده ما للوقف من هاء السكت، فقد قرىء ﴿ لم يتسنّه وانظر إلى حمارك ﴾، فالهاء في ﴿ لم يتسنّه ﴾ للوقف والفعل بدونها لم يتسن، أي لم يتغير مع أنّه قد وصله بقوله: ﴿ وانظر إلى حمارك ﴾، وهكذا قرىء ﴿ فبهدهم اقتده قل لا أسألكم عليه ﴾، فهاء اقتده هاء سكتٍ مع أنّه موصول بقوله: ﴿ قل لا أسألكم عليه ﴾.

وكثر إعطاء الموصول بغيره ما هو من خصائص الوقف، ومنه قول الراجز:

لقد خشيت أن أرى جدبا مثل الحريق وافق القصباً

فإنّك قد قرأت أنّ من حالات الوقف على المتحرك تضعيفه بأن تقول: أرى جدب بتضعيف الباء. (والجدب: هو مقابل الخصب)، لكن حيث تلحق الباء ألف الإطلاق

وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَعِ أَوْ كَعِ مَجْزُومًا فَرَاعِ مَا رَعَوْا
وَمَا فِي الْإِسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَتْ حُذِفَ أَلِفُهَا وَأَوَّلُهَا أَلْهَاءُ إِنْ تَقِفَ
وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا أَنْخَفَصَا بِاسْمِ كَقَوْلِكَ اقْتِضَاءٌ مَ اقْتَضَى
وَوَصَلَ ذِي أَلْهَاءٍ أَجْزُ بِكُلِّ مَا حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا
وَوَصَلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا أُدِيمَ شَذُّ فِي الْمُدَامِ اسْتُحْسِنَا
وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا لِلْوَقْفِ نَشْرًا وَفَشًا مُنْتَظَمَا

من خواص الوقف زيادة هاء السكت، وأكثر ما تزداد بعد الفعل المحذوف الآخر جزماً؛ كلم يُعْطِه ولم يَرْمِه، أو وقفاً: كأعْطِه وارْمِه، وبعد (ما) الاستفهامية المجرورة كقولك في: علامَ فعلت: علامَه؟ وفي مجيء مَ جئت: مَجِيءٌ مَه؟ وفي اقتضاء مَ اقتضى زَيْدٌ: اقتضاء مَه؟

وتجب هذه الهاء في الوقف على الفعل، الذي بقي على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد كقولك في: قِ زَيْدًا ولا تَقِ عمرًا، قَه ولا تَقَه، وفي الوقف على (ما) الاستفهامية المجرورة بالإضافة، كما في اقتضاء مَ اقتضى زيد، فإن كانت (ما) مجرورة بحرف جاز أن يوقف عليها بالهاء ودونها والوقف بالهاء أجود، وتلحق هذه الهاء جوازاً في الوقف على كل محرك حركة بناء، لا تشبه إعراباً، فلا تلحق ما حركته إعرابية، ولا ما كانت حركته عارضة كاسم لا،

كما في الرجز المذكور فلا مجال للوقف عليها، فلا مجال لتضعيفها والراجز قد ضعفها، وكذلك القول في القَصْبِ وهو النبات المعروف.
قوله: «جزماً كلم يُعْطِه ولم يَرْمِه»: أي في حالة الوقف، وأما مع الوصل فلا مجال لها، إذاً فلا معنى لقوله: «أو وقفاً كأعْطِه وارْمِه» بعد قوله: «من خواص الوقف...» الخ.
قوله: «أحدهما زائد»: لأنَّ حرف المضارعة زائدٌ وليس أصيلاً في الكلمة.

والمنادى المضموم، والعدد المركب.

ولا تلحق الفعل الماضي، وإن كانت حركته لازمة لشبهه بالمضارع، وأما قول الراجز:

يَا رَبَّ يَوْمٍ لِي لَا أَظْلَلُهُ أَرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأُصْحَى مِنْ عَلَهُ

فشاذ. وعلى مثله نبه بقوله:

ووصلها بغير تحريكٍ بنا أَدِيمَ شَذَّ

ثمَّ نَبَّهَ عَلَى جَوَازِهَا فِي الْوَقْفِ عَلَى الْمَبْنِيِّ بِنَاءً لَازِمًا، لَا يَشْبَهُ الْعَارِضَ بقوله:

..... فِي الْمُدَامِ اسْتُحْسِنَا

وقد يعطى في النثر الوصل حكم الوقف كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ﴾ وقوله تعالى: ﴿فَبُهْدَاهُمْ اِقْتَدِهْ﴾، ﴿قُلْ لَا اَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ في قراءة غير حمزة والكسائي.

وكثر مثل ذلك في النظم، ومنه قول الراجز:

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدًّا مِثْلَ الْحَرِيقِ وَافِقَ الْقَصَبَا

فأعطى الباء في الوصل بحرف الإطلاق من التضعيف ما كان يعطيها في الوقف عليها.

قوله: «لشبهه بالمضارع»: لم يبيّن جهة الشبه بينهما، فإن كانت هي الفعلية فإن فعل الأمر مثلهما فيها و (هاء) السكت تدخله، وهكذا الفعل المضارع المعتل الآخر إذا بقي على حرفين، مثل: لم يَعْ ولم يَقِ فإنّها تدخله.

الإمالة

أَلِفَ الْمُبْدَلِ مِنْ يَ فِي طَرَفٍ أَمِلَ كَذَا أَلْوَقِعُ مِنْهُ أَلِيَا خَلَفَ

الإمالة

وتسمّى البطح لما فيها من بطح الفتحة إلى الكسر، أي إمالتها إليه، وحقيقتها أن يُنْحَى بالفتحة نحو الكسرة، والغرض الأصليُّ منها هو التناسب فإنّك إذا قلت: عايد كان لفظك بالفتحة والألف تصعّداً واستعلاءً باللسان إلى فوق وبالكسرة انحداراً وتسفلاً، فيكون في الصوت بعض اختلاف فإذا أملت الألف قربت من الياء وامتزج بالفتحة طرفٌ من الكسرة وصارت الأصوات من نمطٍ واحد.

قوله: «الألف المبدل من يا في طرف»: الكلمة سواء كانت اسماً كالهدى أم فعلاً كهدى. واحترز بوقوعها طرفاً عن الكائنة عيناً للكلمة، فإن كانت عين فعل كالألف في دان أُمِيلَتْ، وإن كانت عين اسم كالألف في ناب لم تمل على خلاف ذلك. قوله: «أمل»: أي انحُ بالألف نحو الياء وبالفتحة نحو الكسرة.

دُونَ مَزِيدٍ أَوْ شُدُودٍ وَلِمَا تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثُ مَا آلَهَا عَدِمًا

الإمالة: هي أن تنحو بالألف نحو الياء وبالفتحة نحو الكسرة. ولها أسباب:
منها: أن تكون الألف بدلاً من ياء أو صائرة إلى الياء دون شذوذ ولا
زيادة؛ مع تطرفها لفظاً أو تقديراً.

قوله: «كذا الواقع منه الياء خلف دون مزيد أو شذوذ»: ومراده بذلك إمالة الألف إذا كانت
صائرة إلى الياء لا بسبب زيادة، كقولهم في تصغير قفا: قفي، فإنَّ أصله المصغر قفيو
على زنة (فُعَيْل)، فاجتمعت الواو والياء الساكنة فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في
الياء فصارت قفي، وجمع تكسير القفا قفيّ، وأصله قفوّ بواو مشددة فقلبت الواو
الأخيرة ياءً كراهة اجتماع واوين فصارت قفوي، فاجتمعت الواو الساكنة بالياء
فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وقلبت ضمة الفاء كسرة؛ لأجل الياء وضمة
القاف كسرة أيضاً لإتباع كسرة الفاء.

واحترز بقوله: «أو شذوذ» من قلب الألف ياء في الإضافة إلى ياء المتكلم في لغة
هذيل، فإنَّهم يقولون في عصا وقفاً عند الإضافة لياء المتكلم: عصيّ وقفيّ، وغيرهم
يقول: عصاي وقفاي. والفاقد لهذين الاحترازين الواجد للشرط هو نحو: ملهى
ومغزى من كل ذي ألف زائدة على ثلاثة أحرف متطرفة، ونحو: حُبلى وسكرى من
كل ما آخره ألف تأنيث مقصورة، فإنَّها تُمال لأنها تؤول إلى الياء في التثنية والجمع،
فيقال: ملهيان وملاهي ومغزيان ومغازي وحبليان وحبليات وسكريين وسكريات.
قوله: «ولما تليه هاء التأنيث ما آلهما عداً»: تقديره ويثبت للألف المبدلة من الياء أو الصائرة
إليها التي تليها (هاء) التأنيث، مثل: فتاة حكم ما عدم الهاء ممّا تقدم القول عنه من
هدى وملهى وحبلى، وحكم ما عدم الهاء هو جواز إمالاته، فكذلك حكم ما تليه (ها)
التأنيث كفتاة.

فالتّي هي بدل من ياء، كألّف (الهُدَى وَهَدَى وَفَتَاةٌ وَنَوَاةٌ).

والصائر إلى الياء، كألّف (المَغْزَى وَحُبْلَى).

واحترز بعدم الشذوذ من مصير الألف إلى الياء في الإضافة إلى ياء المتكلم، نحو: (قَفِّي وَهَوَيَّ).

واحترز بنفي الزيادة من نحو قولهم في التصغير: (قُفِّي) وفي التّكسير: (قَفِّي وَهَوَيَّ).

واحترز بالتطرف من الكائنة عيناً، فإن فيها تفصيلاً بيّنه بقوله:

وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ يُوَلُّ إِلَى فَلْتُ كَمَا ضِي خَفَ وَدَنْ

من أسباب الإمالة أن تكون الألف بدلاً من عين فعل تكسر فاءه حين يسند إلى تاء الضمير بائياً كان كبان أو واوياً كخاف، فإنك تقول فيهما: بنت وخفت، فيصيران في اللفظ على وزن (فَلْتُ) والأصل (فعلت) فحذفت العين، وحركت الفاء بحركتها.

فهذا ونحوه تجوز إمالته، بخلاف نحو: (حال يَحُول، وتابَ يَتُوب) مما

قوله: «كألّف الهدى»: وهو اسم، وهَدَى: وهو فعل، وألف فتاة مبدلة من ياء لقولهم في الجمع: فتيات، ونواة مأخوذة من النية.

قوله: «وهكذا بدل عين الفعل إن يُوَلُّ إلى فَلْتُ كماضي خف ودن»: وهو خاف ودان، وأصلهما خوفت وديننت، فلما تحرك الواو والياء وانفتح ما قبلها قلبتا ألفين؛ ونقلت كسرة الواو والياء التي كانت عليهما إلى فاء الفعل عندما أسند إلى تاء الضمير، فيقال: دنت وخفت على زنة ملت فألف خاف ودان تُمال.

قوله: «بائياً كان كبان»: هو من البين والبينونة.

تُضَمُّ فَاؤُهُ حِينَ يَسْنَدُ إِلَى تَاءِ الضَّمِيرِ، فَيَصِيرُ فِي اللَّفْظِ عَلَى وَزْنِ (قُلْتُ) نَحْوُ: حُلْتُ، وَتُبْتُ.

كَذَاكَ تَالِيِ الْإِيَاءِ وَالْفَصْلُ اغْتَفِرَ بِحَرْفٍ أَوْ مَعَ هَا كَجَبِيهَا أَدِرْ
كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ أَوْ يَلِي تَالِيِ كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وَلِي

قوله: «مِمَّا تَضَمُّ فَاؤُهُ حِينَ يَسْنَدُ إِلَى تَاءِ الضَّمِيرِ»: فيقال: حُلْتُ بضم الحاء وتبت بضم التاء فهما ليسا على وزن (فَلْتُ) بكسر الفاء، بل (قُلْتُ) بضمها وشرط الباب كسرهما، وإنَّما جازت الإِمالة في نحو: بنت وخفت لا في نحو: حلت وتبت مراعاةً للكسرة في الأولين دون الآخرين ولو في بعض أحوالهما، وستقرأ أنَّ الكسرة بالإجمال من أسباب تصحيح وتجويز الإِمالة.

قوله: «كَذَاكَ تَالِيِ الْإِيَاءِ وَالْفَصْلُ اغْتَفِرَ بِحَرْفٍ أَوْ مَعَ هَا»: أي تجوز إِمالة الألف التي تتلوياء بلا فاصل كييان، أو بفاصل حرف واحد كيسار، أو بحرفين أحدهما هاء كبيتها فإن الفاصل بعد الياء التاء والهاء، وهكذا (أدر جيبها) من قولك لصاحبك: (أدر جيب الجبّة)، فلو لم يكن أحدهما هاءً امتنعت الإِمالة بعد الياء عن الألف، وإنَّما اغتفر البعد مع الهاء لخفّتها.

قوله: «كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ»: أي تمال الألف التي يليها كسر نحو: عالم أو وقعت الألف بعد حرف يلي كسرة نحو: كتاب، فالكاف مكسورة والتاء فاصل واحد عن الألف، أو بعد حرفين وليا كسرة وأولهما ساكن كشملال، وهي النَّاقَةُ الخفيفة، أو كلاهما متحرك ولكن أحدهما هاء نحو: (يريد أن يضربها)، فالفاصل بين كسرة الراء والألف حرفان متحركان هما الباء والهاء، أو ثلاثة أحرف أولها ساكن وثانيها هاء نحو: (هذان درهماك)، فالفاصل الراء والهاء والميم. هذا ومن أسباب الإِمالة وقوع الألف قبل الياء كبايع.

كَسْرًا وَفَضْلُ آلِهَا كَلَّا فَضْلٍ يُعَدُّ فَدِرْهَمًاكَ مَنْ يُمِلُّهُ لَمْ يُصَدِّ

من أسباب الإمالة: وقوع الألف قبل الياء ك (بايع)، أو بعدها متصلة ك (بيان)، أو منفصلة بحرف ك (يسار) و (ضربت يداها)، أو بحرفين: أحدهما هاء ك (بيتها) و (أدرْ جِيئها). فلو لم يكن أحدهما هاء امتنعت الإمالة، لبعْد الياء. وإنما اغتفروا البعد مع الهاء، لخفائها.

ومن أسباب الإمالة: تقدّم الألف على كسرة تليها، نحو: (عالم)، أو تأخرها عنها بحرف، نحو: (كتاب وعماد) أو بحرفين: أولهما ساكن ك (شمال)، أو كلاهما متحرك وأحدهما هاء، نحو: (يريد أن يضربها) و (هذه درهماك).

وقد يمنع الإمالة لوجود الكسرة أو الياء حرف الاستعلاء. وقد بين الأمر في ذلك بقوله:

وَحَرْفُ الْأَسْتِعْلَاءِ يَكْفُ مَظْهَرًا مِنْ كَسْرِ أَوْ يَاءٍ وَكَذَا تَكْفُ رَا
إِنْ كَانَ مَا يَكْفُ بَعْدُ مُتَّصِلٌ أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِّلُ
كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ أَوْ يَسْكُنِ أَثَرُ الْكَسْرِ كَالْمِطْوَاعِ مِزْ
وَكْفُ مُسْتَعْلٍ وَرَأَيْتُكَفُ بِكَسْرِ رَا كَغَارِمًا لَا أَجْفُو
وَلَا تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ وَالْكَفُ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ

إذا كان سبب الإمالة كسرة ظاهرة أو ياء موجودة، وكان بعد الألف حرف من حروف الاستعلاء وهي: الخاء، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين،

قوله: «حروف الاستعلاء»: وهي الحروف التي يتقاضى النطق بها رفع اللسان إلى اللهاة.

والقاف ؛ وكان حرف الاستعلاء متصلاً ك (ساخِط ، وخاطِب ، وحاضِل ، وناقِف) أو مفصلاً بحرف ك (نافخ ، وفارط ، وناعِق ، وبائع) أو حرفين : ك (مناشِيط ، وموائِيق) منع حرف الاستعلاء الإِمالة وغلب سببها ، وكذا الراء المضمومة أو المفتوحة ، نحو : (هذا عِذار) و (هذان عِذاران) فلا تجوز الإِمالة في نحو هذا ، كما لا تجوز في نحو : (ساخِط ، وخاطِب) ، بخلاف ما لو كانت الراء مكسورة ، على ما سيأتيك بيانه .

ومثل الراء غير المكسورة في كَفَّ سبب الإِمالة حرف الاستعلاء المتقدم على الألف ما لم يكن مكسوراً أو ساكناً إثر كسرة أو بعد راء مكسورة ، وذلك نحو : (صالح ، وطالب ، وظالم ، وغالب ، وصحائف ، وقبائل ، وصُمادِح ،

قوله : «متصلاً كساخِط» : فإن الخاء وهي حرف الاستعلاء متّصلة بالألف ، وهكذا أخواتها البواقي .

قوله : «حاضِل» : أي بالطاء هو المانع .

قوله : «ناقِف» : ناقف الحنظل هو الذي يشقّه .

قوله : «كنافخ» : فإن الفاء فاصلة بين الخاء حرف الاستعلاء والألف .

قوله : «فارط» : والفارط هو السابق إلى الماء .

قوله : «أو حرفين كمناشِيط» : فإن الشين والياء حرفان فاصلان بين الألف والطاء .

قوله : «وغلب سببها» : بنصب سببها على المفعولية .

قوله : «وكذا الراء المضمومة أو المفتوحة» : فالمضمومة نحو : هذا عذار برفع الراء على

الخبرية والمفتوحة هذان عذاران بفتح الراء قبل ألف التثنية .

قوله : «وذلك» : أي حرف الاستعلاء المتقدم على الألف غير المكسور في نفسه ، ولا هو

ساكن واقع بعد كسرة أو بعد راء مكسورة ، نحو : صالح فالصاد هنا ليست مكسورة .

قوله : «صمادِح» : اسم علمي .

وَضَبَارِمٍ)، بخلاف نحو: (طَلَاب، وَغِلَاب) مما حرف الاستعلاء منه مكسور، وبخلاف نحو: (إِضْلَاح، وَمِطْوَاع) مما حرف الاستعلاء منه ساكن إثر كسرة، فإن أكثر أهل الإمالة يعامله معاملة ما حرف الاستعلاء منه مكسور فيميله.

ومنهم من لا يميله، كما لو كان المستعلّى متحركاً بغير الكسر، وبخلاف نحو: ﴿أَبْصَارِهِمْ﴾ و ﴿دَارِ الْقَرَارِ﴾ مما بعد الألف منه راء مكسورة فإنه يمال، ولا أثر لحرف الاستعلاء فيه.

وقد تبّه على هذا، وعلى أنه لا أثر في كَفّ الإمالة للراء المكسورة ولا للراء غير المكسورة مع الراء المكسورة بقوله:

وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَأْيُنْكَفُ بَكْشِرٍ رَأْكَغَارِمًا لَا أَجْفُو

فعلم أنه يمال نحو: غَارِم و ﴿دَارِ الْقَرَارِ﴾ لأجل كسرة الراء.

وإذا كان هذا النحو يمال لأجل كسرة الراء مع وجود المقتضى لترك الإمالة، فبالحري أن يُمال نحو: ﴿حِمَارِكَ﴾ مما لا مقتضى فيه لتركها.

ومن هنا يعلم ما تقدم قبل؛ من أن شرط كون الراء كافة لسبب الإمالة أن تكون مضمومة أو مفتوحة كما تقدم ذكره.

وإذا انفصل سبب الإمالة فلا أثر له، بخلاف سبب المنع منها فإنه قد يؤثر منفصلاً، فيقال: (أتى أحمد) بالإمالة،

قوله: «ضبارم»: بالضمّ الشديد الخلف من الأسد.

قوله: «﴿دَارِ الْقَرَارِ﴾»: الشاهد في القرار فإن الراء بعد الألف مكسورة لأنها حرف إعراب المضاف إليه وهو القرار والمضاف هو الدار.

قوله: «مع وجود المقتضى لترك الإمالة»: وهو الغين في غارم والقاف في ﴿دَارِ الْقَرَارِ﴾.

قوله: «أتى أحمد»: بما أن ألف أتى أصلها ياء من الإتيان، فسبب إمالتها معها غير منفصل

و (أتى قاسم) بترك الإمالة. وإلى هذا أشار بقوله:

ولا تمل لسببٍ لم يتصل

(البيت).

وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبِ بِلَا	دَاعٍ سِوَاهُ كَعِمَادًا وَتَلَا
وَلَا تُمِلْ مَا لَمْ يَنْلِ تَمَكُّنَا	دُونِ سَمَاعٍ غَيْرِهَا وَغَيْرِ نَا
وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفٍ	أَمِلْ كِلَايَسِرٍ مِلْ تُكْفَ الْكُلْفَ

عنها، بخلاف ألف سابور للياء قبلها في قولنا: رأيت يدي سابور ؛ فإنّ الياء السابقة على ألف سابور من كلمة منفصلة فلا تكون سبباً لتجويز الإمالة في كلمة أخرى. قوله: «وأتى قاسم»: فترك الإمالة في ألف أتى للقف بعدها ولو من كلمة ثانية منفصلة عنها.

قوله: «وقد أمالوا لتناسب بلا داع سواه»: أي سوى التناسب المراد ما بين ألف عماد الواقع بعد الميم، حيث يمال للكسرة السابقة عليه الواقعة على العين والألف الواقع بعد الدال في حال النصب، حيث يقال: رأيت عماداً بالألف من غير تنوين، فإنّ الإمالة في الألف بعد الدال من عماد لا داعي لها سوى إرادة التناسب بين الألفين ؛ الأولى الواجدة للسبب والثانية الفاقدة له.

قوله: «وتلا»: من قوله تعالى ﴿ وَالْقَمَرَ إِذَا تَلَاهَا ﴾ ، فإنّها إنّما أُمِلَتْ لمناسبة ما بعدها ممّا ألفه عن ياء، وهو قوله تعالى: ﴿ وَالنَّهَارَ إِذَا جَلَّاهَا ﴾ ، فإنّ ألف جلاها أصلها عن الياء كما هو جليّ، وكذلك إمالة ألف ﴿ وَالضُّحَى وَاللَّيْلَ إِذَا سَجَى ﴾ للتناسب مع ما بعدها - قلا - والأولى، فإنّ الألف في هذين عن ياء فهما سبب الإمالة. أمّا الضحى فأصله واويّ ؛ لأنّه من الضحوة، وكذلك سجيّ واويّ يقال: سجا يسجو سجواً إذا سكن، فلا سبب لهما في الإمالة إلّا مراعاة أخواتهما المذكورات.

كَذَا الَّذِي تَلِيهِ هَا التَّانِيثُ فِي وَقْفٍ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفٍ

قد تمال الألف طلباً للتناسب، كإمالة ثاني الألفين في نحو: (مغزانا، ورأيت عماداً)، وإمالة الألفين في قوله تعالى: ﴿وَالضُّحَىٰ * وَاللَّيْلُ إِذَا سَجَىٰ﴾ ليشاكل التلفظ بهما ما بعدهما.

ثم إن الإمالة لم تطرد فيما لم يتمكن إلا في أَلْفِي (نا، وها)، نحو: (مرّ بنا، ونظر إلينا، ومرّ بها ونظر إليها، ويريد أن يضربها).

وقد جروا على القياس في ترك إمالة (إلا، وإما، وإلى، وعلى، ولدى).

ومما أميل على غير القياس (أنى، ومتى، وبلى، ولا) في قولهم: (إمّا لا).

قوله: «في نحو: مغزانا»: فألف مغزى في التثنية تقلب ياء حيث يقال: مغزيان، وهو الذي أجاز فيها الإمالة. أمّا أَلَف (نا) إن أميلت فالتناسب مع ما قبلها.

قوله: «نا وها»: فإنّ (نا) و (ها) مبنيان لا متمكانان.

قوله: «إلا وإما وإلى وعلى ولدى»: فإنّها غير متمكنة، ولذلك كان ترك إمالتها طبقاً للقياس، أمّا الحروف منها فمبنية، وأمّا لدى فظرف ملازم للظرفية وليس متمكناً من الإعراب.

قوله: «ومما أميل على غير القياس أنى ومتى وبلى ولا في قولهم: (إمّا لا)»: (أنى) و (متى) اسما استفهام، وليس معهما من ملاكات الإمالة شيء. وأمّا (بلى) فحرف جواب، و (لا) حرف جواب أيضاً، وقوله: (لا) في قولهم: «إمّا لا» لا يريد بها الجوابية؛ لأنّ الجوابية تستقلّ بنفسها في الذكر، وإنّما أراد لفظ (لا) بما هو، وحيث تكون (لا) كذلك لا يؤتى بها مفردة، ولذلك ساق معها (إمّا) التفصيلية حيث يقال: «إمّا لا» فتكون حرف نهي أو نفي وجواب مثلاً. و (لا) بأية سمة كانت لا تخرج عن الحرفية، وإذا كانت كذلك لم تكن مورداً للإمالة.

ومما أميل على غير القياس (را) وما أشبهها من فواتح السور، وكذلك (الحجاج علماً والباب، والمال، والناس). فهذا ونحوه مسموع فيه الإمالة، ولا يقاس عليه.

قوله:

والفتح قبل كسرٍ راءٍ في طَرَفٍ
(البيت).

بيان لأنه من الإمالة المطردة إمالة كل فتحة وليها راء مكسورة، نحو قوله تعالى: ﴿ تَرْمِي بِشَرِّ كَالْقَاصِرِ ﴾ وقوله تعالى: ﴿ غَيْرِ أُولِيَ الضَّرَرِ ﴾.

ومن الإمالة المطردة أيضاً كل فتحة وليتها تاء منقلبة للوقف هاء، إلا أن إمالة هذه مخصوصة بالوقف، وإمالة التي تليها راء مكسورة جائزة في الوصل والوقف. وقد تبّه على الفرق بين المسألتين بقوله:

كَذَا الَّذِي تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثُ فِي وَقْفٍ
فخصّ الإمالة قبل علامة التأنيث بالوقف.

قوله: «ومما أميل على غير القياس (را) وما أشبهها من فواتح السور»: لأنها بالأسر حروف مقطعة ولا حظ للإمالة في الحروف.

قوله: «وكذلك الحجاج علماً»: لا داعي للإمالة في الحجاج علماً كان أم غير علم، ولا أرى لتقييده بالعلمية داعياً.

قوله: «والباب والمال والناس»: فإنّها من الواوي يقال: أبواب وأموال والناس إن كان من النوسان وهو التحرك كان مثلها واوياً.

قوله: ﴿ تَرْمِي بِشَرِّ ﴾: فالراء الأولى مفتوحة وقد تعقبها الثانية المكسورة، وكذلك الراء الأولى بالنسبة إلى الثانية من قوله تعالى: ﴿ غَيْرِ أُولِيَ الضَّرَرِ ﴾.

فعلم أنها لا تجوز في الوصل، وأن إمالة الفتحة قبل الراء المكسورة تجوز في الوصل والوقف؛ لأنه مطلق غير مقيد بحال.

التَّصْرِيفُ

حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِي

تصريف الكلمة: هو تغيير بنيتها بحسب ما يعرض لها من المعنى، كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع، وتغيير المصدر إلى بناء اسم الفعل واسم الفاعل والمفعول.

ولهذا التغيير أحكام: كالصحة والإعلال، ومعرفة تلك الأحكام وما يتعلق بها يسمى علم التصريف.

فالتصريف إذن: هو العلم بأحكام بنية الكلمة مما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك.

ومتعلقه من الكلم: الأسماء التي لا تشبه الحروف والأفعال؛ لأنهما اللذان يعرض فيهما التغيير المستتبع لتلك الأحكام.

وأما الحروف، وشبهها فلا تعلق لعلم التصريف بها؛ لعدم قبولها لذلك التغيير.

وَلَيْسَ أَذْنَى مِنْ ثَلَاثِيٍّ يُرَى قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غَيْرًا

يعني: أن ما كان على حرف واحد أو حرفين فلا يقبل التصريف إلا أن يكون مغيراً بال حذف.

فيفهم من هذا: أن أقل ما تُبنى عليه الأسماء المتمكنة والأفعال في أصل الوضع ثلاثة أحرف لأنه أعدل الأبنية، لا خفيف خفيف، ولا ثقیل ثقیل،

ولانقسامه على المراتب الثلاثة: المبتدأ والمنتهى والوسط بالسوية، ولصلاحيته لتكثير الصور المحتاج إليها في باب التنويع. وقد يعرض لبعضها النقص، فيبقى على حرفين ك (يَدَ وَدَمَ) في الأسماء، و (قُلْ، وَبِعْ) في الأفعال، أو على حرف واحد، نحو: (مُ اللهُ لَأَفْعَلَنَّ)، و (قَ زِيداً) ولا يخرجها ذلك عن قبول التصريف.

وَمُتَّهَى اسْمٍ خَمْسٌ أَنْ تَجَرَّدَا وَإِنْ يُزْدُ فِيهِ فَمَا سَبْعاً عَدَا

الاسم ينقسم إلى: مجرد من الزوائد، وإلى مزيد فيه، وهو ما بعض حروفه ساقط في أصل الوضع تحقيقاً أو تقديراً، كما ستعرفه.

والاسم المجرد: إما ثلاثي وإما رباعي وإما خماسي، فالتجاوز عن الثلاثة إلى ما فوق لكونه أصلح لتكثير الصور في باب التأليف.

التصريف

قوله: «ولانقسامه على المراتب الثلاثة المبتدأ والمنتهى والوسط بالسوية»: لأن الثلاثي كما هو شعار عنوانه ثلاثة أحرف فاء الكلمة وعينها ولامها وكل منها حرف واحد.

قوله: «نحو: مُ اللهُ لَأَفْعَلَنَّ وقَ زِيداً»: الميم المضمومة مخففة أيمن الله وقَ من الوقاية.

قوله: «وهو ما بعض حروفه ساقط في أصل الوضع تحقيقاً أو تقديراً»: أمّا ما هو ساقط في أصل الوضع تحقيقاً فكتاء احتذى؛ لأنك تقول: هذا حدوه، فيعلم من سقوط التاء أنّها زائدة في احتذى، كما أنّ الزائد اللازم كنون قرنفل وواو كوكب في تقدير السقوط، وسيأتي البحث عن ذلك.

قوله: «فالتجاوز عن الثلاثة إلى ما فوق»: قوله: فالتجاوز مبتدأ خبره إلى ما فوق بما سبق معه من علّة بقوله: لكونه أصلح لتكثير الصور في باب التأليف.

والاقتصار على الخمسة لتكون على قدر احتمال نقصانها زيادتها.
وأما الاسم المزد في: فقد يبلغ بالزيادة سبعة أحرف، إن لم يكن خماسي
الأصول، وذلك نحو: احميرار واشهيباب واخرنجام.
ولم يزد في الخماسي إلا حرف مدّ قبل الآخر كعندليب وعضرفوط
ودلعماظ، أو بعده مجرداً أو بهاء التانيث كقبعثرى وقبعثرة. ولا يتجاوز الاسم
سبعة أحرف إلا بهاء التانيث أو نحوها.

وغير آخر الثلاثي أفتح وضم وأكسر وزد تسكين ثانيه تعم

قوله: «والاقتصار على الخمسة»: مبتدأ خبره محذوف تقديره إنما هو لتكون زيادتها على
قدر احتمال نقصانها، ولا تنقص الخمسة عن الثلاثة التي هي أدنى ما يمكن أن يكون
عليه الاسم في الأعم الأغلب، فيكون احتمال زيادتها حد الأكثر حرفين، ومقصوده
بذلك توجيه كلام أبيه حيث جعل منتهى الاسم خمسة أحرف في التجرد وسبعة
أحرف في منتهى الزيادة.

قوله: «وذلك نحو: احميرار»: مصدر احمّار، واشهيباب: مصدر اشهابّ بالتشديد فيهما،
أي صار احمرّ واشهبّ، واخرنجام: مصدر احرنجمت الإبل أي اجتمعت.
قوله: «ولم يزد في الخماسي»: الأصول إلا حرف مدّ قبل الآخر أو بعده مجرداً من (هاء)
التانيث أو مشفوعاً بها، فالمدّ قبل الآخر مع التجرد عن الهاء مثل: عندليب، والياء هو
المدّ، وعضرفوط: وهو العظاءة الذكر والمدّ هو الواو ودلعماظ ومدّها الألف. والمدّ
بعد الآخر مع التجرد عن الهاء مثل: قبعثرى، وهو البعير الذي كثر شعره وعظم خلقه،
ومع الهاء مثل: قبعثرة.

قوله: «وغير آخر الثلاثي أفتح وضم وأكسر وزد تسكين ثانيه تعم»: الثلاثي كما هي
سمته لا يزيد على ثلاثة أحرف، أمّا حرفه الأخير فهو حرف إعراب، وأما أوله فالذي

لا عبرة بالآخر في وزن الكلمة؛ لأنَّه حرف الإعراب، وإنما العبرة بما سواه، فلذلك قال لما أراد ذكر أبنية الاسم الثلاثي المجرد:

وَعَبَّرَ آخِرَ الثَّلَاثِي أَفْتَحَ وَضُمَّ وَاكْسِرُ

أي: تأتي بفتح الأول والثاني وضمهما وكسرهما كيفما اتفق.

يتصور فيه الحركات الثلاث ولا يتصور السكون في ابتداء الكلمة، وأمَّا ثانيه فيجوز فيه فضلاً عن تصوير الحركات الثلاث تسكينه أيضاً، وحاصل ضرب الحالات الثلاث من أوله في الحالات الأربع من ثانيه اثنتا عشرة صورة.
قوله: «كيفما اتفق»: إشارة إلى تناوب الفتح والضم والكسر على الحرف الأول والثاني من حروف الثلاثي، ومحصل هذه الحالات تسعة:

- (١) مفتوح الأول والثاني نحو: فرس.
- (٢) مكسور الأول والثاني نحو: إيل.
- (٣) مضموم الأول والثاني نحو: عنق.
- (٤) مفتوح الأول مكسور الثاني نحو: كبد.
- (٥) مفتوح الأول مضموم الثاني نحو: عضد.
- (٦) مكسور الأول مفتوح الثاني نحو: عنب.
- (٧) مكسور الأول مضموم الثاني، وهو الذي أهمل من الأوزان الاثني عشر لاستتقالهم الانتقال من كسر إلى ضم.
- (٨) مضموم الأول مفتوح الثاني نحو: صرد.

(٩) مضموم الأول مكسور الثاني نحو: دئل: اسم لدويبة وقبيلة. وبالنسبة إلى سكون الثاني مع فتح الأول نحو: كعب وكسره علم وضمه نحو: قفل. تبلغ الصور - كما أسلفناه - اثنتي عشرة صورة، واحدة أهملت وهي مكسورة الفاء مضمومة العين، وثانية شذت وندرت وهي مضمومة الفاء مكسورة العين، والعشر الباقية متداولة كثيرة.

فشمل ذلك تسعة أمثلة: مفتوح الأول مفتوح الثاني أو مكسوره أو مضمومه نحو: فَرَس، وَكَيْد، وَعَضُد، ومضموم الأول مفتوح الثاني أو مكسوره أو مضمومه نحو: صُرَد، وَدُئِل، وَعُنُق، ومكسور الأول مفتوح الثاني أو مكسوره أو مضمومه نحو: عِنَب، وإِيل، وفِعْل، ثم قال:

..... وزدْ تَسْكِينَ ثَانِيهِ تَعَم

أي: وزد على تلك الأبنية التسعة ما سكن ثانيه وأوله مفتوح أو مكسور أو مضموم نحو: كَعَب وعِلْم وقُفْل، تعم القسمة الممكنة في بناء الثلاثي وهي اثنا عشر بناء:

واحد منها مهمل وهو (فِعْل)؛ لأنَّ الكسرة ثقيلة والضمة أثقل منها، فكرهوا الانتقال من مستثقل إلى أثقل منه.

وواحد شاذ نادر وهو (فُعِل) كقولهم: (دُئِل) لدويبة، و (وُعِل) لغة في الوُعِل و (رُئِم) للسنَّة، وَتَبَّه على هذا، فقال:

وَفِعْلٌ أَهْمِلٌ وَالْعَكْسُ يَقِلُّ لِقَصْدِهِمْ تَخْصِصَ فِعْلٍ بِفِعْلٍ

يقول: إنما قلَّ (فُعِل) في الأسماء، مع أنه أخف من (فِعْل)؛ لأنَّهم قصدوا به الدلالة على فعل ما لم يسمَّ فاعله، ثم تَبَّهوا على أن رفضه في الأسماء ليس لمانع فيه باستعمال ما شذَّ.

قوله: «وفعل»: أي بكسر الفاء وضمَّ العين أهمل استعماله من بين الاثنتي عشرة صورة، والعكس وهو فعل بضم فكسر يقلُّ في استعمالهم، وإنَّما قلَّ ليكون هذا الوزن شعار المبنيِّ للمجهول من الأفعال.

وَأَفْتَحَ وَضُمَّ وَأَكْسَرَ الثَّانِي مِنْ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ وَزِدْ نَحْوَ ضَمِنَ

الفعل على ضريين: فعل مبني للفاعل، وفعل مبني للمفعول، وكلاهما ينقسم إلى مجرد ومزيد فيه، والمجرد: إما ثلاثي، وإما رباعي.

فللثلاثي المبني للفاعل ثلاثة أمثلة:

(فَعَلَ) بفتح الأول والثاني كـ (ضَرَبَ). و (فَعِلَ) بفتح الأول وكسر الثاني، كـ (شَرِبَ). و (فُعِلَ) بفتح الأول وضم الثاني، كـ (ظُرِفَ).

وللمبني للمفعول بناء واحد وهو (فُعِلَ) بضم الأول وكسر الثاني كـ (ضُمِنَ، وَحُمِدَ).

ولما أخذ في ذكر أبنية فعل الفاعل من الثلاثي المجرد تعرض لحركة عينه ولم يتعرّض لحركة فائه، ففهم أنها غير مختلفة وأنها فتحة؛ لأنَّ الفتح أخف من الضم والكسر، فاعتباره أقرب.

قوله: «وافتح وضمّ واكسر الثاني من فعل ثلاثي وزد نحو: ضمن» : يعتبر المصنف أنَّ المبني للمجهول أصلٌ برأسه في قبال المبني للمعلوم، وأنَّ المبني للمجهول صيغته الوحيدة (فُعِلَ) بضم فكسر، وأمّا المبني للمعلوم فعين كلمته إمّا مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة، ولم يتعرض لفاء الكلمة ففهم أنَّها ذات حالة واحدة وأنَّها الفتحة ؛ لأنَّها أخفُّ من الضمة والكسرة، فمفتوح الأوّل والثاني نحو: قعد، ومفتوح الأوّل مكسور الثاني نحو: فرح، ومفتوح الأوّل مضموم الثاني نحو: ظرف، وصيغة المبني للمجهول ضمن.

وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا وَإِنْ يَزْدُ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا

التصريف في الفعل أكثر منه في الاسم، فلذلك لم يحتمل من عدة الحروف ما احتمله الاسم، فلم يجاوز المجرد منه أربعة أحرف، ولا المزيد فيه ستة.

فأما الرباعي المجرد فله ثلاثة أبنية: واحد لماضي المبني للفاعل نحو: دَحْرَجَ، وواحد للماضي المبني للمفعول نحو: دُحْرِجَ، وواحد للأمر نحو: دَحْرِجْ.

وأما المزيد فيه: فالثلاثي الأصول منه يبلغ بالزيادة:

أربعة: كـ (أَكْرَمَ، وَضَارَبَ، وَجَهَّوَرَ، وَسَلَّقَاهُ: إِذَا أَلْقَاهُ عَلَى قَفَاهُ).

وخمسة: كـ (انْطَلَقَ، واقْتَدَرَ، وتَعَلَّمَ، وتَغَافَلَ، وتَسَلَّقَى: مطاوع سَلَقَى).

وستة: نحو (اسْتَخْرَجَ، واقْعَنْسَسَ، واحْمَارَّ).

وهكذا الرباعي الأصول يبلغ بالزيادة:

خمسة نحو: تَدَحْرِجْ.

وستة نحو: احْرَنْجَمْ واقْشَعَرَّ، وسيأتي طريق العلم بالزيادة.

قوله: «ومنتهاه»: أي منتهى الفعل المتأصل في حروفه أربعة لا يزيد عليها كما لا يزيد المزيد منه عن ستة أحرف.

قوله: «ضارب»: أي من باب المفاعلة.

قوله: «وسلقاه»: أصل الفعل سلقى إذا ألقاه على قفاه، وتسلقى مطاوع سلقى.

قوله: «احرنجم»: أي اجتمع.

لِاسْمٍ مُّجَرَّدٍ رُبَاعٍ فَعَلَّلُ وَفِعَلَّلُ وَفِعْلَلُ وَفُعْلَلُ
وَمَعَ فِعْلٌ فُعْلَلٌ وَإِنْ عَلَا فَمَعَ فَعَلَّلُ حَوَى فَعْلَلَا
كَذَا فَعَلَّلُ وَفِعْلَلُ وَمَا غَايَرَ لِلزَّيْدِ أَوْ النَّقْصِ أَنْتَمَى

أبنية الاسم المجرد الرباعي ستة:

(فَعْلَلُ) بفتح الأول والثالث: كـ (جَعْفَرُ).

و (فِعْلِلُ) بكسر الأول والثالث: كـ (زَبْرَج) وهو السحاب الرقيق، ومن أسماء الذهب أيضاً.

و (فِعْلَلُ) بكسر الأول وفتح الثالث: كـ (دِرْهَم).

و (فُعْلَلُ) بضم الأول والثالث: كـ (دُمْلَج).

و (فِعْلَلُ) بكسر الأول وفتح الثاني: كـ (فِطْحَلُ)، قيل: هو اسم لزمان خروج نوح عليه السلام من السفينة.

و (فُعْلَلُ) بضم الأول وفتح الثالث: كـ (طُحْلَبُ)، ولم يذكره سيبويه، لكن

قوله: «ستة: فعلل بفتح الأول والثالث»: وسكون الثاني نحو: جعفر.

قوله: «فِعْلِلُ بكسر الأول والثالث»: وسكون الثاني نحو: زبرج.

قوله: «فَعْلَلُ بكسر الأول وفتح الثالث»: وسكون الثاني نحو: درهم.

قوله: «فُعْلَلُ بضم الأول والثالث»: وسكون الثاني نحو: دملج.

قوله: «فِعْلَلُ بكسر الأول وفتح الثاني»: وتضعيف اللام نحو: قمطر وهو وعاء الكتب، وفطحل.

قوله: «فُعْلَلُ بضم الأول وفتح الثالث»: وسكون الثاني كطحلب.

يكون للإلحاق، وإنما يلحق بالأصل.

فالجواب: لا نسلم أن فكَّ الإدغام للإلحاق بنحو: (جخدب)، وإنما هو (فعلل) من الأبنية المختصة بالأسماء، فقياس الفك كما في نحو: (جُدَد، وظُلِّل، وحُلِّل).

وإن سلمنا أنه للإلحاق فلا نسلم أنه لا يلحق إلا بالأصول، فإنه قد ألحق بالمزيد فيه، فقالوا: (أفْعُنْسَس) فألحقوه بـ (أخْرُنْجَم)، فكما ألحق بالمرَّع بالزيادة، فكذا قد يلحق بالمرَّع بالتخفيف.

قوله:

..... وَإِنْ عَلَا فَمَعَ فَعَلَّلٍ حَوَى فَعَلَّلَا

قوله: «فوجب أن يكون»: أي فكَّه من الإدغام لتظهر عليه الحركة المشعرة بكونه ملحقاتاً بفعل مفتوح اللام الوسطى كجخدب بفتح الدال.
قوله: «إلا بالأصول»: أي الفاقدة للزيادة.
قوله: «فكما ألحق بالمرَّع بالزيادة»: أي بسبب الزيادة، فكذا قد يلحق بالفرع بسبب التخفيف.

قوله: «وإن علا»: أي زاد على الأربعة فبلغ الخمسة فله أربعة أبنية:

(١) فَعَلَّل: بفتح الفاء والعين وسكون اللام الأولى من المدغمة وفتح الثانية منها نحو: سَفَرُ جَل.

(٢) فَعَلَّلِل: بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى وكسر اللام الثانية كجَحْمَرَش بجيم فحاء مهملة والمنتهى شين، وهي العظيمة من الأفاعي.

(٣) فُعَلَّل: بضم الفاء وفتح العين وسكون اللام الأولى المدغمة وكسر اللام الثانية منها كخُبَّتْعَن.

(٤) فِعَلَّل: بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى وسكون الأولى من المدغمة

معناه: فإن جاوز الاسم المجرد أربعة أحرف فبلغ الخمسة، فله أربعة أبنية:

(فَعَّلَ) بفتح الأول والثاني والرابع كـ (سَفَرَجَل).

و (فَعْلَلُ) بفتح الأول والثالث وكسر الرابع كـ (جَحْمَرِش)، وهي الأفعى

العظيمة.

و (فُعِّلُ) بضم الأول وفتح الثاني وكسر الرابع كـ (خُبْعُنْ) للأسد.

و (فِعْلَلُ) بكسر الأول وفتح الثالث كـ (قِرْطَعْب)، وهو الشيء الحقيق.

قوله:

..... وما غَايَرَ لِلزَّيْدِ أَوْ النَّقْصِ انْتَمَى

معناه: أن ما جاء من الأسماء المتمكنة على غير الأمثلة المذكورة فهو

منسوب إلى زيادة فيه، أو النقص منه.

هذا هو الغالب، أعني: أن ما خرج عن تلك الأمثلة فهو إما مزيد فيه

كـ (ظريف، ومنطَلِق، ومستَخْرِج، ومُدْخَرَج، ومُحَرْنَجَم)، وإما منقوص منه، وهو

ضربان:

ضرب نقص منه مكمل أقل الأصول، نحو: (يَد، ودَم).

وضرب نقص منه زائد كقولهم للمكان ذي الجنادل: «جَنْدَل» وأصله

كقرطعب.

قوله: «كظريف»: فإن أصله ظرف فهو ثلاثي الأصول لا رباعي وهو وبقية الأمثلة زيد فيها

للدلالة على اسم الفاعلية.

قوله: «نحو: يد ودم»: فإن أصلهما يدي ودمي.

قوله: «كقولهم للمكان ذي الجنادل: جندل»: أي هو ذو جنادل فنقص منه ألف الجمع، أو إنَّ

(جَنَادِل) كأنه سمي بالجمع، وقولهم للضخم: «غَلِيظ» وأصله (غَلَايِظ)؛ لأنه لم يأت على هذا الوزن شيء إلا وقد سمع بالالف.

وقد يكون الخارج عن تلك الأوزان شاذاً كقولهم في (الخَرْفُ) وهو القطن الفاسد: «خَرْفُ» حكاه ابن جني، وقولهم في الزُّبُر: «زُبُر»، أو أعجمياً كـ (سَرْخَس، وبلخس).

وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ فَأَصْلٌ وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا أَحْتَذِي

الجنادل أصله جنادل أو جنديل فنقص منه ألف أو ياء، وإنهما جزء المفرد ممّا هما فيه لا أنّ الألف ألف جمع.

قوله: «وأصله غلايظ»: بمعنى أنّ غلايظ مفرد لا صيغة جمع.

قوله: «كقولهم في الخرفع والزُّبُر»: أي اللذين هما في المشهور بكسر الأول والثالث وسكون الثاني بضمّ الثالث عوض كسره، والخرفع: هو جوز القطن الفاسد، والزُّبُر: هو ما يعلو الثوب الجديد من مادة خشنة.

قوله: «أو أعجمياً»: هو عطف على قوله: «شاذاً» كسرخس بفتح السين والراء وسكون الخاء. وليس هو ولا موازنه بلخس من الأوزان السابقة.

قوله: «والحرف إن يُلزم فأصل والذي لا يُلزم الزائد»: قال الشارح: «الأصل فيما يفرق بين الزائد والأصلي أنّ الأصلي يُلزم في تصاريف الكلمة ولا يحذف في شيء منها، وأنّ الزائد يحذف في بعض التصاريف كالف ضارب وميم مكرم وتاء احتذي» انتهى. فمثلاً تعرف أن حروف ضرب أصلية إنّها توجد في المصدر وجميع اشتقاقاته ومهما كثرت، بخلاف ألف ضارب فإنّها لا توجد في المصدر الأصلي وهو الضرب، وكذلك ميم مكرم فإنّها لا توجد في المصدر الأصلي وهو الكرم والمزيد وهو الإكرام، وكذلك تاء احتذي فإنّها لا توجد في هذا، وقالوا: إنّ الزيادة تكون لأحد

سبعة أشياء:

(١) للدلالة على معنى كحرف المضارعة، فإنه يدلّ على تكلم أو غيبة أو خطاب وألف المفاعلة للدلالة على أن الفعل من الطرفين.

(٢) وللإلحاق والمراد به هو جعل الثلاثي أو الرباعي موازناً لما فوقه، والمراد الموازنة بحسب الصورة لا الوزن بحسب الحقيقة، كـ (واو) كوثر وجدول، و (ياء) صيرف وعشير، و (ألف) أرطى ومعزى، و (نون) جحنفل ورعشن. والكوثر: من معانيه الخير الكثير، والجدول: كجعفر النهر الصغير، والصيرف: المحتال في الأمور، والعشير: العجاج، والأرطى: نبت، والمعزى: مقابل الضأن، والجحنفل: الغليظ الشفة، والجيش العظيم، والرعشن: المرتعش.

(٣) وللمدّ كآلف رسالة، وياء صحيفة، وواو حلوبة.

(٤) وللعوض كـ (تاء) زنادقة فإنّها عوضٌ عن (ياء) زنديق، و (تاء) إقامة فإنّها عوض عن الواو في أصل المصدر - أقوام -.

(٥) وللتكثير كـ (ميم) ابنم فإنّها زِيدَتْ لتفخيم المعنى وتكثيره.

(٦) وللإمكان كـ (ألف) الوصل ؛ لأنه لا يمكن أن يبتدأ بالساكن من دونها.

(٧) و (هاء) السكت نحو: عه وقه ؛ لأنه لا يمكن أن يبتدأ بحرف ويوقف عليه. ثم الزائد يكون واحداً من نوعين:

الأول أن يكون تكرير أصل للإلحاق أو تعدية، فلا يختصّ بأحرف الزيادة التي يجمعها قولك: (سألتمونيهما)، وشرطه أن يكون تكرير عين الكلمة إمّا مع اتصال الزائد بالأصل الذي هو تكرير له نحو: قتّل، أو مع الانفصال بزائد نحو: عقنقل، وهو الكتيب العظيم المتداخل الرمل، أو تكرير (لام) الكلمة مع الاتصال أو الانفصال نحو: جلبب وجلباب وهو الخمار، أو تكرير (فاء) و (عين) مع مباينة (اللام) نحو: مرميس وهو الداهية، أو تكرير (عين) و (لام) مع مباينة (الفاء) نحو: صمحمح على

وزن سفرجل وهو الشديد الغليظ. أمّا مكرر (الفاء) وحدها كقرقف، وهو الخمر، وسندس وهو رقيق الديباج، أو مكرر (العين) المفصولة بأصلي كحدود فأصلي. والنوع الآخر أن لا يكون تكرير أصل، وهذا لا يكون إلاّ أحد الأحرف العشرة المجموعة في (سألتُمونيها)، وليس المراد أنّ هذه الأحرف تكون زائدة أبداً؛ لأنّها قد تكون أصولاً. ثم أدلة زيادة الحرف عشرة:

(١) سقوطه من أصل كسقوط (ألف) ضارب في المصدر وهو الضرب في المثال.
 (٢) سقوطه من فرع كسقوط (ألف) كتاب في جمعه على كُتِب.
 (٣) سقوطه من نظيره كسقوط (ياء) أَيْطَل وهو الخاصرة في أطل. وشرط زيادة الحرف لعدمها في أصل أو فرع أو نظير أن يكون سقوطه لغير علة، فإن كان سقوطه لعلّة كواو وعَد في مضارعه يعد، أو في عدة لم يكن دليلاً على الزيادة.
 (٤) كون الحرف مع عدم اشتقاق الكلمة الذي هو فيها في موضع تلزم فيه زيادته مع الاشتقاق، وذلك كـ (النون) إذا وقعت ثالثة ساكنة غير مدغمةٍ وبعدها حرفان، نحو: ورنتل وهو الشر، وشربث وهو الغليظ الكفين والرجلين، وعصنصر وهو جبل، فـ (النون) في مثل هذه الكلمات زائدة؛ لأنّها في موضع لا تكون فيه مع المشتق، (والمراد بالمشتق هنا المأخوذ ولو من اسم عين لا مصدر) إلاّ زائدة، نحو: جحنفل من الجحفلة، وهي لذي الحافر كالشفة للإنسان، والجحنفل العظيم الشفة كما يقال على الجيش العظيم.

(٥) كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع تكثر فيه زيادته مع الاشتقاق، كـ (الهمزة) إذا وقعت أولاً وبعدها ثلاثة أحرف، فإنّها يُحكم عليها بالزيادة وإن لم يعلم اشتقاقها؛ لأنّ زيادتها قد كثرت إذا وقعت كذلك فيما علم اشتقاقه، فأرنب الحيوان المعروف وأفكل وهو الرّعدة؛ وإن لم يعلم اشتقاقهما حكم بزيادة همزتهما حملاً على ما عُرِف اشتقاقه نحو: أحمر فإنّه اسمٌ فاعل.

الأصل فيما يفرق بين الزائد والأصلي: أن الأصلي يلزم في تصاريف الكلمة، ولا يحذف في شيء منها، وأن الزائد يحذف في بعض التصاريف كألف (ضارب) وميم (مكرم) وتاء (اِخْتَذِي).

وقد يحكم على الحرف بالزيادة وإن لم يسقط كنون (قَرَنْفُل)؛ لأنَّ الدليل دلٌّ على طريانه على ما ثبت في أصل الوضع، كما ستقف عليه.

وإنما قدم ذكر الفرق بين الأصلي والزائد هنا، ليتوصل بذلك إلى طريق

(٦) اختصاصه بموضع لا يقع فيه إلا حرف من حروف الزيادة كـ (النون) من كُنْتُأ و (بكاف) و (نون) و (تاء) و (همزة) و (واو)، ويُرادفه كُنْتُأ و (بالتاء) بعد (النون) وهو وافر اللحية.

(٧) لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة في تلك الكلمة، نحو: تتفل بفتح التاء الأولى وضم الفاء وهو ولد الثعلب، وتاؤه زائدة؛ لأنها لو جعلت أصلاً لكان وزنه (فَعْلُل) بفتح الفاء وضم اللام الأولى وهو مفقود في الأوزان.

(٨) لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة في نظير الكلمة التي ذلك الحرف منها، نحو: تتفل المذكورة لكن بضم التاء والفاء معاً، فإنَّ تاءه زائدة على هذه اللغة، وإن لم يلزم من تقدير أصالتها عدم النظير فإنَّها لو جعلت أصلاً لكان وزنه (فَعْلُل) بضم الفاء واللام الأولى، وهو موجود كما تقدم في نحو: برثن، لكن يلزم عدم النظير في نظيرها، أعني لغة فتح التاء، فلما ثبت زيادة التاء في لغة الفتح حكم بزيادتها في لغة الضم أيضاً؛ إذ الأصل اتِّحاد المادة.

(٩) دلالة الحرف في نفسه على معنى كحروف المضارعة و (ألف) المفاعلة.

(١٠) الدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير، وذلك في كنهبل بضم الباء، فإنَّ وزنه على تقدير أصالة التَّوْن (فَعْلُل) بضم اللام المدغمة وهو مفقود في الأوزان، وعلى تقدير زيادتها (فنعلل) وهو مفقود أيضاً كالأول، ولكن أبنية المزيد فيه أكثر، ومن قواعدهم المصير إلى الكثير وهو المزيد فيه، والكنهبل: شجر عظام.

العلم بوزن الكلمة المحتاج إليه في هذا الفن، فلذلك لما ذكره قال:

بِضْمَنِ فَعْلٍ قَابِلِ الْأُصُولِ فِي وَزْنٍ وَزَائِدٍ بِلَفْظِهِ أَكْتُفِي
وَضَاعِفِ اللَّامِ إِذَا أَصْلٌ بَقِيَ كَرَاءٍ جَعْفَرٍ وَقَافٍ فُسْتُقِي
وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلٍ فَاجْعَلْ لَهُ فِي الْوِزْنِ مَا لِلْأَصْلِ

قوله: «بضمن فعل قابل الأصول في وزن»: أي ما تضمن (فعل) من الحروف وهي الفاء والعين واللام قابل أصول الكلمة الموزونة، فأولها فاء وثانيها عين وثالثها لام، وأوقع المعادلة في الحركة والسكون بين الموزون ووزنه فتقول في فُلُس وضرب: (فَعْلُ) بفتح فسكون، وتقول في الفعل الماضي من الضرب: (فَعَلُ) بفتحتين، وكذلك تقول في قام وشد؛ لأنَّ أصلهما قَوْمٌ وشدد، وتقول في عَلِمَ (فَعِلُ) بفتح وكسر وكذلك في هَابٌ وملٌّ؛ لأنَّ أصلها هيب وملل، وتقول في طُرِفَ بفتح فضم، وكذلك في طال وحبٌّ لأنَّ أصلهما طول وحبب.

وأما الزائد بحروفه عن الثلاثة فيكتفى بموازنة لفظه، فتقول في أكرم وبيطر وجوهر (أَفْعَلُ وَفَيْعَلُ وَفَوَعَلُ).

وضاعف، أي كرّر لام الوزن إذا أصل بقي لم يشمله وزن فعل، فقل في توزيع جعفر (فَعْلَلُ) بفتح الفاء وفي توزيع فستق فعلل بضم الفاء، وإن يكن الزائد مكرر الأصل في فاء الكلمة قبول بالفاء وفي عينها قبول بالعين وفي لامها قبول باللام، فتقول في حلتيت: (فعليل) وفي سحنون (فَعْلُولُ) وفي مرميس (ففعيل) وفي اغدودن (افعوعل) وفي جلبب (فعلل)، والحلتيت: نوع من الصمغ، والسحنون: هو أول المطر والريح، ومرميس: الداهية، واغدودن: الشعر إذا طال.

وأجاز بعضهم مقابلة هذا الزائد بمثله فيقول في حلتيت: (فعليت) وفي سحنون: (فعلون) وفي مرميس: (فَعَمَرِيلُ) وفي اغدودن: افعودل وفي جلبب: فعلب.

يعني: أنك إذا أردت أن تزن كلمة، فقابل أصولها بحروف (فعل)، ولذلك يسمى أول الأصول فاء وثانيها عيناً وثالثها لاماً ورابعها وخامسها لامات؛ لمقابلتها في الوزن بهذه الأحرف، كقولك في وزن (فَرس، وجَعْفَر، وسَفَرَجَل): (فَعَل، وفَعَّل، وفَعَّلَل).

وإن كان في الكلمة زائد: فإن كان من حروف (سألتمونيها) جيء في الميزان بمثله لفظاً ومحلاً، كقولك في وزن (ضارب، وصَيِّرف، وجَوْهَر): (فَاعِل، وفَيَعَل، وفَوَعَل). وإلى هذا الإشارة بقوله:

..... وزائدٌ بلفظه اكْتُفِي

وقد يعرض للزائد في الموزون تغيير، فيسلم في الميزان، كقولك في وزن (اصْطَبَرَ): (افْتَعَلَ).

وإن كان الزائد مكرراً قُوبِل في الميزان بما يقابل به الأصل، كقولك في وزن (اغْدَوْدَن): (افْعَوْعَل).

والمعتبر في الشكل ما استحق قبل التغيير، فلذلك يقال في وزن (ردّ،

قوله: «فَعَل»: أي بفتحيتين وهو ميزان فرس، و (فَعَّلَل) بلامين خفيفتين وهو ميزان جعفر، و (فَعَّلَل) بتشديد اللام الوسطى ليوازنه سفرجل.

قوله: «من حروف سألتمونيها»: وهي حروف الزيادة.

قوله: «بمثله لفظاً ومحلاً»: فالألف تقابلها ألف والواو واو والياء ياء، ثم أينما تكون الألف وأخواتها في محلّها من الكلمة ثانية الحروف أو ثالثتها مثلاً، ففي الوزن تكون كذلك، ففي وزن ضارب يقال: (فَاعِل) وفي صيرف: (فَيَعَل) وفي جوهر: (فَوَعَل).

قوله: «اصطبر»: طاؤها مقلوبة عن تاء فوزنها يكون طبقاً للأصل (افْتَعَلَ).

ومردّ): (فَعَلَ، وَمَفْعَل)؛ لَأَنَّ أَصْلَهُمَا: (رَدَدَ، وَمَرَدَدَ).

وَأَحْكُمُ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ سَمْسِمٍ وَنَحْوِهِ وَالْخُلْفُ فِي كَلِمَةٍ
متى تكرر مع أكثر من أصلين حرف حُكِمَ بزيادته إن كان مثل اللام

قوله: «ردّ ومردّ»: وأصلهما ردد ومردد فوزنهما (فَعَلَ) و (مَفْعَل).

قوله: «واحكم بتأصيل»: أي أصالة حروف الرباعي الذي تكررت فاؤه وعينه، وليس أحد المكررين فيه صالحاً للسقوط كحروف سمسّم وأمثاله، والخلاف إنّما هو في الرباعي المذكور الذي أحد المكررين فيه صالح للسقوط نحو: لَمِلِم فعل أمر لملم، فإنّ اللام الثانية صالحة للسقوط لصحة أن تقول: لمّ بالتشديد، فإنّ تكرر في الكلمة حرفان وقبلهما حرف أصلي، كصمحمح وهو الشديد الغليظ، حُكِمَ فيه بزيادة الحرفين الآخرين؛ لأنّ أقلّ الأصول وهو ثلاثة أحرف محفوظ بالأولين والسابق عليهما.

قوله: «مثل اللام»: أي آخر الثلاثي كجلباب فإنّ أصله جلب، أو مثل عين الكلمة وليس الفاصل بين المثليين حرفاً أصلياً، نحو: عقنقل وهو الكثيب العظيم من الرمل المتداخل، أو مثل العين واللام كصمحمح فإنّ العين واللام الميم والحاء، أو مثل الفاء والعين كمرمريس.

وعليه فما زاد في الكلمات المذكورة على جلب وعقل وصمح ومرس ليس بأصل، بل هو زائد للملاك الذي ذكره، وزيادة الألف في جلباب والنون في عقنقل والياء في مرمريس؛ ليست من مورد حديث الشارح، ولكنها لداعٍ آخر غير المذكور في هذا الباب.

أمّا لو كان المكرّر مثل الفاء وحدها كقرقف وسندس، أو مثل العين مفصلاً بأصل كحدرد وهو القصير حُكِمَ بالأصالة؛ لأنّ الاشتقاق والأخذ لم يدلّا في شيء من ذلك

ك (جلباب)، أو مثل العين وليس مفصلاً بأصل ك (عَقَقْل)، أو مثل العين واللام ك (صَمَحَمَح) وهو الشديد، أو مثل الفاء والعين ك (مَرَمَرِيس) وهو الداهية، ووزنه (فَعْفَعِيل) لأنه مأخوذ من (المراصة) وهي القوة، وهو وزن نادر.

ولو كان المكرر مثل الفاء وحدها ك (قَرَقَف، وَسُنْدُس)، أو مثل العين مفصلاً بأصل ك (حَدَرَد) وهو القصير، حُكِمَ بالأصالة؛ لأنَّ الاشتقاق لم يدل في شيء من ذلك على الزيادة، وكذا لو تكرر مثل الفاء والعين بدون أصل ثالث ك (سَمِسَم وزَلَزَال)، فإنه يحكم فيهما بأصالة المكررين؛ لأنَّ أصالة أحدهما واجبة تكميلاً لأقل الأصول، وليس أصالة أحدهما بأولى من أصالة الآخر، فحكم بأصالتهما معاً، إلا أن يدل الاشتقاق على الزيادة ك (لَمَلِم) أمر من (لَمَلِم)، فإنه مأخوذ من (لَمَلِمْتُ) وأصله (لَمَمْتُ) بزيادة مثل العين، ثم أبدل من ثاني الأمثال مثل الفاء كراهية تواليها، فصار (لَمَلِم) وهذا أولى من جعله ثنائياً مكرراً، موافقاً في المعنى للثلاثي المضاعف، كما يقول البصريون في أمثاله:

على الزيادة، وكذا لو تكرر مثل الفاء والعين بدون أصل ثالث كسَمِسَم وزَلَزَال فإنه يحكم فيهما بأصالة المكررين معاً؛ لأنَّ أصالة أحدهما واجبة تكميلاً لأقل الأصول وهو ثلاثة أحرف، وليست أصالة أحدهما بأولى من أصالة الآخر فحكم بأصالتهما معاً، إلا أن يدل الاشتقاق على الزيادة ومحلها، نحو: لَمَلِم أمر من لَمَلِم فإنه مأخوذ من لَمَلِمْتُ وأصله لَمَمْتُ بزيادة مثل العين، ثم أبدل من ثاني الأمثال بعد فكّه مثل الفاء للكلمة وهي اللام في المثال كراهية توالي مِيمَات ثلاثة فصار لَمَلِم، وهذا أولى من جعله ثنائياً مكرراً من لم لم موافقاً في المعنى للثلاثي المضاعف لم، كما يقول البصريون في أمثاله كقصصت يرون أصله قص قص بما يوافق في معناه الثلاثي المضاعف قص، وكفكفت أصله كف كف بما يوافق كف وكبكبت أصله كب كب بما يوافق كب.

ك (قَضَقَضْتُ، وَكَفَكَفْتُ، وَكَبَكَبْتُ).

فَأَلِفٌ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحِبَ زَائِدٍ بِغَيْرِ مَيْنِ

إذا صحبت الألف أكثر من أصلين حكم بزيادتها؛ لأنَّ أكثر ما صحبت الألف فيه أكثر من أصلين معلوم زيادتها فيه بالاشتقاق، وما سواه محمول عليه، وذلك نحو: (ضارب، وعماد، وغَضَبِي، وسَلَامِي).

فإن صحبت أصلين فقط فهي بدلٌ من أصلٍ إلّا في حرف أو شبهه.

وَأَلْيَا كَذَا وَأَلَوَاوُ إِن لَمْ يَقَعَا كَمَا هُمَا فِي يُؤْيُؤٍ وَوَعَوَا

قوله: «وما سواه»: أي ما سوى ما له اشتقاق معلوم محمول على ما له ذلك في الزيادة، فألف ضارب وعماد وغضبي وسلامي زائدة، والأصل ضرب وعمد وغضب وسلام. فإن صحبت أصلين فقط فهي بدل من أصل ياء أو واو نحو: رمى ودعا وباع، وقال إلى غير ذلك.

ولا يخفى أنَّ هذه القاعدة لا تتمشّي في المبنيات والحروف؛ لأنّها تفقد الاشتقاق. وكذلك لا تجري القاعدة في الأسماء الأعجمية كإبراهيم وإسحاق.

قوله: «واليا كذا»: أي كالألف ومثل الياء الواو في أنَّ كلاً منهما إذا صحب أكثر من أصلين حكم بزيادته إلّا في الثنائي المكرّر، نحو: يؤيؤ اسم طائر ذي مخلب يشبه الباشق، ووعوة الأسد مصدر وعوع إذا صوّت، فهذا النوع يُحكم بأصالة حروفه كلّها كما حكم بأصالة حروف سمس.

وعلى القاعدة السالفة تزداد الياء بين فاء الكلمة وعينها كصيرف وأصله صرف، وبين العين واللام كقضييب وأصله قضب، وبعد اللام كحذرية بكسر الحاء والراء وهي القطعة الغليظة من الأرض، وتزداد مصدرة على ثلاثة أصول كي عمل من صفات الإبل

الياء والواو كالألف في أن كلاً منهما إذا صحب أكثر من أصلين حكم زيادته إلا في الثنائي المكرر، نحو: (يُؤَيُّو) لطائر ذي مخلب، و (وَعَوَعَة) مصدر (وَعَوَع) إذا صَوَّت.

فهذا النوع يُحكم بأصالة حروفه كلها، كما حكم بأصالة حروف (سِمْسِم)، فزيدت الياء بين الفاء والعين ك (صَيَّرَف)، وبين العين واللام ك (قَضِيب)، وبعد اللام ك (حذرية)، ومصدرة على ثلاثة أصول ك (يَعْمَل)، فإن تصدرت على أربعة أصول فهي أصل، إلا في المضارع ك (يُدَخِّرَج) وذلك نحو: (يَسْتَعُور)، وهو شجر يستاك به، ووزنه (فَعْلُلُول) ك (عَضْرُقُوط)؛ لأن الاشتقاق لم يدل في مثله على زيادة الياء، والواو كالياء، إلا أنها لا تزداد أولاً، بل غير أول ك (جَوْهَر، وعجوز، وعَرْقُوة).

وزعم بعضهم أنَّ واو (وَرَتَّل) وهو الشر، زائدة على وجه الندور؛ لأنَّ الواو لا تكون أصلاً في بنات الأربعة، والصحيح أنها أصل واللام زائدة مثلها في نحو: (فحجل) بمعنى (أفحج)؛ فإنَّ لزيادة اللام آخرًا نظائر، بخلاف زيادة الواو أولاً.

وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ثَلَاثَةٌ تَأْصِلُهَا تُحَقِّقَا

السريعة.

قوله: «لا تزداد أولاً»: أي في أول اللفظ كالياء.

قوله: «واللام»: أي من ورتتل هي الزائدة مثل زيادة لام فحجل بمعنى أفحج، فإنَّ لزيادة اللام في الآخر نظائر كما رأيت، بخلاف زيادة الواو في أول الكلمة.

قوله: «وهكذا»: يحكم بزيادة الهمزة والميم متى تصدرتا في كلمة على ثلاثة أحرف متحقق تأصلها، وذلك بدليل الاشتقاق في أكثر الصور وإن لم يعلم الاشتقاق في

متى تصدرت الهمزة أو الميم على ثلاثة أصول فهي زائدة بدليل الاشتقاق في أكثر الصور، وذلك نحو: (أَحْمَد، وَأَفْكَل، وَمُكْرَم)، إلا أن يدل الاشتقاق على عدم الزيادة، نحو: (مَرْعَز) فَإِنَّ مِيمَهُ أَصْل، كقولهم: «ثوب مُمَرَّعَز» دون (مرعز)، فلمَّا لَزِمَت الميم في الاشتقاق حكم بأصالتها.

وإن تصدرت الهمزة أو الميم على أربعة أصول فهي أصل؛ لأنَّه لا يدل دليل على زيادتها هناك، وذلك نحو: (اضْطَبِّل ومرزجوش) وزنهما (فعللل وفعللول).

وفي قوله:

..... تأصيلها تُحَقِّقاً

تنبيهٌ على أن همزة نحو: (أُولَق)، وهو الجنون في لغة من قال: (أَلَقَ فهو مألوق)، أصل؛ لأنَّه لم يتحقق أصالة الثلاثة التي بعدها، بل المتحقق حينئذٍ زيادة الواو، بخلاف من قال: (وُلُقَ وَلَقًا، فهو مولوق)، وعلى أن ميم (مَهْدَد) أصل؛ لأنَّ أحد المثليين زائد، ولولا ذلك لقليل: (مهدد) بالنقل والإدغام كـ (مقر، ومكر).

خصوص لفظ لكن بابه باب مشتق، والمراد بالاشتقاق والمشتق الأخذ والمأخذ، نحو: أحمد، وأفكل وهو الرعدة، ومكرم، إلا أن يدل الاشتقاق على عدم الزيادة، نحو: «ثوب ممرعز»: بثبوت ميم الكلمة في الأصل.

قوله: «ومرزجوش»: نبات يقال فيه أيضاً: مرزنجوش فارسية معربة.

قوله: «ألق»: بالبناء للمجهول مثل عنى.

قوله: «بخلاف من قال: ولق ولقاً فهو مولوق»: فإن الواو حينئذٍ تكون أصلية.

قوله: «ولولا ذلك»: أي لو لم يكن أحد المثليين زائداً لقليل: (مهدد) بالتشديد ونقل حركة الدال الأولى إلى الهاء، مثل: مقر ومكر من القرار والكر.

كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفٍ أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفٌ

أي: كما اطرء زيادة الهمزة مصدرة على ثلاثة أصول اطرء زيادتها متطرفة، بعد ألف قبلها أكثر من أصلين، نحو: (حَمَاء، وَعِلْبَاء، وَقَرْفُصَاء).
فلو كان قبل الألف أصلان نحو: (سَمَاء، وَبِنَاء) فالهمزة بعدها أصل، أو بدل منه.

وَالنُّونُ فِي الْآخِرِ كَالْهَمْزِ وَفِي نَحْوِ غَضَنْفَرٍ أَصَالَةٌ كُفِي

النون كالهزمة في اطرء زيادتها متطرفة بعد ألف قبلها أكثر من أصلين، نحو: (نَسْمَان، وَأَفْعُوان، وزَعْفَرَان) لا ك (أَمَان، وَهَوَان).
وزيدت أيضاً ساكنةً بين حرفين قبلها وحرفين بعدها، نحو: (غَضَنْفَر) وهو الأسد، والدليل عليه وقوعها موقع ما يعلم زيادته، كياء (سَمَيْذَع) ووإو

قوله: «كذلك»: أي تزداد الهمزة المتأخرة الواقعة بعد ألف مسبوقه بأكثر من حرفين نحو: حمراء وعلباء وقرفصاء، ولو كان قبل الألف أصلا نحو: سماء وبناء، فالهمزة بعدها أصل أو بدل من أصل كهزمة ماء، فإنها مبدلة من هاء، وهمزة كساء مبدلة من واو، وهمزة رداء بدل من ياء.

قوله: «والنون في الآخر»: أي متطرفة بعد ألف مسبوقه بأكثر من أصلين نحو: ندمان، وافعوان: (ذكر الأفاعي)، وزعفران، لا كإمان وهوان؛ لأنَّ السابق على الألف ليس بأكثر من أصلين.

قوله: «سميذع»: وهو السيد الكريم.

(فدوكس) ومعاقبتها حرف اللين غالباً، كقولهم للغليظ الكفين: «شَرَنْبَتْ، وشرابث» وللضخم: «جَرَنْفَش، وجرافش» ولضرب من النسب: «عَرَنْقَصان، وعريقصان».

واطرِد زيادتها أيضاً للتثنية والجمع على حدها نحو: مسلمين، ومسلمين، وللمضارعة نحو: (تَفْعَل) ولمطاوعة (فعل، أو فعلل) نحو: طرحت الشيء فانطرح، وحرجمت الإبل فاحرنجمت.

وَالْتَاءٌ فِي التَّائِيثِ وَالْمُضَارَعَةِ وَنَحْوِ الْإِسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَةِ

تعلم زيادة التاء بكونها للتائيث كـ (مسلمة)، أو للمضارعة كـ (تفعل)، أو للمطاوعة (فعل، أو فعلل) كـ (تَعَلَّم، وتَدَحْرَج)، أو مع السين في الاستفعال وفروعه، كـ (استخرَج استخرِجاً فهو مستخرج)، ولم تطرد زيادة السين في غير الاستفعال.

وتعلم زيادة التاء أيضاً بكونها في نحو: (تَفْعِيل، وتَفَاعَل، وافتعال) وما

قوله: «فدوكس»: بقاء ودال وواو وكاف بعدها سين الأسد والرجل الشديد.

قوله: «شَرَنْبَتْ وشرابث»: فالنون عاقبت الألف حرف اللين، وكذلك عاقبت نون جرنفش الف جرافش، وكذلك عاقبت نون عرنقصان ياء عريقصان.

قوله: «والجمع على حدها»: أي حد التثنية.

قوله: «نفعل»: لجماعة المتكلمين.

قوله: «فانطرح»: فالنون للمطاوعة وهي زائدة نظير السوابق.

قوله: «ونحو الاستفعال»: من المصادر كـ (الافتعال) من نحو الاستخراج والاقتدار، و (التفعيل) و (التفعال) من نحو التريديد والترداد، و (التفاعل) كالنتدارك.

اشتقَّ منها، كتعليم، وتسنيم، وتدارك تدارُكاً فهو مُتدارك، واقتدر اقتِدَاراً فهو مُقْتَدِر.

وَالْهَاءُ وَقْفًا كَلِمَةً وَلَمْ تَرَهُ وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمُشْتَهَرَةِ

لم تَطْرُد زيادة الهاء إلا في الوقف على (ما) الاستفهامية مجرورة، وعلى الفعل، المحذوف اللام للجزم أو الوقف، وعلى كل مبني على حركة إلا ما قطع عن الإضافة واسم لا التبرئة، والمنادى المضموم، والفعل الماضي. ويجب في الوقف على (ما) مجرورة باسم نحو: مَجِيءٌ مَهْ، وفي (لَمْ) نحو: لَمْ يَقَعْ، وَلَمْ يَرَهُ، وَقِهِ، وَرَهُ، مما لم يبق منه إلا عينه أو فاؤه. وأما اللام فلم تَطْرُد زيادتها إلا في نحو: (ذلك، وتِلْكَ، وأولَـئِكَ، وهنَالِكَ).

قوله: «في الوقف على ما الاستفهامية مجرورة»: نظير: (لمه)، وعلى الفعل المحذوف اللام للجزم أو الوقف مثل: (لم تره)، وعلى كل مبني على حركة نحو: (هوه وهيه وكيفه)، إلا ما قطع عن الإضافة فبني لأجل ذلك كـ (قبل وبعد) فَإِنَّ بناءهما ليس ثابتاً لهما ولأمثالهما لعروضه، وهكذا اسم لا النافية للجنس، وهكذا المنادى المبني على الضمّ، ومثلها في عدم زيادة الهاء معه الفعل الماضي وإن ثبت بناؤه. ويجب إلحاق (الهاء) في الوقف على (ما) حال كونها مجرورة باسم نحو: (مَجِيءٌ مه)، أصله مَجِيءٌ ما، ومَجِيءٌ مضاف وما الاستفهامية مضاف إليه، وفي المضارع المجزوم الباقي على حرفين نحو: (لم يقه ولم يره)، والأمر الباقي على حرفٍ واحد نحو: (قه ور) من الوقاية والرؤية؛ ممّا لم يبق منه إلا عينه كالقاف من (ق) فإنّها محذوفة الفاء واللام، أو لم تبق إلا فاؤه كـ (الراء) من رأى. وأما حرف اللام فلم تَطْرُد زيادتها إلا في صور أسماء الإشارة، نحو: ذلك وتلك وهنالك وأولئكَ لك بقصر أولئكَ.

وَأَمْنَعُ زِيَادَةً بِلَا قَيْدٍ ثَبَتَ إِنَّ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةً كَحَظَلَتْ

متى وقع شيء من هذه الحروف العشرة - أعني: (الألف، والياء، والواو، والهمزة، والنون، والميم، والتاء، والسين، والهاء، واللام) - خالياً عما قُيِّدَتْ به زيادته فهو أصل، إلا أن تقوم على الزيادة حجة بينة.

كسقوط همزة (شَمَال، واحبِطاً) في قولهم: «شملت الريح شمولاً»: إذا هبت شمالاً، و «حَبِطَ بطنه حبِطاً»: إذا انتفخ وعظم.

وكسقوط ميم (دَلَامِص) في قولهم: «دَلَصَت الدرع فهي دلاص، ودلامص» أي: برّاقة، ونحوه: (ابنم) بمعنى (ابن).

وكسقوط نون (حَنْظَل، وسَنْبِل، وَرَعَشَن) في قولهم: «حَظَلَت الإبل» إذا أذاها أكل الحنظل، و (أَسْبَلَ الزرع) بمعنى (سَنْبِل)، و (ارتعش فهو مرتعش ورعشن).

وكسقوط تاء (مَلَكُوت) في الملك، وسين (قدموس) في القوم، وهاء (أمهات وهبلع) في الأمومة، والبلع، ولام (فحجل، وهدمل) في (الفحج، والهدم)، وكلزوم عدم النظر بتقدير الأصاله، فنونا (نرجس، وَكَنْهَبِل) وتاء (تنضب) زوائد؛ لأنّ تقدير أصالتها يوجب أن يكون في الرباعي المجرد ما هو

قوله: «وامنع زيادة»: أي ادعاء زيادة حرف من الحروف العشرة المجموعة في (سألتمونيها) مع التخلف عن البرامج السابقة الذكر، إلا أن تقوم على الزيادة حجة واضحة، كسقوط همزة شمال واحبِطاً في صياغتهم لأفعالها خالية منها كقولهم: «شملت الريح» إذا هبت شمالاً «وحبط بطنه حبطاً» إذا انتفخ، وكسقوط ميم دلامص لقولهم: «دلصت الدرع» بدون ميم، ومثله (ابنم) بمعنى ابن.

مفتوح الأول مكسور الثالث أو مضمومه، وفي الخماسي المجرد ما هو مفتوح الأول والثاني مضموم الرابع. وكل ذلك مرفوض في كلام العرب.

قوله: «مفتوح الأول مكسور الثالث»: كترجس وتنضب.

قوله: «مفتوح الأول والثاني مضموم الرابع»: نحو كنهيل.

فصل في زيادة همزة الوصل

لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ إِلَّا إِذَا أَبْتَدِيَ بِهِ كَاسْتَبْتُوْا
لأصالة الفعل في التصريف استأثر بأمور:

منها: بناء أوائل بعض أمثلة على السكون، فإذا اتفق الابتداء به في الكلام صدر بهمزة الوصل محركة لتعذر الابتداء بالساكن، وذلك نحو: (اسْتَبْتُوْا): أمر للجماعة بالاستيثبات، وهو تحقيق الشيء، فإن أوله ساكن كما ترى، فإن وصلته بكلام قبله لم تغيره، وإن ابتدأت به زدت همزة الوصل، فقلت: (اسْتَبْتُوْا) بهمزة مكسورة.

وَهُوَ لِفِعْلِ مَاضٍ أَحْتَوَى عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ أَنْجَلِي

فصل في زيادة همزة الوصل

قوله: «لأصالة الفعل في التصريف»: أي هو من بين أقسام الكلمة أصلها وأكثرها تشقيقا وتنوعا.

قوله: «فإن أوله»: وهو السين ساكن كما ترى، فإن وصلته بكلام تجيء به قبله لم تغيره عن سكونه ولم تحتج إلى همزة وصل كأن تقول: قلت له ستثبت بلا حاجة إلى همزة وصل.

وَالْأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ وَكَذَا أَمْرُ الثَّلَاثِي كَاخْشَ وَأَمْضٍ وَأَنْفُذًا

تعرف همزة الوصل من همزة القطع بكونها أول فعل ماضٍ زائد على أربعة أحرف، أو مصدره، أو الأمر منه، كـ (انجَلِي أنجلاءً، وانجَلِي، واستخرج استخراجاً، واستخرجْ).

وبكونها أول الأمر من فعل ثلاثي، ولا تثبت إلا فيما سكن ثاني المضارع منه كـ (اضرب، واشكر، واعلم) بخلاف نحو: (هَبْ، وبع، ورُدْ).

وَفِي أَسْمِ آسَتِ ابْنِ آئِنِمِ سُمِعَ وَأَثْنَيْنِ وَأَمْرِي وَتَأْنِيثِ تَبِعَ
وَأَيْمُنُ هَمْزُ أَلْ كَذَا وَيُبْدَلُ مَدًّا فِي الْإِسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

بني أوائل بعض الكلمات على السكون تشبيهاً له بالفعل في الإعلال، فاحتاج في الابتداء به إلى همزة الوصل، وذلك محفوظ في عشرة أسماء وهي: (اسمٌ، واستٌ، وابنٌ، وابنةٌ، وابنمٌ، واثنانٌ، واثنتانٌ، وامرؤٌ، وامرأةٌ، وايمُنٌ) في القسم. وعند الكوفيين أن همزة (ايمن) همزة قطع، وهو جمع يمين.

وما ذهبوا إليه يشكل بحذف همزته في الوصل، وبتصرفهم فيه بالحذف، وغيره على اثنتي عشرة لغة وهي: (أَيْمُنُ، وَأَيْمَنُ، وَأَيْمِنُ، وَأَيْمٌ، وَأَيْمٌ، وَأُمٌ، وَمِنْ بضم الميم، وفتحها، وكسرهما، ثابت النون ومحدوفها). ومثل هذا التصريف لا

قوله: «زائد على أربعة أحرف»: كانطلق واستخرج والانطلاق والاستخراج وانطلق واستخرج فعلي أمر وبكونها أول الأمر من فعل ثلاثي يكون ثاني مضارعه ساكناً كاضرب واشكر واعلم، فإنَّ ثاني المضارع من هذه الأفعال يضرب ويشكر ويعلم بسكون الضاد والشين والعين، بخلاف نحو: هب وبع وردّ، فإنَّ مضارعها يهب ويبيع ويردّ متحرك ثاني حروفه.

يعرف في شيء من الجموع.

وأما الحروف فلم يرد في شيء منها همزة الوصل، إلا لام التعريف، فإنها بُنيت على السكون؛ لأنها أدور الحروف في الكلام.

فإذا ابتدئ بها فلا بد من الهمزة، وجعلوها معها مفتوحة كهزمة (ايمن) في الأعراف إشاراً للخفة، وما عداها فهزمة الوصل فيه مضمومة إن ضمَّ ثالثة ضمة أصلية، نحو: (استخرج، واخرج)، وإلا فمكسورة نحو: (اضرب، وإذهب، وإمشوا) ما لم يعرض إبدال ضمَّ ثالثة كسرة نحو: (أغزي)، فيجوز فيه كسر الهمزة وضمُّها، والضم هو المختار؛ لأنَّ الأصل (اغزوي).

ولما كانت الهمزة مع لام التعريف مفتوحة لم تحذف بعد همزة الاستفهام، لئلا يلتبس بالخبر، بل الوجه أن تبدل ألفاً نحو: ﴿الذَّكْرَيْن﴾ وقد تسهل، كقول الشاعر:

أَلْحَقْ إِن دَارَ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ أَوْ انبَتَّ حَبْلٌ أَنْ قَلْبَكَ طَائِرٌ

قوله: «نحو: استخرج»: أي مبنياً للمجهول واخرج فعل أمر.

قوله: «لئلا يلتبس»: أي الاستفهام بالخبر في قولنا: الرجل جاء حيث تحذف همزة أل، بل الوجه أن تبدل ألفاً، فتكون مع همزة الاستفهام مدّة نحو: الذكرين وآلآن، وقد تسهل والتسهيل هو جعلها بين الهمزة والألف، كقول الشاعر:

أَلْحَقْ إِن دَارَ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ أَوْ انبَتَّ حَبْلٌ أَنْ قَلْبَكَ طَائِرٌ

الإبدال

أَخْرَفَ الْإِبْدَالِ هَدَأْتُ مُوْطِيَا فَأَبْدَلَ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا
أَخْرَأَ أَثَرَ أَلِفٍ زِيدَ وَفِي فَاعِلٍ مَا أَعِلَّ عَيْنًا ذَا أَقْتَفِي

الحروف التي تبدل من غيرها إبدالاً شائعاً تسعة، مجموعة في قوله: (هدأتُ موطياً) (هدأت) بمعنى: سكنت، و (موطياً) اسم فاعل من (أوطأتُ الرَّحْلَ): إذا جعلته وطيئاً، إلا أنه خَفَّفَ الهمزة بإبدالها ياء، لانفتاحها وانكسار ما قبلها.

وما عدا هذه الحروف التسعة فإبداله إما شاذ، كقولهم في (أَصِيلَان):

الإبدال

قوله: «إبدالاً شائعاً»: في اللغة العربية العامة دون الاصطلاحات الخاصة لشتات القبائل، والحروف التسعة هي: (١) الهاء (٢) الدال (٣) الهمزة (٤) التاء (٥) الميم (٦) الواو (٧) الطاء (٨) الياء (٩) الألف.

قوله: «لانفتاحها»: أي الهمزة وانكسار ما قبلها وهي الطاء فمناسبة للكسرة السابقة قلبت ياء.

قوله: «كقولهم في أَصِيلَان»: تصغير أَصِيل على غير قياس (أَصِيلَان) بإبدال نونه إلى لام وإبدال الضاد إلى لام في اضطجع الطجع وإبدال اللام نوناً، كقولهم في الرَقْل: «رفن»، وإبدال الميم نوناً في أمغرت الشاة إذا خرج لبنها كالمغرة «أنغرت»، وإبدال السين

«أُصِيلَال»، وفي (اضطَجَعَ): «اطَّجَعَ» وفي (الرَّفَل): وهو الفرس الذَّيَّال: «رَفَن»، وفي (أَمَغَرَتِ الشَّاةُ): إذا خرج لبنها كالمُعَرَّة: «أَنْغَرَتْ».

وإما مطرد في لغة قليلة، لا تمس الحاجة إلى استعمالها، كقول بعضهم في نحو: (سَطَر : صَطْر)، وكإبدال آخرين في الوقف الجيم من الياء المشددة أو المخففة، كقول الشاعر:

خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِجٍ الْمُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بِالْعَشِجِ
وكقوله أيضاً:

يَا رَبِّ إِنْ كُنْتُ قَبْلَتْ حَجَّتَج فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بَجْ
أَقْمَرُ نَهَاتٍ يُنْزِي وَفَرْتَجْ

فكذلك لم يذكر في هذا المختصر.

قوله:

صاداً كقول بعضهم في سطر: «صطر»، وإبدال الياء المشددة أو المخففة جيماً، فالمشددة كقول الشاعر:

خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِجٍ الْمُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بِالْعَشِجِ
أَيُّ أَبُو عَلِيٍّ وَالْعَشِيِّ، والمخففة كقوله:
يَا رَبِّ إِنْ كُنْتُ قَبْلَتْ حَجَّتَج فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بَجْ
أَقْمَرُ نَهَاتٍ يُنْزِي وَفَرْتَجْ

أي قبلت حجتي ويأتيك بي وينزي وفرتي، والمعنى: يَا رَبِّ إِنْ قَبْلْتُ حَجَّتِي فَلَا يَزَالُ بَغْلٌ وَضَاءٌ كَالْقَمَرِ نَهَاتٍ، أي ذو صوت يخرج منه لأجل حماسه وسرعته في السير يحرك شعر وفرتي من ارقاله بي، والشاحج: هو البغل، ونزاه تنزية: حرّكه، والوفرة: شعر مقدّم الرأس حيثُ يكثر.

..... فابْدِلِ الهمزة مِنْ واوٍ وَيَا

..... آخِراً اِثْرَ اَلْفِ زَيْدَ

يعني: أن الهمزة تبدل من كل واو أو ياء تطرفت بعد ألف زائدة، نحو: (دُعَاء، وسمَاء، وبنَاء، وطيَّبَاء).

الأصل: دُعَاو، وَسَمَاو، وَبَنَآي، وَطَيَّبَآي، فتحركت الواو والياء بعد فتحة مفصولة بحاجز غير حصين، وهو الألف الزائدة، وانضمَّ إلى ذلك أنهما في فطنة التغيير، وهو الطرف، فقلبا ألفاً، كما إذا تحرَّكا، وانفتح ما يليانه، نحو: (دَعَا، وَرَمَى)، فالتقى ساكنان لا يمكن النطق بهما، فقلبت ثانيهما همزة؛ لأنَّها من مخرج الألف، فظهرت الحركة التي كانت لها.

ولو كانت الألف غير زائدة فلا إبدال، لئلا يتوالى إعلان، وذلك نحو: (آية، ورأية)، وكذا لو لم تتطرف الواو ولا الياء كـ (تعاون وتباين).

والإبدال المذكور مستحق مع هاء التأنيث المعارضة، كما بدونها نحو:

قوله: «تَطَرَّفَتْ»: أي وقعت في الطرف الأخير للكلمة زائدة، أي ليست بأصلية مثل ألف (واو، آي) والواو: هو الحرف الهجائي، وآي: جمع آية بمعنى العلامة أو القطعة من السورة.

قوله: «نحو: دعا ورمى»: فإنَّ أصلهما دعو ورمي، فتحركا وانفتح ما قبلهما فقلبا ألفاً فصارا دعا ورمى.

قوله: «يتوالى إعلان»: هما الألف قبل الآخر والمقلوبة الواقعة أخيراً.

قوله: «نحو: آية ورأية»: فلا تقلب الياء منهما همزة.

قوله: «كتعاون وتباين»: وهما الواو قبل النون والياء قبلها أيضاً، فإنَّهما ليستا في طرف الكلمتين.

قوله: «المعارضة كمّا»: بتشديد الميم فإنَّ مؤنثها ومذكرها كمّا سواء لولا هاء التأنيث.

(بناء، وبناءة).

فإن بنيت الكلمة على التأنيث لم يكن لما قبلها حكم الطرف، وذلك نحو: (إِدَاوَة وهداية). وقالوا: «اسقِ رَقَاشٍ فَإِنَّهَا سَقَايَة»؛ لآنه لما كان مثلاً، والأمثال لا تغير أشبه ما بني على هاء التأنيث، فلم يبدل.
قوله:

..... وَفِي فَاعِلٍ مَا أُعِلَّ عَيْنًا ذَا اقْتُنِي

(ذا) إشارة إلى إبدال الواو والياء همزة، و (اقتني) بمعنى: اتبع.

والمراد: أنه تبدل الهمزة قياساً متبعاً من كل واو أو ياء وقعت عين اسم فاعل أُعِلَّت في فعله، نحو: (قَائِلٌ وبائع) أصلهما: (قاوِلٌ وبائع)، ولكنهم أعلّوه حملاً على الفعل، فكما قالوا: (قالَ وباعَ) فقلبوا العين ألفاً، كذلك قلبوا عين اسم الفاعل ألفاً، ثم قلبوا الألف همزة، على حدّ القلب في نحو: (كِساءَ ورداء).

قوله: «فإن بنيت الكلمة على التأنيث»: أي لم يكن لها لفظ مذكر معارض، بل الموجود هي الكلمة المؤنثة فقط كإداوة بكسر الهمزة وهي المطهرة، وهداية فإنه ليس في قبالتها لفظ منهما صيغ للمذكر.

قوله: «فإنها سقاية»: بصيغة المبالغة والسقاية المعروفة بكسر السين ومن دون تشديد موضع السقي ولا مذكر لها من موردها، بخلاف سقاية بصيغة المبالغة فإن لها مذكراً هو السقاء فكان من اللازم أن يقال: سقاة كنباءة، لكن قولهم: «اسقِ رقاشٍ فَإِنَّهَا سَقَايَة»، لما كان مثلاً والأمثال لا تغير بقيت الياء على رسلها، وكأنها بنيت على هاء التأنيث فلم تبدل ياؤها همزة.

قوله: «قاوِلٌ»: على زنة فاعل لأنه اسم فاعلٍ من قول، وبائع لأنه اسم فاعلٍ من بيع.

ولو لم تعتل العين في الفعل صحت في اسم الفاعل، نحو: (عَيْنُ فهو عاين،
وعَوَرَ فهو عاور).

وَالْمَدُّ زَيْدٌ ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ هَمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ كَالْقَلَائِدِ

يبدل همزة ما ولي ألف الجمع، الذي على مثال (مفاعل) إن كان مَدَّةً
مزيدةً في الواحد، نحو: (قِلَادَةٌ وقِلَائِدُ، وصَحِيفَةٌ وصَحَائِفُ، وعَجُوزٌ وعَجَائِزُ).
فلو كان غير مَدَّةٍ أو مَدَّةٌ غير مزيدة لم يبدل، نحو: (قَسُورَةٌ وقَسَائِرُ،
ومَفَازَةٌ ومَفَاوِزُ، ومَعِيشَةٌ ومَعَايِشُ، ومَثُوبَةٌ ومَثَاوِبُ) إلَّا فيما سمع، فلا يقاس
عليه نحو: (مُصَيِّبَةٌ ومَصَائِبُ، ومَنَارَةٌ ومَنَائِرُ).

كَذَاكَ ثَانِي لَيِّنٍ أَكْتَفَا مَدَّ مَفَاعِلَ كَجَمْعِ نَيْفًا

قوله: «عين»: على وزن فرح بمعنى عظم سواد عينيه في سعتة فهو عاين وأعين، وعور
والعور: هو ذهاب حسِّ إحدى العينين فهو عاور وأعور.
قوله: «والمَدُّ زَيْدٌ ثَالِثًا»: أي حيث يكون ثالث حروف المفرد فإنه يبدل همزاً في الجمع،
نظير: قِلَائِدُ فَإِنَّ واحده قِلَادَةٌ وثالثه مَدَّ زائد على مادة قلد، وهذا الثالث في المفرد
يكون رابعاً في الجمع وتسبقة ألف مفاعل، ومثل قِلَادَةٌ وقِلَائِدُ وصَحِيفَةٌ وصَحَائِفُ
وعَجُوزٌ وعَجَائِزُ، فلو كان غير مَدَّ نحو: قسورة بالواو المتحركة فإنه يُجمع على
قَسَائِرُ، أو كان مَدّاً غير زائد كَألف مَفَازَةٍ فإنه مقلوب عن واو وجمعه مَفَاوِزُ ومَعِيشَةٌ،
فإنَّ ياءه متأصلة وجمعه مَعَايِشُ ومَثُوبَةٌ فَإِنَّ واوها أصلية وجمعه مَثَاوِبُ، إلَّا فيما
شدَّ سماعاً فلا يُقاس عليه، وذلك نحو: مصيبة، وحقه أن يُجمع على مصابو، ولكنه
سمع مصائب ومَنَارَةٌ وحقه أن يجمع على مناور، ولكنه سمع منائر.
قوله: «كذَاكَ»: أي كإبدال المدِّ الزائد الواقع ثالثاً في المفرد إلى همزة في الجمع يبدل ثاني

يبدل همزة أيضاً ما بعد ألف جمع الرباعي، من ثاني لَيْتَيْن، اكتفاها، كما لو سميت بـ (نَيْف) ثم كَسَّرته، فإنك تقول: (نِياِف)، ونحوه: (أَوَّل وأَوَائِل، وعِيْل وعِياِئِل، وسيِّد وسيَّائِد) تبدل ما بعد ألف الجمع في كل هذا همزة استثقلاً لتوالي ثلاث لَيْتات متصلة بالطرف.

فلو انفصلت منه بمدة امتنع الإبدال، سواء كانت ظاهرة (كطَواويس)، أو مُقدَّرة كقول الراجز:

حَنَا عِظَامِي وَأَرَاهُ ثَاغِرِي وَكَحَلِ الْعَيْتَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ

أراد: (العواوير)؛ لأنَّه جمع (عَوَّار) وهو: الرمد.

وقد يُفهم هذا التفصيل من قوله:

..... اكتَفَا مدّ مفاعل

فإن المكتنف في نحو: (طواويس) هو مدّ (مفاعيل)، فلا يكون له حكم مدّ (مفاعل) من إبدال ما يليه.

/

حرفين لَيْتَيْن اكتنفا ألف مفاعل كنياف، فقبل الألف ياء وبعدها ياء، فهذه الياء تُبدل همزة فيقال: نِياِف، ومثله أَوَّل وأَوَائِل، فما بعد ألف الجمع في كل هذا يبدل همزة استثقلاً لتوالي ثلاث لينات (ياء وألف وياء في نِياِف) متصلة بالآخر، فلو انفصلت عن الآخر بمدة امتنع الإبدال سواء كانت المدّة ظاهرة كطواويس أو مقدرة كقوله:

وكحل العينين بالعواور

أراد العواوير؛ لأنَّه جمع عوار وهو الرمد.

قوله: «وعيل»: هو واحد العيال، والجمع: عيائل.

قوله: «هو مدّ مفاعيل»: أي لا مفاعل.

وَأَفْتَحَ وَرُدَّ الْهَمْزَ يَا فِيمَا أُعِلَّ لَامًا وَفِي مِثْلِ هِرَاوَةٍ جُعِلَ
وَاوًا وَهَمْزًا أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُدَّ فِي بَدْءِ غَيْرِ شَبِّهِهُ وَوَفِي الْأَشْدِّ

حروف العلة: الألف والواو والياء والهمزة، فإذا اعتلَّ لام ما استحق أن

قوله: «حروف العلة الألف والواو والياء والهمزة»: على خلاف فيها ف قيل: هي حرف صحيح، وقيل: حرف علة أو هي شبيه به، فإذا اعتلَّ لام ما استحق أن يبدل منه ما بعد ألف الجمع همزة؛ لكونه إمّا مدّة مزيّدة في الواحد وإمّا ثاني لينين اكتنفا مدّ مفاعل، فإنّه يُخَفَّفُ بإبدال كسرة الهمزة فتحة ثمّ يبدلها ياء إن لم تكن اللام واوًا سلّمت في الواحد، فإن كانت اللام واوًا سلّمت في الواحد أبدلت الهمزة واوًا، مثال النّوع الأوّل وهو ما يبدل منه بعد ألف الجمع همزة، قولهم: «قضية وقضايا» أصله قضائي بإبدال مدّة الواحد همزة، فاستثقل كون بناء منتهى الجموع فيما آخره حرفا علة الهمزة والياء وأولهما مكسور وهو الهمزة على الوصف المذكور، فوجب تخفيفه بإبدال الكسرة فتحة، كما جاز التخفيف فيما قبل آخره صحيح، فلمّا فتحت الهمزة تحرّكت الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفًا، فصار (قضاء) كمداريّ فاستثقل اجتماع شبه ثلاث ألفات. وإنّما قالوا: شبه لأنّ الهمزة ليست ألفًا محضًا فأبدلت الهمزة ياءً فصار قضايا.

وقولهم: «خطيئة وخطايا» أصله خطائي بهمزيّتين فوجب إبدال الثانية ياء؛ لأنّ الهمزة المتطرّفة بعد همزة تبدل ياء، ثمّ فتحت الأولى تخفيفًا ثمّ قلبت الياء ألفًا فصار خطأ فأبدلت الهمزة ياء فصار خطايا.

وقولهم: «هراوة وهراوى» أصله هرائو فخففت فصار هراء، ثمّ أبدلت الهمزة واوًا ليشاكل الجمع واحده في ظهور الواو رابعة بعد ألف.

ومثال النوع الثاني وهو إبدال ما بعد ألف الجمع همزة لكونه ثاني لينين اكتنفا مدّ (مفاعل)، قولهم: «زاوية وزوايا» أصله زوائي فخفف بفتح الهمزة وانقلاب الياء ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها وانقلاب الهمزة ياءً استثقالاً من اجتماع ثلاثة حروف علة.

يبدل منه ما بعد ألف الجمع، همزة، لكونه: إما مَدَّةٌ مَزِيدَةٌ في الواحد، وإما ثاني ليني رباعي، اكتنفا ألف الجمع، فإنه يخفف بإبدال كسرة الهمزة فتحة، ثم إبدالها ياءً، إن لم تكن اللام واوًا، سلمت في الواحد، وإن كانت هاءً أبدلت الهمزة واوًا.

مثال النوع الأول قولهم: (قَضِيَّةٌ، وقضايَا)، أصله: (قَضَائِي) بإبدال مَدَّةِ الواحد همزة، فاستثقل كون بناء منتهى الجموع فيما آخره حرفا علة أولهما مكسور، فوجب تخفيفه بإبدال الكسرة فتحة، كما جاز التخفيف به فيما قبل آخره صحيح، فلما فتحت الهمزة تحرّكت الياء وانفتح ما قبلها، فانقلبت ألفاً، فصار (قضاء؛ كمدَارِي)، فاستثقل اجتماع شبه ثلاث ألفات فأبدلت الهمزة ياء فصار (قضايَا).

وقولهم: «خَطِيئَةٌ، وخطَايَا» أصله: (خَطَائِي)؛ بهزتين في الطرف، فوجب إبدال الثانية ياءً، ثم إبدالها ألفاً، فصار (خَطَاءً) فوجب إبدال الهمزة ياءً.

وقولهم: «هَرَاوَةٌ، وهَرَاوِي» أصله: (هَرَائِي) فخففت، فصارت (هراءًا) ثم هَرَاوِي) بإبدال الهمزة واوًا ليشاكل الجمع واحده في ظهور الواو رابعة بعد ألف. ومثال النوع الثاني: (زاوية، وزوايا) أصله: (زَوَائِي) بإبدال الواو همزة؛ لكونها ثاني لئين اكتنفا ألف شبه (مفاعِل)، فاستثقل كسر ما قبل آخره فخفف إلى (زواءًا) ثم إلى (زوايا) على حدّ تخفيف نحو (قضايَا).

وندرَ إجراء المعتل مجرى الصحيح في قول الشاعر:

فَمَا بَرِحَتْ أَقْدَامُنَا فِي مَقَامِنَا ثَلَاثَتَنَا حَتَّى أَزِيرُوا الْمَنَائِيَا

وندرَ إجراء المعتل مجرى الصحيح في إبقاء همزته، كما هي في قوله: «حتى أزيروا المنائيا» بالهمز من دون أن تقلب ياء، والألف المتطرفة في المنائيا للإطلاق.

قوله:

..... وهمزاً أوّل الواوَيْنِ رُدُّ في بدءٍ غيرِ شبهِ وُوفيِ الأُشدِّ

يعني: ورُدُّ أوّل الواوين المصدرتين همزة، ما لم تكن الثانية بدلاً من ألف (فاعِل) (كُوفي).

وأتم من هذه العبارة أن يقال: يجب إبدال أوّل الواوين المصدرتين همزة، إذا كانت الثانية إما غير مدة كـ (واصلةً وأواصل) أصله: (وواصل) بواوين الأولى فاء الكلمة، والثانية بدل من ألف (واصلةً)، فاستثقل اجتماعهما فخففت بالإبدال.

قوله: «وهمزاً أوّل الواوين رد في بدء غير شبه وُوفي الأُشد»: يعني بذلك أن كل كلمة

ترادف في أوّلها واوان فإنّ أولاهما يجب إبدالها همزة بشرط أن تكون الثانية منهما غير مدّة أو تكون مدة أصلية، فهناك صورتان:

(١) أن تكون الثانية غير مدة نحو قولك في جمع الأولى أنثى الأوّل: (أول) وأصلها (وول) بواوين.

(٢) أن تكون مدّة أصلية نحو الأولى مؤنث الأوّل أصلها وولى بواوين أولاهما فاء مضمومة والثانية عين ساكنة، فأبدلت الواو السابقة همزة صارت أولى، فإن كانت الثانية مدّة مزيّدة أو مبدلة لم يجب الإبدال، مثال المزيّدة ووفي بالبناء للمجهول من وافاه يوافيه، وووري كذلك من واره يواريه، فإنّ المدّة فيهما عارضة من أجل البناء للمجهول. ومثال المبدلة وولى مخفف وولى أنثى الأوّل (أفعل) تفضيل من وال إذا لجأ، ووولى على وزن فضلى وحسنى، فالواو الثانية وولى ذات الواوين بدل همزة (وولى) كما أشرنا إليه.

قوله: «كواصلة»: فإنّ جمعها أوصل كحاملة وحوامل، والأصل وواصل بواوين أولاهما فاء الكلمة وثانيتها بدل من ألف فاعلة في المفرد.

وإما مدّة غير مزيدة ولا مبدلة كـ (الأُولَى) أصله: (الوُولَى) لأنه مؤنث الأَوَّل وهو (أَفْعَل) جار مجرئ أفضل منك، ولذلك صحبته (مِنْ) في نحو: أَوَّل من أمس، وجمع مؤنثه على (أَوَّل) كـ (كُبْرَى، وكُبْر) فـ (أُولَى) (فُعْلَى) مما فاؤه وعينه من بنات الواو، ولكنه استثقل لزوم واوين في أوله، فأبدلت أولاهما همزة، فإن كانت الثانية مدّة مزيدة أو مبدلة، لم يجب الإبدال.

مثال الأول (وُوفي، ووُري). ومثال الثاني (الوُولَى) مخفف (الوُءَلَى) أنثى (الأوُءَل) (أَفْعَل) تفضيل من (وَال) إذا لجأ.

وَمَدًّا أَبْدَلْ ثَانِيَ الْهَمْزَيْنِ مِنْ	كَلِمَةٍ أَنْ يَسْكُنَ كَاثِرٌ وَآتَمِنْ
إِنْ يُفْتَحِ أَثَرُ ضَمٍّ أَوْ فَتْحِ قُلُبِ	وَإِذَا وَيَاءٌ إِثْرَ كَسْرِ يَنْقَلِبِ
ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا وَمَا يُضْمُ	وَإِذَا أَصِرَ مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمَّ
فَذَاكَ يَاءٌ مُطْلَقًا جَا وَأُوْمُ	وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمُ

في النطق بالهمزة عُسْر؛ لأنها حرف مهتوت، فالناطق بها كالساعل، فإذا اجتمعت مع أخرى في كلمة كان النطق بهما أعسر، فيجب إذ ذاك التخفيف في غير ندور، إلا إذا كانتا في موضع العين المضاعف نحو: (سَأَل، ورَأَس).

قوله: «في النطق بالهمزة عسر لأنها حرف مهتوت»: كون النطق بالهمزة فيه عسر ادعاء، والتعبير عن ذلك بأنه مهتوت خلاف ما يقوله أهل اللغة في مادة هتت، فإنه يُقال للرجل إذا كان جيّد السياق للحديث: هو يسرده سرداً ويهتّه هتّاً، ويقال: رجل مهتّ وهتّات بمعنى خفيف كثير الكلام.

قوله: «في موضع العين المضاعف نحو سَأَل»: أمثلة مبالغة من السؤال ورء آس بائع الرؤوس ولأل بائع اللؤلؤ، ففي مثل هذه الأمثلة لا إبدال وإنما هو الإدغام.

ثم إن التخفيف يختلف بحسب حال الهمزتين من كون ثانيتهما ساكنة بعد

قوله: «ثم إن التخفيف يختلف بحسب حال الهمزتين»: من الصور المتعلقة لهما من كون ثانيتهما ساكنة بعد متحركة أو متحركة بعد ساكنة أو كونهما متحركتين أو ساكنتين، وهذا الأخير لا يمكن في عالم النطق.

(أمّا التصوير الأوّل) وهو كون الثانية ساكنة بعد متحركة فيجب فيه إبدال الثانية مدّة تجانس حركة أولاهما كآثرت أوثر إيثاراً، فالمدّة في الأولى ألف؛ لأنّها المجانسة للفتحة، وفي الثانية وأو؛ لأنّها المجانسة للضمّة، وفي الثالثة ياء؛ لأنّها المجانسة للكسرة، وأصله ءء ثرت إءثاراً، فلما اجتمع في كلمة همزتان ثانيتهما ساكنة وجب تخفيفها بإبدالها مدّة من جنس حركة ما قبلها، وكذا يبدل كلّ ما سكن منه ثاني الهمزتين، إلّا ما ندر من قراءة بعضهم قوله تعالى: ﴿إِثْلَافَهُمْ﴾ بالهمزة، والحقّ إيلافهم بالياء مجانسة لكسرة الهمزة الأولى.

فأمّا نحو: أأتمن زيد (أصل المثال أأتمن) بالاستفهام وهمزته مفتوحة؛ والهمزة الثانية همزة وصل ءء تمن من الائتمان حذفت بعد أن جاءت همزة الاستفهام قبلها، فالهمزتان الموجودتان بالفعل إحداهما استفهامية وهي كلمة برأسها والأخرى همزة الفعل، فلهذا قال: فلا يجب فيه الإبدال؛ لأنّ الأولى للاستفهام والثانية فاء الفعل، فليستا من كلمة واحدة بل هما من كلمتين كما ذكرنا.

(وأمّا التصوير الثاني) وهو كون الثانية متحركة بعد ساكنة، فيكون تارةً فيما الهمزتان منه موضع العين المضاعف وتارةً في موضع لامى الاسم. فما همزته في موضع العين المضاعف نحو: سأل ورأس لا يكون فيه إبدال قطعاً بل إدغام، ولذلك لم يتعرض لذكره.

وما همزته في موضع لامى الاسم يجب فيه إبدال الثانية ياء، كما يشهد له قوله: ما لم يكن لفظاً أتمّ فذاك ياء مطلقاً جا. تقول فيما هو على زنة (قَطُرٌ) بكسر الأوّل وفتح الثاني وسكون الثالث من مادة قرء قرأى والأصل قرءء بهمزتين فوجب إبدال الثانية

ياء، وإن كانت الأولى ساكنة يمكن إدغامها في الثانية، بحيث تصبح مع التي بعدها كالشيء الواحد، وإنما لم يدغم؛ لأن الطرف محلّ التغيير فلم يغتفر فيه ذلك كما اغتفر الإدغام في الوسط ممّا تقدم مثاله (سؤال ورأس). وتقول في مثال سفرجل من مادة قرء قرأياً بإبدال الثانية ياء وإبقاء الأولى والثالثة على رسلهما.

(وأما التصوير الثالث) وهو كونهما متحركتين فعلى نوعين؛ لأنه لا تخلو الهمزتان فيه من كونهما مصدرتين أو مؤخرتين، فالمصدرتان تبدل فيهما الثانية واواً تارةً وياءً أخرى، أما ما تبدل فيه واواً فهو إذا كانت مفتوحة بعد مفتوحة، أو مضمومة، أو كانت مضمومة بعد مفتوحة، أو مكسورة، أو مضمومة.

فالأول، أي كونها مفتوحة بعد مفتوحة، نحو: أوادم أصله آدم بهزتين الأولى همزة أفاعل والثانية فاء الكلمة؛ لأنه جمع ءدم وهو أفعال من الأدمة.

والثاني كونها مفتوحة بعد مضمومة نحو: أويدم تصغير آدم أصله اءيدم، ثم دير ثاني همزتيه بحركة ما قبلها وهي الضمة فقلبت واواً كما ترى.

والثالث كونها مضمومة بعد مفتوحة نحو: أوبّ جمع ابّ وهو المرعى أصله أأبب، فنقلت حركة عينه وهي الباء إلى فائه توصلًا إلى الإدغام فصار أب، فأبدلت الهمزة المضمومة واواً فصارت أوب، ومن ذلك أوّم مضارع أم بمعنى قصد، إلا أن هذا النوع من الفعل يخففه بعض العرب، فيقول: «ءمّ» بإبقاء الهمزة الثانية على حالها لشبه أول الهمزتين بهمزة الاستفهام؛ لمعاقبتهما النون والتاء والياء من الفعل المضارع. وقد أشار إلى الوجهين إبقاء الهمزة وإبدالها واواً من (ءمّ) بقوله: وأوّم ونحوه وجهين في ثانيه أمّ، أي اقصد، والمراد بنحوه ما أول همزتيه المتحركتين للمضارع فدخل فيه ائنّ وهو من الأئين، فإنه مثل أوّم في جواز الإبدال واواً والإبقاء همزة.

(والرابع) وهو كون الثانية مضمومة بعد مكسورة.

(والخامس) كونها مضمومة بعد مضمومة، نحو: إوم بكسر الأولى وضمّ الثانية وأوم

متحركة، أو متحركة بعد ساكنة، أو هما متحركتان.

أما الأول: فيجب فيه إيدال الثانية مدة تجانس حركة أولاهما ك (آثرت

بضم الأولى والثانية وهما على زنة إصبع وأبلم بالتحريك الذي ضبطناه.
وأما ما تبدل فيه الهمزة الثانية ياء فهو إذا كانت مفتوحة بعد مكسورة، أو مكسورة
بعد مفتوحة، أو بعد مكسورة، أو بعد مضمومة، فالمفتوحة بعد المكسورة نحو: أئم
من أم، بمعنى قصد، والمكسورة بعد المفتوحة نحو: اين أصله اءن، وقد ينطق
بالأصل على نصّه نظير: أئمة فإنه نطق به بالياء وبالهمزة، والمكسورة بعد المكسورة
نحو: إءم بكسر الهمزتين، والمكسورة بعد المضمومة نحو: اين من الأئين. ويعتبر
الشارح أنّ المثال من باب المتعدي، ولذلك قال: لأنه مضارع أنته أي جعلته يئنّ،
فدخله نقل حركة الحرف الذي أدغم إلى ما قبله والإدغام بعد النقل، ثمّ بدّل ثاني
همزتيه من جنس حركتها وهي الياء المجانسة للكسرة فصار أينّ.

وأما النوع الثاني وهو ما تكون الهمزتان فيه مؤخرتين فتبدل فيه الهمزة الثانية ياءً
سواء كان ما قبلها ساكناً أو متحركاً، ولذلك قال الماتن: ما لم يكن لفظاً أتمّ فذاك ياء
مطلقاً، يعني أنّ ثاني الهمزتين إذا كان متطرفاً وجب إيداله ياء سواء كان أول
الهمزتين ساكناً أم مفتوحاً أم مكسوراً أم مضموماً، ولا يجوز إيداله واواً؛ لأنّ الواو لا
تقع متطرفة فيما زاد على ثلاثة أحرف وإئما تبدل ياء لا غير، ثم ما قبلها إن كان
مفتوحاً قلبت ألفاً، وإن كان مضموماً كُسر، فتقول في مثال جَعَفَر بفتح فسكون ففتح
وزِبرج بكسر فسكون فكسر وبرثن بضم فسكون فضمّ من مادّة قرء قرء وقرء
وقرء بضبط جعفر وزبرج وبرثن، ونحو ذلك قولهم: «رزيئة ورزايا» وأصله رزاء
بهمزتين فأبدلت الثانية منهما ياءً ثم ألفاً، وللفصل بين الألفين أبدلت الهمزة الأولى
ياءً فصارت رزايا، ومثله خطيئة وخطايا.

والتصحيح بإبقاء الهمزة على حالها قليل كقول بعضهم: «اللهم اغفر لي خطائيء
بياء المتكلم».

أُوْثِرَ إِثَاراً)، أصله: (أَأَثَرْتُ أَوْثَرَ إِثَاراً).

فلما اجتمع في كلمة همزتان ثانيتهما ساكنة وجب تخفيفها بإبدالها مَدَّة من جنس حركة ما قبلها؛ لأنَّ بها حصل الثقل، فَخُصَّتْ بالتخفيف، وكذا كل ما سكن منه ثاني الهمزتين، إلَّا ما ندر من قراءة بعضهم قوله تعالى: ﴿إِثْلَافَهُمْ رَحْلَةَ الشَّتَاءِ وَالصَّيْفِ﴾.

فأما نحو: أأتمن زيد، فلا يجب فيه الإبدال؛ لأنَّ الأولى للاستفهام، والثانية فاء الفعل، فليستا من كلمة واحدة.

وأما الثاني: فيجيء فيما الهمزتان منه موضع العين المضاعف، أو في موضع لامِي الاسم، فما همزتا ه في موضع العين المضاعف - نحو: (سَأَل) - لا إبدال فيه البتة، ولذلك لم يتعرض لذكره.

وما همزتا ه في موضع لامِي الاسم يجب فيه إبدال الثانية ياء، كما يشهد له قوله:

فَذَاكَ يَاءٌ مُطْلَقاً جَا

تقول في مثال (قِمَطَرٌ) من (قَرَأَ: قِرَأِي) والأصل: (قِرَأُ)، فالتنقي في الطرف همزتان فوجب إبدال الثانية ياءً.

وإن كانت الأولى ساكنة يمكن إدغامها بحيث تصير مع التي بعدها كالشيء الواحد؛ لأنَّ الطرف محل التغيير، فلم يغتفر فيه ذلك، كما اغتفر ذلك في نحو: (سَأَل).

وتقول في مثال (سَفَرَجَل) من (قَرَأَ): (قَرَأِيّاً) بإبدال الثانية ياء، وتصحيح الأولى والثالثة.

وأما الثالث: فعلى نوعين؛ لأنَّه لا تخلو الهمزتان فيه من كونهما مصدرتين

أو مؤخّرتين.

فالنوع الأول: تبدل فيه الثانية واواً تارةً وياءً أخرى. أمّا ما تبدل فيه واواً فهو: إذا كانت مفتوحة بعد مفتوحة، أو مضمومة، أو مضمومة بعد مفتوحة، أو مكسورة، أو مضمومة، فالأول نحو: (أَوَادِم) أصله: (آآِدِم) بهزتين؛ الأولى: همزة (أَفَاعِل) والثانية: فاء الكلمة، لأنه جمع (آآَدِم) وهو (أَفْعَلُ) من الأدمة. والثاني نحو: (أُوَيْدِم) تصغير (آَدِم) أصله (أُوَيْدِم)، ثم دِير ثاني همزتيه بحركة ما قبلها، فقلبت واواً، كما ترى.

والثالث نحو: (أُوبُّ) جمع (أُبُّ) وهو المرعى، أصله: (أُأِبُّ)، فنقلت حركة عينه إلى فائه توصلأً إلى الإدغام فصار (أُأِبُّ)، ثم دِير ثاني الهمزتين بحركتها فصار (أُوبُّ).

ومن ذلك (أُوَمِّ) مضارع (أُمِّ)، إلّا أن هذا النوع من الفعل يخففه بعض العرب فيقول: «أُمَّ»؛ لشبه أول همزتيه بهمزة الاستفهام لمعاقبتهما النون والتاء والياء.

وقد أشار إلى هذا بقوله:

..... وأوَم ونحوه وجهين في ثانيه أم

والمراد بـ (نحوه): ما أول همزتيه المتحركتين للمضارع، فدخل فيه (أَيْنُّ) فإنه مثل (أُوَمِّ) في جواز الإبدال والتحقيق.

والرابع والخامس نحو: (إُوَمِّ، وَأُوَمِّ) وهما مثالا: (إِضْبَع، وَأُبْلَم) من (أُمَّ).

وأما ما تبدل فيه ياءً فهو إذا كانت مفتوحة بعد مكسورة، أو مكسورة بعد مفتوحة، أو مكسورة، أو مضمومة.

فالأول نحو: (أُئِم) مثال (إِضْبَع) من (أُمَّ).

والثاني نحو: (أَيْنَ) أصله (أَنَّ) بهمزيْن الأولى همزة المتكلم، والثانية فاء الكلمة؛ لأنَّه مضارع (أَنَّ) ولكنه استثقل فيه توالي الهمزتين فخفف بإبدال الثانية من جنس حركتها. وقد يقال: «أَنَّ» لشبه الأولى بالمنفصلة كما ذكرناه. ولم يعامل هذه المعاملة من غير الفعل، إلا ﴿أَيِّمَةً﴾ فإنه قد جاء بالإبدال والتصحيح، وعليه قراءة ابن عامر والكوفيين.

والثالث نحو: (إِيْثِم) مثال (إِصْبَع) من (أَمَّ).

والرابع: (أَيْنَ) أصله: (أَيْنَ) لأنَّه مضارع (أَنْتَه) أي: جعلته يئن، فدخله النقل والإدغام، ثم خفف بإبدال ثاني همزتيه من جنس حركتهما فصار (أَيْنَ). وأما النوع الثاني: فتبدل فيه الهمزة الثانية ياء، سواء كان ما قبلها ساكناً أو متحركاً، ولذلك قال:

..... ما لَمْ يَكُنْ لَفْظاً أَتَمَّ

..... فذاك ياءٌ مُطْلَقاً

يعني: أن ثاني الهمزتين إذا كان متطرفاً فأوجب إيداله ياءً، سواء كان أول الهمزتين ساكناً أو مفتوحاً أو مكسوراً أو مضموماً، ولا يجوز إيداله واواً؛ لأنَّ الواو لا تقع متطرفة فيما زاد على ثلاثة أحرف، وإنما تبدل ياءً، ثم ما قبلها إن كان مفتوحاً قُلِبَتْ ألفاً، وإن كان مضموماً كُسِرَ، فتقول في مثال (جَعْفَرٌ وَزَيْرُجٌ وَبُرْثُنٌ) من (قرأ): (الْقَرَأُ وَالْقِرْئُ وَالْقُرُوءُ).

ونحو ذلك قولهم: «رَزِيَّةٌ وَرَزَايا» الأصل: (رَزَائِي) فأبدلت ثاني همزتيه ياءً، ثم عُوْمِلَ معاملة (قضايا) فصار (رَزَايا). ومثله (خَطِيئَةٌ وَخَطَايا). والتصحيح في هذا النحو نادر، كقول بعضهم: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطَائِي». والله أعلم.

وَيَاءٌ أَقْلَبُ أَلْفًا كَسْرًا تَلَا أَوْ يَاءٌ تَصْغِيرٍ بِوَاوٍ ذَا أَفْعَلًا

قوله: «وياء اقلب ألفا كسراً تلاً»: كسراً أو تلا ياء تصغير، وهذا الفعل افعله بالواو المتطرفة حيث تلى كسراً، أو ياء تصغير، أو تقع الواو قبل تاء التانيث، أو قبل زيادتي فعلان. وعليه فيجب قلب الألف ياء في موضعين:

(أحدهما): أن يعرض كسر ما قبلها لأجل صيغة الجمع كقولك في جمع مصباح: مصابيح أبدلت الألف بعد الباء ياءً؛ لأنه لما كُسر ما قبلها للجمعية لم يمكن بقاؤها لتعذر النطق بالألف بعد غير الفتحة، فردّت إلى مجانس حركة ما قبلها فصارت ياء كما ترى.

(الموضع الثاني): أن يقع قبلها ياء التصغير كقولك في غزال: غزِيل، فالياء المشددة ياء إن أحدهما ياء التصغير والثانية مقلوبة الألف.

وقوله: بواو ذا افعل في آخر، يفهم منه أنه يفعل بالواو الواقعة أخيراً ما فعل بالألف من إبدالها ياء لكسر ما قبلها، أو لمجيئها بعد ياء التصغير. فالأوّل نحو: رضى وقوى أصلهما رضى وقوى بفتح الحرف الأوّل وكسر الثاني منهما، ولما كسر ما قبل الواو وكانت بتطرفها معرضة لسكون الوقف عوملت بما يقتضيه السكون؛ من وجوب إبدالها ياءً توصلًا إلى الخفة وتناسب اللفظ بين الكسرة والياء، ومن ثم لم تتأثر الواو بالكسرة وهي غير متطرفة كعوض وعوج، إلّا إذا كان مع الكسرة ما يعضدها وهو الألف التي قيل: إنّها بحكم الياء كحَوْضٍ وحِياضٍ وسَوَاطٍ وسياط.

والثاني وهو مجيئها بعد ياء التصغير كقولك في تصغير جرو: جُرّي، أصله جريو فاجتمعت الياء والواو وسبقت إحداها بالسكون وفقد المانع من الإعلال، والمانع هو كونهما من كلمتين لا كلمة واحدة وكونهما من كلمتين، نحو قولك: القاضي وليّ، فياء القاضي من كلمة وواو ولي من كلمة أخرى، وحيث فقد المانع من الإعلال قلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء فصار جُرّي، وليس جُرّي ونظيره مقصوداً له

من قوله: «بواو ذا افعلًا في آخر»، إنّما مقصوده التنبيه على النوع الأوّل وهو ما كان من قبيل رضو وقوو؛ لأنّ قلب الواو ياءً لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون لا يختصّ بالواو المتطرفة ولا بما سبقها ياء التصغير، على ما سيأتي ذكره في موضعه إن شاء الله تعالى.

وقوله: «أو قبل تاء التأنيث أو زيادتي فعلان»: مثاله شجية أصله شجوة لأنّه من الشجو وهو الحزن، ففعل بالواو قبل تاء التأنيث ما فعل بها متطرفة؛ لأنّ تاء التأنيث في حكم الانفصال، فكأنّ الواو واقعة في الطرف وما قبلها مكسور، وكذا الألف والنون في نحو: فعلان لما حكم الانفصال كتاء التأنيث، ولذلك تقول في مثال: ضريان بفتح فكسر من مادة غزو: غزيان بقلب الواو ياء.

وقوله: «ذا أيضاً»: وهو قلب الواو ياءً لكسر ما قبلها (رأوا) في مصدر الفعل المعتلّ عيناً، وذلك نحو: صام صياماً وانقاد انقياداً، والأصل صوام وانقواد، ولكنه لما اعتلّت الواو في الفعل، أي انقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، استثقل بقاء الواو في المصدر بعد كسرة ما قبلها وقبل حرف هو الألف يشبه الياء لتعاقبه معها غالباً فاعتلّت، أي فانقلبت الواو في المصدر ياء حملاً للمصدر على فعله في أصل القلب لا في كيفيته، فإنّ الواو في الفعل انقلبت ألفاً وفي المصدر انقلبت ياء ليصير العمل في اللفظ من وجه واحد في أصل القلب، إلّا فيما شدّ من قوله: «نار نواراً» لا نياراً، بمعنى نفر، فلو صحّت الواو في الفعل ولم تقلب بقيت في المصدر على رسلها ولم يؤثر كونها بين الكسرة والألف، وذلك نحو: لاوذ لواذاً وجاور جواراً، وكذا تبقى لو لم تكن قبل الألف؛ لأنّ العمل والنصرف في الكلمات بالقلب والتحويل حينئذٍ مع التصحيح وإبقاء الحرف على رسله يكون أقلّ، أي أنّه يكون في الفعل نفسه ولا يتجاوزّه إلى مصدره، وذلك نحو: حال وأصله حول فتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فانقلب ألفاً حولاً بكسر الحاء وبعد الواو لام لا ألف، وهكذا عاد المريض

فِي آخِرٍ أَوْ قَبْلَ تَا التَّائِيثِ أَوْ زِيَادَتِي فَعَلَانَ ذَا أَيْضاً رَأَوْا

يجب قلب الألف ياء في موضعين:

أحدهما: أن يعرض كسر ما قبلها للجمعية، كقولك في جمع (مصباح): (مصاييح) أبدلت الألف ياء؛ لأنه لما كُسِر ما قبلها للجمعية لم يمكن بقاؤها، لتعذر النطق بالألف بعد غير الفتحة، فَرُدَّتْ إلى مجانس حركة ما قبلها، فصارت ياءً كما ترى.

الثاني: أن يقع قبلها ياء التصغير، كقولك في (غزال): (غَزِيل): بإبدال الألف ياء وإدغام ياء التصغير فيها؛ لأنَّ ياء التصغير لا تكون إلَّا ساكنة، فلم يمكن النطق بالألف بعدها فَرُدَّتْ إلى الياء، كما ردت إليها بعد الكسرة. وقوله:

..... بواوٍ ذَا أَفْعَلَا

..... فِي آخِرٍ

يفهم منه أنه يُفعل بالواو الواقعة آخرًا ما فُعِلَ بالألف من إبدالها ياء لكسر ما قبلها، أو لمجيئها بعد ياء التصغير.

فالأول نحو: (رَضِيَّ وَقَوِيَّ): أصلهما: (رَضَوْ وَقَوَوْ) لأنهما من الرضوان والقوة، ولكنه لما كسر ما قبل الواو وكانت بتطرفها معرضة لسكون الوقف عُوْمِلَتْ بما تقتضيه السكون من وجوب إبدالها ياء توصلاً إلى الخفة، وتناسب اللفظ.

ومن ثَمَّ لم تتأثر الواو بالكسرة وهي غير متطرفة (كعَوْض، وعِوَج) إلَّا إذا

كان مع الكسرة ما يعضدها كـ (حَوْضٌ وحِياضٌ، وسَوْطٌ وسيَاطٌ).

والثاني: كقولك في تصغير (جرو): (جُرِّيٌّ) أصله (جُرْيُوٌّ) فاجتمعت الياء والواو، وسبقت إحداهما بالسكون، وفقد المانع من الإعلال، فقلبت الواو ياءً، وأُدغِمَت الياء في الياء فصار (جُرِّيٌّ). وليس هذا النوع بمقصودٍ له من قوله:

..... بواوٍ ذا أفْعَلا

..... في آخِرٍ

إنما مقصوده التنبيه على النوع الأول؛ لأنَّ قلب الواو ياءً لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون لا يختص بالواو المتطرفة، ولا بما سبقها ياء التصغير، على ما سيأتي ذكره في موضعه إن شاء الله تعالى.

قوله:

..... أو قبل تا التأنيث أو زيادتي فعَلا ن

مثاله: (شَجِيَّةٌ) أصله (شَجْوَةٌ) لأنه من الشجوة، ففعل بالواو قبل تا التأنيث ما فعل بها متطرفة؛ لأنَّ تاء التأنيث في حكم الانفصال، وكذا الألف والنون في نحو: (فَعْلان) لها حكم الانفصال أيضاً. ولذلك تقول في مثال (ضَرْبان) من (غَزَوْ غَزِيان).

وقوله:

..... ذا أيضاً رَأَوْا

تتمة قوله:

فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا وَالْفِعْلِ مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا نَحْوُ الْحَوْلِ

وذلك نحو: (صَامَ صِيَامًا، وانقاد انقيادًا) والأصل: (صَوَام، وانقيواد)، ولكنه لما اعتلت الواو في الفعل استثقل بقاؤها في المصدر بعد الكسرة وقبل حرف يشبه الياء، فاعتلت حملاً للمصدر على فعله بقلبها ياءً، ليصير العمل في اللفظ من وجه واحد، إلا فيما شذ من قولهم: «نَارَ نَوَارًا» بمعنى: (نَفَر).

فلو صحّت الواو في الفعل لم يؤثر كونها بين الكسرة والألف، نحو: (لاوَذَا، لجَاوَرَ جَوَارًا). وكذا لو لم تكن قبل الألف؛ لأنّ العمل حينئذٍ مع التصحيح يكون أقل، وذلك نحو: (حَالٌ جَوْلًا، وعَادَ المَرِيضَ عَوْدًا).

وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أَعِلَّ أَوْ سَكَنَ فَاحْكُمْ بِذَا الْإِعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنْ

نقول: أينما عرض كون الواو مكسوراً ما قبلها، وهي عين جمع، اعتلت

قوله: «نقول أينما عرض كون الواو»: أي وجودها مكسوراً الحرف الذي قبلها والواو عين في جمع اعتلت في مفردة وانقلبت أو سُكِّنَتْ في مفردة وسلمت من الانقلاب وجب قلبها ياءً، وليس ذلك على إطلاقه، بل وجوب القلب فيه مشروط بوقوع الألف بعد الواو، وما جمع الشروط هو نحو: ديار وثياب ومفردهما دار وثوب، وهذان الجمعان من حقهما أن يكونا دواراً وثواباً، ولكن قلبت الواو في الجمع ياءً لانكسار ما قبلها وهي الدال والثاء ومجيء الألف بعدها مع كونها في واحد ديار معتلة، أي منقلبة إلى ألف (دار) لتحركها وانفتاح ما قبلها، وفي واحد ثواب أو ثياب شبيهة بالمعتل، أي بما من شأنه أن ينقلب، وإنما لم ينقلب لكونه حرف لين ميّت بسبب سكونه. ولزوم وجود الألف بعد الواو في وجوب قلبها ياءً دلّ عليه بقوله: «وصحّحوا» أي لم

في واحده أو سكنت فيه وجب قلبها ياء.

وليس ذلك على إطلاقه، بل وجوب القلب فيه مشروطٌ بوقوع الألف بعد الواو، وذلك نحو: (ديار، وثياب) أصلهما (دِوار، وثِواب)، ولكن قلبت الواو في الجمع ياءً لانكسار ما قبلها ومجيء الألف بعدها مع كونها في الواحد: إما معتلة: كـ (دار) أو شبيهة بالمعتل في كونها حرف لين ساكناً ميتاً كـ (ثوب).

وهذا الشرط المذكور في وجوب القلب يدل عليه مساق قوله:

وَصَحَّحُوا فِعْلَةً وَفِي فِعْلٍ وَجَهَانٍ وَالْإِعْلَالُ أَوْلَى كَالْحَيْلِ

يقلبوا الواو إلى الياء في الجمع على زنة (فِعْلَة) كعودة بكسر العين وفتح الواو جمع عود بفتح العين، وبعد الواو دال وهو المسنن من الإيل والشاء.
وأما الواو في الجمع يأتي على وزن (فَعْل) بكسر ففتح، ففيها وجهان: الصحة والإعلال، والإعلال أولى فالذي لا يعْل ولا يقلب هو ما كان في الجمع على وزن (فَعْلَة)، والذي يجوز فيه الوجهان هو ما كان على وزن (فعل)، والذي يجب إعلاله هو ما كان على وزن (فعال) بكسر ففتح وألف، فوزن (فَعْلَة) بكسر ففتح ألزموا عينه التصحيح نحو: عود وعودة وكوز وكوزة؛ لأنه لما عدمت الألف قلَّ عمل اللسان فخفَّ النطق بالواو بعد الكسرة فصَحَّت، ولم يجز قلبها إلا فيما شذَّ من قول بعضهم: «ثيرة» مكان ثورة جمع ثور؛ لأنه انضمَّ إلى عدم الألف بعد الواو تحصين الواو ببعدها عن طرف الكلمة بسبب تاء التانيث.

وأما وزن (فَعْل) بكسر ففتح فجاء فيه التصحيح وعدم القلب كحاجة وحوج نظراً إلى عدم الألف بعد الواو، وجاء فيه الإعلال أيضاً كقائمة وقيم وحيلة وحيِل وديمة وديم؛ نظراً إلى أنَّ الواو بقربها من الطرف قد ضعفت وثقل فيها التصحيح فأعلت وقلبت.

لأنه تضمن بيان ما لا يُعلُّ، وما يجوز فيه الوجهان من كل واو مكسور ما قبلها وهي عين الجمع اعتلت في واحده، أو سكنت، ففهم أنه يجب الإعلال فيما سكت عن ذكره، وهو (فعال).

فأما (فعلة) فالزموا عينه التصحيح، نحو: (عَوْدٌ وَعَوْدَةٌ، وَكُوْزٌ وَكِوْزَةٌ)؛ لأنه لما عدمت الألف قلَّ عمل اللسان فخفَّ النطق بالواو بعد الكسرة فصحت، ولم يجز اعتلالها إلا فيما شدَّ من قول بعضهم: (ثِيْرَةٌ)؛ لأنه انضم إلى عدم الألف تحصيل الواو، ببعدها عن الطرف بسبب تاء التانيث.

وأما (فعل) فجاء فيه التصحيح كـ (حاجة وجوج) نظراً إلى عدم الألف والإعلال أيضاً كـ (قائمة وقيم، وحيلة وحيل، وديمة وديم) نظراً إلى أنها بقربها من الطرف قد ضعفت وثقل فيها التصحيح فأعلت غالباً.

وَالْوَاوُ لَمَّا بَعْدَ فَتْحِ يَا أَنْقَلَبَ كَالْمُعْطِيَانِ يَرْضَيَانِ وَوَجَبَ
إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفٍ وَيَا كَمُوقٍ بِذَا لَهَا اعْتَرَفَ

تبدل الواو ياءً إن تطرفت رابعة فصاعداً وانفتح ما قبلها؛ لأنَّ ما هي فيه إذ

قوله: «تبدل الواو ياءً إن تطرفت»: أي وقعت في الآخر رابعة فصاعداً، ويفهم ذلك من قوله: كالمعطيَّان، فإنَّ هذه الصيغة من فعلٍ رباعي وانفتح ما قبلها - كالمثال المذكور - بزنة اسم المفعول؛ لأنَّ ما الواو فيه على الوصف المذكور لا يعدم نظيراً يستحق القلب، والنظير هو معطيَّان اسم فاعل، وليس هو من الباب المتحدَّث عنه؛ لأنَّ ما قبل الياء مكسوراً لا مفتوح فيحمل اسم المفعول على نظيره اسم الفاعل في القلب، وذلك نحو: أعطيت أصله أعطوت بالواو؛ لأنه في الأصل من عَطَا يعطو بمعنى أخذ، فلمَّا دخلت عليه همزة التثقل صارت الواو رابعةً حروفه، فقلبت ياءً حملاً للماضي

على مضارعه الذي هو يُعطي، كما حمل اسم المفعول من نحو: معطيان على اسم الفاعل، وكذا يُرضيان بالبناء للمجهول حتى يكون ما قبل الياء مفتوحاً أصله يرضوان لأنه من الرضوان، ولكن قُلبت واوه بعد الفتحة ياءً حملاً لبناء المجهول على بناء المعلوم الذي هو أيضاً ياءؤه مقلوبة.

وهكذا يجب إبدال الألف بعد الضمة واواً نحو: بُويح وضورب، ومعلومهما بايَع وضارب.

وهكذا يجب إبدال الياء واواً إن كانت الياء ساكنة مفردة - أي غير مكررة - مدغمة بعد ضمة، وذلك نحو: مُوقن وموسر اسمي فاعلٍ من أيقن وأيسر، فإن أصلهما ميّقن وميسر، ولو تحرّكت الياء قويت على الصحة وعدم الانقلاب غالباً، نحو: هُيام بضم الهاء وتخفيف الياء، وهو العطش الشديد أو اختلال العقل من العشق.

وقيد (غالباً) احترازاً عما سيجيء في قوله: وواوا إثر الضم ردّ الياء... الخ.

وهكذا لو تحصّنت الياء لتضعيف بقيت كحيض جمع حائض.

وإذا اقتضى القياس في جمع وقوع الياء الساكنة المفردة بعد ضمة لم تخفف بإبدالها واواً، بل تحوّل الضمة قبلها كسرة؛ لأنّ الجمع أثقل من المفرد، فكان أحقّ بمزيد التخفيف فعدل عن إبدال يائه واواً إلى إبدال الضمة كسرة، وذلك نحو: هيماء وجمعها هُيم بهاء مضمومة وياء ساكنة نظير حُمُر وحمراء، وهكذا بيضاء وجمعها بيض بضم الباء وسكون الياء، وأزيل هذا الثقل بكسر الهاء والباء فخفّت الكلمتان.

وتبدل الياء المتحركة بعد الضمة واواً إن كانت لام فعل كنهو الرجل - أي صار صاحب عقل - من النهى، فإن أصله نهى الرجل بالياء لقولهم في المصدر منه: نهية وهي العقل، ونحو: قضا الرجل في مقام التعجب بمعنى ما أقضاه، وأصله قضي بالياء.

أو كانت الياء لام اسم مختوم بتاء التأنيث يبناء الكلمة عليها لا طروء تاء التأنيث عليها بالعارض، كأن تبنى من رمى يرمي مثال مقدرة بفتح الميم وضم الدال، فتقول

حينذاك: مرموة بالواو لا الياء، فلو كانت التاء عارضةً أُبدلت الضمة قبل الياء كسرة وسلمت الياء من الانقلاب، كما يجب قلب الضمة كسرة مع تجريد الكلمة عن التاء، وذلك نحو: أتوانى توانياً بكسر النون قبل الياء، وإن كان أصله الضمّ لأنّه نظير تدارك وتكاسل، ولكنه خُفّف بإبدال ضمته كسرة لأنّه ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة لازمة، وإذا لحقته التاء للدلالة على المرة قلت: توائية بكسر النون وإبقاء الياء سالمة؛ لأنّ هذه التاء عارضةٌ فلا اعتداد بها.

او كانت الياء لام اسم مختوم بالألف والنون، كأن تبني من الرمي مثل: سبعانٍ (بصيغة التثنية من سبع)، فإنّك تقول: رموان وأصله رَمِيان بفتح فضمّ فقلبت الياء واواً مجانسةً للضمة قبلها، وكما أن التاء في مرموة صانت الضمة قبل الياء حتى استدعت قلبها إلى واو لتجانسها؛ كذلك الألف والنون في رموان صانت الضمة قبل الياء حتى استدعت قلبها إلى واو لتجانسها، وصيانة التاء والألف والنون للضمة وبالتالي للواو معناها أن الواو لم تقع في طرف الكلمة حتى تستغرب.

وإذا كانت الياء المضموم ما قبلها عيناً لصيغة (فُعْلَى) بضم فسكون وصفاً لا اسم عين جازَ تبديل الضمة كسرةً وإبقاء الياء على رسلها، كما جاز إبقاء الضمة وقلب الياء واواً لتجانسها، وذلك كقولهم في أنثى الأكيس والأضيّق: الكيسى والضيقى والكوسى والضوّقى، وإبقاء الياء لمراعاة وجودها في المذكر وقلبها واواً لضمّ ما قبلها مراعاةً لصيغة (فُعْلَى) بضم فسكون، فإنّ هذه الزّنة لا تحفظ إلّا بالضمّ ومجانسة الواو لها. أمّا إذا كانت (فُعْلَى) اسمَ عينٍ كطوبى اسم شجرة فإنّه يتعيّن قلب الياء واواً. وشذّت قراءة من قرأ ﴿طيبى لهم وحسن مآب﴾.

ثمّ يجب أن يلتفت أن فعلى (بضم فسكون) الواقعة صفة تارةً لا يراد بها إلّا الوصف المحض، وهذه يتعيّن فيها قلب الضمة كسرة؛ لتسلم الياء من الانقلاب كـ ﴿قسمة ضيزى﴾، أي جائرة ومشية حيكى، أي يتحرك فيها المنكبان، وتارةً أخرى لا تراد

ذاك لا يعدم نظيراً يستحق الإعلال، فيحمل هو عليه، وذلك نحو: (أَعْطِيْتُ) أصله: (أَعْطَوْتُ) لأنه من (عَطَا يَعْطُو) بمعنى: أَخَذَ، فلَمَّا دخلت عليه همزة النقل صارت الواو رابعةً، فقلبت ياءً حملاً للماضي على مضارعه، كما حمل اسم المفعول من نحو: (مُعْطِيَان) على اسم الفاعل، وكذا (يَرْضِيَان) أصله (يَرْضَوَان) لأنه من الرضوان، ولكن قلبت واوه بعد الفتحة ياءً حملاً لبناء المفعول على بناء الفاعل.

قوله:

..... وَوَجَبُ

إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفٍ

مثاله: (بويع وضورب).

وقوله:

..... وَيَا كُمُوقِنٍ بِذَالِهَا اعْتَرِفْ

يعني: أنه يجب إبدال الياء واواً إن كانت ساكنة مفردة بعد ضمة، وذلك نحو: (مُوقِن ومُوسِر) أَصْلُهُمَا: (مُؤَيِّن ومُؤَيِّر) لأنهما من أَيْقَنَ وَأَيَّسَرَ، ولو تحرَّكت الياء قويت على الضمة ولم تُعَلَّ غالباً نحو: (هيام).

وقولي: (غالباً) احترازاً مما يأتي ذكره. وكذلك لو تحصَّنت الياء بالتضعيف كـ (حَيَّض).

المحضة، بل ما تقابل المذكر كطوبى وأطيب وكوسى وأكيس وضوقى وأضيق. وهذا هو ما مراد الماتن في الرجز، لا الوصف المحض الذي أشار إليه الشارح بقوله: احترازاً من نحو طوبى بمعنى طيبة.

وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا يُسْقَلُ هَيْمٌ عِنْدَ جَمْعِ أَهْيَمًا

إذا اقتضى القياس في جمع وقوع الياء الساكنة المفردة بعد ضمة لم تخفف بإبدال الياء واواً، بل بتحويل الضمة قبلها كسرة؛ لأنَّ الجمع أثقل من الواحد، فكان أحق بمزيد التخفيف فعدل عن إبدال عينه حرفاً ثقیلاً - وهو الواو - إلى إبدال الضمة كسرة، وذلك نحو: (هَيْمَاءٌ وَهَيْمٌ، وَيَيْضَاءٌ وَبَيْضٌ) لأنهما نظيران: (حَمَاءٌ وَحُمْرٌ).

وَوَاوًا آثَرَ الضَّمِّ رَدًّا أَلْيَا مَتَى أَلْفِي لَامَ فِعْلٍ أَوْ مِنْ قَبْلِ تَا

كَتَاءٍ بَانَ مِنْ رَمَى كَمَقْدَرَةٍ كَذَا إِذَا كَسَبُعَانَ صَيْرَةٍ

تبدل الياء المتحركة بعد الضمة واواً، إن كانت لام فعل، كـ (نَهَوُ الرجل) أصله (نَهَى الرجل) لقولهم في المصدر منه: (نُهِيتُهُ). ونحو (قَضَوُ الرجل) بمعنى: ما أقضاه! أو كانت لام اسم مبني على التأنيث بالتاء، كـ (مَرْمُوءَةٌ) مثال (مَقْدَرَةٌ) من (رَمَى).

فلو كانت التاء عارضة أبدلت الضمة كسرة وسلمت الياء، كما يجب ذلك مع التجريد، وذلك نحو: (تَوَانِي تَوَانِيًا) أصله: (تَوَانِيًا) لأنه نظير (تَدَارُكٌ)، ولكن خُفِّفَ بإبدال ضمته كسرة؛ لأنه ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة لازمة.

وإذا لحقته التاء للدلالة على المرة قلت: (تَوَانِيَةٌ)؛ لأنها عارضة فلا اعتداد

قوله:

..... كذا إذا كسبُعان صَيَّرَهُ

أي: كذلك يجب إبدال الياء بعد الضمة واواً فيما صيَّره الباني له على مثال (سَبُعان) وهو اسم مكان، وذلك نحو: (رَمُوان) أصله (رَمِيان) لأنه من (رميت)، ولكن قلبت الياء واواً وسلمت الضمة قبلها؛ لأنَّ الألف والنون لا يكونان أضعفَ حالاً من التاء اللازمة في التحصين من التطرف.

وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا لِفُعْلَى وَصَفًا فَذَاكَ بِالْوَجْهِينِ عَنْهُمْ يُلْفَى

يعني: إذا كانت الياء المضموم ما قبلها عيناً لـ (فُعْلَى) وصفاً جاز تبديل الضمة كسرة وتصحيح الياء وإبقاء الضمة وإبدال الياء واواً، كقولهم في أنثى (الأكَيْس، والأَضَيِّق): «الكَيْسَى والضَيْقَى، والكُوسَى والصُّوقَى» ترديداً بين حملة على مذكره تارةً، وبين رعاية الزنة أخرى.

وقوله:

..... وصفاً

احترازاً من نحو: (طوبى) بمعنى (الطيبة).

فصل

مِنْ لَامٍ فَعَلَىٰ أَسْمَاءٍ أَتَىٰ الْوَاوُ بَدَلٌ يَاءٍ كَتَقَوَّىٰ غَالِبًا جَا ذَا الْبَدَلِ
تبدل غالباً الواو من الياء الكائنة لاماً لـ (فَعَلَىٰ) اسماً فرقاً بينه وبين
الصفة، وذلك نحو: (تَقَوَّىٰ) أصله (تَقَيَّا) لأنه من تقيت، ولكنهم قلبوا الياء واواً
ليُفَرِّقُوا بينه وبين (صَدْيَا، وَخَزْيَا) من الصفات، وَخَصَّوْا الاسم بالإعلال؛ لَأَنَّهُ

فصل

قوله: «مِنْ لَامٍ فَعَلَىٰ»: بفتح فسكون حيث تكون (فَعَلَىٰ) اسماً لشيء لا وصفاً تكون الواو
المتطرفة بدل ياء في الغالب فرقاً بين الاسم وبين الصفة، وذلك نحو: تقوى فإن
أصلها تقيا لأنها من تقيت بالياء، ولكن العرب قلبوا الياء واواً ليفرقوا بينها وبين
الوصف حيث يقال: امرأة صديا وخزيا، أي عاطشة مخزية، وَخَصَّوْا الاسم دون
الصفة بالإعلال والإبدال؛ لَأَنَّهُ أَخَفَّ مِنَ الصِّفَةِ فَكَانَ أَحْمَلَ لِلثِقَلِ، ومثل تقوى
شروى بمعنى المثل، وفتوى وبقوى وثنوى بمعنى الفتيا والبقيا والثنيا.
وقوله: غالباً احترازاً من نحو قولهم للرائحة: ريّاً بالياء ولولد البقرة الوحشية: طغياً
ولمكان بعينه: سعيّاً.

وإذا كانت الواو لاماً لـ (فَعَلَىٰ) بضم فسكون أبدلت ياءً نحو: الدنيا فإنّها وصف بمعنى
الدنو، والعليا وصف بمعنى العلوّ. وشذّ التصحيح كقول أهل الحجاز: قصوى لا قصيا.
أمّا إذا كانت (فَعَلَىٰ) اسماً لا وصفاً سلمت الواو من الانقلاب كحزوى اسم موضع
بعينه.

أخفُّ من الصفة، فكان أحمل للثقل.

ومثل (تقوى): (الشروى) بمعنى: المثل و (الفتوى، والبَقْوَى، والتَّشْوَى) بمعنى: (الفتيا، والبَقْيَا، والتَّشْيَا).
وقوله:

..... غالباً

احترازاً من نحو قولهم للرائحة: «رَيًّا»، ولولد البقرة الوحشية: «طَغْيَا» ولمكان بعينه: «سَعْيَا».

بِالْعَكْسِ جَاءَ لَمْ فُعْلَى وَصَفَا وَكَوْنُ قُضْوَى نَادِرًا لَا يَخْفَى

يقول: إذا كانت الواو لا مأل (فُعْلَى) وصفاً أبدلت ياء نحو: (الدُّنْيَا والعُلْيَا).
وشدَّ قول أهل الحجاز: (القُضْوَى)، فإن كانت (فُعْلَى) اسماً سلمت الواو (كحُزْوَى).

فصل

إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا وَآتَصَلَ وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيًّا

فصل

قوله: «إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ»: تلفظاً وكتابةً مِنْ وَاوٍ وَيَاءٍ واتصلاً بعضاً ببعض؛ بأن كانا من كلمة واحدةٍ وبلا فصل بينهما، وكان سكون السابق متأسلاً كما أَنَّ ذاته متأسلة، فحيث تنتم هذه الشروط فياء الواو اقلبنّ مدغماً لإحدى الياءين في الأخرى. ومثال ما جمع الشرائط وتقدمت الياء على الواو سَيِّدٌ وَمَيِّتٌ، فَإِنَّ أَصْلَهَا سَيُّودٌ عَلَى زنة (فَيَعْلُ) بقاء مفتوحة وياء ساكنة، وكذلك أَصْلٌ مَيِّتٌ مَيُّوتٌ، وبعد قلب الواو ياءً وإدغام الياءين صارت الكلمتان (سَيِّدٌ وَمَيِّتٌ). مثال ما جمع الشرائط وتقدمت فيه الواو على الياء قولنا: طَيٌّ وَلَيٌّ في مصادر طويته ولويته، وأصلهما طوى ولوى، فأبدلت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء فصارت طَيَّاً وَلَيَّاً.

وحيث لا تتصل الواو بالياء كزيتون فلا إبدال، وكذا لو كانت كلٌّ منهما في كلمة مستقلة كقولنا: يدعو ياسر ويغي واعد فلا إبدال، وكذا لو كان السابق منهما متحركاً فلا إبدال نحو: طويل وغيور، أو واوية الواو ويائية الياء عارضة نحو: (رُؤْيِه) بضم الراء وسكون الواو مخفف رؤية بهمز بعد الراء، فَإِنَّ ذات الواو عارضة مع التخفيف المزبور، أو كان سكون الحرف منهما عارضاً مثل: قوى بفتح القاف وسكون الواو بعدها (ياء) مُخَفَّفٌ قوى من القوة، فَإِنَّ وَاوٍ قوى متحركة في الأصل. وإن حذفت

فَيَاءٌ أَلَوَاوَ أَقْلَبَنَّ مُدْغِمًا وَشَذَّ مُعْطَى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

إذا التقى في كلمة واو وياء، وسكن سابقهما سكوناً أصلياً، توصل إلى تخفيفه بإبدال الواو ياء، وإدغام الياء في الياء، وذلك نحو: (سَيِّد، وَمَرْمِي) أصلهما: (سَيُود، وَمَرْمَوِي)؛ لأنَّهما (فَيْعَل) من (سَادَ يَسُود) و (مَفْعُول) من (رَمَيْتُ).

ولو عرض التقاء الياء والواو في كلمتين لم يؤثر نحو: (يُعْطَى، وَأَعِد)، كما

حركتها تخفيفاً ففي هذه الصور لا إبدال؛ لعدم توفر الشروط. كما أنه لا يجب الإبدال في مصغّر ما جمعه التكسيري على وزن (مَفَاعِل) نحو: جدول فإن جمعه جداول، فحيث يصغّر جدول إلى جُدَيْل بالإبدال على القياس، وإلى جُدَيْوَل حملاً له في وجود واوه على وجودها في جمعه، يكون ذلك فيه صحيحاً. وتقول في أسود وهو من أسماء الأفاعي: أَسَيْد وأسويد؛ لأنّ جمعه التكسيري أساود، لكن تقول في أسود صفة في قبال أبيض: أَسَيْد لا غير؛ لأنّه لا يجمع على أساود، بل على سود كأبيض حيث يجمع على بيض. وقد شذّ عن الباب الذي نحن فيه ثلاثة أضرب:

(١) ما حصل فيه الإبدال مع عدم استيفاء الشروط كقراءة من قرأ ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرِّيَا﴾ (بتشديد الياء) تعبرون ﴿والصحيح هو (الرؤيا) بالهمز.

(٢) ما وجب فيه الإبدال ولم يحصل كقولهم للسنور: «ضَيُون» بضاد معجمة مفتوحة وياء ساكنة وواو مفتوحة، وكان من حقّه إبدال الواو ياء وإدغام الياءين، وهكذا عوى الكلب عوية من دون إبدال، والحق هو الإبدال، وهكذا في وصف اليوم بالشدة يوم أيوم بدون إبدال.

(٣) ما شذّ فيه إبدال الياء واواً وإدغام إحدى الواوين في الأخرى، نحو: عوى الكلب عوةً بتشديد الواو، وهو نُهَوٌّ عن المنكر بضم النون وتشديد الواو، والقياس أن يقال: نهى بالياء المشدّدة؛ لأنّ أصله نهوى على وزن (فعول) أمثلة المبالغة من النهي.

لا يؤثر عروض السكون في نحو: (قَوِيَّ، ورُوِيَّة) مخففي (قَوِيَّ، ورُوِيَّة).

فإن كان التقاؤهما في كلمة واحدة والسكون غير عارض وجب الإبدال إلا في مصغر ما يكسر على مثال (مَفَاعِل)، فيجوز فيه الوجهان نحو: (جَدُول) إذا صغرت، فإنه يجوز فيه (جُدَيْل) على القياس، و (جُدَيْوَل) حملاً على (جَدَاوَل)، وتقول في (أُسُود) صفة: (أُسَيْد) لا غير؛ لأنه لم يجمع على (أَسَاوِد).
قوله:

..... وَشَذَّ مَعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

الشاذ من هذا النوع على ثلاثة أضرب:

أحدها: ما شَذَّ فيه الإبدال لأنه لم يستوفِ شروطه، كقراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرِّيَاءِ تَعْبُرُونَ﴾.

الثاني: ما شَذَّ فيه التصحيح، كقولهم للسنور: (ضَيُون) و (عَوَى الكلب عَوِيَّة) و (يَوْمَ أَيَّوَم).

والثالث: ما شَذَّ فيه إبدال الياء واواً، وإدغام الواو في الواو، نحو: (عَوَى الكلب عَوَّة، ونُهَوُّ عن المنكر).

مِنْ يَاءٍ أَوْ وَاوٍ بِتَحْرِيكِ أَصْلٍ أَلِفًا أَبْدَلِ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلٍ

قوله: «من ياء أو واو بتحريك أصل ألفاً أبدل...»: ذكروا أنه يجب إبدال الواو والياء ألفاً بعشرة شروط:

(١) أن يتحرّكا ولذلك لم يقلبا في القول والبيع (المصدرين) لسكونهما.

(٢) أن تكون حركتهما أصلية لا عارضة، ولذلك لم يقلبا في جَيْل (بفتحتين وأصله

الجيئل) بفتح فسكون، وهكذا توم وأصله توم بسكون الواو، والجيئل: هو الضبع، والتوم معروف.

(٣) أن يفتح ما قبلهما، ولذلك لم يقلبا في عوض وحيل لكسر السابق عليهما.

(٤) أن تكون الفتحة في ما قبلهما ضمن كلمة واحدة لا من ضم كلمة إلى كلمة أخرى، ولذلك لا يجوز قلبهما في قولنا: «إنَّ عمر وجد يزيد»، فواو وجد متحركة وقبلها راء عمر مفتوحة ولكنهما من كلمتين، وهكذا ياء يزيد متحركة وقبلها دال وجد مفتوحة غير أنَّهما من كلمتين.

(٥) أن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينين في الكلمة، وأن لا يليهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين، ولذلك لم تُقلب العين في نحو: بيان؛ لأنَّ ما بعد الياء ساكن، وهكذا لم تقلب واو طويل، وياء غيور، وواو خورنق لسكون ما بعدها، وهكذا لم تُقلب ياء رميا، وواو غزوا؛ لأنَّ لام الكلمة ألف وقعت بعدهما، وهكذا علوي نسبة إلى علي؛ فإنَّ بعد الواو ياءً مشددة.

(٦) أن لا تكون إحداهما عيناً لفعل على وزن (فَرِحَ) بكسر عين الكلمة الذي يكون الوصف منه على (أفعل)، مثل حَوِّلَ فهو أحول، وغَيِّدَ فهو أغيد، أي ناعم البدن.

(٧) أن لا تكون إحداهما أيضاً عيناً لمصدر باب (فَرِحَ) كالغيد والحول مصدرين.

(٨) - هذا الشرط مُختص بالواو - أن لا تكون عيناً لـ (افتعل) الدال على معنى التفاعل، فإذا كان (افتعل) واوي العين، بمعنى تفاعل، لم تقلب واوه، نحو: اجتوروا واشتوروا، بمعنى تجاوزوا وتشاوروا.

(٩) أن لا تكون إحداهما متلوَّةً بحرفٍ يستحق هذا الإعلال، فإذا اجتمع في الكلمة حرفا علَّة واوان، أو ياءان، أو واو وياء وكل منهما يستحق أن يقلب ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله، فلا بد من إبقاء أحدهما على رسله لئلا يجتمع إعلان في كلمة واحدة.

إِنْ حُرِّكَ التَّالِي وَإِنْ سُكِّنَ كَفَ إِغْلَالٌ غَيْرِ اللَّامِ وَهِيَ لَا يُكْفَ
إِغْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفَ أَوْ يَاءٍ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أَلِفَ

الإشارة بهذه الآيات إلى أنه يجب إبدال الألف من كل ياء أو واو محرركة بحركة أصلية إن وليت فتحة ولم يسكن ما بعدها غير ألف، ولا ياء مشددة بعد اللام، وذلك نحو: (باع وقال ورَمَى ودعا) أصلها: (بَيَعَ وقَوْلَ ورَمَى ودَعَا)؛ لأنها من (البَيْع والقَوْل والرَّمَى والدَّعَا).

فلو كانت الحركة عارضةً لم تبدل ما هي عليه، نحو: (جَيْلٌ، وتَوَمٌ) مخففي: (جَيْئَالٌ، وتَوَّءَمٌ).

ولو سكن ما بعد الياء أو الواو وجب تصحيحها إن لم تكن لاماً، نحو: (يَيَانٌ وطَوِيلٌ وخَوَزَنُوقٌ).

(١٠) أن لا تكون إحداهما عيناً لما في آخره زيادة تختص بالأسماء كالألف والنون وألف التانيث.

قوله: «ولم يسكن ما بعدها»: كعين باع أصله بَيَعَ، وقال أصله قَوْلٌ. أمّا إذا كان ما بعدها ساكناً فإنّها لا تُقَلِّبُ نحو: رميا وغزوا، وإذا كان بعدها ياء مشددة كياء علويّ في النسبة إلى عليّ فإنّها لا تقليب، وهذه الياء المشددة محلّها بعد لام الكلمة لأنّها طارئة للنسبة.

قوله: «إن لم تكن»: أي الياء أو الواو لام الكلمة، فإن كانت لاماً أعلّت وقلبت نحو: يخشون ويمحون، أصلهما يخشيون ويمحون، فقلبت ياء يخشيون وواو يمحوون ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، فالتقت الألف وواو الجمع ساكنتين فحذفت الألف وبقيت واو الجمع. وعلى هذا القياس لو بنيت على وزن ملكوت من رمى لقلت فيه: رموت وأصله رميوت، فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فتلتقي حينذاك الألف والواو التي بعدها ساكنتين فتحذف الألف وتبقى الواو.

فإن كانت لاماً أُعْلِتْ ما لم يكن الساكن بعدها ألفاً أو ياءً مشددة ك (رَمِيا، وَفَتَيان، وَعَلَوِيّ، ومَقْتَوِي) وهو الخادم، وذلك نحو: (يَخْشَوْنَ، وَيَمْحُونَ) أصلهما: (يَخْشِئُونَ، وَيَمْحُؤُونَ)، فقلبت الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، فالتقى ساكنان، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين.
ولو بنيت مثل (ملكوت) من (رَمَى) لقلت فيه: (رموت) على هذا القياس.

وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ وَفَعِلًا ذَا أَفْعَلٍ كَأَغْيَدٍ وَأَحْوَلًا

التزم التصحيح في عين (فَعِل) مما اسم فاعله على (أَفْعَل)، نحو: (هَيْفَ فهو أهَيْف) و (حَوَلَ فهو أَحول) مع أن سبب الإبدال فيه موجود؛ لأنَّ (فَعِلَ) من هذا النحو يختصُّ بالألوان والخلق، فهو موافق في المعنى لـ (أَفْعَل) نحو: (أَحْوَلَ، وأَعَوَّرَ، وأَصِيدَ البعير، وأَعْيَنَ)، فحمل عليه في التصحيح، وحمل المصدر على فعله، فقيل: (هَيْفَ هَيْفًا، وَحَوَلَ حَوْلًا، وَعَوَّرَ عَوْرًا، وَعَيْنَ عَيْنًا).

وَأِنْ يَبْنِ تَفَاعُلٌ مِنْ أَفْتَعَلُ وَالْعَيْنُ وَآوُ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلْ

حق (افْتَعَلَ) المعتل العين أن تبدل عينه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وعدم المانع من الإبدال وذلك نحو: (اعتاد، وارتاب).
فإن أَبَانَ معنى (تَفَاعَلَ) وهو الاشتراك في الفاعلية والمفعولية حمل عليه

قوله: «فهو موافق في المعنى لأَفْعَلُ»: بكسر فسكون وفتح العين وتشديد اللام نحو: أحوَلَ أي صار أحوَلَ، وأَعَوَّرَ صار أعور، وأَصِيدَ البعير إذا صار مرض في رأسه، ومن أجل ذلك يرفعه في أغلب أوقاته.

قوله: «نحو: اعتاد»: أصله اعتود، وارتاب أصله ارتيب.

في التصحيح إن كان من ذوات الواو، نحو: (اجتورُوا، واشتورُوا).

فإن كان من ذوات الياء وجب إعلاله، نحو: (ابتاعُوا، واستافُوا) إذا تضاربوا بالسيوف؛ لأنَّ الياء أشبه بالألف من الواو، فكانت أحق بالإعلال منها.

وإنَّ لحَرْفَيْنِ ذَا أَلْعَلَّالِ اسْتَحِقُّ صُحَّحَ أَوَّلُ وَعَكُسَ قَدْ يَحِقُّ

يعني: إذا اجتمع في كلمة حرفا علّة، وكل منهما متحرك مفتوح ما قبله، فلا بد من إعلال أحدهما وتصحيح الآخر، لئلا يتوالى إعلالان، والأحق بالإعلال منهما هو الثاني، وذلك نحو: (الْحَيَا، وَالْهُوَى، وَالْحَوَى مصدر حَوَى إذا اسودَّ)، الأصل فيها (حَيَّيْ) لقولهم في التثنية: «حَيَّيان» و (هَوَيْ) لقولهم: «هَوَيْتُ من المكان» و (حَوَوْ)؛ لأنَّه من (الحَوَّة) لقولهم: «حَوَاء» في أنثى الأحوى، فوجب فيها سبب إعلال العين واللام، ولم يمكن العمل بمقتضاه فيهما جميعاً، فعلم به في اللام وحدها إذ كانت طرفاً، والطرف محل التغيير فهو أحق به، وتحصّنت العين بكونها حشواً فسلمت.

وكذا يفعل بكل ما جاء من هذا الباب، إلّا ما شدَّ من نحو: (غَايَة) أصلها: (غَيَّيَّة)، فأعلّت منها العين وصحت اللام؛ لأنَّها هنا تحصنت بهاء التأنيث، والعين قد سبقت بمقتضى الإعلال.

ومثل (غَايَة) في ذلك (طَايَة) وهو السطح والدكان أيضاً، و (ثَايَة) وهي حجارة صغار يضعها الراعي عند متاعه فيثوي عندها.

قوله: «نحو: ابتاعوا»: أصله ابتيعوا، واستافوا أصله استيفوا، أي تضاربوا بالسيوف.

قوله: «من نحو: غَايَة»: فالياء الأولى هي التي أبدلت ألفاً لا الثانية.

قوله: «لأنَّها هنا»: أي الياء في نحو غَايَة تحصّنت بهاء التأنيث فلم تنقلب.

وَعَيْنُ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا يَخُصُّ الْأَسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا

يتمتع من قلب الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما كونهما عيناً فيما آخره زيادة تخصُّ الأسماء، لأنه بتلك الزيادة يبعد شبهه بما هو الأصل في الإعلال، وهو الفعل، فيصح لذلك نحو: (جَوْلَان، وهَيْمَان، وصَوْرَى، وحَيْدَى).

ولا يجيء شيء منه معللاً إلا ما شذَّ من نحو: (ماهان، وداران).
وأما نحو: (حَوَكَة، وخَوْنَة) فتصحيحه شاذ شذوذ (رَوَح، وغَيْب، وعَفْوَة)؛ لأنَّ تاء التأنيث غير مختصة بالأسماء.

قوله: «نحو: جولان وهيمان»: والزيادة المختصة بالأسماء هنا الألف والنون.
قوله: «صَوْرَى»: بفتح الصاد والواو والراء قيل: هو اسم وادٍ، وقيل: اسم ماء، وحيدى بالفتحات: هو النشاط الداعي إلى المرح، يقال حمار حيدى، والزيادة هنا هي ألف التأنيث.

قوله: «ماهان وداران»: هما اسمان أعجميان، وعلى ذلك فلا مجال للتعرض لهما في قواعد اللغة العربية.

قوله: «نحو: حوكة وخونة»: وحققهما أن يقال فيهما: حاكة وخانة لاستجماعهما شروط الباب.

قوله: «رَوَح وغيب»: بفتحات جمع رائج وغائب وهما شاذان عن الباب، وعَفْوَة بفتحات أيضاً: جمع عفو وهو الجحش، وقيل: إنَّ عَفْوَة كَفَرْدَة وزناً.

قوله: «لأنَّ تاء التأنيث غير مختصة بالأسماء»: بل تدخل على الأفعال أيضاً، غايته أن تاء التأنيث الساكنة شعار الأفعال والمتحركة مختصة بالأسماء، وتاء عَفْوَة من القسم الثاني.

وَقَبْلَ يَا أَقْلِبْ مِيمًا التُّونَ إِذَا كَانَ مُسَكَّنًا كَمَنْ بَتْ أَنْبِذَا

في النُّطق بالنون الساكنة قبل الباء عسرٌ لاختلاف مخرجهما، مع منافرة لين النون وغلَّتْها، لشدة الباء. فإذا وقعت التُّون ساكنة قبل الباء قلبت ميمًا؛ لأنها من مخرج الياء، وكانون في الغنة، والمنفصلة في ذلك كالمتصلة، وقد جمع مثالهما في قوله:

..... مَن بَتْ أَنْبِذَا

أي: من قطعك فألقه عن بالك واطرحه، والألف في (انبذا) بدل من نون التوكيد الخفيفة.

قوله: «والمنفصلة»: كقولك من بَتْ فَإِنَّ التُّونَ من كلمة والباء من كلمة أخرى.
قوله: «كالمتصلة»: كقولك: منبِتٌ فالنون في المثالين تبدل ميمًا في النُّطق مِم بَتْ وممبِتٌ.

فصل

لِسَاكِنٍ صَحَّ أَنْقَلَ التَّحْرِيكَ مِنْ ذِي لَيْنٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَأَبْنٍ
مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبٍ وَلَا كَأَيْضَ أَوْ أَهْوَى بِلَامٍ عُلًّا
إذا كان عين الفعل واواً أو ياءً، وكان ما قبلهما ساكناً صحيحاً استثقلت

فصل

قوله: «إذا كان عين الفعل واواً أو ياءً وكان ما قبلهما ساكناً»: لا متحركاً وصحيحاً لا معتلاً استثقلت الحركة على العين التي هي واو أو ياء، ووجب نقلها إلى الساكن الذي قبلها كقولك: يُبَيِّنُ وماضيه أَبَانَ، ويقول وماضيه قال: أصلهما يُبَيِّنُ بضم ياء المضارعة وسكون الباء وكسر ياء الكلمة، ويقول بفتح ياء المضارعة وسكون القاف وضم واو الكلمة، فنقلت منهما كسرة (ياء) يبين وضمة (واو) يقول للباء والقاف وسكنت الياء والواو، وهذا السكون لم ينافهما بل انسجمتا معه، وأحياناً لا يَنْسَجِمُ، مثل: أَبَانَ وأَعَانَ أصلهما أْبَيَّنَ وأَعَوْنَ بفتح فسكون وفتح للياء والواو، ونقلت حركتهما إلى ما قبلهما فثقل السكون على الياء والواو المذكورتين، فأبدلا بما يسانخ الفتحة قبلها وهو الألف، فصارا أَبَانَ وأَعَانَ.

ولو كان الساكن قبل العين معتلاً فلا نقل نحو: بايع وعَوَّقَ وَيَبِّنُ. وكذا لا يكون نقل وإن كان ما قبل الياء والواو صحيحاً، ولكن الفعل فعل تعجُّبٍ، مثل: ما أبين الشيء! وما أقومه! وأُبين به وأقوم! حملوه في عدم القلب والنقل على نظيره من الأسماء في الوزن والدلالة على المزية وهو أفعل التفضيل، وهذا إنما يتم

الحركة على العين ووجب نقلها إلى الساكن قبلها، كقولك: (يَبِينُ، وَيَقُولُ) أصلهما: (يَبِينُ، وَيَقُولُ)، فنقلت منهما حركة العين إلى الفاء، فصارا: (يَبِين، وَيَقُول).

ثم إن خالفت العين الحركة المنقولة أبدلت من مجانسها، نحو: (أَبَان، وَأَعَانَ) أصلهما: (أَبِين، وَأَعُونَ) فدخلهما النقل والقلب، فصارا: (أَبَان، وَأَعَانَ). ولو كان الساكن قبل العين معتلاً، فلا نقل نحو: (بَايَع، وَعَوَّق، وَيَبِّن). وكذا لو كان صحيحاً، والفعل فعل تعجب أو من المضاعف أو المعتل اللام، فالتعجب نحو: (مَا أَبَيَّنَ الشَّيْءَ وَأَقْوَمَهُ! وَأَبَيَّنَ بِهِ وَأَقْوَمَ!).

حملوه في التصحيح على نظيره من الأسماء في الوزن، والدلالة على المزية، وهو (أفعل التفضيل).

وأما المضاعف فنحو: (أَبْيَضَ، وَاسْوَدَّ)، ولم يُعْلَلُوا هذا النحو؛ لئلا يلتبس بـ (فاعل).

وأما المعتل اللام فنحو: (أَهْوَى)، ولا يدخله النقل لئلا يتوالى إعلالان.

في صيغة (ما أفعله) لا (أفعل به) لكنه حمل على (ما أفعله). وهكذا لا نقل في المضاعف مثل: أبيض واسودَّ، وذلك حتى لا يلتبس مثال بمثال؛ لأنَّ أبيض واسودَّ لو نقلت فيهما حركة الياء إلى الباء والواو إلى السين ثمَّ قلبتا ألفين لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن، وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها بتحريك ما بعدها، لقليل فيهما: باض بتشديد الضاد وصاد بالتشديد، وباض: من البضاضة وهي نعومة البشرة، وصاد: من السدَّ. وهكذا لا نقل في المعتل اللام نحو: أهوى؛ فإننا إذا نقلنا حركة الواو إلى الهاء لانقلب ألفاً وتوالى إعلالان.

وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا إِعْلَالٍ اسْمٌ ضَاهِي مُضَارِعاً وَفِيهِ وَسْمٌ

يشارك الفعل في وجوب الإعلال بالنقل المذكور كل اسم أشبه المضارع في زيادته لا وزنه، أو في وزنه لا زيادته.

فالأول: كـ (تَبِيعَ) وهو مثال: (تَحْلِي) من التَّبِيع. والثاني: كـ (مَقَام) فَإِنَّهُ أَشْبَهُهُ فِي الزِّيَادَةِ وَالْوِزْنَ.

فإن كان في الأصل فعلاً أُعِلَّ، نحو: (يَزِيد) وإِلَّا وجب تصحيحه، ليمتاز

قوله: «كل اسم أشبه المضارع في زيادته»: والمنظور بها حرف المضارعة كَتَبَيعَ وهو مثال (تَحْلِي) بكسر التاء وسكون الحاء وكسر اللام، يطلق على شعر وجه الجلد ووسخه وقشره، فتبِيع بالزنة المذكورة والمصدر المتصيد منه هو البِيع شبهها بالفعل المضارع من طريق الزيادة لا الموازنة؛ إذ لا زنة للمضارع بالشكل المذكور، فتبِيع الذي هو على وزن (تَحْلِي) بعد نقل كسرة الياء إلى الباء يصير تَبِيع بكسرتين متواليتين، والياء تبقى على رسلها لكسر ما قبلها. أو يشبه المضارع في وزنه كمقام فَإِنَّ أصله مَقُوم بفتح الميم والواو وسكون القاف على وزن (يَعْلَم) فنقلوا وقلبوا.

وإن كان الاسم في الأصل فعلاً حصل فيه النقل بقي على رسله بعد نقله إلى العلمية، نحو: يزيد، فَإِنَّ أصله زيد يزيد فنقلت حركة الياء إلى الزاء فصار يزيد وسمي به.

وإن لم يكن في الأصل فعلاً حصل فيه النقل وجب إيقاؤه على رسله ليمتاز عن الفعل، نحو: أبيض وأسود وصفين على وزن (أَحْمَر)، فهما يشبهان (أَعْلَم) في الوزن والزيادة، كما أنهما ليسا في الأصل فعلين ومع ذلك لا يجوز إعلالهما؛ لأنهما حيث يعلان يصيران ساد وباض بسقوط همزة الوصل لتحرك ما بعدها، وساد وباض بظاهريهما فعلان لا اسمان.

عن الفعل، ك (اييضٌ، واسودَّ).

وَمِفْعَلٌ صُحِّحَ كَالْمِفْعَالِ وَالْفَ الْإِفْعَالِ وَأَسْتِفْعَالِ
أَزَلَ لَذَا الْإِعْلَالَ وَآلَتَا أَلَزَمَ عَوْضَ وَحَذَفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضَ
(المفعول) ك (مسواك، ومخياط) لا حظَّ له في الإِعْلَالَ المذكور، لمخالفته
الفعل في الوزن والزيادة.

وأما (مِفْعَل) ك (مِخِيط) فكان حقه أن يُعْلَل؛ لآئنه على وزن (تِغْلَم)
وزيادته خاصة بالأسماء، ولكنه حمل على (مِفْعَال) لشبهه به لفظاً ومعنى في
التصحيح.

قوله:

..... وَالْفَ الْإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ

قوله: «المفعول»: بكسر الميم كَمِسْوَكَ وهو ما يُسْتَاك به، ومِخِيط - وهو ما يخاط به -
لاحظ له في الإِعْلَالَ المذكور، أي النقل المستتبع للقلب أحياناً، لمخالفته الفعل في
الوزن؛ إذ لا موازن له في الأفعال وفي الزيادة فَإِنَّ مِيمَهُ ليست من أحرف المضارعة.
وأما (مِفْعَل) بكسر الميم أيضاً كَمِخِيط فكان حقه أن يعْلَل؛ لآئنه على وزن (تِغْلَم)
بكسر التاء في لغة بعض العرب، وزيادته وهي الميم خاصة بالأسماء، وإنما لم يُعْلَل
حماً له على مفعول لشبهه به لفظاً باستثناء ألف (المفعول) ومعنى، فإنَّ مخياطاً
ومخيطاً واحد في المادة، ولذلك صحَّح كما صحَّح (مفعول).

قوله: «وَأَلْفَ الْإِفْعَالِ»: كإِقْوَام: مصدر أقام، و (الاستفْعَال) كالاستِقْوَام: مصدر استقام
(أَزَلَ) لأجل هذا الإِعْلَالَ، فَإِنَّ إِقْوَاماً واستِقْوَاماً لَمَّا نقلت حركة واوهما إلى القاف
سكنت واوهما وكانت في الأصل متحركة، وما قبلها الآن مفتوح فقلبت ألفاً فالتقت

أَزِلْ لَذَا الْإِغْلَالَ وَالتَّا الزَّمَ عِوَضُ

يعني: إذا كان المستحق لنقل المذكور مصدراً على وزن (إفعال، واستفعل) حمل على فعله، فنقلت حركة عينه إلى فائه وردت إلى مجانستها فالتقى ألفان، فحذفت الثانية لالتقاء الساكنين، ثم عوض عنها تاء التأنيث وذلك نحو: (إقامة واستقامة) أصلهما: (إقوام واستقوام)، ثم فعل بهما ما ذكر.

قوله:

وحذفها بالثقل رُبَّما عَرَضُ

يعني: أنه ربما حذفت التاء المعوض بها كقول بعضهم: «أراه إراءً، وأجابه إجاباً» حكاه الأخفش.

هي والألف بعدها ساكنة فحذفت.

وأرى أن في ذلك تطرفاً واضحاً. والحق أن يقال: إن الواو الساكنة لما التقت بالألف بعدها ساكنة حُذِفَت الواو نفسها، ولا داعي لهذا التطويل حيث يكون الداعي للحذف هو التقاء الساكنين.

ويرى الشارح - كأبيه - أن الألف المحذوفة هي الثانية لا المقلوبة عن الواو، ويسوقان لذلك اعتبارات. ويردّهما من قال: إن تعويض التاء عن الألف المحذوفة يؤيد أنها هي المقلوبة؛ لأن المعهود في التاء أنها لا تعوّض إلا من الأصول كما في عدة وثبة وسنة.

قوله: «كقول بعضهم: أراه إراء»؛ أي ولم يقل: إراءة، وأجابه إجاباً لا إجابة، وأصل أراه أراي بسكون الراء وفتح الهمزة التي هي من ملحقات حروف العلة، فنقلت حركتها إلى الراء وحُذِفَت الهمزة فصارت أري والمصدر أراء على وزن (افعال)، وحذف الهمزة من المدّ يُزيل المدّ فيصير إراء، وإجاب أصله أجوب إجاباً مثل: أقوم إقوماً، وفعل به ما فعل بها.

ويكثر ذلك مع الإضافة كقوله تعالى: ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾. فهذا على حد قول الشاعر:

..... وأخلفوك عِدَّ الأمرِ الذي وعدُوا

وَمَا لِإِفْعَالٍ مِنَ النَّقْلِ وَمِنْ حَذْفٍ فَمَفْعُولٍ بِهِ أَيْضاً قَمِنْ
نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَصُونٍ وَنَدَرٍ تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ وَفِي ذِي الْيَاءِ أَشْتَهَرُ

إذا بُني مثال (مَفْعُول) من فعل ثلاثي معتلّ العين، نقلت حركتها وحذفت المدة التي بعدها، كما يفعل بـ (إِفْعَال، واستفْعَال)، فيقال: (مَبِيع، وَمَصُون) أصلهما: (مَبِيعُ، وَمَصُونُ)، فدخلهما الإعلال المذكور فصارا: (مَبِيعاً، وَمَصُوناً) كما ترى.

وكان حق (مَبِيع) أن يقال فيه: (مَبِيعُ)، إلا أنهم كرهوا انقلاب يائه واواً، فأبدلوا الضمة قبلها كسرة، فسلمت من الإبدال. وبعض العرب يصحح (مفعولاً)

قوله: «على حد قول الشاعر: وأخلفوك عِدَّ الأمرِ الذي وعدُوا»: أصله عِدَّة الأمر فإن التاء في عِدَّة بدل عن الواو المحذوفة من الوعد.

قوله: «وما لِإِفْعَالٍ»: كإِقَام من نقل حركة مثل هذه الواو لما قبلها وصيرورتها بعد النقل ساكنة وحذفها بعد قلبها ألفاً لالتقاء الساكنين، يثبت لما بني على مثال (مفعول) من فعل ثلاثي معتلّ العين مثل: باع وسان، فيقال: مبيع ومصون وأصلها مبيوع ومصوون، فتنتقل حركة الياء للباء والواو للصاد ليلتقي ساكنان الياء والواو في الأول، والواو في الثاني فيحذف أحدهما، وكان حق مبيع أن يُقال فيه: مَبِيعُ؛ لأنَّ حركة الياء المنقولة إلى الباء هي الضمة والضمة تسانخ الواو لا الياء، إلا أنهم كرهوا انقلاب الياء واواً فأبدلوا ضمة الباء كسرة فسلمت الياء من الإبدال.

من ذوات الواو، فيقولون: «ثوب مَصُوءٌ، وفرس مَقُوءٌ» وهو قليل.
وأما (مفعول) من ذوات الياء: فبنو تميم يُصَحِّحُونَهُ فيقولون: «مَيْثُوعٌ،
ومَخِيوطٌ» قال الشاعر:

وكانَها تَفاحَةٌ مطيوبةٌ

وقال الآخر:

حتَّى تذكّرَ بيضاتٍ وهيَّجَهُ يَوْمٌ رَذاذٌ عليه الدجْنُ مَغْيُومٌ

وقال الآخر:

قد كانَ قومُكَ يحسبُونكَ سيِّداً وأخالُ أَنتَ سيِّدٌ مَغْيُونٌ

وَصَحِّحِ الْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَا وَأَعْلِلِ أَنْ لَمْ تَتَحَرَّ الْأَجُودَا

قوله: «مطيوبة»: أي على وزن (مفعولة) وكذلك مغيوم وكذلك معيون، ويقال: إن معيوناً
معناه المصاب بالعين اسم مفعول من عانه.

قوله: «وصحِّح المفعول»: أي مثال (المفعول) من كل فعل واوِيّ اللام مفتوح العين مثل:
عدا من العدوان، ودعا من الدعوة، فتقول: هذان معدوٌ ومدعو. ويجوز القلب
والإعلال فتقول: معدِيٌّ ومدعِيٌّ، ومن قال: معدوٌ صحح حملاً على فعل الفاعل، فإنَّ
الفعل المعلوم فيهما واوِيٌّ كما أسلفنا، والتصحيح هو المختار، إلّا فيما كان الفعل منه
على (فعل) مكسور العين كرضي فإنَّه بالعكس أي يكون إعلاله هو المختار؛ لأنَّ
الفعل إذ ذاك في معلومه ومجهوله قد أبدلت الواو فيه (لأنَّ أصله من الرضوان) ياءً،
فيقال معلوماً: رضى ومجهولاً: رضى، وحمل اسم المفعول على فعله في الإعلال
أولئ من التصحيح، قال تعالى: ﴿راضية مرضية﴾ ولم يقل: (مرضوة)، وقال بعضهم:
(مرضوة) وهو قليل.

لا يختلف الحال في بناء وزن (مَفْعُول) مما لآمه ياء، فإنه يسلك به قياس مثله في الإبدال والإدغام وتحويل الضمة كسرة، وذلك قولك: (مَرْمِيٍّ، وَمَحْمِيٍّ).

أما بناؤه مما لآمه واو فيجوز فيه الإعلال نظراً إلى تطرّف الواو بعد أكثر من حرفين، والتصحيح أيضاً نظراً إلى تحصّن الطرف بالإدغام فيه، وذلك نحو: (مَعْدِيٍّ، وَمَعْدُوٍّ) فمن قال: (مَعْدِيٍّ) أعلّ حملاً على فعل المفعول، ومن قال: (مَعْدُوٍّ) صحح حملاً على فعل الفاعل.

والتصحيح هو المختار، إلا فيما كان الفعل منه على (فَعِل) كـ (رَضِي) فإنه بالعكس؛ لأنّ الفعل إذ ذاك في بنائه للفاعل أو للمفعول قد أبدلت الواو فيه ياء، وحمل اسم المفعول على فعله في الإعلال أولى من التصحيح، قال الله تعالى: ﴿ارْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً﴾. وقال بعضهم: (مرضوة) وهو قليل.

كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا أَلْفُعُولٍ مِنْ ذِي أَلْوَاٍ لَامَ جَمْعٍ أَوْ فَرْدٍ يَعْنِ
إذا كان (فُعُول) مما لآمه واو جمعاً؛ فأكثر ما يجيء معتلاً وذلك نحو:

قوله: «لا يختلف الحال في بناء وزن مفعول ممّا لآمه ياء»: كرمي وحمي فإنه يأتي من الرمي والحمي، فيسلك به قياس مثله في الإبدال والإدغام وتحويل الضمة كسرة، فَرَنَة (مفعول) ممّا ذكرنا مرموي ومحموي قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق أحدهما بالسكون وأدغمت في لام الكلمة وكسر المضموم لتصح الياء، وقد تقدّم القول على هذا، فصارتا مرميٍّ ومحميٍّ.

قوله: «إذا كان فعول»: بضمتين ممّا لآمه واو جمعاً كعصو وقفو ودلو جَمْع عصا وقفاً ودلو، فأكثر ما يجيء معتلاً فيقال: عصي وقفي ودلي، وذلك بإبدال الواو الأخيرة ياء

(عصا وعُصِيّ، وقفّا وقُفِيّ، ودُلُوْ ودُلِيّ). وقد يصحح نحو: (أبٍ وأبُو، ونَحُو ونحو، ونَجُو ونَجُو)، والنحو: السحاب الذي هراق ماؤه. وإن كان فعول المذكور مفرداً فأكثر ما يجيء مصححاً نحو: (علا علُوّاً، ونما نُمُوّاً). وقد يعل نحو: (عتا الشيخ عَتِيّاً) أي: كبر، و (قسا قَسِيّاً) أي: قسوة.

وَشَاعَ نَحُو نُمٍ فِي نَوْمٍ وَنَحُو نِيَامٍ شَذُوذُهُ نُمِي
يجوز في (فُعَل) ما عينه واو التصحيح على الأصل كـ (نائم ونوم، وصائم

وايدال الواو التي قبلها ياء لتسانخها مع الإدغام، وقد ورد بالتصحيح ألفاظ فقالوا في جمع أب: أبُو على وزن (فَعول)، وفي جمع أخ: أخُو، ونحو: جمع نحو وهو الجهة. حكى سيويوه «إنكم لتطيطرون في نحو كثيرة»، ونحو: جمع نجو وهو السحاب الذي أريق ماؤه. وإذا كان موازن (فَعول) مفرداً فأكثر ما يجيء مصححاً، نحو: علا علُوّاً، ونما نُمُوّاً، وقد يعل نحو: عتّى الشيخ عَتِيّاً وقسى قَسِيّاً، أي قسوة.

قوله: «يجوز في فُعَل»: بقاء مضمومة وعين مشددة مفتوحة كنوم وصوم جمع نائم وصائم ممّا عينه واو كالمثالين فإنهما من النوم والصوم؛ الإبقاء على الأصل، كما يجوز الإعلال بالقلب إلى الياء. ووجه ذلك أنّ عين الكلمة التي هي واو شَبّهت بلام الكلمة؛ لقربها من الآخر فَقُلِبَتْ ياءً كما تُقَلَّب لو كانت لام الكلمة، فقلبت الواو الثانية المدغم فيها ياء، فانقلبت الواو الأولى ياءً كذلك وأدغمت الياء في الياء، فالأصل في جمع نائم نووم على وزن فعول وصائم صووم. كذلك فـ (فُعَل) في الإعلال ما ذكرناه، وفي التصحيح لم يزد على الإدغام وقلب الضمة على الواو الأولى فتحة تخفيفاً، فإن جاء (فُعَل) بالألف كـ (فَعَال) وجب تصحيحه، فتقول: نَوّام وصوّام؛ لأنّ الألف باعدت بين العين وبين الآخر.

وقد شدّ الإعلال - أي القلب ياء - في قول الشاعر:

وما أَرَقَّ النِّيَامَ إِلَّا كلامها

وَصَوْمَ)، والإِعْلَال أيضاً هرباً من الأمثال، كـ (نَيْمٌ، وَصِيَمٌ).

فإن جاء بالألف كـ (فُعَّال) وجب تصحيحه؛ لأنَّ الألف باعدت العين من الطرف. وقد شَذَّ الإِعْلَال في قول الشاعر:

أَلَا طَرَقَتْنَا مِيةُ ابْنَةٍ مُنْذِرٍ وَمَا أَرَقَّ النَّيَامُ إِلَّا كَلَامُهَا

وإليه الإشارة بقوله:

وَنَحْوُ نَيَّامٍ شُدُودُهُ نُمِي

أي: روي.

فصل

ذُو اللَّيْنِ فَاتَا فِي افْتَعَالٍ أَبْدَلًا وَشَدَّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ آيْتَكَلَا

فصل

قوله: «ذو اللين»: أي الحرف ذو اللين وهو هنا الواو والياء، وإنما سُمِّيَ بذلك لدخول الانقلاب فيه كثيراً فهو مطاوع لَيْنٍ غير متعاصي، فإذا كان فاء كلمة (الافتعال) واواً أو ياءً فإنه يبدل إلى التاء؛ لعسر النطق به وهو ساكن كما هو في الافتعال، كذلك مع وقوع التاء بعده وكون كل من حرف اللين والتاء مقارباً للآخر في المخرَجِ بضميمة كون حرف اللين مجهوراً والتاء مهموسة. ولا شك أن هذه العوامل باجتماعها تسبب عسر النطق، وحيث يُبدل حرف اللين تاءً فإنه يُدغم بالذي بعده وهو التاء أيضاً، مثال ذلك فيما حرف اللين فيه هو الواو (اتصال) مصدر (اتصل) فعل ماضٍ (يتصل) مضارع (اتصل) فعل أمر (متصل) اسم فاعل (متصل به) اسم مفعول، والأصل في ذلك (او اتصال) (أو اتصل) (يو اتصل) (او اتصل) (مو اتصل) (مو اتصل به)، ومثاله في الياء (اتسار) مصدر، وهو القمار وهو مأخوذ من اليسر، كما أن الاتصال مأخوذ من الوصل (اتسر) فعل ماضٍ (يتسر) مضارع (اتسر) بصيغة أمر (متسر) اسم فاعل (متسر) اسم مفعول. والأصل في ذلك (ايتسار) مصدر (ايتسر) بصيغة الماضي (ييتسر) بصيغة المضارع (ايتسر) أمر (ميتسر بكسر السين وميتسر بفتحها).

وشدَّ إبدال فاء (الافتعال) تاء إذا كانت همزة نحو قولهم: «ايتكل وايتزر» من الأكل ولبس الإزار. وحيث تبدل الهمزة إلى ياء تبدل الياء إلى تاء وتدغم بالتالي بعدها

فتصير اتكّل واتّزر، والفصيح في ذلك عدم الإيدال، بل يقال: ائتكل وائتزر.
ثمّ تاء (الافتعال) إذا وقعت بعد فاء هي من الحروف المطبقة بفتح الباء، أي المطبق عند اللسان بأعلى الحنك، والحروف المطبقة هي (الصاد والضاد والطاء والظاء)، فإنّها تبدل طاء فتقول في (الافتعال) من الصبر: اصطبار، ومن الضرب: اضطراب، ومن الظهر: أطّهار، ومن الظلم: اظطلام، وقبل هذا الانقلاب كان الأصل استتبار واضتراب واطتّهار واطتّلام، فاستثقل اجتماع التاء مع الحرف المطبق؛ لتقارب مخارجهما وتباين وصفيهما بالهمس الذي هو من وصف التاء والجهر الذي هو من وصف حروف المطبق، فأبدل من التاء حرف مطبق، فإذا أبدلت التاء طاء بعد طاء مثل: اطتّهار فصارت اططّهار اجتمع مثلاً والأوّل منهما ساكن فوجب الإدغام، فصارت اطّهار بطاء مشدّدة، وإذا أبدلت بعد الظاء اجتمع متقاربان فيجوز البيان، فيقال: اظطلم، ويجوز الإدغام مع إيدال الظاء طاء فيقال: اطّلم، وإيدال الطاء ظاء، فيقال: اظّلم. وإذا أبدلت بعد الصاد كذلك جاز البيان فيقال: اصطبر، ويجوز الإدغام بردّ الطاء إلى الصاد، فيقال: اصّبر، ولا يجوز العكس، فلا يقال: اطّبر لما في الصاد من الصغير الذي يذهب بالإدغام. وإذا أبدلت بعد الضاد جاز البيان، فيقال: اضطرب والإدغام بقلب الطاء إلى الضاد، فيقال: اضّرب، ولا يجوز اطّرب؛ لأنّ الضاد حرف مستطيل فلو أدغم في الطاء أعطي خاصّيته.

وإذا بُني (الافتعال) ممّا فاؤه دال مثل: دان، أو زاي مثل: زاد، أو ذال مثل: ذكر وجب إيدال تائه دالاً، فيقال: ادّان بالتشديد وازداد وادّكر بالتشديد أيضاً، والأصل في ذلك ادتان وازتاد واذتكر، فتقل مجيء التاء المهموسة بعد هذه الأحرف المجهورة فجيء بالبدال التي توافق التاء مخرجاً، وهي مثل الأحرف المذكورة جهراً.

وإذا أبدلت تاء (الافتعال) دالاً بعد الدال وجب الإدغام لاجتماع المثليين، وإذا أبدلت دالاً بعد الزاي جاز البيان، فيقال: ازدجر، وجاز الإدغام بقلب الثاني إلى الأوّل

إذا كان فاء الافتعال وفروعه واواً أو ياءً، وجب إبدالها تاء لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لما بينهما من مقاربة المخرج ومنافاة الوصف، وذلك نحو: (اتَّصَلَ فهو مُتَّصِلٌ، واتَّسَرَ فهو مُتَّسِرٌ). هذا هو الغالب في كلام العرب.

وقوم من الحجاز يتركون هذا الإبدال ويقولون: «إِئْتَصَلَ فهو مُؤْتَصِلٌ، وإِئْتَسَرَ فهو مُؤْتَسِرٌ».

وما أصله الهمزة من هذا القبيل فقياسه أن لا تبدل تاء، وذلك نحو: (إِئْتَكَلَ إِيْتِكَالاً) الأصل: (اتَّكَلَ اتَّكَالاً) لأنه افتعل من الأكل، ففاء الكلمة همزة، ولكنها خُفِّفَتْ بإبدالها حرف لين لاجتماعها مع الهمزة التي قبلها.

ولا يجوز إبدال ذلك اللين تاءً إلا ما شذَّ من قول بعضهم: «اتَّزَرَ» أي لبس الإزار. وإلى هذا الإشارة بقوله:

..... نحو إِيْتَكَلَا

ولا يريد أنه يقال في (افْتَعَلَ) من الأكل: (اتَّكَلَ).

فيقال: أزجر، ولا يجوز ادَّجَرَ لفوات صفيح الزاي حينذاك. وإذا أبدلت التاء دالاً بعد الدال جاز البيان فيقال: ادَّدَكَّرَ وجاز الإدغام بوجهيه، فيقال: ادَّكَرَ بالدال وادَّكَرَ بالذال كذلك.

قوله: «منافاة الوصف»: أي بالجهر والهمس.
قوله: «ولا يريد أنه يقال في افتعل من الأكل: اتَّكَلَ»: أي بالتاء المشددة بل ذلك هو المراد بالشذوذ حيث قال:

وشذَّ في ذي الهمز نحو إِيْتَكَلَا

أي بعد قلب الياء تاء وإدغام التاء بالتاء، أمَّا نفس هذه الصيغة إِيْتَكَلَا بالياء المقلوبة عن الهمزة فهي الحق.

طَا تَا أَفْتَعَالٍ رُدَّ إِثْرَ مُطَبَّقٍ فِي آدَانٍ وَأَزْدَدَ وَأَدَكِرَ دَالًا بَقِيَ

يجب إبدال تاء الافتعال وفروعه طاء بعد أحد حروف الإطباق، وهي الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، وذلك نحو: (اصْطَبَّرَ، واضْطَرَمَ، واطْطَعْنُوا، واطْطَلَمُوا)، الأصل: (اصْتَبَّرَ، واضْتَرَمَ، واطْتَعْنُوا، واطْتَلَمُوا)؛ لأنها (افْتَعَلَ) من (صبر، وضرم، وطعن، وظلم)، ولكن استثقل اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من مقارنة المخرج ومباينة الوصف، إذ التاء من حروف الهمس، والمطبق من حروف الاستعلاء، فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها، وهو الطاء. وتبدل أيضاً تاء الافتعال، وفروعه دالاً بعد الدال أو الزاي أو الذال، كما إذا بنيت مثل (افْتَعَلَ) من (دان، وزادَ، وذَكَرَ) فإنك تقول فيه: (آدَانٍ، وآزْدَادٍ، وآدَكِرَ)، الأصل: (آدَتَانٍ، وآزَتَادٍ، وآذَتَكِرَ)، فاستثقل مجيء التاء بعد هذه الأحرف فأبدلت دالاً، ثم أدغمت فيها الذال في نحو: (آدَكِرَ). وقد تبدل ذالاً بعد الذال وتُدغم فيها كقول بعضهم: (آدَكِرَ).

قوله: «دالاً بَقِيَ»: أي صار تاء الافتعال دالاً، فدالاً بمنزلة الخبر لبقِيَ الذي هو هنا بمعنى صار.

فصل

فَا أَمْرٍ أَوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَوَعَدَ إِحْذِفْ وَفِي كَعِدَةٍ ذَلِكَ أَطَرَدُ

إذا كان الفعل على فعل مما فاؤه واو ك (وعد، ووصل) فإنه يلزم كسر العين في المضارع تحقيقاً، ك (يعد) أو تقديرأ ك (يهب).

قوله: «إذا كان الفعل على فَعَلَ»: بفتحات ممّا فاؤه واو كَوَعَدَ ووصل، فإنه يلزم كسر العين في المضارع تخفيفاً كيَّعِد بعد حذف الواو من الأصل الذي هو يوعَد، أو تقديرأ كيهب التي هي قبل حذف الواو كانت يوهب وبعد حذفها ينطق بفتح الهاء تخفيفاً، ويجب حذف الواو من يوعَد ويوهب استتقلاً لوقوعها ساكنةً بين ياء مفتوحة وهي ياء المضارعة وكسرة لازمة وحمل على المضارع ذي الياء أخواته من المتكلم فرداً وجماعةً أَعِدْ ونَعِدْ، والمخاطب تَعِدْ، والأمر أيضاً لموافقة المضارع في لفظه نحو عِدْ.

وإذا كان المصدر على (فعللة) كَعِدَةٍ وَزَنَ بعد الحذف والتغيير، فإن أصلهما وَعَدَ وَوَزَنَ على مقياس ضرب وأكل، ثم حمل هذان المصدران على فعليهما وهما وَعَدَ وَوَزَنَ، فحذفت منهما الفاء وهي الواو وتحركت العين والزاي بحركتهما في المضارع وهي الكسرة، وعوّض عن الواو المحذوفة تاء التانيث فصارتا عِدَةً وَزِنَةً.

ولو كان فعله غير مصدر، بل اسماً محضاً كان حذف الواو شاذاً كقولهم للفضّة المضروبة: رقة وأصله ورق، وللأرض الموحشة: حشة، أو وصفاً كقولهم: لِدَاتِهِ أي أترابه، ولا أصل لحشة ولا للدة في أنفسهما، وإنّما لمادّتهما وهي الوحشة والتساوي في الولادة، وتقول في موازن يقطّين من مادة وعد يوعيد بدون حذف؛ لأنّ التصحيح أولى بالأسماء من الإعلال بخلاف الأفعال.

ويجب حذف الواو استتقالاتاً لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة، وحمل على ذي الياء إخوانه من (أَعِدْ، ونَقِدْ، وتَعِدْ)، والأمر أيضاً لموافقته المضارع في لفظه، نحو: (عِدْ)، والمصدر على (فعللة) كـ (عِدَّة، وزِنَّة) أصلهما: (وَعِدْ، ووزنْ) على مثال (فعل)، ثم حمل المصدر على الفعل فَحُذِفَتْ فاؤه وعوّض عنها تاء التانيث، فصار (عدة، وزنة).

ولو كان (فعللة) غير مصدر كان حذف الواو شاذاً، كقولهم للفضة: «رقة» وللأرض الموحشة: «حشة» وللترب: «لِدة».

وتقول في مثل (يقطين) من وعد: (يوعيد)؛ لأنَّ التصحيح أولى بالأسماء من الإعلال.

وَحَذَفُ هَمْزِ أَفْعَلٍ اسْتَمَرَّ فِي مَضَارِعٍ وَبِنَيْتِي مُتَّصِفٍ

حق (أفعل) أن يجيء مضارعه (يُأْفَعِلُ) بزيادة حرف المضارعة على أحرف الماضي، كما يجيء غيره من الأمثلة نحو: (ضارب يضارب، وتعلم

قوله: «وحذف همز أفعل»: كأكرم وهو الماضي الرباعي المبدوء بهمزة استمرّ في مضارعه، فيقال: أكرم بهمزة المضارعة للمتكلم لا يهزتين ءء كرم لثقل ذلك، ومشى هذا الحذف في أخوات المتكلم المفرد من صيغ فعل المضارع، وهي: نكرم ويكرم وتكرم، فلا يقال: تؤكرم ويؤكرم وتؤكرم. وهكذا المبني للمجهول من ذلك ومثلهما اسما الفاعل والمفعول، فيقال: مُكْرَم ومُكْرَم بكسر الراء وفتحها، ولا يقال: مؤكرم ومؤكرم.

ولا يجوز استعمال الأصل إلا في ضرورة قليلة كما قال الشاعر:

(فإنّه أهل لأن يؤكرما)

قوله: «كما يجيء غيره من الأمثلة نحو: ضارب»: فإنَّ ألف (المفاعلة) تأتي في المضارع

يَتَعَلَّمُ)، إِلَّا أَنَّهُ لَمَا كَانَ مِنْ حُرُوفِ الْمُضَارَعَةِ هَمْزَةُ الْمُتَكَلِّمِ حُذِفَتْ هَمْزَةُ (أَفْعَل) معها؛ ثَلَاثًا يَجْتَمِعُ هَمْزَتَانِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَحُمِلَ عَلَى ذِي الْهَمْزَةِ أَخَوَاتِهِ وَاسْمِ الْفَاعِلِ وَاسْمِ الْمَفْعُولِ. وَإِلَى ذَا الْإِشَارَةِ بِقَوْلِهِ:

..... وَبَنِيَّتِي مُتَّصِفٍ

وَذَلِكَ نَحْوُ: (أَكْرَمَ، وَنَكْرَمَ، وَيُكْرَمُ، وَتَكْرَمُ، وَمَكْرَمَ، وَمَكْرَمَ).

وَلَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُ الْأَصْلِ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ قَلِيلَةٍ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

فَإِنَّهُ أَهْلٌ لَأَنْ يُؤَكَّرَمَا

ظَلْتُ وَظَلْتُ فِي ظَلِلْتُ اسْتُعْمِلَا وَقِرْنُ فِي أَقِرُّنَ وَقِرْنُ نُقِلَا

كُلُّ فِعْلٍ مُضَاعَفٍ عَلَى (فَعَلَ) فَإِنَّهُ يَسْتَعْمَلُ فِي إِسْنَادِهِ إِلَى تَاءِ الضَّمِيرِ وَنُونِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوَاجِهِ:

تَامًّا كَ (ظَلَلْتُ). وَمَحذُوفِ اللَّامِ مَعَ نَقْلِ حَرَكَةِ الْعَيْنِ إِلَى الْفَاءِ كَ (ظَلْتُ).

وَدُونَ نَقْلِهَا كَ (ظَلْتُ).

وَقَوْلُهُ:

فيقال: يضارب. وهكذا التضعيف في تعلّم يأتي في يتعلّم.

قَوْلُهُ: «ظَلْتُ»: بَفَتْحِ الظَّاءِ وَظَلْتُ بِكسرها استعمالان في ظَلَلْتُ بَعْدَ فَكٍّ إِدْغَامِهِ، وَالْمُرَادُ

بِظَلَلْتُ كُلُّ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ مَكْسُورِ الْعَيْنِ مَاضٍ وَعَيْنُهُ وَلاَمُهُ مِنْ جَنْسٍ وَاحِدٍ كَالْمِثَالِ

السَّابِقِ، فَإِنَّهُ فِي إِسْنَادِهِ إِلَى الضَّمِيرِ الْمُتَحَرِّكِ يَسْتَعْمَلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوَاجِهِ: الْأَوَّلُ:

اسْتِعْمَالُهُ بِتَمَامِهِ ظَلَلْتُ، الثَّانِي: مَحذُوفِ اللَّامِ مَعَ نَقْلِ حَرَكَةِ عَيْنِهِ الَّتِي هِيَ الْكُسْرَةُ

إِلَى الْفَاءِ ظَلْتُ بِكسْرِ الظَّاءِ، الثَّالِثُ: مَحذُوفِ اللَّامِ مِنْ دُونَ نَقْلِ ظَلْتُ بِفَتْحِ الظَّاءِ.

قَوْلُهُ: «كُلُّ فِعْلٍ مُضَاعَفٍ عَلَى فَعِلٍ»: كَفَرِحَ.

..... وَقَرْنَ فِي اقْرُرْنَ

يعني: أنه استعمل التخفيف في (اقررن) فقليل: (قرن).

والضابط في هذا النحو: أن المضارع على (يفعل) إذا كان مضاعفاً سكن الآخر لاتصاله بنون الإناث، فجاز تخفيفه بحذف عينه بعد نقل حركتها إلى الفاء، وكذلك الأمر منه.

تقول في (يقررن): يقرن، وفي (اقررن): قرن.

قوله:

..... وَقَرْنَ نُقِلَا

إشارة إلى قراءة نافع وعاصم قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ أصله: (اقررن) من قولهم: «قر في المكان يقر» بمعنى يقر، حكاه ابن القطاع. ثم خفف بالحذف، بعد نقل الحركة، وهو نادر؛ لأن هذا التخفيف إنما هو للمكسور العين.

قوله: «والضابط في هذا النحو: أن المضارع على يفعل»: بكسر العين مثل: يقر مضارع قر بالمكان إذا كان مضاعفاً وسكن آخره لاتصاله بنون النسوة؛ جاز تخفيفه في المضارع والأمر بحذف عينه بعد نقل حركتها، وهي الكسرة، إلى الفاء، تقول في يقررن: يقرن وفي اقررن: قرن.

قوله: «وَقَرْنَ نُقِلَا»: أي بفتح القاف على لغة من قال: أقر بالمكان بالفتح لا بالكسر، فإن الحركة المنقولة حينئذ هي الفتحة لا الكسرة.

قوله: «بمعنى يقر»: أي بضم القاف وهو من قرّة العين.

قوله: «لأن هذا التخفيف إنما هو للمكسور العين»: أي لا لمفتوحها كما تقدّم القول في ذلك.

الإدغام

أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي كَلِمَةٍ آدَغِمَ لَا كَمِثْلِ صُفْفٍ

الإدغام

قوله: «أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي كَلِمَةٍ آدَغِمَ»: الإدغام لأَوَّلِ المثلين المتحركين في ثانيهما يجب بشروط:

(١) أن يكون الحرفان في كلمة واحدة كشدَّ ومدَّ وملَّ وحَبَّ، أصلُ هذه الأفعال شدَّ ومدَّ بفتحات، ومِلَّ بكسر الوسط، وحَبَّ بضمّه.

(٢) أن لا يتصدر أَوَّلُ المثلين - أي يقع في أَوَّلِ الكلمة - نحو: ددن وهو اللعب.

(٣ - ٤ - ٥ - ٦) أن لا يكون الحرفان في اسم على (فُعَل) بضمّ ففتح كصُفّف جمع صِفّة وهي الظلّة والسقيفة، أو على وزن (فُعَل) بضمّتين نحو: ذُلّل جمع ذلول في مقابل الصعبة، أو وزن (فَعَل) بكسر أوّله وفتح ثانيه نحو: كِلّل جمع كلة، أو (فَعَل) بفتحيتين نحو: لَبّب وهو موضع القلادة من الصدر، والسبب في ذلك أن الأوزان الثلاثة الأولى مخالفةٌ للأفعال في الوزن، وبما أن الإدغام فرع الإظهار والفعل فرع الاسم خُصّ الإدغام بالفعل وما وزن الفعل دون ما لم يوازنه. وأمّا الوزن الرابع فهو موجود في الأفعال وإنّما لم يدغم لخفّته.

(٧) أن لا يتّصل بأول المثلين مدغم فيه كجسّس جمع جاسّ وهو الجاسوس، فإنّ السّين الأولى مدغم فيها، وكل إدغام يستلزم سكون الأول، فلو أدغم المدغم فيه لالتقى ساكنان.

وَذُلِّلْ وَكِلَّلْ وَلَبَّبْ وَلَا كَجُسِّسٍ وَلَا كَاخْصَصَ أَبِي
وَلَا كَهَيْلَلٍ وَشَدَّ فِي أَلَلْ وَنَحْوِهِ فَكْ بِنَقْلِ فَقُبْلِ

يُدغم أول المثليين إذا تحركا في كلمة واحدة، ولم يصدر أو لم يكن ما هما فيه اسماً على (فُعَل، أو فُعِل، أو فَعَلَ، أو فَعَل) ولم يتصل أول المثليين بمدغم ولم يعرض تحرك ثانيهما، ولم يكن ما هما فيه ملحقاً بغيره، وذلك نحو: (رَدَّ، وُضِنَّ، وَلَبَّ) أصلها: (رَدَدَ، وَضَنَ، وَلَبَّبَ).

فلو كان المثلان مصدرين ك (دَدَن، وَتَنَزَلَ) فلا إدغام لتعذر الابتداء بالساكن، وكذلك إذا كان الاسم على (فُعَل) ك (صُقِفَ، وَذُرَّرَ) أو (فُعَل) ك (ذُلِّلَ، وَجَدَّدُ) أو (فَعَل) ك (كِلَّلَ، وَلَمَمَ) أو (فَعَل) ك (طَلَّلَ، وَلَبَّبَ)، فإنه يتعذر فيه

(٨) أن لا يكون تحرك الحرف الثاني عارضاً لا أصالة له كاختصاص أبي، بنقل حركة همزة (أبي) - وهي الفتحة - إلى الصاد المجاورة لها فالصادان مثلان، ولكن ليس ثانيهما متحركاً بالأصالة.

(٩) أن لا يكون ما الحرفان فيه إلحاقياً بغيره ك (هَيْلَل) إذا قال: لا إله إلا الله، والياء في (هَيْلَل) زائدة للإلحاق بزنة (دَحْرَجَ)، وكذا نحو (حَلَبَب) فإن إحدى الباءين إنما زيدت للإلحاق بالزنة المذكورة. وإنما امتنع الإدغام في المثالين وما كان على منوالهما؛ لاستلزامه فوات ما قصد من الإلحاق وهو الموازنة التي تفقد بالإدغام.

(١٠) أن لا يكون ممّا شذت العرب في فكّه اختياراً، مثل: (أَلَل السقاء) إذا تغيّرت رائحته.

(١١) أن لا يعرض سكون ثاني المثليين إمّا لاتصاله بضمير رفع، نحو: حللت، وإمّا لجزم وشبهه نحو: لم أحلل، وإن جاز لم أحلّ، وأحلل بصيغة الأمر وإن جاز حلّ. قوله: «وذلك»: أي الجامع للشرائط، نحو: (رَدَّ وَضَنَّ وَلَبَّ).

الإدغام لِخَفَّةِ (فعل) واختصاص غيره بالأسماء.

وكذلك إذا اتصل أول المثلين بمدغم، كـ (جسس) جمع جاس، أو تحرك ثانيهما بحركة عارضة، كقولك: (اخصص أبي) بنقل حركة الهمزة إلى الصاد، أو كان ما هما فيه ملحقاً بغيره، سواء كان أحد المثلين هو الملحق أو غيره.

فالأول نحو: (قَرَدَدٍ، وَمَهْدَدٍ). والثاني كـ (هَيْلَلٍ) إذا أكثر من قول: لا إله إلا الله. فهذا وأمثاله لا سبيل إلى إدغامه، لأدائه إلى ذهاب مثال الملحق به. قوله:

..... وشَدَّ في أَلَلٍ

يعني: وشَدَّ الفك وترك الإدغام في أشياء تحفظ، ولا يُقاس عليها نحو: (أَلَل السقاء): إذا تغيرت رائحته، و (دبب الإنسان) إذا نبت في وجنتيه الشعر، و (صكك الفرس) إذا اصطك عرقوباه، و (ضبب البلد) إذا كثر ضبابه، و (لَحِمَت عينه) إذا التصقت بالرمص .

وَحَيِّيْ أَفْكُكَ وَأَدْغِمْ دُونَ حَذَرْ كَذَاكَ نَحْوُ تَجَلَّى وَأَسْتَرَّ

قوله: «واختصاص غيره»: أي غير فعل بفتحتين بالأسماء؛ إذ لا موازن للأوزان المذكورة غير (فعل) في الأفعال.

قوله: «قَرَدَدٍ وَمَهْدَدٍ»: القردد: هو المكان المرتفع الغليظ، ومهدد: من أسماء النساء.

قوله: «كثر ضبابه»: وهو جمع ضبّ الحيوان المعروف.

قوله: «إذا التصقت بالرمص»: الرمص بالتحريك: وسخ يجتمع في موق العين.

قوله: «وحيي»: بياء ين هما عينه ولامه، ونحوه يجوز فيه الفكّ نظراً إلى أن حركة الحرف الثاني من المتماثلين كالعارضة لوجودها في الماضي دون المضارع والأمر، كما

لما ذكر الضابط في إدغام المثليين المتحركين من كلمة واحدة شرع الآن في ذكر ما يجوز فيه الإدغام والفاء من ذلك؛ ليعلم ما يجب فيه الإدغام منه.

فمما يجوز فيه الوجهان: ما المثلان منه ياءان، لازما التحريك، نحو: (حَيَّ، وَعَيَّ)، فمن أدغم قال: (حَيَّ، وَعَيَّ) نظراً إلى أنهما مثلان متحركان في كلمة حركة لازمة، بخلاف نحو لن يحيى فإن حركة ثاني المثليين منه عارضة بصد أن تزول بزوال الناصب، ومن فكَّ نظر إلى أن اجتماع المثليين في باب (حي) كالعارض، لكونه مختصاً بالماضي دون المضارع، والأمر بخلاف نظيره من الصحيح نحو: (ردّ، وعدّ). ولا يعتد بالعارض غالباً.

ومما يجوز فيه أيضاً الوجهان كل ما فيه تاءان مثل تاءي (تتجلّى) فقياسه الفك لتصدر المثليين.

ومنهم من يدغم، فيسكن أوله، ويدخل عليه همزة الوصل، فيقول:

يجوز الإدغام نظراً إلى أنهما مثلان من كلمة وحركة ثانيهما لازمة. وكذلك يجوز الفك والإدغام فيما اجتمع فيه تاءان إمّا في أوله أو وسطه، فالأول نحو: تتجلّى، والثاني نحو: استتر.

أمّا تتجلّى ونظيره فإنّه عند الإدغام تسكن التاء الأولى منه، ولا طريق إلى التّطّق بها إلّا بوصل ما قبلها بها نحو: تكاد تميّز. وأمّا استتر ونظيره من كل فعل على (افتعل) فإنّه يجوز فيه الفكّ لبناء ما قبل المثليين على السكون.

وأمّا الإدغام فإنّه يجوز بعد نقل حركة أول المثليين إلى الساكن قبله، فتقول: سترّ بطرح همزة الوصل من أوله لتحرك الساكن بعد الهمزة.

قوله: «نحو: ردّ وعدّ»: فإنّ الحركة باقية في المضارع والأمر أيضاً. قوله: «فيسكن أوله ويدخل عليه همزة الوصل»: وقد خطأ الماتن وابنه في هذه المقالة، فقيل: إنّ الله لم يخلق همزة وصل في أول المضارع، وإنّما إدغام هذا النوع في

«اتجلى»، وأما نحو: (استتر) فقياسه الفك أيضاً، لبناء ما قبل المثلين على السكون، ويجوز فيه الإدغام بعد نقل حركة أول المثلين إلى الساكن نحو: (ستر يستر ستاراً).

وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتُدِي قَدْ يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى تَا كَتَبَيْنِ أَلْعَبَرُ

يعني: أنه قد يقال في نحو: (تتعلم): (تعلم) وفي (تنزل): (تنزل) وفي (تتبعين): (تبعين) هرباً إما من توالي مثلين متحركين، وإما من إدغام، يحوج إلى زيادة ألف الوصل، وهذا التخفيف يكثر في التاء جداً.

وقد جاء منه شيء في النون كقراءة بعضهم: ﴿وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ﴾ بالنصب على تقدير: ونزل الملائكة.

ومنه على الأظهر قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ﴾ في قراءة ابن عامر وعاصم، أصله: (تنجي) ولذلك سكن آخره.

وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنٌ لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرٍ أَرْفَعِ اقْتَرَنَ

الوصل دون الابتداء نحو: (ولا تيمموا ولا تبرّجن).

قوله: «تبين العبر»: أصله تبين حذف أولي التاءين تخفيفاً إما هرباً من توالي الأمثال، أو من إدغام إحدى التاءين بالأخرى القاضي بسكون الأولى المحوج إلى أن تتقدمها همزة الوصل، لكننا قد أسلفنا أن همزة الوصل لا تدخل الفعل المضارع، وأن صورة جواز الإدغام في أوله متوقفة على وصل الفعل بغيره كما تقدم بيانه.

قوله: «بالنصب»: أي نصب الملائكة على المفعولية، وإن نزل أصله نزل، ﴿وكذلك نجّي﴾ (بسكون الياء) المؤمنين ﴿بنصب المؤمنين على المفعولية لما أصله ننجي﴾.

نَحْوُ حَلَلْتُ مَا حَلَلْتُهُ وَفِي جَزَمٍ وَشِبْهِ الْجَزَمِ تَخْيِيرٌ قُفِي

إذا سكن آخر الفعل المدغم فيه لاتصاله بضمير الرفع وجب الفك، نحو: (حللت، وحللنا، والهندات حللن).

وقوله:

..... وَفِي جَزَمٍ وَشِبْهِ الْجَزَمِ تَخْيِيرٌ قُفِي

يعني: أنه يجوز في نحو: (يحل) إذا دخل عليه جازم الفك، نحو: (لم يحل) والإدغام، نحو: (لم يُحل).

والفك لغة أهل الحجاز، وبها جاء التنزيل نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي﴾، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَاعْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ﴾.

والإدغام لغة بني تميم، وعليها قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَشَاقِ اللَّهَ﴾ في سورة الحشر وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾ في سورة المائدة على قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، والكوفيين.

والمراد بشبه الجزم سكون الأمر، نحو: (احلل)، وإن شئت قلت: (حل)؛ لأنَّ حكم الأمر أبداً حكم المضارع المجزوم.

وَفَكُّ أَفْعَلٍ فِي التَّعَجُّبِ التَّزِمُ وَالْتَزِمَ الْإِدْغَامُ أَيْضاً فِي هَلَمْ

قوله: «وفكُّ أفعل في التعجب»: مثل: أحب به واشدُّ! فإنَّ هذه الصيغة وإن كانت خبراً في المعنى إلاَّ أنَّها في صورة الأمر. أمَّا هَلَمْ فهي أمر بالصراحة، وفي هذا الرجز شبه استدراك لما سبق منه أنَّ الفعل في حالة الجزم، ولا يكون الفعل حينذاك إلاَّ مضارعاً،

لما فرغ من الكلام على المجزوم والأمر شرع في بيان حكم (أفعل) التعجب، وأنه مفكوك أبداً، بخلاف غيره من أمثلة الأمر، وذلك نحو: (أحِبُّ إلى زيد بعمرو، وأشدُّ بياض وجه زيد).

وكما التزم في هذا النوع الفك كذلك التزم في (هلم) الإدغام، فلم يقل فيه (هلم).

هذا آخر ما تضمّنته هذه الأرجوزة من علم أحكام النحو. ولذلك لما انتهى إليه لم يعقبه بأكثر من قوله:

وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيْتُ قَدْ كَمَلُ	نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهَمَّاتِ أَشْتَمَلُ
أَخْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَةَ	كَمَا أَقْتَضَى غِنَى بِلَا خِصَاصَةٍ
فَأَحْمَدُ اللَّهَ مُصَلِّيًا عَلَى	مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيِّ أَرْسَلَا
وَالِهِ الْغُرِّ الْكِرَامِ الْبَرَرَةِ	وَصَحْبِهِ الْمُتَتَخِّينِ الْخَيْرَةِ

فاعلم بأنه قد انتهى غرضه من هذا النظم، وأنه قد اشتمل على أعظم

وشبه الجزم والمراد به فعل الأمر؛ لأنَّ حكم الأمر أبداً حكم المضارع المجزوم، وجهة الاستدراك أن (أفعل) في التعجب وكلمة (هلم) لا تخير في فكهما وإدغامهما، بل (أفعل) في التعجب يفك إدغامه لا غير، و (هلم) يلتزم إدغامها لا غير.

وبانتهاؤ الألفيّة متناً وشرحاً ينتهي تعليقنا فنحمد الله شاكرين ونستمدّ منه المعونة بمحمد وآله الميامين في ثالث شعبان المعظم من سنة ألف وأربعمائة واثنين على يد محققها محمد بن محمد طه الحويزي الكرمي في مدرسته العلمية في الأهواز.

المهمات من علم العربية.

ثم ختم الكلام بحمد الله تعالى، وبالصلاة على نبيه محمد ﷺ وعلى آله،
وأصحابه الطيبين الطاهرين صلاة دائمة إلى يوم الدين.

آمين، والحمد لله رب العالمين

فهرس الألفية

الجزء الأول

(صفحة)

- | | | |
|----|--|---|
| ١٠ | أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهُ خَيْرَ مَالِكٍ | قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ |
| ١٠ | وَالِهِ أَلْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا | مُصَلِّيًا عَلَى الرَّسُولِ الْمُصْطَفَى |
| ١١ | مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّةٌ | وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَّةِ |
| ١١ | وَتَبْسُطُ الْبَدَلِ بِوَعْدِ مُنْجَزِ | تُقَرَّبُ الْأَقْصَى بِلَفْظِ مُوجَزِ |
| ١٢ | فَائِقَةُ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مُعْطٍ | وَتَقْتَضِي رَضَى بِغَيْرِ سُخْطِ |
| ١٢ | مُسْتَوْجِبُ ثَنَائِي الْجَمِيلَا | وَهُوَ بِسَبْقِ حَازِرٍ تَفْضِيلَا |
| ١٢ | لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ آخِرَةِ | وَاللَّهُ يَقْضِي بِهَبَاتٍ وَافِرَةِ |
| ١٣ | وَأَسْمُ وَفَعْلٌ ثُمَّ حَرْفُ الْكَلِمِ | كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقِمِ |
| ١٣ | وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمِّ | وَاجِدُهُ كَلِمَةٌ وَالْقَوْلُ عَمِّ |
| ١٨ | وَمُسْنَدٌ لِأَسْمِ تَمْيِيزُ حَاصِلُ | بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنَّدَا وَالْ |
| ٢٣ | وَنُيُونُ أَقْبَلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِي | بِتَا فَعَلْتُ وَأَنْتَ وَيَا أَفْعَلِي |
| ٢٤ | فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيْشَمِ | سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلٌ وَفِي وَلَمْ |
| ٢٤ | بِالنُّونِ فِعْلٌ الْأَمْرِ إِنْ أَمُرُ فُهُمِ | وَمَاضِي الْأَفْعَالِ بِالتَّائِي مَزْ وَسَمِ |
| ٢٦ | فِيهِ هُوَ أَسْمُ، نَحْوُ «صَه» وَ«حَيْهَلٌ» | وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكْ لِلنُّونِ مَحَلٌّ |
| ٢٨ | لِشَبِّهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي | وَالْأَسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي |
| ٢٨ | وَالْمَعْنَوِيُّ فِي «مَتَى» وَفِي «هَنَا» | كَالشَّبِّهِ الْوَضْعِيُّ فِي أَسْمِي «جِئْنَا» |
| ٢٨ | تَأْتُرُ وَكَافِتْقَارٍ أَصْلَا | وَكُنْيَاتِهِ عَنِ الْفِعْلِ بِلَا |
| ٣٢ | مِنْ شَبِّهِ الْحَرْفِ كَارُضٍ وَسَمَا | وَمُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا |
| ٣٣ | وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَا | وَفِعْلٌ أَمْرٌ وَمُضِيٌّ بُنِيَا |

- ٣٣ نُونُ إِنَاثٍ، كَيَرَعْنَ مَنْ فُتِنَ
 ٣٥ وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا
 ٣٥ كَأَيْنِ أَمْسِ حَيْثُ وَالسَّاكِنُ كَمْ
 ٣٧ لِاسْمٍ وَفِعْلٍ، نَحْوُ «لَنْ أَهَابَا»
 ٣٧ قَدْ خُصَّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا
 ٣٩ كَسْرًا، كَذِكُرَ اللَّهُ عَبْدُهُ يَسُرُّ
 ٣٩ يَتُوبُ، نَحْوُ: جَا أَخُو بَنِي نَمِرٍ
 ٤٠ وَاجْرُرُ بَيَاءٍ مَا مِنْ الْأَسْمَا أَصِفُ
 ٤٠ وَالْفَمُ حَيْثُ الِئِمُّ مِنْهُ بَانَا
 ٤٠ وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ
 ٤٠ وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهَا أَشْهَرُ
 ٤٠ لِيَا، كَ «جَا أَخُو أَبِيكَ ذَا أَعْتَلَا»
 ٤٤ إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وَصَلَا
 ٤٤ كَابْنَيْنِ وَأَبْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ
 ٤٥ جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أَلِفُ
 ٤٩ سَالِمٍ جَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنِبٍ
 ٤٩ وَبَابُهُ الْحَقُّ وَالْأَهْلُونَا
 ٤٩ وَأَرْضُونَ شَذَّ وَالسُّنُونَا
 ٤٩ ذَا أَلْبَابٍ وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ
 ٥٦ فَافْتَحَ وَقَلَ مَنْ يَكْسِرُهُ نَطَقَ
 ٥٦ بِعَكْسٍ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ فَانْتَبَهَ
 ٥٧ يُكْسِرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا
 ٥٧ كَأَذْرَعَاتٍ فِيهِ ذَا أَيُّضًا قُبِلَ
 ٥٨ مَا لَمْ يُضَفَّ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلٍ رَدِفَ
 ٦٠ رَفْعًا وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُونَا
 ٦٠ كَلِمَ تَكُونِي لِتَرْوِي مَظْلَمَهُ
- مِنْ نُونٍ تَوَكِيدٍ مُبَاشِرٍ، وَمِنْ
 وَكُلِّ حَرَفٍ مُسْتَحَقٌّ لِنَا
 وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَضَمٍّ
 وَالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ أَجْعَلَنَّ إِعْرَابَا
 وَالْأَسْمُ قَدْ خُصَّصَ بِالْجَرِّ كَمَا
 فَارْفَعْ بِضَمٍّ وَأَنْصِبَنَّ فَتَحًا وَجُرِّ
 وَاجْزِمَنَّ بِتَسْكِينٍ وَغَيْرُ مَا ذَكَرَ
 وَأَرْفَعْ بِوَاوٍ وَأَنْصِبَنَّ بِالْأَلِفِ
 مِنْ ذَاكَ «ذُو» إِنَّ صُحْبَةَ أَبَانَا
 «أَبٍ، أَخٍ، حَمٍّ» كَذَلِكَ وَ«هَنَّ»
 وَفِي «أَبٍ» وَتَالِيَتِيهِ يَنْدُرُ
 وَشَرْطُ ذَا الْأِعْرَابِ أَنْ يَضْفَنَ لَا
 بِالْأَلِفِ أَرْفَعِ الْمُشْتَى وَكِلَا
 كِلْتَا كَذَلِكَ أَتْنَانِ وَأَنْتَتَانِ
 وَتَخْلَفَ أَلِيَا فِي جَمِيعِهَا الْأَلِفُ
 وَأَرْفَعْ بِوَاوٍ وَبِيَا أَجْرُرُ وَأَنْصِبِ
 وَشَبِيهِ ذَيْنِ وَبِهِ عَشْرُونَا
 أُولُو وَعَالَمُونَ عَلَيُونَا
 وَبَابُهُ وَمِثْلُ حَيْنٍ قَدْ يَرِدُ
 وَنُونٌ مَجْمُوعٌ وَمَا بِهِ التَّحَقُّ
 وَنُونٌ مَا تُنْيَى وَالْمُلْحَقُ بِهِ
 وَمَا بِيَا وَالْفِ قَدْ جُمِعَا
 كَذَا أُولَاتُ وَالَّذِي أَسْمَاءٌ قَدْ جُعِلَ
 وَجُرِّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ
 وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلَانِ التُّونَا
 وَحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَةٌ

- وَسَمٌ مُعْتَلًا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا
فَالأَوَّلُ الْإِعْرَابُ فِيهِ قُدْرًا
وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ وَنَصْبُهُ ظَهَرُ
وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفٌ
فَالأَلِفُ أَنْوَ فِيهِ غَيْرُ الْجَزْمِ
وَالرَّفْعِ فِيهِمَا أَنْوَ وَأَحْذِفْ جَارِمًا
نَكْرَةً قَابِلُ أَلٍ مُؤَوَّرًا
وَعَظِيمُهُ مَعْرِفَةٌ، كَهُمْ وَذِي
فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورِ
وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَأُ
كَأَيَاءٍ وَالْكَافِ مِنْ آئِنِي أَكْرَمَكَ
وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ أَلْبِنَا يَجِبُ،
لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٌّ نَا صَلَحُ،
وَالْأَلِفُ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا
وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ
وَذُو أَرْتِفَاعٍ وَأَنْفِصَالٍ أَنَا هُوَ
وَذُو أَنْتِصَابٍ فِي أَنْفِصَالٍ جُعَلًا
وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلُ
وَصِلُ أَوْ أَفْصِلُ هَاءَ سَلْبِيهِ وَمَا
كَذَلِكَ خِلْتِيهِ وَاتِّصَالَ
وَقَدِّمُ الْأَخَصَّ فِي اتِّصَالِ
وَفِي اتِّحَادِ الرُّثْبَةِ الزَّمْ فَصْلًا
وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التَّزْمِ
وَلَيْتِي فَشَا وَلَيْتِي نَدْرًا
فِي الْبَاقِيَاتِ وَأَضْطِرَارًا خَفَفَا
وَفِي لَدُنِّي لَدُنِّي قَلَّ وَفِي
- كَالْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَقِي مَكَارِمًا
جَمِيعُهُ وَهُوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا
وَرَفَعُهُ يُنَوَّى كَذَا أَيْضًا يُجَزُّ
أَوْ وَآوُ أَوْ يَاءٌ فَمُعْتَلًا عُرِفَ
وَأَبْدِ نَصْبٍ مَا كَيْدَعُو يَرْمِي
ثَلَاثُهُنَّ تَقْضِي حُكْمًا لَازِمًا
أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعٌ مَا قَدْ ذُكِرَا
وَهِنْدُ وَآبِنِي وَالْغَلَامُ وَالَّذِي
كَأَنَّتَ وَهُوَ - سَمٌ بِالضَّمِيرِ
وَلَا يَلِي إِلَّا اخْتِيَارًا أَبَدًا
وَالْيَاءُ وَالْهَاءُ مِنْ سَلْبِيهِمَا مَلَكُ
وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظُ مَا نُصِبَ
كَاعْرِفْ بِنَا، فَإِنَّا نِلْنَا أَلْمَنَحُ
غَابَ وَغَيْرُهُ، كَقَامَا وَأَعْلَمَا
كَافِعُ أَوْافِقُ نَغْتِيطُ إِذْ تَشْكُرُ
وَأَنْتَ وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ
إِيَّايَ وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلًا
إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ الْمُنْتَصِلُ
أَشْبَهُهُ فِي كُنْهُ الْخَلْفُ أَنْتَمِي
اخْتَارُ غَيْرِي اخْتَارَ الْأَنْفِصَالَ
وَقَدَّمْ مَا شِئْتَ فِي أَنْفِصَالِ
وَقَدْ يُسَبِّحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَضَلَا
نُونُ وَقَايَةِ وَلَيْسِي قَدْ نُظِمَ
وَمَعَ لَعَلَّ أَعْكِسَ وَكُنْ مُخَيَّرَا
مِنِّي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا
قِدْنِي وَقَطْنِي الْحَذْفُ أَيْضًا قَدْ بَقِيَ

- ٨٤ إِسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقًا
 ٨٤ وَقَرَنَ وَعَدَنَ وَلَا حَقَّ
 ٨٥ وَأَسْمًا أَتَى وَكُنْيَةً وَلَقَبًا
 ٨٥ وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ
 ٨٦ وَمِنْهُ مَنْقُولُ كَفَضْلٍ وَأَسَدُ
 ٨٧ وَجُمْلَةٌ وَمَا يَمْزُجُ رُكْبًا
 ٨٧ وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَةِ
 ٨٨ وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عِلْمٌ
 ٨٨ مِنْ ذَاكَ أَمْ عَرِيطٌ لِلْعُقْرَبِ
 ٨٨ وَمِثْلُهُ بَرَّةٌ لِلْمَبَرَّةِ
 ٩١ بِذَا لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشَرُ
 ٩١ وَذَانِ تَانٍ لِلْمُثَنَّى الْمُرْتَفِعِ
 ٩١ وَيَأُولَى أَشَرُ لِمَجْمَعٍ مُطْلَقًا
 ٩١ بِالْكَافِ حَرْفًا دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهُ
 ٩٣ وَبِهِنَّ أَوْ هَهُنَا أَشَرُ إِلَى
 ٩٣ فِي الْبُعْدِ أَوْ بِثَمَّ أَوْ هُنَا
 ٩٤ مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ الَّذِي الْأُنْثَى الَّتِي
 ٩٤ بَلْ مَا تَلِيهِ أُولِهِ الْعَلَامَةُ
 ٩٤ وَالْأُنْثَى مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شِدْدًا
 ٩٤ جَمْعُ الَّذِي الْأَلَى الَّذِينَ مُطْلَقًا
 ٩٤ بِاللَّاتِ وَاللَّاءِ الَّتِي قَدْ جُمِعَا
 ٩٧ وَمَنْ وَمَا وَالْ تَسَاوِي مَا ذَكَرُ
 ٩٧ وَكَالَّتِي أَيْضًا لَدَيْهِمْ ذَاتُ
 ٩٧ وَمِثْلُ مَاذَا بَعْدَ مَا اسْتِفْهَامُ
 ١٠٢ وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَةٌ
 ١٠٢ وَجُمْلَةٌ أَوْ شَيْئُهَا الَّذِي وَصِلُ
 ١٠٣ وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةٌ أَلْ
- ٨٤ عَلَّمَهُ كَجَعْفَرٍ وَخِرْنَقَا
 ٨٤ وَشَذَقِمَ وَهَيْلَةً وَوَأَشَقِ
 ٨٥ وَأَخْرَنَ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحْبًا
 ٨٥ حَشْمًا وَإِلَّا أَتْبَعَ الَّذِي رَدَفُ
 ٨٦ وَذُو أَرْتَجَالٍ كَسُعَادَ وَأَدَدُ
 ٨٧ ذَا إِنْ بِغَيْرِ وَيَهُ تَمَّ أَعْرَبًا
 ٨٧ كَعَبِيدِ شَمْسٍ وَأَبِي قُحَافَةٍ
 ٨٨ كَعَلَمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظًا وَهُوَ عَمُ
 ٨٨ وَهَكَذَا تُعَالَةُ لِلتَّغْلِبِ
 ٨٨ كَذَا فَجَارِ عِلْمٌ لِلْفَجْرَةِ
 ٩١ بِذِي وَذِهِ تَبِي تَاعَلَى الْأُنْثَى أَقْتَصِرُ
 ٩١ وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ أَذْكَرُ تُطْعُ
 ٩١ وَالْمَدُّ أُولَى وَلَدَى الْبُعْدِ أَنْطَقًا
 ٩١ وَاللَّامُ إِنْ قَدَّمَتْ هَا مُمْتَنِعَةٌ
 ٩٣ دَانِي الْمَكَانِ وَبِهِ الْكَافَ صِلًا
 ٩٣ أَوْ بِهِنَّ أَلِكْ أَنْطَقَنَ أَوْ هُنَا
 ٩٤ وَالْيَا إِذَا مَا تُنْيَا لَا تُثْبِتِ
 ٩٤ وَالْأُنْثَى إِنْ تَشَدَّدَ فَلَا مَلَامَةَ
 ٩٤ أَيْضًا وَتَغْوِيضُ بِذَاكَ قُصْدًا
 ٩٤ وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطَقًا
 ٩٤ وَاللَّاءِ كَالَّذِينَ نَزَرًا وَقَعَا
 ٩٧ وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّئٍ شَهْرُ
 ٩٧ وَمَوْضِعُ اللَّاتِي أَتَى ذَوَاتُ
 ٩٧ أَوْ مَنْ إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ
 ١٠٢ عَلَى ضَمِيرٍ لَا يَبْقَى مُشْتَمِلَةٌ
 ١٠٢ بِهِ كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي أَبْنَتْهُ كُفِلُ
 ١٠٣ وَكَوْنُهَا بِمُعَرَّبِ الْأَفْعَالِ قَلُ

أَيَّ كَمَا وَأَعْرَبْتَ مَا لَمْ تُصَفِّ
وَبَعْضُهُمْ أَغْرَبَ مُطْلَقًا، وَفِي
إِنْ يُسْتَظَلَّ وَضَلُّ وَإِنْ لَمْ يُسْتَظَلَّ
إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لِوَضَلٍ مُكْمِلٍ
فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ أَنْتَصَبَ
كَذَاكَ حَذَفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضًا
كَذَا الَّذِي جَرَّ بِمَا أَلْمَوْصُولَ جَرَّ
أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ أَوْ أَلَلَامُ فَقَطُّ
وَقَدْ تُزَادُ لَازِمًا كَاللَّاتِ
وَلَا ضِطْرَارَ كَسَبَاتِ الْأَوْبَرِ
وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلَا
كَالْفُضْلِ وَالْحَارِثِ وَالْتُعْمَانِ
وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالْغَلْبَةِ
وَحَذَفَ أَلْ ذِي إِنْ تُنَادٍ أَوْ تُصَفِّ
مُبْتَدَأُ زَيْدٌ وَعَاذِرُ خَبَرٌ
وَأَوَّلُ مُبْتَدَأُ وَالْثَانِي
وَقِسْ، وَكَاسْتِفْهَامُ النَّفْيِ وَقَدْ
وَالثَّانِ مُبْتَدَأُ وَذَا أَلْوَصَفُ خَبَرٌ
وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْإِيتِدَا
وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمَتَمُّ الْفَائِدَةُ
وَمُفْرَدًا يَأْتِي وَيَأْتِي جُمْلَةً
وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى أَكْتَفَى
وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارْعُ وَإِنْ
وَأُبْرَزْتُهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا
وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرَّ
وَلَا يَكُونُ أَشْمُ زَمَانٍ خَبَرًا
وَلَا يَجُوزُ الْإِيتِدَا بِالنَّكِرَةِ

وَصَدْرُ وَضَلَّهَا ضَمِيرٌ أَنْحَذَفَ ١٠٤
ذَا أَلْحَذَفَ أَيًّا غَيْرُ أَيَّ يَقْتَضِي ١٠٤
فَالْحَذَفُ نَزْرُ، وَأَبَوَا أَنْ يُخْتَزَلَ ١٠٤
وَأَلْحَذَفَ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي ١٠٤
يَفْعَلُ أَوْ وَضَفٍ، كَمَنْ تَزْجُو يَهَبُ ١٠٤
كَأَنَّ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى ١٠٧
كَمُرٍّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهُوَ بَرٌّ ١٠٧
فَنَمَطٌ عَرَفْتُ قُلَّ فِيهِ التَّمَطُّ ١٠٩
وَالْآنَ وَالَّذِينَ ثُمَّ اللَّاتِي ١١٢
كَذَا وَطِبْتُ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِي ١١٢
لِلْمَحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُفْلًا ١١٢
فَذِكْرُ ذَا وَحَذَفُهُ سَيَّانٍ ١١٢
مُضَافٌ أَوْ مَصْحُوبٌ أَلْ كَالْعَقْبَةِ ١١٥
أَوْجِبَ وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفُ ١١٥
إِنْ قُلْتُ زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرَ ١١٧
فَاعِلٌ أَغْنَى فِيهِ أَسَارُ ذَانِ ١١٧
يَجُوزُ نَحْوُ فَايَزُ أَوْ لَوْ الرَّشْدُ ١١٧
إِنْ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ طَبَقًا أَسْتَقَرَّ ١١٧
كَذَاكَ رَفَعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا ١٢٠
كَاللَّهُ بَرٌّ وَالْأَبَادِي شَاهِدَةٌ ١٢١
حَاوِيَةٌ مَعْنَى الَّذِي سَيَقَتْ لَهُ ١٢١
بِهَا كَنُطْقِي اللَّهُ حَسْبِي وَكَفَى ١٢١
يُشْتَقُّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٍ ١٢٢
مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحْصَلًا ١٢٢
نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ أَسْتَقَرَّ ١٢٤
عَنْ جُمَّةٍ وَإِنْ يُفِيدُ فَأَخْبِرَا ١٢٤
مَا لَمْ تُفِيدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نِمْرَةٍ ١٢٥

وَهَلْ فَتَىٰ فِيكُمْ فَمَا خِلْ لَنَا
وَرَغْبَةً فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلٌ
وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا
فَامْتَنِعْهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْآنِ
كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرَا
أَوْ كَانَ مُسْتَدًّا لِذِي لَمْ أَبْتَدَا
وَنَحْنُو عِنْدِي دِرْهَمٌ وَلِي وَطَرُ
كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ
كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَا
وَخَبَرَ الْمَحْضُورِ قَدْ أَمَّا
وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا
وَفِي جَوَابٍ: كَيْفَ زَيْدٌ، قُلْ: دَيْفُ
وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا حَذَفُ الْخَبَرُ
وَبَعْدَ وَאוْ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعُ
وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرَا
كَضَرْبِي الْعَبْدَ مُسَيِّئًا وَأَتَمُّ
وَأَخْبَرُوا بِأَتَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا
تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَأُ أَسْمًا وَالْخَبَرُ
كَكَانَ ظَلٌّ بَاتَ أَضْحَىٰ أَصْبَحَا
فَتَىٰ وَأَنْفَكَ وَهَذِي الْأَرْبَعَةُ
وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقًا بِمَا
وَعَبْرٌ مَاضٍ مِثْلُهُ قَدْ عَمِلَا
وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسَّطَ الْخَبَرُ
كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَا النَّفَافَةُ
وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ أَصْطَفِي
وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ وَالنَّقْصُ فِي

وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا ١٢٥
بِرٍّ يَزِينُ وَلِيَقْسَ مَا لَمْ يُقْلَ ١٢٥
وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَا ١٢٧
عُرْفًا وَتُكْرَأُ عَادِمِي بَيَانِ ١٢٧
أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْهَضًا ١٢٧
أَوْ لَزِمَ الصَّدْرُ كَمَنْ لِي مُنْجِدَا ١٢٧
مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقْدُمُ الْخَبَرِ ١٣٠
مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِينًا يُخْبِرُ ١٣٠
كَأَيُّنَ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيرَا ١٣٠
كَمَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَا ١٣٠
تَقُولُ: زَيْدٌ، بَعْدَ مَنْ عِنْدَكُمَا ١٣١
فَزَيْدٌ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفَ ١٣١
حَتْمٌ، وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرَّ ١٣٤
كَمِثْلُ كُلِّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ ١٣٤
عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أَضْمَرَ ١٣٤
تَبْيِينِي الْحَقَّ مَنْوِطًا بِالْحِكْمِ ١٣٤
عَنْ وَاحِدٍ، كَهُمْ سَرَاةً شَعْرَا ١٣٨
تَنْصِبُهُ كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرَا ١٤١
أَمْسَىٰ وَصَارَ لَيْسَ زَالَ بَرِحَا ١٤١
لِشَبِّهِ نَفْيٍ أَوْ لِنَفْيِ مُتَّبِعِهِ ١٤٢
كَأَعْطَىٰ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمَا ١٤٢
إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلَا ١٤٣
أَجْزَ وَكُلُّ سَبْقِهِ دَامَ حَظَرُ ١٤٤
فَجِيءَ بِهَا مَثْلُوهً لَا تَالِيَهُ ١٤٤
وَذُو تَمَامٍ مَا يَرْفَعُ يَكْتَفِي ١٤٤
فَتَىٰ لَيْسَ زَالَ دَائِمًا قُفِي ١٤٨

وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ
وَمُضْمَرُ الشَّانِ اسْمًا أَنْوَإِنْ وَقَعَ
وَقَدْ تُزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ كَمَا
وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرِ
وَبَعْدَ أَنْ تَعْوِضُ مَا عَنْهَا أَرْثَكِبُ
وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمٌ
إِعْمَالٌ لَيْسَ أَعْمِلْتُ مَا دُونَ إِنْ
وَسَبَقَ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفِ كَمَا
وَرَفَعَ مَعْطُوفٍ بِلَكِنْ أَوْ بَلْ
وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرٍّ أَلْبَا الْخَبَرِ
فِي التَّنْكِيرَاتِ أَعْمِلْتُ كَلَيْسَ لَا
وَمَا لِلَّاتِ فِي سِوَى حِينَ عَمَلُ
كَكَانَ كَادَ وَعَسَى لَكِنْ نَدَرُ
وَكَوْنُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى
وَكَعَسَى حَرَى وَلَكِنْ جُعِلَا
وَأَلْزَمُوا أَخْلَوْقَ أَنْ مِثْلَ حَرَى
وَمِثْلُ كَادَ فِي الْأَصَحِّ كَرَبَا
كَأَنَّهُ السَّائِقُ يَحْدُو وَطَفِيقُ
وَأَسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لِأَوْشَكَا
بَعْدَ عَسَى أَخْلَوْقَ أَوْشَكَ قَدْ يَرِدُ
وَجَرَّدَنَ عَسَى أَوْ أَرْفَعَ مُضْمَرًا
وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجْزَى فِي السِّينِ مِنْ
لِإِنَّ أَنْ لَيْتَ لَكِنْ لَعَلُ
كَانَ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي
وَرَاعَ ذَا التَّرْتِيبِ إِلَّا فِي الَّذِي
وَهَمْزٌ إِنْ أَفْتَحَ لِسَدَّ مُصَدَّرِ

إِلَّا إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرٍّ ١٤٨
مُوهِمٌ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ أَمْتَنَعَ ١٤٨
كَانَ أَصَحَّ عِلْمٌ مَنْ تَقَدَّمَ ١٤٩
وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيرًا ذَا اسْتَهَزَ ١٥٠
كَمِثْلُ أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَأَقْتَرَبَ ١٥٠
تُحْذَفُ نُونٌ وَهُوَ حَذَفُ مَا التَّرْمِ ١٥٠
مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبِ زَكِنَ ١٥٣
بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا أَجَازَ الْعُلَمَاءُ ١٥٣
مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا أَلْزَمَ حَيْثُ حَلُ ١٥٤
وَبَعْدَ لَا وَنَفْيِ كَانَ قَدْ يُجَرُّ ١٥٥
وَقَدْ تَلِي لَا وَإِنْ ذَا أَلْعَمَلَا ١٥٦
وَحَذَفُ ذِي أَلْزَمَ فَشَا وَالْعَكْسُ قُلُ ١٥٦
غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرِ ١٥٩
نَزَرُ وَكَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عَكْسًا ١٥٩
خَبَرُهَا حَثْمًا بِأَنْ مُتَّصِلًا ١٥٩
وَبَعْدَ أَوْشَكَ أَنْتَقَا أَنْ نَزَرَا ١٥٩
وَتَرَكَ أَنْ مَعَ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا ١٥٩
كَذَا جَعَلْتُ وَأَخَذْتُ وَعَلِيقُ ١٥٩
وَكَادَ لَا غَيْرُ وَزَادُوا مُوشَكَا ١٦٢
غِنَى بِأَنْ يَفْعَلُ عَنْ ثَانٍ فَقَدْ ١٦٣
بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا ١٦٣
نَحْوُ عَسَيْتُ وَأَنْتَقَا الْفَتْحُ زَكِنَ ١٦٤
كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلُ ١٦٥
كُفٍّ وَلَكِنْ أَبْنَهُ ذُو ضِغْنِ ١٦٥
كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ الْبَدْيِ ١٦٥
مَسَدَّهَا وَفِي سِوَى ذَاكَ أَكْسِرَ ١٦٧

فَاكْسِرْ فِي الْإِتْدَا وَفِي بَدءِ صِلَه
 أَوْ حُكَيْتَ بِالْقَوْلِ أَوْ حَلَّتْ مَحَلْ
 وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلُقَا
 بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةٌ أَوْ قَسَمَ
 مَعَ تَلَوْ فَالْجَزَا وَذَا يَطْرُدُ
 وَبَعْدَ ذَاتِ الْكُسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرُ
 وَلَا يَلِي ذِي اللَّامِ مَا قَدْ نُفِيَا
 وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ «قَدْ» كَيَانٌ ذَا
 وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرِ
 وَوَصَلَ مَا بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطَلُ
 وَجَائِزٌ رَفَعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى
 وَالْحِجَّتْ بَيَانٌ لِكُنَّ وَأَنَّ
 وَخُفِّتْ إِنْ فَقَلَّ الْعَمَلُ
 وَرُبَّمَا اسْتَغْنِي عَنْهَا إِنْ بَدَا
 وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُنْ نَاسِخًا فَلَا
 وَإِنْ تُخَفَّفَ أَنْ فَاسْمُهَا اسْتَكَنَ
 وَإِنْ يَكُنْ فِعْلًا وَلَمْ يَكُنْ دُعَا
 فَلَا حَسَنَ الْفَضْلِ بِقَدْ أَوْ نَفِي أَوْ
 وَخُفِّتْ كَأَنَّ أَيْضًا فَنَوِي
 عَمَلٌ إِنْ أَجْعَلَ لِيَا فِي نِكْرَه
 فَانْصَبَ بِهَا مُضَافًا أَوْ مُضَارِعَه
 وَرَكِبَ الْمُفْرَدَ فَاتِحًا، كَلَا
 مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مُرَكَّبًا
 وَمُفْرَدًا نَعْنَا لِمَبْيُيِّي يَلِي
 وَغَيْرَ مَا يَلِي وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ
 وَالْعُطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لَا أَحْكُمَا

وَحَايْتُ إِنْ لِيَمِينٍ مُكْمِلَه
 حَالٍ كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ
 بِاللَّامِ كَاعْلَمُ إِنَّهُ لَذُو ثَقَى
 لَا لَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي
 فِي نَحْوِ: خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ
 لَامُ ابْتِدَاءٍ، نَحْوُ إِنِّي لَوَزَرُ
 وَلَا مِنْ الْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا
 لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوَذَا
 وَالْفَضْلَ وَأَسْمَا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرُ
 إِعْمَالُهَا وَقَدْ يُبْقَى الْعَمَلُ
 مَنْصُوبٌ إِنْ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا
 مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ
 وَتَلَزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ
 مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدَا
 تُلْفِيهِ غَالِبًا بِأَنَّ ذِي مُوَصَّلَا
 وَالْخَبَرِ أَجْعَلَ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ
 وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَا
 تَنْفِيسٍ أَوْ لَوْ وَقَلِيلُ ذِكْرُ لَوْ
 مَنْصُوبُهَا وَتَابِتًا أَيْضًا رُوي
 مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكْرَّرَه
 وَبَعْدَ ذَاكَ الْخَبَرِ أَذْكَرُ رَافِعَه
 حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ وَالثَّانِي أَجْعَلَا
 وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبَا
 فَافْتَحْ أَوْ أَنْصِبْ أَوْ أَرْفَعْ تَعْدِلِ
 لَا تَنْبِ وَأَنْصِبْهُ أَوْ الرَّفْعَ اقْصِدِ
 لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَضْلِ أَنْتَمَى

- وَأَعْطِ لَا مَعَ هَمْزَةٍ أَسْتَفْهَامٍ
وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرِ
أَنْصَبَ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْءِي أَبْتَدَا
ظَنَّ حَسِبْتُ وَزَعَمْتُ مَعَ عَدُوٍّ
وَهَبَ تَعَلَّمَ وَالَّتِي كَصَيَّرَا
وَحُصَّ بِالتَّغْلِيْقِ وَالْإِلْغَاءِ مَا
كَذَا تَعَلَّمَ وَلِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ
وَجَوُزِ الْإِلْغَاءِ لَا فِي الْأَبْتَدَا
فِي مُوْهِمِ الْإِلْغَاءِ مَا تَقَدَّمَ
وَإِنْ وَلَا لَامَ أَبْتَدَاءٍ أَوْ قَسَمَ
لِإِعْلَامِ عِرْفَانٍ وَظَنَّ ثَهَمَهُ
وَلِرَأْيِ الْرُؤْيَا أَنْتُمْ مَا لِعِلْمَا
وَلَا تُجِزْهُنَا بِلَا دَلِيلٍ
وَكَتَّظَنُّ أَجْعَلْ تَقُولُ إِنْ وَلِي
بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلٍ
وَأُجْرِي الْقَوْلُ كَظَنَّ مُطْلَقًا
إِلَى ثَلَاثَةِ رَأْيٍ وَعَلِيمَا
وَمَا لِمَفْعُولِي عَلِمْتُ مُطْلَقًا
وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلَا
وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِ أَتْنِي كَسَا
وَكَا رَأَى السَّابِقِ نَبَا أَخْبَرَا
الْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرُوعِي «أَتَى
وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٍ فَإِنْ ظَهَرَ
وَجَرَّدَ الْفِعْلُ إِذَا مَا أَسْنَدَا
وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا
وَيَرْفَعُ الْفَاعِلُ فِعْلًا أَضْمِرًا
- مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الْأَسْتَفْهَامِ
إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ
أَعْنِي رَأَى خَالَ عَلِمْتُ وَجَدَا
حَجَا دَرَى وَجَعَلَ اللَّذْكَ كَاعْتَقَدَ
أَيْضًا بِهَا أَنْصَبَ مُبْتَدَأً وَخَبَرَا
مِنْ قَبْلِ هَبَ وَالْأَمْرَ هَبَ قَدْ الزِمَا
سَوَاهُمَا أَجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ زَكْنٌ
وَأَنُو ضَمِيرَ الشَّانِ أَوْ لَامَ أَبْتَدَا
وَالْتَرَمَ التَّغْلِيْقِ قَبْلَ نَفْيِ مَا
كَذَا وَالْأَسْتَفْهَامُ ذَا لَهُ أَنْحَتَمَ
تَعْدِيَّةً لِوَاحِدٍ مُلْتَزِمَةً
طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْتَمَيَ
سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ
مُسْتَفْهَمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ
وَإِنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلَتْ يُحْتَمَلُ
عِنْدَ سُلَيْمٍ، نَحْوُ: قُلْ ذَا مُشْفِقًا
عَدُّوا إِذَا صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا
لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أَيْضًا حَقَّقَا
هَمْزِ فَلَاثَيْنِ بِهِ تَوَصَّلَا
فَهُوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو أَتْنَسَا
حَدَّثَ أَنْبَأَ كَذَاكَ خَبَرَا
زَيْدٌ «مُنِيرًا وَجْهَهُ» «نَعَمْ الْفَتَى»
فَهُوَ وَإِلَّا فَضَمِيرُ أَسْتَنْزَرَ
لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَفَارَ الشُّهَدَا
وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدَ مُسْنَدٍ
كَمَثَلِ زَيْدٌ فِي جَوَابِ مَنْ قَرَا

وَتَاءٌ تَأْنِيثٌ تَلِي الْمَاضِي إِذَا
وَأَنَّمَا تَلَزَمُ فِعْلَ مُضْمَرٍ
وَقَدْ يُبَيِّحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي
وَالْحَذْفُ مَعَ فَضْلٍ بِإِلَّا فَضْلًا
وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِإِلَّا فَضْلٍ وَمَعَ
وَالْتَّاءِ مَعَ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ
وَالْحَذْفِ فِي نَعَمِ الْفَتَاةِ اسْتَحْسَنُوا
وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا
وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ
وَأَخِرِ الْمَفْعُولِ إِنْ لَبَسَ حُذِرُ
وَمَا بِإِلَّا أَوْ بِأَنَّمَا أَنْحَصَرُ
وَشَاعَ نَحْوُ: خَافَ رَبَّهُ عَمْرُ
يَنْوُبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ
فَأَوَّلَ الْفِعْلِ أَضْمَنَ وَالْمُتَّصِلُ
وَأَجْعَلُهُ مِنْ مُضَارِعِ مُنْفَتِحَا
وَالثَّانِي التَّالِي تَا الْمُطَاوَعَةِ
وَتَالِثَ الَّذِي بِهِمْزِ الْوَصْلِ
وَأَكْسِرُ أَوْ أَشْمِمُ فَا ثَلَاثِي أَعِلُ
وَإِنْ بِشَكْلِ خِيفَ لَبَسَ يُجْتَنَبُ
وَمَا لِفَاءِ بَاعٍ لِمَا أَلْعَيْنُ تَلِي
وَقَابِلُ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مُصَدِّرٍ
وَلَا يَنْوُبُ بَعْضُ هَذَا إِنْ وَجِدَ
وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنْوُبُ الثَّانِي مِنْ
فِي بَابِ ظَنٍّ وَارَى الْمَنْعُ اسْتَهْزَ
وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عَلَّقَا
إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلًا شَغَلُ

كَانَ لِأُنْثَى كَأَبَتْ هِنْدُ الْأَذَى ٢١٦
مُتَّصِلٌ أَوْ مُفْهِمٌ ذَاتَ حِرٍّ ٢١٦
نَحْوُ أَتَى الْقَاضِي بِنْتُ الْوَاقِفِ ٢١٦
كَمَا زَكَ إِلَّا فِتَاةُ ابْنِ الْعَلَا ٢١٦
ضَمِيرُ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرِ وَقَعَ ٢١٨
مُذَكَّرٌ كَالْتَّاءِ مَعَ إِحْدَى اللَّيْنِ ٢١٨
لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيْنٌ ٢١٨
وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا ٢١٩
وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ ٢١٩
أَوْ أَضْمَرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرٍ ٢٢٠
أَخْرَ وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدُ ظَهَرُ ٢٢٠
وَشَذَّ نَحْوُ: زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرُ ٢٢٠
فِيمَا لَهُ، كَنِيلَ خَيْرٌ نَائِلِ ٢٢٢
بِالْآخِرِ أَكْسِرُ فِي مُضِيِّ كَوْصِلُ ٢٢٢
كَيْتَجِي الْمَقُولِ فِيهِ يُشْتَحَى ٢٢٢
كَالْأَوَّلِ أَجْعَلُهُ بِإِلَّا مُنَازَعَةً ٢٢٢
كَالْأَوَّلِ أَجْعَلْنَهُ كَاسْتَحْلِي ٢٢٢
عَيْنًا وَضَمُّ جَاءَ، كَبُوعٌ فَاحْتَمِلُ ٢٢٣
وَمَا لِبَاعٍ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ: حَبٌ ٢٢٣
فِي اخْتَارَ وَأَنْقَادَ وَشِبْهِ يَنْجَلِي ٢٢٣
أَوْ حَزَفٍ جَرٍّ بِبِنْيَابَةِ حَرِي ٢٢٥
فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرُدُّ ٢٢٥
بَابِ كَسَا فِيمَا التَّبَاسُهِ أَمِنْ ٢٢٧
وَلَا أَرَى مَنَعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ ٢٢٧
بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقًا ٢٢٨
عَنْهُ بِنَصْبٍ لَفْظِهِ أَوْ الْمَحَلِّ ٢٢٩

- فَالسَّابِقَ أَنْصِبُهُ بِفِعْلٍ أَضْمَرَا
وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا
وَإِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالْإِثْدَا
كَذَا إِذَا أَلْفَعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ
وَاخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ
وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلا فَضْلٍ عَلَى
وَإِنْ تَلَا أَلْمَعُطُوفُ فِعْلاً مُخْتَبِراً
وَأَرْفَعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحُ
وَفَصْلٌ مُشْغُولٌ بِحَرْفٍ جَرٍّ
وَسَوْ فِي ذَا أَلْبَابٍ وَصُفَاً ذَا عَمَلٍ
وَعُلُقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ
عَلَامَةُ أَلْفِعْلٍ أَلْمُعْدَى أَنْ تَصِلُ
فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولُهُ إِنْ لَمْ يَنْبُ
وَلَا زِمُ غَيْرُ أَلْمُعْدَى وَحُتِمَ
كَذَا أَفْعَلٌّ وَالْمُضَاهِي: أَقْعَنْسَسَا
أَوْ عَرَضاً أَوْ طَاوَعَ أَلْمُعْدَى
وَعَدٌّ لَازِماً بِحَرْفٍ جَرٍّ
نَقْلاً وَفِي أَنْ وَأَنْ يَطْرُدُ
وَالْأَصْلُ سَبَقُ فَاعِلٍ مَعْنَى كَمَنْ
وَيَلْزِمُ الْأَصْلُ لِمَوْجِبٍ عَرَا
وَحَذَفَ فَضْلَةً أَجْزَ إِنْ لَمْ يَضُرْ
وَيُحْذَفُ أَلْتَّاصِيهَا إِنْ عَلِمَا
إِنْ عَامِلَانِ أَقْتَضِيَا فِي أَسْمِ عَمَلٍ
وَالثَّانِي أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ
وَأَعْمِلِ أَلْمُهْمَلِ فِي ضَمِيرٍ مَا
كَيْحَسِنَانِ وَيُسَيِّئُ أَبْنَاكَ
- حَتْمًا مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أَظْهَرَا
يَخْتَصُّ بِأَلْفِعْلٍ كَإِنْ وَحَيْثُمَا
يَخْتَصُّ فَالرَّفْعُ أَلْتَرْمُهُ أَبَدًا
مَا قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدَ وَجِدْ
وَبَعْدَمَا إِثْلَاوُهُ أَلْفِعْلُ غَلَبَ
مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقَرٌّ أَوَّلًا
بِهِ عَنِ أَسْمِ فَاعْطِفْنِ مُخْتَبِراً
فَمَا أَيْسَحَ أَفْعَلٌ وَدَعْ مَا لَمْ يُسَبَّحْ
أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي
بِأَلْفِعْلٍ إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلَ
كَعُلُقَةٍ بِنَفْسِ الْأَسْمِ أَلْوَاقِعِ
هَا غَيْرِ مُصَدَّرٍ بِهِ، نَحْوُ: عَمِلَ
عَنْ فَاعِلٍ، نَحْوُ: تَدَبَّرْتُ أَلْكُتُبَ
لَزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا كَنَهُمُ
وَمَا أَقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسَا
لِوَاحِدٍ، كَمَدَّهُ فَاُمْتَدَّ
وَإِنْ حُذِفَ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ
مَعَ أَمْنٍ لَبْسٍ، كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا
مِنْ أَلْيَسَنَ مَنْ زَارَكُمْ نَسَجَ أَلْيَمَنَ
وَتَرَكْ ذَاكَ الْأَصْلُ حَتْمًا قَدْ يُرَى
كَحَذَفِ مَا سَبَقَ جَوَاباً أَوْ حُصِرَ
وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزِمًا
قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا أَلْعَمَلُ
وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَةٍ
تَنَازَعَاهُ وَأَلْتَرِمَ مَا أَلْتَرِمَا
وَقَدْ بَغَى وَأَعْتَدَيَا عَبْدَاكَ

وَلَا تَجِيءُ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا
 بَلْ حَذَفَهُ الزَّمُ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ
 وَأَظْهَرَ أَنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرًا
 نَحْوُ: أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي أَخَا
 الْمَصْدَرُ اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ
 بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٌ أَوْ وَصْفٌ نُصِبَ
 تَوْكِيداً أَوْ نَوْعاً يَبِينُ أَوْ عَدَدٌ
 وَقَدْ يَنْتُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلٌّ
 وَمَا لِي تَوْكِيدٍ فَوَحْدٌ أَبَدًا
 وَحَذَفُ عَامِلِ الْمُؤَكِّدِ امْتِنَاعٌ
 وَالْحَذَفُ حَثْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلًا
 وَمَا لِلتَّفْصِيلِ، كَأَمَّا مَنَا
 كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَاضِرٍ وَرَدٌ
 وَمِنْهُ مَا يَدْعُوهُ مُؤَكِّدًا
 نَحْوُ: لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفًا
 كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ
 يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ إِنْ
 وَهُوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدٌ
 فَاجْزَأَهُ بِالْحَرْفِ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ
 وَقِيلَ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمَجْرَدُ
 لَا أَقْعُدُ الْجُنَيْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ
 الظَّرْفُ وَقْتُ أَوْ مَكَانٌ ضَمْنَا
 فَنَاصِبُهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مَظْهَرًا
 وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ وَمَا
 نَحْوُ الْجِهَاتِ وَالْمَقَادِيرِ وَمَا
 وَشَرَطُ كَوْنِ ذَا مَقِيسًا أَنْ يَفْعُ

بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أَوْ هَلَا
 ٢٤٦ وَأَخْرَنَهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ
 ٢٤٩ لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسِّرَا
 ٢٤٩ زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا
 ٢٥٠ مَدُّوْلِي الْفِعْلِ، كَأَمِنْ مِنْ: أَمِنْ
 ٢٥٣ وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ انْتِخِبَ
 ٢٥٣ كَسِرَتْ سَيَّرَتَيْنِ سَيَّرَ ذِي رَشَدٍ
 ٢٥٦ كَجَدَّ كُلَّ الْجَدِّ وَأَفْرَحَ الْجَدْلُ
 ٢٥٦ وَثَنٌ وَاجْتَمَعَ غَيْرُهُ وَأَفْرَدَا
 ٢٥٨ وَفِي سِوَاهُ لِذَلِيلٍ مُتَّسِعٌ
 ٢٥٨ مِنْ فِعْلِهِ، كَنَدَلًا أَلَلَّ كَانْدَلًا
 ٢٦٠ عَامِلُهُ يُحذفُ حَيْثُ عَنَّا
 ٢٦٠ نَائِبَ فِعْلٍ لِاسْمٍ عَيْنٍ اسْتَنَدَ
 ٢٦٠ لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَالْمُبْتَدَأُ
 ٢٦٢ وَالثَّانِي: كَأَنِّي أَنْتَ حَقًّا صِرْفًا
 ٢٦٢ كَلِي بَكَاً بَكَاءً ذَاتِ عَضْلَةٍ
 ٢٦٣ أَبَانَ تَعْلِيلًا، كَجَدَّ شُكْرًا وَدِنْ
 ٢٦٥ وَفَتًا وَفَاعِلًا، وَإِنْ شَرَطُ فُقِدَ
 ٢٦٥ مَعَ الشُّرُوطِ كَلِزْهَدٍ ذَا قَنِيعٍ
 ٢٦٥ وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبٍ أَلْ وَأَنْشَدُوا:
 ٢٦٦ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ
 ٢٦٦ فِي، بِاطْرَادٍ، كَهُنَا أَمَكْتُ أَرْمَنَا
 ٢٦٧ كَانًا، وَإِلَّا فَانَوِّهِ مُقَدَّرًا
 ٢٦٧ يَقْبَلُهُ أَلَمَكَانُ إِلَّا مُبْهَمًا
 ٢٦٩ صَيِّغٌ مِنَ الْفِعْلِ كَمَرَمِي مِنْ رَمَى
 ٢٦٩ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتَمَعَ
 ٢٦٩

- وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ ٢٧١
وَعَبْرٌ ذِي التَّصْرِفِ الَّذِي لَزِمَ ٢٧١
وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرٌ ٢٧٢
يُنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولًا مَعَهُ ٢٧٤
بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشَبِيهِه سَبَقَ ٢٧٤
وَبَعْدَ مَا اسْتَفْهَمَ أَوْ كَيْفَ نَصَبَ ٢٧٧
وَالْعَطْفُ إِنْ يُمَكِّنُ بِلا ضَعْفٍ أَحَقُّ ٢٧٨
وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ يَجِبُ ٢٧٨
مَا اسْتَشْنَتْ أَلَّا مَعَ تَمَامٍ يَنْتَصِبُ ٢٨٢
إِثْبَاعٌ مَا اتَّصَلَ وَأَنْصَبَ مَا انْقَطَعَ ٢٨٢
وَعَبْرٌ نَصَبٍ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ ٢٨٢
وَإِنْ يُفَرِّغُ سَابِقُ إِلَّا لِمَا ٢٩٥
وَالْعَلَّاقُ إِلَّا ذَاتَ تَوْكِيدٍ كَلَّا ٢٩٦
وَإِنْ تُكْرَرْ لَا لِتَوْكِيدٍ فَمَعَ ٢٩٧
فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِإِلَّا اسْتَشْنِي ٢٩٧
وَدُونَ تَفْرِيعٍ مَعَ التَّقْدِيمِ ٢٩٧
وَأَنْصَبَ لِتَأْخِيرٍ وَجِيءَ بِوَاحِدٍ ٢٩٧
كَلِمَ يَفُوقُوا إِلَّا أَمْرُؤُا إِلَّا عَلِي ٢٩٧
وَأَسْتَشْنِي مَجْرُورًا بِغَيْرِ مُعْرَبَا ٢٩٩
وَلِسَوَى سَوَى سَوَاءٍ أَجْعَلَا ٣٠٠
وَأَسْتَشْنِي نَاصِبًا بِلَيْسَ وَخَلَا ٣٠٢
وَأَجْرُزُ بِسَابِقِي يَكُونُ إِنْ تُرِدُ ٣٠٢
وَحَيْثُ جَرًّا فَهُمَا حَرْفَانِ ٣٠٢
وَكَخَلَا حَاشَا وَلَا تَضَحَبُ مَا ٣٠٢
الْحَالُ وَصَفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ ٣٠٦
وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلًا مُشْتَقًّا ٣٠٦
- فَذَاكَ ذُو تَصْرِفٍ فِي الْعُرْفِ ٢٧١
ظَرْفِيَّةٌ أَوْ شَبِيهَا مِنَ الْكَلِمِ ٢٧١
وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّيْمَانِ يَكْثُرُ ٢٧٢
فِي نَحْوِ سَيَرِي وَالطَّرِيقِ مُسْرَعَةً ٢٧٤
ذَا النَّصْبُ لَا بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الْأَحَقُّ ٢٧٤
بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبِ ٢٧٧
وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقِ ٢٧٨
أَوْ اعْتَقَدَ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبُ ٢٧٨
وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفِي أَنْتُخِبَ ٢٨٢
وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِدْخَالٌ وَقَعَ ٢٨٢
يَأْتِي وَلَكِنْ نَصْبُهُ أَخْتَرُ إِنْ وَرَدَ ٢٨٢
بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوْ أَلَّا عَدِمَا ٢٩٥
تَمَرُّزٌ بِهِمْ إِلَّا أَلْفَتْحِي إِلَّا أَلْعَلَا ٢٩٦
تَفْرِيعُ التَّائِيرِ بِالْعَامِلِ دَعُ ٢٩٧
وَلَيْسَ عَنْ نَصْبٍ سِوَاهُ مُغْنِي ٢٩٧
نَصْبُ الْجَمِيعِ أَحْكَمُ بِهِ وَالتَّزْمِ ٢٩٧
مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدٍ ٢٩٧
وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ ٢٩٧
بِمَا لِمُسْتَشْنَى بِإِلَّا نِسْبَا ٢٩٩
عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِغَيْرِ جُعَلَا ٣٠٠
وَبَعْدًا وَيَكُونُ بَعْدَ لَا ٣٠٢
وَبَعْدَ مَا أَنْصَبَ وَأَنْجَرًا قَدْ يَرِدُ ٣٠٢
كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلَانِ ٣٠٢
وَقِيلَ حَاشَ وَحَشَى فَاحْفَظْهُمَا ٣٠٢
مُفْهِمٌ فِي حَالٍ، كَقَرْدًا أَذْهَبُ ٣٠٦
يَغْلِبُ لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحِقًّا ٣٠٦

٣٠٩	مُبِيدِي تَأَوَّلَ بِلَا تَكَلَّفِ	وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِغَرٍ وَفِي
٣٠٩	وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا أَيْ كَأَسَدٍ	كَبِغِهِ مُدًّا يَكْذَا يَدًّا بِيدٍ
٣١١	تَنكِيرُهُ مَعْنَى كَوَحْدِكَ أَجْتَهَدُ	وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ
٣١٢	بِكَثْرَةٍ، كَبِغْتَهُ زَيْدٌ طَلَعَ	وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ حَالًا يَقَعُ
٣١٥	لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصِّصْ أَوْ يَبْنِ	وَلَمْ يُنْكَرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ إِنْ
٣١٥	يَبْنِي أَمْرًا عَلَى أَمْرٍ مُسْتَسْهِلًا	مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ كَلَا
٣١٧	أَبَوْا وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدَ	وَسَبَقَ حَالٌ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ
٣١٩	إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ	وَلَا تُجْزَى حَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهُ
٣٢٠	أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلَا تَحِيفَا	أَوْ كَانَ جُزْءٌ مَا لَهُ أَضِيفَا
٣٢١	أَوْ صِفَةً أَشْبَهَتْ الْمُصَرَّفَا	وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبُ بِفِعْلِ صُرْفًا
٣٢١	ذَا رَاحِلٌ وَمُخْلِصٌ زَيْدٌ دَعَا	فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَمُشْرِعَا
٣٢١	حُرُوفُهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَا	وَعَامِلٌ ضَمَّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا
٣٢٢	نَحْوُ: سَعِيدٌ مُسْتَقَرًّا فِي هَجَرٍ	كَتِلْكَ لَيْتَ وَكَأَنَّ، وَنَدَرَ
٣٢٢	عَمِرُوا مُعَانًا مُسْتَجَارًا لَنْ يَهْنُ	وَنَحْوُ: زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ
٣٢٧	لِمُفْرَدٍ فَاعْلَمْ وَغَيْرُ مُفْرَدٍ	وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدٍ
٣٢٨	فِي نَحْوِ لَا تَعَثُ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا	وَعَامِلٌ الْحَالُ بِهَا قَدْ أَكْثَرَا
٣٢٨	عَامِلُهَا وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ	وَإِنْ تُؤَكَّدُ جُمْلَةً فَمُضْمَرٌ
٣٣١	كَجَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَائِلٌ رَحْلَهُ	وَمَوْضِعُ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَةً
٣٣١	حَوَتْ ضَمِيرًا وَمِنْ الْوَاوِ خَلَتْ	وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتَتْ
٣٣١	لَهُ الْمُضَارِعُ أَجْعَلَنْ مُسْنَدًا	وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا أَنْوَ مُبْتَدَأًا
٣٣١	بِوَاوٍ أَوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا	وَجُمْلَةٌ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمًا
٣٣٦	وَبَعْضُ مَا يُحْدَفُ ذِكْرُهُ حُظْلٌ	وَالْحَالُ قَدْ يُحْدَفُ مَا فِيهَا عَمِلُ
٣٣٩	يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ	إِسْمٌ بِمَعْنَى مَنْ مُبَيَّنٌ نَكِرَةٌ
٣٣٩	وَمَنْوَيْنِ عَسَلًا وَتَمْرًا	كَشَبِيرِ أَرْضًا وَقَفِيرِ بُرًّا
٣٤٢	أَضَفْتَهَا، كَمُدِّ حِنْطَةٍ غِذَا	وَبَعْدَ ذِي وَنَحْوِهَا أَجْرُهُ إِذَا
٣٤٢	إِنْ كَانَ مِثْلَ: مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا	وَالنَّصَبُ بَعْدَ مَا أَضِيفَ وَجَبَا
٣٤٢	مُفْضَلًا كَأَنَّتُ أَعْلَى مَنْزِلًا	وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى أَنْصَبَنَ بِأَفْعَلًا

وَبَعْدَ كُلِّ مَا أَفْتَضَى تَعَجُّبًا
وَأَجْرُزُ بِمَنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرُ ذِي الْعَدَدِ
وَعَامِلِ التَّمْيِيزِ قَدَمٌ مُطْلَقًا
هَآكَ حُرُوفَ الْجَزِّ وَهِيَ مِنْ إِلَى
مُذْ مُنْذُ رَبِّ الْأَلَامِ كَيِّ وَآوُ وَتَا
بِالظَّاهِرِ أَخْصَصُ مُنْذُ مُذْ وَحَتَّى
وَأَخْصَصُ بِمُذْ وَمُنْذُ وَقْتًا وَبِرُبِّ
وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رَبِّهِ فَتَى
بَعْضُ وَبَيِّنُ وَأَبْتَدَى فِي الْأَمْكِنَةِ
وَزَيْدَ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ فَجَزْ
لِلْإِنْتِهَاءِ حَتَّى وَلَا مَ وَإِلَى
وَاللَّامِ لِلْمَلِكِ وَشِبْهِهِ، وَفِي
وَزَيْدَ وَالظَّرْفِيَّةِ أَسْتَبْنِ بِبَا
بِالْبَا أَسْتَعِنَ وَعَدَّ عَوَّضَ الصِّقِ
عَلَى لِلْإِسْتِغْلَا وَمَعْنَى فِي وَعَنْ
وَقَدْ تَجِي مَوْضِعَ بَعْدٍ وَعَلَى
شَبِّهِ بِكَافٍ وَبِهَا التَّغْلِيلُ قَدْ
وَأَسْتَعْمِلَ أَسْمًا وَكَذَا عَنْ وَعَلَى
وَمُذْ وَمُنْذُ أَسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا
وَإِنْ يَجْرَا فِي مُضِيِّ فَكَمِنْ
وَبَعْدَ مِنْ وَعَنْ وَبَاءٍ زَيْدَ مَا
وَزَيْدَ بَعْدَ رَبِّ وَالْكَافِ فَكَفَ
وَحَذَفَتْ رَبُّ فَجَرَّتْ بَعْدَ بَلْ
وَقَدْ يُجَرُّ بِسَوَى رَبِّ لَدَى
نُونًا تَلِي الْأَعْرَابِ أَوْ تَنَوِينَا
وَالثَّانِي أَجْرُزُ وَأَنُو مِنْ أَوْ فِي إِذَا
لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ وَأَخْصَصُ أَوَّلًا

مَيِّزُ كَأَكْرِمَ بِأَيْسَى بَكْرَ أَبَا ٣٤٣
وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى، كَطَبَ نَفْسًا تُفَدُّ ٣٤٣
وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبِقَا ٣٤٤
حَتَّى خَلَا حَاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَى ٣٤٦
وَالْكَافِ وَالْبَا وَلَعْلَ وَمَتَى ٣٤٦
وَالْكَافِ وَالْوَاوُ وَرَبِّ وَالْثَا ٣٤٨
مُنْكَرًا، وَالْثَاءُ لَهِ وَرَبِّ ٣٤٨
نَزْرُ كَذَا كَهَا وَنَحْوُهُ أَتَى ٣٤٨
بِمِنْ وَقَدْ تَأْتِي لِبَدءِ الْأَزْمِنَةِ ٣٥٠
نَكْرَةً كَمَا لِبَاغٍ مِنْ مَفْرَ ٣٥٠
وَمِنْ وَبَاءٍ يُفْهَمَانِ بَدَلًا ٣٥٢
تَعْدِيَّةٍ أَيْضًا وَتَغْلِيلٍ قُفِي ٣٥٢
وَفِي وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا ٣٥٢
وَمِثْلَ مَعَ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا أَنْطِقِ ٣٥٢
يَعَنْ تَجَاوَزًا عَنْ مَنْ قَدْ قَطُنَ ٣٥٥
كَمَا عَلَى مَوْضِعَ عَنْ قَدْ جُعِلَا ٣٥٥
يُعْنَى وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدَّ ٣٥٦
مِنْ أَجَلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلَا ٣٥٦
أَوْ أُولِيَا الْفِعْلِ كَجِئْتُ مُذْ دَعَا ٣٥٧
هُمَا وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى فِي أَسْتَبْنِ ٣٥٧
فَلَمْ يَعْنُ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمَا ٣٥٨
وَقَدْ تَلِيهِمَا وَجَرُّ لَمْ يُكْفَ ٣٥٨
وَالْفَا وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلُ ٣٥٩
حَذَفِ وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَرِّدًا ٣٥٩
مِمَّا تُضَيِّفُ أَحْذَفَ كَطُورِ سِينَا ٣٦٢
لَمْ يَصْلُحْ إِلَّا ذَاكَ وَاللَّامُ خَذَا ٣٦٢
أَوْ أَعْطَاهُ التَّغْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا ٣٦٢

وَأِنْ يُشَاهِيهِ الْمُضَافُ يَفْعَلُ
 كَرُبِّ رَاجِيْنَا عَظِيمِ الْأَمَلِ
 وَذِي الْإِضَافَةِ أَشْمُهُا لَفْظِيَّةُ
 وَوَصَلَ أَلْ بِذَا الْمُضَافِ مُغْتَفَرُ
 أَوْ بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي
 وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعَ
 وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوْ لَا
 وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدَ
 وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدًا
 وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا أَمْتَنَعُ
 كَوَحْدَ لَبِّي وَدَوَالِي سَعْدِي
 وَاللَّزْمُ إِضَافَةٌ إِلَى الْجُمْلِ
 إِفْرَادُ إِذْ وَمَا كَاذُ مَعْنَى كَاذُ
 وَأَبْنٍ أَوْ أَعْرَبَ مَا كَاذُ قَدْ أَجْرِيَا
 وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَأَ
 وَاللَّزْمُ إِذَا إِضَافَةٌ إِلَى
 لِمَفْهُمِ اثْنَيْنِ مُعْرَفٍ بِلَا
 وَلَا تُضِيفُ لِمُفْرَدٍ مُعْرَفٍ
 أَوْ تَنْوِي الْأَجْزَا وَأَخْصَصَ بِالْمَعْرِفَةِ
 وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوْ أَشْتَفْهَ مَا
 وَاللَّزْمُ إِضَافَةٌ لَدُنْ فَجَزْ
 وَمَعَ مَعَ فِيهَا قَلِيلٌ وَنُقِلَ
 وَأَضْمُ بِنَاءٌ غَيْرًا أَنْ عَدِمَتْ مَا
 قَبْلَ كَغَيْرِ بَعْدُ حَسْبُ أَوَّلُ
 وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إِذَا مَا نُكِّرَا
 وَمَا يَلِي الْمُضَافُ يَأْتِي خَلْفًا

وَضَفَّافَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُغْزَلُ ٣٦٧
 مُرَوِّعَ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحِيلِ ٣٦٧
 وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّةُ ٣٦٧
 إِنْ وَصَلْتَ بِالثَّانِ كَالْجَعْدِ الشَّعْرُ ٣٦٨
 كَزَيْدُ الضَّارِبِ رَأْسَ الْجَانِي ٣٦٨
 مُتْنَى أَوْ جَمْعًا سَبِيلُهُ اتَّبَعَ ٣٦٨
 تَأْنِيثًا إِنْ كَانَ لِحَذَفٍ مُوْهَلًا ٣٦٩
 مَعْنَى وَأَوَّلُ مُوْهَمًا إِذَا وَرَدَ ٣٧٠
 وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِي لَفْظًا مُفْرَدًا ٣٧١
 إِيْلَاوُهُ أَسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعَ ٣٧٢
 وَشَدَّ إِيْلَاءُ يَدَيَّ لِبَيْ ٣٧٢
 حَيْثُ وَإِذَا وَإِنْ يُنَوَّنُ يُحْتَمَلُ ٣٧٣
 أَضِفْ جَوَازًا نَحْوُ حِينَ جَا نُبِذَ ٣٧٣
 وَأَخْتَرِ بِنَا مَثَلُو فِعْلٍ بُنِيَا ٣٧٦
 أَعْرِبْ وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفْنَدَا ٣٧٦
 جُمْلَ الْأَفْعَالِ كَهُنْ إِذَا أَعْتَلَى ٣٧٦
 تَفَرَّقِي أُضِيفَ كِلْتَا وَكِلا ٣٧٨
 أَيًّا، وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفِ ٣٧٩
 مَوْصُولَةً أَيًّا وَبِالْعَكْسِ الْأَصْفَةُ ٣٧٩
 فَمُطْلَقًا كَمْلُ بِهَا الْكَلَامَا ٣٧٩
 وَنَصْبُ غُدُوَّةٍ بِهَا عَنْهُمْ نَدَرُ ٣٨١
 فَتَحْ وَكَسْرُ لِسْكَوْنٍ يَتَّصِلُ ٣٨١
 لَهُ أُضِيفَ نَاوِيًا مَا عُدِمَا ٣٨٢
 وَدُونُ وَالْجِهَاتُ أَيضًا وَعَلُ ٣٨٢
 قَبْلًا وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِّرَا ٣٨٢
 عَنْهُ فِي الْأَعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا ٣٨٤

- وَرَبُّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبَقُوا كَمَا
لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ
وَيُحَذَفُ الثَّانِي فَيَبْقَى الْأَوَّلُ
بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى
فَصْلٍ مُضَافٍ شَبْهُهُ فِعْلٌ مَا نَصَبَ
فَصْلٌ يَمِينٍ وَأَضْطَرَّاراً وَجِدَا
آخِرَ مَا أَضِيفَ لِنَا أَكْسِرَ إِذَا
أَوْ يَكُ كَابَتَيْنِ وَزَيْدَيْنِ فَذِي
وَتُدْغَمُ أَلْيَا فِيهِ وَالْوَاوُ وَإِنْ
وَأَلِفًا سَلَمٌ، وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ
يَفْعَلِهِ الْمَصْدَرُ الْحَقُّ فِي الْعَمَلِ
إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحُلُ
وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أَضِيفَ لَهُ
وَجُرَّ مَا يَتَّبِعُ مَا جُرَّ وَمَنْ
كَفَعْلِهِ أَسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ
وَوَلِيَّ اسْتِفْهَاماً أَوْ حَرْفَ نِدَا
وَقَدْ يَكُونُ نَعْتٌ مَحْذُوفٍ عُرِفَ
وَإِنْ يَكُنْ صِلَةً أَلْ فِيهِ الْمُضْيِ
فَعَالٌ أَوْ مِفْعَالٌ أَوْ فَعُولٌ
فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلٍ
وَمَا سِوَى الْمُفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِلَ
وَأَنْصَبَ بِذِي الْأَعْمَالِ تَلَوّاً وَآخْفِضَ
وَأَجْرُزاً أَوْ أَنْصَبَ تَابِعَ الَّذِي أَنْخَفَضَ
وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِاسْمٍ فَاعِلٍ
فَهُوَ كَفِعْلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِي
وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعٍ
- قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَ
مُمَاثِلاً لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفَ
كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ
مِثْلُ الَّذِي لَهُ أَضْفَتِ الْأَوَّلَا
مَفْعُولاً أَوْ ظَرْفاً أَجْزَ، وَلَمْ يُعَبَّ
بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَا
لَمْ يَكُ مُعْتَللاً كَرَامَ وَقَذَى
جَمِيعُهَا أَلْيَا بَعْدَ فَتْحِهَا اخْتِذَى
مَا قَبْلَ وَآوِ ضَمٌّ فَاكْسِرْهُ يَهْنُ
هُذِيلٌ أَنْقِلَابُهَا يَاءٌ حَسَنٌ
مُضَافاً أَوْ مُجَرِّداً أَوْ مَعَ أَلْ
مَحَلَّهُ وَلِاسْمٍ مَصْدَرٍ عَمَلٌ
كَمَلٌ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَةٌ
رَاعَى فِي الْإِتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنٌ
إِنْ كَانَ عَنْ مُضْيِيهِ بِمَعْرُوفٍ
أَوْ نَفِيّاً أَوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْتَنَداً
فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وَصِفَ
وَعَبْرُهُ إِعْمَالُهُ قَدْ أَرْتَضِي
فِي كَثَرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلٌ
وَفِي فَعِيلٍ قَلٌّ ذَا وَقَعِلٍ
فِي الْحُكْمِ وَالشَّرْوَطِ حَيْثُمَا عَمِلَ
وَهُوَ لِنَصْبٍ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي
كَمُبْتَغِي جَاءَ وَمَالاً مَنْ نَهَضَ
يُعْطَى اسْمُ مَفْعُولٍ بِلَا تَفَاضُلٍ
مَعْنَاهُ كَالْمُعْطَى كَفَافاً يَكْتَفِي
مَعْنَى كَمَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الْوَرَعُ

- فَعْلٌ قِيَّاسٌ مَصْدَرُ الْمُعْدَى
وَفَعِلَ الْإِلَازِمُ بِبَابِهِ فَعَلُ
وَفَعَلَ الْإِلَازِمُ مِثْلُ قَعَدَا
مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا فِعَالًا
فَأَوَّلُ لِذِي امْتِنَاعٍ، كَأَبَى
لِلدَّاءِ فَعَالٌ أَوْ لِصَوْتٍ وَشَمَلُ
فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعْلًا
وَمَا أَتَى مُخَالَفًا لِمَا مَضَى
وَغَيْرُ ذِي ثَلَاثَةِ مَقِيسُ
وَزَكَّاهُ تَزْكِيَةً وَأَجْمَلًا
وَأَسْتَعِيدَ اسْتِعَاذَةً ثُمَّ أَقِمَ
وَمَا يَلِي الْآخِرَ مُدًّا وَافْتَحَا
يَهْمَزُ وَضَلَّ، كَاضْطَفَى، وَضَمَّ مَا
فِعْلَالٌ أَوْ فَعْلَلَةٌ لِفِعْلَلًا
لِفَاعِلِ الْفِعَالِ وَالْمُفَاعَلَةُ
وَفَعْلَةٌ لِمَرَّةٍ كَجَلَسَهُ
فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالثَّانِي الْمَرَّةِ
كَفَاعِلِ صُغِ اسْمُ فَاعِلٍ إِذَا
وَهُوَ قَلِيلٌ فِي فَعْلَتٍ وَفَعِلُ
وَأَفْعَلُ فَعْلَانُ نَحْوُ أَشِيرَ
وَفَعْلُ أَوْلَى وَفَعِيلٌ بِفَعْلٍ
وَأَفْعَلُ فِيهِ قَلِيلٌ وَفَعْلُ
وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلٍ
مَعَ كَسْرِ مَثَلُو الْأَخِيرِ مُطْلَقًا
وَإِنْ فَتَحَتْ مِنْهُ مَا كَانَ أَنْكَسَرَ
وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثَّلَاثِيِّ أَطْرَدُ
- مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ، كَرَدَّ رَدًّا ٤٠٧
كَفَرَحَ وَكَجَوَّى وَكَشَلَّ ٤٠٧
لَهُ فُعُولٌ بِأَطْرَادٍ كَغَدَا ٤٠٨
أَوْ فَعْلَانًا فَادِرٌ أَوْ فَعَالًا ٤٠٨
وَالثَّانِ لِلَّذِي أَفْتَضَى تَقَلُّبًا ٤٠٨
سَيَرًا وَصَوْتًا الْفَعِيلُ كَصَهْلُ ٤٠٨
كَسَهْلُ الْأَمْرِ وَزَيْدٌ جَزَلًا ٤٠٩
فَبَابُهُ الثَّقُلُ، كَسُخِطَ وَرَضَا ٤٠٩
مَصْدَرِهِ، كَقُدِّسَ التَّقْدِيسُ ٤٠٩
إِجْمَالٌ مَنْ تَجَمَّلًا تَجَمَّلًا ٤٠٩
إِقَامَةٌ وَغَالِيًا ذَا الثَّلَاثِ ٤٠٩
مَعَ كَسْرِ تِلْوَ الثَّانِي مِمَّا أَفْتُتِحَا ٤٠٩
يَرْبِعُ فِي أَمْتَالٍ قَدْ تَلَمَّلَمَا ٤٠٩
وَأَجْعَلُ مَقِيسًا ثَانِيًا لَا أَوَّلًا ٤١١
وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهُ ٤١٢
وَفَعْلَةٌ لِهَيْئَةٍ كَجَلَسَهُ ٤١٢
وَشَدَّ فِيهِ هَيْئَةً كَالْخِمَرِ ٤١٣
مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ كَغَدَا ٤١٤
غَيْرُ مُعْدَى، بَلْ قِيَّاسُهُ فَعِلُ ٤١٥
وَنَحْوُ صَدَيَانِ وَنَحْوُ الْأَجْهَرِ ٤١٥
كَالضَّخْمِ وَالْجَمِيلِ، وَالْفِعْلُ جَمْلُ ٤١٥
وَيَسْوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعْلُ ٤١٦
مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَالْمَوَاصِلِ ٤١٦
وَضَمَّ مِيمَ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا ٤١٦
صَارَ اسْمُ مَفْعُولٍ، كَمِثْلِ الْمُنتَظَرِ ٤١٧
زِنَةُ مَفْعُولٍ، كَاتٍ مِنْ قَصْدٍ ٤١٧

- وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ ذُو فَاعِلٍ
 صِفَةً أَسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ
 وَصَوَّغَهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ
 وَعَمَلُ أَسْمِ فَاعِلٍ الْمُعْدَى
 وَسَبَقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبٌ
 فَارْفَعَ بِهَا وَأَنْصَبَ وَجُرَّ مَعَ أَلْ
 بِهَا مُضَافًا أَوْ مُجَرِّدًا وَلَا
 وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا وَمَا
 بِأَفْعَلٍ أَنْطِقَ بَعْدَ مَا تَعَجَّبَا
 وَتَلَوْا أَفْعَلٌ أَنْصَبَتْهُ، كَمَا
 وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ أَسْتَحِ
 وَفِي كِلَا الْفِعْلَيْنِ قِدْمًا لَزِمًا
 وَصُغْتُهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ صُرْفًا
 وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلًا
 وَأَشَدَّ أَوْ أَشَدُّ أَوْ شِبْهُهُمَا
 وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبُ
 وَبِالْتَّذُورِ أَحْكُمَ لِغَيْرِ مَا ذَكَرَ
 وَفِعْلٌ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدِّمًا
 وَقَضَلُهُ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرَّ
 فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ
 مُقَارِنِي أَلْ أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا
 وَيَرْفَعَانِ مُضْمَرًا يُفَسِّرُهُ
 وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَقَاعِلٍ ظَهَرَ
 وَمَا مُمَيِّزٌ وَقِيلَ: فَاعِلٌ
 وَيُذَكَّرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدَ مُبْتَدَأٍ
 وَإِنْ يُقَدِّمُ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى
- نَحْوُ فَتَاةٍ أَوْ فَتَى كَحِيلٍ ٤١٨
 مَعْنَى بِهَا الْمُشَبَّهَةُ أَسْمَ الْفَاعِلِ ٤١٩
 كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ ٤١٩
 لَهَا عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدًّا ٤٢١
 وَكَوْنُهُ ذَا سَبِيئَةٍ وَجَبَ ٤٢١
 وَدُونَ أَلْ مَصْحُوبَ أَلْ وَمَا اتَّصَلَ ٤٢٢
 تَجَرَّرَ بِهَا مَعَ أَلْ سُمًّا مِنْ أَلْ خَلَا ٤٢٢
 لَمْ يَخْلُ فَهَوَ بِالْجَوَازِ وَسِمًا ٤٢٢
 أَوْ حِيٍّ بِأَفْعَلٍ قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبَا ٤٣١
 أَوْ قَى خَلِيلَيْنَا وَأَصْدِيقَ بِهِمَا ٤٣٣
 إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذَفِ مَعْنَاهُ يَضِحُ ٤٣٣
 مَنَعُ تَصَرَّفٍ بِحُكْمٍ حَتِيمًا ٤٣٤
 قَابِلَ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا ٤٣٥
 وَغَيْرِ سَالِكِ سَبِيلٍ فُعِلَا ٤٣٥
 يَخْلُفُ مَا بَعْضُ الشَّرُوطِ عَدِمًا ٤٣٦
 وَبَعْدَ أَفْعَلٍ جَرُّهُ بِأَلْبَا يَجِبُ ٤٣٧
 وَلَا تَقْسُ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أَثَرُ ٤٣٨
 مَعْمُولُهُ، وَوَضَلَهُ بِهِ أَلَزَمًا ٤٣٨
 مُسْتَعْمَلٌ وَالْخَلْفُ فِي ذَلِكَ أَسْتَقَرَّ ٤٣٨
 نِعَمَ وَبُسْ رَافِعَانِ أَشْمِينَ ٤٤١
 قَارَنَاهَا كَنِعَمَ عُقْبَى الْكُرْمَا ٤٤١
 مُمَيِّزُ كَنِعَمَ قَوْمًا مَعَشَرُهُ ٤٤١
 فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ أَشْتَهَرَ ٤٤٣
 فِي نَحْوِ: نِعَمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ ٤٤٤
 أَوْ خَبَرَ أَسْمَ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدًا ٤٤٥
 كَالْعِلْمِ نِعَمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى ٤٤٦

وَأَجْعَلْ كَيْئَسَ سَاءَ وَأَجْعَلْ فَعَلًا
وَمِثْلُ نِعْمَ حَبْدًا أَلْفَاعِلُ ذَا
وَأَوَّلِ ذَا أَلْمَخْصُوصِ أَيْ كَانِ لَا
وَمَا سِوَى ذَا أَرْفَعِ بِحَبِّ أَوْ فَجُرْ
صُغٍ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ
وَمَا بِهِ إِلَيَّ تَعَجُّبٍ وَصِلْ
وَأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ صَلُّهُ أَبَدًا
وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفُّ أَوْ جُرْدًا
وَتَلَوْ أَلْ طَبَقُ، وَمَا لِمَعْرِفَةِ
هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى مِنْ، وَإِنْ
وَإِنْ تَكُنْ بِتِلْوٍ مِنْ مُسْتَقْفِهِمَا
كَمِثْلٍ مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ وَلَدَى
وَرَفَعُهُ الظَّاهِرَ نَزَرٌ وَمَتَى
كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ
يَتَّبِعُ فِي الْأَعْرَابِ الْأَسْمَاءَ الْأَوَّلُ
فَالْتَعَتْ تَابِعَ مُتِمِّ مَا سَبَقَ
وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا
وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ
وَأَنَعَتْ بِمُشْتَقِّ كَصَعِبٍ وَذَرَبَ
وَنَعَتْوَا بِجُمْلَةٍ مُنْكَرًا
وَأَمْنَعُ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ
وَنَعَتْوَا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا
وَنَعَتْ غَيْرِ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفَ
وَنَعَتْ مَعْمُولِي وَحِيدِي مَعْنَى
وَإِنْ نُعُوتُ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ
وَأَقْطَعُ أَوْ أَتْبِعُ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا

مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ كَنِعْمَ مُسَجَّلًا ٤٤٦
وَإِنْ تُرِدْ ذِمًّا فَقُلْ لَا حَبْدًا ٤٤٧
تَعْدِلْ بِذَا، فَهُوَ يُضَاهِي أَلْمَثَلًا ٤٤٨
يَالْبَا، وَدُونَ ذَا أَنْضِمَامُ أَلْحَا كَثُرَ ٤٤٩
أَفْعَلِ لِلتَّفْضِيلِ، وَأَبِ أَلَلَّذِ أَبِي ٤٥٠
لِمَانِعٍ بِهِ إِلَيَّ التَّفْضِيلِ صِلْ ٤٥١
تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا بِمَنْ إِنْ جُرْدًا ٤٥٢
أَلْزِمَ تَذْكِيرًا وَأَنْ يُوَحَّدَا ٤٥٣
أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَةٍ ٤٥٣
لَمْ تَنْوِ، فَهُوَ طَبَقُ مَا بِهِ قُرْنِ ٤٥٣
فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمًا ٤٥٥
إِخْبَارِ التَّقْدِيمِ نَزَرًا وَرَدًا ٤٥٥
عَاقِبَ فَعَلًا فَكَثِيرًا ثَبَتَا ٤٥٦
أَوَّلَى بِهِ أَلْفَضْلُ مِنَ الصَّدِيقِ ٤٥٦
نَعَتْ وَتَوَكِيدُ وَعَطْفٌ وَبَدَلُ ٤٦٢
بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ أَعْتَلَقَ ٤٦٢
لِمَا تَلَا، كَامُرُّ بِقَوْمٍ كَرَمًا ٤٦٤
سِوَاهُمَا كَالْفِعْلِ، فَاقْفُ مَا قَفُوا ٤٦٥
وَشَبَّهَهُ، كَذَا وَذِي وَالتَّمْنَسِبُ ٤٦٦
فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرًا ٤٦٦
وَإِنْ أَنْتَ فَالْقَوْلُ أَضْمِرُ تُصِبُ ٤٦٦
فَالْتَزَمُوا الْأَفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ ٤٦٨
فَعَاظِفًا فَرَّقَهُ لَا إِذَا اتَّخَلَفَ ٤٦٨
وَعَمَلِ أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا ٤٦٩
مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أَتْبِعَتْ ٤٦٩
بِدُونِهَا أَوْ بَعْضَهَا أَقْطَعُ مُعْلِنَا ٤٦٩

- وَأَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرًا
بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الْإِسْمُ أَكْدًا
وَأَجْمَعُهُمَا بِأَفْعُلْ إِنْ تَبِعَا
وَكُلًّا أَذْكَرُ فِي الشُّمُولِ وَكِلَا
وَأَسْتَعْمَلُوا أَيضًا كَكُلٍّ فَاعِلُهُ
وَبَعْدَ كُلِّ أَكْدُوا بِأَجْمَعَا
وَدُونَ كُلِّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ
وَإِنْ يُفِيدُ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبْلُ
وَأَغْنِ بِكِلْتَا فِي مُثْنَى وَكِلَا
وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلُ
عَنِيتُ ذَا الرَّفْعِ وَأَكْدُوا بِمَا
وَمَا مِنْ التَّوْكِيدِ لَفْظِيَّ يَجِي
وَلَا تُعِدُّ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلُ
كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرُ مَا تَحْصَلَا
وَمُضْمَرِ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ أَنْفَصَلُ
- مُبْتَدَأٌ أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَا
مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكَّدَا
مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعَا
كِلْتَا جَمِيعًا بِالضَّمِيرِ مُوَصَّلَا
مِنْ عَمَّ فِي التَّوْكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَةِ
جَمْعَاءُ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جُمَعَا
جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمِعُ
وَعَنْ نَحَاةِ الْبَصَرَةِ الْمَنْعُ شَمِلُ
عَنْ وَزْنِ فَعْلَاءَ وَوَزْنِ أَفْعَلَا
بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُتَفَصِّلِ
سِوَاهُمَا وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا
مُكَرَّرًا كَقَوْلِكَ أَذْجِي أَذْجِي
إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وَصِلُ
بِهِ جَوَابٌ كَنَعَمْ وَكَبَلَى
أَكْدُ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلُ

فهرس الألفية

الجزء الثاني

(صفحة)

٧	وَالْغَرَضُ الْآنَ بَيَانُ مَا سَبَقَ	الْعَطْفُ إمَّا ذُو بَيَانٍ أَوْ نَسَقُ
٧	حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفُهُ	فَذُو الْبَيَانِ تَابِعُ شِبْهِ الصَّفَةِ
٨	مَا مِنْ وَفَاقٍ الْأَوَّلِ أَلَنَعْتُ وَلِي	فَأَوْلِيَّتُهُ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ
٨	كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ	فَقَدْ يَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ
١٠	فِي غَيْرِ نَحْوِ يَا غَلَامُ يَعْمرَا	وَصَالِحاً لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى
١٠	وَلَيْسَ أَنْ يُبَدَلَ بِالْمَرْضِيِّ	وَنَحْوِ بِشْرِ تَابِعِ الْبَكْرِيِّ
١٢	كَاخْصُصَ يَوْدٌ وَتَنَاءٍ مَنْ صَدَقَ	تَالِ بِحَرْفٍ مُتَّبِعِ عَطْفِ النَّسَقِ
١٣	حَتَّى أَمْ أَوْ كَفَيْكَ صَدَقٌ وَوَفَا	فَالْعَطْفُ مُطْلَقاً بِوَاوٍ ثُمَّ فَا
١٣	لَكِنْ كَلِمَ يَبْدُ أَمْرٌ لَكِنْ طَلَا	وَأُتْبِعَتْ لَفْظاً فَحَسْبُ بَلْ وَلَا
١٤	فِي الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِباً مُوَافِقاً	فَاعْطَفْ بِوَاوٍ لِاحِقاً أَوْ سَابِقاً
١٤	مَتَّبِعُهُ، كَاصْطَفَ هَذَا وَأَبْنِي	وَاخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي
١٦	وَتَمَّ لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالِ	وَالْفَاءِ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالِ
١٦	عَلَى الَّذِي اسْتَفْرَّ أَنَّهُ الصَّلَةُ	وَاخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلُهُ
١٨	يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ الَّذِي تَلَا	بَعْضاً يَحْتَى أَعْطِفْ عَلَى كُلِّ، وَلَا
١٩	أَوْ هَمْزَةً عَنِ لَفْظِ أَيِّ مُغْنِيَةٍ	وَأَمْ بِهَا أَعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ
٢٠	كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ	وَرُبَّمَا حُذِفَتِ الْهَمْزَةُ إِنْ
٢٠	إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ	وَبِانْقِطَاعِ وَبِمَعْنَى بَلْ وَقَتْ
٢٤	وَأَشْكُكَ وَإِضْرَابُهَا أَيْضاً نَمِي	خَيْرٌ أَيْحَ قَسَمَ بِأَوْ وَأَبْهَمَ
٢٥	لَمْ يُلَفَّ ذُو التَّنْقِصِ لِلْبَسِ مَنَقِداً	وَرُبَّمَا عَاقَبَتْ أَلْوَاوُ إِذَا

- ٢٦ وَمِثْلُ أَوْ فِي الْقَصْدِ إِمَّا الثَّانِيَةَ
 ٢٨ وَأَوَّلِ لَكِنْ نَفِيًّا أَوْ نَهِيًّا وَلَا
 ٣٠ وَبَلْ كَلِكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبِهَا
 ٣٠ وَأَنْقُلْ بِهَا لِثَلَاثِ حُكْمَ الْأَوَّلِ
 ٣١ وَإِنْ عَلَى ضَمِيرٍ رَفَعَ مُتَّصِلُ
 ٣١ أَوْ فَاصِلٍ مَا وَبَلَ فَصْلٍ يَرُدُّ
 ٣٣ وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى
 ٣٣ وَلَيْسَ عِنْدِي لِازِمًا إِذْ قَدْ أَتَى
 ٣٦ وَأَلْفَاءُ قَدْ تُحَذَفُ مَعَ مَا عَطَفَتْ
 ٣٦ بِعَطْفٍ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ
 ٣٩ وَحَذَفَ مَتَّبِعٌ بَدَأَ هُنَا اسْتَبِيعُ
 ٣٩ وَأَعْطَفَ عَلَى اسْمٍ شَبِيهِ فِعْلٍ فِعْلًا
 ٤٢ التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا
 ٤٣ مُطَابِقًا أَوْ بَعْضًا أَوْ مَا يَشْتَمِلُ
 ٤٣ وَذَا لِلْإِضْرَابِ أَعْرَازٍ قَصْدًا أَصَحُّ
 ٤٦ كَزُرُهُ خَالِدًا وَقَبْلُهُ أَلِيدًا
 ٤٦ وَمِنْ ضَمِيرِ الْخَاضِرِ الظَّاهِرِ لَا
 ٤٦ أَوْ أَقْتَضَى بَعْضًا أَوْ أَشْتَمَلَا
 ٥٠ وَبَدَلُ الْمُضْمَنِ الَّتِي هَمْزِي لِي
 ٥٠ وَيُبَدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كَمَنْ
 ٥٢ وَلِلْمُنَادَى الْتَاءٌ أَوْ كَالْتَاءِ يَا
 ٥٢ وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي وَوَالِمَنْ نُدِبُ
 ٥٣ وَغَيْرُ مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا
 ٥٣ وَذَلِكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهُ
 ٥٤ وَأَبْنِ الْمَعْرِفِ الْمُنَادَى الْمَفْرَدَا
 ٥٥ وَأَنُو أَنْضَمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النَّدَا
 ٢٦ فِي نَحْوِ إِمَّا ذِي وَإِمَّا الثَّانِيَةَ
 ٢٨ نِدَاءً أَوْ أَمْرًا أَوْ أَنْبَاتًا تَلَا
 ٣٠ كَلِمَ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا
 ٣٠ فِي الْخَبَرِ الْمُثَبَّتِ وَالْأَمْرِ الْجَلِيِّ
 ٣١ عَطَفَتْ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُتَفَصِّلِ
 ٣١ فِي النَّظْمِ فَاشِيًّا وَضَعْفُهُ أَعْتَقِدُ
 ٣٣ ضَمِيرٍ خَفِضَ لِازِمًا قَدْ جُعِلَا
 ٣٣ فِي النَّظْمِ وَالتَّنْثِيرِ الصَّحِيحِ مُثَبَّتَا
 ٣٦ وَالْوَاوُ إِذْ لَا لَبْسَ وَهِيَ أَنْفَرَدَتْ
 ٣٦ مَعْمُولُهُ دَفْعًا لَوْهَمِ أَتَقِي
 ٣٩ وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ
 ٣٩ وَعَكْسًا اسْتَعْمِلْ تَجِدُهُ سَهْلًا
 ٤٢ وَاسِطَةً هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلًا
 ٤٣ عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمَعُطُوفٍ بِبَلْ
 ٤٣ وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبَ
 ٤٦ وَأَعْرِفُهُ حَقَّهُ وَخُذْ نَبْلًا مَدَى
 ٤٦ تُبْدِلُهُ إِلَّا مَا إِحَاطَةً جَلَا
 ٤٦ كَأَنَّكَ أَبْنِيهَا جَكَ اسْتَمَلَا
 ٥٠ هَمْزًا كَمَنْ ذَا أَسْعِيدُ أَمْ عَلِي
 ٥٠ يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يَعْنُ
 ٥٢ وَأَيُّ وَآكَذَا أَيَا ثُمَّ هَيَا
 ٥٢ أَوْ يَا وَغَيْرُ وَالْأَمْرِ أَلْبَسَ أَجْتَبِ
 ٥٣ جَا مُسْتَعَانًا قَدْ يُعْرَى فَاعْلَمَا
 ٥٣ قُلْ وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَاَنْصُرْ عَاذِلَهُ
 ٥٤ عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهُدَا
 ٥٥ وَلِيُجَرَّ مُجَرَّى ذِي بِنَاءٍ جُدَدَا

وَالْمُفْرَدَ الْمَنْكُورَ وَالْمُضَافَا
وَنَحْوُ زَيْدٍ ضُمَّ وَأَفْتَحَنَّ مِنْ
وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الْإِبْنُ عَلَمًا
وَأَضْمُ أَوْ أَنْصَبَ مَا اضْطَرَّارًا نُونًا
وَبِاضْطَرَّارٍ خُصَّ جَمْعُ يَا وَالْ
وَالْأَكْثَرُ اللَّهُمَّ بِالتَّعْوِيضِ
تَابِعَ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ أَلْ
وَمَا سِوَاهُ أَرْفَعَ أَوْ أَنْصَبَ وَأَجْعَلَا
وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبٌ أَلْ مَا نُسِقَا
وَأَيُّهَا مَصْحُوبٌ أَلْ بَعْدَ صِفَةٍ
وَأَيُّهَا ذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدَ
وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيِّ فِي الصِّفَةِ
فِي نَحْوِ سَعْدُ سَعْدُ الْأَوْسِ يَنْتَصِبُ
وَأَجْعَلْ مَنَادَى صَحَّ إِنْ يُضَفُّ لِيَا
وَفَتَحْ أَوْ كَسَرْ وَحَذَفْ أَلْيَا اسْتَمَرَّ
وَفِي النَّدَا أَبَتْ أُمَّتِ عَرْضُ
وَقُلْ بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنَّدَا
فِي سَبِّ الْأُنْثَى وَزَنْ يَا خَبَاثِ
وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ فَعَلُ
إِذَا اسْتُعِيتْ أَسْمُ مَنَادَى خَفِضَا
وَأَفْتَحَ مَعَ الْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ يَا
وَلَا مَ مَا اسْتُعِيتْ عَاقَبَتْ أَلِفُ
مَا لِلْمَنَادَى أَجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ وَمَا
وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي اسْتَهَزَّ
وَمُنْتَهَى الْمَنْدُوبِ صِلُهُ بِالْأَلِفِ
كَذَلِكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلُ

وَشَبَّهَهُ أَنْصَبَ عَادِمًا خِلَافًا ٥٥
نَحْوُ أَرَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ لَا تَهْنُ ٥٦
وَيَلِ الْإِبْنُ عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا ٥٦
مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمِّ بُيِّنَا ٥٧
إِلَّا مَعَ اللَّهِ وَمَحْكِي الْجُمْلُ ٥٨
وَشَذَّ يَا اللَّهُمَّ فِي قَرِيبِ ٥٩
الْزِمُهُ نَصْبًا كَأَرَيْدُ ذَا الْحِيلِ ٦١
كَمُسْتَقِيلٍ نَسَقًا وَبَدَلَا ٦١
فَفِيهِ وَجْهَانِ وَرَفَعُ يُنْتَقَى ٦١
يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ ٦٤
وَوَصَفُ أَيِّ بِسِوَى هَذَا يُرَدُّ ٦٤
إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيَتْ الْمَعْرِفَةُ ٦٥
ثَانٍ وَضُمَّ وَأَفْتَحَ أَوَّلًا تُصَبُّ ٦٦
كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدًا عَبْدِيَا ٦٧
فِي يَا ابْنَ أُمِّ يَا ابْنَ عَمٍّ لَا مَفْرُ ٦٧
وَأَكْسِرُ أَوْ أَفْتَحَ وَمِنْ أَلْيَا أَلْنَا عَوْضُ ٦٨
لَوْ مَانُ نَوْمَانُ كَذَا وَأَطْرَدَا ٧٠
وَالْأَمْرُ هَكَذَا مِنْ الثَّلَاثِي ٧٠
وَلَا تَقْسُ وَجُرَّ فِي الشَّعْرِ قُلْ ٧٠
بِالْلَامِ مَفْتُوحَا كَيَا لِلْمُرْتَضَى ٧٢
وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ اثْنِيَا ٧٢
وَمِثْلُهُ أَسْمُ ذُو تَعَجُّبٍ أَلِفُ ٧٣
نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ وَلَا مَا أَبْهَمَا ٧٥
كَثِيرُ زَمْزَمٍ يَلِي وَامَنْ حَفَرُ ٧٦
مَثَلُوهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفَ ٧٦
مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا نِلَتْ الْأَمَلُ ٧٦

- وَالشَّكْلَ حَثْمًا أُولِهِ مُجَانِسًا
وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتٍ إِنْ تُرِدْ
وَقَائِلٌ وَأَعْبِدِيَا وَأَعْبِدَا
تَرْخِيمًا أَحْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى
وَجَوِّزْهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا
بِحَذْفِهَا وَقُرْهُ بَعْدُ وَأَحْظَلَا
إِلَّا الرُّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقَ الْعَلَمِ
وَمَعَ الْآخِرِ أَحْذِفِ الَّذِي تَلَا
أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا وَالْخَلْفُ فِي
وَالْعُجْزِ أَحْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ وَقُلْ
وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفِ مَا حُذِفَ
وَأَجْعَلْهُ إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا كَمَا
فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي ثَمُودَ يَا
وَالْتَرِّمِ الْأَوَّلِ فِي كَمْسَلِمَةَ
وَلِاضْطِرَارٍ رَخِّمُوا دُونَ نِدَا
الِاخْتِصَاصِ كِنْدَاءِ دُونَ يَا
وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ أَيِّ تَلَوَّالٍ
إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ نَصَبُ
وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِإِيَّا أَنْسَبُ وَمَا
إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ أَوْ التَّكْرَارِ
وَشَذَّ إِيَّايَ وَإِيَّاهُ أَشَدُّ
وَكَمُحَذَّرٍ بِلَا إِيَّا أَجْعَلَا
مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشَتَّانَ وَصَهْ
وَمَا بِمَعْنَى أَفْعَلَ كَأَمِينَ كَثُرُ
وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَ
كَذَا رُوِيَ دَبْلُهُ نَاصِبِينَ
- إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِهِمْ لَا يَسَا
وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدُّ وَالْهَاءُ لَا تَزِدْ
مَنْ فِي النَّدَا أَلْيَا ذَا سُكُونٍ أَبْدَى
كَيَا سَعَا فَيَمَنْ دَعَا سَعَادَا
أَنْتَ بِأَلْهَا وَالَّذِي قَدْ رُخِّمًا
تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ أَلْهَا قَدْ خَلَا
دُونَ إِضَافَةٍ وَإِسْنَادٍ مُتَمِّ
إِنْ زِيدَ لَيْنًا سَاكِناً مُكَمَّلًا
وَاوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتُحُّ قُفِي
تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ وَذَا عَمَرُو نَقْلُ
فَالْبَاقِي أَسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أَلْفُ
لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضْعًا ثُمَّ
ثَمُو وَيَا ثَمِي عَلَى الثَّانِي بَيَا
وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَمْسَلِمَةَ
مَا لِلنَّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا
كَأَيُّهَا الْفَتْحُ بِإِثْرِ أَرْجُونِيَا
كَمِثْلٍ نَحْنُ الْعَرَبُ أَسْخَى مَنْ بَدَلْ
مُحَذَّرٌ بِمَا أَشْتَبَاهُ وَجَبْ
سِوَاهُ سَتَرُ فَعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا
كَالضَّيْعَمِ الضَّيْعَمِ يَا ذَا السَّارِي
وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ أَنْتَبَذْ
مُغْرَى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلَا
هُوَ أَسْمُ فِعْلٍ وَكَذَا أَوْهَ وَمَهْ
وَعَيْرُهُ كَوِيَّ وَهَيْهَاتَ نَزُرُ
وَهَكَذَا دُونَكَ مَعَ إِلَيْكَ
وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

- وَمَا لِمَا تَنْوِبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ
 وَأَحْكُمُ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوِّنُ
 وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لَا يَعْقِلُ
 كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كَقَبْ
 لِلفِعْلِ تَوْكِيدُ بِنُونَيْنِ هُمَا
 يُؤَكِّدَانِ أَفْعَلَ وَيَفْعَلُ آتِيَا
 أَوْ مُثَبَّتَا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلَا
 وَغَيْرِ إِمَّا مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا
 وَأَشْكُلُهُ قَبْلَ مُضْمَرِ لَيْنِ بِمَا
 وَالْمُضْمَرُ أَحْذِفْتُهُ إِلَّا الْأَلِفَ
 فَاجْعَلُهُ مِنْهُ رَافِعًا غَيْرَ آتِيَا
 وَأَحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ وَفِي
 نَحْوِ أَخْشَيْنِ يَا هِنْدُ بِالْكَسْرِ وَيَا
 وَلَمْ تَقْعْ خَفِيفَةً بَعْدَ الْأَلِفِ
 وَالْأَلِفُ زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدَا
 وَأَحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفُ
 وَارْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا
 وَأَبْدِلْنَهَا بَعْدَ فَتْحِ الْأَلِفَا
 الصَّرْفُ تَنْوِينُ أَتَى مُبَيَّنَا
 فَالْأَلِفُ التَّنَائِيثُ مُطْلَقًا مَنَعَ
 وَزَائِدَا فَعْلَانِ فِي وَصْفِ سَلِمَ
 وَوَصَفُ أَصْلِيٍّ وَوَزْنُ أَفْعَلَا
 وَالْغَيْنُ عَارِضُ الْوَصْفِيَّةِ
 فَلَاذْهَمُ الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وَضِعُ
 وَأَجْدَلُ وَأَخْيَلُ وَأَفْعَى
 وَمَنَعَ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرُ
- لَهَا وَأَخْرَ مَا لِذِي فِيهِ أَلْعَمَلُ ٩٨
 مِنْهَا وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيْنُ ٩٩
 مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ ١٠٠
 وَالزَّمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهُوَ قَدْ وَجَبَ ١٠٠
 كَنُونِي أَذْهَبَنَّ وَأَقْصِدْنَهُمَا ١٠٢
 ذَا طَلَبٍ أَوْ شَرْطًا أَمَّا تَالِيَا ١٠٢
 وَقَلَّ بَعْدَ مَا وَلَمْ وَبَعْدَ لَا ١٠٢
 وَآخِرَ الْمُؤَكِّدِ أَفْتَحْ كَابِرَزَا ١٠٢
 جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكِ قَدْ عَلِمَا ١٠٧
 وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفُ ١٠٨
 وَالْوَاوُ يَاءُ كَاسَعَيْنِ سَعْيَا ١٠٨
 وَآوُ وَيَا شَكْلُ مُجَانَسٍ قُفِي ١٠٨
 قَوْمٍ أَخْشَوْنَ وَأَضْمَمُ وَقَسَ مُسَوِّيَا ١٠٨
 لِكِنْ شَدِيدَةً وَكَسَرُهَا أَلِفُ ١١١
 فِعْلًا إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ أُسْنِدَا ١١٢
 وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفُ ١١٢
 مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدْمَا ١١٢
 وَقَفَا كَمَا تَقُولُ فِي قِفْنِ قِفَا ١١٢
 مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْإِسْمُ أَمَكْنَا ١١٦
 صَرْفُ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعَ ١١٩
 مِنْ أَنْ يُرَى بَتَاءً تَأْنِيثُ خُتِمَ ١٢٠
 مَمْنُوعَ تَأْنِيثٍ بِتَا كَأَشْهَلَا ١٢٣
 كَارَبَعَ وَعَارِضَ الْإِسْمِيَّةِ ١٢٣
 فِي الْأَصْلِ وَضَفَا أَنْصَرَفَهُ مَنَعَ ١٢٣
 مَصْرُوفَةٌ وَقَدْ يَنْلَنَ أَلْمَعَا ١٢٣
 فِي لَفْظٍ مَشْنَى وَثَلَاثَ وَأَخْرَ ١٢٥

- وَوَزَنُ مَشْنَى وَثَلَاثَ كَهَمَا
وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشَبِّهِ مَفَاعِلًا
وَذَا أَعْتِلَالٌ مِنْهُ كَالْجَوَارِي
وَلَسَرََاوِيلَ بِهَذَا الْجَمْعِ
وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقَ
وَالْعَلَمُ أَمْنَعُ صَرْفُهُ مُرَكَّبًا
كَذَاكَ حَاوِي زَائِدِي فَعَلَانَا
كَذَا مُؤَنَّثُ بِهَاءٍ مُطْلَقًا
فَوْقَ الثَّلَاثِ أَوْ كَجُورًا وَسَقَرُ
وَجَهَانٍ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيرًا سَبَقُ
وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعُ وَالتَّعْرِيفُ مَعَ
كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخْصُ الْفِعْلَا
وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِي أَلِفٍ
وَالْعَلَمُ أَمْنَعُ صَرْفُهُ إِنْ عُدِلَا
وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرُ
وَأَبْنِ عَلَى الْكُسْرِ فَعَالٍ عَلَمًا
عِنْدَ تَحْمِيمٍ وَأَصْرَفَنَ مَا نَكَّرَا
وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مُنْقُوصًا فَفِي
وَلَا ضَطْرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفَ
ارْفَعُ مُضَارِعًا إِذَا يُجَرَّدُ
وَبَلَنَ أَنْصَبُهُ وَكَيَّ كَذَا بَانَ
فَأَنْصَبَ بِهَا وَالرَّفْعُ صَحِيحٌ وَاعْتَنِدُ
وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلُ أَنْ حَمَلًا عَلَى
وَنَصَبُوا بِإِذْنِ الْمُسْتَقْبَلَا
أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ وَأَنْصَبَ وَارْفَعَا
وَبَيْنَ لَا وَلَا مِ جَرَّ التَّرْمِ
- مِنْ وَاحِدٍ لِإِزْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا
أَوْ الْمَفَاعِيلِ بِمَنْعٍ كَافِلًا
رَفْعًا وَجَرًّا أَجْرُهُ كَسَارِي
شَبَّهُ أَقْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ
بِهِ فَلَا نَصْرَافُ مَنَعُهُ يَحِقُّ
تَرْكِيبَ مَرْجٍ نَحْوُ مَعْدِي كَرِبَا
كَغَطْفَانٍ وَكَأَصْبَهَانَا
وَشَرَطُ مَنْعِ الْعَارِ كَوْنُهُ أَرْتَقَى
أَوْ زَيْدٍ أَسْمَ أَمْرًا لَا أَسْمَ ذَكَرُ
وَعُجْمَةٌ كَهْنَدٌ وَالْمَنْعُ أَحَقُّ
زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ أَمْتَنُ
أَوْ غَالِبٍ كَأَحْمَدٍ وَيَعْلَى
زَيْدَتُ لِلْحَقِاقِ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ
كَفَعَلِ التَّوَكِيدِ أَوْ كَشَعْلَا
إِذَا بِهِ التَّغْيِينُ قَصْدًا يُعْتَبَرُ
مُؤَنَّثًا وَهُوَ نَظِيرُ جُشَمَا
مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَرَا
إِعْرَابِهِ نَهَجَ جَوَارٍ يَفْتَنِي
ذُو الْمَنْعِ وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ
مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسَعْدُ
لَا بَعْدَ عِلْمٍ وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنْ
تَخْفِيفُهَا مِنْ أَنَّ فَهُوَ مُطَرَّدُ
مَا أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلَا
إِنْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدُ مُوَصَّلَا
إِذَا إِذْنٌ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا
إِظْهَارُ أَنْ نَاصِبَةٌ وَإِنْ عُدِمَ

- لَا فَإِنْ أَعْمِلَ مُظْهِراً أَوْ مُضْمَراً
كَذَلِكَ بَعْدَ أَوْ إِذَا يَصْلُحُ فِي
وَبَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إِضْمَارُ أَنْ
وَتِلْكَ حَتَّى حَالاً أَوْ مُوَوَّلاً
وَبَعْدَ جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبِ
وَالْوَاوُ كَالْفَاءِ إِنْ تُفِيدُ مَفْهُومَ مَعَ
وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْماً أَعْتَمِدَ
وَشَرَطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعُ
وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ أَفْعَلٍ فَلَا
وَالْفِعْلُ بَعْدَ أَلْفَاءٍ فِي الرَّجَاءِ نَصِبٌ
وَإِنْ عَلَى أَشْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عَطِفٌ
وَشَذَّ حَذَفُ أَنْ وَنَصْبٌ فِي سِوَى
بِلَا وَلَا مَطَالِيأَ ضَعُ جَزْماً
وَأَجْزَمُ بَيِّنٌ وَمَنْ وَمَا وَمَهُمَا
وَحَيْثُمَا أَنْتَى وَحَرْفٌ إِذْ مَا
فِعْلَيْنِ يَفْتَضِيْنِ شَرْطٌ قَدْماً
وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ
وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَاءَ حَسَنٌ
وَأَقْرَنُ بِفَاءِ حَتْمًا جَوَاباً لَوْ جُعِلَ
وَتَخَلَّفُ أَلْفَاءٌ إِذَا أَلْمَفَجَاهُ
وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَاءِ إِنْ يَقْتَرِنَ
وَجَزْمٌ أَوْ نَصْبٌ لِفِعْلِ إِثْرَ فَا
وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عَلِمَ
وَأَحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمٍ
وَإِنْ تَوَالِيَا وَقَبْلَ ذُو خَبَرٍ
وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمٍ
- وَبَعْدَ نَفْيٍ كَانَ حَتْمًا أَضْمِراً
مَوْضِعُهَا حَتَّى أَوْ أَلَّا أَنْ خَفِيَ
حَتْمٌ كَجُدْ حَتَّى تُسَرَّ ذَا حَزَنٍ
بِهِ أَرْفَعَنَّ وَأَنْصِبِ الْمُسْتَقْبَلَا
مَحْضَيْنِ أَنْ وَسَتَرُهَا حَتْمٌ نَصَبٌ
كَلَّا تَكُنْ جَلْداً وَتُظْهِرِ الْجَزْعُ
إِنْ تُسْقِطِ أَلْفَاً وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ
إِنْ قَبْلَ لَا دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعُ
تَنْصِبُ جَوَابَهُ وَجَزْمَهُ أَقْبَلَا
كَنْصِبِ مَا إِلَى التَّسْمِيَةِ يَنْتَسِبُ
تَنْصِبُهُ أَنْ ثَابِتاً أَوْ مُنْحَذَفٍ
مَا مَرَّ فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدَلُ رَوَى
فِي الْفِعْلِ هَكَذَا بِلَمْ وَلَمَّا
أَيَّ مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ إِذْ مَا
كَانَ وَبَاقِي الْأَدْوَاتِ أَسْمَاً
يَتْلُو الْجَزَاءُ وَجَوَاباً وَسِمَاً
تُلْفِيهِمَا أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ
وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ
شَرْطاً لِأَنْ أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلُ
كَانَ تَجُدُ إِذَا لَنَا مَكَا فَاهُ
بِأَلْفَا أَوْ أَلْوَاوِ بِتَثْلِيثِ قَمِنْ
أَوْ وَاوٍ أَنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ أَكْتَفِيَا
وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنْ الْمَعْنَى فِهِمُ
جَوَابٌ مَا أَخْرَجَتْ فَهَوُ مُلْتَزَمٌ
فَالشَّرْطُ رَجَحٌ مُطْلَقاً بِلَا حَذَرٍ
شَرْطٌ بِلَا ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمٌ

- لَوْ حَرْفٌ شَرْطٌ فِي مُضِيِّ وَيَقِلُّ
وَهِيَ فِي الْأَخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَانُ
وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاهَا صُرْفًا
أَمَّا كَمَهُمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ وَقَا
وَحَذَفُ ذِي أَلْفَا قَلَّ فِي نَثْرِ إِذَا
لَوْ لَا وَلَوْ مَا يَلْزَمَانِ الْإِبْتِدَاءَ
وَبِهِمَا التَّحْضِيضُ مِزٌ وَهَلَا
وَقَدْ يَلِيهَا أَسْمٌ بِفِعْلٍ مُضَمَّرٍ
مَا قِيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي خَبِرَ
وَمَا سِوَاهُمَا فَوْسَطُهُ صَلَهِ
نَحْوُ الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ قَدْ
وَبِاللَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالَّتِي
قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا
كَذَا أَلْغَيْتُ عَنْهُ بِأَجَنِّيٍّ أَوْ
وَأَخْبِرُوا هُنَا بِأَلٍ عَنْ بَعْضِ مَا
إِنْ صَحَّ صَوُغُ صَلَهِ مِنْهُ لَأَلٌ
وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صَلَهِ أَلٌ
ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلْ لِلْعَشْرَةِ
فِي الضَّدِّ جَرْدٌ وَالْمُمَيِّزُ أَجْرُ
وَمِائَةٍ وَالْأَلْفُ لِلْفَرْدِ أَضْفُ
وَأَحَدٌ أَذْكَرُ وَصِلْنَهُ بِعَشْرٍ
وَقُلْ لَدَى الثَّلَاثِيَّةِ إِحْدَى عَشْرَةَ
وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى
وَلِثَلَاثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَمَا
وَأَوَّلِ عَشْرَةِ أَثْنَتَيْ وَعَشْرًا
وَأَلْيَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ وَارْفَعْ بِالْأَلْفِ
- إِلَّا وَهِيَ مُسْتَقْبَلًا لَكِنْ قُبِلُ
لَكِنْ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنُ
إِلَى الْمُضِيِّ نَحْوُ لَوْ يَفِي كَفَى
لِتَلَوْ تَلَوْهَا وَجُوبًا أَلِفًا
لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا
إِذَا أَمْتِنَاعًا بِوُجُودِ عَقْدَا
أَلَا أَلَا وَأَوَّلُ يَتَنَاهَا أَلِفْعَلَا
عُلِقَ أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرٍ
عَنِ الَّذِي مُبْتَدَأٌ قَبْلُ أَسْتَقَرَّ
عَائِدُهَا خَلْفُ مُعْطِي التَّكْمِلَةِ
ضَرَبْتُ زَيْدًا كَانَ فَادِرُ الْمَأْخَذَا
أَخْبِرْ مُرَاعِيًا وَفَاقَ الْمُثَبَّتِ
أَخْبِرْ عَنْهُ هَا هُنَا قَدْ حُتِمَا
بِمُضَمَّرٍ شَرْطُ فَرَاعٍ مَا رَعَوْا
يَكُونُ فِيهِ أَلِفْعَلُ قَدْ تَقَدَّمَ
كَصَوُغٍ وَاقٍ مِنْ وَقَى اللَّهُ الْبَطْلُ
ضَمِيرٌ غَيْرُهَا أَبِينِ وَأَنْفَصَلُ
فِي عَدِّ مَا أَحَادُهُ مُذَكَّرَةٌ
جَمْعًا بِلَفْظٍ قَلَّةٍ فِي الْأَكْثَرِ
وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفَ
مُرَكَّبًا قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرُ
وَالشَّيْنُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَةٌ
مَا مَعَهُمَا فَعَلَتْ فَافْعَلٌ قَصْدَا
بَيِّنُهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمَا
إِثْنَيْنِ إِذَا أَتَتْ تَشَا أَوْ ذَكَرَا
وَالْفَتْحُ فِي جُزْءَيْنِ سِوَاهُمَا أَلِفُ

٢٢٢	بِوَاحِدٍ كَأَرْبَعَيْنَ حِينَا	وَمَيِّزِ الْعِشْرِينَ لِلتَّسْعِينَ
٢٢٢	مُيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوِيَّتُهُمَا	وَمَيِّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا
٢٢٣	يَبْقَى أَلْبِنَا وَعَجَزٌ قَدْ يُعْرَبُ	وَإِنْ أَضِيفَ عَدَدُ مُرَكَّبٌ
٢٢٤	عَشْرَةٌ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلًا	وَصُغَ مِنْ أَتْنَيْنِ فَمَا فَوْقَ إِلَى
٢٢٤	ذَكَرْتَ فَاذْكُرْ فَاعِلًا بِغَيْرِ تَا	وَأَخْتَمَهُ فِي التَّأْنِيثِ بِالتَّاءِ وَمَتَّى
٢٢٤	تُضِفُ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضِ بَيْنِ	وَإِنْ تُرِدَ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِيَ
٢٢٤	فَوْقَ فَحُكْمُ جَاعِلٍ لَهُ أَحْكَمًا	وَإِنْ تُرِدَ جَعْلَ الْأَقْلِ مِثْلَ مَا
٢٢٦	مُرَكَّبًا فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ	وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِي أَتْنَيْنِ
٢٢٦	إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِي بِنِي	أَوْ فَاعِلًا بِحَالَتَيْهِ أَضِفْ
٢٢٦	وَنَحْوَهُ وَقَبْلَ عِشْرِينَ أَذْكُرَا	وَشَاعَ الْأَسْتِغْنَاءُ بِحَادِي عَشْرًا
٢٢٦	بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَאוٍ يُعْتَمَدُ	وَبَابِهِ أَلْفَاعِلٍ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدِ
٢٣٠	مَيِّزَتْ عِشْرِينَ كَكَمَ شَخْصًا سَمَا	مَيِّزُ فِي الْأَسْتِغْنَاءِ كَمَ بِمِثْلِ مَا
٢٣٠	إِنْ وَلَيْتَ كَمَ حَرْفَ جَرٍّ مُظْهِرَا	وَأَجَزَ أَنْ تَجْرَهُ مِنْ مُضْمَرَا
٢٣٠	أَوْ مِثَّةٍ كَكَمَ رِجَالٍ أَوْ مَرَّةٍ	وَأَشْتَعِلْنَهَا مُخْبِرًا كَعَشْرَةٍ
٢٣٤	تَمَيِّزُ ذَيْنِ أَوْ بِهِ صِلَ مِنْ تُصِبُ	كَكَمَ كَأَيْنَ وَكَذَا وَيَنْتَصِبُ
٢٣٥	عَنْهُ يَهَا فِي الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلُ	إِحْكُ بِأَيِّ مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلُ
٢٣٥	وَالثُّونَ حَرَكٌ مُطْلَقًا وَأَشْبَعُنْ	وَوَقُفَا أَحْكُ مَا لِمَنْكُورٍ بِمَنْ
٢٣٥	إِلْفَانِ بِابْنَيْنِ وَسَكْنُ تَعْدِلُ	وَقُلْ مَنَانٍ وَمَنْينَ بَعْدَ لِي
٢٣٥	وَالثُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثْنَى مُسْكَنَةٌ	وَقُلْ لِمَنْ قَالَ أَتَتْ يَنْتُ مِنْهُ
٢٣٥	بِمَنْ بِإِثْرٍ ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفُ	وَالْفَتْحُ نَزَرُ وَصِلِ التَّاءُ وَالْأَلِفُ
٢٣٥	إِنْ قِيلَ جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطْنَا	وَقُلْ مَنُونٌ وَمَنْينَ مُسْكِنَا
٢٣٥	وَنَادِرُ مَنُونٍ فِي نَظْمٍ عُرِفَ	وَإِنْ تَصِلَ فَلَفْظُ مَنْ لَا يَخْتَلِفُ
٢٣٥	إِنْ عَرِيتَ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا أَقْتَرَنُ	وَالْعَلَمُ أَحْكَمِيَّتُهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ
٢٤٠	وَفِي أَسَامٍ قَدَرُوا التَّاءُ كَالْكَتِفِ	عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفُ
٢٤٠	وَنَحْوُهُ كَالرَّادِّ فِي التَّصْغِيرِ	وَيُعْرَفُ التَّافِيدُ بِالضَّمِيرِ
٢٤٠	أَصْلًا وَلَا أَلْفِئْعَالٍ وَالْمِفْعِيلَا	وَلَا تَلِي فَارِقَةً فَمُعُولَا

- كَذَاكَ مِفْعَلٌ وَمَا تَلِيهِ
وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إِنْ تَبِعَ
وَأَلِفُ التَّائِيَةِ ذَاتُ قَصْرِ
وَالِاشْتِهَارِ فِي مَبَانِي الْأُولَى
وَمَرَطَى وَوزُنُ فَعْلَى جَمْعًا
وَكَحْبَارَى سُمَّى سِبْطَرَى
كَذَاكَ خُلِيطَى مَعَ الشَّقَارَى
لِمَدِّهَا فَعْلَاءُ أَفْعَلَاءُ
ثُمَّ فَعَالَا فُعْلَلَا فَاعُولَا
وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ فَعَالَا وَكَذَا
إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفِ
فَلِنَظِيرِهِ الْمَعْلُ الْآخِرِ
كَفَعَلَ وَفُعَلَ فِي جَمْعٍ مَا
وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرِ الْإِفِ
كَمَصَدَرَ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِنَا
وَالْعَادِمُ النَّظِيرُ ذَا قَصْرٍ وَذَا
وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعُ
آخِرَ مَفْصُورَتَيْنِ أَجْعَلُهُ يَا
كَذَا الَّذِي آتَا أَصْلُهُ نَحْوُ الْفَتَى
فِي غَيْرِ ذَا ثَقْلَبُ وَآوَا الْأَلِفِ
وَمَا كَصَحْرَاءِ بَوَاوِ ثُنَيَا
بَوَاوِ أَوْ هَمْزٍ وَغَيْرِ مَا ذَكَرُ
وَأَحْذِفُ مِنَ الْمَفْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى
وَالْفَتْحِ أَبْقِ مُشْعِرًا بِمَا حُذِفَ
فَالْأَلِفُ أَقْلِبْ قَلْبَهَا فِي التَّنْثِيَةِ
وَالسَّالِمِ الْعَيْنِ الثَّلَاثِيَّ اسْمًا أَنْلُ
- تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشْدُودٍ فِيهِ ٢٤٠
مَوْصُوفُهُ غَالِبًا أَلَّتَا تَمْتَنِعُ ٢٤٠
وَذَاتُ مَدٍّ نَحْوُ أَنْثَى الْغُرِّ ٢٤٥
يُبْدِيهِ وَزْنُ أَرْبَى وَالطُّوَلَى ٢٤٥
أَوْ مَصْدَرًا أَوْ صِفَةً كَشَبَعَى ٢٤٥
ذِكْرَى وَجِثْيَى مَعَ الْكُفْرَى ٢٤٥
وَأَعَزُّ لَغَيْرِ هَذِهِ اسْتِنْدَارًا ٢٤٥
مُثَلَّثُ الْعَيْنِ وَفَعْلَلَاءُ ٢٤٨
وَفَاعِلَاءُ فِعْلَلِيَا مَفْعُولًا ٢٤٨
مُطْلَقَ فَاءٍ فَعْلَاءُ أَخِذَا ٢٤٨
فَشْحًا وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالْأَسْفِ ٢٥٢
ثُبُوتُ قَصْرِ بِقِيَاسِ ظَاهِرِ ٢٥٢
كَفَعْلَةٍ وَفُعْلَةٍ نَحْوُ الدُّمَى ٢٥٢
فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْمًا عُرِفَ ٢٥٢
بِهَمْزٍ وَضَلَّ كَارِعَوَى وَكَارِتَأَى ٢٥٢
مَدٌّ بِنَقْلِ كَالْحِجَا وَكَالْحِذَا ٢٥٤
عَلَيْهِ وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ ٢٥٤
إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةِ مُرْتَفِيَا ٢٥٥
وَالْجَامِدُ الَّذِي أَمِيلَ كَمَتَى ٢٥٥
وَأَوَّلَهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أَلِفَ ٢٥٥
وَنَحْوُ عِلْبَاءِ كِسَاءٍ وَحَيَا ٢٥٧
صَحَّحَ وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلِ قُصِرَ ٢٥٧
حَدَّ الْمُنْتَى مَا بِهِ تَكَمَّلَا ٢٥٨
وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَالْإِفِ ٢٥٨
وَتَاءِ ذِي أَلَّتَا أَلَزِمَنَّ تَنْحِيَهُ ٢٥٨
إِتْبَاعَ عَيْنِ فَاءٍ بِمَا سُكِلَ ٢٦٠

٢٦٠	مُخْتَمًا بِالنَّاءِ أَوْ مُجَرَّدًا	إِنْ سَاكِنَ أَلْعَيْنِ مُؤَنَّنًا بَدَا
٢٦٠	خَفَّفَهُ بِالْفَتْحِ فَكَلًّا قَدْ رَوَّاهُ	وَسَكَّنَ التَّلَاحِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ
٢٦٠	وَزُبِّيَّةً وَشَدَّ كَسْرُ جِرْوَةٍ	وَمَنْعُوا إِثْبَاعَ نَحْوِ ذِرْوَةٍ
٢٦٠	قَدَمْتُهُ أَوْ لِأَنَّاسٍ انْتَمَى	وَنَادِرُ أَوْ ذُو أَضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا
٢٦٤	تُمَّتْ أَفْعَالُ جُمُوعٍ قِلَّةً	أَفْعِلَةٌ أَفْعُلُ ثُمَّ فِعْلَةٌ
٢٦٤	كَأَرْجُلٍ وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالصُّفِيِّ	وَبَعْضُ ذِي بَكْثَةٍ وَضَعًا يَفِي
٢٦٦	وَلِلرُّبَاعِيِّ اسْمًا أَيْضًا يُجْعَلُ	لِفَعْلٍ اسْمًا صَحَّ عَيْنًا أَفْعُلُ
٢٦٦	مَدٌّ وَتَانِيثٌ وَعَدُّ الْأَحْرَفِ	إِنْ كَانَ كَالْعَنَاقِ وَالذَّرَاعِ فِي
٢٦٧	مِنَ الثَّلَاثِي اسْمًا بِأَفْعَالٍ يَرُدُّ	وَغَيْرُ مَا أَفْعُلُ فِيهِ مُطَرَّدٌ
٢٦٧	فِي فِعْلٍ كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانُ	وَعَالِبًا أَغْنَاهُمْ فِعْلَانُ
٢٦٧	ثَالِثٍ أَفْعِلَةٌ عَنْهُمْ أَطَرَدُ	فِي اسْمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدٍّ
٢٦٧	مُصَاحِبِي تَضْعِيفٍ أَوْ إِعْلَالٍ	وَأَلْزَمَهُ فِي فِعَالٍ أَوْ فِعَالٍ
٢٦٨	وَفِعْلَةٌ جَمْعًا بِنَقْلِ يُدْرَى	فُعْلُ لِنَحْوِ أَحْمَرَ وَحَمْرًا
٢٧٣	قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ أَعْلَالًا فَقَدْ	وَفُعْلُ لِاسْمٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدٍّ
٢٧٣	وَفَعْلُ جَمْعًا لِفَعْلَةٍ عُرِفَ	مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعَمِّ ذُو الْأَلْفِ
٢٧٣	وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى فَعْلٍ	وَنَحْوِ كُجْرَى وَلِفِعْلَةٍ فَعْلُ
٢٧٥	وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَهُ	فِي نَحْوِ رَامٍ ذُو أَطْرَادٍ فُعْلَةٌ
٢٧٥	وَهَالِكٍ وَمَيِّتٌ بِهِ قَمِينُ	فَعْلَى لِيُوصَفَ كَقَتِيلٍ وَزَمِينُ
٢٧٦	وَالْوَضْعُ فِي فِعْلٍ وَفَعْلٍ قِلَّةً	لِفَعْلٍ اسْمًا صَحَّ لَامًا فِعْلَةٌ
٢٧٦	وَضَفَيْنِ نَحْوُ عَاذِلٍ وَعَاذِلَةٌ	وَفُعْلُ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَةٌ
٢٧٦	وَذَانٍ فِي الْمُعَلِّ لَامًا نَدْرًا	وَمِثْلُهُ أَلْفَعَالُ فِيمَا ذُكِّرَا
٢٧٧	وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ أَلْيَا مِنْهُمَا	فَعْلُ وَفَعْلَةٌ فِعَالُ لِهُمَا
٢٧٧	مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ أَعْتِلَالُ	وَفَعْلُ أَيْضًا لَهُ فِعَالُ
٢٧٧	ذُو التَّاءِ وَفَعْلُ مَعَ فَعْلٍ فَاقْبَلِ	أَوْ يَكُ مُضْعَفًا وَمِثْلُ فَعْلٍ
٢٧٧	كَذَلِكَ فِي أَنْثَاهُ أَيْضًا أَطَرَدُ	وَفِي فَعِيلٍ وَصَفَ فَاعِلٍ وَرَدُّ
٢٧٧	أَوْ أَنْثِيهِ أَوْ عَلَى فُعْلَانَا	وَشَاعَ فِي وَصَفٍ عَلَى فُعْلَانَا

- وَمِثْلُهُ فُعْلَانَةٌ وَأَلْزَمَهُ فِي
وَبِفُعُولٍ فَعِلُ نَحْوُ كَيْدٍ
فِي فِعْلٍ أَسْمَاءً مُطْلَقَ الْفَاوَعِلُ
وَشَاعَ فِي حُوتٍ وَقَاعَ مَعَ مَا
وَفَعْلًا أَسْمَاءً وَفَعِيلًا وَفَعَلُ
وَلِكْرِيمٍ وَبَخِيلٍ فُجَعَلَا
وَنَابَ عَنْهُ أَفْعِلَاءُ فِي الْمَعْلُ
فَوَاعِلُ لِفَوَعِلٍ وَفَاعِلُ
وَحَائِضٍ وَصَاهِلٍ وَفَاعِلُهُ
وَبِفَعَّائِلٍ أَجْمَعَنَ فَعَالَهُ
وَبِالْفَعَّالِي وَالْفَعَّالِي جُمِعَا
وَأَجْعَلُ فَعَّالِي لِيَغْيِرَ ذِي نَسَبٍ
وَبِفَعَّالٍ وَشَبَّهَهُ أَنْطَقَا
مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى وَمِنْ خُمَاسِي
وَالرَّابِعُ الشَّيْبَةُ بِالْمَزِيدِ قَدْ
وَزَائِدُ الْعَادِي الرَّبَاعِي أَحْذِفُهُ مَا
وَالسَّيْنُ وَالْتَا مِنْ كَمْسْتَدْعِ أَرُلُ
وَالْمِيمُ أُولَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا
وَالْيَاءُ لَا أَلَوَا أَحْذِفِ أَنْ جَمَعْتَ مَا
وَحَيَّرُوا فِي زَائِدِي سَرَنْدِي
فُجَعِيلًا أَجْعَلُ الثُّلَاثِي إِذَا
فُجَعِيلُ مَعَ فُجَعِيلٍ لِمَا
وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وَصِلُ
وَجَائِزُ تَعْوِيضُ يَا قَبْلَ الطَّرَفِ
وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا
لِتَلَوْ يَا التَّصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ
- نَحْوُ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَفِي
يُخَصُّ غَالِبًا كَذَلِكَ يَطْرُدُ
لَهُ وَلِلْفَعَّالِ فُعْلَانٌ حَصَلُ
ضَاهَاهُمَا وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا
غَيْرُ مُعَلٍّ أَلْعَيْنِ فُعْلَانٌ شَمَلُ
كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا
لَامًا وَمُضْعَفٍ وَغَيْرُ ذَاكَ قَلَّ
وَفَاعِلَاءَ مَعَ نَحْوِ كَاهِلٍ
وَشَذَّ فِي الْفَارِسِ مَعَ مَا مَائِلُهُ
وَشَبَّهَهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَهُ
صَحْرَاءُ وَالْعَذْرَاءُ وَالْقَيْسُ أَتْبَعَا
جُدَّدَ كَالْكُرْسِيِّ تَتْبَعُ الْعَرَبُ
فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ أَرْتَقَى
جُرَّدَ الْآخِرَ أَنْفٍ بِالْقِيَاسِ
يُحْذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدُ
لَمْ يَكُ لِيُنْأَ إِثْرُهُ أَلَّذُ خُتِمَا
إِذْ بَيْنَا الْجَمْعُ بَقَاهُمَا مُخِلُ
وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا
كَحَيَّرُبُونِ فَهُوَ حُكْمٌ حُتِمَا
وَكُلُّ مَا ضَاهَاهَا كَالْعَلَنْدِي
صَغَرَتْهُ نَحْوُ قُذِي فِي قَذِي
فَقَاقَ كَجَعَلِ دِرْهَمَ دُرَيْهِمَا
بِهِ إِلَى أُمِّثْلَةِ التَّصْغِيرِ صِلُ
إِنْ كَانَ بَعْضُ الْأِسْمِ فِيهِمَا أَنْحَدَفَ
خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْمًا رُسِمَا
تَأْنِيثٍ أَوْ مَدَّتِهِ أَلْفَتْحُ أَنْحَتَمَ

- ٢٩٣ أَوْ مَدَّ سَكَرَانَ وَمَا بِهِ أَلْتَحَقَّ
 ٢٩٤ وَتَاوَهُ مُنْقَضِلَيْنِ عُدَاً
 ٢٩٥ وَعَجَزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ
 ٢٩٥ مِنْ بَعْدِ أَرْبَعِ كَزَعَفَرَانَا
 ٢٩٥ تَشْيِيَّةٍ أَوْ جَمْعٍ تَصْحِيحٍ جَلَا
 ٢٩٦ زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَكُنَّا
 ٢٩٦ بَيْنَ الْحُبَيْرَى قَادِرٍ وَالْحُبَيْرِ
 ٢٩٦ فَقِيَمَةٌ صَيَّرَ قُورَيْمَةً نُصِبَ
 ٢٩٦ لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرِ عُلِمَ
 ٢٩٦ وَأَوَّاهُ كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ
 ٢٩٧ لَمْ يَخُوعِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا كَمَا
 ٢٩٨ بِالْأَصْلِ كَالْعُطِيفِ يَعْنِي الْمِعْطَفَا
 ٢٩٩ مُؤَنَّثِ عَارٍ ثَلَاثِي كَسَنَ
 ٢٩٩ كَشَجَرٍ وَبَقَرٍ وَخَمْسِ
 ٢٩٩ لِحَاقٍ تَا فِيمَا ثَلَاثِيًّا كَثُرَ
 ٣٠٠ وَذَا مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا تَا وَتِي
 ٣٠٢ وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبَ
 ٣٠٢ تَانِيَّةٍ أَوْ مَدَّتُهُ لَا تُثْبِتَا
 ٣٠٢ فَكَلْبُهَا وَأَوَّاهُ وَحَذَفُهَا حَسَنَ
 ٣٠٢ لَهَا وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى
 ٣٠٢ كَذَاكَ يَا الْمَنْقُوصَ خَامِسًا عَزِلَ
 ٣٠٢ قَلْبٌ وَحَتَمَ قَلْبٌ ثَالِثٍ يَعْنِ
 ٣٠٢ وَقُفِلَ عَيْنُهُمَا أَفْتَحَ وَفَعِلَ
 ٣٠٢ وَأَخْتِيزَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِيٌّ
 ٣٠٦ وَارْدُدُهُ وَأَوَّاهُ إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قَلْبٌ
 ٣٠٧ وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعٍ تَصْحِيحٍ وَجَبَ
- كَذَاكَ مَا مَدَّةَ أَفْعَالٍ سَبَقَ
 وَالِفُ التَّانِيَّةِ حَيْثُ مُدَاً
 كَذَا الْمَزِيدُ آخِراً لِلنَّسَبِ
 وَهَكَذَا زِيَادَتَا فَعَلَاتَا
 وَقَدَّرَ أَنْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى
 وَالِفُ التَّانِيَّةِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى
 وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيْرٍ
 وَارْدُدُ الْأَصْلِ ثَانِيًا لِثَبَاتِ قَلْبِ
 وَشَذَّ فِي عِيدٍ عُنَيْدٍ وَحُتِمَ
 وَالْأَلِفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ
 وَكَمَلِ الْمَنْقُوصِ فِي التَّصْغِيرِ مَا
 وَمَنْ يَتَرَخِيمُ يُصَغَّرُ أَكْتَفَى
 وَأَخْتِمَ بِنَا التَّانِيَّةِ مَا صَغُرَتْ مِنْ
 مَا لَمْ يَكُنْ بِالثَّانِي يَرَى ذَا لَبَسَ
 وَشَذَّ تَرَكْ دُونَ لَبَسٍ وَنَدَّرَ
 وَصَغَّرُوا شَذُّو ذَا الَّذِي الَّتِي
 يَاءٌ كَيَا الْكُرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبِ
 وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ أَحْذِفَ وَتَا
 وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنَ
 لِشِبْهَيْهَا الْمُلْحَقِ وَالْأَصْلِيِّ مَا
 وَالْأَلِفُ الْجَائِزُ أَرْبَعًا أَزِلَ
 وَالْحَذْفُ فِي آتِيَا رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ
 وَأَوَّلِ ذَا الْقَلْبِ أَنْفِتَاحاً وَفَعِلَ
 وَقِيلَ فِي الْمَرْمِيِّ مَرْمِيٌّ
 وَنَحْوُ حَيٍّ فَتُنْحُ ثَانِيهِ يَجِبُ
 وَعَلِمَ التَّشْيِيَّةُ أَحْذِفَ لِلنَّسَبِ

- وَتَالِثٌ مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ حُذِفَ
وَفَعَلِيٌّ فِي فَعِيلَةٍ أَلْتَرِمَ
وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيًّا
وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَةِ
وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي التَّنَسُّبِ
وَأَنْسَبَ لَصَدْرٍ جُمْلَةً وَصَدْرٍ مَا
إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِأَيْنٍ أَوْ أَبٍ
فِيمَا سِوَى هَذَا أَنْسَبَ لِلأَوَّلِ
وَأَجْبُرُ بِرَدِّ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفَ
فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّثْنِيَةِ
وَبِأَخٍ أُخْتًا وَبِأَيْنٍ بَشْتًا
وَضَاعِفِ الثَّانِي مِنْ ثُنَائِي
وَإِنْ يَكُنْ كَشِيَّةً مَا أَلْفَا عَدِمَ
وَالْوَاحِدَ أَذْكَرُ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ
وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَالٍ فَعِلُ
وَعَبِيرٌ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرًا
تَنْوِينًا أَنْزَلَ فَتُحَّجَّجُ أَلْفًا
وَأَحْذَفُ لَوْقَفٍ فِي سِوَى اضْطِرَارٍ
وَأَشْبَهَتْ إِذْنٌ مُنُونًا نُصِبَ
وَحَذَفُ يَاءِ الْمُنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ مَا
وَعَبِيرٌ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ وَفِي
وَعَبِيرٌ هَا الثَّانِيَّةِ مِنْ مُحَرَّكِ
أَوْ أَشْمِ الضَّمَّةِ أَوْ قِفٍ مُضْعَفًا
مُحَرَّكًا أَوْ حَرَكَاتٍ أَنْقَلَا
وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لَا
وَالنَّقْلُ إِنْ يُعْدَمُ نَظِيرٌ مُمْتَنِعٌ
- وَشَذَّ طَائِيٌّ مَقُولًا بِالأَلِفِ ٣٠٧
وَفَعَلِيٌّ فِي فَعِيلَةٍ حُتِمَ ٣٠٨
مِنْ أَلْمِثَالَيْنِ بِمَا أَلَّتْهُ أُولِيَا ٣٠٨
وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيلَةِ ٣٠٨
مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةٍ لَهُ أَنْتَسَبَ ٣١٠
رُكَّبَ مَرْجَأٌ وَلِسَانٌ تَمَّمَا ٣١٠
أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبَ ٣١٠
مَا لَمْ يُخَفَّ لَبَسٌ كَعَبْدِ الْأَشْهَلِ ٣١٠
جَوَازًا إِنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أَلِفٌ ٣١٢
وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهِذِي تَوْفِيَةٍ ٣١٢
أَلْحَقَ وَيُونُسُ أَبِي حَذَفَ أَلَّتَا ٣١٢
ثَانِيَهُ ذُو لَيْنٍ كَلَا وَلَايِي ٣١٢
فَجَبَرُهُ وَفَتَحَ عَيْنَهُ أَلْتَرِمَ ٣١٢
إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ ٣١٤
فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ أَلْيَا فَقِيلَ ٣١٤
عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ أَقْتَصِرَا ٣١٤
وَقَفَاً وَتَلَوْ غَيْرَ فَتَحَ أَحْذَفَا ٣١٧
صِلَةً غَيْرَ الْفَتْحِ فِي الْأَضْمَارِ ٣١٧
فَأَلْفَاً فِي الْوَقْفِ نُونُهَا قُلِبَ ٣١٧
لَمْ يُنْصَبْ أَوَّلِي مِنْ ثُبُوتٍ فَاعْلَمَا ٣١٨
نَحْوِ مُرْ لُزُومٍ رَدَّ أَلْيَا أَقْتَفِي ٣١٨
سَكَّنَهُ أَوْ قَفَ رَائِمَ التَّحَرُّكِ ٣١٩
مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيلًا إِنْ قَفَا ٣٢٠
لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَا ٣٢٠
يَرَاهُ بَصْرِيٌّ وَكُوفٍ نَقَلَا ٣٢٠
وَذَاكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعُ ٣٢٠

فِي الْوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ الْإِسْمِ هَا جُعِلَ
وَقُلْ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا
وَقَفَ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعْلُ
وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَعَ أَوْ
وَمَا فِي الْإِسْتِفْهَامِ إِنْ جَرَتْ حَذَفَ
وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا أَنْخَفَضَا
وَوَصَلَ ذِي الْهَاءِ أَجَزُ بِكُلِّ مَا
وَوَضَلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا
وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا
الْأَلِفِ الْمُبْدَلِ مِنْ يَا فِي طَرَفِ
دُونَ مَزِيدٍ أَوْ شُذُوذٍ وَلَمَّا
وَهَكَذَا بَدَلَ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ
كَذَاكَ تَالِي الْيَاءِ وَالْفَضْلُ اغْتَفِرَ
كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ أَوْ يَلِي
كَسْرًا وَفَضْلُهَا كَلًا فَضْلٌ يُعَدُّ
وَحَرْفُ الْإِسْتِغْلَا يَكْفُ مُظْهَرًا
إِنْ كَانَ مَا يَكْفُ بَعْدَ مُتَّصِلٍ
كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ
وَكَفُ مُسْتَعْلٍ وَرَأَيْنَكَ
وَلَا تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ
وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسِبِ بِلَا
وَلَا تُمِلْ مَا لَمْ يَنْلِ تَمَكُّنًا
وَالْفَتْحُ قَبْلَ كَسْرٍ رَأَى فِي طَرَفِ
كَذَا الَّذِي تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ فِي
حَرْفٍ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي
وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثَلَاثِي يُرَى

إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وَصَلَ ٣٢٤
ضَاهَى وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى ٣٢٤
بِحَذَفِ آخِرِ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلَ ٣٢٥
كَسَبَ مَجْزُومًا فَرَاعَ مَا رَعَوْا ٣٢٧
أَلِفُهَا وَأَوَّلُهَا أَلِفًا إِنْ تَقَفَ ٣٢٧
بِاسْمِ كَقَوْلِكَ أَفْتِضَاءَ مَ أَفْتَضَى ٣٢٧
حُرَّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا ٣٢٧
أَدِيمَ شَذَّ فِي الْمُدَامِ اسْتَحْسِنَا ٣٢٧
لِلْوَقْفِ نَشْرًا وَقَشًا مُنْتَظَمًا ٣٢٧
أَمِلْ كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ أَلِفًا خَلَفَ ٣٢٩
تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ مَا أَلِفًا عَدِمَا ٣٣٠
يُولُ إِلَى فَلَتْ كَمَا ضِي خَفَ وَدُنْ ٣٣١
بِحَرْفٍ أَوْ مَعَ هَا كَجَبِيهَا أَدِرْ ٣٣٢
تَالِي كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وَلِي ٣٣٢
فَدِرْ هَمَّاكَ مَنْ يُمِلُّهُ لَمْ يُصَدِّ ٣٣٣
مِنْ كَسْرٍ أَوْ يَا وَكَذَا تَكْفُ رَا ٣٣٣
أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِّلَ ٣٣٣
أَوْ يَسْكُنِ آثَرَ الْكَسْرِ كَالْمِطْوَاعِ مِرْ ٣٣٣
بِكَسْرٍ رَا كَغَارِمًا لَا أَجْفُو ٣٣٣
وَالْكَفُ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ ٣٣٣
دَاعٍ سِوَاهُ كَعِمَادَا وَتَلَا ٣٣٦
دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَهَا وَغَيْرَ نَا ٣٣٦
أَمِلْ كَلِيلًا يَسِرْ مِلْ تُكْفُ الْكَلْفُ ٣٣٦
وَقَفَ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفٍ ٣٣٧
وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِي ٣٤٠
قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غَيْرَا ٣٤٠

وَمُنْتَهَى أَسْمِ خَمْسُ أَنْ تَجَرَّدَا
وَعَبَّرَ آخِرِ الثَّلَاثِي أَفْتَحَ وَضُمَ
وَفِعْلُ أَهْمِلَ وَالْعَكْسُ يَقِلُ
وَأَفْتَحَ وَضُمَ وَأَكْسِرَ الثَّانِي مِنْ
وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعُ إِنْ جُرِّدَا
لِأَسْمِ مُجَرَّدِ رُبَاعِ فَعْلَلُ
وَمَعَ فِعْلُ فَعْلَلُ وَإِنْ عَلَا
كَذَا فَعْلَلُ وَفَعْلَلُ وَمَا
وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ فَأَصْلُ وَالَّذِي
بِضْمٍ فَعْلُ قَابِلِ الْأُصُولِ فِي
وَضَاعِفِ اللَّامِ إِذَا أَضْلُ بَقِيَ
وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفُ أَضْلِ
وَأَحْكُمُ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ سَمْسِمِ
فَالِيفُ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ
وَأَلْيَا كَذَا وَالْوَاوُ إِنْ لَمْ يَقْعَا
وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا
كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرُ بَعْدَ أَلِفِ
وَالنُّونُ فِي الْآخِرِ كَالْهَمْزِ وَفِي
وَالثَّاءِ فِي الثَّانِيَةِ وَالْمُضَارَعَةُ
وَالْهَاءُ وَقَفَا كَلِمَةً وَلَمْ تَرَهُ
وَأَمْنَعُ زِيَادَةً بِلَا قَيْدٍ ثَبَتَ
لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ
وَهُوَ لِفِعْلِ مَاضٍ أَحْتَوَى عَلَى
وَالْأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ وَكَذَا
وَفِي أَسْمِ أَتَى ابْنُ ابْنِهِ سَمِعَ
وَأَيْمُنُ هَمْزٌ أَلْ كَذَا وَيُبدَلُ

وَإِنْ يُزْدُ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا ٣٤١
وَأَكْسِرَ وَزِدَ تَسْكِينِ ثَانِيهِ تَعْمُ ٣٤٢
لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفِعْلٍ ٣٤٤
فِعْلُ ثَلَاثِي وَزِدَ نَحْوِ ضَمِنَ ٣٤٥
وَإِنْ يُزْدُ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا ٣٤٦
وَفِعْلُ وَفِعْلُ وَفِعْلُ وَفِعْلُ ٣٤٧
فَمَعَ فَعْلَلُ حَوَى فَعْلَلًا ٣٤٧
غَايِرَ لِلزَّائِدِ أَوْ النَّقْصِ أَنْتَمَى ٣٤٧
لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا أَحْتَذِي ٣٥١
وَزَنٍ وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ أَكْثَفِي ٣٥٥
كَرَاءَ جَعْفَرٍ وَقَافٍ فَسْتَقِ ٣٥٥
فَاجْعَلْ لَهُ فِي الْوَزْنِ مَا لِلْأَصْلِ ٣٥٥
وَنَحْوَهُ وَالْخُلْفُ فِي كَلِمَةٍ ٣٥٧
صَاحِبَ زَائِدٌ بِغَيْرِ مَعْنَى ٣٥٩
كَمَا هُمَا فِي يُؤَيُّوُ وَوَعَوْعَا ٣٥٩
ثَلَاثَةٌ تَأْصِيلُهَا نُحَقِّقَا ٣٦٠
أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظًا رَدَفَ ٣٦٢
نَحْوِ غَضَنْفَرٍ أَصَالَةٍ كُفِي ٣٦٢
وَنَحْوِ الْإِسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَةِ ٣٦٣
وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمَشْتَهَرَةِ ٣٦٤
إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةً كَحَظَلَتْ ٣٦٥
إِلَّا إِذَا أَبْتَدِي بِهِ كَاسْتَشْتَوْا ٣٦٧
أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوِ أَنْجَلَى ٣٦٧
أَمْرُ الثَّلَاثِي كَاخْشَ وَأَمْضَ وَأَنْفَذَا ٣٦٨
وَأَثْنَيْنِ وَأَمْرِي وَتَأْنِيثِ تَبِعَ ٣٦٨
مَدًّا فِي الْإِسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهِّلُ ٣٦٨

أَحْرَفُ إِلَّا بَدَالَ هَدَأْتُ مُوْطِيَا
 آخِرًا أَثَرُ أَلْفٍ زِيدَ وَفِي
 وَأَلَمْدُ زِيدَ ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ
 كَذَلِكَ ثَانِي لَيِّتَيْنِ اكْتَفَا
 وَأَفْتَحَ وَرَدُّ أَلْهَمْزَ يَا فِيمَا أُعِلُّ
 وَآوَا وَهَمْزًا أَوَّلَ الْوَائِيْنَ رُدُّ
 وَمَدًّا أَبْدَلَ ثَانِي أَلْهَمْزَيْنِ مِنْ
 إِنْ يُفْتَحَ أَثَرُ ضَمٍّ أَوْ فُتِحَ قُلُوبُ
 ذُو الْكُسْرِ مُطْلَقًا كَذَا وَمَا يُضَمُّ
 فَذَاكَ يَاءٌ مُطْلَقًا جَا وَأُوْمُ
 وَيَاءٌ أَقْلِبُ أَلِفًا كَسْرًا تَلَا
 فِي آخِرٍ أَوْ قَبْلَ تَا الثَّانِيَةِ أَوْ
 فِي مَصْدَرٍ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا وَالْفِعْلِ
 وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أُعِلُّ أَوْ سَكَنُ
 وَصَحَّحُوا فِعْلَةً وَفِي فِعْلٍ
 وَالْوَاوُ لَا مَاءً بَعْدَ فُتْحِ يَا أَنْقَلَبُ
 إِبْدَالُ وَآوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفٍ
 وَيُكْسَرُ الْمُضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا
 وَوَآوُ أَثَرُ الضَّمِّ رُدُّ أَلْيَا مَتَى
 كَتَاءً بَانَ مِنْ رَمَى كَمَقْدَرِهِ
 وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا لِفُعْلَى وَصَفَا
 مِنْ لَامٍ فَعْلَى أَشْمَا أَتَى الْوَاوُ بَدَلُ
 بِالْعَكْسِ جَاءَ لَامٌ فَعْلَى وَصَفَا
 إِنْ يَسْكُنُ السَّابِقُ مِنْ وَآوٍ وَيَا
 فَيَاءُ الْوَآوِ أَقْلِبَنَّ مُدْغَمًا
 مِنْ يَاءٍ أَوْ وَآوٍ بِتَحْرِيكِ أَصْلٍ

فَأَبْدَلَ أَلْهَمْزَةَ مِنْ وَآوٍ وَيَا ٣٧٠
 فَاعِلٍ مَا أُعِلَّ عَيْنًا ذَا أَفْتَحِي ٣٧٠
 هَمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ كَالْقَلَايِدِ ٣٧٤
 مَدًّا مَفَاعِلَ كَجَمْعِ نَيْفَا ٣٧٤
 لَامًا وَفِي مِثْلِ هِرَاوَةٍ جُعِلُ ٣٧٦
 فِي بَدْءٍ غَيْرِ شِبْهِهُ وَوَفِي الْأَشْدِّ ٣٧٦
 كَلِمَةٍ أَنْ يَسْكُنَ كَاثِرٌ وَآتَمَّنْ ٣٧٩
 وَآوًا وَيَاءً إِنْ كَسَرَ يَنْقَلِبُ ٣٧٩
 وَآوًا أَصْرَ مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمَّ ٣٧٩
 وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمُ ٣٧٩
 أَوْ يَاءً تَصْغِيرٍ بِوَآوٍ ذَا أَفْعَلَا ٣٨٦
 زِيَادَتِي فَعْلَانِ ذَا أَيُّضًا رَاوَا ٣٨٨
 مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا نَحْوُ الْحَوْلِ ٣٩٠
 فَاحْكُمْ بِذَا الْأَعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنْ ٣٩٠
 وَجْهَانِ وَالْإِعْلَالُ أَوْلَى كَالْحَيْلِ ٣٩١
 كَالْمُعْطِيَانِ يَرْضَيَانِ وَوَجَبُ ٣٩٢
 وَيَا كَمُوقِنٍ بِذَا لَهَا اعْتَرَفَ ٣٩٢
 يُقَالُ هَيْمٌ عِنْدَ جَمْعِ أَهْيَمَا ٣٩٦
 أَلْفِي لَامٍ فِعْلٍ أَوْ مِنْ قَبْلِ تَا ٣٩٦
 كَذَا إِذَا كَسَبُعَانِ صَيَّرَهُ ٣٩٦
 فَذَاكَ بِأَلْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى ٣٩٧
 يَاءٍ كَتَقَوَّى غَالِبًا جَا ذَا التَّبْدَلِ ٣٩٨
 وَكَوْنُ قُضْوَى نَادِرًا لَا يَخْفَى ٣٩٩
 وَأَتَّصَلَا وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا ٤٠٠
 وَشَذَّ مُعْطَى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا ٤٠١
 أَلِفًا أَبْدَلَ بَعْدَ فُتْحٍ مُتَّصِلُ ٤٠٢

- إِنْ حُرِّكَ التَّالِي وَإِنْ سَكَّنَ كَفَّ
إِعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفٍ
وَصَحَّ عَيْنٌ فَعَلَ وَفَعِلَا
وَإِنْ يَسِنُ تَفَاعُلٌ مِّنْ أَفْتَعَلَ
وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلَالِ اسْتُحِقَّ
وَعَيْنٌ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا
وَقَبْلَ يَا أَقْلِبْ مِيمًا أَلْتُونِ إِذَا
لِسَاكِنٍ صَحَّ أَنْقَلَ التَّحْرِيكَ مِّنْ
مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلٌ تَعَجُّبٌ وَلَا
وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الإِعْلَالِ أَسْمُ
وَمِثْلُ فَعْلٍ صَحَّ كَالْفِعْعَالِ
أَزَلَ لَذَا الإِعْلَالِ وَالتَّاءُ أَلَزَمَ عَوَضَ
وَمَا لِإِفْعَالٍ مِنَ الثَّقَلِ وَمِنْ
نَحْوِ مَسِيعٍ وَمَصُونٍ وَتَدَرٍ
وَصَحَّ الْمَفْعُولُ مِنْ نَحْوِ عَدَا
كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الْمَفْعُولُ مِنْ
وَشَاعَ نَحْوُ نُسِمٍ فِي نُسُومٍ
ذُو اللَّيْنِ فَاتَا فِي أَفْتِعَالٍ أَبْدِلَا
طَا تَا أَفْتِعَالٍ رُدَّ إِثْرُ مُطَبَّقٍ
فَا أَمْرٍ أَوْ مُضَارِعٍ مِّنْ كَوَعَدٍ
وَحَذَفَ هَمْزٌ أَفْعَلٌ اسْتَمَرَّ فِي
ظَلْتُ وَظِلْتُ فِي ظَلِلْتُ اسْتُعْمِلَا
أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي
وَذَلَّلَ وَكِلَّلَ وَلَبَّبَ
وَلَا كَهَيْلَلٍ وَشَدَّ فِي أَلِلٍ
وَحَبِي أَفْكَكُ وَأَدَغِمَ دُونَ حَذَرٍ
- إِعْلَالٌ غَيْرُ أَلَامٍ وَهِيَ لَا يُكْفَ
أَوْ يَاءٍ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أَلِفَ
ذَا أَفْعَلُ كَأَغْيَدٍ وَأَحْوَلَا
وَأَلْعَيْنُ وَأَوْ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلَّ
صُحِّحَ أَوَّلُ وَعَكُسَ قَدْ يَحِقُّ
يَخْصُ أَلِاسْمُ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا
كَانَ مُسَكَّنًا كَمَنْ بَتَّ أَنْبَذَا
ذِي لِسَيْنٍ آتٍ عَيْنٌ فِعْلٌ كَأَبْنٍ
كَابِئُضٌ أَوْ أَهْوَى بِلَامٍ عَلَّلَا
ضَاهَى مُضَارِعًا وَفِيهِ وَسْمُ
وَأَلِفَ الْإِفْعَالِ وَأَسْتَفْعَالِ
وَحَذَفَهَا بِالثَّقَلِ رُبَّمَا عَرَضَ
حَذَفَ فَمَفْعُولٌ بِهِ أَيْضًا قَمِنَ
تَضَحَّيْحُ ذِي أَلَوَاوٍ وَفِي ذِي أَلْيَا اسْتَهَزَّ
وَأَعْلَلِ أَنْ لَمْ تَتَحَرَّ الْأَجُودَا
ذِي أَلَوَاوٍ لَامَ جَمْعٍ أَوْ فَرَدٍ يَعْنِ
وَنَحْوُ نُيَّامٍ شَذُوذُهُ نُيْمِي
وَشَذَّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ آيْتَكَلَا
فِي آدَانَ وَآزَدَدَ وَأَدَكِرَ دَالًا بَقِي
إِحْذَفَ وَفِي كَعِدَةٍ ذَاكَ أَطَرَدَ
مُضَارِعٍ وَبَيْنَيْتِي مُتَّصِفٍ
وَقَرَنَ فِي أَقَرَرَنَ وَقَرَنَ نُقِلَا
كَلِمَةٍ أَدَغِمَ لَا كَمِثْلِ صُفْفٍ
وَلَا كَجَسَسٍ وَلَا كَاخْصَصَ أَبِي
وَنَحْوِهِ فَكُ بِنَقْلِ فَقَبِلَ
كَذَاكَ نَحْوُ تَتَجَلَّى وَأَسْتَتَرَّ

- وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتَدَىٰ قَدْ يُقْتَصَرُ
وَفَكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنُ
نَحْوُ حَلَلْتُ مَا حَلَلْتُهُ وَفِي
وَفَكَّ أَفْعَلُ فِي التَّعَجُّبِ التَّرْمُ
وَمَا بِجَمْعِهِ عُيِّنْتُ قَدْ كَمَلُ
أَحْصَىٰ مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَةُ
فَأَحْمَدُ اللَّهَ مُصَلِّياً عَلَىٰ
وَالِهِ الْغُرِّ الْكِرَامِ الْبَرَّةِ
- فِيهِ عَلَىٰ تَا كَتَبَيْنُ الْعِبَرُ ٤٣١
لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنُ ٤٣١
جَزْمُ وَشَبِّهِ الْجَزْمِ تَحْيِيرُ قُفْيِ ٤٣٢
وَالْتَرْمِ الْأِدْغَامُ أَيْضاً فِي هَلُم ٤٣٢
نَظْماً عَلَىٰ جُلِّ الْمُهْمَّاتِ اشْتَمَلُ ٤٣٣
كَمَا اقْتَضَىٰ غِنَىٰ بِلا خِصَاصَهُ ٤٣٣
مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيِّ أَرْسِلَا ٤٣٣
وَصَاحِبِهِ الْمُسْتَخَيَّنِ الْخَيْرَةُ ٤٣٣

المحتويات

٧.....	العَطْفُ
١٢.....	عَطْفُ النَّسَقِ
٤٢.....	البَدَل
٥٢.....	النَّدَاء
٦١.....	فصل
٦٧.....	المنادى المضاف إلى ياء المتكلم
٧٠.....	أسماء لازمت النَّداء
٧٢.....	الاستغاثة
٧٥.....	النُّدْبَة
٨٠.....	التَّرْخِيم
٩٠.....	الاختصاص
٩٢.....	التحذير والإغراء
٩٦.....	أسماء الأفعال والأصوات
١٠٢.....	نونا التوكيد
١١٥.....	ما لا ينصرف
١٦١.....	إغرابُ الفعل
١٨٣.....	عوامل الجزم
١٩٦.....	فَضْلُ لَوْ
٢٠٢.....	أَمَّا وَلَوْلَا وَلَوْ مَا

الإخبار بالذي والألف واللام	٢٠٦.....
العدد	٢١٧.....
كَمْ وكأَيُّنْ وكَذَا	٢٣٠.....
فصل	٢٣٣.....
الحكاية	٢٣٥.....
التأنيث	٢٤٠.....
المقصود والممدود	٢٥٢.....
كيفية تشية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحاً	٢٥٥.....
جمع التكسير	٢٦٤.....
التّصغير	٢٩١.....
النّسب	٣٠٢.....
الوَقْف	٣١٧.....
الإِمَالَة	٣٢٩.....
التّصريف	٣٤٠.....
فصل	٣٦٧.....
في زيادة همزة الوصل	٣٦٧.....
الإبدال	٣٧٠.....
الإدغام	٤٢٧.....
فهرس الألفية	٤٣٥.....